الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة وهران
Université d'Oran

كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية
قسم العلوم الإسلامية

رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة والقانون الموسومة بـ :

الحماية القانونية للبيئة
في القانون الوضعي والفقه الإسلامي

إعداد الطالب :

نعوم مراد

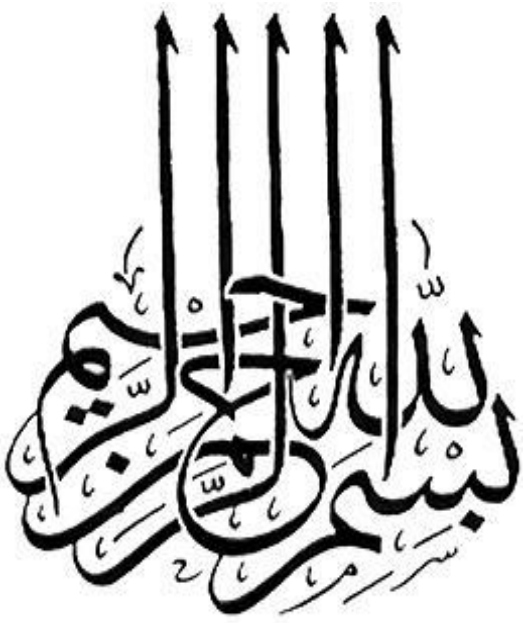
إشراف الأستاذ:

أ د. لخضر لخضاري

لجنة المناقشة :

– د. ربيعة حزّاب	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة وهران	رئيسا
– د. لخضر لخضاري	أستاذ	جامعة وهران	مقررا
– د. عبد القادر داودي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة وهران	مناقشا
– د. نصر الدين بن طيفور	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سعيدة	مناقشا
– د. صحراوي خلواتي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سعيدة	مناقشا
– د. محمد بن بوزيان	أستاذ	جامعة تلمسان	مناقشا

السنة الجامعية : 2011 - 2012



﴿ وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ
وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ﴾

سورة الحجر ، الآية 19

كلمة شكر

الشكر لله أولاَ على أن وفّقني في إنجاز هذا البحث. . .

ثمّ أتقدم بتشكّراتي الخالصة، وامتناني لفضيلة الأستاذ الدكتور لخضر لخضاري معترفا له بأفضاله عليّ وعلى بحثي، إذ لم يدّخر جهداَ في نصحي وتوجيهي وتشجيعي، فكان نعم الأستاذ في علمه وأخلاقه الرفيعة العالية، سائلا الله تبارك وتعالى أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن ينال بعلمه وأخلاقه جنة الخُلد والرّضوان.

كما لا أنسى أن أوجه شكري الخالص لأعضاء اللجنة المناقشة لما تكبدوه من مشاق قراءة وتصويب هذا البحث داعيا الله تعالى أن يكون في ميزان حسناتهم وأن يسمو بهم إلى أعلى درجات العلم والمعرفة.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والديّ الكريمين أطال الله في عمرهما .

إلى زوجتي التي تحمّلت معي مشاقّ ومتاعب هذا البحث

إلى ابني وقرّة عيني "نجيب"

إلى أختي، إخوتي، أقربائي، وأصهاري، وأصدقائي بدون استثناء .

مقدمة

مقدمـــة

الحمد لله الذي جعل الحمد فاتحة الكتاب، ووفق من شاء بعنايته وإرشاده للهداية والصواب، والقاضي بين عباده بمحيط علمه، العادل في قضائه وحكمه، القائل في محكم كتابه وقوله الفصل: ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾[1]، والصلاة والسلام على سيدنا محمد كنـــز الحقائق، وبحر العلوم الرّائق، وذرّها المختار المنتقى من سلالة الأطهار ﷺ ، وعلى آله السّادة الأبرار، وأصحابه الكرام الأخيار، الذين شيّدوا قواعد الدين على ما أسّسه، فغدا بهم عالي المنار، ثمّ أمّا بعد:

فإنّ مشكلة البيئة قد باتت تؤرّق القاصي والدّاني في أرجاء المعمورة، وخاصة بعد النهضة الصناعية والتقدم التكنولوجي في العصر الحاضر ، كما تهافتت الدول جميعها (المتقدّم منها والنامي) على تحقيق أكبر وأسرع معدّل ممكن لنموّها الاقتصادي والاجتماعي ، ممّا جعل البيئة أكثر عرضة عن ذي قبل ، وذلك بسبب الاستغلال غير الرشيد لمواردها ، وكذا تهدّم نظمها الإيكولوجية ، ومنه، بدأت تترسّم معالم خط بياني انحداري. ففي الوقت الذي تتزايد فيه القوّة والثروة والمعرفة والعلوم، بدأت تنحدر موارد البيئة وتوازنها.

فمشكلات تلوث البيئة وتدهور مواردها، ترجع إلى التقدم الصناعي والتكنولوجي الذي تشهده المجتمعات المعاصرة، حيث التوسع في استخدام السيارات والمبيدات الكيميائية ، والأسمدة في الأغراض المنـــزلية والصناعية ، وهذا يعني بث مئات الآلاف من أطنان الأدخنة والغازات السّامة في الهواء ، وصبّ المخلفات والنفايات الضارة في مياه البحار والأنهار والتربة ، وتصبح حياة الإنسان وسائر المخلوقات مهدّدة بخطر التدهور والفناء.

---

[1] سورة النساء ، الآية 58.

والإسلام له مع البيئة شأن عظيم ، حيث جاءت جميع تعاليمه المتصلة بها تحميها ولا تفنيها وتصونها ولا تدمّرها ، وتصلحها ولا تفسدها ، وتقيمها من كل عدوان عليها أو إهمال لها أو مساس بها ، ويكفي أن أشير في هذه المقدّمة إلى آيتين كريمتين من كتاب الله تبارك وتعالى تبيّن ذلك وهما قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [1] ، وقوله تعالى : ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [2]. فالآية الأولى تتحدث عن النهي عن إفساد الأرض بكل صور الإفساد، ومن أهمّها تدمير البيئة الّتي يعيش عليها الإنسان ، والآية الثانية تبيّن ظهور الفساد في البحر إنّما هو راجع إلى فعل الناس ، فليس الفساد في البيئة الّتي يعيش فيها الإنسان ، وإنّما هو راجع إلى فعل الإنسان ذاته.

وفي الآونة الأخيرة بدأت الدراسات القانونية بل والفكر القانوني يهتمّ بقضايا البيئة ، ويأخذها مأخذ الجدّ ، وخاصة بعدما دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى مؤتمر دولي لمناقشة الأخطار المحدقة بالإنسان ، وكان ذلك بمقتضى قرارها رقم 2398 الصادر في 03 ديسمبر عام 1968م والذي انعقد فعلا بمدينة استكهولم السويدية في الفترة من 5 إلى 16 جوان سنة 1972م ، وكان هذا المؤتمر الأوّل الذي يُعقد تحت رعاية الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية ، ثمّ تلاه مؤتمر قمّة الأرض 1992م بريوديجانيرو البرازيلية ، ثمّ بجوهانزبورغ بجنوب إفريقيا مؤتمر البيئة سنة 2002 ، ومؤخرا قمّة المناخ بكوبنهاغن الدانماركية ديسمبر 2009 [3] وقمة كانكون بالمكسيك 2010 وأخيرا قمة ديربان بجنوب إفريقيا 2011. وهذه تمثل المحطات الكبرى للإهتمام الدولي بحماية البيئة.

ففي بادئ الأمر ارتأيت أن اعمد إلى دراسة رعاية البيئة في فرع من فروع القانون ولاسيما القانون الجنائي، ولكن بما أنّه ورد في العنوان "الحماية القانونية " فإنه من

---

[1] سورة الأعراف ، الآية 85.

[2] سورة الروم ، الآية 41.

[3] زكي زكي حسين زيدان ، الأضرار البيئية وأثرها على الإنسان وكيف عالجها الإسلام ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2004 ، ص 05.

مقتضيات البحث أن أتناول جلّ الفروع القانونية التي لها علاقة بالبيئة إلاّ أنّ البحث لا يتحمل معالجة كل الفروع على اعتبار أنّ كل فرع يسع لبحث أو رسالة بذاتها، لهذا تناولت الموضوع بعرض مشكلة البيئة من المنظورين الغربي والإسلامي وذلك عن طريق ماهية البيئة ، كما أنّني تناولت قانون حماية البيئة في الفقهين الوضعي والإسلامي ثم مقاصد التشريع البيئي وآليات تفعيله.

والإشكالية المطروحة في هذا النطاق هي كيفية التوفيق بين حماية البيئة بل ورعايتها ، ودوران عجلة التنمية حتى لا يتحقق الواحد منهما على حساب الآخر وأراه هو صلب مشكلة التدهور البيئي التي آلت إليها المعمورة.

على أن يكون الهدف هو التوفيق في حلّ هذه المعادلة الصعبة ، وأي من الفقهين الوضعي والإسلامي كفيل بتحقيقها حتى تُرعى البيئة في ظل تنمية مستدامة وشاملة.

أمّا الصعوبات التي اعترضتني هي قلّة المراجع المتخصصة في الفقه القانوني الجزائري وكذا القضاء ممّا حال دون إجراء الجانب العملي لهذه الرسالة ، وكذا غياب الدراسات الشرعية المتخصصة في رعاية البيئة ممّا يحقّق مقاصدها وبما يواكب التطورات ومواجهة التحديات ، كما أنّ عنوان المذكرة ورد فيه لفظ "القانونية" والمقصود منه القانون الوضعي وكذلك الفقه الإسلامي لأنّ هذا الأخير تعدّ أحكامه قانونا إلهيا شُرّع لتنظيم سلوك البشر في شتى المجالات.

وقد اتبعت في هذه الدراسة المنهج التحليلي المقارن الذي يعتمد على أوجه التشابه والاختلاف وترجيح ما ينبغي ترجيحه لكي يكون أصلح للعمل به.

وفيما يخص الخطة المتبعة ، فقد قسمت بحثي إلى ثلاثة أبواب ، تضمن الباب الأوّل عرض مشكلة البيئة من المنظورين الغربي والإسلامي بعد التطرق إلى ماهية البيئة وخصائصها ومكوناتها للتعرف على ما هو مشمول بالحماية القانونية والشرعية.

أمّا الباب الثاني فقد احتوى حقيقة قانون حماية البيئة ، ففي جانبها القانوني تطرقت إلى قانون البيئة ولاسيما الجزائري والتطورات التي مرّ بها ، كما عرضت أصل

هذه الأحكام في القرآن والسنة فضلا عن الاعتبارين العقدي والتعبدي في علاقة الإنسان بالمكونات البيئية بما في ذلك مسألة التناغم بينهما.

وفي الباب الثالث عالجتُ مقاصد التشريع البيئي وآليات تفعيله ، بداية بفصله الأول الذي يعالج مقاصد التشريع البيئي في القانون الوضعي، في مبحثين حيثُ عرّجت على فكرة المقاصد في القانون الوضعي ولاسيما التشريع البيئي، مركزا على مقصد التنمية المستدامة لعلاقتها الوطيدة بالشأن البيئي وتحكمها في السياسة والاقتصاد ، أمّا في جانبها الشرعي فقد اتّبعتُ طريقة التأصيل باستعمال المقاصد الشرعية لرعاية البيئة وتبيان العلاقة بينها وبين الكليات الخمس، وكذا نظرة الشرع الإسلامي بخصوص التنمية وشروطها لبناء مجتمع متكامل، **واحتوى** الفصل الثاني وسائل وآليات تفعيل مقاصد التشريع البيئي قانون وشرعا في مبحثين، تناولت أولا الوسائل والآليات الوقائية قاصدا بذلك الإدارة البيئية ودورها في تحقيق الوقاية من الأضرار البيئية، ولا سيما في الجزائر حيث قدمت عرضا حول المراحل التي مرت بها هذه الإدارة، ومدى فعاليتها في أداء الدور المنوط بها وتحقيق أهدافه على المستوى المحلي، خاصة أنه ومع وجود إدارة مركزية تمثلت في وزارة البيئة، هناك دور آخر تقوم به الإدارة محليا، ولا سيما دور المنتخب المحلي في حماية البيئة، وما له من صلاحيات يخولها له القانون خاصة بعد صدور قانون البلدية الجديد 2011،تتعزز بإشراك الحركة الجمعوية، والتنسيق مع المشاركة الجماهرية في ذلك، أما في ما يقابل هذه النقطة من الجانب الشرعي فقد عرضت مفهوم الإدارة البيئية عند الفقهاء، وخصصت الحديث عن الدور الفعال الذي يلعبه ديوان الحسبة كديوان من دواوين الدولة في حماية البيئة ، ويظهر ذلك من خلال ما حدّثنا عنه الفقهاء من الدور الذي كانت تلعبه في حماية البيئة الحضرية كما أوردها الونشريسي في المعيار، والماوردي في الأحكام السلطانية، وابن خلدون في مقدمته وغيرهم.

وأخيرا تناولت في المبحث الثاني الوسائل والآليات الردعية حيث تطرقت إلى آليات التعويض عن الضرر البيئي والحديث عن بعض المبادئ كمبدأ الملوث الدافع، ومبدأ إعادة الحال إلى ما كانت عليه، ومدى عدم جدوى القواعد التقليدية في المسؤولية

المدنية التي تقوم على الخطأ والبحث عن المتسبب، لنجد أنفسنا أمام إشكالية كبيرة فرضتها قواعد المسؤولية في مجال البيئة حيث يصعب تحديد المتسبب، والقائم بالخطأ، ليتجه كل من المشرع والقضاء إلى وسائل أخرى كالتأمين وفرض الرسوم البيئية، وتكريس مبدأ الحيطة ، ولكن بالرغم من أن هذه المبادئ تظهر فعّالة في تحقيق حماية البيئة إلا أن أمرها يلتبس عند التطبيق، حيث أثبتت عدم جدواها أمام التقاعس في دفع الرسوم البيئية، والهروب من المسؤولية المدنية، خاصة أن الكثير من الدراسات حول مدى التأثير على البيئة للكثير من المشاريع كالمؤسسات المصنفة، باتت شكلية ولو أن التشريع واضح بشأنها ويبقى الجانب الإقتصادي دائما يتقدم على حساب البيئة مما يزيد في تدهور الأوضاع البيئية وما ينجر عنها من تردّي الأضاع الصحية، وأضرار أخرى.

والجانب الشرعي في هذا النطاق واضح إذ حاولت أن أقوم بدراسة تأصيلية للبيئة باستعمال القواعد الفقهية كفنّ من الفنون الشرعية لمواجهة النوازل المتعلقة بالبيئة، وقد تجلى ذلك عند المتقدمين من الفقهاء حين خصّصوا أبوابا فقهية لمعالجة الضرر، وآليات الضمان فيه، ومع ظهور فنّ القواعد الفقهية واستقراء الجزئيات المتعلقة بالبيئة أبدع الفقهاء في إعمالها لمواجهة أعمال الضرر التي قد تصيب البيئة على سبيل إفسادها، وكانت هذه القواعد وسيلة لكي يسير على نهجها المتأخرون من الفقهاء ويخصصون لها أبوابا تعالج الضرر تحت قواعد محددة، ثم خصّص بعضهم الضرر البيئي، وفي نفس ذلك السياق تسير محاولتي التي قُمت بها في هذا البحث المتواضع. وتبقى الحماية الجنائية من أهم الوسائل والآليات فعالية في مجال حماية البيئة، والمقصود من ذلك التشريعات العقابية الخاصة بالبية سواء في قانون البيئة المحوري أو الأبواب العقابية في القوانين ذات الصلة، كقانون المياه، والغابات، والمحميات...،وهوما تناولته في المطلب الأخير أو بالأحرى نهاية البحث، بحيث تمّ التطرق إلى ماهية الجريمة البيئية وأركانها، والتعريج على بعض التشريعات العقابية، لكن هي الأخرى لم تحقق عمليا أهداف الحماية القانونية للبيئة، ويكفيني في ذلك أن أذكر في هذه المقدمة أن الكثير من المحامين ورجال القانون لم تتضح لهم الصورة في ما يعالجون من قضايا حتى يحددوا كونها جريمة بيئية من جهة، ومن جهة

أخرى يغلب عليها طابع العقوبات المالية، وتبقى العقوبات السالبة للحرية محتشمة، وعلى العموم تبقى النصوص العقابية من شأنها بلوغ الهدف الذي ينشده المشرع لو أن القواعد الشكلية أوالإجرائية تعمل على تطبيقها حتى يتحقق الردع الخاص وكذا العام، فكيف نتحدث عن هذا الكم من النصوص والوسط يعرف تدهورا كبيرا تعانيه البيئة، في ظل انتشار المزابل العشوائية، في الأوساط الحضرية، وخارجها حيث يتم رمي نفايات خطيرة في الغابات كالنفايات الإستشفائية، وغياب الرقابة وفرار المجرمين من عقوبة يستحقونها، ولجوء الدولة المحتشم لاتخاذ مراكز الردم التقنية، وتصنيف النفايات،ومعالجتها ، وغياب الوعي، بسبب عدم وجود أرضية مناسبة لذلك كالإهمال الذي تعرفه مكاتب النظافة على مستوى البلديات بسبب عدم إعطاء المنتخب المحلي أهمية لدوره في حماية البيئة، والتركيزعلى المشاريع التنموية فقط، هذا فقط بالنسبة للنفايات فما بلك بأنواع التلوث الأخرى ، بخلاف سياسة التجريم والعقاب في الشريعة الإسلامية التي خصّصتها بالذكر في هذا البحث إذ نعود فيها إلى مجال الحد والتعزير بالنسبة للضرر المُفسد الذي قد يتسبّب فيه الشخص، فقد يكون حدا أو نوعا من أنواع التعزير في إطار المساس بالبيئة، فالأصل الجامع للجرائم والعقوبات هو التعزير بحيث لا يفلت فعل – رتب فساداً – من العقوبة حتى وإن كان في أصله مباحا، فما لا فساد فيه لا يُعدّ جريمة في لسان الشرع الإسلامي، قد يستوجب عقوبة أخروية كالإثم والمعصية والخطيئة.

وأنهيت المطلب الأخير بالحديث عن المسؤولية الجنائية عن الجرائم البيئية للأشخاص المعنوية وممثليها، لما تكتسيه من طابع خاص في مجال نوع العقوبة، إذ يبقى المجال للعقوبات المالية المتمثلة في الغرامات المالية، وعلى فرض تطبيق النصوص العقابية المتعلقة بها، يبقى الإشكال في تنفيذ الأحكام والقرارت القضائية الصادرة، وهو ما يزيد في حدّة مشاكل التدهور البيئي الذي تسببه هذه المؤسسات.

كما أنني حاولت اللجوء في كثير من الأحيان إلى تعاريف بل ومفاهيم مطولة نوعا ما كتعريف العبادة، المقصد، القواعد الفقهية، التنمية...، حتى تكتمل الصورة،

ومن أجل توضيح مدى ارتباطها بالبيئة، وحتى تكتمل صورة المقارنة بالتشريع البيئي الوضعي.

وبهذا أسأل الله تعالى من هذه المحاولة أن تكون مساهمة متواضعة في إظهار النظرة الشرعية لعلّها ترسم فقط معالم الأسباب الحقيقية في تردي الأحوال البيئية في الداخل والخارج.

ولا أنسى مرة أخرى تشكّراتي الخالصة لفضيلة الأستاذ الدكتور لخضر لخضاري على أن منحني الفضاء والوقت الكافي،وتوجيهاته القيمة، لإنجاز هذا العمل، فضلا عن أخلاقه الرفيعة التي تُشعرني طوال حياتي بشرف تأطيره لبحثي، وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكّلت وإليه أنيب.

الباب الأول

البيئة ومشكلتها

من المنظورين القانوني والشرعي

الباب الأوّل : البيئة ومشكلتها من المنظورين القانوني والشرعي.

حقيقة الأمر أنّه قبل التعرّض لفحوى مشكلة البيئة ، حريٌّ بنا أن نتعرض إلى ماهية البيئة – بتعريفها وتبيان عناصرها – ، الذي يعدّ من أهمّ الصعوبات الّتي تثيرها المعالجة القانونية لموضوع تلوث البيئة واختلال توازنها ، باعتبار أنّ التعريف يتعلّق بمسألة أساسية ، وهي تحديد مضمون تلك المعالجة ، وبعبارة أدقّ تحديد نطاق الحماية الّتي يسعى القانون إلى بسطها ، ومدى تحقق ذلك شرعا.

ولذلك يتضمن الباب الأوّل من هذا البحث تحديد ماهية البيئة وتبيان عناصرها في الفصل الأوّل ، أمّا الفصل الثاني يحدّد مشكلة البيئة من حيث نطاقها وأسبابها مقارنا مع ما جاء في الشريعة الإسلامية ، لأخرج منه بطرح الإشكالية الحقيقية للبيئة ومشكلتها في الاعتبارين القانوني والشرعي ، لأجل محاولة الوصول إلى معالجة مشكلة البيئة والوصول إلى حلولها القانونية والشرعية.

الفصل الأوّل : ماهية البيئة.

البيئة لفظة شاع استخدامها في السنوات الأخيرة ، حيث أصبحت تلوكها ألسنة العامّة والخاصّة ، بل وقد أفرط الكثيرون في استعمالها[1] ، وأدّى هذا الاستعمال على كافة المستويات ، وفي كل مجالات المعرفة إلى اكتسابه لمفاهيم متعدّدة بتعدّد العلوم الإنسانية ، ومختلفة باختلاف مضامينها وغاياتها ، كما يساهم من ناحية أخرى في جعل مفهوم البيئة من أكثر المفاهيم العلمية تعقيدا وأقلّها فهما ، على الرغم من أنّه أكثر المفاهيم العلمية أهمية وسدادا لمستقبل حياتنا[2] باعتبار أنّها مرتبطة بجميع مجالاتها ، فنحن نسمع عن البيئة الاجتماعية ، والبيئة الجغرافية ، والبيئة الاقتصادية ، والبيئة التسويقية ، والبيئة الحضارية ، والبيئة الثقافية ، والبيئة النفسية ، والبيئة السياسية ، والبيئة المشيدة... وغير ذلك ، رغم كل ذلك فإنّ المفهوم الدقيق لكلمة البيئة " ما يزال غامضا للكثيرين – كما ذكرنا – ، ولاسيما وأنّه ليس هناك تعريف واحد محدّد يبيّن ماهية البيئة ، ويحدّد مجالاتها المتعدّدة[3] ويرسم الرؤية الصحيحة ، والمنهج السليم في التعامل معها. لذا ارتأيت أن أقسم هذا الفصل إلى مبحثين ، فأوّلها في مفهوم البيئة ، وأمّا الثاني في عناصرها.

---

[1] أحمد عبد الرحيم السايح ، أحمد عبده عوض ، قضايا بيئية من منظور إسلامي ، دار الندى ، الطبعة الأولى ، 2001 ، ص. 15.

[2] أسامة عبد العزيز ، نحو سياسة جنائية لحماية البيئة ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، مصر، 2005 ، ص. 23.

[3] أحمد عبد الرحيم السايح ، أحمد عبده عوض ، قضايا بيئية من منظور إسلامي ، المرجع السابق ، ص. 15.

المبحث الأوّل : مفهوم البيئة.

وأتناول في هذا المبحث التعريف اللغوي للبيئة والتعريف الاصطلاحي – علمي وقانوني – وكذا إطلاقات مسمّى البيئة في التراث الإسلامي في المطلبين الأوّل والثاني ، أمّا المطلب الثالث فسيحوي مقارنة بين المفاهيم الحديثة للبيئة ومفهومها الإسلامي.

المطلب الأوّل : التعريف اللغوي للبيئة.

البيئة اسم من الفعل الثلاثي بوأ ، الباء والواو والهمزة أصلان : أحدهما : الرجوع إلى الشيء من باء يبوء بوء ، والآخر تساوي الشيئين[1].

فالباءة والمباءة : المنـــزل ، وقيل : منـــزل القوم حيث يتبوءون من قبل واد أو سند أو جبل ، وفي لسان العرب : المباءة منـــزل القوم في كل موضع ، ويقال : كل منـــزل ينـــزل القوم ، وتبوأ فلان منـــزلا ؛ أي اتخذه مسكنا[2].

فالأصل في الباءة المنـــزل ، ثمّ قيل لعقد التزويج باء لأنّ من تزوج امرأة بوأها منـــزلا ، وبوأتك بيتا: اتخذت لك بيتا، وقوله عز وجل : ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلاَةَ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[3]، ففي الآية "تبـــوءا" أي "اتـــخذا" تبوأت منـــزلا أي نزلته، وقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾[4] ، جعل الإيمان محلاّ لهم على المثل ، وفي قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا

---

[1] أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء ، معجم مقاييس اللّغة 395هـ ، تحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الجزء 1 ، ص. 312.

[2] ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر – بيروت ، الطبعة الاولى، باب "بوأ " الجزء 1 ، ص36.

[3] سورة يونس ، الآية 87.

[4] سورة الحشر ، الآية 9.

الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا ﴾[1] ، بوّأته منـــزلا وأثويته منـــزلا ثواء : أنـــزلته ، وبوأته منـــزلا أي جعلته ذا منـــزل[2].

والاسم "البيئة" بالكسر : المكان حلَّهُ وأقام كأباء به ويتبوأ والمباءة : المنـــزل كالبيئة والباءة ، وبيت النّحل في الجبل ، ومتبوأ الولد من الرحم ، وكياس الثور ، والمعطى[3].

وباءت بيئة سوء على مثال بيعة : أي بحال سوء ، وإنّه لحسن البيئة ، وعنّ بعضهم به جميع الحال[4] ، وفي المعجم الوسيط توسع مفهوم البيئة بحيث شمله : البيئة الطبيعة ، والبيئة الاجتماعية ، والبيئة السياسية[5].

- **التعريف بالبيئة في اللغة الإنجليزية** The environment:

يستخدم لفظ البيئة في اللغة الإنجليزية للدّلالة على كل الأشياء والظروف المحيطة والمؤثرة في نمو وتطوّر الحياة ، وأيضا يستخدم لفظ البيئة للتعبير عن حالة الهواء والماء والأرض والنبات والحيوان والظروف الطبيعية المحيطة بالإنسان[6].

- **التعريف بالبيئة في اللغة الفرنسية** L'environnement:

يعرّف معجم اللغة الفرنسية البيئة بأنّها مجموعة الظروف الطبيعية والثقافية القادرة على التأثير على الكائنات الحيّة والأنشطة الإنسانية[7].

---

(1) سورة العنكبوت ، الآية 58.

(2) ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر – بيروت ، الطبعة الاولى، باب "بوأ" الجزء 1 ، ص36، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، الطبعة : 1399هـ – 1979م، باب "بوأ، الجزء1،ص 312.

(3) الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، دار الفكر ، بيروت ، سنة 1978 ،باب فصل التاء الجزء 1 ، ص. 43.

(4) ابن منظور ، لسان العرب ، المرجع السابق ، الجزء1،ص36.

(5) د/ إبراهيم مصطفى ومجموعة من العلماء ، المعجم الوسيط ، تحقيق / مجمع اللغة العربية ، دار الدعوة، الطبعة 2، باب الباء، الجزء1، ص75.

(6) The world book dictionary, y.v.l. 1988, world book, LNK.U.S.A., p. 208.

(7) Michel prieur, Droit d'environnement, DALLOZ, 1991, p. L, et petit Larousse en couleurs, Paris, 1980, p. 345.

المطلب الثاني : التعريف الاصطلاحي للبيئة.

يقتضي موضوع تعريف البيئة اصطلاحا أن نتناول فيه كل من التعريف العلمي ، والمقصود من ذلك تعريف البيئة في البحوث العلمية المتخصّصة ، وكذلك التعريف القانوني بين التشريع الوضعي والفقه الإسلامي، وكذا إطلاقات مسمّى البيئة في التراث الإسلامي.

الفرع الأوّل : التعريف العلمي للبيئة (في البحوث العلمية المتخصصة).

إنّ الصعوبة الّتي تعترض المشرع في وضع تعريف قانوني للبيئة هو أنّ لقانون البيئة طابعا مميّزا وفنّيا إلى حدّ كبير ، والدليل على ذلك أنّ تعريف البيئة من الناحية القانونية يقتضي محاولة تفهم الحقائق من الناحية العلمية في المقام الأوّل واستيعابها تمهيدا لإدراجها في الأفكار القانونية ، فتعريف البيئة وبيان مضمونه هو محاولة من هذا القبيل ، فالباحث عن تعريف محدّد للبيئة يدرك أنّ الفكر القانوني يعتمد بصفة أساسية على ما يقدّمه علماء البيولوجيا والطبيعة من تحديد البيئة ومكوّناتها ، ويعني ذلك أنّ تعريف البيئة وتحديد مضمونها من الناحية القانونية يقتضي القيام بعمليتين ذهنيتين ، فأمّا الأولى هي تفهّم حقيقة البيئة من الناحية العلمية ، والثانية هي إدراجها في الأفكار القانونية وإمكان القيام على حمايتها[1] ، ويعدّ ذلك من أهمّ الأسباب الّتي تجعل من الصعب ضبط تعريف لفظ البيئة. ولتعريفه علميا لابدّ أن نقف على ما ورد لمفهوم البيئة في البحوث العلمية المتخصّصة.

وبالتالي فإنّ المفهوم الحديث للبيئة يتناوله علم البيئة الحديث المعروف بـــ"الإيكولوجيا" (Ecology) ويسمّيه البعض بعلم التنبؤ[2] ، فيعرّفه البعض بأنّه : الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان[3] ، وهذا المفهوم لكلمة "وسط" لم يرد في قواميس ومعاجم اللغة العربية القديمة ، و لم تستعمله العرب في أشعارها قديما ، بحيث

---

(1) أسامة عبد العزيز ، نحو سياسة جنائية لحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 23.

(2) منير البعلبكي ، المورد ، دار العلم للملايين ، 2001 ، بيروت ، ص. 303.

(3) Michel prieur, Droit de l'environnement, 4ème édition, 2001, DALLOZ, p. 03.

ورد مفهومها بأنّها المعتدل من كل شيء كقولنا تمر وسط بين الجيد والرديء ، وكذلك الوسط بمعنى العدل ، وكذا بمعنى الخير كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا... ﴾[1] ، أي خيارا أو عدولا[2] ، فالمفهوم الحديث لكلمة "وسط" تسرب إلى اللّغة العربية بسبب الترجمة والتواصل العلمي بين الثقافات والحضارات الأخرى[3] ، والمقصود بالوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان أنّه يضم كل من الظواهر الطبيعية والبشرية الّتي يتأثر بها ويؤثر فيها ، وكلّه تخبرها به حاسة السمع والبصر والشمّ والتذوق واللمس ، سواء أكان هذا من خلق الله تعالى من الظواهر الطبيعية أم من صنع الإنسان من الظواهر البشرية[4].

وفي إعلان مؤتمر استوكهولم 1972 حُدّد مفهوم البيئة بأنّها : كل شيء يحيط بالإنسان ، وهذا المفهوم يتفق مع ذلك التعريف الذي ينصّ على أنّ البيئة هي (كل ما هو خارج جلد الإنسان).

ويرى البعض[5] أنّ لفظة "البيئة" – في الواقع –بمعناها الحالي ومدلولاتها العصرية تتسع لتشمل كل ذلك وأكثر ، وهي من وجهة نظرهم تشمل ما هو خارج جلد الإنسان ، وما هو داخله ، ومن هذا المنطلق يمكن القول أنّ البيئة تتكّون من شقين رئيسيين : **أوّلهما** : البيئة الخارجية والمتمثلة في المحيط الذي يعيش فيه الكائن الحي بمحرّضاته وفواعله ، **ثانيهما** : البيئة الداخلية ، والمتمثلة في مجموع السوائل المختلفة الموجودة داخل أجسامها ، وهي في النباتات تتمثل في مجموع الموائع Fluids (السوائل والغازات) الموجودة في الأوعية والأنسجة.

---

(1) سورة البقرة ، الآية 143.

(2) ابن منظور ، لسان العرب ، المرجع السابق ، ج7 ، ص. 427 ؛ ابن فارس، معجم مقاييس اللغة ، المرجع السابق، ج6 ، ص. 108.

(3) علي بن هلال بن محمد العبري ، مدى سلطة الدولة في رعاية البيئة من منظور إسلامي، رسالة دكتوراه دولة، الجامعة الأردنية، سنة 1999، ص. 12.

(4) محمد عبد القادر الفقي ، البيئة مشكلاتها وقضاياها ، مكتبة بن سينا ، القاهرة ، 1993 ، ص. 10.

(5) أحمد عبد الرحيم السايح ، أحمد عبده عوض ، قضايا بيئية من منظور إسلامي ، المرجع السابق ، ص. 17.

وأعيب على هذا التقسيم أنّ القسم الثاني وهو البيئة الداخلية كما عُرّفت (أعلاه) في الحيوانات والنباتات هي بيئة بالنسبة للإنسان "خارجية" وليست داخلية ، أمّا إذا تحدّثنا عن ما بداخل جلد الإنسان (البيئة الداخلية على غرار التقسيم المنتقد) ، فلا تذكر، على أساس أنّها بسببها تحمى البيئة ، وحفظها يكون من خلال حفظ البيئة ، وهذا من وجهة رأي نفعية كما هو الشأن عند الغرب ، أمّا من وجهة رأي شرعية ، فالبيئة الداخلية هي إحدى المقاصد الشرعية ، والمصالح الّتي قصدها الله بالتشريع بتحريم القتل ، والجرح ، والخمر ، وغير ذلك ، ثمّ حثّ الشرع الإنسان على تحقيق الاستخلاف في الأرض بحماية البيئة الخارجية ، بتحريم الإفساد ، وهذه وجهة نظر مقاصدية.

وإذا نظرنا إلى تعريف البيئة أنّها : (مجموعة الظروف والمؤثرات الخارجية) فسوف نجد أنّ الظروف والمؤشرات المقصودة تشمل في الحقيقة أغلب العلوم الّتي تعرف من الزاوية العلمية بأنّها : " الأحوال الفيزيائية والكيميائية والإحيائية للإقليم الذي يعيش فيه كائن حي " ، وتعتبر الكرة الأرضية كلّها بمثابة البيئة لبني البشر ، ويتكوّن من الهواء ، والماء ، والتربة ، وكافة الكائنات الحية الأخرى[1].

والبيئة المحيطة بأي كائن تشمل الظروف المناخية والجيولوجية والطبيعية والكيميائية بل الصحراوية ، والبحرية والهوائية والنباتية ، والحيوانية ، هذه الظروف والمؤثرات البيئية مترابطة بعضها ببعض ، بمعنى أنّه لو حدث تغيير مثلا في أي واحد منها فسيتبعه تغيير في بعض النظم الأخرى على شكل تفاعلات تسلسلية حسب القوانين والعلاقات الّتي تربط هذه النظم بعضها ببعض ، والإنسان هو الذي قسّم العلوم الّتي تشرح هذه النظم إلى علوم كيميائية ومناخية وطبيعية وجيولوجية ونووية وبيولوجية ، وذلك لكي يتسنّى له التخصص والتعمّق في كل مجال من هذه المجالات ، ولكنّ البيئة في الحقيقة وحدة متكاملة أو كائن تتجمع فيه كل هذه العلوم في تناسق رائع وترابط وثيق

[1] ترافس راجنو ، البيئة من حولنا ، دليل لفهم التلوث وآثاره، ترجمة الدكتور محمد صابر، مطابع المكتب المصري الحديث، ص. 146.

حسب قوانين ونظم سنّها الخالق – عز وجلّ – لكي ينعم الإنسان بموارد هذه البيئة ويتجنّب أخطارها وأضرارها.

وقد وردت تعريفات أخرى للبيئة في عدّة علوم وبحوث متخصصة :

1) أنّ البيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ، ويمارس فيه علاقته مع أقرانه من بني البشر[1].

2) البيئة هي الوسط البيئي الطبيعي بعناصره المختلفة الّتي تحيط بالإنسان ويتأثر بها ، ويؤثّر فيها من خلال إنجازاته الحضارية ، فيستجيب لها أو يقاومها أو يتفاعل ويتوافق ويتكيّف معها ، وفق شروط معينة ، ويتفاوت هذا الأثر المتبادل بين مجتمع بشري وآخر مع الوسط البيئي الذي يعيش فيه تبعا لمقدرته أو مستواه التقني والاقتصادي ، وكذلك تبعا لمكونات شخصيته وثقافاته واختلاف قدراته وقيمه واتجاهاته ، وخبراته ومعاييره السلوكية ومعتقداته[2].

3) البيئة هي المحيط أو المكان الذي تعيش فيه الكائنات الحية ، والذي يتضمن بمعناه الواسع العوامل الطبيعية والاجتماعية والثقافية والإنسانية الّتي تؤثر على أفراد وجماعات الكائنات الحية ، وتحدّد شكلها وعلاقاتها وبقاءها[3].

4) كما تعرف بأنّها « كل ما يحيط بالإنسان من أشياء تؤثر على الصحة ، فتشمل المدينة بأكملها ، مساكنها ، وشوارعها ، وأنهارها ، وآبارها ، وشواطئها ، كما تشمل أيضا كل ما يتناوله الإنسان من طعام وشراب ، وما يلبسه من ملابس ، بالإضافة إلى العوامل الجوية والكيميائية وغير ذلك »[4]. إذن فالبيئة هي الوسط الذي يولد فيه الإنسان وينشأ ، ويعيش فيه حتّى نهاية عمره ، وتشمل البيئة جميع العوامل الطبيعية

---

(1) أحمد إبراهيم شلبي ، البيئة والمناهج المدرسية ، مؤسسة الخليج العربي ، الرياض ، 1984 ، ص. 16.

(2) محمد سعيد صابريني وآخرون ، التربية البيئية طبيعتها وأهدافها ، ندوة الإنسان والطبيعة، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، 1411هـ، ص. 15.

(3) سلطان أبو عرابي عدوان ، البيئة المدرسية والتلوث ، مركز البحث والتطوير التربوي ، الأردن ، 1988 ، ص. 5،6.

(4) إبراهيم سليمان عيسى ، تلوث البيئة أهم قضايا العصر ، المشكلة والحل ، دار الكتاب الحديث ، الطبعة الثانية ، 2000 ، ص. 17.

والبيولوجية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، وكل ما يؤثر على الإنسان بطريق مباشر أو غير مباشر.

5) وأمّا المتخصصون في علم الطبيعة "Ecologistes" فكان لهم منظور خاص لعلم البيئة، فقد عرّفها أحدهم بأنّها « ذلك الفرع من علم الحياة البيولوجي الذي يختص بدراسة العلاقة بين الكائنات الحية من جانب ، والعلاقة بينها وبين الوسط البيئي الذي يعيش فيه من جانب آخر »[1].

6) وفي علم الأحياء تعني البيئة « كل العوامل والظروف الخارجية الّتي تؤثر في أي كائن حي أو مجتمع حي ما » ، ومن بين تعريفات البيئة في هذا العلم أيضا ما قال به البعض من أنّ للبيئة مفهومين يكمّل بعضهما الآخر ، أوّلهما البيئة الحيوية ، وهي « كل ما يختص لا بحياة الإنسان نفسه من تكاثر ووراثة فحسب ، بل تشمل أيضا علاقة الإنسان بالمخلوقات الحية ، الحيوانية والنباتية الّتي تعيش معه في صعيد واحد » ، وأمّا الثانية ، فهي البيئة الطبيعية والفيزيقية ، فتشمل موارد المياه والفضلات والتخلص منها ، والحشرات وتربة الأرض ، والمساكن ، والجو ونقاوته أو تلوثه ، والطقس وغير ذلك من الخصائص الطبيعية للوسط[2].

7) وأمّا البيئة في علم الجيولوجيا فتعرف بأنّها « كل الظروف الفيزيقية والكيميائية والبيولوجية وكذلك القوى والمؤثرات الأرضية الّتي تؤدي إلى ترسي صخر ما في إقليم جغرافي معيّن »[3].

وقد ورد لفظ البيئة في قاموس علم الاجتماع على أنّها « الأحوال الاجتماعية والطبيعية الّتي يعيشها الإنسان »[4].

---

[1] محمود الكردي وآخرون ، الدراسات العلمية لتلوث البيئة ، التقرير الأوّل ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بحث التكلفة الاجتماعية لتلوث البيئة في مصر ، القاهرة ، 2001 ، ص. 8.

[2] أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 2002-2003 ، ص. 67.

[3] دائرة المعارف البيئية ، منشورة بمجلة البيئة ، العدد الثاني ، يناير 1996 ، ص. 23.

[4] محمود الكردي وآخرون ، الدراسات العلمية لتلوث البيئة ، التقرير الأوّل ، المرجع السابق ، ص. 13.

وكذلك شاع استخدام لفظة البيئة في مجالات أخرى بغير المدلولات الّتي سبقت ، ومنها البيئة الوراثية والبيئة الاجتماعية ، والبيئة الثقافية ، والبيئة الريفية ، والبيئة الحضرية، والبيئة البشرية ، والبيئة السياسية... ولذا يقال للإنسان الذي يغيّر سكنه لبلد آخر بعيد ومتغير عن بلده في أشياء كثيرة ويضطرب في أوّل وهلة ويطول به الأمر حتّى يتعوّد : «الإنسان ابن بيئته »[1].

فمن التعاريف السابقة يظهر أنّ مفهوم البيئة يتحدّد في كونها : الوسط الذي يعيش فيه الإنسان يتأثر به ويؤثر فيه من خلال التفاعل بينهما ، فيما يحيط بالإنسان من ظواهر حية وغير حية يتأثر بها الإنسان ، وفي نفس الوقت يمكن للإنسان أن يؤثر في مكونات البيئة فيطوّعها ويستغلها كيفما يشاء ، فالبيئة هي الإطار الذي يمارس فيه الإنسان حياته ففيها العناصر المادية الّتي يحصل منها على متطلبات حياته ، فهي المحيط الذي يشمل الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات ، وكل ما يحيط به من هواء وماء وتربة ، وما يحتويه من مواد صلبة وسائلة وغير ذلك.

وأخيرا تختلف مفاهيم البيئة من علم لآخر بحسب الغاية الّتي يستهدفها هذا العلم، فمصطلح البيئة من المصطلحات النادرة الّتي لها صدى في جميع فروع المعرفة ، فهو ليس حكرا على علم بعينه ، ولا يقتصر استعماله على مجال بذاته ، بل على العكس من ذلك تماما ، فهو يتداخل في كل العلوم تقريبا[2] ، إن لم نقل كلها تماما ، ولهذا السبب وُجدت الصعوبة في تعريف البيئة من الناحية القانونية ، لأنّ هذه الأخيرة لابدّ أن تحدّد في تعريف العناصر البيئية المحمية قانونا ، وهذا هو وجه الصعوبة عند المشرع والفقه القانونيين ، وفيما يلي التعريف القانوني للبيئة.

---

[1] البيئة الرئيسية للجنين هي الرحم ، وهو يتأثر بالبيئة الخارجية ، وعندما يأتي إلى عالم الدنيا تبدأ رحلته الطويلة مع البيئة الجديدة ، البيئة الخارجية الّتي يشترك فيها مع جميع أبناء جنسه ، فتتشكل إلى حدّ ما شخصيته السيكولوجية ، فالبيئة الاجتماعية هي مما تشكل شخصيته ، ويكون أساسها حضن أمّه ، وكذا البيئة الوراثية له من الوالدين من حيث الأخلاق والآداب والأعمال والالتزامات ، وكذا البيئة الاقتصادية... راجع السيد محمد الحسني الشيرازي ، الفقه البيئة ، مؤسسة الوعي الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 2000م ، 1420هـ ، ص. 14 وما بعدها.

[2] فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، دراسة مقارنة ، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1998 ، ص. 29 وما بعدها.

الفرع الثاني : التعريف القانوني للبيئة.

ذهب البعض إلى أنّ لفظ البيئة يخلو من أي مضمون قانوني[1] ، وأنّه يشير إلى الوسط الذي ينشأ فيه نظام قانوني ، سياسي أو اقتصادي. ويستمر بفعل مجموعة من القوى المختلفة[2].

وعلى الرغم من الغموض الذي يكتنف مفهوم البيئة والصعوبات الّتي تحيط بتعريفها ، إلاّ أنّ الأمر لا يخلو من محاولات تشريعية لتعريف البيئة ، وتحديد مضمونها بل ومفهومها باعتبارها موضوعا للحماية القانونية[3].

فبعد التطور العلمي والصناعي الذي ساد العالم في الآونة الأخيرة ، وخاصة في القرن الماضي ، أصبح للبيئة قيمة جديدة ضمن قيم المجتمع الذي يسعى للحفاظ عليها وحمايتها من كل فعل يشكل أضرارا بها ، ولهذا اتّجهت معظم الدول إلى تأكيد هذه القيمة في قوانينها بل وفي بعض الدساتير ، وكذا الإعلانات الدولية بصورة جعلتها حقا من حقوق الإنسان ، وأكّدت بعضها على اعتبار حماية البيئة واجبا من واجبات الدولة[4]. ومن استعراض الغالبية العظمى من التشريعات نجد أنّها لم تهتمّ بتحديد المعنى اللغوي والقانوني للبيئة ، وبالتالي لم تشمل القوانين الخاصة ولا النصوص الواردة في القوانين الجنائية أو غيرها لمعظم الدول تعريفا للبيئة ولا تحديدا للعناصر المكوّنة لها ، في حين توجد بعض التشريعات الّتي تستعمل عبارة (حماية البيئة) دون تحديد مدلولها وما تشمله من عناصر ، حيث اختلف الرأي فيما يتعلّق بعناصر البيئة المقصودة في القانون والمحمية بنظامه المتكامل كقيمة جديدة في المجتمع[5] ، وهل يقصد بها العناصر الطبيعية؟ مثل الماء والهواء والغابات والتربة فقط، أم يضاف إليها العناصر المنشأة بواسطة الإنسان.

---

(1) أحمد محمد حشيش ، المفهوم القانوني للبيئة في ضوء مبدأ أسلمة القانون المعاصر ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2001، ص. 7.

(2) أسامة عبد العزيز ، نحو سياسة جنائية لحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 28.

(3) فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق ، ص. 35.

(4) محمد حسين عبد القوي ، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية ، 2001 ، ص. 9.

(5) نور الدين هنداوي ، الحماية الجنائية للبيئة ، دار النهضة العربية ، 1985 ، ص. 46.

وبعض التشريعات الأخرى عرّفت البيئة بذكر عناصرها المحمية قانونا ولاسيما التشريع الجزائري.

وفيما يلي عرض لتعريف البيئة في بعض التشريعات العربية وغيرها :

1- في التشريع الجزائري :

من المعلوم أنّ المشرع الجزائري على غرار بعض التشريعات الأخرى يتهرّب من التعريف ويتركه للفقه أو القضاء ، إلاّ أنّه إذا تعلّق الأمر بالبيئة فلابدّ من أن يختص بتعريفها ليحدّد العناصر المحمية قانونا من غيرها ، خاصة بعد أن صرحت الجزائر بحماية البيئة في القانون 83-03 وهو القانون الأم المتعلق بحماية البيئة ، وكذلك القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستديمة الذي ألغى قانون 83 المتعلق بالبيئة، الذي عرّف البيئة بأنّها تتكوّن من : «الموارد الطبيعية الحيوية واللاّحيوية كالهواء ، والجو ، والماء ، والأرض ، وباطن الأرض، والنبات ، والحيوان ، بما في ذلك التراث الوراثي ، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد ، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية »[1].

2- في بعض التشريعات المقارنة :

ويعرّفها المشرع المصري بأنّها تتشكل من : « المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحيّة وما يحتويه من مواد ، وما يحيط بها من هواء وماء وتربة ، وما يقيمه الإنسان من منشآت »[2].

ويعرّفها القانون الكويتي بأنّها : « المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحيّة من إنسان وحيوان ونبات وكل ما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يحتويه من مواد صلبة أو سائلة أو غازية أو إشعاعات ، والمنشآت الثابتة والمتحركة الّتي يقيها الإنسان »[3].

ومن هذا التعريف نجد أنّ المشرع الكويتي قد تبنّى المفهوم الواسع للبيئة.

---

[1] المادة (04) من القانون رقم 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 ، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستديمة.

[2] المادة (01) من القانون المصري رقم (04) لسنة 1994 ، المتعلق بالبيئة.

[3] أسامة عبد العزيز ، نحو سياسة جنائية لحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 27 ؛ علي بن هلال بن محمد العبري ، مدى سلطة الدولة في رعاية البيئة من منظور إسلامي ، المرجع السابق ، ص. 14.

كما عرّفها القانون الليبـــي بأنّها : « المحيط الذي يعيش فيها الإنسان وجميع الكائنات الحية ، ويشمل الهواء والماء والتربة والغذاء »[1].

كما يعرّفها القانون العماني بأنّها : « مجموعة من النظم والعوامل والمواد الطبيعية الّتي يتعامل معها الإنسان ، سواء في موقع عمله أو معيشته أو في الأماكن السياحية والترفيهية ، فيتأثر بها الإنسان أو يؤثر فيها ، وتشمل هذا دون أن تقتصر على الهواء والماء والتربة ، والحياة البرّية ، والحياة البحرية ، والمواد الغذائية والمعدنية والكيميائية المختلفة ، ومصادر الطاقة والعوامل الاجتماعية المختلفة »[2].

كما عرّف المشرع التونسي البيئة تعريفا واسعا عبر نصّ المادة الثانية من القانون رقم 91 لسنة 1983 المؤرخ في 02 أوت 1983 (قانون البيئة التونسي) ، حيث عرّف البيئة بكونها : « العالم المادي بما فيه الأرض والهواء والبحر والمياه الجوفية والسطحية والأودية والبحيرات السائبة والسبخات وما يشابه ذلك ، وكذلك المساحات الطبيعية والمناظر الطبيعية ، والمواقع المتميزة ومختلف أصناف الحيوانات والنباتات ، وبصفة عامة كل ما يشمل التراب الوطني ». والملاحظ أنّ المشرع التونسي في تعريفه للبيئة اعتبرها كل ما يهمّ الحياة من الطبيعة إلى الحياة البيولوجية إلى الإنسان نفسه ، سواء فيما يتعلّق بحياته أم بتراثه[3].

أمّا القانون الأردني فعرّف البيئة بموجب قانون البيئة الصادر عام 1992 بأنّها : «المحيط الذي تعيش فيه الأحياء من إنسان وحيوان ونبات ويشتمل على الماء والهواء والتربة » ، وواضح أنّ القانون الأردني قد قصر البيئة على المكونات الطبيعية ، وأخرج المكونات المعنوية الّتي وردت في مؤتمر استكهولم – كما سيأتي لاحقا – وكذا ما شيّده

---

[1] فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق ، ص. 35 ؛ أسامة عبد العزيز ، نحو سياسة جنائية لحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 28.

[2] أسامة عبد العزيز ، نحو سياسة جنائية لحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 28.

[3] فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق ، ص. 36.

الإنسان من منشآت وعمران ، والسبب في ذلك هو ما تتناوله أحكام القانون من قضايا ومشاكل البيئة ، الّتي لابدّ أن ينسجم ويتفق معها مفهوم البيئة[1].

وعرّف القانون اليمني رقم 26 لسنة 1995 ، بشأن حماية البيئة بأنّها : « المحيط الحيوي الذي تتجلّى فيه مظاهر الحياة بأشكالها المختلفة، ويتكوّن من عنصرين : -عنصر كوني : ويضمّ الكائنات الحيّة من إنسان وحيوان ونبات ، وموارد طبيعية من هواء وماء وتربة وموارد عضوية وغير عضوية ، وكذلك الأنظمة الطبيعية. -عنصر إنساني : يشمل كل ما أضافه الإنسان إلى البيئة الطبيعية من منشآت ثابتة وغير ثابتة وطرق وجسور ومطارات ووسائل نقل وما استحدثه من صناعات ومبتكرات وتقنيات»[2].

وفي التشريع الفنلندي ، نجد أنّ لجنة الجرائم البيئية في فنلندا قد وضعت تعريفا شاملا للبيئة يشمل البيئة الطبيعية بكل عناصرها من ماء وهواء وأرض والكائنات الحية الأخرى وكذا البيئة المشيدة بفعل الإنسان مثل بيئة السكن وبيئة العمل وبيئة الفراغ[3].

أمّا القانون اليوناني فقد عرّف مشرّعه البيئة في المادة الثانية من القانون رقم 1650 لسنة 1976 بشأن البيئة ، وجعلها تشمل : « كل العناصر الطبيعية والإنسانية الّتي تؤثر في بعضها ، وكذلك تؤثر في التوازن البيئي ، وفي مستوى المعيشة ، وفي صحة المواطنين، وفي التراث التاريخي والثقافي وما يشبه ذلك من قيم ». وواضح من هذا التعريف أنّ المشرع اليوناني يتبنّى المفهوم الموسّع للبيئة ، بحيث جعلها تشمل كل العناصر الطبيعية والإنسانية الّتي تؤثر في البيئة وفي الإنسان[4].

وأمّا فيما يتعلّق بالمشرع الفرنسي فقد أناط تعريف البيئة وتحديد مكوّناتها إلى السلطة التنظيمية[5].

---

(1) عبد الجواد ، التشريعات البيئية ، ص. 13 نقلا عن علي بن هلال بن محمد العبري ، مدى سلطة الدولة في رعاية البيئة من منظور إسلامي ، المرجع السابق ، ص. 13 ؛ عبد الفتاح مراد ، شرح تشريعات البيئة ، الهيئة القومية العامة لدار الكتاب والوثائق المصرية ، ص. 33.

(2) محمد عبد الله نعمان ، الحماية الدولية للبيئة البحرية (دراسة قانونية خاصة عن البحر الأحمر)، دار النهضة العربية، 2004، ص. 21.

(3) محمد حسين عبد القوي ، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية ، المرجع السابق ، ص. 11.

(4) Stergios Alexadis, Crimes against the environment in Greece, Rev.int.dr.pen, 1994, 3-4, p.966. نقلا عن فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق ، ص. 36.

(5) Michel prieur, Op.Cit., p. 02.

إنّ المتمعّن في هذه التعريفات يقف أمام شساعة مفهوم البيئة ، والذي وإن نجحت بعض التشريعات في بعض معالمه والمجالات الّتي يتحقق فيها ، إلاّ أنّنا نعجز عن وضع تعريف له يكون ملمّا بجميع جزئياته ، فلابدّ إذن أن يكون التعريف واضحا ودقيقا لأجل تسهيل تعريف الاعتداء البيئي ، ولاسيما الجنائي منه ، فقد لاحظنا كيف أنّ هذه التعريفات اشتركت في أنّ البيئة هي المحيط الحيوي عدا المشرع الجزائري والفنلندي واليوناني الذين عوّضوا هذه العبارة بذكر عناصر هذا المحيط، أو عناصر الطبيعة باعتبارها مكوّنا للبيئة (ماء، هواء، تربة، كائنات حية وغير حية) فضلا عن أنّ البعض من التشريعات قصرت تعريف البيئة على ذكرها فقط دون ذكر المكونات الأخرى (الاصطناعية والمعنوية) ، فالمشرع الأردني ، الذي أفرغ البيئة من مكوّناتها الأخرى غير الطبيعية ، فيبدو أنّه لم يشملها بالحماية القانونية في إطار اعتبارها مكونات بيئية إلى جانب الموارد الطبيعية ، وكذلك المشرع الليبـــي الذي يضيف على تعريف المشرع الأردني الغذاء فقط كنتاج للبيئة الطبيعية الّتي اقتصر عليها التعريف ، فتعريف البيئة عند هذين القانونية (الأردني والليبـــي) اخصّ من مفهومه في جل تعريفات البيئة في القوانين الأخرى ، إلاّ أنّ هذه التعاريف تتباين في ذكرها لمكونات البيئة وعناصرها ، وكذا العلاقة بين الإنسان والبيئة ، فكلٌّ يذكر في المكونات الاصطناعية والمعنوية أنواعا يريد إحاطتها بالحماية القانونية ، فالمشرع الجزائري يذكر التراث الوراثي والأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية ، والمشرع الكويتـــي يعمّم بذكر المنشآت الثابتة والمتحركة الّتي يقيمها الإنسان ، والمشرع العماني يذكر بيئة العمل والمعيشة والسياحة ، وكذلك يخصص بالذكر من جملة الموارد الطبيعية المياه البحرية والبرية، المواد الغذائية والمعدنية والكيميائية، ومصادر الطاقة ، ويُفهم من هذا التقييد أنّ العناصر الطبيعية الأخرى كالتربة ، والهواء... لا تخضع للحماية القانونية ما دام التعريف لم يسردها، في حين تكتفي التشريعات الأخرى بذكر الكائنات الحية وغير الحية لتحصر جميع مواردها ، كما أضاف المشرع العماني في تعريفه للبيئة العوامل الاجتماعية وما تشمله من مكونات معنوية ، و لم يخص بالذكر البيئة المشيدة ، والمشرع اليمني اختار تقسيم عناصر البيئة إلى العنصر الكوني

والعنصر الإنساني ، فالأول يشمل الإنسان والحيوان والنبات والمواد الطبيعية (ماء وتربة وهواء ومواد عضوية وغير عضوية) وعنصر إنساني والمتمثل في المنشآت الثابتة وغير الثابتة ويخص بالذكر الطرق والجسور والمطارات ووسائل النقل، والصناعات والمبتكرات، فترى أنّه أخرج البيئة المشيدة من عمومها ليخص بالذكر عناصرها الّتي يريد أن يشملها بحماية قانونية وبهذا يكون قد قيّد مفهوم البيئة المشيدة في هذه العناصر وبمفهوم المخالفة أنّ العناصر الأخرى لا تدخل في مفهوم البيئة عنده ولا يدخلها في الاعتبار القانوني ، أمّا المشرع الفنلندي فيضيف عن الكائنات الحية وغير الحية بعض عناصر البيئة المشيدة (السكن، بيئة العمل، وبيئة الفراغ وهو ما يصطلح له بالمحيط الحضري ونظافته كالشوارع ، والحدائق...) ، وينفرد المشرع اليوناني بطريقته مختلفة تماما عن التعريفات الأخرى في نطاق تعريف البيئة إذ يذكر العناصر الطبيعية والإنسانية بعمومها دون تخصيص ، مع تبيان أهميّتها ووجه علاقتها بالتوازن البيئي ، والمعيشة ، وفي صحة المواطنين وفي التراث التاريخي والثقافي وما يشبه ذلك من قيم.

وفي نظري أنّ المشرع الفرنسي أحسن صنعا عندما ترك تعريف البيئة للسلطة التنظيمية باعتبارها أدرى بحصر المكونات المراد حمايتها قانونا في موضع التقنين لها. ولا ننسى أنّ التعريفات تباينت كذلك من أنّ البعض منها فقط ولاسيما المشرع الجزائري والعماني واليوناني ذكر العلاقة بين مكونات البيئة وبين الإنسان (المحكوم بالتشريع) ، بحيث يتأثر بها ويؤثر فيها ، وعلى العموم فإنّه يتبيّن من الخلاف بين التعريفات البيئية أنّ مفهوم البيئة يشوبه نوع من الخلط بين البيئة الطبيعية باعتبار أنّ الطبيعة هي الأساس لكل ما هو بيئي ، فالطبيعة مجرّد عناصر للبيئة (عناصر طبيعية) وجدها الإنسان على حالتها وإن كانت تؤثر في الحياة على الكرة الأرضية ونمطها ، إلاّ أنّها ليست الوحيدة صاحبة التأثير في هذا الشأن.

ويتضح أيضا من الخلاف بين التعريفات السالفة الذكر أنّ مفهوم البيئة يشوبه نوع من الغموض وعدم التحديد ولهذا السبب ذهب البعض إلى القول بأنّ البيئة عبارة عن « كلمة لا تعني شيئا لأنّها تعني كل شيء ».

لهذا نجد أنّ تعريف البيئة في وثائق المؤتمرات الدولية يذهب نحو الشمولية سعيا منه أن يُلمَّ بجميع عناصر البيئة بل ومكوّناتها ، وكذا العلاقة بينها وبين الإنسان ، فقد عرّفها مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد لدراسة أوضاع "البيئة البشرية" عام 1972م بعاصمة السويد "استوكهولم" بأنّها : « رصيد الموارد المالية ، والاجتماعية المتاحة في وقت ما ، وفي مكان ما ، لإشباع حاجات الإنسان وتطلّعاته »[1].

كما عرّفها مؤتمر "بلغراد" المنعقد عام 1995م لدراسة "التربية البيئية" بأنّها تلك «العلاقات الأساسية القائمة بين العالم الفيزيائي والعالم الاجتماعي السياسي الذي هو من صنع الإنسان »[2].

الفرع الثالث : مصطلح "البيئة" في الخطاب الشرعي الإسلامي.

إنّ المتتبع للتراث الإسلامي كتابا وسنّة وكتابات علمية من غير الوحيين ، يقف على حقيقة علمية مفادها أنّ إطلاق مسمّى "البيئة" في التراث الإسلامي لا يبعد عن الإطلاق اللّغوي كما بُيّن سلفا ، وليس كما يذهب إليه بعض الباحثين[3] المعاصرين من أنّه مصطلح معاصر ظهر مع الفكر البيئي الذي نشأ في العصر الحديث. إذ من المعلوم أنّه جرى استخدام مصطلح البيئة Environnement لأوّل مرّة في مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة المنعقد في استوكهولم من 5 إلى 16 جوان 1972 بدلا من مصطلح الوسط البشري Milieu humain الذي استخدم في مراحل الإعداد لهذا المؤتمر[4] ، ثمّ سميت هذه القمة بقمة الأرض ، والأرض مذكورة في عدّة مواطن في القرآن الكر يم دلالة على "البيئة" في المعنى المعاصر.

---

[1] رشيد الحمد ، البيئة ومشكلاتها ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، 1986 ، ص. 27.

[2] أرناؤوط محمد السيد ، الإنسان وتلوث البيئة ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الثانية ، 1997 ، ص. 19.

[3] محمد زرمان ، التصور الإسلامي للبيئة (دلالاته وأبعاده) ، مقال منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية (مجلس النشر العلمي بالكويت ، العدد 55 ، ديسمبر 2003 ، ص. 357.

[4] فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق ، ص. 29.

فقد ورد عن إطلاق مسمى البيئة في التراث الإسلامي قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ. . . ﴾[1] ، يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية أي سكنوا دار الهجرة – المدينة المنورة – من قبل المهاجرين وآمنوا قبل كثير منهم... [2]. وبالتالي فالمدينة المنورة تدل على البيئة الاصطناعية (المشيدة) لمن سكنوها قبل الهجرة أو بعدها ، فهذا الإطلاق لم يخرج عن المعنى المبتغى للبيئة سواء من الناحية الشرعية أو القانونية ، على أساس أنّ البيئة المشيدة هي إحدى مكونات البيئة المحمية قانونا وشرعا.

كما ورد في الحديث النبوي الشريف قوله ﷺ : « إنّ كذباً عليّ ليس ككذب على أحد ، ومن كذب عليّ متعمّدا فليتبوّأ مقعده من النّار »[3]. واستعمل لفظ "فليتبوّأ" بمعنى ما يعده هو بيئة لمن يكذب على رسول الله ﷺ ، وبيئته هي النار وهو عقاب أخروي ، وهذا الإطلاق وإن كان يدلّ على بيئة ما ، إلاّ أنّه لا يفيد معنى البيئة المراد دراستها قانونا وشرعا.

غير أنّ الملاحظ في القرآن الكريم أنّه لم يستخدم كلمة "البيئة" للتعبير عن معناها اللّغوي الصرف للدلالة على المكان والمحيط الذي يعيش فيه الإنسان ، وإنّما استخدم الفعل "بوأ" ومشتقاته، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آلاء اللّهِ وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[4]، وموضع الشاهد في هذه الآية "بوأكم" يُشتق من الفعل "بوأ" لفظ "بيئة" ويدل الفعل عليها ما دام ذُكر بعد "الأرض" فمعناه البيئة هي الأرض ما دام بوأنا فيها الله سبحانه وتعالى، وما يعضّد اعتبارها (الأرض) يدل على البيئة زيادة على ما سبقها من فعل "بوأكم" هو أنّ

---

[1] سورة الحشر ، الآية 9.

[2] محمد علي الصابوني ، مختصر تفسير بن كثير ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، 1981 ، الطبعة السابعة ، ج3 ، ص. 475.

[3].البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت، دار بن كثير اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 1229، ج1،ص 434.

[4] سورة الأعراف ، الآية 74.

الله تعالى ذكر جانبا من البيئة الطبيعية: كائنات حية: السهول بمكوناتها وهي بيئة أرضية، وكائنات غير حية الجبال ، ثمّ ذكر جانبا من البيئة الاصطناعية (المشيدة) وهي القصور والبيوت الّتي جاءت نتيجة تفاعل الإنسان مع البيئة وتأثيره عليها وتأثيرها عليه. وكذا قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي اللّهِ مِن بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَأَجْرُ الآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾[1]، وهنا موضع الشاهد "لنبوّأكم" وأعقبها بذكر "في الدنيا حسنة" والحسنة تُحمل على عدّة معاني (ثواب دنيوي في البيئة الّتي يعيش عليها، أو ثواب أخروي وهنا طغى الجانب المعنوي (ونعني أحد المكونات المعنوية للبيئة والمتمثل في الدين). وقوله تعالى أيضا: ﴿ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاء...﴾[2]، ونرى في معنى الآية تسخير الله تعالى الأرض ليوسف بيئة له وجاء اللفظ "يتبوّأ" ثمّ أضاف "منها حيث يشاء" وهنا دليل على تسخير الموارد الطبيعية الموجودة على الأرض فجاءت الأرض دالة على "البيئة". فإذا ما أمعنّا النظر في هذه المعاني القرآنية وجدناها تتميّز بأمرين :

الأوّل : أنّ الإطلاق القرآني لمسمى البيئة أكثر شمولا واتساعا من المعنى اللغوي لهذه الكلمة ، إذ النسبة بينهما عموم وخصوص مطلق ، ولا أدلّ على ذلك من استخدام القرآن لكلمة "الأرض" بدلا من "البيئة" لدلالة على ما تشمله من جبال وبحار وسهول ، وحيوان ونبات ، وما حولها من كواكب وأجرام ، ثمّ أنّ كلمة الأرض وردت في القرآن الكريم في مائتين وسبع وثمانين (287) موضعا ، بسياقات مختلفة[3].

---

[1] سورة النحل ، الآية 41.

[2] سورة يوسف ، الآية 56.

[3] كمال سليماني ، البعد العقدي للبيئة من خلال القرآن الكريم وأثره في المحافظة عليها ، مذكرة ليسانس ، جامعة قسنطينة ، 2000-2001 ، ص. 07.

الثاني : أنّ صانع هذه البيئة ومبدعها هو الله سبحانه وتعالى[1] ، فهو الذي خلق الإنسان، واستخلفه في الأرض ، بعدما هيئها لعيشه ، وسخّرها له ملبية بحاجياته مهما تنوعت واختلفت.

ثمّ إنّ ملكية هذه الأرض وما فيها عائدة لله سبحانه وتعـــالى ، يقول عزّ وجل : ﴿ اللّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ ... ﴾[2] ، وتدل الآية على أنّ الكون بما فيه الأرض الّتي يعيش عليها الإنسان هي ملك لله تعالى ، وهذا دليل على أنّنا مستخلفون في الأرض مسخرة لنا ، أمانة لابدّ من حفظها لأنّها عائدة لله تعالى. ويقول سبحانه وتعالى أيضا : ﴿ قُل لِّلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَّهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾[3] ، وفضلا عن أنّ ملكية السماوات والأرض لله تعالى ، فإنّ عباده الذين خلقهم واستخلفهم في الأرض وسخّر لهم ما فيها ، فهم راجعون له عز وجل ، ليحاسبهم وله الشفاعة الّتي لا تُرجى من أحد سواه، فنستنتج أنّ الإنسان هو مكوّن من مكونات البيئة يدخل في ملكيتها لله عز وجل ولو سخّرت له. كما يقول جلّت قدرته: ﴿ لِّلَّهِ ما فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ... ﴾[4] ، والإنسان خليفة الله في هذه الأرض ، ووصيّه عليها ، والخليفة مأمور شرعاً وعقلا باتباع أوامر وتعليمات مستخلفه ، ومن هذا المنطلق وجب على الإنسان أن يتعامل مع البيئة على أنّها ملكية عامّة ، يشترك فيها مع الإنسانية جمعاء على مرّ العصور ، ومن ثمّة وجب عليه الاقتصاد في التعامل معها ، وشكر المنعم على نعمه ضمانا لاستمراريتها ودوامها ، يقول سبحانه وتعالى : ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن

---

[1] وهذا عكس ما تخيله الماديون الذين يعتقدون أنّ البيئة –الطبيعة –وجدت هكذا صدفة بدون فاعل أو مقدر لها.

[2] سورة إبراهيم ، الآية 02.

[3] سورة الزمر ، الآية 44.

[4] سورة البقرة ، الآية 284.

كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾[1]. ثمّ أنّ الله سبحانه وتعالى خلق هذه البيئة بتقدير وإحكام ، وجعل لها الجبال رواسي حتّى تحفظ ثباتها ، يقول عز وجلّ : ﴿ وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ﴾[2] ، ومحل الشاهد "من كل شيء موزون" تدل على التوازن في النظام البيئي الذي به حياة البشرية والكون جمعاء ، واختلاله الكلّي هو زوالها ، أمّا اختلاله الجزء فهو الحرج والضيق لكل كائناتها الحية بما فيها الإنسان. ويقول تعالى أيضا : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا ﴾[3] ، تدل لفظة "فقدّره" على النظام البيئي الذي خلق الله تعالى عليه الكون ، بدون زيادة أو نقصان على المطلوب ، لتتعايش كل المخلوقات فيما بينها.

ويُفهم من هاتين الآيتين الكريمتين أنّ البيئة وفي حالتها العادية تكون متوازنة ، بحيث نجد أنّ كل عنصر من عناصرها قد خلق بصفات معيّنة وبأحجام معينة تضمن التوازن –البيئي– العام[4]. كما يفهم من قوله تعالى: ﴿ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ﴾، أنّه سبحانه وتعالى يخرج من النبات ما يسدّ احتياجات الكائنات الحية ، الّتي تتغذّى عليه، ولا يكون ذلك إلاّ بالكم والكيف الذي لا يُخلّ بتوازن البيئة وبقائها.

فالله سبحانه وتعالى صانع هذا النظام ومقدره بهذا الشكل ، ومن ثمّة تُحفظ البيئة وتستمر الحياة الإنسانية بتوازن وإحكام.

الفرع الرابع : تعريف البيئة في الشريعة الإسلامية.

انطلاقا من القيود والمعاني السابقة نستخلص أنّ البيئة في الشريعة الإسلامية تُعرّف بنفس التعريف الشامل لها في القانون بإضافة ما ينقصه في أنّ خالق الكون ومسخره هو

---

[1] سورة إبراهيم ، الآية 07.

[2] سورة الحجر ، الآية 19.

[3] سورة الفرقان ، الآية 02.

[4] سيد قطب ، في ظلال القرآن ، دار الشروق ، القاهرة ، 1993 ، الطبعة 21 ، الجزء 4 ، ص. 2133 –2134.

الله تعالى ، وكذا العلاقة الّتي تحكم الإنسان ببيئته ، دون أن ننسى مراعاة السنن الكونية والتوازن البيئي والتعامل معها على أساس أنّها نعمة من الله تعالى توجب الشكر الذي يقتضي حفظها وحفظ توازنها والإبقاء على سننها بالرغم من تأثّره بها وتأثرها به ، ما دام هذا التأثير لا يخرج عن منهاج التوسط والاعتدال في الاستفادة منها ومن ذلك يكون التعريف كالآتي :

« البيئة هي المحيط الحيوي الذي خلقه وسخره الله تعالى للإنسان شاملا بذلك الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات وكل ما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يحتويه من مواد صلبة أو سائلة أو غازية أو إشعاعات ، والمنشآت الثابتة والمتحركة الّتي يقيمها الإنسان من رصيد معنوي (علمي واجتماعي) لكي يعبد الله ويعمر الأرض مع اعتبار مكونات البيئة نعمة منه تعالى توجب شكره بالعمل على حفظ توازنها بمنهج التوسط والاعتدال في استغلالها ليضمن بقاءها مهما يؤثر فيها ويتأثر بها، فمنهج الوسطية يوازي بين هاتين الكفتين ».

نلاحظ أنّ المفهوم الإسلامي للبيئة أكثر عمقا من مفهومه قانونا ، حيث يربط البيئة بمجمل المنظومة الإيمانية للمسلم ، فالمسلم يؤمن بإلـــه واحد خالق الكون ومنـــزل القرآن الكريم ، وهذا الأخير وكذا السنّة النبوية الشريفة – كما لاحظنا – حافلان بالعديد من النصوص الّتي توضح بجلاء العلاقة بين الإنسان والبيئة الّتي يعيش فيها ، هذه النصوص توضح أنّ الله تعالى قد خلق الكون بما فيه وما فيه من كائنات ومكونات ، وسخرها في خدمة الإنسان لعمارة الأرض وعبادته ، وأنزل الله تعالى للإنسان الرسل هاديين ومبشرين وحاملين لمنهج الله تعالى في الحياة ، وجاء الإسلام ليختم رسالات السماء إلى الأرض ، فتضمن المنهج والميزان الذي يحكم العلاقة فيما بين الناس من ناحية، وبين الإنسان والبيئة من ناحية أخرى ، وهذه العلاقة بين الإنسان والبيئة تقوم في المنظور الإسلامي على أساسين مرتبطين فيما بينهما: التسخير والوسطية.

والتعريف الشرعي للبيئة بهذه الطريقة يقع موافقا لمقاصد التشريع والمتمثلة في المصالح الّتي كفلها لنا الله سبحانه وتعالى وحفظها لنا من وراء تشريع الأحكام ، ومنها

البيئة ومكوناتها بما فيها الإنسان ، الذي رُزق العقل وكلِّف بأحكام التشريع وأداء أمانة التعمير والعبادة بل والاستخلاف.

المطلب الثالث : مقارنة بين المفاهيم الحديثة للبيئة وبين مفهومها الإسلامي.

إذا ما قارنّا بين المفاهيم الحديثة للبيئة والمفهوم الإسلامي لها ، نجد أنّ المفهوم الذي أرسته وثائق المؤتمرات الدولية للبيئة ، ولاسيما المذكورين سابقا (ستوكهولم ، بلغراد) توجّه له عدّة انتقادات منها :

1) وصف مؤتمر ستوكهولم البيئة بأنّها : « رصيد الموارد المادية والاجتماعية... » ، يعكس بحق النظرة المادية المحضة للبيئة والكون معا.

2) عبّر التعريف بالموارد "الاجتماعية" والموارد "المادية" ، في حين كان الأولى أن يستعمل لفظ "المعنوية" بدل الاجتماعية ، لأنّ لفظ الاجتماعية لا يشمل العقائد ، والشرائع التعبدية ، والمبادئ الإيمانية ، والّتي يشملها لفظ "الموارد المعنوية".

3) قصر التعريف بشأن وظيفة البيئة على "إشباع حاجات الإنسان وتطلعاته" ، وفي ذلك إغفال لواجبات الإنسان ومسؤولياته[1] من جهة ، وفيه إهمال لاعتبارات البيئة المختلفة ، وعلى رأسها البعد العقدي لها ، وشهادتها على وجود الله تعالى ، ودلالتها على ألوهيته ووحدانيته من جهة أخرى.

4) مؤتمر بلغراد عرّف البيئة بأنّها : « العلاقات القائمة بين العالمين الفيزيائي والاجتماعي والسياسي » ، ومعلوم أنّ العلاقات بين الأشياء ليست هي ذات الأشياء ، فالعلاقة بين الإنسان والحيوان مثلا هي ليست الإنسان والحيوان في حدّ ذاتهما ، ولكن لما نستصحب موضوع مؤتمر "بلغراد" وهو "التربية البيئية" ندرك أنّ التعريف بالبيئة بهذا الشكل موظّف لخدمة أهداف المؤتمر التربوية.

أمّا التعاريف الّتي وردت في البحوث المتخصّصة والّتي تنير للمشرع الطريق لتعريف البيئة المحمية قانونا ، فيتّضح منها كتعريفات أنّها أخرجت الإنسان من مفهوم

[1] علي بن هلال بن محمد العبري ، مدى سلطة الدولة في رعاية البيئة من منظور إسلامي، المرجع السابق ، ص. 13.

البيئة ، وهو ما ذهب إليه غالبية الفقهاء في تعريفاتهم ، مع أنّه لا يمكن تجاهل الدور المركزي والرئيس للإنسان في البيئة ، ذلك الدور الذي من خلاله استطاع أن يكوّن عنصرا مهمّا من عناصر البيئة ، ألا وهي البيئة المشيدة.

وإذا ما قارنّا هذه المفاهيم الحديثة للبيئة بالمفهوم الإسلامي لها نجدها تفتقر إلى جوانب عديدة من بينها :

1) أهملت هذه التعريفات جوانب حماية البيئة ، وكيفية الحفاظ عليها[1] ، وهذا يرجع في الأساس إلى عدم وجود أساس معرفي سليم ، يوجّه هذه النظرات المعرفية.

2) النظر إلى العلاقة بين عناصر البيئة على أنّها علاقة سببية بالمفهوم المادي الصرف لهذه العلاقة ، وإهمال السنن الكونية الّتي تحكم هذه العلاقة ، والذي يظهر اليوم مما يصيب البيئة من دمار بسبب الخروج عليها ، وعدم محاولة فهمها ، تلك السنن الكونية الّتي وردت الإشارة إليها في كثير من آيات القرآن الكريم ، ومنها قوله تعالى : ﴿يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَهُوَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾[2] ، وكذا وقوله تعالى : ﴿لَا الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[3] ، وقوله تعالى أيضا : ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ﴾[4].

ولا ريب أنّ السبيل في التعرف على هذه السنن الكونية هو العلم بمختلف تخصصاته ومجالاته ، وهذه الحقيقة – أي ضرورة السنن الكونية والتعامل مع الكون من خلالها – أصبح يدركها مفكّرو الغرب اليوم ، ففي هذا المجال ألّف "جان ماري بليت" كتابه الذي عنونه بـــ "عودة الوفاق بين الطبيعة والإنسان" ، كما ألّف "آل قور" كتابه الشهير الموسوم بـــ"الأرض في الميزان".

---

[1] كمال سليماني ، البعد العقدي للبيئة من خلال القرآن الكريم وأثره في المحافظة عليها ، المرجع السابق ، ص. 10.

[2] سورة الحديد ، الآية 6.

[3] سورة يس ، الآية 40.

[4] سورة الحجر ، الآية 19.

3) النظر إلى البيئة نظر ة مجرّدة عن الاعتبار التاريخي والزمني لها[1] ، أو بمعنى آخر إغفال تجارب الأمم السابقة مع البيئة ، تلك التجارب الّتي دلّت آيات القرآن الكريم على أنّها تنطوي على جانب كبير من العبرة والعظة ، ودليل على نتائج مخالفة منهج الله تعالى في الكون ، ثمّ أنّه من خلال هذا الاعتبار الزمني للبيئة يمكن أنّ نرسم الرؤية الصحيحة في التعامل الرشيد مع البيئة.

وخلاصة المبحث أنّه تختلف مفاهيم البيئة من علم لآخر بحسب الغاية الّتي يستهدفها هذا العلم ، فمصطلح البيئة من المصطلحات النادرة الّتي لها صدى في جميع فروع المعرفة فهو ليس حكرا على علم بعينه ولا يقتصر استعماله على مجال بذاته ، بل على العكس من ذلك تماما ، فهو يتداخل في كل العلوم تقريبا[2] ، ولكن يهمّنا تحديد نطاقها القانوني وعناصرها المحمية قانونا حتّى نتمكن من معالجة إشكالية الحماية القانونية للبيئة من منظور قانوني وضعي وشرعي إسلامي ، وبالتالي أتعرّض في المبحث الثاني إلى عناصر أو مكوّنات البيئة فيما يلي :

[1] كمال سليماني ، البعد العقدي للبيئة من خلال القرآن الكريم وأثره في المحافظة عليها ، المرجع السابق ، ص. 10.

[2] فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق ، ص. 29 وما بعدها.

المبحث الثاني : مكوّنات البيئة.

تتكوّن البيئة الّتي يعيش فيها وبها الإنسان من ثلاثة أقسام من المكونات ، يحوي كل قسم مجموعة من العناصر أو العوامل البيئية ، وهذه الأقسام تتمثل في : قسم للمكونات الطبيعية ، وقسم للمكونات الصناعية ، وقسم للمكونات المعنوية[1].

المطلب الأوّل : المكونات الطبيعية للبيئة.

وبدورها تنقسم إلى قسمين هما : المكونات غير الحية وتتمثل في الهواء والماء والتربة ، والمكونات الحية وتتمثل في النباتات والحيوانات ، وتسمى البيئة البيولوجية.

الفرع الأوّل : المكونات غير الحية[2].

أ) الـــهـــواء :

وهو أهمّ مكونات البيئة الجوية ، إذ لا حياة للإنسان بدونه ، وحاجته إليه أشد كحاجته إلى الماء ، وتتكوّن البيئة الجوية من الغلاف الجوي الذي يشكل مظلّة الحماية للأرض ومن عليها ، ويتكوّن الغلاف الجوي من خمس طبقات أدناها إلى الأرض طبقة التربوسفير وأعلاها طبقة الإكسوسفير ، وهي الإطار الخارجي للغلاف الجوي ، والّتي تليها بيئة الفضاء الخارجي الّتي تختلف عن بيئة العلاف الجوي كثيرا[3].

والهواء هو المخلوط الغازي الذي يملأ جو الأرض ، والمكون من عدد من العناصر والمركّبات الكيميائية ، المعروف منها حتّى اليوم 100 عنصر ومركب ، وقد تكون هذا الغلاف في المراحل الأولى لتكوين كوكب الأرض ، ويعتقد أنّ المكونات الرئيسة لهذا الغلاف في بداية تكوينه كانت مؤلفة من غاز ثاني أكسيد الكربون ، والأمنيا ، والميثان ، وبمرور الزمن أصبح غاز النيتروجين والأكسجين المكونين الرئيسين لهذا الغلاف ، ويقدّر

---

(1) علي بن هلال بن محمد العبري ، مدى سلطة الدولة في رعاية البيئة من منظور إسلامي ، المرجع السابق ، ص. 17.

(2) المقصود بغير الحية : الموجودات أو المخلوقات الّتي ليس فيها عنصر من عناصر الحياة وهي النمو ، التنفّس ، التغذية ، التوالد ، وغيرها من مظاهر الحياة.

(3) محمد المدني بوساق ، الجزاءات الجنائية لحماية البيئة في الشريعة والنظم المعاصرة ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، الطبعة 2004، ص. 07.

الباحثون سمك الغلاف الجوي بـــ 10000 كلم تقريبا ، غير أنّ الحجم الأكبر من غازات هذا الغلاف يتراكم في الطبقة القريبة من الأرض وينخفض تدريجيا كلما ابتعد عن سطح الأرض[1].

ويعتبر الهواء أحد العناصر البيئية المشمولة بالحماية القانونية ، بحيث ذكرته تعريفات البيئة ، ولاسيما المذكورة سلفا ، ومنها التشريع الجزائري ، وكلّها تُجمع على أنّه الهواء الخارجي وهواء أماكن العمل ، وهواء الأماكن العامة المغلقة وشبه المغلقة.

وتعتبر ظاهرة تلوث الهواء من المشكلات البيئية الحديثة نسبيا ، والّتي لم يواجهها الإنسان في العصور السابقة ، فهي مرتبطة إلى حدّ كبير بالتقدّم الصناعي والعلمي ، وأمّا مصادر تلوث البيئة الهوائية فهي عديدة ومتنوعة ، فمنها مصادر طبيعية لا دخل للإنسان فيها كالغازات الناتجة عن البراكين وحرائق الغابات ، والأتربة الناتجة عن العواصف ، إلاّ أنّ هذه الأخيرة تستطيع البيئة استيعابها ، ويحدث بعدها ما يسمّى بالتوازن البيئي. ومن المصادر الملوثة للهواء كذلك المصادر الصناعية ، وما ينتج من غازات عن وسائل النقل البري والبحري والجوي ، وكذا ما ينجم عن النشاط الإشعاعي[2].

وقد عنى الإسلام بالبيئة الجوية والهواء[3] من خلال ما ذكر في القرآن الكريم حول الحكمة من إرسال الرياح ، ففضلا عن ضرورة الهواء لتنفس الكائنات الحية ، وتوقف حياتها عليه ، فهو كذلك وسيلة لتلقيح النباتات بحمل حبوب اللّقاح بين المزروعات ، وتلقيح السحب بنوى التكاثف اللاّزم لهطول الأمطار ، يشير إلى ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ ﴾[4] ،

---

[1] علي بن هلال بن محمد العبري ، مدى سلطة الدولة في رعاية البيئة من منظور إسلامي ، المرجع السابق ، ص. 17 وما بعدها.

[2] أسامة عبد العزيز ، نحو سياسة جنائية لحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 31 ، 32 ؛ محمد حسين عبد القوي ، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية ، المرجع السابق ، ص. 16 وما بعدها.

[3] حماية البيئة في الشريعة الإسلامية ، مقال منشور بمجلة الشريعة والقانون ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، كلية الشريعة والقانون ، من إعداد محمود أحمد أبو ليل ، العدد الرابع عشر ، شوال 1421هـ ، يناير 2001م ، ص. 24.

[4] سورة الحجر ، الآية 22.

والرياح وسيلة لجلب السحب ، قال تعالى : ﴿ اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسَفًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾[1] ، وقال أيضا : ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ النُّشُورُ ﴾[2] ، ومن وظيفة الرياح كذلك حمل الطيور ، قال تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوِّ السَّمَاءِ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾[3].

وقد حفظ لنا الله تعالى هذه النعمة من خلال تحريم الإفساد في الأرض ، فهي إذن مقصد من مقاصد التشريع.

ب) **الـــمـــاء** :

ورد في مختار الصحاح « الماء : معروف ، والهمزة فيه مبدلة من الهاء في موضع اللاّم ، واصله مَوَه بالتحريك ، لأنّ جمعه أمواه في القلة ومياه في الكثرة. مثل جمل وأجمال وجمال »[4].

« والماء : سائل عليه عماد الحياة في الأرض ، يتركب من اتحاد الهيدروجين والأكسجين ، وهو في نقائه شفاف لا لون له ولا طعم ولا رائحة ، ومنه :

1) الماء العذب : وهو ما قلّت نسبة الأملاح الذائبة فيه ، بحيث أصبح سائغا في الذوق من ناحية ملوحته.

2) الماء المالح : وهو ما زادت نسبة الأملاح الذائبة فيه على نسبتها في الماء العذب.

---

[1] سورة الروم ، الآية 48.

[2] سورة فاطر ، الآية 9.

[3] سورة النحل ، الآية 79.

[4] الرازي، مختار الصحاح، تحقيق : محمود خاطر مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت، طبعة جديدة ، 1415هـ - 1995 م، باب الميم، الجزء1، ص 642.

3) الماء المعدني : وهو الماء الطبيعي ، الذي يخرج من جوف الأرض ، وبه أملاح ذائبة تكسبه طعما خاصّا ، وقد يكون له خواص طبية.

4) الماء المقطر : وهو الناتج عن تكثيف بخار الماء ، وهو خال من الأملاح.

5) الماء العسر : وهو الذي لا يحدث رغوة مع الصابون بسهولة عند غسل الثياب ، لاحتوائه على أملاح الكالسيوم والمغنيزيوم ذائبة فيه.

6) ماء الزهر : وهو محلول مائي يحضر بالتقطير البخاري للزهور الناضرة ، ولهذا المحلول رائحة الزهرة المقطرة ، ومثله ماء الورد »[1].

والمياه الّتي يجوز التطهير بها سبعة : ماء السماء، ماء البحر، ماء النهر، ماء البئر، ماء الثلج، ماء البرد، وماء العين[2].

فالماء يتوزع في الأرض ، وفي الغلاف الجوي على هيئة بخار وثلج ، وجليد في القطبين ، وقمم الجبال الشاهقة ، وفي المحيطات ، والبحار ، والأنهار ، والبحيرات ، وفي باطن الأرض ، ويشكل الماء ما نسبته 78 % من مساحة الكرة الأرضية ، حيث يغطي 361 مليون كم² من مساحة الأرض البالغة 510 مليون كم²[3].

وتعلب البحار والمحيطات والأنهار دورا هاما في حياة الإنسان ، فهي تغطي أكثر من 70 % من سطح الكرة الأرضية منها 97,41 % مياه بحار ومحيطات ، والباقي 2,59% مياه عذبة[4]. لهذا يذهب بعض فقهاء القانون في تقسيمهم لعناصر البيئة المائية إلى قسمين : البيئة البحرية بما تحتويه من بيئة بيولوجية (نباتات وحيوانات) ، وبيئة المياه العذبة ، وما تحتويه كذلك من بيئة بيولوجية.

ومن المعروف أنّ كل متر مكعب من المياه يحتوي على الملايين من الكائنات الحية المائية والمسماة بالهائمات النباتية ، وهذه الكائنات هي المسؤولة عن امتصاص ثاني

---

(1) المعجم الوسيط : مادة : موه.

(2) عبد العزيز محمود المصري ، قانون المياه في الإسلام ، دار الفكر ، سوريا ، الطبعة الأولى ، 1420هـ/1999م ، ص. 56.

(3) علي بن هلال بن محمد العبري ، مدى سلطة الدولة في رعاية البيئة من منظور إسلامي ، المرجع السابق ، ص. 18.

(4) موارد العالم عام 1988 إلى 1989 ، معهد الموارد العالمية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، لبنان ، 1989 ، ص. 153. نقلا عن : محمد حسين عبد القوي ، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية ، المرجع السابق ، ص. 15.

أكسيد الكربون واستخدام الطاقة الشمسية في عملية التمثيل الضوئي ، حيث يتمّ إنتاج مواد غذائية نباتية ويتمّ إخراج الأكسجين اللاّزم لحياة الكائنات الحية ، ومن المعروف أيضا أنّ هذه الكائنات الحية النباتية توفر للكائنات الحية الموجودة في الكرة الأرضية 70% من الأكسجين اللازم للحياة ، وأي إضرار بهذه الكائنات يؤدي إلى اختلال في سلسلة الغذاء وكذا إلى النقص في استهلاك ثاني أكسيد الكربون ونقص إنتاج الأكسجين[1].

وتبيّن الإحصاءات في العالم أنّ مساحات كبيرة من مياه البحار والمحيطات والأنهار تعاني من التلوث ، ومن ذلك أنّ 1,9 مليون نسمة من سكان العالم يشربون ويغتسلون بمياه ملوثة بالطفيليات القاتلة[2].

وفي الجزائر جاء في تقرير وزارة تهيئة الإقليم والبيئة حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر لسنة 2000 أنّ التلوث البحري المتولّد عن الأقطاب الحضرية والصناعية في المنطقة الشاطئية بلغ نسبا أصبحت تبعث على القلق والانشغال ، ويُذكّر التقرير أنّه في سنة 1999 تمّ منع الاستحمام في 183 شاطئ من ضمن 511 شاطئ استحمامي الّتي جرى إحصاؤها ، أي أكثر من الثلث[3].

وفي مصر على سبيل المثال بلغت التركيزات السمّية في بحيرة المنـــزلة حدّا أدّى إلى تسمّم الأسماك وجعلها عرضة لنقل الأمراض للإنسان ، وإلى ظهور الأمراض المتوطنة بين التجمعات السكانية على شواطئ البحر[4].

وفي أوروبا تعاني اغلب الأنهار من التلوث الحاد ، ومثال ذلك نهر الراين الذي بلغ درجة من التلوث سمحت لأن يطلق عليه لقب (بالوعة أوروبا) [5].

---

(1) سحر حافظ ، الحماية القانونية لبيئة المياه العذبة في مصر ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، سنة 1993 ، ص. 19.

(2) ألن درتنج (Alen Dartong) ، الفقر والبيئة ، ترجمة محمد صابر ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة، سنة 1992، ص. 9.

(3) وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر لسنة 2001/2000 ، الديوان الألماني للتعاون والتقني حيدرة ، الجزائر ، 2001 ، ص. 39.

(4) فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق ، ص. 41.

(5) M. Echaubard et E. Thejboud, Pollution du RHIN, revue la recherche.Oct 1993, p. 1162 et ss…

وبسبب شساعة وفساحة مساحات البحار والمحيطات ، ظل الاعتقاد سائدا على أنّها قادرة على استيعاب كل ما يُلقى فيها من مخلّفات ومواد ، وأنّها قادرة على تنظيف نفسها بنفسها ، غير أنّ الدراسات الحديثة أثبتت خطأ هذا التصوّر وكشفت عن ما تعاني منه البيئة البحرية من تلوث حاد بسبب ما يلقى فيها من فضلات وأشياء ضارة ، بحيث أضحت مشكلة تلويث البيئة البحرية من المشكلات الخطيرة الّتي تهدّد وجود الإنسان ذاته ، فضلا عن سائر الكائنات الحية الأخرى ؛ النباتية والحيوانية ، ولهذا تصدّى مشرّعو البلدان الساحلية لكل وسائل تلويث البيئة المائية عن طريق إصدار القوانين الخاصة بحماية البيئة المائية من التلوث.

فالماء إذن عنصر أساسي وضروري للحياة بجميع أشكالها وأنواعها ، ولا يستغني عنه كائن حي ، مهما كان نوعه وفصيلته ، فهو مكوّن أساسي في تركيب الخلية الحية ، ولا يمكن لخلايا الجسم أن تحصل على الغذاء بدونه ، ومن المستحيل أن تتمّ العمليات الحيوية من هضم ، وامتصاص ، وبناء ، داخل الجسم ، أو يتخلص الجسم من الفضلات السامة كالبول والعرق ، وغيرهما بدون الماء[1].

والشريعة الإسلامية أولت العناية بالبيئة المائية ، إذ اقتضت حكمة الله تعالى أن تكون الحياة على الأرض منذ بدء الخلق مرتبطة بالماء ، فهو أهمّ مكوّناتها ، والنعمة المهداة من الله تعالى إلى المخلوقات كي يستمر في العيش إلى ما شاء الله لها[2] ، إذ قال تعالى في كتابه الكريم : ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى

[1] علي بن هلال بن محمد العبري ، مدى سلطة الدولة في رعاية البيئة من منظور إسلامي ، المرجع السابق ، ص. 19.

[2] أشرف عبد الرزاق ويح ، الحماية الشرعية للبيئة المائية – دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي ، دار النهضة العربية، 2002 ، ص. 19 وما بعدها.

الْمَاء ... ﴾[1]. هذا حول الماء باعتباره أوّل المخلوقات الّتي خلقها الله تعالى ، وأوّل موجوداته ، أمّا من حيث أهميته قال عز وجل : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾[2].

ج) **التربة** :

التربة هي الطبقة الهشة الّتي تغطّي صخور القشرة الأرضية ، وتتكوّن من مزيج معقّد من المواد المعدنية والمواد العضوية والماء والهواء[3].

والتربة مورد طبيعي متجدّد من موارد البيئة وهي أحد المتطلبات الأساسية اللاّزمة للحياة على الأرض ، وهي تعادل في أهميتها الهواء والماء ، بل إنّها العنصر الأكثر حيوية وهي أساس الدورة العضوية الّتي تجعل الحياة ممكنة[4] ، ومن وظائفها :

1) ترشيح الملوثات العضوية والمعدنية المحملة في المياه ، ممّا يحدّ من تلوث المياه في باطن الأرض.

2) حماية الكائنات الحية الّتي تعيش داخل التربة والمياه الجوفية من الملوثات الحامضية والقاعدية.

3) تثبيت جذور النباتات ، وإمدادها بالأملاح المعدنية المذابة.

4) مكان لإيواء الحيوانات وراحتها.

5) وفوق ذلك مكان لاستقرار الإنسان وجميع الكائنات الحية[5].

وتقدر مساحة التربة على وجه الأرض بحوالي 13382 مليون هكتار[6] ، وهذه المساحة مثلها مثل أي عنصر بيئي آخر ، معرّضة لتأثيرات منها ما هو طبيعي ، ومنها ما

---

[1] سورة هود ، الآية 7.

الآية تحمل معنيين ؛ الأوّل : الماء ، والثاني : ملكه وحكمه تمثيلا بعرش السلطان.

[2] سورة الأنبياء ، الآية 30 ؛ اهتمام الإسلام بالماء والنظافة ، مثال منشور بمجلة شروق ، كلية الشروق جامعة الأزهر ، من إعداد عبد الفتاح حسني الشيخ ، العدد الثاني ، 1406هـ/1986م ، ص. 2 وما بعدها.

[3] سامح غرابية ، يحي القرصان ، المدخل إلى العلوم البيئية ، دار الشرق ، عمان ، الأردن ، سنة 1991 ، ص. 20.

[4] حابت صبحي ، الأرض الحية ، مكتبة مصر ، 1959. نقلا عن : محمد حسين عبد القوي ، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية ، المرجع السابق ، ص. 14.

[5] سامح غرابية ، يحي القرصان ، المدخل إلى العلوم البيئية ، المرجع السابق ، ص. 21.

[6] علي بن هلال بن محمد العبري ، مدى سلطة الدولة في رعاية البيئة من منظور إسلامي ، المرجع السابق ، ص. 19.

هو من صنع الإنسان. فأمّا العوامل الطبيعية فأهمّها التعرية الّتي تؤثر على خصوبة الأرض، إذ تشير الإحصاءات إلى أنّ من 50% إلى 60% من التربة في أقطار أوروبا ، و75% في الولايات المتحدة الأمريكية تتعرّض إلى عوامل التعرية وفي الستينات كانت التربة الّتي تعرّضت للتعرية وتضرّرت بها تشكل حوالي نصف الأراضي المزروعة[1]. وأمّا العوامل الّتي هي من صنع الإنسان فمنها البناء على الرقعة الزراعية ، وذلك لسدّ الحاجة إلى المسكن لمواجهة الزيادة السكانية[2] ، فضلا عن أنّ هذه الزيادة السكانية السريعة وما واكبها من الحاجة إلى المزيد من الغذاء والطاقة أدّت إلى الإسراف الشديد في استخدام الأرض الزراعية استخداما مكثفا ، وإلى الإفراط الهائل في استعمال كل ما شأنه زيادة الإنتاج الغذائي من أسمدة كيمياوية ومبيدات حشرية وخلافه ، وقد نتج عن ذلك إجهاد التربة واستنـــزافها بكيفية أدّت إلى تدهور التربة ، وأضرّت بقدرتها على التجديد التلقائي ، وأخلّت بالتوازن الدقيق القائم بين عناصرها[3].

كذلك يعدّ الاستخدام غير الصحيح للمبيدات في مقاومة الآفات والحشرات الّتي تصيب النباتات والحيوانات سببا مباشرا لتلوث التربة ، فهذه المواد تترك آثارها على النباتات والثمار ، وقد تدخل في تكوينها ، وهو ما يجعلها تنتقل إلى جسم الإنسان وتهدّد صحّته وحياته ، كما أنّها تهدّد الكثير من الحيوانات والطيور المفيدة للإنسان ، والّتي يؤدي الأثر السام المباشر لها (المبيدات) إلى انقراض بعض السلالات النادرة منها في كثير من الأحيان ، وهذه المبيدات تختلط كذلك في التربة وقد تذوب فيها ، الأمر الذي يؤدي إلى تلوّثها وإلى صعوبة التخلّص منها ، ولا يقتصر أثر هذه المبيدات على تلوث البيئة الأرضية ، بل يمتدّ هذا الأثر ليشمل البيئة المائية كذلك ، فهذه المواد عند اختلاطها بالتربة تختلط بمياه الري وتصبّ المياه الملوثة إلى المصارف والأنهار والبحار فتلوثها[4].

---

[1] د.ك.م. شتنك وآخرون ، المعيشة في البيئة ، ترجمة : ليلى الجبالي ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 1990، ص. 303.

[2] أشرف توفيق شمس الدين ، الحماية الجنائية للبيئة ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص. 18.

[3] سيروى كانن ، عالم يفيض سكانه ، ترجمة ليلى الجبالي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد 213 ، سبتمبر 1996 ، ص. 137.

[4] أشرف توفيق شمس الدين ، الحماية الجنائية للبيئة ، المرجع السابق ، ص. 18 ، 19.

ومن مظاهر الاعتداء على البيئة الأرضية (التربة)[1]، – والّتي هي من صنع الإنسان – تصاعد ظاهرة الاعتداء على الأرض الزراعية بتجريفها للحصول على الأتربة منها ، لاستخدامها في صناعة الطوب الأحمر وبإقامة مبان أو منشآت عليها لهذا الغرض، أو لغيره ، وإقامة المحاجر... حتّى عُدّت من الجرائم الواقعة على الأراضي الزراعية تُجرِّمها بعض التشريعات العقابية الخاصّة[2]. وليس الجانب العقابي فقط بل أولى المشرع عنصر التربة أهمية خاصة حيث أصدر العديد من القوانين المتعلقة بترشيد استخدام التربة والمحافظة على توازن مكوناتها ومنع تلويثها وحمايتها من التجريف والتبوير والإضرار بها بأية وسلة أخرى.

وقد تحدّث القرآن الكريم عن البيئة الأرضية ، من ذلك ما ورد عن توطئة الأرض وتذليلها ليسهل العيش عليها في قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾[3] ، كما أشار القرآن الكريم إلى التربة الطيّبة العذبة الجيدة الّتي لم يلحقها تلوث ولا تسمّم ، كيف تنبت الطيّب من الثمار بخلاف التربة الخبيثة الملوثة الرديئة فقال : ﴿ وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا[4] كَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ ﴾[5] ، وكذلك تحدث عن نعمة الجبال وأسرارها فقال : ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا * وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا ﴾[6] ، وقال عز وجل أيضا : ﴿ وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ ﴾[7] ، وقال عزّ من قائل : ﴿ وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ[8]

---

(1) يقصد بالبيئة الأرضية مفهومها الضيق (التربة) حسب التقسيم المعتمد للعناصر ، فهي لا تشمل النبات والحيوان وغيرهما.

(2) إسماعيل الخلفي ، جرائم الاعتداء على الأراضي الزراعية ، دار الألفي للمطبوعات القانونية ، ص. 5 وما بعدها.

(3) سورة الملك ، الآية 15.

(4) نكدا : عسراً بمشقةٍ، تفسير الجلالين، باب وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَالَّذِي خَبُثَ..، ج 2 ص 19.

(5) سورة الأعراف ، الآية 58.

(6) سورة النبأ ، الآيتان 6، 7.

(7) سورة لقمان ، الآية 10.

(8) جدد : جمع جدة طريق في الجبل وغيره ،تفسير الجلالين، . أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا، ج8، 198.

بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ[1] ﴾[2] ، وقال عزّ وجل أيضا : ﴿ وَاللّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلاَلاً وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا ﴾[3]. وقد تحدّث القرآن كذلك عن الثروة المعدنية[4] ، فقال عز من قائل : ﴿ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴾[5].

وخصّ الإسلام التربة بالتشريع وحفظها من حيث الوجود والعدم فمنع الفساد في الأرض ، وجعل أفعال الاعتداء عليها جرائم معاقب عليها.

وفي الأخير يمكن القول بأنّ الهواء والماء والتربة عناصر بيئية ، تندرج ضمن مكونات البيئة الطبيعية غير الحية ، إلاّ أنّها هي المأوى للحياة البيولوجية وأقصد بذلك الإنسان والحيوان والنبات ، فهي أشبه بالمنـــزل أو اللباس بالنسبة للإنسان ، فكل منهما غير حي لكنّه يُبقي على حياة الإنسان ، فكما لا نتصوّر إنسانا بلا مأوى وملبس ، فإنّنا لا نتصوّر نباتا أو حيوانا بدون ماء وهواء وتربة ، فإتلاف هذه العناصر هو إتلاف لحياة الإنسان وكل كائن حيّ ، إنسان أو حيوان أو نبات.

وهناك عنصر بيئي طبيعي غير حي آخر ، غير الماء والهواء والتربة ، وجدت أنّ كل المؤلفات – في حدود ما اطّلعت عليه – تغفل الحديث عنه وهو الهدوء أو السكينة ، إلاّ أنّهم يتحدثون عنه ضمنيا بطريقة غير مباشرة عندما يتحدثون في أنواع التلوث عن نوع مميّز وهو التلوث السمعي أو الضوضاء. صحيح أنّ هذا التلوث يصيب الإنسان بأمراض في أجهزة السمع والأعصاب والقلب وغيرها ، لكنّ البيئة الملوثة ليست هذه الأجهزة وإنّما هي البيئة الهادئة أو ما يصطلح له بالسكينة ، فإذا أنكرنا أنّ الهدوء مورد بيئي طبيعي غير حي ، فإنّنا ننكر موضوع التلوث السمعي كأحد الموضوعات

---

(1) غرابيب سود : عطف على جدد أي صخور شديدة السواد يقال كثيرا أسود غربيب وقليلا غربيب أسود تفسير الجلالين، أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا، ج8، 198.

(2) سورة فاطر ، الآية 27.

(3) سورة النحل ، الآية 81.

(4) حماية البيئة في الشريعة الإسلامية، مقال منشور بمجلة الشريعة والقانون، من إعداد محمود أحمد أبو ليل، المرجع السابق، ص. 18، 19، 20.

(5) سورة الحديد ، الآية 25.

والإشكالات البيئية ، وبالتالي لا يمكن الحديث عنه بمناسبة الحديث عن البيئة ، وإنّما يمكن الحديث عنه في مواضيع أخرى ، ولكنّ جل الباحثين المهتمين بالبيئة يتحدثون عن الضوضاء والتلوث السمعي دون تحديد العنصر البيئي الملوث عند تعدادهم لعناصر البيئة، فلا يتصوّر ملوِّثاً بدون ملوَّثٍ.

في حين تحدث فقهاء الشريعة الإسلامية عن كل أنواع الأضرار البيئية ومنها ضرر الأصوات المزعجة وضرر الروائح والغازات المؤذية ، وتندرج هذه الأضرار حسب الفقه الإسلامي تحت أضرار البيئة الجوية[1] ، وهي أوسع في المحتوى مما يتحدث عنه القانونيون في تلوث البيئة الهوائية.

الفرع الثاني : المكونات الحية.

أ) الغطاء النباتي :

النباتات كائنات حيّة ذاتية التغذية تتكوّن – غالبا – من جذور وسيقان ، وأوراق وأزهار ، وثمار ، وتصل أنواع النباتات في العالم إلى حوالي أربعمائة ألف (400.000) نوع ، وتشكل الغابات نسبة 30% من الغطاء النباتي لسطح الكرة الأرضية، حيث تشير الدراسات إلى أنّ الغابات المعتدلة تغطّي نحو 1430 مليون هكتار في البلدان الصناعية ، و210 مليون هكتار في البلدان النامية غير الاستوائية ، أمّا الغابات الاستوائية الرطبة والجافة فإنّها تغطي 1760 مليون هكتار تقريبا. هذا وتتوزع النباتات في الماء وعلى اليابسة ، والموجودة في المياه ، منها ما يطفو على السطح ، ومنها ما هو ثابت في القاع ، ويعتمد توزيعها في مناطق العالم على عدد من العوامل كالماء والتربة والضوء والحرارة ، وقد صنّف علماء الأحياء أنواع النباتات اعتمادا على صفاتها وخصائصها وهي أصناف ثلاثة رئيسة : الأعشاب ، الشجيرات ، والأشجار[2].

فالغطاء النباتي إذن يعدّ من نباتات محصولي وحدائق وغابات ومراعي من لوازم الحياة ، فهو من ناحية مصدر لغذاء الإنسان وغيره من الكائنات ، ومن ناحية أخرى

---

[1] زكي زكي حسين زيدان ، الأضرار البيئية وأثرها على الإنسان وكيف عالجها الإسلام ، المرجع السابق ، ص. 40 وما بعدها.

[2] علي بن هلال بن محمد العبري ، مدى سلطة الدولة في رعاية البيئة من منظور إسلامي ، المرجع السابق ، ص. 20.

يمتصّ ثاني أكسيد الكربون ويطلق الأكسجين الذي لا حياة بدونه ، أثناء عملية التمثيل الغذائي ، وتساعد الغابات على تقليل كمية الغبار العالق في الهواء وكذا الجسيمات الأخرى، وتنقيه من الغازات السامة، ومن ناحية ثالثة فهي مصدر للعديد من المواد الطبية والصناعية كالأدوية والأخشاب والورق ، ومن ناحية أخيرة يعمل على حفظ الماء من التلوث ويحمي المحاصيل من تأثير الرياح[1]، وباعتبار أنّ الغطاء النباتي يرتبط بالماء الذي هو أساس الحياة ، فإنّ القرآن الكريم يربط بين إنزال الماء من السماء وإخراج الأرض لنعمها من نخيل وأعناب وزيتون ورمّان وسائر أنواع الفواكه والخضروات[2]، وفي ذلك يقول العليّ القدير: ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انظُرُوا إِلِى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾[3].

ب) **الوسط الحيواني** :

الحيوانات أحياء تمتاز بوجود مظاهر الحياة فيها ، كالنمو ، والحركة ، والانتقال ، والتكاثر ، وهي كثيرة ، ومتنوعة ، حيث تزخر الأرض بأصناف كثيرة من الأنواع والأصناف منتشرة في الماء وعلى اليابسة ، قُدّر عددها بأكثر من (120000) مائة وعشرين الف نوع ، ويبلغ عدد أنواع الحيوانات الثديية في العالم بحوالي 4231 نوعا ، وعند الطيور 8300 نوع[4] ، وتعمل الحيوانات كمكونات للنظام البيئي على تحقيق التوازن بين مختلف عناصر هذا النظام ، فالحيوانات تساعد على خصوبة التربة بمخلّفاتها العضوية أو بخلخلة الطبقة السطحية لتلك التربة ، وزيادة قدرتها على امتصاص المياه ، كما تعمل الحيوانات المفترسة على مراقبة زيادة أعداد الحيوانات الضارة ، والحفاظ على

---

(1) أسامة عبد العزيز ، نحو سياسة جنائية لحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 49.

(2) محمود صالح العادلي ، الجواهر المضيئة في الإسلام وحماية البيئة ، المجلة العلمية لكلية الشريعة والقانون بطنطا ، دار النهضة العربية ، الطابعة الأولى ، 1415هـ/1995م ، ص. 303.

(3) سورة الأنعام ، الآية 99.

(4) علي بن هلال بن محمد العبري ، مدى سلطة الدولة في رعاية البيئة من منظور إسلامي ، المرجع السابق ، ص. 21.

التوازن الإيكولوجي البرّي ، أمّا الطيور فتعمل على نقل حبوب اللّقاح بين النباتات والقضاء على القوارض والحشرات الضارة باتخاذها غذاء لها[1]. وبالتالي فإنّ هذه الحيوانات مسخّرة لخدمة الإنسان إذ يقول سبحانه وتعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ ﴾[2] ، ويقول عز وجل أيضا : ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِّن بُيُوتِكُمْ سَكَنًا وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ ﴾[3]، وقال عز من قائل أيضا : ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾[4]، وقال عز وجل أيضا : ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾[5]، ويقول أيضا : ﴿ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[6] ، ويقول أيضا : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[7].

والجدير بالذكر أنّ الوسط الحيواني لا يقتصر على المخلوقات الّتي يعرفها الإنسان فحسب ، بل يمتدّ أيضا ليشمل مخلوقات أخرى مسخّرة للإنسان وغير معروفة لديه ، مثل بعض أنواع البكتيريا[8]، ويستفاد ذلك من قوله تعالى: ﴿ وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[9]، فكما قد يستفاد من هذه الآية كذلك ظهور وسائل سفر أخرى يركبها الإنسان لم يكن

---

(1) أسامة عبد العزيز ، نحو سياسة جنائية لحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 50.

(2) سورة يس ، الآية 71.

(3) سورة النحل ، الآية 80.

(4) سورة النحل ، الآية 5.

(5) سورة النحل ، الآية 6.

(6) سورة النحل ، الآية 7.

(7) سورة النحل ، الآية 8.

(8) محمود صالح العادلي ، الجواهر المضيئة في الإسلام وحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 304.

(9) سورة النحل ، الآية 8.

يعلمها ، فإنّ الله تعالى خلق ويخلق كائنات وحيوانات لم تكن تعلمها ، بل ومنها ما لم يصل العلم إلى اكتشافه منها.

والوسط الحيواني يشمل حتّى الإنسان ذاته باعتباره أرقى أنواع المخلوقات[1] ، إلاّ أنّ الإنسان يساهم في التوازن البيئي بعقله الذي رزقه الله إياه وليس بالغريزة كالحيوانات الأخرى ، لأنّ الكون بمكوّناته سُخّر لخدمته ومصلحته ، فهو خليفة الله على الأرض ، فيجب أن يحقق مهمة الاستخلاف بالحفاظ على البيئة بعدم إفساد مكوناتها ، حتّى لا يختلّ النظام أو التوازن البيئي.

وقد سعى العلماء إلى وضع تصنيف للمكونات ، بل والعناصر الحية للبيئة (نبات وحيوان) وسلكوا في ذلك سبلا مختلفة في تصنيفاتهم ، بحسب الأسس الّتي اعتمدها كل منهم في منهجه ، والتصنيف الشائع اليوم في الدراسات الحيوية يعتمد طريقة التغذية أساسا في التقسيم (أي طريقة التغذية عند هذه العناصر)، حيث قسمت إلى ثلاثة أصناف أو مجموعات[2] ؛ مجموعة العناصر الحية المنتجة ، ومجموعة العناصر الحية المستهلكة ، ومجموعة العناصر الحية المحلّلة ، وهي كما يلي :

1- **مجموعة العناصر الحية المنتجة** : وتتمثل في الكائنات الحية النباتية ، ويطلق عليها مجموعة المنتجين (Producers)، لأنّها تصنع أو تنتج غذاءها بنفسها من عناصر المكونات غير الحية (الماء ، الهواء ، التربة ، الحرارة ، الضوء ، الصخور ، المعادن المختلفة).

2- **مجموعة العناصر الحية المستهلكة** : وهي تتضمن الكائنات الحية الّتي تعتمد في غذائها على غيرها ، ومن ثمّ يطلق عليها مجموعة المستهلكين (Consumers) ، وتشمل هذه المجموعة كلاّ من الحيوانات العشبية (Herbivors) ، الحيوانات اللاحمة (Carnviors) وتشمل كذلك الإنسان الذي يعدّ عنصرا مهمّا داخل هذه المجموعة لما يتمتع به من قدرات تأثيرية هائلة في عناصر النظام الأخرى ، تأثيرات تتباين بين الهدم والبناء.

---

(1) محمود صالح العادلي ، الجواهر المضيئة في الإسلام وحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 304.

(2) وهي جزء من مكونات النظام البيئي ، لأنّ الجزء المتبقي هو مكونات النظام البيئي غير الحية (موارد البيئة).

3- **مجموعة العناصر الحية المحللة** : وتتضمن كائنات مجهرية تتمثل في الفطريات والبكتريا، وتقوم هذه المجموعة بعملية تكسير أو تحليل المواد العضوية (نباتية وحيوانية) ، ولهذا يطلق على هذه المجموعة اسم : المحللات (decomposers) ، ولما كانت هذه العناصر تتفاعل مع بعضها وفق نظام دقيق ، حيث تعتمد كل مجموعة على المجموعة الأخرى السابقة لها في تكاملية توافقية رائعة بما يضمن حفظ توازن النظام ، فإنّ حدوث أي خلل في عناصر أو مكونات أي مجموعة يؤثر في طبيعة التفاعل ، ومن ثمّ يبدأ النظام في الخلل والاضطراب فيفقد توازنه وقدراته العادية في صنع الحياة ، ويحدث ما نسمّيه (الخلل البيئي) ، وما يصاحب هذا من ظهور المشاكل البيئية العديدة الّتي باتت تهدّد حياة الإنسان في العصر الحاضر ، وانقراض الكائنات الحية ، وثقب الأوزون والتغيرات المناخية، والتصحّر[1].

وخلاصة القول أنّ المكونات الطبيعية للبيئة (الماء، الهواء، التربة، حيوان، نبات) هي أكثر العناصر المشمولة بالحماية القانونية من حيث اعتبارها موارد بيئية ، وتليها المكوّنات الصناعية من مباني ومنشآت وآثار... في حين تغيب الحماية القانونية للمكونات المعنوية (الثقافية) كالدين والعلم والمجتمع بخلاف الشريعة الإسلامية الّتي تقصدها بالتشريع ، لأنّ بدونها لا يمكن حفظ العناصر البيئية محل الحماية القانونية السالفة الذكر – مهما بلغت هذه الحماية من تطور في التشريع ، لهذا السبب اعتمدتُ تقسيم المكونات بهذه الطريقة حتّى أعطي للمكونات الصناعية والمعنوية حقّها في الدراسة ، لأنّ الكثير من الفقهاء يعتمدون تقسيم العناصر البيئية إلى بيئة برية (أرضية) ، ويتحدث فيها عن الغطاء النباتي وحيواناتها ، وبيئة مائية ويتحدث فيها كذلك عن غطائها النباتي وحيواناتها ، وبيئة هوائية يتحدّث فيها عن عناصرها المكونة لها ، فيغيبون بذلك المكونات الأخرى وكأنّها لا تمتّ للبيئة بصلة.

---

[1] أحمد عبد الرحيم السايح ، أحمد عبده عوض ، قضايا بيئية من منظور إسلامي ، المرجع السابق ، ص. 33 ، 34.

وللعلم فإنّ بعض الفقه يرى أنّ تعبيرات "البيئة الأرضية" أو "البيئة الهوائية" أو "البيئة المائية" – كما جرى استعمالها فيما سبق من هذا المطلب – هي تعبيرات غير دقيقة ، ذلك أنّ البيئة هي محيط واحد ، وليست مجزّأة ، وما الماء والهواء والتربة إلاّ عناصر للبيئة وجزئيات لها، ومن ثمّ كان من الأوفق للشارع أن لا ينصّ على هذه التعبيرات عملا بقواعد الكلّي والجزئي ، وأنّ الجزئي يتضمنه الكلّي ، ويضيف أيضا أنّه حتّى لو كان المشرع – ويقصد المشرع المصري ومن حذا حذوه – قد انزلق خلف لغة الاتفاقية الدولية ، فكان الأوفق لو أنّ الفقه لم يساير المشرع في هذا الصدد ، إذ تعتبر مثل هذه العبارات بمثابة نبوء في الصياغة التشريعية، وذلك من الوجهة العلمية القانونية[1].

وانتقد هذا الرأي على أنّه في غير محلّه ، ذلك أنّ من قواعد أصول الفقه أنّ دلالة الإشارة تعني دلالة اللفظ على معنى لازم للمعنى المقصود من السياق ويقتضي نوعا من التأمل للوصول إليه ، والمعنى اللاّزم الذي تدلّ عليه عبارة "البيئة المائية" على سبيل المثال، هو العنصر المائي في البيئة ، وما تسمّيه بالبيئة المائية إلاّ بقصد الاختصار[2].

والأمر الذي استوقفني هو أنّ الرأي المنتقد تضمنه مؤلف الدكتور محمد أحمد حشيش الموسوم بالمفهوم القانوني للبيئة في ضوء مبدأ أسلمة القانون المعاصر ، ويبدو أنّ الفقيه يرى أنّ أسلمة القانون تكون بإعمال المبادئ فقط، وأغفل الجانب الأصولي (المقاصدي) وهو إعمال القواعد الأصولية ، وكذا الجانب الفقهي بإعمال القواعد الفقهية ، فإذا كانت هذه هي رؤيته للإصلاحات والتعابير، فكيف بالجوهر والمحتوى ؟! وكيف تتحقّق إذن أسلمة القانون المعاصر في مجال البيئة ؟!!!

---

[1] أحمد محمد حشيش ، المفهوم القانوني للبيئة في ضوء مبدأ أسلمة القانون المعاصر ، المرجع السابق ، ص. 123.

[2] دلالات الألفاظ ، رفاعي السيد سعد ، تفسير النصوص الجنائية ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، 1995م ، ص. 166 وما بعدها. نقلا عن أشرف توفيق شمس الدين ، الحماية الجنائية للبيئة ، المرجع السابق ، ص. 17 ؛ محمد أبو زهرة ، أصول الفقه ، دار الفكر العربي ، ص. 140 ، 141 ؛ عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، الزهراء، الجزائر، الطبعة الأولى، 1990، ص. 143 وما بعدها

المطلب الثاني : المكونات الاصطناعية.

يمثل العنصر الاصطناعي في البيئة كل ما أوجده تدخل الإنسان وتفاعله مع المكونات الطبيعية للبيئة ، كالمدن والمصانع والآثار والتراث الحضاري ، وتعتبر الآثار والتراث الحضاري كل منقول أو عقار أو أرض أو مبنى أنتجته الحضارات القديمة[1].

ويعتبر المسكن أوّل مكونات البيئة المشيدة من قبل الإنسان حيث أنّ تحقيق الأمن والاستئثار بالحدّ الأدنى من الأدوات الضرورية لحاجات الجسم من ملبس وطعام أوّل ما سعى الإنسان إليه ، منذ أن بدأ يتجه إلى الاستقرار ، وإذا كانت الكهوف والمغارات أوّل ما اتخذه الإنسان كمأوى ومسكن ، فإنّه ما لبث أن بدأ يصنع مسكنه بنفسه ، فبدأ يتخذ من الجبال بيوتا ومن الشجر ، والصوف بيوتا متنقلة ، ومع تطور الفكر الإنساني بدأت المنشآت الصناعية والتجارية تظهر على وجه البسيطة ، حتّى وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم من التنوع في الوظيفة والتعدّد في الأشكال والأحجام ، فأصبحت البيئة المشيدة تشمل المسكن ، ومؤسسات التعليم ، وأماكن الاستشفاء والمنشآت الصناعية ، والمراكز التجارية ، فضلا عن الطرق والموانئ والمطارات.

واتسعت البيئة المشيدة على المستوى العالمي ، وعلى المستوى المحلي ، وأصبحت مساحة بعض المدن والعواصم تصل إلى مئات الكيلومترات ، تضمّ بين منشآتها ومؤسساتها الملايين من الناس ، ولا يخفى ما لهذا من تأثير على المكونات الطبيعية ، سواء على مستوى تكوين القشرة الأرضية ، أو على مستوى الموارد عموما.

وقد أدّت التكنولوجيا دورا كبيرا في بناء واتساع وأثر البيئة المشيدة ، سواء من حيث التشييد ، أو الإنتاج أو الاستهلاك ، كما أنّ لها دورا مؤثرا في تغيير معالم البيئة الطبيعية ، بسبب إقامة السدود ، والمصانع ، ومحلاّت الطاقة في مجاري الأنهار ، وإطلاق الملوثات والغبار من المصانع والمداخن في الغلاف الجوي ، وحدوث الهجرات السكانية إلى المدن ، وتغيير أنماط السلوك وطرق المعيشة إلى غير ذلك من التأثيرات[2].

---

[1] أسامة عبد العزيز ، نحو سياسة جنائية لحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 51.

[2] علي بن هلال بن محمد العبري ، مدى سلطة الدولة في رعاية البيئة من منظور إسلامي ، المرجع السابق ، ص. 22.

والتشريعات في العالم تعمل على إصدار قوانين تحافظ على البيئة المشيدة الّتي تتكوّن من البنية الأساسية المادية الّتي شيدها الإنسان ومن النظم الاجتماعية والمؤسسات الّتي أقامها لأنّهم كما تؤثر البيئة الاصطناعية على عناصر البيئة الطبيعية فإنّها تؤثر هي الأخرى إمّا بالعوامل الطبيعية ، وإمّا بما يصنعه فيها الإنسان من دمار كالحروب ، والتخريب ، وإهمال نظافة المحيط في المدن ، بما يخلفه السكان من نفايات وما تخلفه المصانع كذلك من نفايات وأدخنة ، وروائح ، وضوضاء... وهو ما يصطلح له اليوم ببيئة الجوار الّتي أضحت موضوعا من أهم المواضيع البيئية. فالجوار واقعة طبيعية ، فيزيائية واجتماعية حتمية لا يخلو منها مكان ولا زمان ، إذ الشيء إذا كان يشغل حيزا معينا من الفراغ ، فإنّ هذا يعني أنّ ما يحاذي هذا الحيز هو جوار له ، وهكذا فإنّ البيت أو مقر العمل الذي يشغل حيزا معينا من الأرض ، يكون ما يحاذي ذلك الحيز جوار له ، ومهما اتسع الحيز المشغول فإنّه لابدّ أن ينتهي عند حدّ معيّن ، وفي محاذاة هذا الحدّ يكون الجوار. فمن يقطن بيتا وما يحاذيه يعدّ بعضهم لبعض جيرانا ، وهذه هي حتمية الجوار كواقعة طبيعية فيزيائية ، وواقعة اجتماعية حتمية أيضا إذ أنّ الإنسان غير متصور وجوده لوحده في واقع الحياة لأنّ الإنسان لا يستطيع أن يستغني عن غيره تماما فهو لابدّ محتاج إلى مجتمع معه ، وهكذا فحيثما كان هناك تجمع للناس الساكنين أو العاملين في بقعة معينة فإنّ هذا لابدّ أن يجعل بعضهم جيرانا لبعض. والإنسان إذ يتواجد أو يعمل في بقعة معينة فإنّ ذلك يجعله عرضة لأضرار من يتواجد أو يعمل بجوار تلك البقعة مثلما يجعل ذلك هؤلاء عرضة لأضراره[1] ، سواء كانوا سكانا أم أصحاب مصانع فالأضرار كثيرة ومتنوعة ، أنتجتها البيئة المشيدة بفعل الإنسان ، فهذه البيئة تؤثر في الطبيعة ، وتتأثر هي الأخرى ، لهذا تسعى التشريعات لحفظ هذه البيئة بالتهديد بعقوبة ، أو بالتعويض عن الضرر ، سواء ما مسّها من تلف بعد تشييدها أو ما أحدثته من تلف في البيئة الطبيعية بسبب الإفراط في استغلالها واستنـــزافها. وليس عند هذا الحدّ فقط بل تسعى

(1) محمد أحمد رمضان ، المسؤولية المدنية عن الأضرار في بيئة الجوار ، دارسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية في نطاق تلوث البيئة ، دار الجيب للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 1995 ، ص. 11.

التشريعات إلى حماية الإرث الحضاري والمتمثل في المناطق الأثرية ، وردع كل مساس أو اعتداء عليها ، وتسعى لإقامة متاحف ووضع تشريعات داخلية لتنظيمها ، وإن كان يندرج هذا العنصر البيئي – ولو أنّه من قبيل البيئة المشيدة (الاصطناعية) – ضمن المكونات الثقافية والمعنوية للبيئة ، حتّى أنّه يمكن القول بأنّه يجمع بين البيئة الاصطناعية والثقافية معا.

ومن الفقهاء من يستعمل اصطلاح البيئة الاجتماعية لأنّها تتكون من البنية الأساسية المادية الّتي شيدها الإنسان (البيئة المشيدة أو الاصطناعية) ومن النظم الاجتماعية والمؤسسات المادية الّتي أقامها ، وعلى ذلك يمكن النّظر إلى البيئة الاجتماعية على أنّها الطريقة الّتي نظمت بها المجتمعات البشرية حياتها، والّتي غيرت البيئة الطبيعية لخدمة الحاجات البشرية، وتشمل العناصر المشيدة أو المبنية للبيئة ، فهذه البيئة بما فيها من يابسة وماء وسماء ومخلوقات حية هي الّتي نطلق عليها اسم "البيئة البيوفيزيائية" أي طبيعية وفيزيائية، وهي نفسها الّتي أطلق عليها البيئة الطبيعية على أساس أنّ هذه البيئة تشتمل على كائنات حية ومكونات غير حية (الماء والهواء) وتجارب الإنسان مع البيئة الطبيعية (البيوفيزيائية) هو الذي يُنشئ شق البيئة الثاني أو توأمها ألا وهو "البيئة المشيدة"[1].

وقد اهتمت الشريعة الإسلامية بالبيئة الاصطناعية (المشيدة) تحت مصطلح "العمارة" إذ من المقومات الأساسية للمحافظة على البيئة في نظر الإسلام : ما حثّ عليه التوجيه الإسلامي ، وقام عليه التشريع الإسلامي : من عمارة الأرض ، وإحياء مواتها ، وتثمير مواردها وثرواتها ، حتّى أنّ الإمام الراغب الأصفهاني في كتابه "الذريعة إلى مكارم الشريعة" اعتبر عمارة الأرض أحد مقاصد ثلاثة أساسية خلق لها الإنسان ، مستمدا ذلك من نصوص القرآن الكريم ذاته ، وهذه المقاصد هي :

1) عبادة الله تعالى ، حيث جاء في قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[2].

---

[1] عبد الفتاح مراد ، شرح تشريعات البيئة المرجع السابق ، ص. 20.

[2] سورة الذاريات ، الآية 56.

2) خلافة الله تعالى في خلقه كما قال عز وجل : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾[1].

3) عمارة الأرض ، كما في قوله تعالى على لسان نبيه صالح : ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾[2]. ومعنى "استعمركم" طلب إليكم أن تعمروها[3] ، ومن هنا كانت عمارة الأرض وإصلاحها ، وحظر الإفساد فيها ، ممّا اتفقت عليه شرائع الأنبياء ورسالات السماء ، ومن هنا جاء التنويه بهذا المقصد الكبير على لسان نبي الله صالح عليه السلام ، وهو من أنبياء العرب ، وقد أرسله الله إلى ثمود ، الذي برأهم في الأرض وهيّأ لهم أسباب التقدم والرخاء ، قال تعالى : ﴿ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُواْ إِلَيْهِ ﴾[4] ، وفي مقام آخر ذكّرهم بنعم الله تعالى وآلائه عليهم ، وحذّرهم من الإفساد في الأرض الّتي هيّأها الله لهم ، فيقابلون النعمة بالكفران ، قال الله تعالى على لسان صالح عليه السلام : ﴿ وَاذْكُرُواْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاء مِن بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُواْ آلاء اللّهِ وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[5]، وهذا بعد أن هداهم ودعاهم إلى التوحيد الذي هو الأساس الأوّل لدعوات الرسل جميعا ، ولهذا نجدهم جميعا يقولون[6]: ﴿ يَا قَوْمِ اعْبُدُواْ اللّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾[7].

---

[1] سورة البقرة ، الآية 30.

[2] سورة هود ، الآية 61.

[3] يوسف القرضاوي ، رعاية البيئة في شريعة الإسلام ، دار الشروق ، مصر ، الطبعة الأولى 1421هـ/2001م ، ص. 64.

[4] سورة هود ، الآية 61.

[5] سورة الأعراف ، الآية 74.

[6] يوسف القرضاوي ، رعاية البيئة في شريعة الإسلام ، المرجع السابق ، ص. 65.

[7] سورة هود ، الآية 61.

المطلب الثالث : المكونات المعنوية.

إنّ سبب اعتمادي لتقسيم مكونات البيئة إلى طبيعية واصطناعية ومعنوية هو هذه الأخيرة الّتي تشكل الضلع الثالث من مثلث البيئة ، لأنّ التقسيم القائم على اعتبارها : أرضية ، مائية ، هوائية مشمولة بالحماية القانونية ، يُغيّبُ فيه عادة الحديث عن المكونات المعنوية الّتي وإن حظيت بالذكر في المؤتمرات الدولية ، إلاّ أنّها لم تمتدّ إلى القوانين الداخلية بالنظرة المادية السائدة للبيئة.

والمكونات المعنوية للبيئة – في الحقيقة – تمثل الضلع الأساس قبل الضلعين اللذين يمثلان المكونات الطبيعية والصناعية ، وما قُدّم هذان الأخيران في البحث إلاّ لأنّهما محل اتفاق وإجماع من جميع الباحثين والمهتمين بقضايا البيئة وعلومها ، ولقد أشار مؤتمر البيئة البشرية الذي نظمته الأمم المتحدة في "استوكهولم" عام 1972م إلى الجزء الثقافي أو المعنوي من مكونات المعنوية الّتي تشمل النظم والمؤسسات الّتي تمثل « المنهج العام الذي يضبط حركة الإنسان في الحياة ، والّتي تصدر عن المجتمعات البشرية ، إشباعا لحاجاتها وتطلّعاتها المستقبلية وتوجّهها »[1].

والمكونات المعنوية منها ما هو إلهي المصدر كالدين (الدين الإسلامي في شريعتنا)، ومنها ما هو نتاج الفكر الإنساني من علوم عبر الأزمنة المتلاحقة ، وكعادات المجتمع وثقافاته الشعبية.

والجانب الثقافي أو المعنوي في البيئة مهمل ومغيّب اليوم في الملتقيات والندوات العلمية الّتي تُعنى بحماية البيئة ، فما بالك بالجانب التشريعي[2] ، إذ لا يزال الحديث عنه والإشارة إليه يتمّان بصورة عرضية ، إلاّ من بعض الباحثين[3] الذين أدركوا بثاقب بصيرتهم ما تمثله المكونات المعنوية من أثر في الحياة الإنسانية ، بل وفي الكون المنظور

---

[1] إبراهيم زيد الكيلاني ، حماية البيئة في الإسلام ، دراسات ، السلسلة أ ، العلوم الإنسانية ، الجامعة الأردنية ، المجلد التاسع عشر (19) ، العدد الرابع ، 1992 ، ص. 182.

[2] أحمد رقادي ، التأصيل الشرعي لرعاية البيئة ، رسالة ماجستير ، من جامعة أدرار ، سنة 2004-2005 ، ص. 11.

[3] سامح غرايبة ، يحي القرصان ، المدخل إلى العلوم البيئية ، المرجع السابق ، ص. 15.

عموما ، بحيث لو رجعنا إلى القرآن الكريم لوجدنا الفساد المادي مقترنا بالفساد الثقافي أو المعنوي[1].

وقد رعت الشريعة الإسلامية هذا الجانب ، فنصّت على وجوب حفظ الدين والنفس والعقل من بين المقاصد الخمس الّتي جاءت الشريعة لحفظها ورعايتها ، كما دعت إلى ما ينمّي العقل والفكر البشري ويقوّيه ، فندبت بذلك إلى طلب العلوم والمعارف المختلفة الّتي بها سداد العقل وقوامه ، وبالتالي قدرته على حفظ البيئة بمعناها المادي.

وفيما يلي موجز حول عناصر المكونات المعنوية للبيئة (الدين ، العلم ، المجتمع) ومدى تأثيرها على البيئة بمفهومها المادي (طبيعية واصطناعية).

الفرع الأوّل : الديـــن.

يعتبر الدين على اختلاف معتقدات الناس فيه ، محركا أساسيا لسلوك الإنسان وأكثره تأثيرا في توجيهه ، وذلك بناء على ما يتصوّره هذا الفرد أو ذاك من حقيقة خالقه ونفسه والكون ، إذ حتّى الإنسان الذي يدّعي أنّه لا يتعبّد بدين أرضي أو سماوي ، فإنّ تصوّره لحياته وطريقة عيشه وتفكيره ما هي في حقيقة الأمر إلاّ دينا خفيا فيه ، وإن كان باطلا ، وبالتالي لا يخلو بشر من معتقد صحيح أو باطل يتضمن نظرته إلى خلق الحياة والكون والمخلوقات[2] ، حتّى أنّ الإسلام بأحكامه حمى حرية التدين[3] ، فقال تعالى : ﴿ لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾[4] ، كما نهى عن الفتنة في الدين ، واعتبر الفتنة فيه أشد من القتل ، إذ قال عز وجل : ﴿ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ ﴾[5].

---

[1] أحمد رقادي ، التأصيل الشرعي لرعاية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 11.

[2] عبد القادر بن عزوز ، محاضرات في مقاصد الشريعة ، قرطبة ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 1427هـ/2006م ، ص. 59.

[3] محمد أبو زهرة ، أصول الفقه ، المرجع السابق ، ص. 367.

[4] سورة البقرة ، الآية 256.

[5] سورة البقرة ، الآية 191.

فالدين إذن : وضع إلهي سائق لذوي العقول السليمة باختيارهم المحمود إلى الصلاح في الحال ، والفلاح في المآل ، وإذا كان قد اعتبر من المكونات المعنوية للبيئة ، فهذا من باب التجاوز لأنّ الأنسب أن نسمّيها المقومات المعنوية للبيئة ، ذلك لأنّه لا يمكن أن يتحقّق معنى الاستخلاف في الأرض ، ولا يتأتّى تحقيق عمارتها إلاّ بالدين ، فالحياة بدونه لا يمكن أن تكون مستقرة وسعيدة ، لقوله تعالى : ﴿ فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴾[1].

والدين شرعه الله ، وأنزله على رسله ، ليرشدهم إلى الخير والحق حتّى تتحقّق لهم السعادة في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، وهو قديم في الأرض قدم الوجود الإنساني عليها ، فقد فطر الله تعالى الإنسان على التدّين ، وجعل الدّين قرين الخلق في الوجود ، ذلك ما أشار إليه قوله تعالى : ﴿ فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾[2]. وحتّى بعد طروء الشرك والوثنية على البشرية بقي التديّن سمة مشتركة بين الناس جميعا ، وحيث أنّ المكونات المعنوية ذات أثر بيّن على حياة الإنسان خدمة له وتحقيقا لمصالحه ، فإنّ الدين يمثل أهمّ المكونات المعنوية ، بل وهو ضرورة حتمية يتوقف عليه قيام الإنسان بمهمّة الخلافة في الأرض ، بل لا يمكن أن يتحقق معنى الوجود الإنساني في هذه الحياة بدونه[3].

وإذا كانت المكونات المادية الطبيعية ضرورية للجـــانب الجسدي من الإنسان ، فلا يمكن أن يعيش بدون الهواء والمار والطعام، فكذلك بالنسب للجانب الروحي والنفسي منه ، فهما بحاجة إلى إشباع، وإلاّ لما كان لتكوينه المميّز وخصائصه الإنسانية مبرّرا، وهذا ما أشار إليه الإمام الشاطبي ، وهو يذكر المصالح الضرورية – الكليات

---

(1) سورة طه ، الآيتان 123 - 124.

(2) سورة الروم ، الآية 30.

(3) علي بن هلال بن محمد العبري ، مدى سلطة الدولة في رعاية البيئة من منظور إسلامي، المرجع السابق ، ص. 24.

الخمس – الّتي يعتبر قيام هذا الوجود الدنيوي مبنيا عليها ، حتّى إذا انخرمت لم يبق للدنيا وجود، حيث يقول: « فأمّا الضرورية فمعناها أنّه لا بدّ منها في قيام مصالح الدين والدنيا بحيث إذا فقدت لم تجد مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتهارج وفوت حياة... »[1].

وحيث أنّ علاقة الإنسان بالكون لابدّ لها أن يضبطها نظام ، وتسير وفق مبادئ وأسس كان الدين وحده الكفيل بذلك ، لما يحويه من "مفاتيح أساسية لفهم الوجود " ، وما يتضمّن من « خطوط عريضة تفتح المجال لتدشين حقول معرفة هائلة لا تنضب ، ولأنّه يضمن للإنسان أفضل منهج لمعرفة دوره في الوجود »[2] ، وبالتالي ينأى عن دواعي الهوى ، ويتغلّب على ما يعتري عقله من تصوّر في الإدراك والتصوّر[3].

وللدين أثر كبير بنعمه على البيئة ، فإذا كانت المكونات المادية نعما من الله على عباده ، وآلاء امتنّ بها عليهم ، فإنّ الدين أوسع النعم وأكبرها ، وأعظمها على الإنسان أثرا ، وقد صرّح الحق تبارك وتعالى بذلك بقوله : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا ﴾[4]. فمن خلال الآية هذه نجد أنّ الدين ذُكر في في موطنين ، موطن لذكر كماله ، وموطن لذكر رضاه لنا متمثلا في الإسلام. فالدين نعمة لا تقلّ عن أي نعمة أخرى من الوارد المادية في البيئة والمجتمع ، بل الإسلام هو النعمة العظمى الّتي لا تدانيها نعمة في هذا الوجود[5].

وتمثل هذه النعمة واقعا فيما تقوم به مبادئ الدين وقواعده وأحكامه من ضبط للحياة الإنسانية ، وتحديد لكيفية التفاعل والتعامل بين الإنسان وما حوله ، ومن ذلك

---

[1]. أبو إسحاق الشاطبي ، الموافقات في الشريعة الإسلامية ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1415هـ/1995م ، ج.1، ص. 324.

[2] حموش عبد اللطيف ، قصة الإنسان ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1418هـ/1997م ، ص، ص. 58 ، 427.

[3] علي بن هلال بن محمد العبري ، مدى سلطة الدولة في رعاية البيئة من منظور إسلامي، المرجع السابق ، ص. 24.

[4] سورة المائدة ، الآية 3.

[5] إبراهيم زيد الكيلاني ، حماية البيئة في الإسلام ، المرجع السابق ، ص. 184.

تحديد (نوعية تعامله) مع موارد البيئة الأخرى بوجه خاص ، وما يبرم في محيطها من عقود وعلاقات اجتماعية ، واقتصادية وسياسية ودولية تترك آثارها في البيئة[1].

فقد ورد في معجم لاروس للقرن العشرين : « إنّ الغريزة الدينية مشتركة بين كل الأجناس البشرية حتّى أشدها همجية ، وأقربها إلى الحياة الحيوانية ، وإنّ الاهتمام بالمعنى الإلهي وبما فوق الطبيعة هو إحدى النـــزاعات العالمية الخالدة للإنسانية » ، ويضيف هنري برجسون : « لقد وُجدت وتوجد جماعات إنسانية من غير علوم وفنون وفلسفات لكنّه لم توجد قط جماعة بغير ديانة »[2].

وكما ذكرنا فإنّ الدين مقصود كأحد مكونات البيئة هو الإسلام ، دين التوحيد الذي دعت إليه رسل الله ، والذي يتفق مع طبيعة الإنسان ونظام الكون كلّه. ومن مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ الدين وحفظ البيئة من المحافظة على الدين ، فهي تدخل – أوّل ما تدخل – في المحافظة على الدين ، وهي الضرورية الأولى ، وذلك لأنّ الجناية على البيئة ينافي جوهر التديّن الحقيقي ، ويناقض مهمة الإنسان في الأرض ، ويخالف ما أمر الله تعالى به الإنسان بالنسبة للمخلوقات من حوله[3].

الفرع الثاني : العلم.

العلم نعمة كبرى من نعم الله على الإنسان ، إذ به يتوصل إلى الانتفاع بما أنعم الله تعالى عليه من موجودات الكون ، المادية والمعنوية ، وبه يتوصل إلى فهم الحياة والكون ، والوسيلة الّتي يدرك بها ويستدل على وجود الخالق سبحانه وقدرته ووحدانيته[4] ، وأنّه الإله الواحد الأحد الذي له الخلق والأمر.

وقد جعل الإسلام العلم أوّل وسائل التمكين في الأرض للوجود البشري ، ومفتاحا يفتح به الإنسان خزانة الكون ليقرأ صفحاته ، وينظر في مكوناته ، ويقف على

---

(1) محمد فتحي الدريني ، خصائص الشريعة الإسلامية في السياسة والحكم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1402هـ/1982م ، ص. 87.

(2) علي بن هلال بن محمد العبري ، مدى سلطة الدولة في رعاية البيئة من منظور إسلامي، المرجع السابق ، ص. 25.

(3) يوسف القرضاوي ، رعاية البيئة في شريعة الإسلام ، المرجع السابق ، ص. 47.

(4) محمد فتحي الدريني ، خصائص الشريعة الإسلامية في السياسة والحكم ، مؤسسة الرسالة ، المرجع السابق ، ص. 300.

أسراره ونواميسه الّتي أودعها الله فيه ، يتجلى ذلك القصد الرباني في افتتاح أوّل آية نزلت من السماء إلى الأرض بكلمة "إقرأ" والآيات الّتي تلتها قرنت الأمر بذكر الربوبية والخلق ، ونعمة العلم ، يقول عز من قائل: ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ * كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَى ... كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ ﴾[1].

لقد وضع القرآن بإنزال هذه الآيات منهاجا واضحا للعلم يتفق مع الغاية من خلق الإنسان ، وتكريمه للعلم ، واستخلافه في الأرض ، منهاجا يرتكز على أساس الإيمان بالله خالقا ، رازقا معلما ، منهاجا يذكّر الإنسان بأصله وحقيقته وبفضل الله عليه، ويوجّهه نحو السبيل الذي يجب أن يسلكه ليصل إلى الغاية الّتي خُلق من أجلها ، فلا يطغى ولا يتعسّف ، ولا يتنكّر لمصدر النّعم ومديمها عليه بسبب ما قد تحمله نفسه عليه من الاعتقاد باستغنائه بقوته وماله وعلمه عن المصدر الأوّل والحقيقي – سبحانه وتعالى – للقوة والعلم والغنى[2]. وقد جاء في أوّل سورة العلق دعوة للعلم والتدبر بقوله "إقرأ" وأمّا في آخرها دعوة للعبادة بقوله "واسجد واقترب" ، وهذا يدلّ دلالة واضحة على أنّ بالعلم يصل المرء إلى عبادة الله عبادة حقيقية.

هذا وللعلم مقاصد هي محل اعتبار من الشارع سبحانه وتعالى ، ففي العلم إشباع لغريزة حبّ الاستيلاء على الأشياء والتحلي به ، والعلم بالشيء نوع من الاستيلاء عليه، وهو ما أشار إليه الإمام الشاطبي بقوله : « فإنّ للعلم بالأشياء لذّة لا توازيها لذّة ، إذ هو نوع من الاستيلاء على المعلوم والحوز له ، ومحبّة الاستيلاء جُبلت عليها النفوس ، وميلت إليها القلوب »[3]. ولا يعرف لذّة العلم إلاّ من وفقه الله إلى الحصول على هذه النعمة ، وفتح له بابها ، وعرف قدرها وقدر من أدّى حقها عند بارئها سبحانه وتعالى ،

---

[1] سورة العلق.

[2] علي بن هلال بن محمد العبري ، مدى سلطة الدولة في رعاية البيئة من منظور إسلامي، المرجع السابق ، ص. 26.

[3] .أبو إسحاق الشاطبي ، الموافقات في الشريعة الإسلامية ، المرجع السابق ، ج.1 ، ص. 60

تلك اللّذة المعنوية الّتي تُولد في قلب العالم وعقله الخشية من الله ، والخضوع لجلاله ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾[1].

والعلم كذلك وسيلة الإنسان إلى الانتفاع بالمكونات المادية ، وتسخيرها من خلال معرفة قوانينها وخصائصها ، وعلاقات التفاعل والتأثير والتأثّر فيها وبينها ، كما لا يمكنه الانتفاع إذا لم يمتلك العلم الذي يهيّئ له وسائل الانتفاع ، فالماء مثلا له ثلاث حالات : غازية ، وسائلة ، وصلبة ، ولكلّ حالة خاصية تختلف عن الأخرى ، يمكن الانتفاع بها ، لكن لن يتأتى للإنسان استقصاء المنفعة إلاّ بامتلاك الأسباب والوسائل الّتي تمكّنه من ذلك.

على أنّه من الثابت بما لا جدال فيه أنّ للناس مصالح في دنياهم وآخرتهم ، وهي على مراتب ثلاث : ضرورية ، وحاجية ، وتحسينية ، والمرتبة الأولى يدور عليها الوجود الإنساني في الدنيا والآخرة ، وهذه المصالح الضرورية[2] قد أوجب الشارع الحكيم والخالق العليم المحافظة عليها وتنميتها وإيجادها أوّلا إن لم تكن قائمة ، وذلك بما بُثّ في الكون من آيات ومكوّنات مادية حية وغير حية أوّلا ، وثانيا بما أنزل على رسله من شرائع وأحكام تنظم علاقة الإنسان بتلك المكونات وكيفية التعامل معها ، والانتفاع بها وصولا إلى تحقيق المصالح الّتي قصدها الشارع سبحانه وتعالى ، ولا يتأتّى كل ذلك من العباد إلاّ بمعرفة تلك المصالح - لأنّهم خُلقوا غير عالمين بها - ، والمحافظة عليها وجودا وعدما ، والعلم والتعليم هو السبيل إلى ذلك ، فكان العلم نعمة في ذاته ، ووسيلة لاستجلاب النّعم ، وجلب المصالح ودرء المفاسد[3]. هذا ، وممّا يؤكد أنّ العلم أحد المكوّنات المعنوية قوله ﷺ : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلاّ من ثلاث : صدقة جارية ،

---

[1] سورة فاطر ، الآية 28.

[2] علاء الدين زعتري ، قراءة في علم مقاصد الشريعة الإسلامية، ج1، ص7، أبو إسحاق الشاطبي ، الموافقات في الشريعة الإسلامية ، المرجع السابق ، أبو إسحاق الشاطبي ، الموافقات في الشريعة الإسلامية ، المرجع السابق ، ج.1 ، ص. 60، بحيث يرى أنّ مصالح الدين والدنيا مبنية على المحافظة على الضروريات الخمس : الدين ، النفس ، العقل ، النسل ، المال ، حتّى إذا انخرمت لم يبق للدنيا وجود –أعني ما هو خاص بالمكلفين والتكليف – وكذلك الأمور الضرورية لا قيام لها إلاّ بذلك ، ج.2 ، ص. 331 ، 332.

[3] أبو إسحاق الشاطبي ، الموافقات في الشريعة الإسلامية ، المرجع السابق ، ج.1 ، ص. 157

وعلم ينتفع به ، وولد صالح يدعو له »[1] ، فالعلم الذي يتركه الإنسان بعد وفاته ، يصبح مصدر منفعة للناس ، به يتوصّلون إلى حفظ مصالحهم ، وتحقيق آمالهم ، وإذا كان الناس ينتفعون بما تركته الأجيال السابقة من آثار مادية ومنشآت حضارية ، فكذلك بالنسبة للعلم، فالعلماء – في كل عصر – لا يبدؤون بناء العلم وتكوين المعارف من الصفر ، بل تراهم يستفيدون ممّن سبقهم ، ويؤصلون ابتكاراتهم على ثقافة ساهم في تكوينها ابتكارات سابقة ، وتراث علمي[2] ، فيضيفون – بما ابتكرته عقولهم ، ويتوصلون إليه بتجاربهم واجتهاداتهم – لبنات جديدة في سلم العلوم النظرية والتطبيقية ، فاللاحق من العلماء يبني على ما أقام من سبق في ذلك المجال من العلوم ، فالتجارب الإنسانية ، وما ينتج عنها من نظريات علمية « يكمل بعضها بعضا ، بحيث تكون سابقتها مقدمة للاّحق منها ، أو تكون اللاّحقة تصحيحا لسابقتها »[3]. وهذا شكل من أشكال الانتفاع بالعلم.

وإذا كان الانتفاع بمكونات البيئة متوقفا على قدرة هذه المكونات على إبقاء التوازن فيما بينها ، والتكامل والترابط ، فإنّ هذا الانتفاع لا يمكن أن يتحقق في أعلى مستوياته إلاّ بما يتوصل إليه كل من العقل الإنساني والتجربة البشرية من وسائل تمكّن الإنسان من الارتقاء في أنماط وأساليب حياته ، وهذا ما يؤكده الواقع ، إذ « فلو لا الإنتاج الفكري[4] ، في كل ميادين الحياة تجريبيا ونظريا ، لبقيت مصادر المنافع بدائية على حالتها الأولى ، ولما فتحت سبل إصلاح الحياة الإنسانية ، لتسيير وسائل العيش على وجه الأرض ماديا ومعنويا[5] ، ولهذا فتفاعل الإنسان مع البيئة الطبيعية – كما ذكرناها – والذي أدّى إلى بيئة إنسانية (اصطناعية أو مشيدة) – من دون شك – يرجع الفضل في إيجادها للفكر الإنساني ، وما لدى الإنسان من ملكات إبداعية ، والإسلام لم ينكر على الإنسان إعمال

---

(1) مسلم.، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الوصية ، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته ، دار إحياء التراث العربي بيروت، رقم الحديث 14 - (1631)، ج 3، ص 1255..

(2) محمد فتحي الدريني ، بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى، 1414هـ/1994م، ج.2، ص. 7.

(3) محمد فتحي الدريني ، بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي ، المرجع السابق ، ج.2 ، ص. 9.

(4) يقصد بالإنتاج الفكري ما تتفق عنه ملكة العالم أو الأديب ونحوهما من أفكار ومعاني في أي مجال من مجالات العلوم التجريبية والإنسانية والآداب ، بحيث يتسم بعنصر الابتكار ، محمد فتحي الدريني ، بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي ، المرجع السابق ، ج.2 ، ص. 6 ، 7.

(5) محمد فتحي الدريني ، بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي ، المرجع السابق ، ج.2 ، ص. 13.

فكره ، بل شجعه على ذلك، وحفّزه على التأمل في الكون لإعمال فكره – ملكة التفكير– واستنباط أعمال إنسانية تساعد على رقي الإنسان وتحضره[1]، ومن الآيات القرآنية الّتي تدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللّهُ مِن شَيْءٍ ﴾[2]، وقال عزّ وجل أيضا : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللّهُ مِنَ السَّمَاء مِن مَّاء فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[3]، والمعنى من ذلك دعوه لأولي الألباب والعلماء للتدبر بما رزقهم الله من عقل وعلم ، في ملكوت الخالق ، ومظاهر عظمته الّتي سخّرها لخدمة الإنسان ، كما قال عز من قائل أيضا : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلاَلِهِ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاء مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاء وَيَصْرِفُهُ عَن مَّن يَشَاء يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ ﴾[4]، ويقول عزّ وجل أيضا : ﴿ يُقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُوْلِي الأَبْصَارِ ﴾[5]، ويقول أيضا : ﴿ أَفَلاَ يَنظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾[6]، وقوله تعالى : ﴿ وَإِلَى السَّمَاء كَيْفَ رُفِعَتْ ﴾[7]،﴿ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴾[8]، ويقول أيضا : ﴿ وَإِلَى

(1) محمود صالح العادلي ، الجواهر المضيئة في الإسلام وحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 305.
(2) سورة الأعراف ، الآية 185.
(3) سورة البقرة ، الآية 164.
(4) سورة النور ، الآية 43.
(5) سورة النور ، الآية 44.
(6) سورة الغاشية ، الآية 17.
(7) سورة الغاشية ، الآية 18.
(8) سورة الغاشية ، الآية 19.

الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴾[1]، فنلاحظ في هذه الأدلة أنّ الشاهد فيها محلّه : الدعوة إلى التبصّر ، والنظر ، فالله يخاطب أصحاب العقول ، وأولي الأبصار ، فذكر في سورة الغاشية مظاهر لعناصر بيئية تناولناها في هذا المبحث ، وهي الإبل وتمثل الحيوان ، السماء وتمثل الهواء ، الجبال وتمثل البيئة الأرضية ، بل وهي إحدى مكوناتها ، والأرض الّتي تشمل النبات والحيوان والجبال... والبيئة المشيدة بعدما سطحت ، إلاّ أنّ قوام كل ما ذُكر من هذه المظاهر هو ما استهل به الآيات في قوله : ﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ ﴾، فهي دعوة لأصحاب البصيرة من العلماء والباحثين للتدبّر في هذه المظاهر ، وحسن التعامل معها ، حتّى تتحقق عمارة الأرض ، فهذا كلّه حفظ للعقل من حيث الوجود ، أمّا من حيث العدم فقد يعرف العقل المتبصر ما ينفع من علم وما لم ينفع فحُرّم هذا الأخير ، أو من علم لا يُوظف ، أو يُوظف في غير محله « ربّ علم لا ينفع » ، كما حرّم كل ما يُهلك العقل كمقصد ضروري ، فمن حفظ البيئة أن نحافظ على التفكير السويّ في الإنسان الذي يوازن بين اليوم والغد ، وبين المصالح والمفاسد ، وبين المتعة والواجب ، وبين القوة والحق ، ولا يتعامل مع البيئة تعامل المخمور السكران أو المخدّر التائه ، الذي ألغى عقله باختياره ، فلم يعد يعرف ما ينفعه مما يضرّه[2] ، والعلم النافع يكون من العقل السليم أوّلا ، ثانيا من عقل يتحلّى بالأخلاق ومصدر الأخلاق الدين الذي سبق تفصيله كعنصر معنوي للبيئة ، فالعلم والدين لا ينفصلان لحماية البيئة ، إذ يكفينا كدليل على هذا ما وقع لـــ "مالتوس" حينما تنبّأ بعجز الأرض عن كفالة الأحياء المتزايدة ، وهداه تفكيره البشري العاجز إلى ضرورة الحدّ من النسل البشري ، وقتل الشيوخ والعجزة والمرضى ، فقدّر الله أن يكشف للإنسان الطرق الصناعية لاستنـــزال النتروجين من الجو ، وصناعة السماد (الأسمدة) لزيادة غلاّت الأرض وتمّ هذا الكشف في نفس التاريخ الذي تنبّأ فيه

[1] سورة الغاشية ، الآية 20.

[2] يوسف القرضاوي ، رعاية البيئة في شريعة الإسلام ، المرجع السابق ، ص. 51.

"مالتوس" بعدم كفاية الأقوات ، وبالمجاعة وبقتل ملايين الأبرياء[1]. فنلاحظ أنّ تنبّؤه كان بالعلم لكنّه علم غير نافع ما دام دفعه إلى ارتكاب جرائم تنافي سنة الخالق كالقتل وتحديد النسل ، و لم يدفعه إلى التفكير في إيجاد حلّ للمجاعة ، لو لا أنّ علماء اكتشفوا في نفس التاريخ ما كان يجب أن يسعى إليه ، ومحلّ الشاهد في هذه القصة هو غياب الدين عن العلم ، ألم يقل الله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ ﴾[2] ، وفي موطن آخر : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ ﴾[3].

هذا ، ودون أن نتحدث عن ما خلفه نتاج الفكر الإنساني الحديث والتكنولوجيا من تدمير للبيئة من سوء استعمالها كالأسلحة وغيرها... ، فالدين والعقل كمكونيْن معنويين للبيئة لا ينفصلان ، فيجب أن يرتبط الإنسان بالبيئة برباطي العقيدة ثمّ العبادة.

الفرع الثالث : المجتمع.

المجتمع ظاهرة يكونها الأفراد سواء قلّوا أم كثروا ، بحيث تربطهم أواصر مشتركة، ومصالح عامة ، وتنظّم العلاقة بينهم الأسس والمبادئ والنظم الّتي تحقق لهم الآمال ، والمصالح ، وتدفع عنهم الآلام والمفاسد ، والمجتمع قد يكون صغيرا لا يتجاوز سكان قرية صغيرة ، وقد يكون كبيرا فيشمل سكان الدولة الواحدة ، ويطلق عليه "الشعب" ، وقد يتّسع ليشمل شعوبا وأعراقا مختلفة ، وهذا ما يطلق عليه لفظ "الأمّة" كالأمّة الإسلامية[4].الأمر الذي يجعل لمعطيات هذا المحيط تأثيرا فكريا ، ووجدانيا ، وقيميا على توجهات الفرد ، وتكوينه الحيوي ، فمن خلال تفاعل الفرد المستمر مع الآخرين يتعلّم ويتأثر بالموجودات والمكونات المحيطة ، فالأفراد في المجتمع يتعلّم بعضهم من بعض ،

---

(1) أحمد عبد الرحيم السايح ، أحمد عبده عوض ، قضايا بيئية من منظور إسلامي ، المرجع السابق ، ص. 32.

(2) سورة الإسراء ، الآية 31.

(3) سورة الأنعام ، الآية 151.

(4) وفي كل الأحوال ، فإنّ المجتمع يعتبر عنصرا من عناصر البيئة ، ومكونا من مكوناتها المعنوية ، باعتباره وسطا يؤثر إلى حدّ كبير في سلوك الفرد تجاه مكونات البيئة الأخرى ، فهناك ارتباط عضوي بين الفرد ومحيطه الاجتماعي ، القريشي علي ، التغيير الاجتماعي عند مالك بن نبيّ ، الزهراء للإعلام العربي ، الطبعة الأولى ، 1409هـ/1989م ، ص. 124.

ويتأثرون بما حولهم من موجودات ، فضلا عن تأثرهم بالعوامل والتيارات الّتي قد تزرع فيهم قيما واتجاهات ، وتزعزع فيهم قيما ومُثُلا وتوجهات أخرى[1].

إنّ الإنسان لا يمكنه – كفرد له عقل ووجدان وملكات وحواس – أن يتفاعل تفاعلا كاملا مع البيئة الطبيعية ، ولا يمكنه أن ينتفع بمكوناتها المادية (ذلك الانتفاع الشامل) إذا لم يكن هناك مجتمع ، فمطالب الإنسان متنوعة ومتعدّدة ، فالغذاء مثلا ، لا يمكن توفيره في حدّه الأدنى بدون مساعدة وتعاون من الآخرين ، وكذلك بالنسبة للكساء ، كما أنّ الإنسان في أوّل مراحل حياته محتاج إلى غيره ، فالطّفل لا يمكن أن ينمو كإنسان إلاّ في حضن أسرته الّتي هي لبنة المجتمع[2] بحيث تلعب دورا في الجانب الاجتماعي والنفسي للطفل والفرد ، فإذا كانت تربيته فاسدة فسوف ينعكس على شخصيته[3] وبالتالي على المجتمع ، فيعود ذلك بالضرر على البيئة – الطبيعية أو الاصطناعية – كظاهرة تعاطي المخدرات ما لها من أضرار على المجتمع والبيئة بمختلف عناصرها ، وكذلك الشأن بالنسبة للتفكك الأسري، وهو ما تعيش عليه حال المجتمعات الغربية وحتّى بعض المجتمعات العربية ، هذا بالنسبة للطفل ، فلو أخذنا على سبيل المثال الشيخ الهرم العاجز عن خدمة نفسه بحاجة إلى مساعدة الآخرين ، وإلاّ أصابه الجوع والظمأ ، ومات بسببهما ، زد على ذلك أنّه ما من حضارة قامت على وجه الأرض إلاّ بوجود شبكة العلاقات الاجتماعية الناتجة من تفاعل العناصر الثلاثة : الأفكار ، الأشخاص ، والأشياء[4].

وإذا كانت المكونات الطبيعية للبيئة من الكثرة والتنوع بحيث لا تُحصى ، والإنسان هو الذي يختار من هذه العناصر بما أوتي من قدرات ، وملكات ومهارات ، وبقدر ما يستطيع ، فإنّ هذا الاختيار يخضع للذوق الاجتماعي العام الذي لا يكتسبه

---

[1] علي بن هلال بن محمد العبري ، مدى سلطة الدولة في رعاية البيئة من منظور إسلامي، المرجع السابق ، ص. 29.

[2] علي بن هلال بن محمد العبري ، مدى سلطة الدولة في رعاية البيئة من منظور إسلامي، المرجع السابق ، ص. 29.

[3] صالح محمود وهبي ، ابتسام درويش العجي ، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص. 216.

[4] علي بن هلال بن محمد العبري ، مدى سلطة الدولة في رعاية البيئة من منظور إسلامي، المرجع السابق ، ص. 29.

الفرد إلاّ من المجتمع[1] الذي يملك هيمنة التأثير والتدخل بما يفرضه من المبادئ والقيم ، وما ترسّخ بين أفراده من التقاليد والأعراف ، وما يتبنّاه من الأساليب والوسائل في تعامله مع البيئة ، فلا يسع الإنسان إلاّ التكيف مع المحيط الاجتماعي ، وتوجهاته ، والتعايش معه كما يتعايش مع المحيط الحيوي.

ومن هنا يتبدّى للباحث أسلوب القرآن الكريم في خطابه الموجه نحو الإنسان، فالآيات القرآنية الكريمة لا تخاطب الإنسان في صورة مفردة، بل في صورة جماعية – إلاّ في حالات قليلة – فهو يوجه إليهم الخطاب بقوله ﴿ يا أيها الناس﴾، ﴿يا أيها الذين آمنوا ﴾، وهذا الأسلوب قد ورد في معظم التكاليف الشرعية العينية منها : الصلاة ، الزكاة ، والصوم ، والكفائية كالجهاد ، التعليم ، والدعوة ، وكذلك الحث على التدبر والتفكر في الكون والحياة وفي الحث على السعي في الأرض ، والانتفاع بخيراتها ومكوناتها ، كل ذلك قد ورد في القرآن الكريم ، موجها – تكليفا وتوجيها – إلى الأفراد بصيغة الجمع ، وما ذلك إلاّ لأنّ مناط تلك الأحكام لا يتأتّى تطبيقه في واقع الحياة إلاّ في بيئة اجتماعية، وفي مجتمع قائم على مراعاة المصالح الّتي قصدها الشارع للنهوض بمهمة استخلاف الأرض[2].

ومن هنا نجد – مثلا – أنّ جرائم الحدود تجمع بين حقوق الله وحقوق العباد ، لذا لا يجب على القاضي تعطيل العقوبة ، بل يجب أن يقيمها، فعندما نقول حق العبد، فهو ما أُتلف من حق للمجني عليه جرّاء الجريمة الّتي ارتُكبت في حقّه، أمّا حق الله فهو حق الجماعة الّتي هدّد أمنها ، ففي الجريمة الواحدة يُحمى حق العبد وحق الجماعة معا، فإذا أتلف شخص أرضا زراعية يملكها شخص آخر بحرقها أو بتجريفها أو بوضع مبيدات ضارة عليها ، وغيرها ، فإنّه بهذا يكون قد مسّ حقّ صاحبها، وحق الجماعة (المجتمع) لأنّ هذا المورد الطبيعي ملك في الحقيقة للجماعة، ففي إتلافه مساس بحق

[1] غلاب محمد السيد ، البيئة والمجتمع ، مؤسسة شباب الجامعة ، الطبعة السادسة ، 1989م ، ص .41.

[2] علي بن هلال بن محمد العبري ، مدى سلطة الدولة في رعاية البيئة من منظور إسلامي، المرجع السابق ، ص. 30.

الجماعة، وقس على ذلك في جميع الجرائم الّتي ترتكب ضدّ البيئة سواء كانت المصالح الممسوسة خاصة أو عامة ، فما يهمّ هو الضرر البيئي ، لهذا تشارك الحركة الجمعوية – في كل بلاد – في حماية البيئة بكل ما تملكه من وسائل مادية ومعنوية عن طريق جمعيات للحفاظ على البيئة[1]، فهي تمثل المجتمع المدني ، وهذا يدلّ على أهمية المجتمع أوّلا في حفظ البيئة من كونه عنصر أو مكوّن من المكونات المعنوية لها ، وثانيا من كونه الوسيلة الفعالة لحفظ البيئة أو لإتلافها (سلاح ذو حدين مثله مثل العلم والدين).

فهذه البيئة : كلٌّ متكامل يشمل إطارها الكرة الأرضية -كوكب الأرض- والجزء المأهول من هذا الكوكب لا يزيد عن غلاف سطحي (يشمل التربة إلى عمق عدّة أمتار) ، كل المحيطات والبحار والمياه العذبة والغلاف الغازي الذي يحيط بالأرض إحاطة تامة ، وبطلق علماء البيئة على هذا الغلاف السطحي اسم المحيط الجوي Biosphère وهو منظومة من المنظومات الثلاث الّتي يعيش فيها الإنسان والغلاف الجوي هو بيئة الحياة النظرية أو الأصلية الّتي أوجد الله فيها صور الحياة الأخرى ، بعد ذلك ظهر المحيط المصنوع Téchnosphère الذي يتكوّن من كافة ما أنشأه الإنسان في البيئة من مستوطنات بشرية ومراكز صناعة ومشاريع زراعية ووسائل المواصلات ، وهناك المحيط الاجتماعي Sociosphère وهي المنظومة الّتي تدير في إطارها الجماعة البشرية شؤون حياتها الاجتماعية والاقتصادية والقانونية أعراف اجتماعية وأدوات إدارية وتشريعية ومؤسسات سياسية واقتصادية وثقافية ودينية[2].

فمكونات البيئة إذن تمثل مثلثا من ثلاثة أضلاع : ضلع للمكونات الطبيعية ، وضلع للمكونات الاصطناعية ، وضلع للمكونات المعنوية ، فهو أشبه بالهرم الذي قاعدته المكونات المعنوية الّتي إذا صلحت (القاعدة) بُني هرم البيئة – الطبيعية والمشيدة معا – أمّا إذا كانت هذه القاعدة رخوة ، وغير معتبرة كمورد بيئي بل وغير مشمولة

---

[1] باسم محمد شهاب ، المشاركة الجماهيرية في حل المشاكل البيئية ، مقال منشور بمجلة العلوم القانونية والإدارية ، جامعة تلمسان ، العدد الأوّل ، 2003 ، ص. 148 وما بعدها.

[2] عبد الفتاح مراد ، شرح تشريعات البيئة المرجع السابق ، ص. 20 – 21.

بالحماية ، فإنّ الهرم يؤول لا محالة للسقوط ، ولا ريب أنّه لا يمكن أن تتحقّق الغاية من وجود تلك المكونات – طبيعية ، اصطناعية ، ومعنوية- ما لم يحكمها نظام ، يحقق بينهما الانسجام والتوافق ، ويهيّئ كل مكوّن فيها لأداء دوره ، والقيام بوظيفته ، ليصبح الكلّ منظومة متكاملة مترابطة ، يفتقر الكل فيها إلى الجزء ، وينسجم الجزء مع الكل ، كما شاءها الخالق المدبّر ، إذ يقول في كتابه العزيز : ﴿ قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ﴾[1] ، ويقول عز وجل أيضا : ﴿ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ﴾[2]، وقال أيضا : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[3] ، وقال أيضا : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا ﴾[4] ، ومحلّ الشاهد في هذه الأدلة أنّ الميزان في الإنبات والتقدير في الخلق يدلان على النظام البيئي والتوازن الحاصل فيه بإذنه تعالى ، وحيث أنّ ثمة عددا كبيرا من الأسس والمبادئ والنظم الذي تخضع له هذه المكونات سواء فيما بينها جميعا ، أو في إطار المكوّن الواحد ، أو المجموعة الواحدة ، قد يؤدي الحديث والبحث عنها إلى الإطالة والخروج عن إطار الإشكالية المراد معالجتها ، ولهذا نقتصر على ذكر بعض الأسس الكلية ، العامة ، الّتي تخضع لها جميع الأنظمة البيئية ، وتعمل في إطارها جميع المكوّنات على اختلاف عناصرها وخصائصها ، ومنها التوازن البيئي ، وترابطه وتكامله ، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ بين هذه الأسس تداخلا وتشابكا ، بحيث لا يمكن اعتبار كلّ واحد منها أساسا مستقلا في مظاهره ، وأنّ دوره في البيئة بعيد عن الأسس الأخرى ، ، فهي في مجموعها تمثل النظام ، أو جزءا من النظام البيئي العام الذي تنتظم فيه جميع الموجودات[5] ، فيكون حديثنا عن النظام البيئي بالقدر الذي يمكننا من عرض المشكلة

---

[1] سورة طه ، الآية 50.

[2] سورة الحجر ، الآية 19.

[3] سورة القمر ، الآية 49.

[4] سورة الفرقان ، الآية 2.

[5] علي بن هلال بن محمد العبري ، مدى سلطة الدولة في رعاية البيئة من منظور إسلامي، المرجع السابق ، ص. 30.

البيئية وأسبابها في الفصل الثاني من هذا الباب ، والمتمثلة في التلوث بأنواعه وأخطاره ، واختلال التوازن أو النظام البيئي والأسباب الّتي أدّت إلى وجود هذه المظاهر الّتي أضحى العالم يعاني منها ، وذلك ليس بنظرة المتخصصين في الجانب العلمي المحض للبيئة ، وإنّما بنظرة قانونية وشرعية يحتاج فيها صاحبها للمتخصصين في علوم البيئة وتوازنها ونظامها القدر الذي يُمكّنهم من تشخيص الداء وتحديد الإشكالية القانونية الّتي يقوم عليها البحث ومن ثمّ معالجتها قانونا وشرعا إن شاء الله تعالى.

الفصل الثاني : مشكلة البيئة.

إنّ مشكلة البيئة قد باتت تؤرق القاضي والداني في أرجاء المعمورة ، وخاصّة بعد النهضة الصناعية والتقدم التكنولوجي في العصر الحاضر، وتهافت الدول جميعها المتقدم منها والنامي على تحقيق أكبر وأسرع معدّل ممكن لنموها الاقتصادي والاجتماعي، ممّا جعل البيئة أكثر عرضة عن ذي قبل للاستغلال غير الرشيد لمواردها ولتهدم نظمها الأيكولوجية ، وبدأت تترسم معالم خط بياني انحداري ، ففي الوقت الذي تتزايد فيه القوة والثروة والمعرفة والعلوم ، بدأت تنحدر موارد البيئة وتوازنها[1] ، ومواجهة الأخطار البيئية – بالنظر لما لها من تأثير سلبي على مستقبل الإنسانية – ليس وليدة النصف الأخير من القرن العشرين – كما يظن البعض – وإنّما بدأ يدقّ ناقوس الخطر في هذا المجال منذ سنة 1866م حينما بدأ العالم الألماني "إيرنست هيجل" (Ernest Hegel) يتطرّق للمشاكل الأيكولوجية الخاصة بعلاقات الكائنات الحية ببعضها البعض ، وكذا بالمحيط الذي تعيش فيه ، وبالتالي كان سبّاقا لاكتشاف المشكلة البيئية[2].

ومشكلات تلوث البيئة وتدهور مواردها ، ترجع إلى التقدم الصناعي والتكنولوجي الذي تشهده المجتمعات المعاصرة ، حيث التوسع في استخدام السيارات والمبيدات الكيميائية والأسمدة في الأغراض المنـــزلية والزراعية ، وهذا يعني بثّ مئات الآلاف من أطنان الأدخنة والغازات السامة في الهواء ، وصبّ المخلفات والنفايات الضارة في مياه البحار والأنهار أو دفنها في باطن الأرض ، وبذلك يفسد ويتلوث الماء والهواء والتربة ، وتصبح حياة الإنسان وسائر المخلوقات مهدّدة بخطر التدهور والفناء.

والإسلام له مع البيئة شأن عظيم ، حيث جاءت جميع تعاليمه المتصلة بها تحميها ولا تفنيها ، وتصونها ولا تدمّرها ، وتصلحها ولا تفسدها ، وتقيها من ك عدوان عليها

---

[1] زكي زكي حسين زيدان ، الأضرار البيئية وأثرها على الإنسان وكيف عالجها الإسلام ، المرجع السابق ، ص. 5.

[2] طاشور عبد الحفيظ ، حول فعالية سياسة التجريم في مجال البيئة ، مقال منشور بمجلة مخبر الدراسات والأبحاث حول المغرب والبحر الأبيض المتوسط ، جامعة قسنطينة ، 1988 ، ص. 77.

أو إهمال لها أو مساس بها[1] ، وتكفي الإشارة في هذه المقدمة إلى آيتين كريمتين من كتاب الله عز وجل تبيّن ذلك ، وهما قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[2]، وقوله تعالى : ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾[3]، فالآية الأولى تتحدّث عن النهي عن الإفساد ومن أهمّها تدمير البيئة الّتي يعيش عليها الإنسان ، والآية الثانية تبيّن بأنّ ظهور الفساد في البر والبحر إنّما هو راجع إلى فعل الناس ، فليس الفساد في البيئة الّتي يعيش فيها الإنسان وإنّما هو راجع إلى فعل الإنسان ذاته ، ومحلّ الشاهد – لغير المسلم – في هذه الآية الإعجاز العلمي للقرآن الكريم مع أنّه نزل منذ حوالي 14 قرنا إلاّ أنّه أخبرنا بمشكلة بيئية ستحلّ على البشرية من فعل الإنسان فيها بالإفساد والتدمير ، على أنّه في الآونة الأخيرة فقط بدأت الدراسات القانونية والفكر القانوني يهتمّ بقضايا البيئة ، ويأخذها مأخذ الجد ، وخاصة بعد ما دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة من عقد مؤتمر دولي لمناقشة الأخطار المحدقة بالإنسان ، وكان ذلك بمقتضى قرارها رقم 2398 الصادر في 03 ديسمبر 1968م ، والذي انعقد فعلا بمدينة استكهولم السويدية في الفترة ما بين 05 إلى 16 جوان 1972م[4] ، وكان هو المؤتمر الأوّل الذي يُعقد تحت رعاية الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية ومشكلتها الّتي يتضمنها هذا الفصل الذي يكون في مبحثين؛ الأوّل في التلوث البيئي والثاني في اختلال التوازن في النظام البيئي.

---

[1] زكي زكي حسين زيدان ، الأضرار البيئية وأثرها على الإنسان وكيف عالجها الإسلام ، المرجع السابق ، ص. 5، 6.

[2] سورة الأعراف ، الآية 85.

[3] سورة الروم ، الآية 41.

[4] فتحي دردار ، البيئة في مواجهة التلوث ، دار الأمل ، الجزائر ، 2002 ، ص. 13.

المبحث الأوّل : التلوث البيئي.

إنّ مظاهر مشكلة البيئة تنحصر في التلوث بعناصره ، وأنواعه ، وكذا اختلال التوازن أو النظام البيئي الذي يعتبر التلوث من بين أسبابه ، حاولت أن أفرد لكل مظهر منهما مطلبا من هذا المبحث حتّى يتسنّى بذلك حصر المشكلة المراد معالجتها.

المطلب الأوّل : ماهية التلوث البيئي.

الفرع الأوّل : مفهوم التلوث لغة.

تشير المعاجم اللغوية إلى أنّ التلوث يعني خلط الشيء بما هو خارج عنه فيقال : لوث الشيء بالشيء خلطه به.

وقد جاء في لسان العرب لابن منظور في مادّة لوث : أنّ كل ما خلطته ، ومرسته فقد لثته ولوثته ، كما تلوث الطين والجص بالرمل ، ولوث ثيابه بالطين أي لطخها ، ولوث الماء : كدره[1]. ويقال ارتكب فلان جريمة إذن لوّث سمعته ، بعدما كانت سمعته طيبة أصبحت بفعل الجريمة ملوّثة.

الفرع الثاني : مفهوم التلوث علميا.

يبدو أنّه ليس من السهل تحديد مدلول التلوث ، أو بعبارة أدقّ مفهومه أو تعريفه، وسيظل هناك وقتا طويلا قبل أن نصل إلى تحديد تعريف جامع مانع للتلوث البيئي ، بل أنّ هذا التحديد أو التعريف يبدو وفي نظر البعض مستحيلا ، وهذا يرجع في – واقع الأمر – إلى طبيعة التلوث ذاته ، فهذا الأخير كما عبّر أحد الكتّاب وبحق هو متاهة كبيرة القنوات ومتنوعة المسالك ومتعدّدة الأسباب ومتشابكة الآثار ، تغطي تقريبا كل مجالات الحياة البشرية[2] ، لأنّ التلوث أصبح في هذا العصر أشدّ خطورة في أبعاده

---

(1) ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر – بيروت ، الطبعة الاولى، باب "لوث " الجزء2، ص185، الرازي، مختار الصحاح، تحقيق : محمود خاطر مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت، طبعة جديدة ، 1415هـ - 1995 م، باب اللام، الجزء1، ص 612.

(2) فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق ، ص. 45.

المؤثرة ، وذلك بسبب تزايد حجمه واتساع نطاقه الجغرافي يوما بعد يوم ، وقد بلغ التدهور البيئي حدّا ينذر بالخطر الذي يهدّد البشرية والموارد البيئية والكائنات الحية.

ولهذا لا يوجد على وجه العموم تعريف ثابت متفق عليه للتلوث ، فيعرّفه البعض بأنّه : أي تغيير فيزيائي أو كيماوي أو بيولوجي مميّز ، يؤدي إلى تأثير ضار على الهواء أو الماء أو الأرض أو يضر بصحة الإنسان والكائنات الحية[1]. ونلاحظ أنّ هذا التعريف ركّز على طبيعة التلوث وبعض آثاره مهملا بذلك بعض عناصر البيئة ، وبعض أنواع التلوث ولاسيما من حيث مصدره ، ومن حيث نطاقه الجغرافي ، وكذا لم يشر إلى تدخل الإنسان فيه. كما يعرّفه البعض الآخر بأنّه : « أي إفساد مباشر للخصائص العضوية أو الحرارية أو الإشعاعية لأي جزء من البيئة ، مثلا بتفريغ أو إطلاق أو إيداع نفايات أو مواد من شأنها التأثير على الاستعمال المفيد ، أو بمعنى آخر تسبب وضعا يكون ضارا أو يحتمل الإضرار بالصحة العمومية ، أو بسلامة الحيوانات أو الطيور والحشرات والأسماك ، والموارد الحية والنباتات »[2]. ركز صاحب هذا التعريف على البيئة البيولوجية في تعريفه للتلوث ، وما يصيبها من أضرار مهملا بذلك البيئة المشيدة والمعنوية.

ويعرف كذلك بأنّه : « التدهور المتزايد للعناصر الطبيعية بتفريغ النفايات من كل نوع والّتي تؤثر على التربة ، والبحر ، والجو ، والمياه ، على نحو يجعلها شيئا فشيئا غير قادرة على أداء دورها » ، كذلك ركز هذا التعريف على المكونات الطبيعية فقط ، ويعرفه البعض الآخر : « التلوث هو الإدخال المباشر أو غير المباشر للملوث في وسط معين »[3]. وهذا التعريف على قصره إلاّ أنّه يبدو جامعا ودالاً على معنى التلوث لأنّه

---

[1] فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق ، ص. 45 ، 46.

[2] أسامة عبد العزيز ، نحو سياسة جنائية لحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 54.

[3] R. Barraine, Nouveau dictionnaire de droit et de sciences économique, Paris, L.G.D.J., 1974, p. 357, 358.

حبذا لو أسند هذا التعريف إلى الفقهاء حتّى لا يدخل المشرع في متاهات تجعل التعريف ناقصا فيعيق مهمة التشريع في حماية البيئة.

احتوى الإدخال الذي يكون من طرف الإنسان ثمّ ذكر الوسط المعيّن وهذه العبارة تدل على أي مكوّن أو عنصر من عناصر البيئة الّتي يؤثر فيها التلوث.

وفي التقرير الذي أعدّه المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، التابع للأمم المتحدة سنة 1965 حول "تلوث الوسط والتدابير المتخذة لمكافحته" عُرّف التلوث بأنّه : « التغيير الذي يحدث بفعل التأثير المباشر أو غير المباشر للأنشطة الإنسانية ، في تكوين أو في حالة الوسط على نحو يخل ببعض الاستعمالات أو الأنشطة الّتي كانت من المستطاع القيام بها في الحالة الطبيعية لذلك الوسط »[1].

ويعتبر أهمّ تعريف للتلوث من جملة التعريفات الّتي لا يمكن حصرها ، هو التعريف الوارد في توصيات مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لأوروبا L.O.C.D.E الصادرة في 14 نوفمبر 1974 ، وبموجبه يعرّف التلوث بأنّه : « هو إدخال الإنسان مباشرة ، أو بطريق غير مباشر ، لمواد أو لطاقة في البيئة والذي يستتبع نتائج ضارة ، على نحو يعرّض الصحة الإنسانية للخطر ، ويضرّ بالموارد الحيوية وبالنظم البيئية، وينال من قيم التمتّع بالبيئة ، أو يعوق الاستخدامات الأخرى المشروعة للوسط »[2]. وهذا التعريف هو الأكثر تداولا في المجال القانوني وحتّى عند جانب كبير من الفقهاء بحيث أصبحت تعتمده المعاجم العلمية – مع بعض التعديلات البسيطة – في تعريفها للتلوث لما جمعه من عناصر تؤول إلى حسن حماية العناصر البيئية لأنّه يدرج "النظم البيئية" الّتي يؤثر فيها التلوث ، وكذلك يدرج لفظ "الوسط" الذي يدخل فيه –ضمنيا– المكونات الاصطناعية والمعنوية ، بخلاف التعاريف الأخرى الّتي ركزت على المكونات الطبيعية فقط.

الفرع الثالث : تعريف التلوث قانونا (التلوث المعتبر قانونا).

لا خلاف في أنّ التلوث من أخطر ما يهدّد البيئة ، والقوانين الوضعية في مجال حماية البيئة تخصص جانبا كبيرا من قواعدها وأحكامها لتنظم الأنشطة الصناعية

---

[1] أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 77 ، 78.

[2] Alexandre Kriss, Droit international de l'environnement, ED pedone, Paris, 1989, p. 68 et ss.

والزراعية ، ومختلف الأنشطة الإنسانية ، الملوثة للبيئة ، من أجل الحدّ منها أو السيطرة عليها ، أو تعديلها واتخاذ التدابير الملائمة لمكافحتها. ولّما كانت القواعد القانونية تقترب عادة بجزاء ، مدني أو جنائي ، يوقع على من يخالفها عند الاقتضاء ، فكان لابدّ من التحديد الدقيق للمراد بالعمل الملوث ، والتلوث البيئي ، لبيان نطاق سريان وتطبيق القواعد من ناحية الموضوع ، وحتّى من ناحية النطاق الإقليمي لأنّه قُضي بعدم دستورية قانون البيئة الذي يصدر دون تحديد للمناطق الّتي يسري عليها[1].

وإذا تأملنا بعض القوانين الوضعية ، نجد أنّها تؤكد في التعريف على فكرة التغيير الطارئ على البيئة بفعل دخول مواد غريبة ، بما يخلّ بالتوازن الفطري بين مكوناتها ، وهذا الإخلال يتمثل في إلحاق الضرر بالإنسان والكائنات الحية ، ومن أمثلة هذه القوانين التعريف السابق الذكر الذي جاء في وثائق منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لأوروبا باعتباره المؤثر في القوانين الوضعية المعرفة للتلوث ، وقد عرّفه المشرع الجزائري في المادة 04 من القانون 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة بقوله التلوث : « كل تغيير مباشر أو غير مباشر ، يتسبب فيه كل فعل يُحدث أو قد يُحدث وضعية مضرّة بالصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية ». وكذا ما جاء في القانون المصري للبيئة لسنة 1994م بأنّه يقصد بالتلوث : « أي تغيير في خواص البيئة ممّا يؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى إضرار الكائنات الحية أو المنشآت أو يؤثر على ممارسة الإنسان

---

[1] فقد حكمت المحكمة الدستورية العليا في مصر بأنّ تامين المحميات الطبيعية من صور العدوان المحتمل عليها يفترض بداهة تعيين حدودها بما لا خفاء فيه ، ذلك أنّ لكل من هذه المحميات حيزا جغرافيا أو نطاقا مكانيا يبيّن تخرّم الدائرة الّتي تمتدّ إليها ، وإن حظر قانون المحميات الطبيعية رقم 102 لسنة 1983 أفعالا بذواتها حال وقوعها داخل حدود المحميات الّتي نظمها ، وكان هذا القانون قد فرض على المخالفين لأحكامه جزاء جنائيا يتوخى صون هذه المحميات ممّا يهدّد خصائصها أو مكوناتها ، أو يخل بعناصر التوازن الأيكولوجي فيها أو غير ذلك من المصالح الحيوية المرتبطة بطبيعتها ، وإذا كان مجلس الوزراء بعد أن أنشأ عددا من المحميات الطبيعية في منطقة جبل علبه بالبحر الأحمر ، أحال في شأن تحديدها إلى خريطة تُنشر في الجريدة الرسمية ، فإنّ عدم نشر هذه الخريطة على هذا النحو يكون مخالفا للدستور ، وذلك أنّ المخاطبين بقانون المحميات الطبيعية لن يكون باستطاعتهم التيقن من حدودها ، ولا يتصور أن يقال بأنّهم باشروا داخل نطاقها المكاني ، وهو مجهول لديهم ، أفعالا جرّمها المشرع ، ولا يجوز بالتالي إخضاعهم للعقوبات المقررة في شأن هذه الأفعال ، ذلك أنّ ارتكابها داخل حدود المحميات الطبيعية ، وليس فيما وراءها ، شرط لتحريمها. ينظر الحكم الصادر في 01 أكتوبر 1994 في الدعوى رقم 20 لسنة 15 قضائية دستورية ، الجريدة الرسمية ، العدد 42 بتاريخ 20 أكتوبر 1994م، نقلا عن أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة، المرجع السابق ، ص. 79.

لحياته الطبيعية »[1]. وعرّفه القانون الليبـــي لحماية البيئة لسنة 1982 بأنّه : «حدوث أية حالة أو ظرف ينشأ عنه تعرّض صحة الإنسان أو سلامة البيئة للخطر نتيجة لتلوث الهواء أو مياه البحر أو المصادر المائية أو التربة أو اختلال توازن الكائنات الحية ، بما في ذلك الضوضاء والضجيج والاهتزازات الروائح الكريهة وأية ملوثات أخرى تكون ناتجة عن الأنشطة والأعمال الّتي يمارسها الشخص الطبيعي أو المعنوي ». أمّا القانون التونسي لسنة 1983 بشأن البيئة عرّف التلوث بأنّه : « إدخال أية مادة ملوثة في المحيط بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، سواء كانت بيولوجية أو كيمياوية أو مادية ». أمّا القانون العماني لسنة 1982 بشأن البيئة ومكافحة التلوث ، عرّف التلوث البيئي بأنّه : «أي تغيير أو فساد حاد طارئ أو خفيف مزمن في خصائص النظم والعوامل البيئية ، أو في نوعيتها بالدرجة الّتي يجعلها غير صالحة للاستعمال المفيد في الأغراض المخصصة لها أو يؤدي استخدامها إلى أضرار صحية أو اقتصادية أو اجتماعية في السلطنة على المدى القريب أو البعيد ». أمّا القانون اليوناني لسنة 1986 بشأن البيئة ، عرّف التلوث البيئي بأنّه : « إدخال في البيئة مواد ملوثة مهما كانت طبيعتها ، ضوضاء ، أشعة ، أو أي شكل آخر للطاقة بكميات أو تركيزات أو لمدّة من شأنها أن تسبّب تأثيرات سلبية أو أضرار مادية للصحة أو لنظام المعيشة أو للتوازن البيئي ، أو عموما تؤدي إلى بيئة غير ملائمة لتحقيق الاستعمالات المطلوبة بشأنها »[2].

نلاحظ من هذه التعاريف أنّ المشرع الجزائري ذكر التلوث بجميع عناصره بما فيه تدخّل الإنسان "كل فعل..." وساوى بين التغيير المباشر وغير المباشر ، كما ساوى بين تحقيق الضرر منه أو إمكانية وقوعه ، كما أدرج مع مكونات البيئة (الممتلكات الجماعية والفردية) وهنا إشارة إلى أنّ كل شيء قابل للتملك فضلا عن ما لا يجوز تملكه كبعض النبات والحيوان ، وكذا الهواء والجو والماء ، فالتعريف جاء شاملا وموفيا باحتياجات الحماية القانونية في جانبها المدني أو الجنائي ضدّ خطر التلوث. أمّا القانون الليبـــي :

---

[1] أشرف هلال ، جرائم البيئة بين النظرية والتطبيق ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، 1426هـ/2005م ، ص. 67.

[2] فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق ، ص. 48 ، 49.

أخذ بعين الاعتبار البيئة الحضرية عندما ذكر الضوضاء والضجيج ، كما اعتبر التلوث عاملا لاختلال توازن الكائنات الحية. كذلك القانون العماني والقانون اليوناني جمعا بين تلوث العناصر الطبيعية والعناصر الاصطناعية ، بما يمسّ صحة الإنسان والتوازن البيئي ، ثمّ الجانبين الاجتماعي والاقتصادي ، أمّا تعريف القانون المصري للتلوث فقد جاء أكثر تعبيرا عن كل الأفعال الضارة بالبيئة وعناصرها ، وأمّا تعريف التلوث في القانون التونسي جاء مختصرا موسعا إذ مع أنّه لم يذكر آثار التلوث باختصار في التعريف ، فقد قرّر المشرع التونسي حماية البيئة في أوسع معانيها من كل عمل من شأنه الإضرار به ، وبالتالي يستمد الفقه القانوني – عادة عند تعريفه للتلوث – عناصر التعريف من المشرع المصري والتونسي لأنّهما أكثر دقة في التعبير عن ذلك ، لهذا اتجه بعض الفقهاء إلى تعريف التلوث بأنّه : « إضافة الإنسان لمواد أو طاقة إلى البيئة بكميات يمكن أن تؤدي إلى إحداث نتائج ضارة ، ينجم عنها إحداث الضرر بالموارد الحية ، أو بصحة الإنسان أو تعوق بعض أوجه النشاط الاقتصادي ، مثل الزراعة والصيد ، أو تؤثر على الهواء أو الأمطار أو الضباب الطبيعي والمناطق الجليدية والأنهار والبحيرات والتربة والبحار أو تعجل بذلك أو تعوق الاستخدامات المشروعة للبيئة أو تقلّل من إمكانياتها أو جزء أو عنصر منها ».

ولديّ تعليق في هذا التعريف عندما يقول : "أو تعوق بعض أوجه النشاط الاقتصادي" هل يقصد صاحب التعريف أنّ التلوث يعيق بعض أوجه النشاط الاقتصادي بمجرّد تسبب الإنسان فيه بإضافة المواد المذكورة في التعريف ؟! أم أنّه يقصد أنّ جبر وإصلاح أضرار التلوث يكلّف مبالغ هائلة من شانها عرقلة النشاط الاقتصادي ؟! أم يقصدهما الاثنين؟! فالإجابة عن السؤال الثاني واضحة لأنّ المشكلة القائمة في العالم أنّ جبر الأضرار البيئية يعيق مسار التنمية ، أمّا السؤال الأوّل فكيف يكون مجرّد التلوث بإضافة مواد ملوثة معيقا للنشاط الاقتصادي؟[1] فلعلّ الفقيه في هذا التعريف وكذا

[1] قد يكون مجرد التلوث بإدخال مواد ضارة بالماء (البيئة البحرية) معيقا للنشاط الاقتصادي ، ولاسيما إذ تسبّبت سفينة في سكب مادة معتبرة من البترول في البحر ، فسوف يعيق حركة الصيد ، وبالتالي يؤثر ذلك على الاقتصاد ، وقد يعرقل النشاط السياحي...

المشرع العماني باعتباره حذا حذوه في ذكر الجانب الاقتصادي يقصدان مدى تأثير جبر الأضرار الأيكولوجية الّتي سببها التلوث على المسار الاقتصادي للبلاد.

ومع تضارب واختلاف معاني التلوث علميا وقانونا ، فقد تعدّدت تعريفاته وتنوعت سبل ووسائل مكافحته وتعدّدت صوره وأنواعه ، ومع عدم استقرار الفقه من إفراد مفهوم محدّد للتلوث – حتّى الآن – جرت – كما لاحظنا – محاولات عديدة من جانب الفقه تبعثرت في فروع العلم المختلفة بحسب ما تستهدفه طبيعة هذا العلم ، فعرّفه البعض بأنّه يقصد به كل تغيير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية بدرجة لا تستطيع معها الأنظمة البيئية على استيعابه دون إخلال بالتوازن الطبيعي فيها[1].

والشيء الذي يجعل من تعريف التلوث في التشريع المصري المذكور أعلاه أكثر تعبيرا عن الأفعال الضارة بالبيئة هو استعماله لعبارة "التغيير في الخواص" ، وهذه العبارة تجمع كل وسيلة من شأنها الحط من البيئة أو إفسادها سواء كان بطريق الإضافة كما تفترض بعض التعريفات أو كان بطريق الإفساد أو إدخال طاقة في البيئة ، فكلّ هذا يعدّ من قبيل التغيير في الخواص ، سيما أنّ التدخل الذي لا يغيّر من الخواص لا يعدّ ضربا من ضروب التلوث، وإنّما يدخل ضمن مفهوم آخر لمصطلح آخر، كالإضرار بالبيئة وإفساد البيئة ، الاعتداء على البيئة ، بحيث يرى بعض الفقهاء أنّ لفظ التلوث لغويا عاجز عن سدّ الحاجة في الإلمام بالمعنى الاصطلاحي[2]. وأظنّ أنّ هذا غير صحيح لأنّ التلوث بالمعنى الذي رأيناه في التعاريف السابقة دائما يتضمن إضافة أشياء وتغيّر الخواص ، وبالتالي لا نتصور التلوث بدون الإضافة أو الإدخال. صحيح أنّ إفساد البيئة والإضرار بالبيئة والاعتداء على البيئة وتدهور البيئة هي ألفاظ أعمّ في المعنى لأنّها تشمل إفساد البيئة ومن بينها التلوث والبعض الآخر يضر البيئة بصور أخرى من الإفساد غير صورة الإضافة أو الإدخال ، وتبقى أسباب لحدوث الاختلال في التوازن البيئي والتلوث أحد

[1] أسامة عبد العزيز ، نحو سياسة جنائية لحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 56.

[2] أسامة عبد العزيز ، نحو سياسة جنائية لحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 56.

أسبابها الأخرى ، لهذا السبب قسّمت المبحث الأوّل إلى مطلبين : الأوّل للتلوث ، والثاني لاختلال التوازن البيئي لأنّني وضعت نصب عيناي أنّ لكل منهما مفهوم خاص ، وبالتالي لكل منهما أسبابه الخاصة ، دون أن ننسى بأنّ التلوث هو أحد أسباب اختلال التوازن البيئي ، والعكس غير ممكن أو بمعنى أدق التلوث هو أحد أهمّ أسباب تدهور البيئة ، لهذا ذكر لوحده منفصلا عن الأسباب الأخرى ، لهذا يعرف المشرع المصري تدهور البيئة في قانون البيئة لسنة 1994م بأنّه : « التأثير على البيئة بما يقلل من قيمتها أو يشوّه من طبيعتها البيئية أو يستنـــزف مواردها أو يضرّ بالكائنات الحية أو بالآثار »[1]. فكان على المشرع أن لا يفرق بينهما في التعريف ، بحيث يعرّف التدهور البيئي ويدرج في عناصر التعريف التلوث كأحد أسبابه ويبيّن صوره ومظاهره حتّى لا يكون خلطا في المصطلحات الّتي تتباين بين الأخص والأعمّ ، على أن يبقى مفهوم التلوث على حسب العنصر المراد معرفة التلوث فيه[2] بأن يجعل المشرع تعريفا للتلوث البحري ، أو التلوث الإشعاعي ، وغيرها من المكونات ، لتكون الدقة في معرفة مظاهر التلوث في كل نوع من أنواع المكونات البيئية.

فإذا أخذنا عبارة "الإضرار بالبيئة" فلفظ الإضرار يعني مفهوما مغايرا قد يكون أشمل وأعمّ ، فالإضرار لغة هو من الضرر وهو ضدّ النّفع[3] ، كما أنّه يعني الهزال وسوء الحال ، وهو معنى قد يفترض التلويث بالإضافة أو الإدخال لمواد ، كما قد يفترض أيضا عدم مخالطة الوسط البيئي بما هو خارج عنه ، بل قد يحدث فعل الإضرار بما هو من ذات الوسط البيئي دون إدخال أيّة مواد جديدة ، بيد أنّه يحدث باستعمال مواد ذات الوسط بطريقة غير ملائمة بما يؤدي إلى إفساد ذلك الوسط أو إتلافه ، وذلك بتحريكه أو خلخلة مواد ذلك الوسط ، ومثال ذلك إدخال نبات أو حيوان جديد إلى بيئة متوازنة

---

[1] علي بن هلال بن محمد العبري ، مدى سلطة الدولة في رعاية البيئة من منظور إسلامي ، المرجع السابق ، ص. 68.

[2] ولو أنّ بعض التشريعات تعرف مثلا التلوث المائي ، أو البحري أو الهوائي بالإحالة إلى التعريف الذي وضعه للتلوث بصفة عامة ، على أن يضيف بعض ما يختص به تلوث المكون البيئي المراد تعريف تلوثه ، كسكب البترول في البحر...

[3] ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر – بيروت ، الطبعة الاولى، باب "ضرر " الجزء 4، ص482.

ليس له فيها أعداء طبيعية له ممّا يؤدي إلى اختلال التوازن ، وهو ما نسمّيه باللغة الفرنسية "L'effet" sur la terre .بما يناسب لفظ إفساد البيئة[1].

وأيضا عبارة "الاعتداء على البيئة" فلفظ الاعتداء لغة من الفعل اعتدى وتعدّى .بمعنى مجاوزة الشيء إلى غيره والعدوان هو الظلم الصراح[2].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الاختلافات بين هذه العبارات الثلاثة الأخيرة هي اختلافات على المستوى اللفظي ، بحيث لا تطرح مشاكل قانونية ، إلاّ فيما يتعلّق بجرائم البيئة بالنسبة لتحديد السلوك أو الفعل الإجرامي ، فلو أخذنا على سبيل المثال من يدمّر الشُّعب المرجانية في البحر ففعله يعدّ جريمة على السياحة ثمّ على الاقتصاد. ولفظ التلوث .بمعناه اللغوي يصبح عاجزا عن الإحاطة بهذا الفعل الإجرامي ، ويذهب البعض إلى أنّ لفظ التلوث غير عاجز اصطلاحا عن الإحاطة بفعل تدمير الشُّعب المرجانية ، ولكن بالعودة إلى التعاريف التشريعية الّتي تناولتها ، فإنّه لا يدخل تحتها هذا الفعل ، ويبقى على كل حال جريمة بيئية لكن ليس من قبيل أن نتحدث عن ما ينجم من إعاقة لأنشطة سياحية واقتصادية ، فكل الأفعال الماسة بالبيئة الّتي لا يمكن أن تدخل تحت مفهوم التلوث .بمعناه العلمي والقانوني الذي تناولناه ، فهي تأخذ مصطلحات ومسميات أخرى لطالما يستعملها المشرع في غير الاعتداء على الماء والهواء والتربة والّتي تتعرّض للتلوث عادة ، وهذه المسمّيات منها : إتلاف، تدمير، تدهور... ومثال ذلك إتلاف غابة بالحرق، أو التقطيع ، أو تهجير الحيوانات الّتي تعيش فيها ، أو غرس نبات في بيئة متوازنة ليس له أعداء فيها وغير ذلك من الأفعال الّتي لا تتناسب هذه المسمّيات ولا يتناسب معها التلوث ، فإذا استعملنا لفظ التلوث في كل أفعال الاعتداء على البيئة من باب الاصطلاح ، سوف يناسب أفعال تلويث (الماء ، الهواء ، التربة) فقط بحسب معناه اللغوي الذي تكون له علاقة بالمعنى الاصطلاحي ، وبالتالي فالموارد البيئية تتعدّى الماء

---

(1) Guilliem et Vincent, Lexique, Op.cit., p. 265.

(2) الرازي، مختار الصحاح، تحقيق : محمود خاطر مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت، طبعة جديدة ، 1415هـ - 1995 م، باب الضاد، الجزء1، ص 403.

والهواء والتربة فغيرها تعطي لأفعال الاعتداء عليها مسميات ومصطلحات غير التلوث ، وكنت آمل أن أجد هذه الدقة في المصطلحات الّتي يستعملها الفقهاء في حديثهم عن مظاهر المشكلة البيئية بما فيها التلوث ، ولكن للأسف هناك خلط وسوء استعمال لها ، قد يؤدي إلى مشاكل عويصة في فهم النصوص القانونية البيئية ، وبالتالي تحول دون بلوغ المراد المنشود ، إذ أنّه وحسب رأيي كل تلويث للبيئة بإدخال أو إضافة عناصر تغير خواصها بما يضرها هو تدمير وإتلاف وإفساد وإضرار واعتداء على البيئة في عنصرها المعتدى عليه ، ولكن ليس كل اعتداء أو إفساد أو إضرار أو إتلاف هي بمثابة تلوث ، فهذه الألفاظ أعمّ من التلوث ، وبالتالي كل من هذه الألفاظ – بمعانيها الاصطلاحية – والتلوث تؤول إلى التدهور البيئي.

ومن المفروض أنّ المشرع لا يهتمّ بتعريف التلوث بوجه عام ، بل يترك ذلك عندما يضع القواعد القانونية لحماية كل عنصر بيئي على حدة ، حتّى يكون التعريف دقيقا فيها ، وأن يصطلح له بالتلويث عوض التلوث آخذا بعين الاعتبار تدخل الإنسان بإضافة أشياء أو إدخالها ممّا يلوّث العنصر البيئي ، وهذا يناسب لفظ تلويث وليس تلوث.

الفرع الرابع : مفهوم التلوث في الاصطلاح الشرعي.

لم يستخدم فقهاء الشريعة الإسلامية مصطلح تلوث البيئة ، وإنّما استخدموا مصطلح الضرر ، والإضرار في ثنايا مؤلفاتهم ، إذ القرآن الكريم والسنّة النبوية ورد فيهما لفظ الضرر والإضرار في مواطن عديدة ، كما استعمل القرآن الكريم لفظ "الفساد" ، وإذا كان المعنى الواسع للتلوّث هو وضع الشيء في غير ما وُشع له ، فإنّه يستغرق الفساد والضرر ، مع العلم أنّ هناك تباينا بين الفساد والضرر، إذ أنّ الضرر قد يكون معتبرا شرعا فيحقّق مصلحة ونفعا كإلحاق الضرر بالجاني (قطع يد السارق...)، أو قطع اليد المتآكلة لإنقاذ حياة صاحبها ، فهذين المثالين لا نسمّي الضرر فيهما فسادا. وكما سبق وأن ذكرت فإنّ مصطلح أضرار البيئة أو فساد البيئة أدقّ من مصطلح تلوث البيئة ، واستعمالات فقهاء الشريعة الإسلامية للفظ الضرر أو الفساد تعزّز وتعضدّ صلاحيته

كمصطلح يدلّ على تدهور البيئة الذي حُصر قانونا في لفظ التلوث ، والذي يُعدّ مدلوله أضيق نطاقا من مدلول تعبير الإضرار بالبيئة ، إذ أنّ البيئة قد تتضرّر بأمور أخرى إلى جانب التلوث[1] (كانقراض الحيوانات ، إتلاف النباتات...) ، أمّا الضرر سبق وأن رأينا أنّه ضدّ النقع ، وهو كذلك الأذى الذي يلحق الإنسان في نفسه، أو جسمه أو ماله، وكذلك مصطلح إفساد البيئة كذلك أوسع وأدق من مصطلح التلوث، فمعاجم اللّغة العربية توضح أنّ الفساد نقيض الصّلاح، يُقال فسد الشيء ، يفسد فسادا، فهو فاسد ، وأفسد الشيء جعله فاسدا ، وفسد الشيء ، إذا أباره ، والفساد التلف والعطب والخلل، والمفسدة : خلاف المصلحة ، والمفسدة : الضرر[2] ، وبنفس النظرة الّتي سبقت فإذا كان هذا هو مفهوم الفساد فإنّه مفهوم يتسع لكل الأعمال الضارة بالبيئة أو مصادر تهديدها أو كل ما يؤدي إلى إحداث الخلل والاضطراب فيها ، بحيث يعني الفساد تلويث البيئة وكذلك استنـــزاف مواردها ، والتبذير في استخدامها على نحو يهدّد دوامها لصالح الأجيال المقبلة.

أمّا كلمة "التلوث" الّتي تستخدمها العلوم المعاصرة – بما فيها علم القانون — فهي ذات معنى غير منضبط ، حيث إنّها كما تدلّ على خلط الشيء بما ليس من جنسه ونوعه ، فيكدره ويغيّر خواصه ويضرّه فإنّها تدلّ على غير ذلك ، وتعني أمورا أخرى بعيدة عن المعنى السابق ، كما ورد في لسان العرب لابن منظور: اللوث : الطي ، واللوث: اللي ، واللوث : الشر ، واللوث: الجراحات، واللوث: المطالبات بالأحقاد، واللوث: تمريغ اللقمة في الإهالة ، واللوث : البطء في الأمر ، واللوثة : الاسترخاء والبطء ، واللوثة : الحمو والاسترخاء والضعف... [3]، فهذه المعاني كلّها بعيدة عما نقصده.

---

[1] نبيلة إسماعيل رسلان ، التأمين ضدّ أخطار التلوث ، دار النهضة العربية ، مصر ، 1423هـ/2003م ، ص. 11.

[2] ابن منظور ، لسان العرب ، مادة فسد ، ج.5 ، ص. 3412.

[3] ابن منظور ، لسان العرب ، مادة لوث ، ج.5 ، ص. 4093.

وإذا كانت التشريعات العربية قد استعملت التلوث كلفظ متأثرة بالتشريعات الأجنبية كالتشريع الفرنسي مثلا الذي يستعمل لفظ Pollution ، فهذا الأخير لا يحيط بكل الأضرار البيئية من الناحية اللغوية ، حتّى أنّ بعض المعاجم القانونية تفطنت وأصبحت تبني تعريفات قريبة ليكون لفظ Pollution [1] محيطا بكل ضرر بيئي ، فقد ورد في أحد المعاجم تعريف التلوث :

Effet sur la terre, les eaux, l'atmosphère des divertissements, de déchets et de produit résiduaire solide, liquide ou gazeuse, et de l'utilisation systématique de substance chimique qui, au-delà d'une limite des quantité vite atteinte, détruisent la fertilité des sols après l'avoir exaltée[2]. Ou bien : le dommage de l'environnement.

ومحل الشاهد في هذا التعريف هو العبارة المسطر عليها والّتي تذهب بالتلوث إلى أبعد من كونه إضافة أشياء أو إدخالها ، بل بإفسادها وإلحاق الضرر بها.

ولذا فإنّ استخدام مصطلح "فساد البيئة" أدقّ وأشمل وأوضح من مصطلح "تلوث البيئة" الذي هو سائد في العلوم المعاصرة ، وقد وردت به عدّة آيات كريمة تدلّ على المعنى الحقيقي للإضرار بالبيئة بمختلف الأشكال والأوجه ، ولو كان لفظ "التلوث" أدق لا يستعمل في الآيات ، إلاّ أنّ الفقهاء يتداولون بينهم – في الحديث عن فساد البيئة – لفظ أضرار البيئة ، وخاصة في الكتابات الفقهية والقواعد الفقهية عند الاستدلال والاستقراء أو التأصيل ، وسأورد فيما يلي بعض الأدلة من القرآن والسنّة على تحريم الإضرار بالبيئة وإفسادها ، على أن أترك الأدلة بالقواعد الفقهية (الاستنباط) في موطنه الخاص من هذا البحث للتفصيل فيه :

---

[1] إنّ مدلول لفظ التلوث Pollution أضيق من مدلول تعبير الإضرار بالبيئة le dommage de l'environnement ، نبيلة إسماعيل رسلان ، التأمين ضد أخطار التلوث ، المرجع السابق ، ص. 11.

[2] Guilliem et Vincent, Lexique, Op.cit., p. 265.

أ) من القرآن الكريم :

إنّ المتأمل في آيات القرآن الكريم يرى أنّها تتضمّن نهيا جازما عن الإفساد في الأرض ، وقد وردت مادّة "فسد" في القرآن الكريم 50 مرّة ممّا يدل على تحريم الفساد (الإضرار) في الأرض ، ومن هذه الآيات ما يلي :

- قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ ﴾[1] ، يقول الإمام القرطبي في قوله تعالى : "لا تفسدوا" نهي ، والفساد ضدّ الصلاح وحقيقته العدول عن الاستقامة إلى ضدّها ، فسد الشيء يفسد فسادا وفسودا وهو فاسد وفسيد[2].

- وكذلك قوله تعالى : ﴿ كُلُواْ وَاشْرَبُواْ مِن رِّزْقِ اللَّهِ وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[3] ، يقول الإمام القرطبي في شأن هذه الآية "لا تعثوا" أي تفسدوا ، والعيث شدّة الفساد ، نهاهم عن ذلك[4].

- ويقول عز وجل أيضا : ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ ﴾[5] ، يقول الإمام القرطبي في تفسير هذه الآية : « والآية بعمومها تعمّ كل فساد كان في أرض أو مال أو دين ، وهو الصحيح إن شاء الله » ، ومعنى : "لا يحب الفساد" ؛ أي لا يحبّه من أهل الصلاح أو لا يحبّه لدينه ويُحتمل أن يكون المعنى لا

---

(1) سورة البقرة ، الآيتان 11 ، 12.

(2) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن الكريم ، هشام سمير البخاري ، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية ، الطبعة 1423هـ/ 2003م ، تفسير سورة البقرة، ج1ان ص202.

ج.1 ، ص. 202.

(3) سورة البقرة ، الآية 60.

(4) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن الكريم ، المرجع السابق، تفسير سورة البقرة ، ج.1 ، ص. 421.

(5) سورة البقرة ، الآية 205.

يأمر به[1]. ونلاحظ في هذه الآية حسب تفسيرها أنّها شملت الدين كعنصر بيئي معنوي إلى جانب الأرض والمال.

- كما يقول تعالى أيضا : ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[2] ، يقول القرطبي في تفسيره لهذه الآية : «... وهو لفظ يعمّ دقيق الفساد وجليله... »[3]. والمعنى من ذلك مل ما كان فسادا حملا للفظ على عمومه.

ب) **من السنة النبوية** :

وردت أحاديث عديدة تفيد تحريم الإضرار بالبيئة منها الأدلة العامة ، ومنها الأدلة الخاصة ، وفيما يلي سأتوقف على بعض الأدلة العامة على أن أترك الخاصة عند الحديث عن أنواع التلوث بحسب العنصر الملوث.

ومن الأدلة العامة على الإضرار بالبيئة ما روي عن أبي سعيد الخذري عن رسول الله ﷺ أنّه قال : « لا ضرر ولا ضرار »[4]. روي هذا الحديث بطرق متعدّدة وألفاظ مختلفة ، وفي بعض رواياته جاء فيها : « من ضارّ ضرّه الله ومن شاق شقّ الله عليه »[5]. وفي رواية أخرى : « ملعون من ضارّ أخاه المسلم أو مكر به »[6] ، وهذا الحديث له شواهد ينتهي مجموعها إلى درجة الصحة أو الحسن المعتدّ به.

وقال أبو الفتوح الطائي في الأربعين له : « إنّ الفقه يدور على خمسة أحاديث هذا أحدهما ». وهذا يدلّ على عظمة الحديث الذي يعتبر قانونا عاما تقوم عليه فكرة عدم الإضرار بالآخرين في أي صورة من الصور وفي كل الأحوال إلاّ ما استثني بدليله.

---

[1] القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن الكريم ، المرجع السابق ، ج.3 ، ص. 18.

[2] سورة الأعراف ، الآية 85.

[3] القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن الكريم ، المرجع السابق ، تفسير سورة الأعراف، ج.7 ، ص. 248.

[4] مالك، الموطأ، رواية يحي الليثي،تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الأقضية ، باب القضاء في المرفق، دار إحياء التراث العربي مصر، رقم الحديث 1429، ج2، ص 745.

[5] البيهقي ، السنن الكبرى ، تحقييق محمد عبد القادر عطا، كتاب الصلح ، باب لا ضرر ولا ضرار ، ، مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة ، 1994 ، رقم الحديث : 11166 ، ج.6 ، ص ص. 69 ، 70.

[6] الترميذي ، الجامع الصحيح ، محمد شاكر وآخرون ، كتاب البر والصلة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب ما جاء في الخيانة والغش ، تحقيق ، دار إحيار التراث العربي ، بيروت، ، رقم الحديث : 1941، ج.4 ، ص. 332.

وكذلك ما روي عن أبي ذر عن النبيّ ﷺ فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنّه قال: «يا عبادي إنّي حرّمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرّما فلا تظالموا... »[1].

يقول الإمام إبن عبد البر : أصل الظلم ؛ وضع الشيء في غير موضعه ، وأخذه من غير وجهه ، ومن أضرّ بأخيه المسلم أو بمن له ذمة فقد ظلمه[2].

وقد ثبت في الأثر الصحيح : « الظلم ظلمات يوم القيامة »[3].

ويقول الأمام ابن رجب الحنبلي المتوفى سنة 795هـ : « وقد فسّر كثير من العلماء الظلم : بأنّه وضع الأشياء في غير مواضعها... » ، ومن هنا نعلم أنّ الإضرار بالبيئة ، ظلم والظلم حرام ، ومن ثمّ فلا يجوز فعل أي شيء يؤدي إلى الإضرار بالبيئة المائية أو الجوية أو البرية[4].

وكذا ما روي عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « المسلمون شركاء في ثلاث : في الماء والكلأ والنار ، وثمنه حرام »[5]. فهذا الحديث يبيّن أنّ الناس شركاء في الانتفاع بالماء والكلأ والنار ، فلا يجوز فعل أي شيء يؤدي إلى الإضرار بالماء ، سواء عن طريق إلقاء المخلفات أو النفايات أو ما شاكل ذلك ، ولا يجوز تلويث البيئة بحرق الكلأ – وهو العشب – لأنّه يؤدي إلى تلويث الهواء بالروائح الكريهة الّتي تضرّ بصحة الإنسان كما لا يجوز منع الانتفاع بالنار لمن أراد أن يستضيء بنورها[6].

---

(1) مسلم، الصحيح، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب تحريم ظلم المسلم ، ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، رقم الحديث : 55 (11/25) ، ج.4 ، ص. 1994.

(2) ابن عبد البر ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق محمد بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكرين وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب 1387 هـ، ج. 20، ص. 158.

(3) ابن حجر العسقلاني ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، قوله باب عفو المظلوم، دار المعرفة، بيروت 1379 هـ، ج.5، ص. 100، البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب المظالم ، باب الظلم ظلمات يوم القيامة، دار بن كثير اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 2315، ج2،ص 864.

(4) زكي زكي حسين زيدان ، الأضرار البيئية وأثرها على الإنسان وكيف عالجها الإسلام ، المرجع السابق ، ص. 38.

(5) ابن ماجة ، السنن، تحقيق وتعليق : محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الرهون، باب المسلمون شركاء في ثلاث ، ، دار الفكر ، بيروت ، رقم الحديث : 2472 ، ج.2 ، ص. 826.

(6) أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 81.

المطلب الثاني : عناصر التلوث.

تعارف الفقه القانوني والشرعي على عناصر ثلاث للتلوث ، وهي حدوث تغيير بيئي ضار ، وثبوت أنّ هذا الاختلال قد نجم عن نشاط خارجي ، وحدوث التلويث بفعل الإنسان.

الفرع الأوّل : حدوث اختلال أو تغيير بيئي ضار.

حدوث تغيير في البيئة البيوفيزيائية أو بالأحرى في الوسط الطبيعي والحيوي والمائي ، البري ، الجوي ، وهذا التغيير تبدأ معالمه بحدوث اختلال بالتوازن الفطري أو الطبيعي القائم بين عناصر ومكونات البيئة باختفاء بعضها أو قلة حجمها أو نسبتها بالمقارنة بالبعض الآخر أو بحالتها الأولى ، أو بالتأثير على نوعية أو خواص تلك العناصر، ويعني ذلك أنّه ينبغي أن يكون التغيير الذي يطرأ على البيئة تغييرا ضارا من شأنه أن يلحق الضرر أو يحتمل أن يلحق الضرر بالبيئة ، فالتغيير البيئي أيا كان مصدره قد لا يستدعي الاهتمام ما لم تكن له نتائج عكسية وسلبية على النظم الإيكولوجية ، تتمثل في القضاء على بعض المكونات والعناصر الطبيعية للبيئة ، واللازمة لحياة الإنسان ، وسائر الكائنات الأخرى[1] ، فالعبرة بنتيجة التغيير الناشئ عن عمل الإنسان ، فيلزم أن يكون ضارا بالبيئة[2] (Noxios et detrimental) يترتب عليه إخلال بالأنظمة البيئية ، وينعكس هذا الإخلال على الإنسان وباقي الكائنات[3].

---

[1] وقد عرّفت بعض الاتفاقيات الدولية الآثار الضارة بالبيئة بقولها : « تعني الآثار الضارة التغييرات في البيئة المادية أو في الكائنات الحية ، بما في ذلك التغييرات في المناخ ، الّتي لها آثار شديدة الضرر على الصحة البشرية أو على تركيب ومرونة وإنتاجية النظم الإيكولوجية الطبيعية ، وتلك الّتي ينظمها الإنسان ، أو على الموارد المفيدة للبشرية » ، وفي مجال التلوث النووي تعرّف : « الأضرار النووية بأنّها الخسائر في الأرواح ، أو الإصابات والخسائر والأضرار الّتي تحدث في الممتلكات الناتجة عن الخواص الإشعاعية ، أو اجتماع الخواص الإشعاعية والسمة والانفجارية أو كل ما ينتج عن الوقود النووي أو الفضلات المشعة ». يراجع أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 83.

[2] تجدر الإشارة إلى أنّه لا يشترط في الآثار الضارة أن تكون قد وقعت فعلا ، وأصبحت محققة وإنّما يكفي أن يكون هناك احتمال لوقوعها في المستقبل على نحو يكشف عنه ظاهر الحال بقرائن قوية منتجة له ، داود عبد الرزاق الباز ، الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 ، ص. 59.

[3] أسامة عبد العزيز ، نحو سياسة جنائية لحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 62 ، 63.

الفرع الثاني : ثبوت أنّ هذا الاختلال قد نجم عن سلوك أو نشاط خارجي.

ويقصد في هذا المقام بالسلوك أو النشاط الخارجي أن التغير في الوسط الطبيعي لابدّ أن يكون حادثا من جراء نشاط ما ولو كان نشاطا مشروعا ، كالتلوث الناجم عن استغلال الإنسان للموارد الطبيعية ووسائل النقل والمواصلات ووسائل الطاقة المختلفة لتحقيق التقدم الصناعي والحضاري على حساب التوازن البيئي[1] ، ويتحقق التلوث بسبب إدخال مواد Substances (صلبة أو سائلة أو غازية) أو طاقة Energie ، أيا كان شكلها كالحرارة أو الإشعاع ، في الوسط الطبيعي ، وتسمّى هذه المواد أو الطاقة الملوثة "الملوثات Les polluants ، وهي عبارة عن مواد أو طاقة تدخل في البيئة فتحدث اضطرابات في الأنظمة البيئية المختلفة ، وتسبب أضرار تصيب الكائنات الحية ، وقد عرّف المشرع العماني في قانون حماية البيئة ملوثات البيئة بأنّها : « العوامل والمواد الفيزيائية أو الإحيائية أو الكيمياوية الناتجة عن أي نشاط للإنسان وتؤدي إلى تلويث البيئة ». وعرّفها كذلك المشرع المصري بأنّها : « أي مواد صلبة أو سائلة أو غازية ، أو ضوضاء ، أو إشعاعات أو حرارة أو اهتزازات تنتج بفعل الإنسان ، وتؤدي بطريق غير مباشر إلى تلوث البيئة أو تدهورها »[2].

وبالمناسبة نلاحظ أنّ المشرع المصري استعمل لفظ تلوث البيئة ومخافة أن لا يحيط بمعنى الأضرار البيئية ، أعقب الذكر بمصطلح أو تدهورها فهي في المعنى أعمّ ، وكان على المشرع المصري والعماني وكل من عرّفوا ملوّثات البيئة أن يذكروا بمناسبة تعريفهم للتلوث بصفة عامة ، أو عند تعريفهم لتلوث أي عنصر بيئي كالماء ، أو الهواء... ليكون ذكر الملوثات في مكانه المناسب كما فعل المشرع الجزائري عندما عرّف التلّوث لم يذكر الملوّثات في هذا التعريف ، ولكن ذكر بعضها عند تعريفه للتلوث الجوي فقط بينما عرّف تلوث المياه ولم يذكر الملوثات ، وفضلا عن هذا لم يذكر تلوث العناصر الأخرى ولا ملوثاتها ، فجاءت ضمنيا في ثنايا القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية

---

[1] أسامة عبد العزيز ، نحو سياسة جنائية لحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 63.

[2] فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق ، ص. 50.

المستدامة[1] ، وحتّى الملوثات الّتي ذكرها في التلوث الجوي، ذكرها كأسباب لهذا التلوث فجاء في نصّ المادة: «التلوث الجوي إدخال أي مادة في الهواء أو الجو بسبب انبعاث غازات أو أبخرة أو أدخنة أو جزئيات سائلة أو صلبة من شأنها التسبب في أضرار وأخطار على الإطار المعيشي ». وترك ذكر العناصر الأخرى للبيئة بأسباب تلوثها في مواطن أخرى للقانون ، إذ لعلّه ذكر في أوّل القانون البيئية المائية وتلوثها وكذا البيئة الجوية وتلوثها لأهمّيتها ، وهذا لا أجد له مبرّرا بحيث أنّ العناصر الأخرى كالتربة والهواء... لا تقلّ أهمية عن الناصر الأخرى.

وغالبا من تنتشر المواد الملوثة على اختلاف أشكالها بنسبة أو بأخرى في البيئة ، وتتفاعل مع بعضها البعض مسببة التلوث ، الذي تتحدّد درجة خطورته ومدى ضرره بالنظر إلى طبيعة المادة الملوثة ودرجة تركيزها في الوسط البيئي[2].

والنشاط الملوث المعتبر قانونا هو النشاط الذي يحدث عمدا ليتسبّب في الإضرار بالموارد ممّا يعرّض البيئة للخطر ، أمّا النشاط الذي يحدث عرضا من دون تدخل الإنسان يعدّ غير معتبر من وجهة نظر القانون ، ولاسيما الجنائي ، ويعني ذلك أنّ التلوثات الطبيعية الّتي لا تترتب على تدخل بشري لا يمكن القول بأنّها تشكل تلوثا معتبرا قانونا وهي لا تهمّ دراستنا هذه [3]، بخلاف الدراسات العلمية والبيولوجية الأخرى ، إذن فالعنصر الثالث من عناصر التلوث البيئي هو :

الفرع الثالث : حدوث التلوث بفعل الإنسان.

ولو أنّ هذا العنصر يندرج ضمن العنصر الثاني ، ولكن ذُكر منفردا إعطاء أهمية للجانب القانوني لحماية البيئة ممّا يحدثه فيها الإنسان بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، ومن ذلك إفراغ النفايات والمخلفات الضارة أو السامة بالبيئة ، كعوادم السيارات ، أدخنة المصانع ، المبيدات الكيمياوية ، التفجيرات النووية... وعلى ذلك فإن كان التغيير البيئي

---

[1] القانون 03-10 الصادر في 19 يوليو 2003 يتعلّق بالحماية البيئية في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية لسنة 2003 ، العدد 43 ، ص. 6.

[2] فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق ، ص. 50.

[3] أسامة عبد العزيز ، نحو سياسة جنائية لحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 63.

راجع إلى أفعال القضاء والقدر ، أي الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات والعواصف ، فلا محل من حيث المبدأ للتنظيم القانوني له ، ذلك أنّ القانون بحسبانه ظاهرة اجتماعية ، لا يخاطب إلاّ الإنسان ولا سلطان له على أفعاله الطبيعية ، وإن كان هناك بعض الاتفاقيات الدولية الّتي تحضّ الدول على مواجهة الآثار البيئية للكوارث الطبيعية ، ومن ذلك اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار لعام 1982م الّتي تنصّ في المادة 194 الفقرة على أنّ : « تتخذ الدول منفردة أو مشتركة حسب الاقتضاء جميع ما يلزم من التدابير المتماشية مع هذه الاتفاقية لمنع تلوث البيئة البحرية وخفضه والسيطرة عليه أيا كان مصدره » ، ومعنى ذلك سواء مصدره فعل الإنسان أم كوارث طبيعية ، كما تنظم القوانين الوضعية الإجراءات الخاصة بمواجهة الكوارث البيئة ، والّتي تنجم غالبا عن أفعال الطبيعة والقوة القاهرة ومنها القانون المصري للبيئة لسنة 1994 في مادتيه 25، 26، وقد يبدو هذا التحديد دقيقا إذا لاحظنا أنّ المسؤولية عن التلوث لا تنعقد إذا كان سبب التلوث خارج عن إرادة الإنسان ، ودليل ذلك أنّ الاتفاقيات الدولية الّتي تعالج تلوث البيئة تستثني من الالتزام بالمسؤولية عن الأضرار البيئية حالات التلوث الناشئ عن القوة القاهرة وحالة الضرورة ، ومن ذلك اتفاقية لندن لعام 1954م الخاصة بمنع تلوث البحار بالبترول (المادة 4 منها) ، واتفاقية بروكسل المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن أضرار التلوث بالبترول لعام 1969م (المادة 3 منها) واتفاقية بروكسل لعام 1962م المتعلقة بمسؤولية مشغلي السفن النووية (المادة 5/2 منها)[1].

ويمكن أن نستخلص شيئا مما سبق وهو أنّ الاتفاقيات الدولية والقوانين الوضعية إذا كانت تضع قواعد إجرائية لمواجهة الكوارث الطبيعية ، فهي قواعد آمرة ، وعدم تطبيقها هو مخالف للنظام العام ، وبالتالي فهي قواعد تجعل من ضرر الكوارث الطبيعية تحت حماية القانون أو سلطانه خاصة وأنّ عدم تطبيق هذه القواعد يجعل من الدولة ممتنعة ممّا يؤدي إلى تجريم هذا الفعل مما يستوجب العقوبة ، فتكون جريمة بيئية ، لأنّ السلوك

[1] أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 82.

الإجرامي فيها هو الامتناع عن مواجهة كارثة طبيعية والتخفيف من أضرارها البيئية كما جاء النصّ السابق الذكر ، وإمّا تستوجب الحكم بالتعويض باعتبار الضرر الذي تحدثه والذي يعود على صحة الإنسان والنبات والحيوان ، ومن هنا يمكن إدراج الأضرار البيئية الخارجة عن إرادة الإنسان وفعله ضمن عناصر التلوث المعتبر قانونا ، ولا يمكن أن نستثني فقط الأفعال الضارة الّتي تمّت بفعل الإنسان ، ونقول : « التلوث الضار مهما كان مصدره يعتبر عنصرا للتلوث يدخل تحت طائلة القانون » ، ولو أنّ الإجراءات الّتي تتخذ ضدّ الكوارث الطبيعية في التشريعات الوضعية والاتفاقيات الدولية تحتاج من الدول إمكانيات معتبرة للتصدي للأضرار الّتي تخلفها على البيئة مما يجعل ذلك ممكنا في الدول المتطورة دون الدول النامية ، وحتّى هذا يصعب تحقيقه في ظل امتناع بعض الدول المتقدمة كأمريكا عن توقيع الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة باعتبارها أكبر دولة ملوثة في العالم، فما بالك أن توقع على اتفاقية حول اتخاذ إجراءات للتصدي للضرر البيئي الذي تخلفه الطبيعية ، وحتّى وإن قامت بالإمضاء عليها ، فليس هناك ما يلزمها بتطبيق الاتفاقية. فكيف للدول النامية أن تحقق هذا ، وهي لم تستطع بعد وضع تشريعات فعالة لحماية العناصر البيئية من التلوث الذي يحدث بتدخل الإنسان.

ولهذا حسب رأيي فإنّ التلوث له عنصران هما :

- حدوث اختلال أو تغيير بيئي.
- إلحاق أو احتمال إلحاق الضرر بالبيئة.

ومن هنا نفهم بأنّ الضرر إمّا مصدره فعل الإنسان أو القوة القاهرة ، ولا يفوتني أن أذكر بانّ حدوث التلوث بفعل الإنسان المعبر عنه من طرف فقهاء القانون يحتمل الأشخاص الطبيعيين (نفايات...) وإمّا أشخاص معنويين كالمصانع والمنشآت...

أمّا فقهاء الشريعة الإسلامية ، فيستوحون عناصر التلوث من قوله تعالى: ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾[1]، يقول الإمام القاسمي في تفسير هذه الآية (أي كثرة المضار والمعاصي على وجه الأرض وعلى ظهر السفن في لجج البحر ، "بما كسبت أيدي الناس" أي الآثام والموبقات ففشا الفساد وانتشرت عداوة وتوارثه جيل عن جيل أينما حلّوا وحيثما ساروا ، "ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلّهم يرجعون" اللاّم للعاقبة ، أي ظهور الشرور بسببهم ، مما استوجبوا به أن يذيقهم الله وبال أعمالهم ، والمتأمّل في هذه الآية الكريمة يجد أنّها جمعت العناصر الثلاثة الّتي سبق ذكرها في الفقه القانوني[2].

العنصر الأوّل : حدوث تغيير بالبيئة : فقد عبّرت عنه الآية الكريمة بقوله تعالى : ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ... ﴾ أي ظهر التلوث والخلل بالموارد والنعم فخبثت التربة ، و لم تعد مستعدة للإنبات ، وتعرض للخطر نباتها وثمارها ، فدبّ القحط والجدب ، وتغيّر الماء وصار فاسدا آسنا ، تغيّرت خواصه وأصبحت الكائنات البحرية فيه في خطر أكيد. أمّا العنصر الثاني : انتساب ذلك التغيير إلى الإنسان وأفعاله : فقد عبّرت عنه الآية الكريمة : ﴿ ... كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ ... ﴾ أي أنّ أعمال الإنسان هي المسؤولة عن الفساد والتدمير والاضطراب الذي أصاب ثروات البيئة ومواردها ، والعنصر الثالث : إلحاق الضرر أو احتماله بالموارد البيئية بفسادها وصيرورتها غير صالحة لما خلقت له : إذ عبّرت عنه الآية بقوله تعالى : ﴿ ...لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا ...﴾، والمراد : لحوق المعاناة وذوق الضرر نتج عن عمل الإنسان ، ثمّ أشارت الآية في نهايتها إلى حل المشكلة فقال سبحانه

---

[1] سورة الروم ، الآية 41.

[2] تفسير القاسمي ، ج. 5 ، ص. 467 ، نقلا عن زكي زكي حسين زيدان ، الأضرار البيئية وأثرها على الإنسان وكيف عالجها الإسلام، المرجع السابق ، ص. 22 ، 23.

وتعالى : ﴿ ...لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ ، أي لعلّهم يرجعون عن الممارسات الّتي تؤدي إلى الإفساد في الأرض[1].

أمّا بالنسبة للضر الذي يصيب البيئة من القوّة القاهرة (القضاء والقدر) فجبره يكون بما يعبّر عنه في الشريعة الإسلامية بإماطة الأذى ، وهو شعبة من شعب الإيمان ، أو العمل الصالح أو الإصلاح في الأرض بما فسد فيها ، وكذلك هناك جانب آخر يخبرنا به القرآن الكريم وهو يروي ما حدث للأمم السابقة الّتي طغت في الأرض وأفسدت فعاقبهم الله بذنوبهم ، كما وقع لفرعون الذي أغرقه الطوفان ، ولقارون الذي خُسفت به الأرض ، ولقوم صالح... وهؤلاء يدخلون في عموم الآية السابقة ، إذ يشاء الله أن يأخذ الناس بذنوبهم إمّا بما يُخلفه إفسادهم من ضرر على الأرض ليعذّبهم به ، وإمّا أن ينـــزل عليهم عقابه عندما تستفحل فيهم الشرور (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة) ، فهذا هو الجانب العقدي (الروحي) والتعبدي الذي يربط الإنسان بالبيئة قبل أن يراها عناصر مادية يستنـــزفها باعتبارها نعم بدون مقابل ، وإذا كان الله تعالى قصّ علينا هذه القصص فلكي نأخذ العبرة منها ، ففي كل عصر يوجد فرعون وفي كل عصر يوجد قارون...وهكذا ، فإذا كان بالنسبة إليهم عقاب ، فبالنسبة لصلحاء عصورهم يعتبر ضرر إذ يسخّر الله لهم الأسباب لصدّ تلك الأضرار بالعمل الصالح وإماطة الأذى ، وهذه هي سنّة الله في خلقه.

ذلك هو المفهوم القانوني للتلوث ، والذي تقع الأفعال والأنشطة المسببة له تحت طائلة القانون ، فإن توفرت العناصر الثلاثة الّتي ذكرت في شأن أعمال التلوث أو الاستنـــزاف غير الرشيد لموارد البيئة ، تحدّد النطاق الذي تطبق فيع القواعد القانونية الخاصة بحماية البيئة.

وللتلوث أنواع عديد بل وصور شتّى ، ولكثرتها نتناولها وفق اعتبارات حتّى يسهل الحديث عنها ، لا بالاختصار المخل ولا بالإطناب الممل.

---

[1] زكي زكي حسين زيدان ، الأضرار البيئية وأثرها على الإنسان وكيف عالجها الإسلام، المرجع السابق ، ص. 22 وما بعدها.

المطلب الثالث : أنواع التلوث البيئي.

وتقسم حسب معايير واعتبارات مختلفة ، فنجد أنواع التلوث بالنظر إلى طبيعته ، وبالنظر إلى مصدره ، وبالنظر إلى نطاقه الجغرافي ، وبالنظر إلى آثاره على البيئة ، وبالنظر إلى نوع البيئة الّتي يحدث فيها ، وهذه الأنواع على اختلافها فهي مترابطة ومتداخلة.

الفرع الأوّل : أنواع التلوث بالنظر إلى مصدره.

ينقسم التلوث باعتبار مصدره إلى تلوث طبيعي وتلوث صناعي.

1- **التلوث الطبيعي** : وهو التلوث الّذي يجد مصدره في الظواهر الطبيعية الّتي تحدث من حين لآخر كالزلازل والبراكين والصواعق وخلافه ، كما تسهم بعض الظواهر المناخية كالرياح والأمطار في إحداث بعض صور التلوث البيئي ، فالتلوث الطبيعي إذن مصادره طبيعية لا دخل للإنسان فيها ، ومن ثمّ يصعب مراقبته أو التنبؤ به أو السيطرة عليه تماما، وهذا التلوث موجود منذ قديم الزمن ودون أن يشكل ظاهرة مقلقة للإنسان ، وحيث أنّ القانون لا يهتم إلاّ بالأفعال الصادرة عن الإنسان ، لذلك لا يمكن للتلوث الطبيعي أن يكون محلا للمعالجة القانونية ولا يصلح أن يكون جزءا من التنظيم القانوني لحماية البيئة[1]، إلاّ – كما سبق الذكر – أن يصنع المشرع قواعد لمواجهة الأضرار البيئية الّتي يتسبب فيها التلوث الطبيعي ، وأيا كان فالطبيعة – بإذن الله تعالى – تفسد نفسها وتصلح نفسها وفي ذلك حكمه من الله عز وجل تعود بالنفع على الإنسان أكثر من الأضرار الّتي تتراءى لنا.

2- **التلوث الصناعي** : وهو الّذي يحدثه تدخل الإنسان ، ويجد مصدره فيها تنفثه عوادم السيارات والمصانع، والمواد المشعة والنفايات والمخالفات الصناعية والمنـــزلية ، والزراعية والتجارية ، وتصبح المواد والمركبات الّتي تدخل في هذا النوع ملوثة للبيئة وضارة ، إذا توافرت عوامل متعددة منها المنطقة المنبعثة أو الّتي تصرف فيها الكمية الإجمالية لها ، والفترة الزمنية الّتي توضع فيها في البيئة ، ودرجة تركيز الكمية الإجمالية لها ، والفترة

[1] فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق ، ص.ص. 55 ، 56.

الزمنية الّتي توضع فيها في البيئة ، ودرجة تركيز تلك المواد أو المركبات، وطريقة وضعها والخصائص الكيميائية والفيزيائية والحيوية للمواد المذكورة ، والخصائص البكتيرية لها ، والقابلية للتحلل والاستيعاب في الوسط الّذي توضع فيه. والتفاعلات الكميائية لها ، وخطورة المواد والمركبات بالنسبة للكائنات الحية والإنسان[1]، وهذا النوع من التلوث هو الجدير بالدراسة والمعالجة القانونية لما فيه من تدخل الإنسان ممّا ينشئ المسؤولية عن ضرره ، ممّا يستدعي للتشريع والتقنيين للحماية من أضراره.

الفرع الثاني : أنواع التلوث بالنظر إلى طبيعة التلوث.

وينقسم بهذا الاعتبار إلى أربعة أنواع :

التلوث البيولوجي ، والتلوث الإشعاعي ، والتلوث الكمياوي ، والتلوث السعي (الفيزيائي) الضوضائي.

1- **التلوث البيولوجي** : يعد التلوث البيولوجي من أقدم صور التلوث البيئي الّتي عرفها الإنسان ونشأ نتيجة وجود كائنات حية ، مرئية أو غير مرئية ، نباتية أو حيوانية ، في الوسط البيئي كالماء أو الهواء أو التربة ، كالبكتيريا والفطريات وغيرها ، وهذه الكائنات تظهر إما على شكل مواد منحلة أو مؤلفة من ذرات ، وإما على شكل أجسام حية تتطور من شكل إلى آخر في دورة متجددة باستمرار ، وينجم التلوث البيولوجي – في العادة – عن الرواسب المدنية الناتجة عن الأنشطة الصناعية أو الزراعية أو المترلية ، وعن النفايات المختلفة عن الصناعات الّتي تعالج مواد عضوية وما شابه ذلك[2].

2- **التلوث الإشعاعي** : ومعنى هذا التلوث هو أن تتسرب مواد مشعة إلى أحد مكونات البيئة من ماء وهواء وتربة...وتنقسم المواد المشعة إلى قسمين : إشعاعات ذات طبيعة موجية (كهرومغناطيسية) كأشعة قاما GAMA وأشعة X الشائعة في الاستخدامات العملية ، ولهذا النوع من المواد المشعة قدرة عالية على اختراق أنسجة الجسم أو المواد

---

[1] أسامة عبد العزيز ، نحو سياسة جنائية لحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 66 ، محمد حسن الكندري ، الحماية الجنائية للبيئة ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، 2001 ، ص. 74.

[2] فتحي دردار ، البيئة في مواجهة التلوث ، المرجع السابق ، ص. 78 ، 79 ؛ فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق ، ص. 53.

الأخرى لمسافة بعيدة ، وإشعاعات ذات طبيعة جسمية كأشعة ألفا α ، وأشعة β بيتا ، ولهذا النوع من المواد المشعة قدرة أقل على اختراق جسم الإنسان من النوع الأول ، إلاّ أنّ استنشاق غبار يحتوي على مادة تشع أشعة ألفا أو بيتا من شأنه أن يحدث ضررا بليغا على الخلايا الّتي تمتصه ، ويعتبر التلوث الإشعاعي من أخطر أنواع التلوث البيئي في عصرنا الحاضر ، حيث أنّه لا يرى ولا يشم ولا يحس ، وفي يسر وسهولة يستلل الإشعاع إلى الكائنات الحية في كل مكان دون أية مقاومة ، ودون ما يدل على تواجده، وبدون أن يترك أثرا في بادئ الأمر ، وعندما تصل المادة المشعة إلى خلايا الجسم تحدث بها أضرارا ظاهرة وباطنة ، تؤدي في غالب الأحيان إلى موت الإنسان[1].

وللإشعاع مصادر طبيعية كالأشعة الكونية الصادرة من الفضاء الخارجي ، أو القشرة الأرضية ومصادر صناعية الّتي هي من صنع الإنسان كمحطات الطاقة النووية والمفاعلات النووية والنظائر المشعة المستخدمة في الصناعة أو الزراعة أو الطب وغيرها ، وهذا النوع (بمصادر الصناعية) هو الّذي يثير إشكالية مفهوم التلوث الإشعاعي لوضع القواعد القانونية الّتي تحمي البيئة من ضرره[2]، وأخذ جميع الإحتياطات اللزمة لمنع ضرره ولو كان بفعل الكوارث الطبيعية التي قد تتضرر منها المحطات النووية كزلزال تسونامي

---

[1] فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق ، ص. 54.

[2] كما تشكل التجارب المتعلّقة بالتفجيرات النووية والأسلحة الذرية مصدرا هاما من مصادر الإشعاع الذري ، ولقد أدركت الدول منتجة الأسلحة النووية مدى الدمار الذي سوف يحيق بالبشرية نتيجة الحرب واستخدام الأسلحة النووية أو سوء استخدام الطاقة النووية ، فالنشاط الإشعاعي سوف يسبب كوارث وأهوال فادحة ، فيكون القتلى بالملايين ، كما سيغطي النشاط الإشعاعي والغبار المشع مساحات شاسعة من الأراضي تمتدّ بآلاف الأميال ، هذا الامتداد سوف يكون بما يكفي من الكثافة لإصابة البشر بأمراض السرطان وغيره من الأمراض الوراثية التي ينتج عنها ميلاد نسبة من الوفيات والمشوهين جزئيا أو كليا في الجيل الأوّل ، فضلا عن التلوث العام للهواء والفضاء الخارجي والبحار كما سيؤدي الغبار النووي إلى أن تصبح الأرض الزراعية غير صالحة للإنبات ، ويكفينا ذكر القنبلتين الذرتين اللّتين ألقيتا على هيروشيما وناجازاكي في اليابان أثناء الحرب العالمية الثانية في أوت 1945 واللّتان تسبّبتا في مقتل 115 ألف نسمة بخلاف الذين أصيبوا بالإشعاعات ، ومن المعتقد أنّه ما زالت هناك آثار للآن جرّاء هاتين القنبلتين (وكذا ما وقع في صحراء الجزائر في عهد الاستعمار الفرنسي والتجربة النووية الّتي وقعت في قمار هذه المنطقة الّتي لا زالت لحدّ الآن تعاني من ضرر الإشعاع النووي) ، وعديد من الكوارث الإشعاعية البيئية على مستوى العالم والّتي كان لها الأثر البالغ في إبرام العديد من الوثائق والاتفاقيات الدولية. راجع ، أسامة عبد العزيز ، نحو سياسة جنائية لحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 76 ، 74. كما أنّ هناك تقارير تشير إلى أنّ خطرا عظيما يندفع من مفاعل نووي ديمونا الإسرائيلي ، فاحتمالات التسرب الإشعاعي منه صارت أكيدة ، وقد طرح الكنيست الإسرائيلي هذا الموضوع للمناقشة ، وطلبوا زيارة المفاعل نتيجة عدّة شكاوى عن إصابات سرطانية للبدو في النقب بنسب عالية ، ولكن إسرائيل ترفض هذه الزيارة كما ترفض إخضاع منشآتها النووية للمراقبة الدولية (حوار لوزير البيئة السوري مع مجلة البيئة الدولية منشور في مقال ، المؤامرة الإسرائيلية لتدمير الموارد العربية ما زالت مستمرة) المقال منشور في العدد 40 السنة السادسة بتاريخ 1 سبتمبر 2001.

http://www.albeah.com/issues/40/0120/html.

الذي ضرب اليابان يوم 11 مارس 2011 وأحدث أضرارا بليغة بالمحطات النووية مما يُخشى منه التلوث الإشعاعي الداخلي وكذا العابر للحدود[1].

واهتمت القوانين بالإشعاع النووي كأحد العوامل الملوثة للبيئة، كما اعتبرته أحد المواد الخطرة واهتمت بالنص على ذلك سواء في القوانين الخاصة بالبيئة أو في الأحكام التفصيلية الواردة في اللوائح التنفيذية ، فقد نص عليها قانون البيئة المصري لعام 1994 في مادته الأولى الفقرة 13 على أنّ المواد الملوثة : « أي مواد صلبة أو سائلة أو غازية أو ضوضاء أو إشعاعات أو حرارة أو اهتزازات تنتج بفعل الإنسان وتؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى تلوث البيئة أو تدهورها » ، والواضح من النص أنّ القانون قد اعتبر الإشعاعات المؤينة أحد ملوثات البيئة بعناصرها الثلاث : الماء ، الهواء والتربة[2]، ونرى أنّ قانون البيئة كان له السبق في الاهتمام بالنص على الإشعاع النووي كملوث للبيئة ، وتعتبر هذه النقطة من أهم إيجابيات قانون البيئة المصري حيث قد أدرك ، ما لم يدركه قانون الإشعاعات المؤينة ، بخلاف قانون البيئة الجزائري لسنة 2003 لم يتضمن صراحة ذكر الإشعاع كملوث عندما عرف التلوث بل جاء ضمنيا عندما ذكر في المادة (4) منه على أنّ التلوث : « كل تغيير مباشر أو غير مباشر ، يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد

---

[1] انشغل اليابانيون عن قوة الزلزال الذي دمر آلاف المنازل في البلاد يوم 2011/03/11، وأمواج تسونامي التي خلفت آلاف الضحايا مع مرور أسبوع على الكارثة، وتحولت مخاوفهم إلى المفاعلات النووية في فوكوشيما التي ازدادت خطورتها أمس. وحاولت الحكومة تبريد المفاعلات المنكوبة بخراطيم مياه محمولة في طائرات وسيارات، إلا أن نسبة الإشعاع المتزايدة حالت دون نجاح المهمة، فيما باتت بعضها مهددة بدخولها لمرحلة الانصهار، وهو ما يخشاه العالم أجمع. وأعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن 23 شخصا من العاملين بمحطة فوكوشيما النووية وعمال إغاثة أصيبوا بجروح، فيما تعرض 20 آخرون لنسب مرتفعة من الإشعاعات وأن شخصين فقدا. في حين طار مدير الوكالة يوكيو أمانو برفقة 6 خبراء إلى اليابان وهو يصف الحادث بـــ"الخطير للغاية."، وترددت عبارات التحذير في تصريحات عدد من الخبراء في العالم، إذ قال رئيس لجنة تنظيم الطاقة النووية في أميركا جريجوري جاكزكو إن مستويات الأشعة في المفاعل رقم 4 "عالية جداً" بينما لفت خبير فيزياء نووية أسترالي إلى أن الموقف في فوكوشيما "خطير جدا جدا."، وبدأت الإشعاعات في تجاوز حدود اليابان، حيث رصدت كوريا الجنوبية مستويات مرتفعة منها على ثلاثة ركاب قادمين من اليابان بعد خضوعهم لفحوصات في أحد مطاراتها، فيما أقبل الصينيون على شراء كميات كبيرة من الملح الذي نفد من متاجر بكين وباقي المدن، سعيا لحماية أنفسهم من مخاطرالإشعاع. وأعلنت الشرطة الوطنية بعد أسبوع من الكارثة عن 5621 حالة وفاة مـــؤكدة في 12 مقاطعة في شـــمال شرق اليابان، و9329 مفقودا، و2383 جريحا، وذكرت أن عدد الوفيات المتوقعة ســـيرتفع إلى أكثر من عشرة آلاف.
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=46006&CategoryID=3

[2] هدى حامد قشقوش ، التلوث بالإشعاع النووي في نطاق القانون الجنائي ، دار النهضة العربية ، 1996 ، ص. 23 ، 24.

يحدث وضعية مضرة بالصحة وسلامة الإنسان والمناخ والحيوان ، والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية » ، ويفهم كل أنواع التلوث بما فيها الإشعاع[1].

كما نص قانون البيئة المصري لسنة 1994 في مادته الأولى الفقرة 18 على اعتبار الإشعاعات من المواد الخطرة فذكر بأنّها « المواد ذات الخواص الخطرة الّتي تضر بصحة الإنسان أو تؤثر تأثيرا ضارا على البيئة مثل المواد المعدية أو السامة أو القابلة للانفجار أو الاشتعال أو ذات الإشعاعات المؤينة ، والملاحظ أنّ القانون لم يكتف باعتبار الإشعاعات مواد ملوثة بل اعتبرها مواد خطرة على صحة الإنسان تضر بها وتؤثر على البيئة »[2].

وقد ورد في تقرير وزارة تهيئة الإقليم والبيئة حول حالته ومستقبل البيئة في الجزائر لسنة 2000 أنّ النفايات المشعة الّتي تتولد في الجزائر عن الصناعة والهياكل الاستشفائية وعن بعض المخابر في سنة 1991 ، كانت المخزونات تقدر بـــ : النفايات الصلبة 588 مصدر ، النفايات السائلة 100 لتر ، النفايات الغازية : بعض حبابات الكريبتون ، وتسترجع هذه النفايات وتخزن وفقا للشروط المحددة من طرف المركز الوطني للحماية الإشعاعية والأمن[3]، إلاّ أنّ نفس الوزارة تعرض نتاج النفايات الخطرة في الجزائر حسب تقرير لدراسة أجريت في برلين حول تقييم النفايات الخطرة في الجزائر سنة 1994 ، والّذي نشرته في مخططها الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة سنة 2001 ، وذكرت بعد عرض نتاج النفايات الخطرة بأنّه لا يوجد تصنيف وتنظيم أو تقنين لهذا النفايات ، وتضيف : بأنّ التنظيم الملائم للنفايات الخطرة والمواد الكيماوية السامة (سواء لنقلها أو تسييرها) لم يستكمل إلى يومنا هذا وغياب التصنيف والتنظيم التقنيني لم يحث الصناعيين على اللجوء إلى إجراء واضح للقضاء على نفاياتهم ، فمعظم النفايات الخطرة

---

[1] القانون 03-10 الصادر في 19 يوليو 2003 المتعلّق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 43 ، لسنة 2003 ، ص. 10.

[2] هدى حامد قشقوش ، التلوث بالإشعاع النووي في نطاق القانون الجنائي ، المرجع السابق ، ص. 24.

[3] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر ، المرجع السابق ، ص. 70.

وأكثرها سامة كذلك ما تزال في الآونة الراهنة مخزونة في مستوى منتجيها وفي ظروف غير مناسبة وأحيانا تصب في مفارغ عمومية و لم يصدر تنظيم خاص إلاّ لبعض النفايات الخطرة وحدها[1]، وهذا قد نجد له مبرر عند المشرع الجزائري في ظل قلة النفايات المشعة أو الخطرة ، لكن قد يتأزم الأمر في الجزائر مع زيادة حجم هذه النفايات وغياب التنظيم التقنيني لها.

3- **التلوث الكيمياوي** : يعد التلوث الكيمياوي من أشد أنواع التلوث خطرا ، وذلك لازدياد المواد الكيمياوية في عصرنا الحاضر وتنوعها بدرجة خيالية وانتشارها في كل أرجاء المعمورة ، واختراقها لكل الحواجز ، كما قد تتحد هذه الكيمياويات مع بعضها مكونة مركبات أكثر خطورة في ضررها ، ومن أهم المركبات الكيمياوية الملوثة للبيئة والضارة بصحة الإنسان وسلامة البيئة ، مركبات الزئبق ، ومركبات الكادميوم ، والزرنيخ ومركبات السيانيد ، والمبيدات الحشرية ، والأسمدة الكيمياوية والنفط وغيرها ، وتشكل هذه المواد إما نفايات لأنشطة صناعية أو نواتج للاحتراق أو النفايات النووية والمعادن الثقيلة أو جزئيات كيمياوية يستخدمها الإنسان في أنشطته المختلفة الزراعية أو الخدمية[2]، كالنفايات الناتجة عن الأعمال الطبية في المستشفيات[3] مثلا ، وهذه المواد تسبب أضرارا بالغة بصحة الإنسان وسلامة جسده.

وقد وقعت العديد من الحوادث الخطيرة في العالم ، ممّا يثير القلق على سلامة الناس والبيئة ، فعلى سبيل المثال لقي حوالي 2500 شخص مصرعهم وتشوه عشرات الألوف في أعقاب كارثة مصنع الكيمياويات بهوبال بالهند ، سنة 1984 ، كما لقي ألف شخص مصرعهم بسبب تسرب نفايات الزئبق باليابان ، كما أنّ حادث انفجار أحد

---

[1] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، المخطط الوطني للإعمال من أجل حماية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر، ديسمبر 2001، ص. 45، 46.

[2] فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق، ص. 55.

[3] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر ، المرجع السابق ، ص. 70.

مستودعات ساندوز بسويسرا وانسكاب أكثر من عشرة أطنان من المواد الكيمياوية والسامة في نهر الراين 1986 احتاج إلى ما يجاوز عشر سنوات ليستعيد النهر عافيته[1].

ومن أهم أمثلة التلوث الكيمياوي ، الّتي برزت على المستوى الدولي وما زالت إلى حد الآن موضع خلافات شديدة في الرأي ما يسمى بالأمطار الحمضية ، وهذه المشكلة البيئية تحدث بسبب نشاطات الإنسان الصناعية والعسكرية وزيادة كمية الكيمياويات الّتي تتواجد بصورة طبيعية في الغلاف الجوي ، فثاني أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت الناتجين من اختراق الفحم والنفط ، والمنبعث من محطات الطاقة البترولية ، ومن المتفجرات وأسلحة التدمير تتفاعل عبر تغييرات كيميائية بالغلاف الجوي وتعود متساقطة على الأرض بشكل أحماض في شكل أمطار ، والّتي قد تتعدى أماكن نزولها آلاف الكيلومترات من مصادرها الأصلية ، ولتلك الأمطار تفاعلات خطرة وقاتلة للنظم البيئية ذات الحساسية كالمزرعات والغابات ، وكذلك لها آثار صحية عديدة وخطيرة على مياه الشرب وعلى صحة الإنسان[2].

---

[1] أسامة عبد العزيز ، نحو سياسة جنائية لحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 82 ، 83.

[2] أسامة عبد العزيز ، نحو سياسة جنائية لحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 83 ؛ حمودة محمد ، التوازن البيئي ، بحث منشور بمجلة جامعة أدرار حول أعمال الملتقى الخاص بحماية البيئة منظور شرعي ، 2004 ، ص. 69 ، هذا ويمكن توزيع الصناعات الّتي تسبب الملوثات الكيميائية مختصرة فيما يلي :

1- صناعة الأدوية : الأدوية لها تأثيرات سلبية على الجسم باعتبارها ملوثة ، فالتلوث الدوائي يتعلّق بتناول الأدوية سواء المقصود منها بهدف العلاج أو غير المقصود ، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة الدواء في الجسم مما يؤثر سلبا على مختلف النشاطات الحيوية للجسم كالهرمونات والمضادات الحيوية والمسكنات.

2- الصناعات الغذائية : تحتوي على مكونات تندرج في غذاء الإنسان النباتي والحيواني وهي على نوعين عضوي وكيميائي.

أ) **الملوثات العضوية** : هي عبارة عن بكتيريا كالتيفويد والكوليرا وبعض الديدان والحشرات.

ب) **الملوثات الكيميائية** : وهي الأشد خطرا منتشرة على نطاق واسع بحيث تطال البشرية جمعاء وهي تتوزّع في :

* **المبيدات الحشرية** : هي مركبات كيميائية تستخدم في قتل الآفات والحشرات الّتي تضرّ بالإنسان عموما وبالمزروعات خصوصا ، وهذه المبيدات تلوث البيئة ، وتمتصّها النباتات الّتي تنقلها إلى الإنسان ، وهي تتميّز بصفة التراكم ، أي أنّها تبقى عالقة في التربة فترة طويلة قد تصل إلى 15 سنة ، ومن أشهر هذه المبيدات مادة (DDT) الّتي منع استعمالها في عدّة دول ، وهكذا فإنّ معظم أغذيتها اليوم تحتوي على نسبة كبيرة من هذه الملوثات الّتي لا تتحلّل ، ونحن نتناولها إمّا مباشرة أو عن طريق الحيوانات والدواجن الّتي تعرّضت لمثل هذه الملوثات أو الأسماك الّتي قد تتلوّث عن طريق تسرب مياه الري إلى الأنهار ، وتنقسم هذه المبيدات إلى مبيدات غير عضوية مثل الكلور لتعقيم الماء ، والنحاس لتعقيم حبوب البذر. والمبيدات العضوية منها ما مصدره طبيعي كالنيكوتين المستخلص من التبغ والمستعمل لطفيليات الثدييات ، وإمّا اصطناعي ومنها مبيد الكلور العضوي.

3- الأسمدة الكيمياوية : وهي مركبات معدنية الهدف منها إحصاب التربة وزيادة الإنتاج ، والإفراط في استخدامها بهدف الإنضاج المبكر للمزروعات يؤدي إلى فقدانها لخواصها الغذائية كالفيتامينات ويفقد التربة مكوناتها الكيميائية ، وقد تتحوّل هذه الأسمدة إلى مركبات وغازات سامة يمتصّها النبات وقد تسبب السرطان بفعل تحوّلها إلى نتروزامين.

4- **التلوث الفيزيائي** : (السمعي) : إنّ التلوث السمعي للبيئة قد يكون تلوثيا ماديا ، ويتمثل في أصوات عالية تحدث ذبذبات شديدة تزيد على الحد المسموح به ، وتؤثر في صحة الإنسان وسمعه ، وقد يكون تلويثا معنويا يتمثل في أصوات أو كلمات يتأذى الإنسان نفسيا من سماعها ولو كانت خافتة ، وذلك مثل الكلمات الفاحشة أو الألفاظ النابية[1]، وتظهر أهمية هذا التقسيم من الناحية القانونية في تحديد السلوك الإجرامي أو الفعل الضار ، وتعتبر الضوضاء نقطة هامة عند وضع تنظيم قانوني خاص بحدود التلوث

4- المضادات الحيوية : وهي مركبات تدخل في تركيب أعلاف المواشي والدواجن بهدف تسمينها وعلاج بعض أمراضها ، هذا عدا المضادات الحيوية الّتي يتناولها الإنسان مباشرة ، وتكمن خطورة هذه المضادات في كونها تكسب المناعة في البكتيريا الضارة بصحة الإنسان بحيث يتعذّر علاج المرض الناجم عن هذه البكتيريا.

5- العلائق : هي مراد بروتينية مركزة قوامها النفايات ، ومسحوق السمك والدم حيث تقدّم كغذاء للدواجن ، وهي تتحوّل إلى حمض بولي في لحوم الدواجن ، وهذا الأخير ينتقل بدوره إلى الإنسان الذي يتغذّى بهذه اللحوم ، وتكون هذه الأحماض البولية في جزء منها غير قابلة للذوبان ، فتترسّب في الكلى والجهاز البولي بشكل بلورات ، وتتحوّل إلى حصى قد تعطّل عمل هذا الجهاز ، وقد تترسّب أيضا بين المفاصل بشكل بلورات إبرية تؤدي إلى الإصابة بمرض النقرس.

6- الهرمونات : هي مركبات أنثوية تدخل في علف الدواجن كي يكبر حجمها بسرعة وتصبح معدّة للاستهلاك خلال 35 إلى 40 يوما ، فإذا تغذّى الرجل بلحوم الدواجن أدّى ذلك إلى إضعاف خصوبته وقدرته الجنسية ، أمّا إذا تغذّت به المرأة فيرتفع عندها مستوى الهرمونات الأنثوية في الدم ، وأثيرت خلايا الثدي مما يؤدي إلى حدوث تورمات خبيثة.

7- المعادن : ومن ناحية أخرى تلوث الغذاء بطريقة مباشرة بالمواد الكيمياوية الصناعية عن طريق التربة الزراعية الّتي تروى بمياه ملوثة بالنفايات الصناعية.

أمّا الأغذية البحرية فتتلوث عن طريق تلوث مياه البحر والمحيطات ، كما يأتي التلوث عن طريق الأغذية المعلبة.

أمّا العناصر المعدنية الملوثة فهي :

أ) الرصاص : يحدث التلوث هنا عن طريق الأنابيب الرصاصية الّتي تنقل مياه الشرب إلى المنازل ، وكذا ورق الصحف والمجلات الّتي تلفّ لها الأطعمة لدى باعة الأرصفة ، لأنّ حبر الطباعة يحتوي في جزء منه على الرصاص ، فالرصاص يسبّب في الإنسان توتر الأعصاب ورفع ضغط الدم ، فالطفل الحامل للرصاص يفقد القدرة على التحصيل ، والمرأة الحاملة للرصاص تفقد نعمة الأمومة إذا كانت حامل.

ب) الزئبق : إنّ مجاري الأنهار والأودية الّتي تقع على ضفافها مناجم الذهب تعتبر ملوثة بالزئبق ، وبالتالي يوجد الزئبق في القشريات والرخويات والأسماك الّتي تعيش في المياه الملوثة بنفايات الزئبق.

ج) الزرنيخ : موجود في القشريات والرخويات وبدرجة عالية من التركيز.

أمّا القصدير فيرتكز في علب حفظ الأغذية ، في حين يتركز السلينيوم في الخضر ، وهذه المعادن تؤدي إلى تشوهات عند الإنسان والحيوان.

8- التلوث النفطي : باستخراجه ، والصناعات المرتبطة به (البتروكيمياوية) ، فتتسرّب الزيوت النفطية إلى المياه الجوفية والتربة ، وانبعاث غازات ملوثة للهواء والمؤثرة على طبقة الأوزون ، وكذا الحوادث النفطية ، هذا عدا التلوث الكيميائي الناجم عن صناعات التعدين والإسمنت والنسيج والبلاستيك ، وهناك عناصر كيميائية للتلوث الكيميائي كالمنظفات الكيميائية ، والنفايات السامة ، القمامة البشرية ، مياه الصرف الصحي ، والملوثات الغازية الّتي تشكل خطرا على طبقة الأوزون ، دون أن ننسى دور التدخين في التلوث والمخدرات والكحول ومخاطر الإصابة بالسرطان فضلا عن أنّ المدمنين على الكحول والمخدرات هم الأكثر عرضة لإنجاب أولاد مشوهين جسديا وعقليا. راجع ، فتحي دردار ، البيئة في مواجهة التلوث ، المرجع السابق ، ص. 76 وما بعدها ؛ عبد الرحمن محمد العيسوي ، شرح قانون البيئة من المنظور النفسي والتربوي ، المرجع السابق ، ص. 24 وما بعدها.

[1] جميل عبد الباقي الصغير ، الحماية الجنائية ضدّ التلوث السمعي ، دار النهضة العربية ، 1998 ، ص. 14 وما بعدها ص. 5 وما بعدها

السمعي ، أي لرفض ما لا يمكن أن نتحمله من الضوضاء ، وبالتالي لها معنى لغوي وآخر اصطلاحي ، فتعرف الضوضاء لغة بأنّها الصياح والجلبة أو أصوات الناس في الحرب[1].

وتعرف الضوضاء اصطلاحا بأنّها " صوت أو مجموعة من الأصوات المزعجة وغير المرغوب فيها " ، وعرفها البعض الآخر بأنّها كل صوت غير مرغوب أو غير مطلوب أو أي صوت عديم الفائدة ولا قيمة له ، سواء أكان صوت الطبيعة ، صوتا ، كلاما ، صياحا ، صوت الآلات في المصانع ، وسائل المواصلات في الشوارع ، وأصوات الأجهزة الكهربائية في المنازل ، والضجيج قريب من الضوضاء لأنّه عبارة عن الأصوات الكثيرة والشديدة والّتي يختلط بعضها مع بعض من غير انسجام ، لذا فإنّ تعريف الضوضاء يثير نقطتين رئيسيتين وهما[2]: الصوت ، والحد الّذي عندما يصل إليه يعد غير مرغوب فيه ، ويشكل بالتالي الضوضاء.

وللأصوات وحاسة السمع الّتي تدركها أهمية بالغة في حياة الإنسان ، فهي وسيلة الاتصال الأولى بين الناس ، والأصوات ليست إلاّ ذبذبات تهز طبلة الأذن فتفيد بعد ترجمتها في المخ معاني معينة مفيدة أو غير مفيدة ، وفي هذه الحالة الأخيرة تكون مجرد ضوضاء أو صخب لا توصل إلى مفاهيم محددة ، فالصوت يجب ألا يتجاوز في شدته واستمراره قدرا معينا حتّى لا يرهق الإنسان أو يصيبه بأذى ، وإلاّ انقلب إلى ضوضاء وضجيج ، لذلك كان من اللازم تحديد درجات الصوت ومستويات الضوضاء[3]، وبالتالي يعد وضع مقياس لشدة الصوت وضابطا له من الأمور الضرورية الّتي يستلزمها التنظيم القانوني للضوضاء كتجريمها مثلا ، ويرجع ذلك إلى اختلاف وجهات نظر الطوائف المختلفة من البشر : فهناك عازف الموسيقى ، والنجار ، وربة المنـــزل في البيت، فكل هؤلاء لهم وجهات نظر مختلفة تجاه شدة الصوت ودرجة الضوضاء ، لأنّهم يتفاوتون في تحملهم للضوضاء وفي تأثرهم بها ، فعندما يقوم الموسيقي بالعزف فإنّ ذلك

---

(1) المعجم الوسيط ، ج. 1 ، ص. 567.

(2) محمد حسن الكندري ، المسؤولية الجنائية عن التلوث البيئي ، دار النهضة العربية ، 2006 ، ص. 110 وما بعدها.

(3) محمد السيد أرناؤوط ، الإنسان وتلوث البيئة ، المرجع السابق ، ص. 293 وما بعدها.

يعد استمتاعا له ، ولكنّه قد يكون بمثابة ضوضاء بالنسبة لشخص آخر يؤدي عملا يحتاج إلى تركيز ، أو مريض يحتاج للراحة؛ وذات الأمر بالنسبة لإقبال بعض الأفراد على سماع الموسيقى الصاخبة الّتي تعد صوتا مرغوبا فيه ، بينما يرفضها البعض الآخر ويعتبرها ضوضاء مقلقة لراحتهم ، وعلى ذلك فلا بد من تحديد درجة لشدة الصوت ومقياس للضوضاء بحيث يمكن القول أنّهم إذا زادت الضوضاء على حد معين وبدون مقتضى فلا بد وأن تقع تحت طائلة القانون (تجريم ، مسؤولية...) الّذي يطبق على فاعله . ويستخدم الأخصائيون في مجال تحديد شدة الصوت ودرجة الضوضاء وحدة قياس يطلق عليها اسم « Décibel » ، وبواسطة هذه الوحدة يمكن تحديد ما يلائم الأذن العادية من الأصوات ، وقد بين العلماء أنّ الإنسان يستريح للأصوات الّتي لا تزيد قوتها على 30 ديسيبل ، وأنّ المستوى المناسب للنوم المريح هو 35 ديسيبل ، كما أكدوا أنّ الراحة الحقيقية يستحيل أن تتحقق مع درجة ضوضاء تزيد على 55 ديسيبل أثناء النهار و40 ديسيبل أثناء الليل ، وفي الأحياء الّتي بها مدارس ومستشفيات يجب ألا تزيد درجة الضوضاء على 45 ديسيبل نهارا و35 ديسيبل ليلا ، أمّا الخطورة الحقيقية فهي تبدأ من 80 إلى 90 ديسيبل[1]، ولهذا بعد صدور قانون البيئة الجزائري 83-03 ، صدر مرسوم تنفيذي رقم 93 – 184 المؤرخ في 27 يوليو سنة 1993[2]، ينظم إثارة الضجيج ، فجاء في المادة الثانية منه : " يقدر مستوى الضجيج الأقصى الّذي يمكن قبوله في المناطق السكنية وفي الطرق والأماكن العامة والخاصة ، بسبعين (70) ديسيبل في النهار (من الساعة السادسة إلى الثانية والعشرين) وبخمسة وأربعين (45) ديسيبل في الليل (من الساعة الثانية والعشرين إلى السادسة) ، وفي المادة الثالثة منه : " يقدر مستوى الضجيج الأقصى الّذي يمكن قبوله بجوار الأقرب من المؤسسات الاستشفائية أو التعليمية ، وفي مساحات التسلية والاستراحة وكذا داخل هذه المؤسسات بخمسة وأربعين (45) ديسيبل في النهار (من

---

(1) جميل عبد الباقي الصغير ، الحماية الجنائية ضدّ التلوث السمعي ، المرجع السابق ، ص. 8.

(2) الجريدة الرسمية ، العدد 50 الصادرة بتاريخ 28 يوليو 1993 ، محمد طالب يعقوبي ، قانون العقوبات مع التعديلات الّتي أدخلت عليه والنصوص الخاصة ، قصر الكتاب ، الطبعة الثانية ، 1997 ، ص. 995 ، 996.

الساعة السادسة إلى الثانية والعشرين) وبأربعين (40) ديسيبل في الليل (من الساعة الثانية والعشرين إلى السادسة)" ، والمادة الرابعة : " تعتبر إشارات الضجيج الّتي تفوق الحدود القصوى ، المبنية في المواد 2 و3 أعلاه ، مسا للهدوء في الجوار وإزعاجا شديدا وإضرارا بالصحة وتعريضا بطمئنينة السكان.

ومصادر الضوضاء كثيرة، بحيث تتسبب الاختراعات الحديثة – في وقتنا الحاضر– من آلات ومعدات في إحداث مزيد من الأصوات المزعجة داخل المنازل وخارجها ، ومن مصادر الضوضاء الّتي تثير مشاكل يومية نذكر منها الأصوات المرتفعة الصادرة عن الراديو والتلفزيون ، والموسيقى الصاخبة والأصوات الآدمية وآلات التنبيه في السيارات ، فعلى وجه العموم المصادر هي مكبرات الصوت ، الأدوات المترلية ، حفلات الغناء والرقص في الملاهي الليلية ، وحتّى في المنازل بمناسبات مختلفة ، وأصوات الحيوانات الّتي تربى فيها ، وكذلك المصانع والورش الحرفية ، وكذا وسائل النقل البرية ، وخاصة آلات التنبيه وسوء استعمالها.

وتحدث الضوضاء أضرارا سمعية تتمثل في إحداث تلف دائم على قدرة الإنسان السمعية ، وإذا استمرت الضوضاء لفترة طويلة تصيب الإنسان بالصمم ، حيث تؤدي شدة الصوت العالية إلى تلف الخلايا العصبية الموجودة بالأذن الداخلية ، وتتآكل هذه الخلايا تدريجيا ، كما تحدث الضوضاء أضرارا نفسية تتمثل في التوتر وقلة التركيز والتفكير ، وكذا الإرهاق الذهني والعصبي ، ويظهر هذا بصفة خاصة بالنسبة لتلاميذ المدارس ، كما تؤثر سلبا على حاسة الإبصار ، فقد ثبت علميا أنّ الضوضاء تؤثر على العين فتجعل حدقتها متسعة أكثر ممّا ينبغي ، وأثبتت التجارب العلمية أنّ الجنين داخل رحم الأم يحس ويسمع ، وأنّه ينفعل عند سماع أي ضجيج أو ضوضاء ، ويبدو ذلك من خلال التحرك السريع داخل الرحم ، فإذا كانت الأم شديدة القلق أثناء حملها فإنّ الجنين يكون متذمرا وشديد الحركة ويكون عرضة لأمراض الجهاز الهضمي[1].

[1] محمد حسن الكندري ، المسؤولية الجنائية عن التلوث البيئي ، المرجع السابق ، ص. 113 ، 114.

وأكبر دليل على كارثة التلوث السمعي في الجزائر حي سكني بضواحي العاصمة، أنشأ بجواره مولد للكهرباء ، أصبحت به الساكنة في مشاكل يومية وإصابات بالأمراض العصبية وعدم تركيز الأطفال في المدارس...

والإسلام كذلك يحارب التلوث السمعي – باعتباره يوجه الإنسان إلى الاعتدال في كل شيء – ولهذا يكره الجلبة والضوضاء والضجيج بغير مسوغ، لما لها من آثار سيئة في حياة الإنسان، كما يكره الصوت الخافت الّذي لا يسمع، ولهذا كان من صفات عمر بن الخطاب ﷺ : أنّه إذا تكلم أسمع، والقرآن الكريم يهدي إلى تجنب الضوضاء ، والصخب في القرآن والسنة والفقه الإسلامي ، فقد جاء في قوله تعالى : ﴿ **وَلاَ تَجْهَرْ بِصَلاَتِكَ وَلاَ تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً** ﴾[1] ، وهذه الآيـــة تدل على استحباب الوسطية في كل شيء ، كما يكره علو الصوت في مجالس العلم ، وفي حضرة أهل الفضل والمنزلة من الناس ، تأسيا بما جاء في الأدب مع رسول الله ﷺ ، حيث قال تعـــالى : ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ * إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلتَّقْوَى لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ * إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاء الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ** ﴾[2]، وقد وصفهم القرآن بهذا الوصف المذموم لأنّهم كانوا ينادونه بصوت مرتفع ، وهو مستريح في بيته ، غير مراعين للأدب معه ، ولذا إذا كان العلماء ورثة الأنبياء ، فينبغي أيضا التأدب معهم ، بغض الأصوات ورعاية المقام ، كما

Mohamed Kahloula, la protection juridique des personnes contre le bruit, du trouble de voisinage à la nuisance social, Thèse pour doctorat d'état, faculté de droit et des sciences sociales de Porteirs, 1988, p.

أشرف توفيق شمس الدين ، الحماية الجنائية للبيئة ، المرجع السابق ، ص. 19 وما بعدها.

[1] سورة الإسراء ، الآية 110.

[2] سورة الحجرات ، الآيات (2،3،4)

ذكر لنا القرآن في وصايا لقمان لابنه وهو يعظه وهو رجل آتاه الله الحكمة – الوصية المذكورة ، في قوله عز وجل : ﴿ وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴾[1] ، فلا يتشبه الإنسان العاقل بالحمار ينطلق من غريزته ، وقال سبحانه وتعالى في ذم المشركين : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾[2] ، أي صغيرا وتصفيقا وضجيجا ، لا ينسجم مع ما يجب للبيت الحرام من توقير ، وما ينبغي أن يتوافر للصلاة من سكينة وخشوع.

وأمّا السنة فقد حثّت هي الأخرى على تجنب الضوضاء والصخب ، ومن ذلك ما رواه الشيخان عن أبي موسى الأشعري قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر ، فجعل الناس يجهرون بالتكبير ، فقال النبي : « يأيها الناس ، أربعوا على أنفسكم، فإنّكم لا تدعون أصم ولا غائبا ، إنّكم يدعون سميعا قريبا وهو معكم » [3] ومعنى أربعوا على أنفسكم : أرفقوا بأنفسكم ، واخفضوا أصواتكم ، فإنّ رفع الصوت إنّما يفعله الإنسان لبعد من يخاطبه ، ليسمعه ، وأنتم تدعون الله تعالى ، وليس بأصم ولا غائب ، بل هو سميع قريب ، وعن أبي هريرة ﷺ قال : رسول الله ﷺ : « إنّ الله يبغض كل جعظري جواظ، صخاب في الأسواق، جيفة بالليل حمار بالنهار»[4]، والجعظري هو الشديد الغليظ، والجواظ، الأكول، والصخاب : الصياح[5].

---

[1] سورة لقمان ، الآية 19.

[2] سورة الأنفال ، الآية 35.

[3] البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب الجهاد والسير، باب ما يكره من رفع الصوت في التكبير، دار بن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 2830، ج3، ص1091.

[4] بن حبّان، الصحيح بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرناؤوط، كتاب العلم ، باب الزجر عن كتبة المرء السنن مخافة أن يتكل عليها دون الحفظ لها، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية 1993، رقم الحديث 72، ج1، ص 273.

[5] والأمور التي ورد الشرع برفع الأصوات بها ، من شأنها ألاّ تحدث ضجيجا ولا ضوضاء ، إذا روعيت تعاليم الشرع وآدابه منها : الأذان يختار له عادة أندى الناس ، وكذلك التلبية في الحجّ ، الأناشيد الجماعية تؤدي منغمة ملحنة مؤثرة لا يمكن أن تنسب إلى الجلبة أو الضوضاء، وكذلك صيحات التكبير في الحرب فهي تقوي قلوب الجنود المؤمنين كما تزلزل الأعداء ، يوسف القرضاوي رعاية البيئة في شريعة الإسلام، المرجع السابق، ص. 192، 193.

وعلى ضوء هداية القرآن الكريم ، وهدي السنة النبوية ، مسار الفقه الإسلامي ، فمنع الفقهاء في فتواهم إذا أفتوا ، وفي قضائهم إذا قضوا : كل ما يضر بالإنسان من الضجيج المؤذي ، فما كان خاصا بالإنسان في نفسه ، فهو محرم ديانة ، وما كان متعديا إلى غيره فهو محرم ديانة أيضا ، ويزيد أنّه من حق القضاء أن يمنعه إذا رفع إليه ، ومن حق المحتسب أن يمنعه إذا رآه و لم يرفعه إليه أحد ، ومن الفقهاء من قسم الضرر الناتج عن الأصوات إلى قسمين : ضرر يجب درؤه ، وضرر يمكن احتماله[1].

إذن فالأدلة غزيرة تحث على مكافحة الضوضاء بالرغم من أنّه في زمن ورودها كانت الحياة بسيطة ، ولكنّها تبقى بنفس المقاصد الشرعية وما تقتضيه المصلحة المرسلة في وقتنا الحالي الّذي تطورت فيه الحياة بمختلف أشكالها وتعددت معها مصادر الضوضاء وازدادت خطورة.

والتلوث الفيزيائي لا يمكن أن يندرج فيه فقط التلوث السمعي ، بل حتّى التلوث الإشعاعي – السابق الذكر – ، التلوث الحراري الّذي يعرض إلى الخطر بارتفاع درجة الحرارة في الأرض ، وكذلك التلوث الكهربائي الّذي يحدث من جراء الموجات الكهرومغناطيسية الّتي تنتشر في الجو المحيط بنا كالتواجد الدائم بالقرب من خطوط التوتر العالي ، أو من استخدام مختلف الأدوات الكهربائية الّتي تخلق حولها حقلا مؤذيا يدعى

---

[1] ومثال الضرر الّذي لا يمكن احتماله ويجب درؤه هو الأصوات والذبذبات الناتجة عن حركة البوابات ، إذ إنّها تؤثر على سلامة المباني المجاورة لها ، يروى ابن الرامي من المالكية في كتابه (الإعلان بأحكام البنيان) أنّ مجموعة من الناس أقاموا بوابة لحارتهم ، ينتج بابها على حائط حارتهم ، فقاضاهم هذا الرجل ، بدعوى أنّ فتح الباب وإغلاقه المستمرين قد أضرا به ، وأقلقا راحته ، فتحرى بن الرامي الأمر ووجد الحائط يتذبذب من جراء فتح الباب وإغلاقه ، فأمر القاضي بهدم البوابة وإزالة بابها ، وأما الضرر الّذي يمكن احتماله فهو ينتج عن الأصوات الّتي تسبب الضيق دون الضرر ، وقد اختلف الفقهاء في حكمهم عليه ، فلم يعتبره الفقهاء الأوائل ضررا يجب درؤه ، فمطرف وابن الماجشون ، وأصبغ : رأوا عدم إيقاف الغسال والضراب لمجرد أنّ الضوضاء من عملهما تقلق الجيران ، بل ذهب ابن القطان إلى عدم جواز منع أحد من ضرب الحديد في منزله ، وإن كان يفعله ليل نهار ، بشرط أن يعتمد معاشه على ذلك ، أمّا من لحقهم من الفقهاء ، فقد كان لهم رأي مغاير ، فاعتبروا الصوت والصدى والضوضاء مصدرا للضرر يجب درؤه ، فقد وضع قضاة طليطلة –حسب رواية ابن الرامي –قواعد صارمة لمنع وجود الكمادين لما يسببونه من ضرر وضيق للجيران بما يصدر عنهم من أصوات ، كما أعرب القاضي ابن عبد الرافع في تونس عن تفضيله منع بناء حظائر الحيوانات متاخمة للمباني ، ممّا تسببه حركة الحيوانات الدائمة أثناء الليل ، والنهار من إزعاج يمنع الجيران من النوم ، ومن ذلك نرى أنّه بوجه عام اعتبر الفقهاء الأصوات والذبذبات مصدرا للضرر يجب منعه ، ومن هذا المنطلق اهتم المسلمون القدامى ببناء المصانع خارج المدن ، وبخاصة تلك الّتي ينتج عنها تلوث صوتي أو كيميائي أو أي صورة أخرى من صور التلوث البيئي ، والإسلام يرحب بكل وسائل مكافحة الضوضاء والاستفادة منها ، وكل ما يبتكره البشر في هذا المجال عملا بالمصالح المرسلة ، وتحقيقا لمقاصد الشريعة الإسلامية في المحافظة على كل ما ينفع الإنسان ، ويبعد عنه الضرر . يوسف القرضاوي ، رعاية البيئة في شريعة الإسلام ، المرجع السابق ، ص. 193 ، 194 ، محمد عبد القادر الفقي ، البيئة : مشاكلها ، وقضاياها وحمايتها من التلوث (رؤية إسلامية)، المرجع السابق ، ص. 86.

"الحقل الكهرومغناطيسي" والمؤثر على صحة الإنسان[1]، وكذلك هناك التلوث الضوئي. بحيث أنّ إشعاعات الإضاءة الشديدة من مصادر قريبة فيه إيذاء للإنسان ، خاصة إذا اقترن بترك النوم الّذي فيه راحة وسكينة للنفس والبدن ، واستبداله بالسهر والغناء ، وتضع التشريعات المختلفة قواعد لحماية الإنسان من التلوث الضوئي ، أي من التعرض الزائد أو غير المناسب للإضاءة الصناعية ، غير أنّ هذه القواعد أقل عددا وأضعف أثرا من تلك الرامية إلى مكافحة التلوث السمعي ، فضلا عن أنّها غير موجودة في تشريعات البيئة بل في بعض القوانين الداخلية ، كقانون المرور بالنسبة للضوء المبهر الّذي يؤدي إلى إخلال بالرؤية وحوادث مرور... وكذا تشريعات العمل لوقاية العمال من شدة الإضاءة أو الوهج المنتشر والضوء المنعكس ، أو مواجهة آثار قلة الإضاءة أثناء العمل[2]، ويمكن إضافة التلوث الإلكتروني والمتمثل في صناعة ونشر الفيروسات عبر الإنترنت[3].

* **التلوث المعنوي** :

وهو السبب الرئيس في ظهور أنواع التلوث السابقة الذكر ، نظرا لعدم اعتبار المكونات المعنوية للبيئة التي ذكرناها (العلم ، الدين ، المجتمع) ، ويندرج في إطار هذا التلوث : التلوث الفكري والأخلاقي والنفسي والإعلامي والتربوي...وبهذا الصدد يرى العالم " شبابو " أنّ أزمة البيئة تتصل بطبيعة الناس وتصرفاتهم فيقول : « إنّنا نحتاج إلى مجموعة أخلاقيات وسلوكيات جديدة تتعاطف مع البيئة »، فهو يرى أنّ المجاعة والكارثة إنّما يأتيان من سوء استخدام الموارد ، وإذا كان التاريخ يتضمن تعاقب فترات من النهضة وأخرى من الانحطاط ، فإنّ عصر النهضة الّذي شهده النصف الأول من هذا القرن استتبع عصر الانحطاط في النصف الثاني منه ، ولا شك بأنّ سبب ذلك هو الثورة

---

[1] فتحي دردار ، البيئة في مواجهة التلوث ، المرجع السابق ، ص. 83 ، 84.

[2] ماجد راغب الحلو ، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2004 ، ص. 365 ، 366.

[3] نبيل صقر، جرائم الكمبيوتر والإنترنت في التشريع الجزائري، موسوعة الفكر القانوني، دار الهلال للخدمات الإعلامية 2005، ص. 28 وما بعدها. وهذه الفيروسات تخترق الشبكات وتعطل الأجهزة هذا فضلا عن بعض الجرائم الأخرى الّتي تحدث عن طريق الإنترنت كالجرائم الجنسية ، الاقتصادية،...لأنّ بيئة الإنترنت الإلكترونية ملوثة بالفيروسات والنصب والاحتيال...

التكنولوجية الحديثة الّتي كانت بمثابة عمله ذات وجهين : وجه تنموي مادي ، ووجه تراجعي معنوي[1]، وهذا يعزز الرؤية الإسلامية للتعامل مع عناصر البيئة ، وينفي الرؤية المادية العربية الّتي شهد شاهد من أهلها – آل قور – في كتابه "الأرض في الميزان" وهو أحد منظري الفكر البيئي ، ومرشح الرئاسيات السابقة في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث صرخ مطالبا بإيجاد حلول للمشكلة البيئية وقال: "إنّ نوعنا الحي تعود على النمو والازدهار داخل رحم الحياة... وما لم نعثر على طريقة نغير بها على نحو جذري حضارتنا وطريقتنا في التفكير فيما يتعلق بالعلاقة بين الجنس البشري وكوكب الأرض ، فإنّ أولادنا سيرثون أرضا خرابا"[2].

ويقول برنا ردشو وهو من كبار الكتاب الإنجليز : " كنت أعرف دائما أنّ الحضارة تحتاج إلى دين ، وأنّ حياتها أو موتها يتوقفان على ذلك " ، كما يقول شبنجلز " إنّ للحضارة دورات فلكية ، تغرب هنا ، لتشرق هناك ، وإنّ حضارة جديدة أوشكت على الشروق في أروع صورة هي حضارة الإسلام ، الّذي يملك أقوى قوة روحانية عالمية نقية"[3].

الفرع الثالث : أنواع التلوث بالنظر إلى نطاقه الجغرافي.

تلوث محلي وتلوث بعيد المدى.

---

[1] فتحي دردار ، البيئة في مواجهة التلوث ، المرجع السابق ، ص. 84 ، ماجد راغب الحلو ، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة ، المرجع السابق، ص. 45 ، 46.

[2] آل قور ، الأرض في الميزان ، ترجمة عواطف عبد العزيز ، الأهرام 1994م ، ص. 167 ، وقد كرس آل قور كل جهده في هذا الكتاب لبيان أنّ السبب الأصلي للأزمة البيئية يعود إلى السبب الثقافي ، أي إلى النظرة الخاطئة الّتي يملكها الإنسان الغربي عن البيئة ، وأنّ معالجة هذا الموضع لا تتم إلاّ بتغيير هذا التصور الثقافي الخاطئ ، عبد المجيد النجار ، قضايا البيئة من منظور إسلامي ، وزارة الأوقاف الإسلامية قطر 1999م الطبعة الأولى ، ص. 69.

[3] عبد الله عزام ، الإسلام ومستقبل البشرية مكتبة المنار ، الأردن ، 1993م ، الطبعة الخامسة ، ص. 16 ، ص. 40.

1- **التلوث المحلي** : ويقصد به التلوث الّذي لا تتعدى آثاره الحيز الإقليمي لمكان مصدره، بمعنى أنّه التلوث المحصور ، سواء من حيث مصدره أو من حيث آثاره في منطقة معينة أو إقليم معين أو مكان محدد كمصنع أو غابة أو بحيرة (Pollution locale) [1].

2- **التلوث بعيد المدى** : (**عابر للحدود**) La pollution transfrontière: وقد عرفته اتفاقية جنيف لعام 1979 بكونه : هو الّذي مصدره العضوي موجودا كليا أو جزئيا في منطقة تخضع للاختصاص الوطني لدولة ، ويحدث آثاره الضارة في منطقة تخضع للاختصاص الوطني لدولة أخرى[2]، ويشير هذا النوع من التلوث إشكالات على مستوى القانون الدولي أو على مستوى القانون المحلي ، وخاصة الدولي (تنازع القوانين، ومثاله أن تعبر نفايات سائلة لمصنع في دولة ما عبر وديان إلى دولة أخرى فتسبب أضرارا لها، أو عبور الزيوت المتدفقة في بيئة بحرية لإقليم دولة إلى مياه إقليمية لدولة أخرى ، وأحسن مثال عن هذا النوع من التلوث ما وقع في 26 أبريل 1986 حيث اندلع حريق في المفاعل النووي رقم 4 في منطقة تشرنوبيل على مسافة تبعد بـــ 130 كم شمال مدينة كييف بالاتحاد السوفيتي السابق ، وقد أدى هذا الحريق إلى تطاير كميات كبيرة من المواد المشعة خارج أسوار المفاعل النووي ، وقد كانت نتائج هذا الحادث بالغة الخطورة ففي الفترة ما بين 27 أبريل إلى 8 ماي تم إخلاء منطقة الحادث من جميع السكان (50 ألف شخص) ، وتوفي شخصان فور الحادث ، ثمّ توفي 29 شخصا ، وأصيب 203 شخصا على إثر الحادثة ، كما أدى الحادث إلى انتقال الغبار الذري في الجو ، وقامت الرياح بنقله عبر الحدود حيث بلغت درجة التلوث الجوي في السويد عشرة أضعاف المعدل الطبيعي لها ، ثمّ اتجه الغبار النووي بعد ذلك ناحية الجنوب عابرا ألمانيا والنمسا وسويسرا ويوغوسلافيا وإيطاليا ، وفي 4 ماي من ذات العام ، تم التأكد من وجود مواد

---

[1] أسامة عبد العزيز ، نحو سياسة جنائية لحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 89 ، فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق، ص. 56.

[2] اتفاقية جنيف 13 ديسمبر 1979 حول التلوث بعيد المدى نقلا عن فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق ، ص. 56 ، وكذلك عرفته بنفس التعريف أعلاه : OECD منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لأوربا محمد عبد الله نعمان ، الحماية الدولية للبيئة البحرية ، المرجع السابق ، ص. 25.

مشعة في النمسا والمجر وإيطاليا والسويد ، وتشير تقارير الحادثة إلى استمرار تلويث البيئة لفترات طويلة قادمة (30 عاما قادمة) بمادة اليود المشعة ، ويعني ذلك أنّ ما حدث في الاتحاد السوفيتي سابقا وكانت نتيجته مباشرة للحادث تعد أقل آثارا من تلك الّتي حدثت في غيره من الدول والّتي تخلفت على المدى البعيد والّتي لا يمكن توقع مداها ، وقد أثارت الحادثة بحث مشاكل حوادث المفاعلات والمنشآت النووية على الصعيد الدولي ، ومن حيث الإنذار بالحوادث وتبادل المعلومات والمساعدات الدولية الّتي يمكن القيام بها في حالة إخفاق إجراءات الأمان[1]، وعلى الصعيد القانوني يثير التلوث العابر للحدود منازعات دولية في مجال البيئة ، قد لا تنتهي في صالح البيئة الّتي تهم الدول جميعا، هذا فضلا عن ما ينجم عنه من مخاطر حول زيادة ثقب الأوزون الّذي يشكل خطرا على البشرية بزيادته ، بسبب مثل هذه الحوادث وغيرها ، من أنواع الثلوت السابقة الذكر ، وبالتالي القواعد القانونية في التلوث العابر للحدود تأخذ بعدها الدولي.

الفرع الرابع : أنواع التلوث بالنظر إلى آثاره على البيئة.

باعتبار أنّ صور التلوث متفاوتة الخطورة على النظام البيئي وصحة الإنسان وسلامته يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع : تلوث معقول ، تلوث خطر ، تلوث مدمر.

1- **التلوث المعقول** : وهو درجة محددة من درجات التلوث لا تكاد تخلو منطقة من مناطق العالم منها، ولا يصاحب هذا النوع من التلوث أية مشاكل بيئية رئيسية أو أخطار واضحة على البيئة أو على الإنسان[2].

2- **التلوث الخطر** : وهذا النوع من التلوث يمثل مرحلة متقدمة ، تتعدى فيها كمية ونوعية الملوثات خط الأمان البيئي الحرج ، وتبدأ في التأثير السلبي على العناصر البيئية الطبيعية أو البشرية بشتى أشكالها ، وهذه الدرجة من التلوث تبرز بشكل واضح في الدول الصناعية ، حيث الملوثات الصناعية والمنتجات الحديثة غير القادرة على تدوير نفسها بنفسها ، والنشاط التعديني والتوسع الهائل في استخدامات المصادر المختلفة

[1] أسامة عبد العزيز ، نحو سياسة جنائية لحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 76.

[2] فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق، ص. 57.

للطاقة، وما شابه ذلك من أنشطة تسهم في تفاقم مشكلة التلوث البيئي ، ومن نماذج أو أمثلة هو النوع من التلوث (الخطر) حادثة ضباب الدخان الّتي شهدتها لندن خلال شهر ديسمبر 1952 وأدت إلى موت أربعة آلاف شخص ، بالإضافة إلى حوالي مائة ألف ضحية أصيبوا باضطرابات مرضية ، والتلوث الّذي أصاب منطقة في إيطاليا سنة 1976 نتيجة تسرب غازات سامة من أحد المصانع البيتروكيماوية ، وأسفر عن إخلاء سكان المنطقة ، وموت 83 رأس من الماشية وإتلاف 1800 هكتار من الأراضي الزراعية، وكذلك التلوث الناتج عن تسرب غاز الميثيل من مصنع لإنتاج المبيدات الحشرية في مدينة بوبال الهندية في ديسمبر 1984 وأدى إلى موت 2500 شخص، وإصابة مائة ألف آخرين بأمراض خطيرة مختلفة ، من بينهم عدة آلاف أصيبوا بالعمى الدائم ، غير الخسائر في المحاصيل ، والحيوانات فيما وصف بأنّه « أسوء كارثة صناعية في التاريخ »[1].

3- **التلوث المدمر** : وهو أخطر أنواع التلوث حيث تتعدى فيه الملوثات الحد الخطر لتصل إلى الحد القاتل أو المدمر ، وفيه ينهار النظام الإيكلوجي ، ويصبح غير قادر العطاء نظرا لاختلال التوازن البيئي بشكل جذري، ولعلّ حادثة تشرنوبيل الّتي وقعت في المفاعل النووي السوفييتي في 26 أبريل 1986 (السالفة الذكر) خير مثال للتلوث المدمّر، وكذلك بالنسبة لحرق آبار البترول الكويتية في حرب الخليج لعام 1991 ، واللّتان أثارتا الفزع بسبب النتائج البيئية والمدمّرة الّتي نجمت عنهما[2].

الفرع الخامس : أنواع التلوث بالنظر إلى البيئة الّتي يحدث فيها.

وتقسم على حسب العنصر البيئي الملوث إلى أنواع : التلوث الهوائي ، تلوث المياه العذبة ، تلوث البيئة البحرية ، تلوث التربة ، وأضيف إلى هذه العناصر التلوث الداخلي (تلوث الجوار) ، فالجوار هو المساكن والأحياء ، وهو أحد عناصر البيئة المشيدة الّتي يسعى الإنسان إلى مكافحة التلوث فيها ، وكذا التلوث الفضائي ، وأخيرا التلوث الإلكتروني.

---

[1] فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق، ص. 57 وما بعدها.

[2] فتحي دردار ، البيئة في مواجهة التلوث ، المرجع السابق، ص. 81 ؛ فرج صالح الهريش، جرائم تلويث البيئة، المرجع السابق، ص. 59.

1- **التلوث الهوائي** : يُعرف تلوث الهواء بأنّه أي إضافة لمكوناته يمكن أن يتسبب عنها أضرار للإنسان، وهذه المواد الدخيلة يمكن أن تكون غازات سامة مثل الغازات الهيدروكربونية وغيرها ، ويمكن أن تكون على شكل غبار دقيق الجزئيات كذلك يعتبر أي زيادة في نسبة تواجد واحد من المكونات الأساسية للهواء (مثل غاز ثاني أكسيد الكربون) ملوثا ، فعندما تزداد نسبة التلوث بالهواء يمكن أن تقلّ نسبة الأكسجين أو يتغيّر التركيب الكيميائي للغلاف الجوي ، وأنّ زيادة نسبة الملوثات في الجو يمكن أن تصل إلى الحدّ الذي يجعله يعمل كحاجز يحجب الإشعاع الشمسي الضروري للحياة ، كما يغيّر من درجة الامتصاص والتوزيع الحراري على سطح الأرض[1].

وقد عرف المجلس الأوروبي في إعلانه الصادر في 8 مارس 1968 تلوث الهواء بأنّه: «وجود مواد غريبة في الهواء أو حدوث تغيير هام في نسب المواد المكونة له، ويترتب عليها حدوث نتائج ضارة أو مضايقات... ». وعرفه المشرع المصري في المادة الأولى من قانون البيئة لسنة 1994: « كل تغيير من خصائص مواصفات الهواء الطبيعي يترتب عليه خطر على صحة الإنسان والبيئة سواء كان هذا التلوث ناتجا عن عوامل طبيعية أو نشاط إنساني ، بما في ذلك الضوضاء... ». والمشرع الليبـــي حدّد في قانون 1982 (المتعلق بالبيئة) ملوثات الهواء دون أن يعرفه بحيث تشمل « العوادم والإشعاعات المؤينة والغبار والمركبات العضوية المتطايرة والجزئيات الدقيقة ، والمبيدات الحيوية والمرذوذات... »[2].

والتلوث الهوائي يؤثر في طبقات الغلاف الجوي (التروبوسفير ، والستراتوسفير ، والايونوسفير) وكذا مكونات الغلاف الجوي من غازات (النتروجين ، الأكسجين ، الارجون ، بخار الماء) إلى جانب غازات أخرى ، أهمّها غاز الأوزون الذي يعدّ الذرع الواقي للإنسان وجميع الكائنات الحية على سطح الأرض إذ يبعد عنها بارتفاع 12 إلى 26 كيلومتر ، ويمنع مرور الأشعة فوق البنفسجية الآتية من الشمس ، وتتميّز طبقة الأوزون بمقدرتها الفائقة على امتصاص هذه الأشعة ، وبالتالي ملوثات الهواء تقضي على

---

[1] فؤاد أبو الفتوح ، حماية البيئة من أثر استخدام السيارات في المدن ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، 1402هـ ، ص. 6، 7.

[2] فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق، ص. 60 ، 61.

هذه المقدرة شيئا فشيئا ، إذ من صور التلوث الهوائي : التلوث البيولوجي والتلوث الإشعاعي ، والتلوث الناتج عن حرق الوقود ، والتلوث الصناعي من ملوثات سامة ، وملوثات خانقة، وملوثات مهيجة، وملوثات مخدرة وملوثات حرارية، وملوثات الروائح الكريهة[1]. وقد أكدت الدراسات أنّ الأعداد المتزايدة من السيارات الّتي تجوب شوارع المدن قد ساهمت بشكل فعال في زيادة نسبة تلوث البيئة، هذا وقد ثبت بالفعل أنّ أكثر من 60 % من نسبة تلوث الهواء حاليا ناتج عن استخدام السيارات ، بينما لا يتعدّى التلوث الناشئ عن الصناعات الخفيفة والثقيلة معا أكثر من 20 % من النسبة الكلية للتلوث[2].

ويعتبر التلوث الهوائي من أخطر أنواع التلوث البيئي على صحة وسلامة الإنسان وعلى المكونات البيئية عموما ، إذ أنّه المسؤول سنويا عن مئات الآلاف من الوفيات وعن ملايين الحالات المرضية ، وعن اندثار مساحات واسعة من الغابات والأراضي الزراعية وتدهور الأنهار والبحيرات وتآكل المباني والمنشآت الأثرية... وغير ذلك من الأضرار المختلفة الناتجة عن تلوث الهواء[3].

وقد وردت كلمة الهواء في القرآن الكريم في قوله تعالى في شأن الظالمين يوم القيامة : ﴿ وَأَفْئِدَتُهُمْ هَوَاء ﴾[4]، أمّا الهواء كمورد بيئي جاء بكلمة "الريح" عوض كلمة "الهواء" وذكرت في آيات كثيرة 27 مرّة يقصد بها الهواء المتحرك في الطبقات المحيطة بالأرض ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا

(1) محمد حسين عبد القوي ، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية ، المرجع السابق ، ص. 23 وما بعدها ؛ أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 166 وما بعدها.

(2) فؤاد أبو الفتوح ، حماية البيئة من أثر استخدام السيارات في المدن ، المرجع السابق، ص. 7.

(3) فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق، ص. 61 ؛ أشرف توفيق شمس الدين ، الحماية الجنائية للبيئة ، المرجع السابق، ص. 19.

(4) سورة إبراهيم ، الآية 43.

أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالاً سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ الْمَاء فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾[1]، وقال تعالى أيضا : ﴿ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ ﴾[2].

وقد تشتدّ الريح وتهيج في بعض الأحيان ، وقد تحمل الغبار أو السخونة فيتأذى منها بعض الناس ، ويسبّونها ، ناسين أنّها مسخّرة بأمر الله وماضية ، لهذا نهى رسول الله ﷺ عن سبّ الريح في أكثر من حديث منها : « لا تسبّوا الريح ، فإنّها من روح الله تعالى، تأتي بالرحمة والعذاب، ولكن سلوا الله من خيرها ، وتعوّذوا بالله من شرّها »[3] ، ومعنى أنّها من روح الله : أنّها من رحمة الله الّتي يريح بها عباده. إذن فالهواء نعمة عظيمة، وعلى الإنسان أن يتعامل معها بما يليق بها من الشكر لمانحها تبارك وتعالى ، بحيث لا يلوث هذا الهواء ولا يفسده ، فيضرّ نفسه ، ويضرّ غيره من خلق الله ، وبما أنّ من ملوثات الهواء الأدخنة الضارة – كما سبق الذكر – فإنّ في القرآن الكريم سورة تسمّى "سورة الدخان" ، وفيها يحذّر القرآن من دخان ينتظر الناس ، يحمل العذاب الأليم ، ويردّ الناس إلى فطرتهم ، فيعودون إلى ربّهم داعين مستغنين ، شأن الإنسان إذا مسّه الضرّ دعا ربّه منيبا إليه ، حتّى إذا كشف عنه الضرّ نسي ما كان يدعو إليه من قبل، قال تعالى : ﴿ فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاء بِدُخَانٍ مُّبِينٍ * يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ * رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ * أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءهُمْ رَسُولٌ مُّبِينٌ * ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَقَالُوا مُعَلَّمٌ مَّجْنُونٌ * إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلًا إِنَّكُمْ عَائِدُونَ * يَوْمَ نَبْطِشُ الْبَطْشَةَ الْكُبْرَى إِنَّا مُنتَقِمُونَ ﴾[4]. وقد فسّر سيدنا عبد الله بن مسعود أنّ هذا الدخان قد وقع ، وأنّه لون

---

[1] سورة الأعراف ، الآية 57.

[2] سورة الحجر ، الآية 22.

[3] ابن ماجة ، السنن، تحقيق وتعليق : محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الأدب ، باب النهي عن سب الريح ، ، دار الفكر ، بيروت ، رقم الحديث : 3727 ، ج.2 ، ص. 1228..

[4] سورة الدخان ، الآيات من 10 إلى 16.

من ضبابية الرؤية أصابت الناس في الجهد والجوع والقحط الذي أصاب أهل مكة من المشركين ، بسبب دعوة الرسول ﷺ عليهم أن يبتليهم بسنين كسنين يوسف[1] ، ولا مانع أن يراد هذا من الآية ، ولكن ليس هذا هو المعنى الوحيد لها ، وإلاّ لكانت الآية قد فقدت مدلولها بما وقع لقريش ، ولم تعد تعني أحدا اليوم ، والواقع أنّ البشرية تعاني اليوم – وقد تعاني غدا أكثر وأكثر – من هذا الدخان المبين الذي يغشى الناس ، ويقولون : هذا عذاب أليم ، ويقول كثير منهم : ربنا اكشف عنا العذاب إنّا مؤمنون. وقد روى مسلم في صحيحه أنّ هناك عشر علامات تظهر قبل قيام الساعة منها : الدخان ، ولعلّ ما نراه ونحسّه ونلمسه في حياتنا المعاصرة من الأدخنة المختلفة هو نوع من هذا الدخان المبين كما وصفه القرآن الكريم[2].

ولعلّ هذا الدخان هو رياح ملوثة – بعدما كانت طيبة – بفعل ما قام به الإنسان بلا مبالاة ، وعادت ليُعذّب الله بها المشركين الذين عثوا في الأرض فسادا ولوّثوها لأنّ الله تعالى يأخذ الإنسان بذنوبه ، أي على قدر ما اقترفته يديه من الذنوب ، فالجزاء من جنس العمل ، والله أعلم.

2- **التلوث المائي (تلوث المياه العذبة)** : والتعريف الأكثر شيوعا لتلوث المياه العذبة هو تعريف الأستاذ A.KEZ إذ يعتبر المجرى المائي ملوثا : «... بتغيير تركيب عناصره ، أو تتغيّر حالته بطريق مباشر أو غير مباشر بسبب نشاط الإنسان ، وبكيفية تصبح معها هذه المياه أقلّ ملاءمة أو صلاحية للاستعمالات الطبيعية المخصصة لها أو لبعضها... »[3].

والمشرع المصري يعرف تلوث البيئة المائية بصفة عامة دون التفرقة بين العذبة والمالحة. وينشأ تلوث المياه عموما نتيجة لطرح كميات هائلة من فضلات المجتمعات الحضرية ونفايات المصانع والمعامل ومحطات توليد الطاقة ووسائل النقل في المياه الجارية حيث

---

(1) البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب الاستسقاء ، باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم (اجعلها عليهم سنين كسنين يوسف) ، دار بن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 962، ج1،ص 341. وهو حديث ابن مسعود مخرج في الصحيحين تطرق له بن كثير في تفسيره ، ج4 ، ص. 138.

(2) يوسف القرضاوي ، رعاية البيئة في شريعة الإسلام ، المرجع السابق ، ص. 176 ، 177.

(3) فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق، ص. 61 ، 62.

يتسرّب جزء كبير منها إلى المياه الجوفية فيلوثها ، كما أنّ مياه الصرف الصحي والزراعي ومعظمها يمرّ من دون معالجة ، يتسرّب بما يحمله من نترات ومواد كيمياوية وسموم مختلفة في المياه الجارية أو المياه الجوفية، ويؤدي تلوث المياه إلى أخطار هائلة وأضرار لا حصر لها للإنسان والبيئة عموما، حيث تشير الإحصائيات الحديثة إلى أنّ هناك مليارين شخص في العالم لا يحصلون على ماء صالح للشرب ، ويستهلكون مياها ملوثة تؤدي إلى وفاة 25 مليون طفل سنويا ، وتعرض 800 مليون نسمة لمرض الملاريا وإصابة 300 مليون آخرين بمرض البلهارسيا[1].

والإسلام اهتمّ بالبيئة المائية وبنظافة الماء والنهي عن تلويثه أو إفساده ، فقد ذكر الماء كما ذكرنا في العديد من الآيات والأحاديث ، أمّا عن الأدلة الّتي تحرّم الإضرار بالبيئة المائية فقد وردت أحاديث عديدة تنهى عن ذلك، ومنها ما روي عن أبي هريرة ﷺ عن النبيّ ﷺ أنّه قال : « لا يبولنّ أحكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثمّ يغتسل فيه »[2]، وفي رواية أخرى : « لا يبولنّ أحدكم في الماء الدائم ثمّ يتوضأ منه »[3]، فهذا الحديث من الأحاديث الّتي تنهى عن استعمال الماء الملوث لأنّه يؤدي إلى الإضرار بالإنسان ، وكذلك ما روي عن معاذ بن جبل ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : « اتّقوا الملاعن الثلاث : البراز في الموارد وقارعة الطريق والظل »[4] ، واللّعن لا يكون إلاّ على الشيء الحرام مما يدل على تحريم البراز في الماء ، لأنّه يؤدي إلى تلويث الماء وجعله غير صالح للانتفاع به[5] ، فإذا كان هذا الحديث ينهى عن تلويث الماء أو إفساده عن طريق التبول أو التغوط ، وهو شيء ضئيل ، فما بالك بالمواد الضارة الأخرى الناتجة عن

---

(1) فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق، ص. 61 ، 62.

(2) البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب الوضوء، باب البول في الماء الدائم ، دار بن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 236، ج1،ص 94.

(3) الترمذي ، الجامع الصحيح سنن الترميذي، أحمد محمد شاكر وآخرون، أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب [ما جاء في] كراهية البول في الماء الراكد ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، رقم الحديث 68 ؛ ج1، ص 100.

(4) أبو داود ، سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، كتاب الطهارة ، باب المواضع التي نهي عن البول فيها ، دار الفكر، رقم الحديث 26، ج1، ص 54.

(5) أشرف عبد الرزاق ويح ، الحماية الشرعية للبيئة المائية ، المرجع السابق ، ص. 116.

العمليات والأنشطة الصناعية والتجارية والزراعية وغيرها ، وهي الأكثر ضررا في أخطارها على حياة الإنسان وعلى جميع المخلوقات ، فالنهي بصددها من باب أولى ، فضلا عن أنّ المتأمّل في السنّة النبوية يجد ما هو أبعد من ذلك ، فلقد نهى النبيّ ﷺ عن مجرّد التنفّس في الإناء ، أو النفخ فيه خشية أن تنتقل الأمراض وما يلحق الإنسان من روائح كريهة[1] ، فنلاحظ أنّها آداب إسلامية بشأن الشرب لكنّ لها فوائد علمية وصحية.

3- **تلوث البيئة البحرية** : عرّفت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 التلوث البحري بأنّه : «إدخال الإنسان في البيئة البحرية ، بما في ذلك مصاب الأنهار ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، مواد أو طاقة تنجم عنها أو يحتمل أن ينجم عنها آثار مؤذية مثل الإضرار بالمواد الحية والحياة البحرية وتعريض الصحة البشرية للأخطار وإعاقة الأنشطة البحرية بما في ذلك صيد الأسماك وغيره من أوجه الاستخدام غير المشروع للبحار والحط من نوعية قابلية مياه البحر للاستعمال ، والإقلال من الترويج »[2].

وتتنوّع مصادر تلوث البيئة البحرية ، كما تعدّدها الاتفاقية الدولية المذكورة سابقا، وبطريقة أخرى تعدّدها اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث، وهي اتفاقية دولية إقليمية ، وبطريقة أخرى أيضا تعدّدها التشريعات الوطنية[3]. وعلى العموم مصادر التلوث البيئي البحري كما حدّدتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 هي : التلوث عن طريق الإغراق ، التلوث من السفن ، التلوث من الجو أو من خلاله[4].

---

[1] زكي زكي حسين زيدان، الأضرار البيئية وأثرها على الإنسان وكيف عالجها الإسلام ، المرجع السابق ، ص. 33 ؛ يوسف القرضاوي، رعاية البيئة في شريعة الإسلام ، المرجع السابق ، ص. 169 ، 170 ؛ عبد الله فكري الخاني ، قانون المياه في الإسلام ، المرجع السابق ، ص. 121 وما بعدها ؛ أشرف عبد الرزاق ويح ، الحماية الشرعية للبيئة المائية ، المرجع السابق ، ص. 113 وما بعدها.

[2] محمد عبد الله نعمان ، الحماية الدولية للبيئة البحرية ، المرجع السابق ، ص. 29.

[3] نبيلة عبد الحليم كامل ، نحو قانون موحد لحماية البيئة ، دار النهضة العربية ، 1993 ، ص. 299 وما بعدها.

[4] أحمد محمود الجمل ، حماية البيئة البحرية من التلوث ، دار منشأة المعارف ، 1998 ، ص. 36 ، 37 ؛ محمد عبد الله نعمان ، الحماية الدولية للبيئة البحرية ، المرجع السابق ، ص. 32 ؛ جلال وفاء محمدين ، الحماية القانونية للبيئة البحرية من التلوث بالزيت ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، 2001 ، ص. 3 وما بعدها.

وقد اكتسبت العناية بالبيئة البحرية أهمية خاصة منذ بدء إدراك المدى الذي يمكن أن تتطور إليه مشكلة تلوث مياه البحار والمحيطات ، ومدى ما يمكن أن تؤدي إليه من آثار مدمّرة على الثروات الحية وعلى صحّة الإنسان ورفاهيته ، حيث كشفت الدراسات الحديثة المخاطر الهائلة المترتبة على تلوث البيئة البحرية ، وأوضحت النتائج المفجعة الّتي يؤدي إليها على الإنسان والبيئة ، كما ساهمت الحوادث البحرية المتعدّدة والمختلفة والمؤسفة في إبراز خطورة هذه الظاهرة وآثارها السلبية ، ومثال ذلك ما ترتّب على حادثة الباخرة Germaeresk في مصبّ الألب عام 1965م ، والّتي سال فيها نتيجة لذلك، حوالي ثمانية آلاف طن من البترول في البحر واختفاء آلاف بل وألوف الطيور البحرية من تسعة عشر نوعا مختلفة ، ويقدّر عدد الطيور الّتي تموت مسمومة بالهيدروكربون في بريطانيا وحدها بحوالي 25 ألف طائر كل سنة وفي L'atlantique Nord يؤدي التلوث البحري بالزيت إلى اختفاء نصف مليون طائر بحري كل سنة ، وبناء على تقرير حديث صدر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة فإنّ 4 % فقط من المناطق الّتي تنمو فيها المحاريات تنتج حاليا مأكولات بحرية صالحة للاستهلاك[1]، وتشير التقارير المعروضة في مؤتمر "بحار نظيفة 93" المنعقد في مالطا في 1993/11/09 إلى أنّ البحر المتوسط على سبيل المثال : يتعرّض لملوثات صناعية سامة تتمثّل في 120 طن من الزيوت الطبيعية ، 3800 طن من الرصاص ، 3400 طن من الكروم ، 100 طن من الزئبق ، و800 ألف طن من الفسفور ، وقد بلغت درجة التلوث في البحر المتوسط حدّا لم يتردّد معه البعض من وصفه بالبحر الميت أو البحر المشرف على الموت[2].

ولا ننسى أنّ الإسلام اعتنى بهذه البيئة – البحرية – وذكر البحر في عدّة أدلة من القرآن والسنّة حول فوائده وتسخيره للإنسان بكل أحيائه (حيوان ، نبات) ، وخير دليل على تلوث وفساد البحر قوله تعالى : ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ

[1] فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق، ص. 62 ؛ نبيلة عبد الحليم كامل ، نحو قانون موحد لحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 253.

[2] فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق ، ص. 64.

لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾[1]، ومحلّ الشاهد في هذه الآية الكريمة هو ما يفهم منها من تحريم إفساد البحر بكل أنواع وصور الفساد والتلوث وإلاّ يعاقب الإنسان بذنوبه من إفساده وتلويثه للبحر كمورد بيئي مسخر للإنسان.

4- **تلوث تربة الأرض** : يقصد بتلوث التربة إدخال مواد غريبة فيها ، وتسبّب هذه المواد تغيرا في الخواص الفيزيائية أو الكيميائية أو الحيوية (البيولوجية للتربة...) وينتج ذلك عن استخدام المبيدات والأسمدة الكيمياوية والفضلات الآدمية والحيوانية بإفراط ، كما تلعب مخلفات المصانع والنفايات الإشعاعية والأمطار الحمضية دورا كبيرا في هذا التلوث ، وهذه الملوثات من شأنها القضاء على الكائنات الحية الّتي تستوطن التربة وتسهم في عملية التحلّل للمواد العضوية الّتي تمنح قيمتها وصحّتها وقدرتها على الإنتاج ، ويقدّر التقييم العالمي لتدهور الأرض الذي أجري سنة 1990 أنّ 15 % من المساحات الكلية للأرض في العالم قد تدهورت بدرجات متفاوتة بسبب الأنشطة البشرية[2].

ولا يغرب عن البال أنّ كل ما يلوث الماء أو الهواء يلوث التربة أيضا ، والعكس صحيح ، كل ما يلوث التربة يلوث أيضا الماء والهواء ، ويؤدي التلوث الكيميائي للتربة نتيجة الاستخدام الواسع للمبيدات في الزراعة إلى تأثيرات لا حصر لها على الإنسان والحيوان والنبات ، حيث تقدر منظمة الصحة العالمية أنّ نحو مليون شخص يتسمّمون كل عام بمبيدات الآفات ، وأنّ ثلاثة آلاف إلى عشرين ألف حالة وفاة كل عام بسب ذلك ، بل إنّ هناك من يقرّر أنّ المبيدات تتسبّب في مليوني حالة تسمّم في العالم ، وفي وفاة 40 ألف شخص سنويا ، 75 % منهم من العام النامي[3].

وفي دراسة شملت 1436 من الأمهات المرضعات في الولايات المتحدة الأمريكية ، تأكد وجود آثار من مبيدات ديلورين في لبن الثدي في 80 % من النساء ، ومبيد كلوردان والكلوريدات في 74 % من النساء ، ومبيد ميتاكلور في 63 % من النساء.

---

[1] سورة الروم ، الآية 41.

[2] أشرف هلال ، جرائم البيئة ، المرجع السابق ، ص. 69 ، 70 ؛ فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق ، ص. 65.

[3] يسري دعيبس ، إستراتيجيات حماية البيئة من التلوث ، سلسلة التنمية والبيئة ، الإسكندرية ، 1995 ، ص. 117.

ويقال عموما : بالنظر إلى الإسراف الشديد في استعمال المبيدات وخاصة مبيد D.D.T أنّ هناك نسبة ما من هذا المبيد في جسم كل إنسان على سطح الأرض ، مهما كانت ضآلة هذه النسبة[1].

والبيئة الأرضية بكل محتوياتها محل اعتبار من الشارع سبحانه وتعالى ، فقد ذكرت كلمة الأرض في القرآن 450 مرّة معرّفة بالألف واللام ، يراد بها في معظمها (ما يقابل السماء) كقوله (السماوات والأرض) ، في بعض المواضع يراد بها جزء من الأرض كما جاء في قصّة يوسف في قوله تعالى : ﴿ قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَآئِنِ الأَرْضِ ﴾[2]، وقد يراد بها أرض الجنّة : ﴿ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاء فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ ﴾[3]، وكثيرا ما تذكر الأرض في القرآن في معرض الامتنان والإنعام من الله تعالى ، كقوله : ﴿ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشاً وَالسَّمَاء بِنَاء ﴾[4]، وقوله عزّ وجل : ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا ﴾[5]، وقوله عزّ وجل أيضا : ﴿ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا * أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءهَا وَمَرْعَاهَا * وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا * مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ ﴾[6]، ويقول عزّ من قائل : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا ﴾[7]،ولقد هيّأ الله عزّ وجل تربة الأرض لمنفعة الإنسان ، فهي صالحة للزرع والإنبات ، وهي صالحة للسير والحركة عليها ، وهي صالحة للإقامة والاستقرار في ربوعها ، وهذا معنى الامتنان بجعلها فراشا ومهادا وبساطا وذلولا ، وبهذا نرى أنّ الأرض – كما خلقها الله تعالى – صالحة طيبة ، وإنّما يدخل

---

[1] فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، المرجع السابق ، ص. 65.

[2] سورة يوسف ، الآية 55.

[3] سورة الزمر ، الآية 74.

[4] سورة البقرة ، الآية 22.

[5] سورة النبأ ، الآية 6.

[6] سورة النازعات ، الآيات من 30 إلى 33.

[7] سورة الملك ، الآية 15.

عليها الفساد والخبث والتلوث على يد الإنسان الذي استخلفه الله فيها، فلم يرع – في أحيان كثيرة – أمانة الاستخلاف، وعاث في الأرض فسادا، فلوثها بعد طهرٍ ، وأفسدها بعد صلاحٍ ، وخصوصا في عصرنا هذا ، وفي العقود الأخيرة منه ، فقد تضاعف التلوث والفساد[1].

5- **التلوث الفضائي** : فهو يسهم في شدّة التلوث الهوائي وتلوث التربة والمياه ، بحيث يكاد الفضاء يصبح كالأرض مزدحما بالمركبات الفضائية والأقمار الصناعية الّتي تستمدّ طاقتها من شحنات من المواد النووية ، وتدور على ارتفاعات منخفضة تصل إلى 260 كلم فقط ، وعندما يتعثّر عمل أحد هذه الأقمار ، ويصعب التحكم فيه من المحطات الأرضية ، فلا يمكن توجيهه ، ويكون مصيره السقوط على الأرض ، ولا يعرف مكان سقوطه قبل 120 دقيقة من حدوث ذلك. هذا إضافة إلى تصادم وتحطم المركبات الفضائية الّتي يُشكل حطامها نفايات فضائية ، وكذلك تحطم النيازك في الفضاء البعيد ، وسقوطها على الأرض مع ما تحمله من عناصر وغازات ملوثة[2] ، وإن كان يمكن إدراج هذا التلوث مع تلوث الهواء أو العناصر الأخرى كالماء والتربة ، ولطبيعته الخاصة الّتي تجعل من العنصر الملوث هو الفضاء أفردته بالذكر في منأى عن أنواع التلوث بحسب العنصر البيئي الملوث ، وكذلك الشأن بالنسبة للتلوث الداخلي (الحضري) أو تلوث بيئة الجوار الذي يعدّ العنصر الملوث فيها جزء من البيئة المشيدة وهي البيئة الحضرية نذكرها فيما يلي:

6- **التلوث الداخلي (تلوث البيئة الحضرية)** : وأسباب تلوثها ثلاثة : أوّلها النفايات وخاصة المنـــزلية ، والمزابل ، وانتشارها في الشوارع خاصة في مدن الدول النامية الّتي يُكلّفها الحفاظ على هذا العنصر البيئي مبالغ معتبرة ، بخلاف الدول المتطورة وما تشهده مدنها من نظافة المحيط وخلوّه من النفايات ، الّتي تندرج في التلوث المعقول ، وتسبب هذه النفايات ضررا على صحّة الإنسان ، وعلى راحته عندما يجد نفسه في محيط سكناه

---

[1] يوسف القرضاوي ، رعاية البيئة في شريعة الإسلام ، المرجع السابق ، ص. 179.

[2] فتحي دردار ، البيئة في مواجهة التلوث ، المرجع السابق ، ص. 84.

محاطا بالنفايات الّتي يعجز على احتوائها. وثانيها من الملوثات الأخطاء في تصميم المباني من حيث عدم ضمان التهوئة المطلوبة ممّا يجعلها مبان مريضة ، فضلا عن البناءات الفوضوية الّتي تعطي مناظر مشوهة للأحياء والمدن[1] ، في ظل غياب الرقابة على البناءات الفوضوية ، أمّا ثالثها الغازات والأبخرة غير المرئية ، وهذه تشمل الأبخرة الّتي تتصاعد من أجهزة تصوير المستندات والوثائق أو من الورق المنسوج والستائر ، وورق الجدران والسجاد أو من مواد التنظيف ، أضف إلى ذلك كله أجهزة التكييف والتدفئة المركزية ، وثمّة غازات غير مرئية وملوثة تنبعث من الأجهزة ، ولا ننسى المراوح إذ يخرج من بعضها تراب غني بالمواد العضوية أو العفن أو الفطر ، وعليه فلا يستغرب أحدنا إذا أُصيب بأمراض فطرية رغم كونه يعيش في مستوى عال من النظافة والرفاهية[2] ، فلعلّ من يعيش في مستوى أقلّ رفاهية يفتقر فيه لمثل هذه الأجهزة بأن يسكن البدو مثلا يكون أقلّ تعرّضا لمثل هذه الأمراض نظرا لعدم تواجد تلك الأبخرة الّتي تنتجها الأجهزة الكهرمنـــزلية ، أو أجهزة أخرى موزعة على محلاّت ومساكن المدينة.

وكذلك يوجد التلوث الإلكتروني ، وبيئته افتراضية إن صحّ التعبير ، والتلوث فيه افتراضي ، ينعكس بآثار مادية معنوية ، وقد أشرت إليه سابقا ، يتمثّل في صناعة ونشر الفيروسات على شبكة الأنترنت لاختراق البرامج السرية وتعطيل الأجهزة والشبكات ، انتحال الشخصية ، المضايقة والملاحقة ، التغرير والاستدراج وتشويه سمعة ، وصناعة ونشر الأباحية ، والنصب والاحتيال ، وهو ما نسمّيه بجرائم الأنترنت ، وهو استخدام غير أمثل وغير صحيح لهذه الشبكة بل وتلويثها بالفيروسات الّتي لطالما تصنع لها مضادات[3] ، وقد حدث في سنة 2000 إطلاق فيروس (برنامج) اخترق الأجهزة ودمّر بعض مكوناتها فكان له الأثر المادي والمعنوي وسمّي آنذاك بتشرنوبيل نسبة إلى حادث روسيا – السالف الذكر – ولا زالت بيئة الأنترنت ملوثة ممّا يحرم البشرية من جانبها

[1] فتحي دردار ، البيئة في مواجهة التلوث ، المرجع السابق ، ص. 84.

[2] فتحي دردار ، البيئة في مواجهة التلوث ، المرجع السابق ، ص. 84.

[3] نبيل صقر، جرائم الكمبيوتر والإنترنت في التشريع الجزائري ، المرجع السابق ، ص. 28 وما بعدها.

الإيجابي في مختلف الميادين ، حتّى كاد الإنسان لا يستغني عنها في وقتنا الحاضر ، وكذلك من أشهر الفيروسات في السنوات الثماني الأخيرة فيروس رسائل الحب Love letters ، الدودة الحمراء ، وفيروس Nokia-Nokia sender وغيرها ، فقد أحدث فيروس الدودة الحمراء Red smake أعطالا في أكثر من ربع مليون جهاز للكمبيوتر في أقل من تسع ساعات في 19 جويلية 2001 ، وهناك نوع جديد من الفيروسات وهي تلك الّتي تحدث تغييرا أو حذف في المعلومات أو سرقة تلك المعلومات ونقلها إلى أجهزة أخرى ، وفي ظل غياب أي تشريع يسمّي هذه الفيروسات ويحدّد العقوبات لكل نوع منها أو نتيجته ، والتعويض عن ضرره ، يقوم القضاة بتفسير هذه الجرائم وتكييفها مع الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات ، مثلا لو قام أحدهم بإرسال فيروس مهمّته سرقة معلومات فيقوم القاضي بالحكم على مرسل الفيروس على أساس أنّ المجرم قد ارتكب جرم سرقة معاقب عليه ، فقد يجد القاضي نصّا يكيّف المرتكب على أساسه[1]، وبالرغم من كل هذا فإنّ ذلك يصعب تطبيقه في ظل صعوبة إثبات مثل هذه الجرائم ، ومعرفة أصحابها ، والتلوث بهذه الصورة في هذه البيئة المصطنعة (شبكة الأنترنت) له آثار على كل مكونات البيئة الأخرى طبيعية (حية أو غير حية) ، أو اصطناعية ، فهي تدخل في مكوّن من المكونات المعنوية وهو "العلم" لأنّ كل ميدان أصبح يسيّر بالإعلام الآلي ، والمعلومات أصبحت تتبادل عن طريق شبكة الأنترنت ، فتلوثها هو تلوث للبيئة بأكملها.

وخلاصة القول أنّ التلوث بمختلف أنواعه ومظاهره له آثار سلبية على الكون ككل ، بل وآثاره مدمرة للكائن الحي ، لاسيما للكائن البشري الذي أساء استخدام موارد الطبيعة فأثر سلبا على البيئة من دون قصد ، وهو الآن يجني نتائج ما وصل إليه فكره من إبداع تكنولوجي ، فعليه أن يفكر من الآن فصاعدا في النتائج الإيجابية والسلبية

(1) نبيل صقر، جرائم الكمبيوتر والإنترنت في التشريع الجزائري ، المرجع السابق ، ص. 28 وما بعدها.

معا حتّى لا يخسر في النهاية بيئته الّتي يعيش فيها ، والّتي هي مصدر رزقه ومصدر رزق ذريته من بعده ، فالبيئة تتوارثها الأجيال ، لذا فمن الواجب أنّ نحافظ عليها.

وكما أسلفنا الذكر فإنّ عناصر البيئة ومكوناتها ليست منفصلة على النحو الذي ذكرناها فيه ، وإنّما هي مرتبطة ومتكاملة لتكوّن نظاما وتوازنا بيئيا ، بحيث يعتبر التلوث أحد الأسباب الّتي تخلّ بهذا التوازن ، فضلا عن الأسباب الأخرى المتمثلة في تدخل الإنسان لتعديل البيئة ، وكذا تعديل الطبيعة بعواملها الطبيعية ، وفيما يلي نستعرض مظهرا آخر من مظاهر المشكلة البيئية وهو اختلال التوازن البيئي ومنه تتحدّد لنا أهم أسباب المشكلة البيئية.

المبحث الثاني : اختلال التوازن في النظام البيئي.

البيئة الّتي تحتوينا ونعيش في كنفها تعتمد على التوازن في كيانها ، ولابد لها من هذا التوازن الذي يؤدي بدوره إلى الانسجام في كل مظاهرها من بيئة وكائنات ، وكما أراد لها خالقها الذي خلق كل شيء بقدر وأتقن كل شيء فلا نرى من فطور أو تصدّع فيما أبدع من مخلوقات ، فالكون منظومة مؤتلفة الأنغام لا يشذ عنها نغم ولا يتنافر فيها إبداع[1] ، وقبل أن نتعرّض لاختلال التوازن البيئي كمشكلة بيئية حريّ بنا أن نتعرّض أوّلا للنظام البيئي والتوازن البيئي ، وكذا الأنظمة البيئية ، ثمّ نتعرّض إلى عوامل اختلال التوازن البيئي ، ليتسنّى لنا معرفة العوامل المخلة بهذا التوازن والّتي تدخل في الاعتبار القانوني أو الشرعي. فيكون ذلك مختصرا بالقدر الذي يتيح لنا طرح الإشكالية القانونية للبيئة ، وحتّى لا نسهب في مباحث علمية بحتة تخرجنا عن هذا المراد المنشود ، ويتمّ ذلك في ثلاث مطالب ، الأوّل في النظام البيئي ومكوناته ، والثاني في توازن النظام البيئي، والثالث في عوامل اختلال النظام البيئي.

المطلب الأوّل : النظام البيئي.

ينتظم العالم الحي في عدّة مستويات يمكن ترتيبها على شكل طفيف حيوي كما يلي :

1) المادة الحية (بروتوبلازما) ← 2) الخلايا ← 3) النسيج ← 4) الأعضاء ← 5) الأجهزة ← 6) الأفراد ← 7) الجماعات ← 8) المجمّعات (المجتمعات) ← 9) الأنظمة البيئية ← 10) المحيط الحيوي.

فمن هذا الشكل نستدل أنّه لا يوجد مستوى من التنظيم أهمّ من مستوى آخر في مجرى الحياة على سطح الأرض ، فعناصر النظام البيئي تتمثل في :

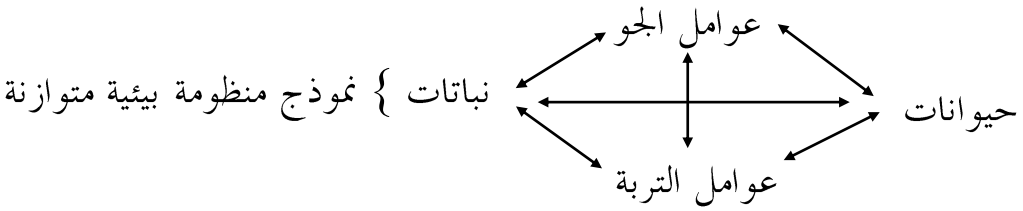
[1] محمود عبد المولى ، البيئة والتلوث ، المرجع السابق ، ص. 7.

* **الفرد** : وهو الكائن الحي الذي يستطيع القيام بجميع الوظائف الحيوية مستقلا عن أي كائن آخر.

* **الجماعة** : وهي تجمع الأفراد الذين ينتمون إلى نوع واحد في مكان ما.

* **المجتمع (المجمع)** : وهو تجاور جماعات عديدة تقوم بينها علاقات ضمن وسط معين ، هذا بالنسبة للمجتمع البشري ، كما يوجد المجمع النباتي والحيواني وكلاهما يعتبر مجمع حيوي.

إذن ؛ لتحديد مفهوم النظام البيئي ، نبيّن معنى النظام : يقصد به هنا : مجموعة من العناصر تعمل متكاملة ومتفاعلة فيما بينها ، وأنّ غياب أي جزء منها يؤثر على كامل النظام ، فالإنسان يمثل نظاما وكل كائن أو وسيلة تمثل نظاما تعمل به ، ولكل نظام بيئة يعمل بها ، وهذه البيئة تمثل النظام الأعلى له ، وله نظام فرعي يبيّن مكوناته الأساسية ، وبالتالي فالنظام البيئي يقصد به تواجد المجمعات الحية ضمن وسط طبيعي غير حي (هواء ، ماء ، تربة ، طاقة...) ، فهو كيان متكامل ومتوازن يتألف من كائنات حية ومكونات غير حية ، وطاقة شمسية ، ومن التفاعلات المتبادلة فيه ، كما هو موضّح في الشكل الذي يمثل نموذجا إيضاحيا لمنظومة متوازنة ، حيث تتبادل المواد بين الأجزاء الحية وغير الحية وفق مسار دائري والذي هو بمثابة نظام متكامل ومتوازن.



} نموذج منظومة بيئية متوازنة

فالغابة بأحيائها ومكوناتها غير الحية يمثل نظاما بيئيا متكاملا ، وكذلك الصحراء، البحر، النهر، الجبال ، المنطقة القطبية ، المنطقة العشبية (السفانا) ، المنطقة المزروعة...

كلّها أنظمة بيئية متوازنة. ومن ذلك فإنّ النظم البيئية يمكن تقسيمها من حيث تدخل البشر إلى :

1) نظم بيئية طبيعية : يكون تأثير الإنسان فيها ضئيلا مثل السهول، الجبال، الأنهار، الأودية...

2) نظم بيئية مشيدة : يكون تأثير الإنسان فيها كبيرا حيث طوّرها أو أحدث فيها تغيرات هامة مثل المدن الّتي أقامها، المزارع، الجسور، المؤسسات الصناعية، الأنفاق..[1].

ويتألّف النظام البيئي من مكونات غير حية ومكونات حية (الكائنات الحية).

أ) **المكونات غير الحية** : وهي مكونات لا تتمتع بمظاهر الحياة وتتكون من المواد العضوية (مخلفات الأحياء والجثث) ، وغير العضوية ، وتقسم إلى ثلاث أجزاء : جزء مائي ، جزء غازي ، جزء صلب.

- **الجزء المائي (الماء)** : يشكل الوسط الذي تتمّ فيه التفاعلات والوظائف الحيوية للكائن الحي (التغذية ، الإطراح...) والماء موطن العديد من الأنواع الحية ، وهو مورد طبيعي تزداد أهميته في المناطق الجافة وشبه الجافة ، لذا لابدّ من الحفاظ عليه وعدم هدره وترشيد استخدامه.

- **الجزء الغازي** : ويتألف من مزيج من الغازات أهمها غاز الآزوت بنسبة 78 % ، الأكسجين بنسبة 20,9 % ، ثاني أكسيد الكربون بنسبة 0,003 % ، بالإضافة إلى بخار الماء وغازات أخرى نادرة ، فيستخدم الجسم الأكسجين لأكسدة الأغذية وتوليد الطاقة للكائن الحي من أجل القيام بالوظائف الحيوية المختلفة ، ويموت الكائن الحي مختنقا في حال نقص الأكسجين ، كما تمتصّ النباتات غاز ثاني أكسيد الكربون من خلال عملية التركيب الضوئي فتحتفظ بالفحم وتطرح غاز الأكسجين ممّا يؤدي إلى الحفاظ على نسبة ثابتة في الجو ، فيعدّ غاز ثاني أكسيد الكربون Co_2 غاز خانق إذا زادت نسبته عن

[1] فتحي دردار ، البيئة في مواجهة التلوث ، المرجع السابق ، ص. 16 ، 17.

النسبة الطبيعية ، كما تعدّ زيادة غاز ثاني أكسيد الكربون من أهمّ أسباب ارتفاع الحرارة على سطح الكرة الأرضية ، وبالتالي تغيير المناخ.

- **الجزء الصلب (اليابسة)** : تتألّف اليابسة من الصخور والرواسب والأتربة الّتي تتواجد وتعيش بها كائنات مختلفة ، وللعناصر المعدنية والعضوية الموجودة في التربة دور هام في حياة الكائنات الحية وفي تكوين مادتها ، والتربة مورد طبيعي متجدّد لابدّ من حمايتها من الانجراف ومن التلوث ، كما أنّ غياب العناصر المعدنية أو بعضها يؤثر على نمو النباتات أو انقراضها في بعض الأحيان والحالات ، ممّا يؤدي إلى اختلال التوازن بين الأنواع النباتية وما ينشأ عنه من اختلال مشابه في أنواع الكائنات الحيوانية[1].

وتشكل المكونات غير الحية في الأنظمة البيئية موارد البيئة ، وهي موارد متاحة للإنسان يحصل منها على مقومات حياته ، فالمورد الطبيعي هو مجموع المواد الموجودة في البيئة ، والّتي يعتمد عليها الإنسان ، ويؤثر فيها أو يتأثر بها، أو كليهما – الماء ، الغابات، الفحم ، والطاقة الشمسية – ، وتصنّف الموارد الطبيعية (البيئية) من حيث مدّة بقائها واستمرار الإفادة منها إلى :

- موارد دائمة : وهي موارد تظل دائما متوافرة حسب التوقعات العلمية كالماء والهواء والطاقة الشمسية.

- موارد متجدّدة : وهي الموارد الّتي تمتلك القدرة على التجدد باستمرار كالغابات ، التربة ، الكائنات الحية ، ويشترط لاستمرار تجدّدها تعامل الإنسان معها بشكل رشيد ، وكذلك تعدّ الكائنات الحية موارد متجدّدة إذا أحسن الإنسان تربيتها ووضع القواعد والنظم الّتي تحدّ من صيدها واستهلاكها ، والغابات والمحاصيل الزراعية هي كذلك موارد متجدّدة إذا تعامل الإنسان معها بشكل رشيد.

[1] فتحي دردار ، البيئة في مواجهة التلوث ، المرجع السابق ، ص. 19.

- موارد غير متجدّدة : وهي موارد قابلة للنفاذ لأنّ معدّل تجدّدها يقلّ عن معدّل استهلاكها ، لذلك فهي موارد مؤقتة أو ناضبة كالفحم الحجري ، والمعادن والغاز الطبيعي والنفط[1].

ب) **المكونات الحية** : وتشمل الكائنات الّتي تتمتع بمظاهر الحياة من تغذية وتنفس وحركة وتكاثر ، وتقسم بحسب شكل حصولها على الغذاء إلى كائنات منتجة ، ومستهلكة ومحلّلة[2]. وهي تساهم في توازن النظام البيئي كما هو مبيّن في الشكل التالي:

نباتات خضراء← حيوانات عاشبة← حيوانات لاحمة← كائنات محلّلة← وسط طبيعي

↓ ←←←←←←←←←←←←←←←←←←←←←←←←←←←↓

فالكائنات الحية المنتجة هي ذاتية التغذية ، وهي تستطيع صنع غذائها بنفسها من موارد غير عضوية عن طريق عملية التمثيل الضوئي كالنباتات الخضراء ، وبعض الكائنات الدقيقة القادرة على صنع الغذاء لنفسها معتمدة على الوسط الذي تعيش فيه ، وتشكل النباتات الخضراء المصدر الأوّل لغذاء الكائنات الحية الأخرى ، أمّا الكائنات الحية المستهلكة تأخذ الغذاء جاهزا من الكائنات المنتجة أو من كائنات مستهلكة أخرى كالإنسان ، والحيوانات آكلة الأعشاب وآكلة اللحوم ، فالحيوانات آكلات العشب تسمّى المستهلك الأوّل لأنّها تعتمد مباشرة على النبات ، والحيوانات الّتي تتغذّى على الحيوانات آكلة العشب تسمّى المستهلك الثاني... أمّا الكائنات الحية المحلّلة كالبكتيريا والفطريات الّتي تتغذّى على جثث الكائنات المنتجة والمستهلكة وعلى الفضلات العضوية، وتحولها إلى مواد بسيطة تعود إلى الأرض مغلقة بذلك دائرة تحول المواد الغذائية، وهكذا يحدث الترابط والتكامل[3] ، والتوازن بين هذه الكائنات الحية بمعية المكونات غير الحية ، كما تنشأ بين الكائنات الحية علاقات عديدة منها :

---

(1) فتحي دردار ، البيئة في مواجهة التلوث ، المرجع السابق ، ص. 16.

(2) سبق ذكرها وشرحها ، راجع المبحث السابق ، ص43. وما بعدها.

(3) أحمد عبد الرحيم السايح ، أحمد عبده عوض ، قضايا بيئية من منظور إسلامي ، المرجع السابق ، ص. 33 ؛ صالح محمود وهبي ، ابتسام درويش العجي ، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، المرجع السابق ، ص. 16 ؛ فتحي دردار ، البيئة في مواجهة التلوث ، المرجع السابق ، ص. 20.

* **المعايشة** : وهي أن يعيش كائن حي مع كائن حي آخر مضيف بحيث يعود النفع على المتعايش ، دون أن يتضرّر أو يستفيد المضيف ومثال ذلك الكائنات البحرية الدقيقة الّتي تأوي إلى ثقوب الإسفنج لتحتمي فيه وتحصل على الغذاء من تيار الماء.

* **تبادل النفع** : كان يعيش كائنان معا على أساس تبادل المنفعة دون أن يتضرّر أحد منهما ومثال ذلك استقرار البكتيريا العقدية الّتي تثبت الآزوت على شكل عقد آزوتية في جذور النباتات البقولية بحيث يستفيد النبات من الآزوت والنبات يمدّ البكتيريا بالمواد الكربوهدراتية.

* **التطفل** : كأن يعيش كائن متطفل على كائن حي آخر بحيث يحصل على طعامه منه دون أن تعود أي فائدة على الكائن العائل ، بل يسبب له الضرر ، ومثال ذلك : الديدان الّتي تصيب الإنسان ، وكذلك الفطريات المتطفلة مثل صدأ القمح ، وفطرة الرأس الّتي تتطفل على الإنسان (التينية)[1].

وللنظام البيئي خصائص مجموعها يكوّن توازن النظام البيئي وهي :

أوّلا : أنّ النظام البيئي معقد لما يحتويه من كائنات حية متنوعة وعلاقات متبادلة فيما بينها وبين الظروف البيئية.

ثانيا : إمكانية التنبؤ عن الأحداث البيئية ، بحيث تتجه النظم البيئية إلى الاستقرار ، وكلّما زاد النظام تعقيدا كلّما اتجه نحو الاستقرار ، ويمكن تعريف استقرار النظام البيئي بأنّه : قدرة هذا النظام على العودة نحو الاستقرار ، ويمكن تعريف استقرار النظام البيئي بأنّه : قدرة هذا النظام على العودة إلى وضعه الأوّل بعد أي تغير يطرأ عليه دون حدوث تغير أساسي في تكوينه ، وعندما يقطع الإنسان الغابة فإنّه يقضي على توازنها الطبيعي ، فيتأثر هو والكائنات الحية الأخرى الّتي تعيش فيها ، كما تنجرف التربة وتحدث السيول...

[1] صالح محمود وهبي ، ابتسام درويش العجي ، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، المرجع السابق ، ص. 17.

ثالثا : أنّ النظام البيئي يستخدم فضلاته ، ومثال ذلك النظام البيئي البحري حيث تقوم الأسماك بإخراج الفضلات العضوية بعد ذلك تقوم البكتيريا بتحويلها إلى مركبات غير عضوية تستعمل في تغذية الطحالب الّتي تأكلها الأسماك ، وهكذا تزول الفضلات من ماء البحر الذي يظلّ محتفظا بصفائه.

وبهذه الخصائص يحدث التوازن في النظام البيئي كخاصية عامة له يجب أن يكون عليها ، ولكن إنتاج الإنسان لمواد غير قابلة للتحلّل إلاّ بعد فترات طويلة من الزمن أدّى إلى تعطيل النظام البيئي وحدوث التلوث[1] ، وكذا استنـــزاف الموارد البشرية والتعدي الشرس على البيئة بقصد أو بغير قصد.

ج) **الطاقة (مكون من مكونات النظام البيئي)** : إذ الشمس هي مصدر الطاقة لأيّ نظام بيئي ، وهي نظيفة وتمدّنا بالدفء ، وبالتالي الحياة ، فهناك علاقة بين المنتجات والمستهلكات والتركيب الأساسي للنظام البيئي ، بحيث تحصل النباتات الخضراء على الكثير من الطاقة الّتي تصلنا من الشمس بشكل مباشر بعملية التركيب الضوئي ، ثمّ تنتقل إلى الكائنات الأخرى عن طريق التغذية (الاستهلاك) – كما بيّنا سالفا – كما تحتاج جميع الكائنات الحية إلى الغذاء بوصفه مصدرا للطاقة والنمو والتكاثر وكل الأفعال الحيوية ، وبعض الطاقة الشمسية مخزونة في الفحم والنفط والغاز الطبيعي[2].

ونستنتج من عرضنا لمكونات النظام البيئي أنّ تكامل أجزاء سطح الأرض من مكونات غير حية (الجزء الصلب ، الجزء المائي ، الجزء الغازي) = المجال الحيوي أو المحيط الحيوي ، وهذا الأخير يعرف بأنّه الجزء المأهول من كوكب الأرض ، ويشمل الماء والهواء واليابسة ، وفيه تتواجد الكائنات الحية بمختلف أنواعها وأشكالها ، ويمكن اعتباره نظاما بيئيا واسعا يضمّ أشكال الحياة كافة ، تلك الّتي نعرفها اليوم ، كما تضمّ البيئة الطبيعية والتفاعلات المتبادلة بينهما ، وبالتالي فهو ترابط الأنظمة البيئية على سطح الكرة

---

[1] صالح محمود وهبي ، ابتسام درويش العجي ، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، المرجع السابق ، ص. 18.

[2] مصطفى نايف مصطفى يونس ، موقف الإسلام من حماية البيئة والمحافظة عليها والوقاية الصحية ، رسالة ماجستير ، جامعة نابلس فلسطين ، 1422هـ/2001م ، ص. 39 وما بعدها ؛ فتحي دردار ، البيئة في مواجهة التلوث ، المرجع السابق ، ص. 20 ، 21.

الأرضية ، كما يمتدّ المحيط الحيوي من قاع المحيطات إلى قمم الجبال أي بسمك 20 كلم تقريبا ، وتتركز معظم أنواع الحياة في مناطق التقاء الماء والهواء واليابسة ، وينقسم المحيط الحيوي إلى قسمين :

– المحيط الحيوي الأرضي : ويتكوّن من أنظمة بيئية واسعة ، ويتضمن كل قسم أنظمة بيئية اصغر فأصغر ، وجميعها مترابطة ومتفاعلة مع بعضها ، والأنظمة البيئية الواسعة هي: البيئة القطبية ، بيئة التندرا ، بيئة النباتات الصنوبرية والاستوائية ، وبيئة المراعي ، والبيئة الصحراوية.

– المحيط الحيوي المائي : الذي يتكوّن من أنظمة بيئية مائية كالأنظمة البيئية للمياه العذبة (أنهار ، برك ، بحريات) وأنظمة المياه المالحة (بحار ، محيطات)[1].

والإسلام يدعو إلى حفظ التوازن في النظـــام البيئي ، هذا النظـــام الذي خلق عليه الله عز وجل الكون ، وأبدع خلقه وجعله آية من الجمال والإتقان ، قال عز وجل: ﴿ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾[2] ، وزيّن الله الكون ونسّقه بمعنى نظّمه ، إذ قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَزَيَّنَّاهَا لِلنَّاظِرِينَ * وَحَفِظْنَاهَا مِن كُلِّ شَيْطَانٍ رَّجِيمٍ * إِلاَّ مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُّبِينٌ * وَالأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ﴾[3] ، ففي هذه الآيات الكريمات لفتة إلى "جمال الكون" وبخاصة تلك السماء الّتي يتجلّى منها بأنّ الجمال غاية مقصودة في خلق هذا الكون ، فليست الضخامة وحدها ، وليست الدقة وحدها ، وإنّما هو الجمال الذي ينتظم المظاهر جميعا وينشأ من تناسقها جميعا ، وإنّ نظرة واحدة شاعرة لكفيلة بإدراك حقيقة الجمال الكوني، وعمق هذا الجمال في تكوينه ، ولإدراك معنى هذه اللفتة العجيبة قوله تعـــالى :

---

[1] فتحي دردار ، البيئة في مواجهة التلوث ، المرجع السابق ، ص. 18 ، 19 ؛ صالح محمود وهبي ، ابتسام درويش العجي ، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، المرجع السابق ، ص. 27 وما بعدها.

[2] سورة النمل ، الآية 88.

[3] سورة الحجر ، الآيات 16 ، 17 ، 18 ، 19.

﴿ وَزَيَّنَّاهَا لِلنَّاظِرِينَ ﴾[1] ، ثمّ إنّ الله سبحانه وتعالى سخّر الكون بما فيه لخدمة الإنسان فقال عز وجل : ﴿ اللّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمُ الأَنْهَارَ* وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَآئِبَينَ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ * وَآتَاكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ اللّهِ لاَ تُحْصُوهَا إِنَّ الإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾[2]، فالنّعم الكونية أمانة عظيمة يؤتمن عليها المؤمن، فلابدّ من اتباع منهج الوسطية والاعتدال في استغلال الموارد البيئية دون إفسادها ، أو إحداث خلل في التوازن البيئي الذي عبّر عنه قوله تعالى : ﴿ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ﴾[3] ، موزون بمعنى مقدّر بقدر ، فهو موزون بميزان الحكمة لا تصلح فيها زيادة ولا نقصان بحيث لا يطغى نوع على نوع أو على بقية الأنواع ، أو جنس على جنس أو بقية الأجناس[4] ، فقد خلق الله تبارك وتعالى الكون في أحسن تقويم ونظّمه ، وخلق نواميسه، وجعلها في نسق واحد متوازنة تجري بأمره ، لا يطغى أحدها على الآخر ، وخلق مخلوقات الكون ، وجعل لكلّ منها ناموسا خاصا به يسيّر مجريات حياتها ، قال تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[5] ، أي كل شيء قدره بقدر ، وجعل سبحانه وتعالى الكون متوازنا ، فكان التوازن من أهمّ مقومات الحياة الكونية ، فلو سارت الحياة وفق السنن والنواميس الطبيعية دون تدخل جامح من الإنسان لما انتابتها هذه المشكلات والمعضلات نتيجة إرباك نظامها وإخلال توازنها ، ولقد نهت الشريعة الإسلامية عن العبث بهذا التوازن ، وحذرت من تجاوز الحدّ في التعامل مع البيئة على حساب أمور

---

[1] سورة الإسراء ، الآية 31. انظر ، سيد قطب ، في ظلال القرآن ، المرجع السابق ، ج. 4 ، ص. 2133.

[2] سورة إبراهيم ، الآيات 32 ، 33 ، 34.

[3] سورة الحجر ، الآية 19.

[4] أمل توفيق أبو عبدو ، عناية الكتاب والسنة بالبيئة ، رسالة ماجستير ، جامعة غزة ، فلسطين ، 1419هـ/1999م ، ص. 64.

[5] سورة القمر ، الآية 49.

أخرى[1] ، فقال الله عز وجل : ﴿ أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ ﴾[2] ، فالتوازن البيئي – كما سبق الذكر – خاصية من خصائص النظام البيئي.

ومكونات النظام البيئي بعناصرها تتفاعل مع بعضها وفق نظام دقيق ، حيث تعتمد كل مجموعة على مجموعة أخرى سابقة لها في تكاملية توافقية رائعة بما يضمن حفظ توازن النظام ، يقول الله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾[3]، فالآية دالّة على أرزاق الناس ، وسائر المخلوقات في تعبير لطيف ودقيق ﴿ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ وهذا يدلّ على النظام البيئي ومكوناته وعناصره ، إذن نكاد نلمس أنّ حدوث أي خلل أو نقص في عناصر أو مكونات أي مجموعة يؤثر في طبيعة التفاعل ، ومن ثمّ يبدأ النظام في الخلل والاضطراب فيفقد توازنه وقدرته العادية في صنع الحياة بإذنه تعالى إذ يقول : ﴿ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴾[4] ، وبالتالي يحدث ما يسمى (الخلل الوظيفي) ، وما يصاحب هذا من ظهور المشاكل البيئية العديدة الّتي باتت تهدّد حياة الإنسان في العصر الحاضر ، كما أنّ انقراض الأنواع أو هجرتها نتيجة للملوثات أو التعدي على مساحات الطبيعة بسبب العمران والصناعة هو من مسببات اختلال التوازن البيئي ، حيث أنّ لكل نوع وظائفه المختلفة في السلسلة البيئية عدا عن دوره في عملية نقل الطاقة من مستوى إلى آخر ، فاختفاء النوع أو الأنواع يُحدث فجوة (فراغ) في البيئة من شأنها أن تعطل مسار الطاقة الطبيعية ، وفقدان الطاقة أو تشتتها يعتبره العلماء بأنّ النظام البيئي غير متكامل ، وبالتالي غير متّزن ، ولعلّ هؤلاء هم الأوائل الذين أرسلوا فكرة إعادة توطين الأنواع في بيئتها الطبيعية حتّى تسير الطاقة

---

[1] أمل توفيق أبو عبدو ، عناية الكتاب والسنة بالبيئة ، المرجع السابق ، ص. 65.

[2] سورة الرحمن ، الآية 8.

[3] سورة الحجر ، الآية 20.

[4] سورة النمل ، الآية 88.

وتتدفق بشكل طبيعي ، ويعود النظام البيئي إلى اتزانه الطبيعي ، ولذلك وردت النصوص النبوية الّتي تحث على احترام الكائنات الحية باعتبارها أمم ، "فلولا أنّ الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها" ، كما عذب الله المرأة بقتل الهرّة ، وعاتب النبيّ حارق قرية النّمل... وغيرها من الأحاديث النبوية الّتي نهت نهيا مشدّدا عن الإفساد في الكون والعبث به ، وعن التصرّفات الطائشة غير الحكيمة ، وغير المسؤولة الّتي تقوم بها يد البطش الطائشة الّتي ابتعدت عن منهج الإسلام وأعرضت عن كتاب الله تعالى[1].

المطلب الثاني : توازن النظام البيئي.

مع أنّي أشرت إليه في موضع حديثي عن النظام البيئي (في عدّة مواطن من المطلب) ، إلاّ أنّني ارتأيت أن أتحدّث عن التوازن البيئي في هذا المطلب لأوفّيه حقّه باعتباره خاصية يتميّز بها النظام البيئي فضلا عن أنّ للتوازن البيئي مظاهر تثبت تحققه ووجوده ، لذلك يختلف عن النظام البيئي من حيث تعريفه ومظاهره.

التوازن في اللّغة : اسم فاعل من الفعل وزن : الواو ، الزين ، والنون ، بناء يدلّ على تعديل واستقامة ، وزنت الشيء وزنا[2] ، الوزن : رمز الثقل والخفة ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾[3]، وقوله تعالى أيضا : ﴿ فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ ﴾[4] ، وقوله تعالى أيضا : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ ﴾[5] ، قيل إنّما أراد من ثقل وزنه أو خفّ وزنه ، ويقال وزن الشيء إذا قدّره ، ووزن ثمر النخل إذا خرصه ، ووازنت بين الشيئين موازنة ووزانا ، وهذا يوازن هذا إذا كان على زنّته أو كان محاذيه ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ﴾[6] ، جرى على

---

(1) أمل توفيق أبو عبدو ، عناية الكتاب والسنة بالبيئة ، المرجع السابق ، ص. 65 ، 66.

(2) بن فارس، معجم مقاييس اللّغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م ، باب " وزا " ، الجزء 6، ص 107.

(3) سورة الأعراف ، الآية 8.

(4) سورة القارعة ، الآية 6.

(5) سورة القارعة ، الآية 8.

(6) سورة الحجر ، الآية 19.

وزن أو مقدار معلوم ، من قدّر الله لا يُجاوز ما قدّره الله عليه لا يستطيع خلق زيادة فيه ولا نقصانا[1]. ووازن بين الشيئين موازنة ووزانا : ساوى وعدل ، ووزن الشيء : ساواه في الوزن وعادله وقابله وحاذاه ، وتوازن الشيئان : تساويا في الوزن. يقال : اتزان لا مستقر : هو اتزان الجسم الذي إذا أُزيح قليلا عن موضعه لم يعد إلى وضعه الأصلي واختلّ التوازن[2] ، ومن هنا جاء اختلال التوازن البيئي.

إذن يقصد بالتوازن البيئي عند علماء البيئة المحافظة على مكونات البيئة بأعداد وكميات مناسبة ، على الرغم من نقصانها ، وتجدّدها المستمرين[3] ، فمثلا الأكسجين يستهلك خلال عملية التنفس ثمّ يعود إلى الجوّ نتيجة عملية التركيب الضوئي (إعادة التوازن والتغذية الراجعة) ، كذلك تستهلك النباتات العناصر المعدنية الموجودة في التربة نتيجة تحلّل بقايا الكائنات الحية بعد موتها ، ثمّ بعض الحيوانات تستهلك النباتات وتأخذ الأملاح المعدنية ، وعناصر أخرى لبناء ونمو أجسامها ، وإذا ما ماتت تحلّلت في التربة وتُكسب التربة كمية من الأملاح المعدنية ، وبالتالي تطرح فضلات عضوية ، فتقوم البكتيريا بتحويلها إلى مركبات غير عضوية تستعمل في تغذية الأشنيات (الطحالب) ، تأكل الأسماك هذه الأشنيات ، وهكذا تختتم الحلقة ويعاد التوازن للنظام البيئي البحري ، ويحافظ البحر على صفائه ، وهكذا فإنّ التغيرات الّتي تحدث داخل النظام البيئي المتوازن لا تخرجه عن حال التوازن[4]. ويمكن تعريف التوازن البيئي بأنّه قدرة البيئة الطبيعية على إعادة الحياة على سطح الأرض دون مشكلات أو مخاطر تمسّ الحياة البشرية ، ويكمن سرّ التوازن الدقيق في النظام البيئي في أنّ المواد الّتي تتكوّن منها هذه الأجسام "أجسام العناصر الطبيعية ، والحيائية المكونة للبيئة" هي في تحوّل مستمر بين العالم البيولوجي والعالم الطبيعي ، ويشترط لكي ينتفع النيات بعناصر البيئة أن توجد هذه العناصر في

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب ، المرجع السابق ، ج. 5 ، ص. 4828.

[2] أمل توفيق أبو عبدو ، عناية الكتاب والسنة بالبيئة ، المرجع السابق ، ص. 68.

[3] صالح محمود وهبي ، ابتسام درويش العجي ، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، المرجع السابق ، ص. 24 ؛ فتحي دردار ، البيئة في مواجهة التلوث ، المرجع السابق ، ص. 36.

[4] فتحي دردار ، البيئة في مواجهة التلوث ، المرجع السابق ، ص. 36.

الصورة الكيميائية المناسبة ، ويمكن تبسيط العلاقة المتكاملة بين أشعة الشمس والنبات والحيوان والإنسان وبعض مكونات الغلاف الغازي والمواد غير العضوية وإبراز التوازن الدقيق بين هذه المعطيات البيئية بدراسة دورات بعض المواد كالطاقة الشمسية والدورة الغازية في الطبيعة من دورة مائية ، ودورة الكربون ، ودورة الأكسجين ، ودورة النتروجين ، والدورات الرسوبية وأهمّها دورة الفسفور ودورة الكبريت ، وإنّ هذه المواد تتجدّد بتحولها من صورة إلى أخرى لأنّ المادّة لا تفنى ولا تستحدث بل تتحوّل من حالة إلى أخرى سواء أكانت منفردة أو متفاعلة مع مواد أخرى في سلسلة من التغيرات حسب العوامل الطبيعية والحياتية والمواد الأخرى المحيطة بها ، وهذا التغير والتحوّل المستمر للمواد هو ما يعرف بدوراتها[1] ، الّتي لا يسع المجال للتفصيل فيها بل لا فائدة من ذلك على أساس أنّ ذكرها كاف لمعرفة إشكالية اختلال توازن البيئة من زاوية معالجة الجانب القانوني فيها ، وليس العلمي.

إذن ، البيئة وحدة متوازنة ومتكاملة ، بحيث تشترك في هذا التكامل جميع عناصرها الطبيعية ، والحيوية ، وما دام الأمر كذلك فإنّ فلسفة هذا التكامل تقوم على ما بين هذه العناصر من ترابط وتلازم بلغ حدّ التعقيد (كخاصية للنظام البيئي) ، فليست حياة الأحياء في بيئاتها مجرّد وجود كائنات حيّة يعيش بعضها مجاورا لبعض في بيئة واحدة ، وإن كان الأمر يبدو كذلك سهلا وبسيطا ، وإنّما مزيج من العلاقات الّتي تربط الكائنات الحية بعضها ببعض من جهة ، كما تربط هذه الكائنات بعوامل البيئة من جهة أخرى ، وهذه الرابطة الّتي تربط جميع الأحياء تسمّى السلاسل الغذائية[2].

- **السلاسل الغذائية ومكوناتها** : تعني السلسلة الغذائية تحويل الطاقة الكيميائية أو طاقة الطعام المستمدّة من مصدر ما عن طريق سلسلة من الأنواع المختلفة بحيث يأكل بها كل نوع من الكائنات الحية النوع الذي يسبقه ، تبدأ السلسلة الغذائية دائما بالنباتات

---

[1] ذكرت في الصفحة ( ) من هذا المطلب ، راجع ، صالح محمود وهبي ، ابتسام درويش العجي ، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، المرجع السابق ، ص. 30 وما بعدها.

[2] أمل توفيق أبو عبدو ، عناية الكتاب والسنة بالبيئة ، المرجع السابق ، ص. 68 ، 69.

الخضراء أو الطحالب الّتي تستمد طاقتها من الشمس ، وغالبا تكون السلاسل الغذائية على اليابسة قصيرة بحيث تتكوّن من حلقتين أو ثلاث حلقات وذلك لوجود عدد كبير من آكلات الأعشاب كبيرة الحجم، ففي المناطق الرعوية تكون سلاسل الغذاء كما يلي:

* طاقة شمسية :

أعشاب ←حرارة← مواشي ←حرارة← إنسان

وفي البراري والسهول تكون آكلات الأعشاب صغيرة الحجم ويمكن أن تتكوّن هذه السلاسل الغذائية من خمس حلقات أو أكثر على النحو التالي :

أعشاب ← صراصير ← ضفادع ← صقور

وفي البيئة المائية تتكون السلاسل الغذائية من خمس حلقات أو أكثر ، نظرا لأنّ أكلة الطحالب الخضراء صغيرة جدا.

طحالب ←حرارة← أوليات ←طاقة حيوانية← حشرات مائية صغيرة ← حشرات مائية كبيرة ← أسماك صغيرة ← أسماك كبيرة[1].

وهكذا فإنّ أشكال الحياة يعتمد بعضها على البعض الآخر فيما يعرف بعلاقة الآكل والمأكول ، وتُسمّى هذه العلاقة الغذائية بين الكائنات الحية حيث يتغذى الواحد منها على الذي يسبقه بالسلسلة الغذائية.

والجدير بالذكر أنّه قد تتغذى الكثير من المستهلكات على أكثر من نوع نباتي أو حيواني مما يجعل سلاسل الغذاء تتداخل مع بعضها بشكل شبكة يطلق عليها "الشبكة الغذائية". إذن فالشبكة الغذائية تتكوّن من عدّة سلاسل غذائية مرتبطة ، ويبقى التوازن والنظام في شبكة الغذاء قائما ، طالما تتوافر نسب ثابتة بين أعداد المستهلكات ، فإذا اختلفت النسبة بين أي حلقتين من حلقات الشبكة يختلّ التوازن وينهار النظام ، فالطيور الجارحة تتغذى على الجرذان ، فإن نقص عدد الطيور الجارحة بسبب الصيد ، يزداد عدد الجرذان ، مما يعني اختلال التوازن البيئي ، وهذا يستدعي تنظيم عملية الصيد

[1] أمل توفيق أبو عبدو ، عناية الكتاب والسنة بالبيئة ، المرجع السابق ، ص. 69 ؛ فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوث ، المرجع السابق، ص. 37 ؛ صالح محمود وهبي ، ابتسام درويش العجي ، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، المرجع السابق ، ص. 20 وما بعدها.

والالتزام بالأوقات المسموح بها[1]. وتتسم السلاسل الغذائية عموما بالبساطة بمعنى أنّه إذا فقدت أي حلقة من حلقات الوصل بالسلسلة الغذائية فإنّ ذلك ربّما يؤدي إلى تبسيطها أو حتّى زوالها من النظام البيئي ، فعلى سبيل المثال إذا فقد الكائن المستهلك الإبتدائي في السلسلة فإنّ ذلك سوف يؤدي إلى زوال الكائنات المستهلكة الأخرى بالسلسلة ، أمّا إذا فُقد النبات الأخضر فإنّ ذلك سوف يؤدي إلى زوال السلسلة بأكملها من النظام البيئي[2].

هذه هي باختصار حقيقة التوازن البيئي (الكوني) ، وقد أكّد القرآن الكريم هذه الحقيقة في مواضع مختلفة ، ونبّه العباد إلى الحكمة السامية وراء التناسق والنظام في خلق هذا الكون ، وذلك في مقل قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[3] ، وقوله عز وجل أيضا : ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلاَّ بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴾[4] ، وعندما نتأمل الواقع البيئي نرى العديد من الأمثلة الّتي تؤكد سمة التوازن في الكون والإسلام (قرآنا وسنّة) يمنح أتباعه رؤية شاملة ومنهجا سليما يؤسس فيه عقيدة التوحيد من خلال عرض مشاهد الكون وانضباط قوانينه وحركته[5] ، إلاّ أنّ الخروج عن هذا المنهج يحول دون بقاء هذا التوازن – في النظام البيئي – ويختلّ بالدرجة الّتي لا يستطيع فيها أن يسترجع حالته السابقة في وقت قصير ، بل يدوم لمئات السنين ، وهذا هو الحال الذي تعيش عليه البشرية اليوم مع التلوث ، واستنـــزاف الموارد الطبيعية بلا عقلانية ولا مسؤولية.

---

(1) فتحي دردار ، البيئة في مواجهة التلوث ، المرجع السابق ، ص. 38 ؛ صالح محمود وهبي ، ابتسام درويش العجي ، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، المرجع السابق ، ص. 20 ، 21.

(2) أمل توفيق أبو عبدو ، عناية الكتاب والسنة بالبيئة ، المرجع السابق ، ص. 70.

(3) سورة القمر ، الآية 49.

(4) سورة الحجر ، الآية 21.

(5) أمل توفيق أبو عبدو ، عناية الكتاب والسنة بالبيئة ، المرجع السابق ، ص. 68.

المطلب الثالث : اختلال التوازن البيئي.

يؤكد الكثير من خبراء البيئة أنّ النظام البيئي هو بمثابة حاسوب طبيعي متوازن ، بفعل التنظيم الذاتي المتبادل بين مكوناته الحية وغير الحية ، إلاّ أنّه ومنذ فترة قريبة — يحدّدها الخبراء بالنصف الأخير من القرن الماضي — بدأ يصاب بالخلل ، حيث إنّ دوراته أخذت تتعطّل الواحدة تلو الأخرى ، بسبب التلوث الهائل الناتج من الصناعة ، ومن النشاطات البشرية الأخرى ، وبسبب الإفناء المتعمد للغابات ، والرعي الجائر ، وانجراف التربة ، واستنـــزاف الموارد ، وما إليها من الممارسات الإنسانية الطائشة ، وهذا الإخلال يتحقّق بصور مختلفة من أهمّها تهديد التوازن الفطري للحيوانات والنباتات ، وذلك من خلال إنقاص عدد الحيوانات والنباتات البرية والبحرية ، الأمر الذي يهدّد بانقراضها ، ومن الصور كذلك تهديد الغابات والمراعي[1] ، والشُّعب المرجانية ، وهو

---

[1] الغابة ذلك النظام البيئي المتطور والمستقر تجاه التغيرات الداخلية والخارجية الّتي يمكن أن تصيبها ، فهي تحفظ التوازن المثالي بين الأكسجين وثاني اكسيد الكربون في الهواء ، عن طريق إطلاق الأوّل وامتصاص الثاني ، وكذلك فإنّها باحتفاظها بالماء ، وبحفاظها على التربة فإنّها تنظم تدفق الأنهار ، كما أنّها دوريا تفقد أوراقها الّتي تتحوّل إلى عناصر تغذي التربة ونباتاتها ، وبذلك تحافظ الغابة على خصوبة تربتها بشكل تلقائي ودوري ، وبالتالي فهي تحافظ على توازنها كنظام بيئي ، كما تؤمن الغابة حرارة محكمة ثابتة للحيوانات البرية الّتي تجد في داخلها ملجأ وملاذا مناسبا وملائما لحياتها ، وتلعب الغابة في المناطق الصناعية دورا متفردا ، فهي تعمل كمضادة طبيعية للغبار وثاني أكسيد الكبريت والدخان وغيرها من الملوثات الجوية العالقة ، ويكفينا أن نعلم أنّ بإمكان غابة من الأشجار المورقة في البلدان المعتدلة أن توقف سنويا أكثر من 50 طنا من الغبار والعوالق في الفدّان الواحد ، وبوجه عام فإنّ الإنسان في المناطق الغابية يتنفّس هواء يحتوي على غبار ودخان وملوثات أخرى أقل بكثير مما هو في المنطاق الخالية من الغابات ، وتتميز الغابة بخاصية تنقية الهواء في المدن المجاورة للمصانع الملوثة للهواء ، بالإضافة إلى تشبع الجو بالأكسجين الناتج من عملية البناء الضوئي لنباتات الغابة ، كما أنّ للغابة دور هام لا يقلّ عن دورها في التنقية ، وهو تخفيف حدّة الضوضاء ، فقد بيّنت الدراسات أنّ حاجزا حجريا بالغابة يمكن أن يخفّف الضوضاء بحدود 10 ديسبل بكل متر من سمك الحاجز الحجري ، وبذلك فالغابة تعمل كنظام بيئي صحي للإنسان إلى جانب أنّها مصدر متجدّد وغني بالأعشاب والألياف وغيرها من الموارد الغابية. هذا ويؤدي إخلال الإنسان بالتوازن الطبيعي في الغابة وخرق استقرارها إلى مشكلات عديدة ، تنعكس عليه وعلى الحيوانات البرية ، وعلى التربة ، حيث تنجرف وتنساب بفعل مياه الأمطار والسيول ، كما أنّ درجات الحرارة بها تتعرّض لتغيرات كبيرة وتنشط بها الرياح الشديدة ، في النهاية يفقد الإنسان موردا متجدّدا للأخشاب والألياف الّتي يحتاج إليها في كثير من نشاطاته ، ويحذر علماء البيئة اليوم من الأخطار الّتي تحدث إذا ما تحطمت غابة الأمازون بالبرازيل الّتي تعدّ من أكثر الغابات في العالم عطاء ، وباعتبار أنّها النظام البيئي الأرضي الأكثر تطورا ، مساحتها ضخمة ومكوناتها النباتية والحيوانية غنية وكثيرة العدد وشديدة التنوع ، وبالنظر لوجودها في منطقة مناخية غزيرة الأمطار ، فإنّ تدهورها سوف يكون له انعكاسات خطيرة لا تقتصر على دولة البرازيل فقط ، وإنّما ستتعدّاها لتشمل الكرة الأرضية بإسرها مسببة تغيرات هامة في المناخ العالمي ، وفي الاحتفاظ بمياه الأمطار ، والمحافظة على نسبة الأكسجين ، وغاز ثاني أكسيد الكربون ، نظرا لما لهذه الغابة من تأثير مباشر في درجة حرارة الكوكب ورطوبته. ثمّ تأتي المراعي وأهميتها الطبيعية ، كونها أنظمة دائمة التجدّد ، فهي موارد متجدّدة للإنسان يربّي فيها ثروة حيوانية ضخمة تعدّ مصدرا متجدّدا للغذاء ، إلاّ أنّ المراعي قد تعرّضت هي الأخرى للتدهور نتيجة للرعي الجائر والاقتلاع المستمر ، مما أدّى إلى افتقار التربة وتعريتها بسبب تعرّضها لعوامل الانجراف الشديد (مياه الأمطار والرياح) ، والأمثلة كثيرة على تدهور المراعي في العالم بعامة ، وفي مراعي الوطن العربي بخاصة ، زكريا طاحون ، قدسية البيئة ، مكتبة الفتح ، 2007 ، ص. 90 وما بعدها.

الأمر الذي يؤدي إلى تهديد التوازن الذي يقوم عليها[1] ، فإذا اختلّ نظام بيئي ما ، تطلب ذلك الوصول إلى توازن جديد لهذا النظام فترة زمنية قد تطول أو تقصر حسب الأثر الذي أحدثه هذا الاختلال ، وتُصاب البيئة عموما بالعديد من الاختلالات ، وتتغيّر ظروفها نتيجة لتدخل الإنسان المباشر وغير المباشر بممارسات وتصرفات يكتنفها الجهل والعصبية ، وقد ينشأ اختلال التوازن البيئي نتيجة لتغير بعض الظروف الطبيعية ، كالحرارة والأمطار والعواصف والزلازل والبراكين وغيرها من الحوادث الّتي قد تسبّبها القوى القاهرة (Force majeur) ، وقد ينشأ هذا الاختلال نتيجة لتغير بعض الظروف الحيوية المترتبة على علاقات الكائنات الحية الّتي تعيش في البيئة ، وتأثير بعضها على البعض بشكل مباشرة أو غير مباشر[2]، ولكن الأفعال الّتي تؤدي إلى الاختلال في التوازن البيئي الّتي تدخل تحت طائلة القانون هي الأفعال الّتي نتجت عن تدخل الإنسان، أمّا ما خلّفته القوة القاهرة من آثار ، وكذا تأثير الكائنات بعضها ببعض ، فهذا يعدّ ضرره خارجا عن إرادة الإنسان لا يحاسب عليه ، ولكن عليه مسؤولية إزالة ضرره أو الإنقاص منه سواء كان ذلك الضرر على الإنسان أو على غيره من الكائنات الّتي تلعب دورا في توازن النظام البيئي.

الفرع الأوّل : عوامل وأسباب اختلال التوازن في النظام البيئي.

ومن أهمّ العوامل الّتي تؤدي إلى فقدان التوازن البيئي :

أ) **تغير الظروف الطبيعية** : لقد حدثت العديد من التغيرات الطبيعية خلال العصور الجيولوجية السابقة منها عصور ماطرة وأخرى جافة وعصور جليدية وأخرى حارة ، وهذا ما أدّى إلى خلل في التوازن البيئي ، ولكن حدث توازن بيئي جديد بعد فترة من الزمن في ظل الظروف الجديدة الّتي سادت البيئة ، وفي حال تعرّضت بيئة ما للتصحر فهذا يؤثر في النبات ، ومن ثمّ تحدث أضرار هائلة بالبيئة الحيوانية ، وبالتالي يتأثر الإنسان، ومع مرور الزمن تعود البيئة إلى التوازن من جديد في إطار هذه الظروف

[1] أشرف توفيق شمس الدين ، الحماية الجنائية للبيئة ، المرجع السابق، ص. 32.

[2] زكريا طاحون ، قدسية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 91.

الجديدة ، وهذا ما يحدث بالنسبة للزلازل والبراكين والسيول وغيرها من الكوارث الطبيعية الّتي لا دخل للإنسان فيها[1] ، وهذا يدلّ على أنّ المحيط الحيوي يتجه إلى حالة من الاستقرار أو الثبات النسبي محتفظا بخصائصه الأساسية، حتّى يتسنّى له البقاء والتغلب على التغيرات البيئية المرتقبة ما دامت تدور حول معدّلاتها المعقولة والمقبولة ، اللهمّ إلاّ في بعض الحالات الشاذة الّتي كانت سببا في تغيير صورة الحياة على وجه الأرض تغييرا جذريا ، كما حدث في الأحقاب الجيولوجية والكوارث الطبيعية والّتي من أشهرها طوفان نوح عليه السلام[2].

ب) **إخراج كائنات حية من موطنها الأصلي وإدخالها إلى بيئة جديدة :**

لقد لجأ الإنسان إلى نقل كائنات نباتية وحيوانية إلى بيئات جديدة ، وهذا العمل قد يعرّضها لخطر الانقراض في موطنها الأصلي ، كما أنّ نقلها إلى بيئات جديدة آمنة من الأعداء الطبيعية ، مع ظروف بيئية مناسبة لنموها ، فإنّ هذا يعرّض البيئة الجديدة إلى اختلال توازنها ، وهناك أمثلة كثيرة من ذلك إدخال نبات التين الشوكي إلى أستراليا عام 1788 حيث وجد البيئة المناسبة والغذاء الوفير فنما وتكاثر ولعدم وجود أعداء طبيعية له، فقد انتشر انتشارا كبيرا أدّى إلى موت النباتات الأخرى ، وهروب الحيوانات حتّى بلغت المساحة الّتي انتشر فيها سنة 1925 حوالي 60 مليون من الهكتارات ، كذلك إدخال عشب الحسك إلى أمريكا أدّى إلى انتشاره حتّى أصبح من أكبر الآفات في أمريكا[3] ، كما نُقلت الأرانب إلى أستراليا حيث تكاثرت بأعداد هائلة فهدّدت الغطاء النباتي العشبي الذي تتغذّى عليه الأغنام ، مما استدعى تدخّل الإنسان لتقليل أعدادها ،

---

[1] صالح محمود وهبي ، ابتسام درويش العجي ، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، المرجع السابق ، ص. 18 ، 19 ؛ محمود عبد المولى ، البيئة والتلوث ، المرجع السابق ، ص. 11.

[2] أمل توفيق أبو عبدو ، عناية الكتاب والسنة بالبيئة ، المرجع السابق ، ص. 68. لقد رعت الشريعة الإسلامية مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي حفظا للتوازن البيئي من جهة وحفظا للموجودات البيئية من جهة أخرى من أنّ تنقرض وقصة نوح عليه دليل على ذلك قال الله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاء أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ . . .﴾ (سورة هود ، الآية 40) وذلك حفظا لتلك السلالات من الانقراض ، محمد عبد الفتاح القصاص ، الأسس العامة للتوازن البيئي ، المنتدى الاقتصادي حول "حماية البيئة من التلوث ، واجب ديني " ، المرجع السابق ، ص. 27 ، 28.

[3] محمود عبد المولى ، البيئة والتلوث ، المرجع السابق ، ص. 9.

وقد تتكاثر الحيوانات في البيئة الجديدة إلى درجة لا تجد الغذاء اللاّزم لها ، فتتعرّض للهلاك جوعا[1] ، كذلك إذا أخرج حيوان أو نبات من بيئة متوازنة يؤدي إلى اختلال التوازن ، ومن أمثلة ذلك عندما استقر الإنسان في بعض المناطق الجديدة في أمريكا قام باقتلاع الأعشاب والحشائش من الأرض لكي يزرع مكانها بعض المحاصيل اللازمة فأدّى ذلك إلى قلّة الأمطار الّتي تتساقط في تلك المناطق وعدم نمو المحاصيل ، كذلك في عام 1886 أصدرت حكومة ولاية بنسلفانيا (وهي ولاية أمريكية) قانون يصرّح بقتل البوم والصقور بعد أن اشتكى فلاحو هذه الولاية من فتك هذه الطيور بصغار الدواجن ، وفي خلال 18 شهرا أمكن القضاء على 125 ألف طائر من البوم والصقور ، ومع أنّ هذه الطيور كانت تخطف بعض صغار الدواجن إلاّ أنّها كانت تفتك بالفئران أيضا ، وبالتالي زادت أعداد الفئران الّتي أحدثت ضررا بالمحاصيل الزراعية بلغت قيمته ما يقارب 2000 مرّة قدر قيمة صغار الدواجن الذي أنقذ ، وهكذا أدّى إخراج البوم والصقور من البيئة المتزنة إلى اختلال التوازن البيئي[2] ، فأحيانا يلجأ الإنسان نتيجة الجهل إلى قتل الكثير من الأحياء اعتقادا منه أنّها لا أهمية لها أو تعدّ مصدر إزعاج ومضايقة له أو غير ذلك ، لقد أشار أحد علماء الطيور : « إذا انعدمت الطيور من البيئة ، أصبحت حياة الإنسان في هذه البيئة متعذّرة بعد فترة قصيرة ، قد لا تتجاوز عشر سنوات من اختفاء الطيور ، لأنّها تتغذّى على أعداد هائلة من الحشرات الضارة الّتي تضرّ بالنباتات » ، ولهذا فإنّ صيد البوم والصقور وغيرها خطأ فادح ، فعلى سبيل المثال فإنّ طير السنون يأكل نحو أربعة آلاف (4000) حشرة يوميا ، كما أنّ العناكب في العالم تلتهم مليارات الحشرات يوميا[3].

---

[1] صالح محمود وهبي ، ابتسام درويش العجي ، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، المرجع السابق ، ص. 19 ؛ محمود عبد المولى ، البيئة والتلوث ، المرجع السابق ، ص. 9 ، 10.

[2] محمود عبد المولى ، البيئة والتلوث ، المرجع السابق ، ص. 10.

[3] صالح محمود وهبي ، ابتسام درويش العجي ، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، المرجع السابق ، ص. 19.

ج) **تعديل الإنسان لشكل البيئة على شكل مباشر** :

كثيرا ما يلجأ الإنسان إلى التعدّي على البيئة بشكل مقصود وذلك عندما يستأصل الغابات ويردم المستنقعات ، ويحوّل مجاري الأنهار ، ويجفف البحيرات ، وذلك لإنشاء مبان عمرانية ، أو مزارع أو مشروعات صناعية أو غير ذلك ، وهذا يؤدي إلى تغيّر شكل البيئة وإخلال توازنها باستمرار هذه التعديات[1] الّتي ما زالت إلى حدّ الساعة، لأنّ العلاقة بين الإنسان والبيئة تطورت من مرحلة الجمع والصيد عند الإنسان البدائي ، وهذه المرحلة لم يؤثر فيها الإنسان إلاّ بدرجة طفيفة ، وتعاظمت بعد معرفة النار وقدرته على إضرامها ، وتطور أدوات القنص والصيد ، فضلا عن أنّ دور العوامل الطبيعية (في هذه المرحلة) في التغيرات البيئية كالمناخ والزلازل والبراكين كان أعظم من دور الإنسان ، ثمّ ظهرت مرحلة الزراعة والرعي الّتي كان لها أثر كبير على التوازن البيئي لأنّها ظهرت بفعل البيئة المشيدة ولعدم ممارسة الزراعة والرعي بشكل غير صحيح أدّى ذلك إلى تدهور البيئة مع ظهور مرحلة الثورة الصناعية ممّا زاد في تدهورها إلى حدّ الساعة. وليس غريبا أن نسمع عن تغيرات مناخية وعن ثقب الأوزون وازدياد الأمراض السرطانية ، والتنفسية وأمراض الحساسية وغيرها من الأمراض الّتي لم يعهدها الإنسان ، فلقد دخل الإنسان في النصف الثاني من القرن العشرين الكثير من الملوثات غير المعروفة للبيئة سابقا وساهم بزيادة بعض الملوثات المعروفة للبيئة بحيث أصبحت هذه الملوثات مجتمعة تشكل خطرا حقيقيا على البيئة الحيوية ، وتهدّد وجود الإنسان ذاته[2].

الفرع الثاني : مظاهر وآثار اختلال التوازن في النظام البيئي.

ينجم عن اختلال التوازن البيئي آثار عديدة أقلّ ما توصف به أنّها نتائج وخيمة ، وهي مظاهر لهذا الاختلال كما لا تعدو أنّ تكون مشاكل بيئية تتخبط فيها البشرية ، ومن أبرزها :

---

[1] صالح محمود وهبي ، ابتسام درويش العجي ، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، المرجع السابق ، ص. 19.

[2] صالح محمود وهبي ، ابتسام درويش العجي ، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، المرجع السابق ، ص. 46 وما بعدها.

أ) تدهور إنتاجية الأراضي الزراعية وتصحر مساحات شاسعة من أراضي المعمورة فتشير الإحصاءات إلى أنّ 21 مليون هكتار من الأراضي الزراعية قد أصبحت غير صالحة للزراعة وتقدر الخسائر بسبب التصحر بنحو 26 ألف مليون دولار سنويا ، ويقدّر معدل زحف الصحراء في السودان على سبيل المثال بنحو 10 كيلومتر سنويا ، كما يقدر معدّل انخفاض الغابات في المغرب بنحو 30 ألف هكتار في الفترة الممتدة من 1940م إلى 1981م، وقد بلغ معدّل تدمير الغابات في العالم فدّانا واحدا في كل ثانية ، كما بلغ عدد السكان المتضررين من التصحر 135 مليون نسمة طبق إحصاء عام 1984م[1].

ب) ارتفاع درجة حرارة الأرض : نتيجة للتغيرات المناخية ، إذ أدّى الاستهلاك الهائل والمذهل لملايين الأطنان من الوقود يوميا في المجتمعات الصناعية إلى تصاعد ملايين الأطنان من غازات ثاني أكسيد الكربون والميثان وغيرها من الملوثات ، ممّا يؤدي إلى رفع درجة حرارة الأرض بمرور الوقت ، وقد حذر العالم الأمريكي "جيمس هانسن" مدير معهد "حودارد" لدراسة الفضاء من خطر ارتفاع درجة حرارة الأرض ، إذ أنّ لهذا الارتفاع في درجات الحرارة تأثيرات خطيرة على مستوى سطح مياه البحر ، حيث يترتب عليه إزالة الجليد في المناطق القطبية ، ويترتب عليه ارتفاع مستوى سطح مياه البحر مما يهدّد بغرق 120 مدينة ساحلية.

ج) هطول الامطار الحمضية الّتي تنـــزل مدمّرة على النبات والأراضي الزراعية ، فقد دقّت نواقيس الخطر لأوّل مرّة حول زيادة حموضة الترسبات في أوروبا وشرق أمريكا الشمالية سنة 1960م ، فما بالك باليوم.

د) تآكل طبقة الأوزون وما يترتب عليه من مشاكل في المناخ وتأثير ضار لأشعة الشمس على الإنسان[2].

---

[1] محمد يونس ، التوازن البيئي (رؤية إسلامية) ، المنتدى الاقتصادي (حماية البيئة من التلوث واجب ديني) ، اللقاء الرابع ، القاهرة ، 1998 ، ص. 83.

[2] حمود محمد ، التوازن البيئي ، يوم دراسي حول حماية البيئة من منظور شرعي ، مجلة جامعة أدرار ، 2004 ، ص. 68 ، 68 ؛ محمد يونس ، التوازن البيئي (رؤية إسلامية) ، المرجع السابق ، ص. 84.

هذه هي مظاهر أو أخطار الاختلال في التوازن البيئي الّتي ترقى إلى اعتبارها مشاكل بيئية يتخبط فيها العالم اليوم بسبب العوامل والأسباب الّتي ذكرناها من قبل ، ولاسيما الأسباب الّتي هي من صنع الإنسان.

إلاّ أنّ التصوّر الإسلامي أو الرؤية الإسلامية للعوامل والأسباب الّتي أدّت إلى الاختلال في توازن النظام البيئي تذهب إلى أبعد ممّا ذكرناه منها والّتي يتوقف عندها التصوّر الغربي ، فبالإضافة إلى الأدلة السابقة الّتي تدلّ على التوازن البيئي في القرآن الكريم ، يقول الله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ﴾[1]، فالمليارات من المجرّات الّتي تعمر الكون ، والمليارات من الأحياء الّتي تعمر الأرض ، وكل شيء خلقه المولى سبحانه وتعالى من أصغر جسم في الذرة حتّى أضخم تجمعات المجرات قائم على نظام بديع محكم يربطه ببقية المخلوقات ويتأثر بها سلبا وإيجابا ، فلكلّ مخلوق وظيفته مقدرة له سلفا لا يجوز الإخلال أو العبث بها ، وإذا كانت المخلوقات مسخرة لخدمة الإنسان الذي كرّمه المولى بأن جعله سيّدا عليها وخليفة في الأرض ، فإنّ هذه الخلافة بشروط قرآنية[2] ، قال تعالى : ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ﴾[3]، وقال تعالى أيضا : ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِن رِّزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾[4]، وقال تعالى أيضا: ﴿ وَالسَّمَاء رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ * أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ ﴾[5]، ولّما لم يلتزم الإنسان بتعاليم الخالق : ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾[6]، وتوازن البيئة علم ناشئ لا يتجاوز عمره ربع قرن ، ظهر كنتيجة

---

(1) سورة الأنبياء ، الآية 16.

(2) أحمد عبد الرحيم السايح ، أحمد عبده عوض ، قضايا بيئية من منظور إسلامي ، المرجع السابق ، ص. 51.

(3) سورة الأعراف ، الآية 85.

(4) سورة البقرة ، الآية 60.

(5) سورة الرحمن ، الآية 7 ، 8.

(6) سورة الروم ، الآية 41.

للتلوث الذي ظهرت آثاره المدمّرة تدريجيا في الحيوان والنبات والإنسان والأرض ، والغلاف الجوي منذ بدء العصر الصناعي في القرن التاسع عشر إلى أن بلغ ذروته في منتصف القرن العشرين ، وعندما تداعت الجمعيات العلمية المعنية بشؤون الأحياء والطبيعة إلى بيان الخطر ، سنّت القوانين الّتي تحمي البيئة من خطر التلوث والتدهور. إلاّ أنّ الإنسان أخطر مفسد وأكبر قاتل في الأرض ، لا يزال حتّى الساعة يدمّر الحرث والنسل كلّما دعته قدرته على ذلك ، فقلّما تنفع القوانين الوضعية عندما ينعدم الوازع الديني[1] ، وبالتالي فالأسباب الّتي أدّت إلى تدهور البيئة ليس لها ما يناظرها من الأسباب في الفكر الغربي الّتي تستمدّ منه التشريعات الوضعية روحها ، فالإشكالية المطروحة أنّه مع كثرة التشريعات والتقنينات الوضعية في المجال البيئي ، سواء على المستوى الدولي ، أو على المستوى المحلي ، لا زالت البيئة في تدهور مستمر ومتسارع ، ممّا يطرح على الباحث تساؤلات جمّة ، تدور مجملها حول أسباب فشل هذه التشريعات في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل البيئية القائمة وتفادي حدوث مثيلاتها في المستقبل ، ومعلوم أنّ شفاء المريض لا يحصل إلاّ بتشخيص الداء بدقة تامة ، ثمّ استعمال الدواء المناسب لتلك العلة أو ذلك المرض ، وأمراض البيئة كذلك ، وبالتالي فلإيجاد حلول جدّية في معالجة الخلل البيئي القائم وجب علينا أوّلا تشخيص الأسباب الحقيقية الّتي أدّت إلى المشكلة البيئية المطروحة بحدّة اليوم ، ثمّ محاولة إيجاد الحلول المناسبة بناء على تلك الأسباب فإذا أصاب الدواء الداء شفي بإذن الله.

وعلى الرغم ممّا وصل إليه العالم من مشكلة البيئة المدمّرة (التلوث ، اختلال التوازن البيئي) فإنّه لم يهتمّ الفكر البيئي الحديث ببيان أسباب[2] المشكلة البيئية اهتماما

---

[1] أحمد عبد الرحيم السايح ، أحمد عبده عوض ، قضايا بيئية من منظور إسلامي ، المرجع السابق ، ص. 52.

[2] عبد الحكم عبد اللطيف الصعيدي ، البيئة في الفكر الإنساني والواقع الإيماني ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1996 ، ص. 72 – 81 ؛ عبد المجيد عمر النجار ، قضايا البيئة من منظور إسلامي ، المرجع السابق ، ص. 66.

بالغا ، ولذلك كانت الأسباب الّتي طرحها في هذا الشأن أسبابا سطحية ثانوية[1] ، و لم ترق لأن تكون الأسباب الحقيقية والأساسية لهذه المشكلة وبعض تلك الأسباب :

– الطموح الزائد والتطلع غير المحدود في امتلاك الثروات الطبيعية.

– الانفجار الديمغرافي ، والنمو السكاني المتزايد ، والتزايد المستمر لأعداد هائلة من البشر في مناطق محدّدة من الأرض دون الأماكن الأخرى.

– أنّ المشاكل البيئية القائمة اليوم هي سبب طبيعي ومباشر للتطور العلمي والتقني الذي وصلت إليه الحضارة الراهنة.

– عدم حساب قيمة الموارد البيئية في التكلفة الاقتصادية واعتبارها مورد بلا مقابل ممّا أدّى إلى استنـــزافها وتعطيلها.

وهكذا بدأ المجتمع الدولي يتحرك منذ سنة 1972 ليدق ناقوس خطر المشكلة البيئية ودعا إلى تحقيق موازنة بين حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ، ولكن مع التدهور المستمر للبيئة بدأ الفكر البيئي الحديث يبحث عن أسباب أخرى أكثر إقناعا ، وهذا ما دفع نقّاد الحضارة الغربية من مفكرين وفلاسفة للبحث عن تلك الأسباب في العلاقة الروحية بين الإنسان والبيئة ، ثمّ انتقل ذلك إلى رواد الفكر البيئي ، وبالذات عند "آل قور" الذي قال في كتابه المعنون بـــ "الأرض في الميزان" : « إنّ نوعنا الحي تعوّد على النمو والازدهار داخل رحم الحياة المحكم القائم على مفهوم الاعتماد المشترك ، ولكنّنا اخترنا أن نخرج من الجنّة [بتصوّر أنفسنا منفصلين عن كوكب الأرض] وما لم نعثر على طريقة نغيّر بها على نحو جذري حضارتنا وطريقتنا في التفكير فيما يتعلّق بالعلاقة بين الجنس البشري وكوكب الأرض ، فإنّ أولادنا سيرثون أرضا خرابا »[2].

---

[1] عبد المجيد عمر النجار ، قضايا البيئة من منظور إسلامي ، المرجع السابق ، ص. 66 ، 67 ؛ أحمد رقادي ، التأصيل الشرعي لرعاية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 12.

[2] آل قور ، الأرض في الميزان ، ترجمة : عواطف عبد العزيز ، الأهرام ، القاهرة ، 1994 ، ص. 167 ، وقد كرّس جهده في هذا الكتاب لبيان أنّ السبب الأصلي للأزمة البيئية يعود إلى السبب الثقافي ، أي النظرة الخاطئة الّتي يملكها الإنسان الغربي عن البيئة ، وأنّ هذا الوضع لا يتمّ إلاّ بتغيير هذا التصور الثقافي الخاطئ ؛ عبد المجيد عمر النجار ، قضايا البيئة من منظور إسلامي ، المرجع السابق ، ص. 69 ؛ أحمد رقادي ، التأصيل الشرعي لرعاية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 12 ، 13.

وما يصيب البيئة اليوم من دمار وتخريب لا يمكن إلاّ أن نردّه إلى ما انتهى إليه آل قور ، من غياب الرابطة الروحية بين الإنسان والبيئة ، أو بمعنى آخر ذلك الفهم الخاطئ للعلاقة بين الإنسان والبيئة ، إذ تصوّر الغربي أنّها علاقة عداوة وصراع بين الاثنين ، وأنّ الموجودات البيئية مجرّد أشياء مادية يحقق منها الإنسان حاجاته ومآربه كيفما شاء ، أي أنّها لا تنطوي على اعتبارات أو معان روحية مهما كان نوعها ، وهذه النظرة مخالفة تماما للتصوّر الإسلامي للبيئة ، الذي يجعل لها اعتبارات روحية كثيرة ، منها الاعتبارات العقدية ، والاعتبارات التعبدية للبيئة ، والّتي بدورها تجعل المسلم يتصرّف حيال البيئة تصرّف الراعي والأمين والمستخلف[1] ، فإذا كانت تعريفات علماء الغرب للبيئة تشير إلى أنّها الوسط أو المجال الذي يعيش فيه الإنسان ، بما يضمّ من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثّر فيها ، فإنّ المفهوم الإسلامي للبيئة أكثر عمقا من ذلك حيث يربط البيئة بمجمل المنظومة الإيمانية للمسلم ، فالمسلم يؤمن بإله واحد خالق الكون ومنـــزل القرآن الكريم ، فقد تضمّن كل من القرآن الكريم والسنّة النبوية الشريفة العديد من النصوص الّتي توضّح بجلاء علاقة الإنسان بالبيئة الّتي يعيش فيها ، هذه النصوص توضّح أنّ الله تعالى قد خلق الكون بما فيه وما فيه من كائنات ومكوّنات وسخّرها الله تعالى للإنسان لكي يعمر الأرض ويعبد الله ، وبعث الله تعالى الرسل هادية ومبشرة وحاملة لمنهجه في الحياة ، وجاء الإسلام ليختم رسالات السماء إلى الأرض فتضمن المنهج والميزان الذي يحكم العلاقة فيما بين الناس من ناحية ، وبين الإنسان من ناحية أخرى ، وهذه العلاقة بين الإنسان والبيئة تقوم في المنظور الإسلامي على أساسين[2] :

الأوّل : **التسخير** : فقد سخّر الله تعالى مكونات البيئة للإنسان لتساعده على أداء رسالته في تعمير الأرض ، يقول عز وجل : ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا

[1] أحمد رقادي ، التأصيل الشرعي لرعاية البيئة ، المرجع السابق ، ص. 13.

[2] محمد يونس ، التوازن البيئي رؤية إسلامية ، المنتدى الاقتصادي (حماية البيئة من التلوث واجب ديني)، المرجع السابق، ص. 71، 72.

فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ ﴾[1].

الثاني : الوسطية : وهذه الوسطية ترتبط بالتسخير ، بحيث يستفيد الإنسان من تسخير مكونات البيئة بأسلوب معتدل وبمنهج الوسطية الّتي تميّز الإسلام عن سائر الأديان الأخرى ، وينبُع هذا الاعتدال من حقيقة موقع الإنسان في الكون ، فالإنسان في المنظور الإسلامي "سيّد في الكون" وليس "سيد الكون" كما يرى الفكر الغربي، يقول الله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾[2].

والوسطية في كل شيء أدعى للديمومة ، وهي كما يقول أحد الفقهاء[3] : "حياة وحضارة" في كل شيء ، فالله تعالى خلق الكون ببيئة متوازنة معتدلة ، فعلى الإنسان أن يتبع منهج الوسطية والاعتدال في تعامله مع البيئة ليُكتب لها البقاء معه ، وهذا لا يتسنّى له إلاّ بالأخذ بعين الاعتبار الجوانب العقائدية والتعبدية في علاقته مع مكونات البيئة وعناصرها والمتمثلة في تحقيق مهمة الاستخلاف بحفظ أمانة الكون الّتي اشترطت مع تسخيره ، بالإقلاع عن السلوك غير الرشيد الذي يفسد البيئة ، ويسلك سلوكا رشيدا ملؤه الاعتدال والوسط ، وحفظ التنوع البيولوجي (الكائنات الحية) والتعامل معها على أنّها خلقت كالإنسان في عبادة الله والتسبيح له ، فلا يجوز قتلها عبثا ، فلها الحق في البقاء ، فمسؤولية الإنسان حفظ بقائها كما ورد في قصّة نوح عليه السلام ، فنظام المحميات ليست وليدة هذه التشريعات بل هي من الوسائل الإسلامية ، وحسبنا حرم مكة والمدينة المنورة الذي يحرم فيه الأذى والصيد...دون أن ننسى مسؤولية الإنسان في تنمية موارد البيئة باتباع قواعد الدين في النهي عن الإسراف والحث على تعمير الأرض وتنمية مواردها بإحياء الأرض الموات ، والغرس والزرع ، وما أكثر الأدلة الشرعية في

---

[1] سورة لقمان ، الآية 20.

[2] سورة البقرة ، الآية 143.

[3] حسنين المحمدي بوادي، الوسطية حياة وحضارة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص. 75 وما بعدها.

هذا المجال ، وكذا النهي عن إفساد البيئة وإتلافها بقصد أو بغير قصد[1] ، وما ذكرناه من الأسس الّتي يقوم عليها المنهج والتصوّر الإسلامي في حفظ البيئة هي الأسس العامة في التوازن البيئي في المنظور الإسلامي ، ولكن الخروج عن هذا المنهج الرباني أدّى بالإنسان إلى استنـــزاف الموارد واستخدامها في غير ما خُلقت له أو في معصية الله تعالى، كذلك أساء الإنسان استعمال هذه الموارد بل وأنهكها و لم يحسن لها و لم يرفق بها ، واتبع نهج الإسراف وتجاوز الحدّ في استهلاكها فأهملها وأضاعها حتّى أصابها التلف والعطب ، وأفسد في الأرض إفسادا ترتب عليه هلاك الحرث والنسل ، وبالتالي هلاك البيئة ومن فيها[2] ، فينقلب التسخير من كونه للإنسان إلى كونه على الإنسان ، فقد يسفر تسخير الشيء على الإنسان عن تلويث بيئته الطبيعية ، ويكون ذلك إمّا انتقاما ينـــزله الله على الجاحدين ، وإمّا ابتلاء لعباده كما يخبرنا القرآن الكريم بما وقع لفرعون وقومه الذي ابتلاهم الله بالطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم نظير طغيانهم وتجبّرهم تأديبا وتذكيرا لهم ، وقوم سبأ الذي لم يشكروا الله على النعم الّتي رُزقوا إياها وإعراضهم وكفرهم ، فانقلب تسخير الأمطار لهم إلى تسخيرها عليهم ، فما حدث في كلتا القصتين القرآنيتين (فرعون ، قوم سبأ) تلوث بجميع صوره[3] ، وبعد التأديب والعقاب لهم استعادت الطبيعة (بإذن الله) عافيتها ، ولكن ما نشهده اليوم من تلوث وفساد في الأرض فضرره على البشرية يحقق عقوبة أشدّ ممّا أحدثه الطوفان والأمطار لفرعون وقوم سبأ ، هذا في ظلّ ظهور الأمراض الخطيرة بسبب التلوث واختلال التوازن البيئي ، فالإنسان حقّق التنمية والتطور على حساب البيئة ، فأصبحت البيئة بعناصرها اليوم مسخرة على الإنسان وليس له بما تحمله من أضرار على جميع المستويات ، ولا ندري إذا لم يعد الإنسان إلى النهج السويّ ماذا سيحدث في الغد القريب ؟ !!!

---

[1] محمد عبد الفتاح القصاص ، الأسس العامة للتوازن البيئي ، المنتدى الاقتصادي حول "حماية البيئة من التلوث وجاب ديني" ، المرجع السابق ، ص. 27 - 33.

[2] يوسف القرضاوي ، رعاية البيئة في شريعة الإسلام ، المرجع السابق ، ص. 199 ؛ ويضيف القرضاوي عن هذه الأخطار أنّها وقعت بسبب التغيير في خلق الله ، والظلم ، والعلوّ في الأرض ، واتباع الهوى ، والانحراف عن الميزان الكوني ، والكفر بأنعم الله.

[3] أحمد عبد الرحيم السايح ، أحمد عبده عوض ، قضايا بيئية من منظور إسلامي ، المرجع السابق ، ص. 39 ، 40.

فلعلّ تجلية النظرة المتميزة للمدرسة الإسلامية في هذا المجال تسهم في محاولة إيجاد حلول أو بالأحرى تكون هي الحلّ الناجح لما يتخبّط فيه العالم اليوم من مشاكل بيئية حادّة ، وتُجنّبه الوقوع في أزمات بيئية مقبلة ، إذا ما تعامل مع الكون من خلال هذه النظرة الشرعية ، وما دمنا نبحث للبيئة عن حماية قانونية فعالة فإنّه يجب علينا أن نضع نصب أعيننا أنّ هناك اعتبارات اقتصادية.

إذن كيف نحقق التوفيق بين حفظ البيئة والتنمية المستدامة ؟!

الباب الثاني

حقيقة التشريع البيئي

في القانون الوضعي والفقه الإسلامي

الباب الثاني : حقيقة التشريع البيئي في القانون الوضعي والفقه الإسلامي.

لما كان واجبا على القانون أن يساير –بقواعده الملزمة المنظمة للسلوك البشري– ما يطرأ في المجتمع من تطورات، ويلبّي نداء ما يستجدّ في الدول من حاجات ، فقد لزم تدخّله لمواجهة ما نشأ من التقدم التكنولوجي الكبير الذي أحرزه العالم حديثا في شتى المجالات السلمية والحربية، من آثار جانبية خطيرة غابت عن إدراك الكثيرين فترة من الزمن، ثم ما لبثت أن ظهرت بعد ذلك بصورة مخيفة تنبئ عنه مستقبل مليء بالأخطار والمضار ، هذه الآثار الّتي تمثلت فيما أصاب البيئة الّتي نعيش فيها من تلوث امتدّ إلى كافة عناصر البيئة، وشمل الرطب فيها واليابس، وهذا التلوث بمخاطره على حياة الإنسان، وبقائه يتطلب مواجهة عاجلة ، وعلاجات متعدّدة ، أهمّها تدخل القانون بقواعده الملزمة وتنظيماته الفعّالة، ليتبنّى الحلول الّتي يتمّ التوصل إليها علميا لموجهة لمشاكل التلوث، فيتولى القانون ترجمة أفكار سبق قبولها أو خيارات تمّ تفضيلها من قبل ، فيقوم بصياغتها صياغة تشريعية لكفالة احترامها بما يقرّ من أساليب ، وما يضع من جزاءات ، فالأصل ألاّ يجرّم القانون سلوكا معينا لحماية البيئة مثلا ، إلاّ بعد التأكد من ضرر هذا السلوك وتلويثه للبيئة[1].وقد يبدو للبعض في الوهلة الأولى أنّ البيئة لا تُحمى قانونا إلاّ بالقواعد الجنائية الّتي تضع عقوبات عن السلوكات الماسة بالبيئة والضارة بها، وكذا بعض القواعد المدنية ، الّتي تقضي بالتعويض عن الضرر الإيكولوجي، وهذا لا يعدو أن يكوّن الجانب الردعي فقط، ولكن هناك الجانب الوقائي وهو المراد بالتناول في هذا الباب ، فبمجرد أن تفكّر الدول في وضع قواعد قانونية أو تشريعات للبيئة، وأعتقد أنّ هذا وجه من أوجه الوقاية من الأضرار البيئية، فوضع القانون وصدوره في أي مجال هو وقاية في حدّ ذاته، فضلا عن أنّ هناك إدارة تسهر على تطبيقه تسمّى الإدارة البيئية الّتي تقوم – من خلال قواعد القانون الإدارية – بتنظيم تدخل الهياكل الإدارية لحماية

[1] –ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، مصر ، 2004 ، ص 17.

البيئة ومسؤولية الإدارة عن أعمالها المتعلقة بحماية البيئة ، ومن خلال استخدام آليات القانون الإداري مثل القرار الإداري فيما يتعلّق بالترخيص أو غلق المنشآت الملوثة، أو التعاقد من خلال اعتماد عقود التأهيل للمؤسسات الاقتصادية بغية الامتثال إلى القواعد المتعلقة بتخفيض التلوث[1]. كما أنّه استحدثت إدارات متخصصة لحماية البيئة ولاسيما مديريات للبيئة على مستوى كل ولاية من ولايات الجزائر، وكذا وزارات للبيئة منها وزارة البيئة وتهيئة الإقليم في الجزائر، وهذا كله يمثل الجوانب الوقائية في حماية البيئة، دون أن ننسى عناية القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة بالتشريع في مجال البيئة وكذا الإدارات الّتي نستوحي منها عناية أسلافنا بحماية البيئة في إطاره الشرعي ولاسيما بعض الولايات كولاية الحسبة والشرطة وغيرهما... بقصد الوقاية من التلوث والفساد بالإضرار بالبيئة ، ولهذا ارتأيت في هذا الباب أن أتعرّض إلى حقيقة التشريع البيئي أو كما يصطلح له قانونا بقانون حماية البيئة ، وتكون المعالجة من خلال فصلين ، أوّلهما يدور حول حقيقة التشريع البيئي قانونا من خلال ماهية قانون البيئة ومصادره وخصائصه وكذا بداية الاهتمام بالشأن البيئي في التشريعات الوضعية داخليا ودوليا، أمّا ثانيهما أضمنه حقيقة التشريع البيئي في الفقه الإسلامي ، ولاسيما الكتاب والسنة كمصدرين أساسيين لهذا التشريع ، ثمّ أتناول الاعتبارين العقدي والتعبدي لحماية البيئة.

[1] – وناس يحي ، دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة ، دار الغرب ، وهران ، الجزائر ، 2003 ، ص 19.

الفصل الأوّل : حقيقة التشريع البيئي في القانون الوضعي.

أضحى الوضع الذي آلت إليه البيئة من تدهور ، بتلوثها واختلال توازن نظامها يستدعي الانتباه من كل الجوانب ، ولاسيما الجانب القانوني ، إذ أصبحت الحاجة ملحة لقواعد قانونية أو نظامية تضبط سلوك الإنسان في تعامله مع بيئته، على نحو يحفظ عليها توازنها الإيكولوجي، فكان ميلاد قانون حماية البيئة، وهو قانون ليس كغيره من فروع القانون المختلفة، حيث أنّ له من الخصائص الذاتية ما يميّزه ، سواء من ناحية معالمه العامة ، أم من ناحية المصادر الّتي يستقي منها قواعده، وأحكامه ، والموضوعات الّتي يعالجها ، والتي تهتمّ إلى حدّ بعيد بالطبيعة الفنية الّتي تقتضي أن نأخذ بعين الاعتبار الجوانب العلمية ، الطبيعية ، أو البيولوجية والفيزيائية عند سنّ أو وضع القواعد القانونية البيئية[1]. وإذا كان سنُّ هذه القواعد في التشريعات الوضعية لا يتجاوز عمره الزمني الثلاثة عقود فقط، خصوصا بعد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية الذي انعقد في مدينة استهولكم السويدية سنة 1972 الذي توالت بعده المؤتمرات كانت آخر أكبر قمتين هما قمّة كوبنهاجن الدانماركية حول ظاهرة الاحتباس الحراري وكذا قمة كانكون المكسيكية ، ففي هذا الفصل سوف أتطرق إلى حقيقة التشريع البيئي قانونا في مبحثين ، أوّلهما يدول حول ماهية قانون البيئة[2] (ميلاده ونشأته، تعريفه، مصادره، خصائصه)، وأمّا المبحث الثاني فسيتضمن الحديث عن بداية الاهتمام بحماية البيئة في التشريع الوضعي على المستوى الدولي ثمّ على المستوى الداخلي، وآخذ الجزائر نموذجا للتشريعات الداخلية.

[1] – أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص 4.

[2] – إنّ مجموع القواعد الّتي تحمي البيئة وتضبط سلوكات الأفراد ونحوها يكون قانونا وشرعا بتسمية "قانون حماية البيئة" هذه العبارة فضلتها في كل التشريعين (والتي سترافق هذا الفصل) ، لأنّ هذه القواعد في الشريعة الإسلامية يجوز إطلاق مصطلح "القانون" عليها ، وبالتالي يمكن القول (قانون حماية البيئة في الشريعة الإسلامية) ، وذلك تفاديا لأي لبس ، إذ لا يمكن إنكار أنّ الشريعة الإسلامية هي قانون إلاّ أنّه ليس وضعيا وإنّما إلهي.

المبحث الأوّل : ماهية قانون حماية البيئة.

ظهر قانون حماية البيئة بعد تزايد الأخطار البيئية وتأثيرها المباشر وغير المباشر على حياة الإنسان ، والكائنات الأخرى نباتية كانت أو حيوانية ، وأصبح دفع تلك الأخطار ضروريا حتى تظل البيئة على طبيعتها الّتي فطرها الله عليها، وأصبح من حقوق الإنسان العيش في بيئة نظيفة ، وهو الحق الذي سبقت الشريعة الإسلامية في إرسائه. وجاءت القوانين الوضعية لتؤكد الالتزام القانوني بحماية البيئة، وأدّى الاهتمام بالجوانب القانونية لحماية البيئة ، إلى اتجاه النظم القانونية المختلفة نحو التخصص النوعي في تناول تلك الجوانب، وظهرت أفرع عديدة للقانون العام والخاص لحماية البيئة، ولهذا ارتأيت أن أتحدث في هذا المبحث عن نشأة قانون حماية البيئة ، ومصادره (في حال اعتباره فرعا مستقلا من فروع القانون وله علاقة بها في آن واحد)، وكذا خصائصه الّتي يختص بها عن الفروع الأخرى للقانون لتعضيد فكرة استقلاليته عنها، بالرغم من صلته القوية بها ، وذلك في ثلاث مطالب.

المطلب الأوّل : نشأة قانون حماية البيئة.

إنّ ما يجسّد نشأة وميلاد قانون حماية البيئة ليس فقط علاقته بفروع القانون الأخرى (مدني، جنائي...) بل وجود الالتزام القانوني بحماية البيئة الذي يجعل منه فرعا مستقلا، وما دام له علاقة بمختلفة الفروع القانونية من القسم العام والقسم الخاص فإنّه يشكل أحد فروع القانون المختلط الذي لا ينفي استقلاليته ، وهذا يظهر من خلال توضيح فكرة الالتزام القانوني فيه، ومواطن التقائه وصلته مع فروع القانون الأخرى.

الفرع الأوّل : فكرة الالتزام القانوني في حماية البيئة.

من المعلوم أنّ القانون هو مجموعة القواعد الّتي تنظم سلوك الأفراد والعلاقات بينهم وكذا العلاقة بينهم وبين الدولة، والقواعد القانونية في هذا القانون لها خصائص منها أنّها قواعد اجتماعية بحيث تنظم سلوك الأشخاص في الجماعة السياسية ، ويستوي

أن يكون مصدر هذه القواعد التشريع أو أي مصدر قانوني معترف به ، ومجموعة القواعد السلوكية دائما تنظم موضوعا معينا أي جانبا محدّدا من سلوك الأفراد ، ويستوي الموضوع الذي تنظمه تلك المجموعة من القواعد ، فقد يكون موضوعا مدنيا ، أو تجاريا أو جنائيا... والقاعدة القانونية تختص كذلك بالعمومية والتجريد، فاعتبارها الخلية الأساسية في القانون تعدّ خطابا موجها إلى الأشخاص في المجتمع السياسي بصفة عامة ومجرّدة، والمقصود بالتعميم أو العمومية أنّها لا تخصّ شخصا معينا بذاته، أو تتعلّق بموضوع محدّد بذاته ، بل يجب أن تكون القاعدة قابلة للتطبيق على كل من تتوافر فيه شروط تطبيقها عاجلا أم آجلا، أي أنّها تكون مطردة التطبيق في كل وقت على كل شخص مخاطب بها أي مستوف لشروطها، وأخيرا تكون القاعدة القانونية ملزِمة تختص بصفة الإلزام أو الالتزام القانوني الذي نحن بصدده، ومعنى ذلك أنّ القاعدة القانونية واجبة الاحترام والتنفيذ من جميع المخاطبين بها، ووجه الالتزام هنا يتجسد في الجزء الذي يحدّده القانون لمن يمتنع عن تنفيذ تلك القاعدة أو يخالفها ، والمقصود بالجزاء هو ردّ الفعل أو العقاب أو الإجبار على الالتزام والاحترام، عن طريق القوة العامة المتمثلة في وظيفة السلطة العامة للدولة فيقوم بالتنفيذ رجال الدرك والشرطة عند اللزوم، وإلزام القاعدة القانونية هو الخصيصة الّتي تميزها عن قواعد الأخلاق والدين ، ولهذا نقول بأنّ القاعدة القانونية تكون دائما ملزمة للأشخاص، وتبرز خاصية الإلزام في الجزاء الذي يوقع على من يخالف تلك القاعدة القانونية، والجزاءات القانونية متعدّدة منها الجزاءات الجنائية، والجزاءات المدنية والجزاءات الإدارية[1]. والسؤال المطروح : – هل يوجد في القانون البيئي قاعدة قانونية عامة (ملزمة) تحظر الإضرار بالبيئة ، وتجعل من الحفاظ على الوسط الطبيعي والتوازن الإيكولوجي التزاما عاما، سواء في القانون الداخلي أو في القانون الدولي؟

[1] – إسحاق إبراهيم منصور ، نظريتا الحق والقانون وتطبيقاتها في القوانين الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، طبعة 1999، ص 31 وما بعدها ؛ حبيب إبراهيم الخليلي، المدخل للعلوم القانونية ، النظرية العامة للقانون ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، الطبعة الثامنة ، 2006 ، ص 33 وما بعدها.

قد لا يوجد خلاف في نطاق النظم القانونية الداخلية، حول وجود ذلك الالتزام القانوني Obligation juridique ، بحيث أنّ القوانين واللوائح المتعلقة بالنظافة العامة ، والتعامل في المخلفات أو النفايات السامة والمبيدات، والحفاظ على المياه البحرية والنهرية وحماية الحياة الفطرية والثورات الطبيعية ، كلها توضح معالم ذلك الالتزام، وتفرض عقوبة وجزاء على من يخالفه (جزاء جنائي ، أو جزاء مدني ، أو جزاء إداري).

أمّا في نطاق القانون الدولي ، فقد اتجه البعض إلى القول بأنّ القواعد الواجبة التطبيق على التلوث الجوي أو الأمطار الحمضية مثلا ليست واضحة ، إذ تنعدم القاعدة الصريحة الّتي تحظر الأنشطة الضارة بالبيئة ، ولما كان قانون البيئة من القوانين الناشئة فلا يكون ذلك غريبا ، ويرى هذا الاتجاه بأنّه إذا كان المبدأ السادس من إعلان مؤتمر ستوكهولم حول البيئة الإنسانية قد نصّ على أنّه : "من أجل ضمان عدم وقوع أضرار جادة وجسيمة بالنظم البيئية، ينبغي حظر تفريغ المواد السامة أو المواد الأخرى ، وإطلاق الطاقة بتلك الكمية أو ذلك التركيز الذي يتعدّى قدرة البيئة على تحويلها إلى مواد غير ضارة". فإنّه قد تمّت صياغة ذلك المبدأ صياغة عامة تدخل في مجال ما يسمى بالقانون اللطيف أو اللّين ، ولا يتعلّق بقاعدة قانونية ذات طابع ملزم ، وبالتالي فإنّه يكون من العسير اعتبار المبدأ المذكور مقننا أو منشئا لالتزام قانوني، يقع على عاتق الدولة بحماية البيئة، فضلا عما يقرّره البعض من غياب القاعدة القانونية الدولية الّتي تفرض حظرا عاما بعدم تلويث البيئة، وهذا الاتجاه له انعكاسات خطيرة على مستقبل البيئة ، إذ الحقيقة أنّه لا يجب الوصول إلى إنكار وجود الالتزام القانوني العام بالحفاظ على البيئة ومكافحة تلوثها، فهناك أولا : مبدأ عام يقضي بأنّ كل دولة ليست مطلقة الحرية في أن تصنع بالبيئة ما تشاء، وعلى نحو يلحق الضرر بالدول الأخرى ، أو تستعمل إقليمها في أنشطة ينتج عنها أضرار بيئية وصحية وغيرها بالأفراد والممتلكات ، فيما وراء إقليمها، فإن عملت غير ذلك كان عليها أن تتحمل تبعة المسؤولية والتعويض ، وهناك ثانيا : من الأدوات القانونية الاتفاقية ما يقود إلى القول باطمئنان بوجود القاعدة القانونية المقررة للالتزام القانوني بحماية البيئة، فمهما كانت صياغة هذه القواعد القانونية بل، ولو كانت

تدخل فيما يسمى بالقانون اللطيف[1]، إلاّ أنّ هذه القرائن تجعل منها ملزمة للأفراد، (الدول) الذين تخاطبهم والذين تسببوا في تلوث وتدهور البيئة، فكما يبدو لي أنّ الصياغة اللطيفة نجمت عن منطق القوة الاقتصادية، وعدم تجانس أشخاص القانون الدولي مما يدفع بعض الدول المتطورة والأكبر متسببة في التلوث تتقاعس على المصادقة على هذه الاتفاقيات ، وحتى وإن فعلت فإنّها تجد المأوى في الصياغة اللطيفة للقواعد القانونية الّتي تحتويها الاتفاقية ، ولكن كل هذا لا يعفيها – من المفروض – من الالتزام بها ومن المسؤولية حال حدوث ضرر بيئي دولي.

فقد جاء في المادة 24 من اتفاقية جنيف[2] الخاصة بأعماق البحار سنة 1957م أنّ: "كل دولة ملزمة بوضع النظم لمنع تلوث البحر بتفريغ البترول من السفن أو خطوط الأنابيب ، أو الناتج من استكشاف واستغلال قاع البحر وما تحته..." ، كما نصّت المادة 25 الفقرة 1 من ذات الاتفاقية على أنّ " كل دولة ملزمة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تلوث البحار الناتج من إغراق النفايات المشعة مع الوضع في الاعتبار جميع القواعد واللوائح الّتي تسنّها المنظمات الدولية المختصة". فهذان النصان ينشئان بوضوح وجلاء التزاما على عاتق الدول بالحفاظ على البيئة البحرية.

وجاءت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الجديد[3] لعام 1982 لتؤكد بوضوح ، وجود هذا الالتزام القانوني ، فقد قرّرت المادة 192 من الاتفاقية على أنّ : "الدول ملزمة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها".

وهذا الالتزام تثبت صفته القانونية طالما توفر الجزاء لمخالفته، فليست الدول في حل من تنفيذ ذلك الالتزام، بل هي لابدّ مقيدة ومسؤولة عن الإخلال بعدم الوفاء به، وتلك المسؤولية الّتي تدعم فعالية الالتزام ، قرّرتها المادة 235 الفقرة 1 من الاتفاقية بقولها:

[1] – أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص 19.

[2] – محمد عبد الله نعمان ، الحماية الدولية للبيئة البحرية ، المرجع السابق ، ص 99.

[3] – محمد عبد الله نعمان ، الحماية الدولية للبيئة البحرية ، المرجع السابق ، ص 117.

"الدول مسؤولة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها وهي مسؤولة وفقا للقانون الدولي"[1].

لهذا السبب نجد عزوف بعض الدول العظمى كأمريكا عن الانضمام لبعض الاتفاقيات خشية نشوء هذا الالتزام ومسؤوليتها عن الأضرار البيئية على اعتبار أنّها أكبر بلد ملوث في العالم ولاسيما أنشطتها الصناعية والحربية، واكتفت بتشريعات وطنية لا تضرّ اقتصادها، فقد لاقت اتفاقية المسؤولية المدنية لعام 1969 ترحيبا عالميا، إذ قامت بالتصديق عليها 66 دولة ، كما قامت أربع وأربعون دولة بالتصديق على اتفاقية الصندوق، ورغم ذلك رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التصديق على هاتين الاتفاقيتين بدعوى أنّ المبالغ التعويضية المتاحة بمقتضى أحكامها لا تقدم الحماية الكافية للمضرورين في حوادث التلوث البحري بالزيت – وهذا زعم بل وحجة واهية – وطالبت المنظمة بتعديل أحكام هاتين الاتفاقيتين الدوليتين. اقترح بعد ذلك سنة 1974م بروتوكول لتعديل هاتين الاتفاقيتين ، وهذا البروتوكول لم ير النور إلى حدّ الساعة، إذ لم يصبح نافذا على المستوى الدولي حتى الآن، ورجع ذلك أيضا إلى رفض مجلس الشيوخ الأمريكي التصديق عليه بسبب عدم كفاية المبالغ التعويضية المقترحة، فلقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تطمح إلى حماية أوسع للمضرورين ، وتطمع في تعويض أكبر لهم، ولقد عزّزت حوادث التلوث البحري بالزيت الحاصلة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي موقف الولايات المتحدة الأمريكية وكشفت بوضوح عن أنّ المبالغ التعويضية المقترحة في البروتوكول المذكور أصبحت لا تتناسب مطلقا مع حجم الأضرار الّتي تلحق بالبيئة البحرية، ومن ثمّ فإنّه بسبب عدم تحمّس الولايات المتحدة الأمريكية للبروتوكول المذكور لم يكتمل إلى الآن العدد اللازم من الدول للتصديق عليه لكي يدخل حيز النفاذ على المستوى الدولي[2]. والظاهر لي أنّ ما برّرت به أمريكا موقفها لا يعدو أن يكون حججا واهية على أساس أنّ انضمامها إلى الاتفاقية يمس بمصالحها

[1] – أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص 21.

[2] – جلال وفاء محمدين ، الحماية القانونية للبيئة البحرية من التلوث بالزيت ، دار الجامعة الجديدة ، 2001 ، ص 9 وما بعدها.

المادية باعتبارها أكبر ملوث، فهي لا يهمّها التعويضات قلّت أو كثرت عن حجم أضرار التلوث ، وحتى وإن قلّت فخير من لا شيء طوال هذه السنين الّتي لم تدخل فيها الاتفاقية حيز التنفيذ و لم يعوّض فيها عن أضرارٍ لِكوارث حدثت للبيئة البحرية وخاصة ما وقع في مياه الخليج إبّان الاحتلال العراقي للكويت سنة 1991 ومحاولة إخراج العراق منها ، ولا ننسى أن لأمريكا يدا فيها، وكذا أثناء حرب العراق...، والدليل الذي يعضّد موقفي هو أنّ أمريكا أمام عزوفها عن الانضمام إلى الاتفاقية ، وبعد الفاجعة الّتي هزّت الرأي العام الأمريكي وتضرّرت مصالحها، وتحرك حماس دعاة البيئة عندما وقع حادث تلوث بالزيت في بحارها في 24 مارس 1989 بحيث تسرّب 11 مليون جالون من الزيت الخام في مكان حيوي وبيئة طبيعية هامة في ولاية ألسكا، اتخذ الكونغرس الأمريكي خطوة جريئة وغير مسبوقة لسنّ تشريع فيدرالي لحماية المصالح العليا الأمريكية في مواجهة ظاهرة التلوث البحري بالزيت ، فصدر قانون التلوث (OPA) في شهر أوت 1990 [1]، و لم تحرّك ساكنا عند تلوث مياه الخليج أثناء حرب الخليج، أو في أي كارثة تلوث بحري بعيدة عنها، وهذا كله ذكرته ليس من باب تسييس موضوع البيئة ولكن من باب بيان أنّ الالتزام كفكرة في قانون حماية البيئة على المستوى الدولي يبقى بعيدا المنال في ظل وجود قانون دولي غير عادل، مما يؤثر على التعاون الدولي في مجال حماية البيئة وبالتالي على مصير البيئة في العالم ، أمّا على المستوى الداخلي فيمكن تحقق فكرة الالتزام في قانون البيئة كبقية القوانين الأخرى خاصة وأنّه متداخل معها.

ونستنتج أنّ الالتزام القانوني على مستوى القانون الدولي تؤكده النصوص فقط، ولاسيما عندما استعرضنا النصوص القانونية الخاصة بالحفاظ على البيئة البحرية ، وهذا لا يمنع من أن نستصحب حكم هذه النصوص بالنسبة للبيئة الإنسانية بوجه عام، بحيث أنّ هناك اتفاقيات دولية أبرمت بشأن تلوث الهواء بعيد المدى (العابر للحدود)، وبشأن حماية طبقة الأوزون ، وبشأن حماية الأراضي الوطنية والطيور المائية، وحماية التراث

[1] – جلال وفاء محمدين ، الحماية القانونية للبيئة البحرية من التلوث بالزيت ، المرجع السابق ، ص 12.

الثقافي والطبيعي العالمي ، وغيرها... وهذه الاتفاقيات تساهم في بلورة معالم الالتزام القانوني العام بالحفاظ على البيئة ، وبالتالي يعترف الفقه الراجح بميلاد الالتزام الدولي بصيانة البيئة ، فيقول البعض أنّه : "لا يوجد التزام أساسي على الدول بحماية وصيانة البيئة الإنسانية وخصوصا في استعمال أحسن الوسائل العلمية المتاحة لها في منع التلوث والعوامل الأخرى المدمرة للموارد الاستثارية والمشتركة كلاهما". وأمام وجود ذلك الالتزام القانوني بحماية البيئة ، فإنّه يشكل خرق هذا الالتزام في بعض الأحيان جريمة جنائية، أو ينشئ مسؤولية تستوجب التعويض[1]. لكن وإن كان قد ولد هذا الالتزام بفضل النصوص إلاّ أنّه أكثر فعالية على المستوى الداخلي منه على المستوى الدولي ، وما دام هذا الأخير هو الأهمّ فإنّ المشكلة البيئية تبقى دائما قائمة.

وقد برزت فكرة الالتزام القانوني في حماية البيئة في الشريعة الإسلامية منذ نزول القرآن الكريم وورود السنة النبوية الشريفة أي منذ ما يزيد عن أربعة عشر قرنا، وأحكام الشريعة الإسلامية جاءت بين الاعتقادية والعملية (عبادات ومعاملات) ، وجاءت تدور بين الأوامر والنواهي، أي بين الضرر وجلب المصلحة كما قال الإمام الجويني : الشريعة نفع ودفع، والحكم الشرعي فيها بوجه عام هو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع ، والاقتضاء هو الطلب ، أي طلب الفعل أو الترك إمّا بجزم أو بغير جزم، وينجم عن هذا أصناف للحكم الشرعي من الواجب والحرام والمندوب والمكروه، والتخيير هو ما استوى فيه الفعل والترك دون ترجيح لأحدهما وهو المباح ، أمّا الوضع فأن يضع الشارع إمّا شروطا أو أسبابا للحكم أو موانع تمنع منه[2]. وما يهمنا في هذا المختصر هو الواجب والحرام ، فالأول هو ما طلب الله تعالى فعله طلبا جازما يثاب فاعله ويعاقب تاركه ، والعقوبة هنا معناها إمّا الجزاء الأخروي، أو الجزاء الدنيوي إذا ترتب على هذا الترك فساد ، وهذا الجزاء الدنيوي إمّا عقوبة أو تعويض،

[1] – أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص 21.

[2] – عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، المرجع السابق ، ص 100 وما بعدها ، محمد أبو زهرة ، أصول الفقه ، المرجع السابق ، ص 25 وما بعدها.

والثاني هو ما طلب الله تعالى تركه طلبا جازما يثاب تاركه ويعاقب فاعله ، كذلك فضلا عن العقوبة الأخروية هناك العقوبة الدنيوية جراء فعل الحرام إذا ترتب عليه الفساد، فكما ذكر الإمام أبو زهرة ما لم يترتب عليه الفساد لا يعدّ جريمة في لسان الشرع الإسلامي ، بل يأخذ مصطلح آخر كالخطيئة أو المعصية أو الإثم فالجزاء فيه أخروي[1].

ومن هنا نستنتج فكرة الالتزام القانوني في حماية البيئة ، فقد ورد في القرآن الكريم نهي (والنهي يفيد التحريم) عن الفساد في الأرض بوجه عام في قوله تعالى : ﴿ **وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا** ﴾[2]، وكذا نهى عن إفساد البيئة الأرضية أو البرية وتدمير تربتها بما يجعلها تموت، في قوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ** ﴾[3]. هذا نهي وقد سبقه أمر: ﴿ **كُلُوا وَاشْرَبُوا مِن رِّزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ**﴾[4]. وفكرة الالتزام التي نستنتجها من هذه الآيات الكريمة التي تدل على النّهي عن الإضرار بالبيئة بوجه عام ينطوي عليه وجود تلك الفكرة في كل أجزاء وعناصر البيئة ، وفي ذلك وردت عدّة أحاديث نبوية كما استنبطت عدّة قواعد فقهية لحفظ عناصر البيئة بترتيب الجزاء على من يخالفها سواء دنيويا أو أخرويا ، كما أنّ الشريعة الإسلامية ترتب الأجر لمن يحسن للبيئة وهي أهمّ الركائز التي يقوم عليها حفظ البيئة في الإسلام، ويأتي تفصيل هذه الأحكام والتمثيل لها في مواطن كثيرة من هذا البحث عند الدراسة الأصولية والفقهية في حماية البيئة.

---

[1] – محمد أبو زهرة ، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي (الجريمة) ، دار الفكر العربي، ص 22 وما بعدها.

[2] – سورة الأعراف ، الآية 56 ، والآية 85.

[3] – سورة هود ، الآية 85.

[4] – سورة البقرة ، الآية 60.

الفرع الثاني : صلة قانون حماية البيئة بفروع القانون الأخرى.

كما هو متعارف عليه إنّ فروع القانون بوجه عام تنطوي تحت قسمين رئيسيين هما القانون العام والقانون الخاص ، هذا إذا أخذنا بعين الاعتبار أطراف العلاقة القانونية. ولقانون حماية البيئة علاقة مع مجمل فروع القانون المنطوية تحت هذين القسمين الرئيسيين للقواعد القانونية.

1- في إطار فروع القانون العام :

هذه الفروع تنظّم العلاقات بين أشخاص يكون أحدهم على الأقل يملك السلطة والسيادة التي يستعملها في علاقته بغيره من أطراف العلاقة القانونية وهذه الفروع هي القانون الدولي العام ، القانون الإداري ، القانون الجنائي ، قانون الإجراءات الجزائية ، القانون الاقتصادي، وفيما يلي صلة قانون حماية البيئة بكل قانون منها.

*** صلة قانون حماية البيئة بالقانون الدولي العام :**

القانون الدولي العام يحوي القواعد القانونية المنظمة للعلاقات القائمة بين الدول بعضها ببعض ، وبين الدول والمنظمات الدولية وعلاقة هذه الأخيرة بعضها بالبعض الآخر[1]. ففي هذا المجال نجد مجالا خصبا للتشريعات البيئية سواء في حالة السلم أو في حالة الحرب، ففي حالة السلم تلعب المعاهدات والبروتوكولات والمواثيق الدولية دورا أساسيا في تنظيم الحياة البيئية على مختلف الأصعدة سواء من حيث عقدها أو تنفيذها أو آثارها ، فتعدّ هذه المواثيق الدولية هي المصدر الأساسي للقوانين البيئية، وبالفعل إنّ الغالبية من التشريعات الداخلية مقتبسة منها، ويذكر على سبيل المثال الإعلان عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية المنعقد في مدينة استكهولم سنة 1972 ، وكذلك ما أقرته الأمم المتحدة بواسطة جمعيتها العامة في القرار الصادر بتاريخ 1990/12/21 وهو حق جميع الأفراد في الحياة في بيئة ملائمة لصحتهم ورفاهيتهم ، وكذلك لقد نصّت المادة 24 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على حق جميع الشعوب في بيئة كافية

[1] – حبيب إبراهيم الخليلي ، المدخل للعلوم القانونية ، المرجع السابق ، ص 82 ، 83.

شاملة ملائمة لنموها ، أمّا في حالة الحرب فيلعب قانون الحرب – بالجزاء المترتب على مخالفة عنصر أو فكرة الإنسانية أحد المستندين الأساسيين اللذين يقوم عليهما هذا الأخير – دورا بالغ الأهمية في حماية البيئة من ويلات الحروب ، فأمام تزايد المشاكل البيئية وتفاقم مخاطرها كنتيجة مباشرة لتعسف بني البشر وسوء استعمال ما أودعته التكنولوجيا بين أيديهم عقدت العديد من المؤتمرات الدولية واضعة نصب أعينها حماية البيئة الإنسانية، ولعلّ أبرزها في هذا المجال قمّة الأرض التي عقدت في ريوديجانيرو بالبرازيل في الفترة الممتدة بين 3 و14 جوان سنة 1992 وكان الهدف الأساسي لهذه القمة هو الوصول لطرق قانونية ملزمة لحماية البيئة والحفاظ عليها. ولعلّه ممّا تجدر الإشارة إليه كذلك اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى والتي صدرت في 10 ديسمبر سنة 1976، وهذه الاتفاقية أبرمت في كنف الأمم المتحدة بغية القضاء على استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض حربية أو عسكرية أو عدائية مما يترتب على ذلك آثار بالغة الضرر وويلات لا تُعدّ ولا تُحصى تمسّ رفاهية الإنسان وسلامة حياته[1].

*** صلة قانون حماية البيئة بالقانون الإداري :**

يحتوي القانون الإداري على القواعد القانونية التي تحكم نشاط السلطة التنفيذية بوصفها سلطة عامة تملك حقوقا وامتيازات في علاقاتها بالأفراد أو بأشخاص القانون الخاص بوجه عام[2]. نرى هنالك ارتباطا لا ينكر بينها وبين قانون حماية البيئة ، فكما هو معلوم – وخاصة في التشريعات العربية – لا يوجد تقنين موحّد للبيئة وحمايتها ، بل هناك نصوص وقوانين متناثرة بين فروع مختلفة فمن مجمل ذلك نجد أنّ النقل يقع على كاهل القانون الإداري بصفة عامة، ولاسيما فيما يخص الضبط الإداري أو الضابطة

[1] – محمد خالد جمال رستم ، التنظيم القانوني للبيئة في العالم ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى 2006، ص 19 ، 20 ؛ صالح محمد محمود بدر الدين ، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث، دار النهضة العربية، مصر القاهرة،الطبعة2006، ص 9 وما بعدها.

[2] – إسحاق إبراهيم منصور، نظريتا القانون والحق ، المرجع السابق ، ص 50 ، 51 ؛ حبيب إبراهيم الخليلي ، المدخل للعلوم القانونية ، المرجع السابق ، ص 85 ، 86.

الإدارية التي تستهدف حماية الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة[1]، وحديثا دخلت مدلولات معاصرة أو مستحدثة مثل المحافظة على التراث العام والجمال العام، وإن كان مجلس الدولة الفرنسي يدخلها تحت مدلول فكرة النظام العام وهو ما استقر قضاؤه عليه منذ زمن بعيد، ولهذا فليس من المستغرب بالأمر أن تكون حماية البيئة أحد الأهداف السامية لحماية النظام العام ذاته أيا كانت مدلولاته ، فحماية البيئة من التلوث ومكافحته تؤدي إلى المحافظة على الصحة العامة، وكذلك إنّ مكافحة الاعتداء على الهواء والماء والتربة والمكونات الجوية تؤدي إلى المحافظة على الأمن العام ، والمحافظة على الصحة النفسية والسمعية المتضررتين من التلوث السمعي تؤدي للحفاظ على السكينة العامة، وهكذا تتحقق عناصر الضبط الإداري في المحافظة على البيئة ، ولقد أنشأت في غالبية الدول وزارة للبيئة تسهر على حمايتها والتصدي للقضايا الداخلة ضمن اختصاصها وتتلقى شكاوى الأفراد والمواطنين حول التدهور البيئي والتلوث، كما أنّ السلطة التقديرية أو الاستنسابية تتسع في مجال منح التراخيص لفتح المحلات المصنفة والمعامل والمصانع التي قد تلحق إضرارا بالبيئة، وهذا من صلب موضوعات القانون الإداري[2].

كما تستطيع جهة الإدارة بما لها من امتياز التنفيذ المباشر ومظاهر السلطة العامة الأخرى، اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على البيئة، كغلق محل النشاط، أو علاج النفايـــات الضارة بالبيئة على نفقة المسؤول، وكذلك عـــلاج الملوثات البيئية المختلفة، والقيام بتهيئة التجهيزات على نفقة المسؤول، لمنع التلوث والحدّ منه أو السيطرة عليه[3].

*** صلة قانون حماية البيئة بالقانون الجنائي (قانون العقوبات) :**

يحتوي قانون العقوبات على القواعد القانونية المتعلقة بالمسؤولية الجنائية، والجرائم المعاقب عليها والعقوبات المقررة لمقترفيها ، ونجد أنّ هناك صلة وثيقة بينه وبين قانون حماية البيئة ، بحيث ظهر ما يسمى بالقانون الجنائي الخاص – من قانون العقوبات الذي

[1] – ماجد راغب الحلو ، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة ا، المرجع السابق ، ص 84 وما بعدها.

[2] – محمد خالد جمال رستم ، التنظيم القانوني للبيئة في العالم ، المرجع السابق ، ص 21،22.

[3] – أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص 30.

تُدرس من خلاله الجرائم وعناصرها – والقسم الخاص يدرس عناصر كل جريمة على حدة، فقد تزايد حجم هذا القانون بتزايد أعداد الجرائم المعاقب عليها مما استتبع ظهور فروع خاصة بظروف معينة من الجرائم داخل القسم الخاص بذاته[1]. ومن هذه الفروع القانون الجنائي البيئي Droit pénal de l'environnement، الذي يعتبر أحدث فروع هذا القانون الذي يحتوي على الجرائم المتعلقة بالإضرار بالبيئة كجرائم التلوث البيئي... وكذلك تظهر العلاقة بين القانون البيئي والقانون الجنائي (العقوبات) من حيث المسؤولية الجنائية ، فغالبية التشريعات المعاصرة المهتمة بالبيئة لم تكتف بالمسؤولية المدنية بل أخذت بمبدأ الازدواجية، فقرنت هذه الأخيرة بالمسؤولية الجنائية مما يستتبع الرجوع للنظرية العامة لقانون العقوبات من أجل دراستها[2]، ونذكر على سبيل المثال المادة 81 من قانون البيئة الجزائري لسنة 2003 كونه الأحدث جاء فيها : "يعاقب بالحبس من 10 أيام إلى 3 أشهر وبغرامة من 5000 دج إلى 50000دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من تخلى دون ضرورة أو أساء معاملة حيوان داجن أو أليف أو محبوس في العلن أو الخفاء أو عرّضه لفعل قاس. وفي حالة العود تضاعف العقوبة"[3].

ويجدر بالذكر أنّ هناك تشريعات عقابية خاصة هي بمثابة أبواب عقابية لها علاقة بحماية البيئة كباب العقوبات في قانون المياه وباب العقوبات في قانون الصحة العمومية...دون أن ننسى وجود القانون الدولي الجنائي الذي يدخل في نطاق الحماية الدولية للبيئة وقواعده تكون عادة من وضع الاتفاقيات الدولية ، وهو يهتمّ بالجرائم التي ترتكب ضدّ النظام العام الدولي والمصالح المشتركة بين الدول، كجرائم الحرب ، وإبادة الجنس والجرائم ضدّ الإنسانية[4].

---

[1] – إسحاق إبراهيم منصور، نظريتا القانون والحق ، المرجع السابق، ص 53؛ حبيب إبراهيم الخليلي، المدخل للعلوم القانونية، المرجع السابق، ص 86.

[2] – محمد خالد جمال رستم ، التنظيم القانوني للبيئة في العالم ، المرجع السابق ، ص 22.

[3] – الجريدة الرسمية لسنة 2003 ، العدد 43 ، ص 18.

[4] – وهناك فرق بين القانون الدولي الجنائي الذي عرفته أعلاه وبين القانون الجنائي الدولي الذي يتكفل بوضع قواعده المشرع الداخلي في كل دولة ، حيث يتعلّق الأمر أساسا بتحديد نطاق تطبيق القواعد الجنائية الوطنية من حيث المكان فالعتبة الفارقة بينهما أنّ القانون الدولي الجنائي تضع قواعده الاتفاقيات الدولية أمّا القانون الجنائي الدولي فيضع قواعده المشرع الداخلي لكل دولة. راجع ، أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص 28 ، 29.

*** صلة قانون حماية البيئة بقانون الإجراءات الجزائية :**

يحتوي قانون الإجراءات الجزائية على القواعد القانونية المتعلقة بالإجراءات الواجب اتباعها منذ وقوع الجريمة مرورا بالتحقيق مع المتهم بارتكابها ثمّ محاكمته وإنزال العقوبة الجنائية المحكوم بها عليه[1]. ولهذا القانون علاقة هامة بالقوانين البيئية بحيث بدأت تتبلور في العصر الحديث ، إلى حدّ أنّ أهمّ موضوعات هذا القانون وهو النيابة العامة كطرف أصيل في الدعوى العمومية قد بدأت الدراسة حول جعل قسم خاص منها يهتمّ بشؤون البيئة وتحريك الدعوى العمومية ضدّ من ينتسب إليهم الإضرار بالبيئة وقيام مسؤولياتهم الجنائية لذلك (وهو ما نسميه بالحماية الإجرائية للبيئة)، ففي التشريع الجزائري لم تتبلور بعد معالم قانون إجرائي بيئي ، بحيث يخضع البحث في مجال الجرائم البيئية إلى قانون الإجراءات الجزائية الجزائري عدا بعض ضباط الشرطة القضائية الذين أهلهم المشرع البيئي في قانون 2003 المتعلق بحماية البيئة للبحث ومعاينة المخالفات المتعلقة بالبيئة ، بموجب المادة 111 منه بحكم علاقاتهم بالمجالات البيئية كمفتشي البيئة، ضباط الموانئ ، قواد سفن علم البحار التابعة للدولة... أمّا في بعض الدول العربية وغيرها وضع قانون وأصول محاكمات بيئية خاصة ولاسيما في فرنسا بحيث يكون هو المرجع الأساسي فيما يخص المراجعات القضائية المنصبة نحو مخالفة البيئة وهذا يدل على الأهمية التي يوليها المشرع لحماية البيئة ، وكذلك أعدّ مشروع قانون نيابة عامة بيئية في لبنان لتكون خطوة أولى نحو حماية البيئة ليلتحق ولو ببطء بركب التطورات الحاصلة في العالم.

*** صلة قانون حماية البيئة بالقانون الاقتصادي :**

القانون الاقتصادي هو أحد فروع القانون الذي نشأ بفعل تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتوليها بذاتها أنشطة كانت قديما من صميم النشاط الفردي أو الخاص، وقد بدأ ذلك مع تزايد الاتجاه الاشتراكي ، والاتجاه نحو إصدار قوانين التوجيه

[1] – إسحاق إبراهيم منصور، نظريتا القانون والحق ، المرجع السابق ، ص 55 وما بعدها ، حبيب إبراهيم الخليلي ، المدخل للعلوم القانونية ، المرجع السابق ، ص 78 ، 88.

الاقتصادي، المنظمة للائتمان ، والرقابة على النقد وحماية المستهلك ، والتأمينات الاجتماعية[1]، وإذا أدركنا أنّ البيئة هي منطلق التنمية الاقتصادية ، وأنّ مشكلات البيئة ترجع في معظمها إلى التنمية الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية ، أمكننا فهم الصلة بين علم القانون الاقتصادي والبيئة (أو بالأحرى بقانون حماية البيئة) ، حيث يمكن استخدام التحليلات الاقتصادية في بيان الحلول القانونية لحماية البيئة ، والعوامل ذات الطابع الاقتصادي التي تملي هذه الحلول ، إذن يوجد ما يسمّى بالقانون الاقتصادي البيئي، ومبادئه تُبيّن بأنّ مكونات البيئة من هواء وموارد طبيعية ، وتباين أنماطها من أهمّ معايير قياس التفاوت في التقدم الاقتصادي بين الدول ، بل يمكن القول أنّ المستوى الاقتصادي للدولة قد يكون وراء تلوث البيئة ، وكما جاء بمقررات مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية فإنّ مشكلات البيئة في الدول الصناعية ترجع عموما إلى التصنيع والتنمية الاقتصادية ، أمّا بالنسبة للدول النامية فإنّ مشكلات البيئة يكمن سببها في التخلف ذاته، وبالتالي تتأثر البيئة بالتنمية الاقتصادية في المجالين الداخلي والخارجي.

2- **أمّا في إطار فروع القانون الخاص** :

فروع القانون الخاص هي كل فرع من قانون يحتوي على مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات بين طرفين لا يعمل أي منهما بوصفه صاحب سيادة على الآخر، وهي فروع كثيرة، فأمّا التي لها علاقة أكثر بالجانب البيئي هي القانون المدني ، والقانون التجاري.

* **صلة قانون حماية البيئة بالقانون المدني** :

قد يظن البعض أنّ القانون المدني على غير صلة بالبيئة ومشكلاتها القانونية بحجة أنّه القانون الذي يحكم العلاقات والروابط الخاصة بين الأفراد : العقود والملكية ،

[1] – في الحقيقة أنّ القانون الاقتصادي هو قانون مستقل لأنّه مختلط لا يدخل في قسم القانون الخاص تماما ، ولا في القانون العام تماما ، إلاّ أنّ تلاشي النظامين الرأسمالي والاشتراكي وظهور نظام اقتصادي يجمع بينهما – ولاسيما في الجزائر – هو النظام الليبروتوجيهي تظهر فيه الدولة موجهة ، فقانونه إذن يكون من قبيل فروع القانون العام ، دون أن ننسى فرع القانون المالي وهو من قبيل القانون الاقتصادي ، فالقانون المالي يحدّد ميزانية الدولة في كل المجالات ولاسيما الميزانية المتعلقة بحماية البيئة، من مرافقها وجمعياتها وغير ذلك.

والميراث والوصية ، ومسائل الأسرة... غير أنّ الناظر إلى هذا الفرع على أنّه الأصل العام (الشريعة العامة) الذي يرجع إليه لاستلهام القواعد القانونية العامة، يبصر بأنّ قواعد القانون المدني ، لابدّ وأنّها متطورة، وذات قابلية لتقديم الحلول القانونية لِعديد المسائل البيئية، إذ يكفي أن نذكر أنّ قواعد المسؤولية المدنية التقصيرية تجد مجالا رحبا للتطبيق في خصوص تلوث البيئة وتعويض الأضرار الناتجة عنه، ففي مجال القانون البيئي يُثار التساؤل حول أساس المسؤولية عن إلحاق الضرر بالبيئة، سواء بفعل الملوثات الكيميائية للبيئة البحرية أو الجوية.. هل هو نظرية الخطأ، أم نظرية المخاطر والمسؤولية الموضوعية أو المطلقة؟ وكذلك هناك العديد من مبادئ القانون المدني التي يمكن إعمالها في مجال حماية البيئة ، كمبدأ حسن الجوار ومنع الضرر البيئي ، ومبدأ عدم التعسف في استعمال الحق... وهي مبادئ ناقش الفقه القانوني مدى صلاحية تطبيقها في مجال تلوث البيئة بالأمطار الحمضية ، والنفايات والإشعاعات الذرية[1].

كما أنّ هناك فرعا من فروع القانون الخاص لا يبتعد عن القانون المدني ولكن ذو طابع دولي وهو القانون الدولي الخاص ، بحيث أبرمت عدّة اتفاقيات دولية تهمّ القانون المدني والدولي الخاص ، والتي تحتوي على قواعد قانونية هامة بخصوص المسؤولية المدنية عن تعويض الأضرار الناتجة من تلوث البيئة ، نذكر منها اتفاقية بروكسل المتعلقة بالمسؤولية المدنية عن أضرار التلوث بالبترول لعام 1969م، واتفاقية بروكسل الخاصة بإنشاء صندوق دولي للتعويض عن أضرار التلوث بالبترول المبرمة في عام 1969م ، واتفاقية "فينا" الخاصة بالمسؤولية المدنية عن أضرار الطاقة النووية المبرمة عام 1936م، واتفاقية بروكسل حول مسؤولية مشغلي السفن النووية المبرمة عام 1962م، وهناك اتفاقيات أخرى تخص التعويض عن أضرار التلوث لها طابع دولي في إطار خاص[2].

[1] – أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص 32 ، 33.

[2] – أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص 32 ، 33.

*** صلة قانون حماية البيئة بالقانون التجاري :**

زيادة على ما قلناه في علاقة قانون حماية البيئة بالقانون الاقتصادي ، وباعتبار أنّ القانون التجاري[1] لا يعدو أن يكون نشاطا اقتصاديا ولاسيما في مجال قانون الأعمال، بحيث ينظم العلاقات بين التجار أو كل النشاطات الإنسانية ذات الطابع الاقتصادي سواء بين الأفراد على المستوى الداخلي أو الدولي ، فإنّنا نجد بأنّ الحياة التجارية لها علاقة بالمجال البيئي وليس أدلّ على ذلك من قانون المنافسة وقانون حماية المستهلك ، من حقوق يقرّها لها معنى بيئي ولاسيما التعويض عن الأضرار من خلال التعامل بالسلع المنتهية الصلاحية التي تضرّ بالمستهلك مثلا، وتنظيم الحياة التجارية فيما يخص احترام المقاييس والمطابقة ، ومنع التجارة بدون ترخيص ، وعلى الأرصفة، وتنظيم عمل المخابر إلى غير ذلك ممّا يخصّ الحياة التجارية بما فيها مصلحة المستهلك.

المطلب الثاني : مصادر قانون حماية البيئة.

يستقي قانون حماية البيئة – كغيره من فروع القانون الأخرى – قواعده من مصادر ، إذ المصدر هو الأصل الذي تأتي منه القاعدة القانونية ، ويتفق قانون حماية البيئة مع غيره من فروع القانون ، في بعض المصادر ، غير أنّه يختلف عنها في بعضها الآخر ، غير أنّه على خلاف العديد من فروع القانون الداخلي ، فإنّ قانون حماية البيئة يستقي قواعده وأحكامه النظامية من مصادر داخلية ، وأخرى دولية.

الفرع الأوّل : المصادر الداخلية.

المصادر الداخلية لقانون حماية البيئة تتنوع بين مصادر رسمية ومصادر تفسيرية أو احتياطية ، ويندرج في الطائفة الأولى التشريع والعرف ، أمّا الثانية فيندرج فيها كل من القضاء والفقه.

[1] – القانون التجاري هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات الناشئة عن المعاملات التجارية، حبيب إبراهيم الخليلي ، المدخل للعلوم القانونية ، المرجع السابق ، ص 91.

1- **التشريع La législation** :

التشريع هو مجموعة القواعد المكتوبة أو المسطرة التي تضعها السلطة العامة المختصة في الدولة[1]، والسلطة المختصة بالتشريع هي عادة السلطة التشريعية ، غير أنّه في ظروف معينة ولفترة مؤقتة قد تنفرد السلطة التنفيذية بوضع التشريع مستعينة في ذلك بالإدارات المتخصصة في الوزارات والمؤسسات المختلفة، وفي هذه الحالة يصدر التشريع بأمر من رئيس الدولة بعد الاطلاع على التقرير المقدم من الوزير المختص، واستطلاع رأي مجلس الوزراء ، وفي جميع الأحوال تشارك السلطة التنفيذية في وضع التشريع إلى جانب السلطة التشريعية المختصة بذلك أساسا ، وذلك في مجال تشريعات الضرورة والاستعجال والتشريعات الفرعية[2]. فالتشريع إمّا أن يكون أساسي وهو الدستور الذي ينبع من الشعب ويحوي كل المبادئ التي لا يسمو عليها قانون ، وإمّا تشريع عادي والذي ينقسم إلى قانون عادي وقانون عضوي ، هذا الأخير الذي يختلف عن القانون العادي في أنّه يتمّ التصويت عليه بالغالبية المطلقة من أعضاء البرلمان كقانون الانتخابات والجمعيات... وإمّا أن يكون تشريع فرعي(*) كالمراسيم التنفيذية التي تتعلّق بالتشريع بحيث تبيّن كيفية تطبيقه ، والمراسيم التنفيذية والتي لا تتعلّق بالتشريع بل تصدر لتنظيم بعض المرافق العامة وغير ذلك، وكذا لوائح الضبط والبوليس التي تصدر لتنظيم المحال العامة، وحفظ السكينة ، والصحة العامة وغيرها... ثمّ القرارات التي تصدر من الوزراء والولاة ورؤساء البلدية ، كل هذا باختصار يدخل في إطار التشريع[3].

وإذا كان التشريع يعتبر – بوجع عام – أهمّ المصادر الرسمية أو الأصلية العامة للقواعد القانونية في المجالات التي يضطلع ولي الأمر بتنظيمها ، ضمن باب المصالح المرسلة

---

[1] – حبيب إبراهيم الخليلي ، المدخل للعلوم القانونية ، المرجع السابق ، ص 131 ؛ إسحاق إبراهيم منصور، نظريتا القانون والحق ، المرجع السابق ، ص 139.

[2] – حبيب إبراهيم الخليلي ، المدخل للعلوم القانونية ، المرجع السابق ، ص 131.

(*) من وضع السلطة التنفيذية.

[3] – يمكن إيجاز هذه الفقرة في عبارة CLODA

إلاّ أنّه في مجال حماية البيئة لم يرق بعد، وربّما ظلّ كذلك مدّة طويلة ، إلى أن يشكل تقنيناً متكاملا يكفل أنشطة الإنسان وأثرها على البيئة ، وتحقيق حماية فعالة لها، فالمتأمل للأنظمة القانونية للغالبية العظمى من الدول يدرك أنّها كانت حتى عهد قريب تخلو من قوانين خاصة بحماية البيئة ، بل هي قوانين عامة تشتمل على بعض النصوص المتفرّقة التي تتكلم عن تلك الحماية بطريقة تبعية ، كقوانين الصيد ونظافة الموانئ ، أو المجاري المائية، أو قوانين تداول المخصبات والمبيدات الزراعية...[1].

وفي الجزائر نظمت فرنسا في الجزائر قطاعات كالصيد والغابات والحظائر الوطنية مدّدت بعد الاستقلال ، فنصّ كل من دستور 76 في مادته 151 ودستور 89 في مادته 115 ، ودستور 96 في مادته 122 على اختصاص البرلمان للتشريع في مجال حماية البيئة خصوصا في القواعد العامة المتعلقة بالبيئة وإطار المعيشة والتهيئة العمرانية، والقواعد العامة المتعلقة بالثروة الحيوانية والنباتية ، وحماية التراث الثقافي والتاريخي والمحافظة عليه ، والنظام العام للغابات والأراضي الرعوية.

وقبل هذه النصوص وجدت أوامر تنظم مسألة بعينها كالأمر 67-281 المتعلقة بالحفريات وحماية الأماكن والآثار التاريخية والطبيعية، وارتبطت البيئة بتلك القوانين إلى أن أصدر المشرع الجزائري قانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة[2] الذي يمثل القانون الأم، ويشمل كل القطاعات التي تمسّ البيئة ، ثمّ تلته نصوص تطبيقية ، ثمّ وجدت قوانين أخرى تنظم قطاعات بعينها كقانون المياه، والغابات والحيوانات والنباتات ، والتهيئة ، والتعمير ، والصيد ، والنقل ، والضجيج ، والتلوث، وغيرها من المواضيع الرئيسية التي يشملها مفهوم البيئة، ثمّ صدر قانون البيئة الجديد رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[3] والذي ألغي القانون 83-03 وأضاف مبادئ جديدة لم تكن موجودة في القانون 83-03 الملغي.

---

[1] – أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص 35.

[2] – الجريدة الرسمية ، العدد06 السنة العشرون، الصادر بتاريخ1983/02/08، www.joradp.dz

[3] – الجريدة الرسمية ، العدد43 السنة الأربعون، الصادر بتاريخ2003/07/20، www.joradp.dz

على أنّ الكثير من الدول ذهب اهتمامها بالبيئة إلى حدّ جعل الحفاظ على البيئة مبدأ دستوريا، وعلى كل حال فإنّ العديد من الدول إن لم نقل كلّها، وبعد زيادة الأخطار التي تهدّد البيئة الإنسانية ، أصدرت العديد من القوانين البيئية للتصدي لكل هذه المخاطر ، سواء بالنسبة للتشريع العادي أو التشريع الفرعي اللائحي الذي يتسم بالكثرة والتنوع باعتباره مصدرا رسميا عاما من مصادر القاعدة القانونية ، لأنّ السلطة التنفيذية مختصة به على اعتبار درايتها بالتفصيلات التي تقتضي الدقة في وضع قواعد الحماية القانونية مما يجعل قانون حماية البيئة في هذا الإطار ذو طابع فنّي[1].

2- العرف La coutume :

العرف هو مختلف العادات التي اطردت في التعامل بين الأفراد وتقبلته العقول والطباع السليمة(*)، وهو من المصادر الاحتياطية للقانون حيث تسبقه في التشريع الجزائري الشريعة الإسلامية ، ويجب ألاّ ننسى أنّ العرف لا يزال في المركز الأوّل في بعض المجتمعات الفطرية عند البدو، وسكان الصحاري والبلاد النائية ، على أنّ للعرف مركزه وقوته في بعض المجالات مثل مجال التجارة، حيث تسود أعراف متعدّدة تحكم التعامل التجاري بنوع خاص[2].

أمّا العرف في قانون حماية البيئة هو مجموعة القواعد القانونية الّتي نشأت في مجال مكافحة التعدي على البيئة والحفاظ عليها، وجدت العادة باتباعها بطريقة منظمة ومستمرة، بحيث ساد الاعتقاد باعتبارها ملزمة واجبة الاحترام، وفي نطاق الأنظمة الداخلية ، يمكن القول بأنّ دور القواعد القانونية العرفية ما يزال ضئيلا في ميدان حماية البيئة ، بالمقارنة بدورها في فروع القانون الأخرى ، ويرجع ذلك إلى حداثة الاهتمام بمشكلات حماية البيئة ، فالأمر يتعلّق بمجرّد عادات لم ترق بعد إلى مرتبة العرف ، ففي مجال التلوث البحري مثلا ، وهو أهمّ أنواع التلوث البيئي لا يرجع الاهتمام بمكافحته أو

---

[1] – أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص 35.

(*) مع الاعتقاد بأنّ هذا السلوك ملزم لهم قانونا.

[2] – إسحاق إبراهيم منصور، نظريتا القانون والحق ، المرجع السابق ، ص 156 ، 157.

السيطرة عليه إلاّ إلى النصف الثاني من القرن العشرين ، كما يمكن القول بأنّه لا توجد قواعد أو مقاييس عرفية لحماية البيئة[1]، إنّما توجد فقط بعض المبادئ المبهمة العامة مثل الاستعمال المعقول ، والضرر الجوهري، الآثار الخطيرة للتلوث ، الخطر المحدق[2].

3- **القضاء La jurisprudence** :

وهو الأحكام القضائية الّتي تصدر من المحاكم ، وهي مجرد قرارات فردية تصدر تطبيقا للقواعد القانونية، لهذا لا يتصور أن يكون القضاء مصدرا للقانون بهذا المعنى ، فالأحكام تطبق القواعد القانونية لا تخلقها ، وحين نتساءل عن دور القضاء كمصدر للقانون لا نعني بذلك الأحكام العديدة الصادرة في الحالات الفردية ، ولكن نعني استقرار هذه الأحكام في مجموعها على اتجاه معين وإلى أي حدّ يمكن أن يسهم القضاء – بهذا المعنى – في خلق القواعد القانونية[3]، ونجد هذا في البلدان الّتي تأخذ بنظام السابقة القضائية، ولكن في مجال قانون حماية البيئة يعتبر دور القضاء ضئيلا في مدى اعتباره مصدرا لهذا القانون ولاسيما في المجال الداخلي ، حتى في الدول الّتي تأخذ بنظام السابقة القضائية، وهذا ينبئ بأنّ القضاء كمصدر للقانون في مجال حماية البيئة يكون له دور في المجال الخارجي والمقصود بهذا القضاء البيئي الدولي وعلى سبيل المثال قضايا التلوث العابر للحدود.

4- **الفقه La doctrine** :

يقوم علماء القانون وهم فقهاء القانون Juristes, Docteurs ، بدور هام في شرح وتفسير نصوص القانون، واستنباط الحلول على ضوئها، وهو دور يقومون به حين يتصدون لدراسة القوانين في مؤلفاتهم حيث يكشفون عن وجوه القصور والنقص فيها ويقترحون على المشرع وسائل العلاج، أو حين يتصدون للإفتاء في المسائل القانونية الّتي

[1] – أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص 36.

[2] – هذه المبادئ هي من المبادئ المعتبرة بحسب عرف المجال المحمي قانونا بالتشريع البيئي ، أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص 36.

[3] – حبيب إبراهيم الخليلي ، المدخل للعلوم القانونية ، المرجع السابق ، ص 164.

تُطلب فيها فتاواهم ، وهم يؤدون هذا الدور أيضا من خلال تحليل أحكام القضاء ، ونقدها فيسترشد القضاء بآرائهم ويستنير بتوجيهاتهم ، وبالرغم من هذا الدور الخطير الذي يؤديه الفقه، فإنّه في المجتمعات المعاصرة مهما بلغت درجة الفقيه من العالم، ومهما لقيت آراؤه من تأييد غيره من الفقهاء أو من جانب القضاء ، لا تعدّ هذه الآراء قواعد قانونية ملزمة في المسائل الّتي تُبدَى بشأنها ، أي لا يعدّ الفقه مصدرا رسميا للقانون بأي حال من الأحوال ، وإن كان لا شك أنّ آراء الفقهاء خير عون للمشرع في وضع القوانين وتنقيحها ، وللقاضي في القوانين وتطبيقها[1].

وقد يقال بأنّ الفقه لا ينفرد في نطاق قانون حماية البيئة ، بما يميزه عنه في نطاق فروع العلوم القانونية الأخرى ، غير أنّ هذا الادعاء قد لا يكون صحيحا ، فقد لعب الفقه دورا خطيرا في مجال التنبيه إلى المشكلات القانونية الّتي تثيرها الأخطار الّتي تهدّد البيئة الإنسانية ، يظهر ذلك بجلاء أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الذي انعقد في استكهولم بالسويد عام 1972 ، حيث طُرحت كثير من الآراء الفقهية للمناقشة حول القواعد القانونية الّتي ترسم ما ينبغي أن تكون عليه التدابير والسياسات الّتي تكفل صيانة بيئة الإنسان والحفاظ على مواردها الطبيعية وتوازنها الإيكولوجي ، كما لهذه الآراء دور في وضع الأنظمة الوطنية أو الاتفاقية المتعلقة بحماية البيئة ومكافحة مصادر تلوثها أو الأخطار الّتي تُخلّ بالتوازن البيئي[2]، بخلاف الشريعة الإسلامية الّتي تعتبر مصادرها (كتاب، سنة...) مصادر للأحكام البيئية كما سيأتي في المبحث الثاني من هذا الفصل.

الفرع الثاني : المصادر الدولية.

وقد أشرنا إليها في معرض حديثنا عن فكرة الالتزام القانوني في حماية البيئة ، ويمكن أن نقسم مصادر القانون الدولي بشكل عام إلى مصادر رئيسية ومصادر احتياطية، فأمّا الأولى تضمّ المعاهدات الدولية، قواعد العرف الدولي ، المبادئ العامة

[1] – حبيب إبراهيم الخليلي ، المدخل للعلوم القانونية ، المرجع السابق ، ص 168.

[2] – أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص 36 ، 37.

للقانون ، وقرارات وتوصيات المنظمات الدولية، وأمّا الثانية فتضمّ السوابق القضائية للمحاكم، وآراء كبار الفقهاء في القانون العام، وكذا قواعد العدالة والإنصاف[1].

وبالنظر إلى الطبيعة الذاتية لمشكلات حماية البيئة فإنّ المصادر الدولية للقواعد القانونية الّتي تعمل على تحقيق تلك الحماية، ليست بأقل أهمية من المصادر الداخلية، وسأحاول أن أتطرّق بالاختصار إلى المصادر الأكثر اهتماما لحماية البيئة وهي : المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، قرارات المؤتمرات والمنظمات الدولية، المبادئ القانون العامة ، العرف الدولي ، القضاء.

1- المعاهدات والاتفاقيات الدولية :

تأتي الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية على قمة المصادر الدولية الّتي تُستقي منها قواعد قانون حماية البيئة ، وكما يقول البعض فإنّ الاتفاقيات الدولية هي في المرحلة الحالية لتطور قانون البيئة ، من أفضل الوسائل نحو إرساء دعائم هذا القانون[2].ويرجع السبب في ذلك إلى عدّة عوامل منها الطبيعية الدولية لكثير من مشكلات البيئة ، وهذا يقتضي التعاون والجهود الجماعية لحلّ تلك المشكلات ، ومنها أيضا وجود المنظمات الدولية ذات الإمكانيات الفنية والمالية، الّتي تستطيع تقديم عون حقيقي في مجال قواعد حماية البيئة، وقد أبرمت العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة تحت رعاية تلك المنظمات ، ومن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية نذكر الاتفاقية الدولية المبرمة في لندن عام 1954م، والمعدلة في أعوام 1962م، 1969م، 1971م، والخاصة بمنع تلوث البحر بزيت البترول[3]. ومؤخرا معاهدة كيوطو (kyoto) حول الاحتباس الحراري لسنة 2008 إلى 2012 ، وكذا الاتفاقية الخاصة بالتنوع البيولوجي سنة 1992 والتي صادقت عليها الجزائر يوم 30 جويلية 2008.

[1] – صالح محمد محمود بدر ، الدين، الالتزام الدولي لحماية البيئة من التلوث ، المرجع السابق ، ص 130.

[2] – أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص 37.

[3] – أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص 37.

2- قرارات المؤتمرات والمنظمات الدولية :

يرجع الفضل في إبرام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة ، والتي أشرنا إلى بعض منها، إلى المنظمات الدولية العامة والخاصة، كالمنظمة البحرية الدولية ، ومنظمة اليونسكو ، ومنظمة الأغذية والزراعة، مجلس أوروبا ، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية... وقد صدر عن تلك المنظمات وغيرها العديد من القرارات والتوجيهات والإعلانات المتعلقة بحماية البيئة ، سواء فيما يتعلّق بتلوث الهواء أو الماء أو التربة، أو بحماية الموارد الطبيعية والحياة البرية.

وأمّا المؤتمرات فنذكر مؤ تمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية الذي دعت إليه بناء على قرار الجمعية العامة والذي انعقد في استكهولم عاصمة السويد سنة 1972م، وكذا مؤتمر ريوديجانيرو بالبرازيل سنة 1992م، وكذا مؤتمر جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا سنة 2002 ، وتمخض عن هذه المؤتمرات العديد من الاتفاقيات الدولية حول حماية البيئة[1]، إلى جانب بعض المؤتمرات الأخرى كالذي انعقد في جنيف سنة 1990م ، ونيويورك في جوان 1997م، حول "البيئة والتنمية".

كما توجد التوصيات والإعلانات الّتي تصدر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP ، والتي تعدّ مصدرا لا يستهان به لقواعد حماية البيئة ، وهي تدخل فيما يسمى بالقانون اللطيف ، كما أشرنا إليها سابقا ، أو الليّن ، والذي يقابله القانون الجامد أو القاسي[2]، وهذه كلها تسهم في إرساء مبادئ وقواعد الحفاظ على البيئة والتي تدخل في البناء العام لقانون حماية البيئة.

3- المبادئ القانونية العامة :

المبادئ القانونية العامة هي مجموعة الأحكام والقواعد الّتي يقوم عليها ، وتعترف بها النظم القانونية الداخلية للدول أعضاء المجتمع الدولي، وتلك المبادئ الّتي تعبّر عن

[1] – سمير حامد الجمال ، الحماية القانونية للبيئة ، دار النهضة العربية ، مصر ، 2007، ص 131.

[2] – أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص 37 ، 38 ؛ سمير حامد الجمال ، الحماية القانونية للبيئة ، المرجع السابق ، ص 132 وما بعدها.

العدالة القانونية المقبولة من الدول في مجموعتها، ويمكن أن تكون أحد المصادر الّتي تستقي منها القواعد القانونية. ومن المبادئ الّتي يقال بدخولها في قانون حماية البيئة ، مبدأ حسن الجوار الواجب الاحترام بين الدول ، حيث لا يسوغ للدولة أن تستخدم إقليمها في أنشطة يمكن أن تسبّب أضرارا لدول مجاورة أخرى (التلوث العابر للحدود) ، كذلك يوجد مبدأ عدم التعسف في استعمال الحق، واتخاذه أساسا للمسؤولية عن تعويض الأضرار الّتي تصيب البيئة البحرية أو البيئة الجوية ، وكذلك مبدأ بذل العناية المعقولة في منع التلوث البيئي ، إلى غير ذلك من المبادئ الّتي توجد في مجال القانون الدولي لحماية البيئة[1].

4- **العرف الدولي** :

يعدّ العرف الدولي المصدر الثاني للقاعدة القانونية الدولية ، ويساهم بلا شكّ في تطوير قواعد القانون الدولي للبيئة ، من خلال قواعد القانون الدولي العرفي الّتي تتكون نتيجة السلوك العام للدول في مجال المحافظة على البيئة ، وأنّه في حالة عدم وجود نصّ في معاهدة دولية تحكم النـــزاع المعروض على القاضي الدولي ، فيلجأ القاضي الدولي إلى البحث عن قاعدة عرفية مستقرة على المستوى الدولي أو الإقليمي حسب طبيعة وأطراف النـــزاع ، ولما كانت البيّنة على من ادعى ، فإنّ الأطراف المعنية مطالبة بالكشف عن هذه القاعدة العرفية أمام القضاء الدولي، وتلعب قواعد العرف الدولي دورا مهما في تكوين قواعد القانون الدولي للبيئة ، وذلك من خلال السلوك العام للدول في مجال المحافظة على البيئة وهو سلوك ملزم للدول بطبيعة الحال، وتساهم القواعد العرفية في تكوين قواعد القانون الدولي للبيئة بعدّة طرق ؛ أولها : التقنين ، فمن الممكن كتابة وتدوين القاعدة العرفية في معاهدة دولية متعلقة بالبيئة على سبيل المثال "المعاهدة الدولية للأخطار السريعة في الحوادث النووية" المنعقدة في فينا سنة 1986م ، فقد جرى تقنين قاعدة عرفية تواترت الدول على استعمالها ، والتي تقضي بأنّ على الدول واجب إخطار

[1] – أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص 41.

وإعلام الدول الأخرى في حالات الطوارئ ، وثانيها : أنّ القواعد العرفية تساهم في تكوين قواعد القانون الدولي للبيئة في أنّها تُقنّن في الإعلانات الّتي تصدر عن المؤتمرات الدولية مثل إعلان استوكهولم الصادر سنة 1972 ، وإعلان ريوديجانيرو الصادر عن قمة الأرض في لبرازيل سنة 1992م، وعلى الرغم من انعدام القيمة القانونية لتلك الإعلانات إلاّ أنّه لوحظ أنّ بعض المعاهدات الدولية تنطوي على القواعد العرفية الّتي تضمنتها إعلانات بعض المعاهدات الدولية، ومثال ذلك المبدأ 21 من إعلان استوكهولم والذي يقضي : "بالتزام الدولة بالسيطرة على الأنشطة الّتي تمارس فوق إقليمها ، وتحت سيطرتها، وألاّ تتسبّب هذه الأنشطة في إحداث خسائر للبيئة في إقليم دولة أخرى، أو في إقليم لا يخضع لأي اختصاص وطني..."[1].

ولو تصفحنا بعض المعاهدات الدولية أو الكثير منها نجد أنّه شاع استخدام وتقنين هذا المبدأ العرفي الهام، ليصبح قاعدة قانونية اتفاقية ملزمة للدول الأطراف في تلك الاتفاقيات، ولعلّ هذا المبدأ أرسى قاعدة عرفية هامة في مجال المحافظة على البيئة على أساس مبدأين سبق ذكرهما في المبادئ القانونية العامة كمصدر دولي لقانون حماية البيئة ، وهما مبدأ حسن الجوار ومبدأ عدم التعسف في استعمال الحق، وهي قواعد متطورة لأنّها تتعامل مع الطبيعة المعاصرة لعناصر التلوث الّتي تجهل الحدود السياسية للدول (العابرة للحدود)، خاصة تلك الأنواع الّتي تكون سريعة الانتشار ، وعلى مستوى أقاليم عدّة دول مثل التلوث الإشعاعي وهو تلوث خطير، والتلوث عن طريق نقل المواد ، والنفايات الخطيرة ، وتلويث مياه البحار بالزيت...

ولا شك أنّ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الصادر عام 1982 قد قننت الكثير من المبادئ العرفية العامة الّتي كانت سائدة قبل انعقاد هذه الاتفاقية، فالسلوك الدولي البحري ، قد أقرّ عدّة قواعد قانونية عرفية أهمّها الالتزام الدولي بحماية البيئة البحرية من التلوث وعدم التخلص من النفايات المشعة بإغراقها في مياه البحر، ومسؤولية

[1] – صالح محمد محمود بدر الدين ، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث ، المرجع السابق ، ص 142.

الدول الشاطئية عن حماية البحر الإقليمي والمنظمة المتاخمة له، والمنطقة الاقتصادية الخالصة من التلوث، وقاعدة المرور البري، والمرور العابر[1]، وهذا يعكس دور العرف في القوانين الداخلية للبيئة الذي لا زال دوره محتشما فيها كما رأينا سابقا.

5- **القضاء** :

يساهم القضاء من خلال أحكامه القضائية في تكوين قواعد القانون الدولي للبيئة، وإن كان الفقه الدولي يتفق على اعتبار الأحكام القضائية من الصادر الاحتياطية أو التفسيرية، إلاّ أنّ المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية قد اعتبرت الأحكام القضائية مصدرا من مصادر القاعدة القانونية الدولية، وفي مجال حماية البيئة من التلوث يمكننا الإشارة إلى بعض الأحكام الصادرة عن الهيئات القضائية الدولية الّتي أثرت بلا شك في إقرار وتأكيد بعض المبادئ القانونية الهامة في مجال حماية البيئة ، ويعدّ القضاء الدولي في أحكامه المتعلقة بالنـــزاعات القانونية المتعلقة بحماية البيئة ، مبادئ هامة قد أثرت في تكوين قواعد القانون الدولي للبيئة[2]، ومن أمثلة ذلك : حكم محكمة التحكيم بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية في قضية مصنع صهر المعادن (الزنك والرصاص) الواقع في مدينة ترايل Trail الكندية الّتي تبعد عن واشنطن بسبعة أميال، وادعت الو.م.أ بأنّ الأدخنة المتصاعدة من المصنع والمحملة بأوكسيد السلفات والكبريت السام بكميات كبيرة ألحقت أضرارا بالمزارع والسكان وممتلكاتهم ، وقضت المحكمة يوم 11 مارس 1941 بأنّه : "طبقا لمبادئ القانون الدولي وقانون الولايات المتحدة ، لا يكون لأي دولة الحق في استعمال ، أو تسمح باستعمال إقليمها على نحو يسبّب الضرر عن طريق الأدخنة ، في أو لإقليم دولة أخرى ، أو يضرّ بممتلكات الأشخاص في ذلك الإقليم عندما تكون الحالة ذات نتائج خطيرة ، ويثبت الضرر بأدلة واضحة مقنعة "[3].

[1] – صالح محمد محمود بدر الدين ، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث ، المرجع السابق ، ص 143.

[2] – صالح محمد محمود بدر الدين ، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث ، المرجع السابق ، ص 155 وما بعدها.

[3] – أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة من التلوث ، المرجع السابق ، ص 45.

وقد ردّدت محكمة العدل الدولية نفس المبادئ في قضية المرور في تطبيق كورنو الألباني (حكم 19 أفريل 1949م) ، وذلك بمنع السلطات الألبانية السفن البريطانية من المرور عبر مضيق كورنو ، حيث نصّت المحكمة على أنّه : "يمتنع على أي دولة استخدام إقليمها بما يتعارض مع حقوق الدول الأخرى"، وحكمت لصالح المملكة المتحدة[1].

وهناك بعض الأحكام القليلة الصادرة في مجال تلوث البيئة المائية النهرية كما في قضية بحيرة لانو Lac Lanaux بين فرنسا وإسبانيا ، إلى غير ذلك من القضايا التي تخص أنواع أخرى من التلوث البيئي[2].

وعلى غرار ما رأيناه في المصادر الداخلية فإنّ الفقه La doctrine يعدّ مصدرا تفسيريا لقواعد القانون الدولي للبيئة، والفقه الدولي يتولى شرح قواعد القانون الدولي للبيئة، وتلعب الجمعيات العلمية القانونية دورا بارزا في نشر آراء الفقه فيما يتعلّق بقواعد القانون الدولي للبيئة في المجالات العلمية الّتي تصدر عن جهات ومؤسسات كثيرة مثل الجمعية القانونية الدولية International low association ، وأيضا المجلس الأوروبي لقانون البيئة Le conseil européen du droit de l'environnement ، وقد أخذ معهد القانون الدولي بقواعد المسؤولية الدولية من خلال المجهودات الفقهية في إقرار هذا النظام القانوني الهام، كما تعدّ المؤلفات القانونية الّتي تعبّر عن المجهودات الفقهية مصدرا مهمّا من مصادر القانون الدولي العام بصفة عامة ، وقواعد القانون الدولي للبيئة بصفة خاصة[3].

وعلى اعتبار أنّ قانون حماية البيئة ذو طابع علمي ، فتدخل ضمنه الدراسات العلمية والعلوم التطبيقية الّتي تأخذ بالمنهج العلمي والتطبيقي ، كمعرفة درجات التلوث وكذا أنواعه ، الأمر الذي يجعلنا نقول أنّ هؤلاء الخبراء والعلماء لابدّ أن نعترف لهم بالمساهمة العلمية في تطوير قواعد القانون الدولي للبيئة، لأنّ إثبات ظاهرة التلوث إنّما

[1] – صالح محمد محمود بدر الدين ، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث ، المرجع السابق ، ص 157.

[2] – محمد عبد الله النعمان ، الحماية الدولية للبيئة البحرية ، المرجع السابق ، ص 197 وما بعدها.

[3] – صالح محمد محمود بدر الدين ، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث ، المرجع السابق ، ص 158.

هي قضية علمية من الطراز الأوّل ، ثمّ يأتي بعد ذلك المعالجة القانونية للتنظيم من الناحية القانونية كيفية حماية البيئة من تلك الملوّثات.

المطلب الثالث : خصائص قانون حماية البيئة.

يتميّز قانون حماية البيئة بمجموعة من الخصائص تميّزه عن الفروع القانونية الأخرى منها :

الفرع الأوّل : حديث النشأة.

تضاربت أقوال الفقهاء حول نشأة هذا القانون فمنهم من يرجعها إلى القرن الثاني عشر لوجود بعض صور التعدّي على البيئة ، ومنهم من يرجعها إلى أوائل القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين لوجود اتفاقيات دولية ومعاهدات تخص صورا عديدة للتعدي على البيئة كإبرام اتفاقية لندن سنة 1954 الخاصة بمنع تلوث مياه البحار بالبترول...، ويمكن القول بأنّ الفقه القانوني لم ينتبه إلى مشكلات حماية البيئة إلاّ بعد ما دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي لمناقشة الأخطار المحدقة ببيئة الإنسان، والذي انعقد بمدينة استكهولم بالسويد سنة 1972، وتمخضت عنه مبادئ وتوصيات كانت ولا تزال هي الذخيرة الّتي اتخذ منها قانون حماية البيئة لبناته الأولى ، وحداثة قانون حماية البيئة اعترف بها جانب من الفقه إذ يقول أحد الفقهاء أنّ "القانون البيئي هو من أكثر فروع القانون شبابا، فقد تطور بسرعة ، ولكن ما يزال في مراحله الخلاقة والتكوينية"، وهذا ما يفسّر النقص والثغرات الموجودة في قواعده ، إذ يقول بعض فقهاء القانون بأنّ عملية صنع هذا القانون سواء كان عرفيا أم اتفاقيا ، معقدة وشاقة ودقيقة، وغير ثابتة وبطيئة للغاية عادة، وقد يرجع تعقيد ودقة وبطء صنع قواعد قانون حماية البيئة إلى الطابع الفني[1] لهذا القانون كما سيأتي.

وقانون حماية البيئة في الجزائر ككيان قانوني لم يكن إلاّ مع ظهور قانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة ، والذي كان مجردا وعديم الفعالية لاعتبارات منها سياسية وأخرى

[1] – أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص 47 وما بعدها.

اقتصادية ، ليُلغى بالقانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة[1] الذي صدر سنة 2003 والذي حاول أن يكون فعالا وبعيدا عن التجريد وعدم الفعالية التامة التي عاشها سنين من الزمن.

الفرع الثاني : تشعب قواعده.

فإذا أخدنا قانون حماية البيئة في التشريع الجزائري على غرار التشريعات البيئية في الدول الأخرى ، فنجد كما ذكرنا أعلاه القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الصادر سنة 2003م، الذي ألغى القانون 83-03 الصادر سنة 1983 ، وهذا القانون يتميز بتشعب وتشتت قواعده بحسب الموضوعات الّتي تتضمنها، فنجد أنّ هذا القانون (03-10) يعدّ قانونا محوريا بالنسبة لمجموع النصوص التطبيقية له، وكذا قوانين المياه ، والغابات ، والحيوانات ، والنباتات ، والتهيئة والتعمير، والصيد، والنقل ، والضجيج، والمضار، والتلوث، وغيرها من الموضوعات أو العناصر الرئيسية أو المتفرعة الّتي يشملها مفهوم البيئة.

الفرع الثالث : قانون يقتحم فروعا قانونية عديدة.

يقتحم قانون حماية البيئة ولاسيما الجزائري فروعا قانونية عديدة ، منها القانون المدني فيما يتعلّق بتكييف العناصر البيئية الطبيعية كالنبات والحيوان اللذين يعتبران موضوعين للملكية الّتي ينظمها القانون المدني، والقانون الجنائي من خلال العقوبات الجنائية الّتي يفرضها المشرع على كل مخالف للقواعد المتعلقة بحماية البيئة سواء من خلال القواعد العامة المنصوص عليها في قانون العقوبات أو أحد القوانين الخاصة كالباب العقابي في قانون المياه وكذا الصيد غيرهما... وكذلك القانون الإداري من خلال القواعد الّتي تنظم تدخل الهياكل الإدارية لحماية البيئة، ومسؤولية الإدارة عن أعمالها المتعلقة بحماية البيئة ، ومن خلال استخدام آليات القانون الإداري مثل القرار الإداري فيما

[1] – الجريدة الرسمية لسنة 2003 ، العدد 43، السنة الأربعون ، ص 6 إلى 22.

يتعلّق بالترخيص أو غلق المنشآت الملوثة، أو التعاقد من خلال اعتماد عقود التأهيل للمؤسسات الاقتصادية بغية الامتثال إلى القواعد المتعلقة بتخفيض التلوث[1].

الفرع الرابع : قانون مستقل.

من خلال ما سبق ولاسيما خاصيتي التشعب الّتي يتميّز بها قانون حماية البيئة وكذا اقتحامه لفروع قانونية عديدة نجد أنّه يمكن القول بعدم وجود قانون مستقل لحماية البيئة ، واعتباره مزيجا من القوانين والتنظيمات المختلفة، إلاّ أنّ هذه الخاصية المتشعبة لقانون حماية البيئة لا تنفي استقلالية قانون حماية البيئة عن بقية القوانين الأخرى، كما أنّه لا يُقصد بالاستقلالية في نفس الوقت الانفصال التام لقانون حماية البيئة من حيث قواعده الإجرائية والموضوعية ، لأنّ قانون حماية البيئة يستخدم القواعد الموضوعية والإجرائية للقانون المدني والإداري والجنائي وغيره من القوانين الأخرى لتحقيق أهدافه المتعلقة بحماية البيئة بمختلف عناصرها.

الفرع الخامس : قانون ذو طابع تنظيمي آمر.

ما دام المشرع يتدخل لتنظيم علاقة الإنسان بالبيئة ، فإنّه يهدف إلى الحفاظ على الحياة على سطح الأرض، وحتى يستطيع تحقيق هذا الهدف ، فقد أسبغ على قواعد قانون حماية البيئة طابعا آمرا، هذا الأخير الذي يختلف عن غيره من القواعد الآمرة الأخرى ، اختلافا تبرزه الرغبة في إدراك الهدف الذي من أجله اكتسبت هذه القواعد ذلك الطابع الآمر، ويتمثل هذا الاختلاف في أن جزءا مدنيا آخر جنائي يترتب على مخالفة قواعد حماية البيئة، فمن الناحية المدنية لا يقتصر الأمر على بطلان الاتفاقات المخالفة لقواعد قانون حماية البيئة بل تترتب المسؤولية المدنية على الأعمال الّتي تسبب أضرارا بيئية تنعكس آثارها على الإنسان والممتلكات، وتتكفل قواعد القانون الداخلي في كل دولة بتنظيم المسؤولية والتعويض عن الأضرار البيئية، مراعية في ذلك أحكام الاتفاقيات الدولية، ولا يقتصر الأمر على القانون البيئي الداخلي، بل أيضا القانون

[1] – وناس يحي ، دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، 2003 ، ص 18، 19.

الدولي، فبالنسبة للاتفاقيات الدولية مثلا الاتفاقية الدولية المبرمة في بروكسل بتاريخ 18 ديسمبر سنة 1981 المتعلقة بإنشاء صندوق دولي للتعويض عن أضرار التلوث بالبترول، أما على المستوى الدولي مثلا: المادة 235 من القانون الجديد للبحار لسنة 1982 والتي تنص :"1- الدولة مسؤولة عن الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، وهي مسؤولة وفقا للقانون الدولي.2- تكفل الدول أن يكون الرجوع إلى القضاء متاحا وفقا لنظمها القانونية، من أجل الحصول السريع على تعويض كاف أو على ترضية أخرى فيما يتعلق بالضرر الناتج عن تلوث البيئة البحرية الذي يسببه الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون الخاضعون لولايتها..." أما من الناحية الجنائية : فإن مخالفة قواعد قانون حماية البيئة يشكل جريمة جنائية معاقب عليها نظاما بعقوبات تكشف عن أهمية الصفة الآمرة لتلك القواعد[1] .

وهذا يظهر جليا في قانون البيئة الجزائري (03-10) الصادر في 2003 الذي غلب على قواعده الطابع الآمر سواء في قواعده المدنية وغيرها، أو أحكامه الجزائية في الباب السادس[2].

الفرع السادس : قانون ذو طابع علمي وفني.

مما تتميز به قواعد قانون حماية البيئة أنها ذات طابع فني، في صياغتها، لأنها تحاول المزاوجة بين الأفكار القانونية والحقائق العلمية البحتة المتعلقة بالبيئة، وذلك في رسم السلوك الذي ينبغي الإلتزام به في التعامل مع عناصر البيئة والأنظمة الإيكولوجية، من حيث مواصفاته، والحدود الّتي يمارس فيها، وحكم الخروج عليها[3].

وبالتالي فقانون البيئة يرتبط ارتباطا وثيقا بالجانب العلمي، أي بالتطور العلمي، والتكنولوجي في مختلف الفروع العلمية التي تكشف عن ظهور نشاطات أو مواد أو عناصر مضرة بالبيئة، أو حتى مراجعة بعض عتبات التلوث التي كان مسموح بها سابقا،

[1] – أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة، المرجع السابق، ص 52 وما بعدها.

[2] – الجريدة الرسمية لسنة 2003 ، العدد 43 السنة الأربعون، الباب السادس (الأحكام الجزائية)، ص 18 وما بعدها.

[3] – أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة، المرجع السابق، ص 49 وما بعدها.

لذلك تصبح القاعدة البيئية في جانبها الموضوعي مرتبط ارتباطا وثيقا بالتقدم العلمي، هذه الميزة العلمية عدلت المسار التقليدي لطريقة إنشاء القاعدة القانونية، والتي كان المشرع يتمتع من خلالها بدور سيادي وانفرادي، ومن ذلك غيرت هذه الصفة العلمية نوعا ما دور المشرع من سلطة منشئة للقاعدة القانونية إلى سلطة كاشفة لها، لأن دوره أصبح ينحصر في تكريس القاعدة العلمية الّتي توصل إليها البحث العلمي وأقرها، وعلى ضوء هذا التغير في الوظيفة الرئيسية للمشرع أصبح لزاما البحث عن آلية فعالة لإقناع المشرع بتبني القاعدة البيئية الجديدة، الّتي تم التأكد منها داخل المخبر ليقوم المشرع بالنتائج العلمية الجديدة، الّتي تقتضي التخلي عن قواعد بيئية سابقة بعدما يتم البرهنة على أنها مضرة بالبيئة أو بالإنسان، مثل تحريم استعمال الأميانت[1]، ومنع اصطياد المرجان وتصديره، أو اعتماد قواعد صارمة لمنع استعمال بعض المواد أو التخفيض من النسب المسموح بها قانونا، بعدما يتم البرهنة عليها أنها ضارة بالبيئة[2]، إذن فكيف يم إقناع المشرع بهذه النتيجة العلمية الجديدة، ذلك أن الحقيقة العلمية ليست في كل الحالات مطلقة، وأنه في الكثير من الحالات تظهر النتائج العلمية متناقضة، أو أنه لا يتحقق فيها الإجماع العلمي، وبناء على درجة الإجماع العلمي بهذه الحقيقة العلمية الجديدة بالمصالح الاقتصادية والإستراتيجية، وكذا بحسب طبيعة السياسة البيئية المنتهجة، حيث يصعب إقناع المشرع بالمعايير والضوابط البيئية الجديدة خاصة في غياب سياسة بيئية واضحة، وهو المنحى الذي انتهجته السياسة الوطنية فيما يتعلق بحماية البيئة منذ انعقاد أول ندوة عالمية لحماية البيئة في الجزائر صدر في سنة 1983، وهشاشة الإدارة المركزية لحماية البيئة، والتي شهدت أكثر من 12 تعديلا وزاريا منذ إنشاء اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974 م، كما نجد أن أغلب القواعد البيئية يتم التعبير عنها بصياغة علمية تقنية إذ نجدها على سبيل المثال تستعير المصطلح الفيزيائي أو الكيميائي للتعبير عن عتبة التلوث المسموح

[1] مع العلم أن الكثير من الهياكل الجامعية وغيرها مصنوعة من مادة الأميانت في الجزائر التي تُعد مادة محرمة دوليا، خاصة أنها مع مرور الوقت تشكل خطرعلى صحة الإنسان إذ من الصعب الإحتراز منها.

[2] – وناس يحي ، دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة، المرجع السابق، ص 20، 21.

بها، مثل النص على تلوث الهواء أو الماء أو التلوث الإشعاعي أو التلوث السمعي (الضجيج)، أو تعداد فصائل النباتات والحيوانات المحمية، هذه الصياغة العلمية الّتي لا يمكن فهمها وتطبيقها إلا من قبل متخصص، وانطلاقا من هذا الطابع العلمي أو التقني للقاعدة البيئية، فإن تطبيق الجزاء المترتب على مخالفتها يقتضي الكشف عن تجاوز العتبة المسموح بها للتلوث، أي تجاوز الحد الكيميائي أو الفيزيائي أو الإشعاعي أو السمعي المسموح به قانونا للتلوث من قبل الأفراد أو المؤسسات، ونتيجة لعدم تخصص القاضي وعدم تكونه فإنه يلجأ دائما إلى المتخصصين للكشف عن مدى تجاوز أو عدم تجاوز عتبة التلويث[1].

ولكن الملاحظ هنا أن القاضي إذا كان بصدد قضية بيئية مطروحة عليه فإنه لا مفر له من تقرير خبير لتحديد تجاوز الحد المسموح به من التلوث، أو يمكننا القول في كل القضايا ولو كانت بسيطة، حتى يبنى عليه حكمه،ليس على غرار القضايا المتعلقة بفروع القانون الأخرى والتي ينتدب فيها خبيرا في بعض الحالات فقط عندما يقتضي الأمر ذلك كبعض القضايا الجنائية، أو المتعلقة بقسمة التركة...، أما بالنسبة للقضايا البيئية إما أنه لا يحكم إلا بواسطة أهل الخبرة على حسب كل قضية بيئية، وإلا نلجأ إلى قضاء التخصص في مجال البيئة، ومحاكم خاصة حتى يصبح لجوء القاضي إلى أهل الخبرة أمرا نادرا، وهذا بالنسبة لبلادنا بعيد المنال في ظل عدم وجود قضاء متخصص يغلب على محاكمنا حتى في القضايا القانونية الأخرى، وإن كان بدأ يظهر على القضاء الجزائري نوعا من القضاء المتخصص كالقضاء الإداري بالنسبة لمجلس الدولة الذي يختص بالفصل فيها نوعيا تحت مبدأ ازدواحية القضاء (عادي وإداري).

الفرع السابع : قانون له مسحة دولية.

قانون البيئة من القوانين الّتي تتميز بالتدويل، فإذا كانت مشكلات حماية البيئة تهم المجتمع الوطني لكل دولة، ويسعى كل منظم أو مقنن إلى وضع القواعد القانونية الّتي تحل

[1] – وناس يحي، دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة، المرجع السابق، ص 22.

هذه المشكلات، إلا أن المجتمع الدولي لا يتجاوز تلك الأخيرة، فقد اهتم بها ونبه إلى خطورتها وعمل على الوقاية منها، ووضع الحلول لها، إلى حد طبع قواعد حماية البيئة بمسحة دولية ظاهرة. وهذا يظهر مثلا في قانون البيئة الجزائري من خلال قواعده ومرجعياتها من اتفاقيات ومعاهدات دولية جعلت الجزائر على غرار الدول الأخرى تستجيب للنداء الدولي في مجال حماية البيئة مما جعل قانونها للبيئة يصطبغ بصبغة دولية، وهذه المسحة أو الطابع الدولي يجد أساسه في أمور أوّلها : طبيعة النشاط الذي يؤثر سلبيا على البيئة ولاسيما التلوث العابر للحدود بمختلف أنواعه ، ثانيا : طبيعة من يمارس النشاط الذي يؤثر سلبا على البيئة ، والمقصود هنا أشخاص القانون الدولي أو أشخاص يعملون باسم الدول وتنسب أنشطتهم إليها ، ثالثها : طبيعة المصلحة الّتي تحميها قواعد قانون البيئة ، حيث أنّه من الملاحظ أنّ تلك المصلحة هي بالدرجة الأولى مصلحة مشتركة ينبغي على جميع الدول حمايتها[1]، والدول لها مصالح مشتركة في تقليل الأضرار الّتي تلحق بالبيئة ، وفي ضمان الاستعمال المعقول والمفيد لموارد البيئة ، لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلة[2]، فالأمر يتعلّق بتراث مشترك للإنسانية ينبغي تضافر الجهود الدولية للحفاظ عليه[3]، هذه الفكرة الّتي أصبحت محل اعتبار الدارسين والباحثين.

بعد تعرّضنا لنشأة قانون البيئة ومصادره، وخصائصه يمكننا القول أنّه انطلاقا من أنّ البيئة مجموعة العلاقات المتقاطعة بين الأحياء بما فيها الإنسان ، فيما بينها وبين الوسط الذي تعيش فيه ، نجد أنّه قانون حماية البيئة قانون أفقي يغطي مختلف الفروع التقليدية للقانون بما فيها القانون الخاص كالقانون المدني من خلال تكييفه للعناصر البيئية الطبيعية من نباتات وحيوانات ، وكذا القانون العام كالقانون الإداري ، من خلال انطباق قواعد القانون الإداري وأساليبه، خاصة فيما يتعلّق بتدخل الإدارة في حماية البيئة ، والقانون

[1] – أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص 54.

[2] – J.Scheider ، النظام العام العالمي ، ص 10 ، نقلا عن أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص 55.

[3] – سامي أحمد عابدين ، مبدأ التراث المشترك للإنسانية ، بين النظرية والتطبيق ، رسالة من كلية الحقوق ، الإسكندرية، نقلا عن أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص 55.

الاقتصادي من خلال البحث عن أفضل الطرق والوسائل الّتي يتيحها هذا القانون في حماية البيئة ، وقانون المالية والضرائب من خلال اعتماد نظام الرسوم الإيكولوجية كأداة لمكافحة التلوث، وكذا القانون الدولي للبيئة من خلال إيجاد قواعد وإستراتيجية دولية لحماية العناصر البيئية الدولية ، مثل الغلاف الجوي والبحار والمحيطات والغابات والأنظمة البيئية الدولية، وأضاف الحيوانات والأسماك والطيور المهاجرة، ومحاربة التلوث العابر للحدود ، بحيث يختلف القانون الدولي لحماية البيئة عن القانون الدولي العام، من حيث الهدف والموضوع ، يتحد معه في الآليات ، من حيث الهدف يرمي القانون الدولي لحماية البيئة إلى إيجاد قواعد عالمية تتصف بالشمولية خالية من الطابع الإقليمي ، ومن حيث الموضوع يتناول القانون الدولي للبيئة تنظيم عناصر بيئية متجانسة ومتكاملة ومتواصلة لا يمكن الفصل بينها ولا يتماشى مع التقسيم السياسي للمجالات الإقليمية الّتي يكرّسها القانون الدولي العام ، ممّا يستدعي المعالجة الشاملة للقضايا البيئية على المستوى العالمي ، ومنه يرى الفقيه "**كيز**" أنّ قانون حماية البيئة سواء الداخلي منه أو الدولي يمتاز بخاصيتين ، أولاهما أنّه يحتمّ ضرورة اعتماد التناظم والمقصود بذلك أنّه كقانون يتعلق بعدّة أنظمة ، أو فروع علمية مشتركة ، وكذلك يحتّم التعاون بين مختلف الفروع القانونية سواء على المستوى الدولي أو الداخلي ومختلف العلوم الأخرى، وثانيهما أنّه يمتاز بصعوبة تحديد مجاله نتيجة لتوسع النشاطات والقطاعات المرتبطة بها، ومن هنا يمكن القول بأنّ قانون حماية البيئة اقتحم تقريبا كل فروع القانون ، إلاّ أنّ هذا الاقتحام لا يمكن اعتباره مسحا لهذه القوانين بل يعتبر امتداداً للقواعد البيئية ضمن قوانين أخرى تشمل عناصر البيئة ، كما لا يمكن القول بأنّ قانون حماية البيئة قد اكتملت أو تحدّدت مجالات تقاطعه مع فروع القوانين الأخرى ، نظرا للطابع العلمي للقواعد البيئية الّتي تقتضي البحث العلمي كلما كشف عن آثار جانبية أو سلبية لبعض المواد أو الاستخدامات على البيئة ، والتي لم تكن معروفة سابقا، وبالتالي يدفع هذا الاكتشاف إلى

إحداث قواعد بيئية جديدة، مما يؤدي إلى القول بوجود علاقة طردية بين القاعدة البيئية والتطور العلمي، وتؤدي هذه العلاقة إلى إضفاء صفة المرونة على القاعدة البيئية[1].

وبالتالي لا يمكن الجزم بأنّ قانون حماية البيئة فرع من فروع القانون العام، كما لا يمكن الجزم من جهة أخرى بأنّه فرع من فروع القانون الخاص، كما لا يمكن الجمع بين هذين الرأيين والقول بأنّه فروع من فروع القانون المختلط لعلاقته بين القسمين (عام وخاص) ، بل الأصح أن نجمع بين الرأيين برأي تظهر منطقيته بجلاء ، والقول بأنّ قانون حماية البيئة فرع مستقل وأصيل.

وما دام قانون حماية البيئة يهدف إلى إلغاء أو الحد من النشاطان البشرية الّتي لها أثر سلبي على العناصر الطبيعية ، بهذا الهدف سيظهر هناك تعارض وتنافر بين قانون حماية البيئة وبعض المبادئ المكرسة في إطار القانون التقليدي مثل قداسة حق الملكية في القانون المدني وحرية التجارة في القانون التجاري وكذا حرية الصناعة[2] إلى غير ذلك من الفروع الأخرى فمثلا لا يمكن أن يلوث شخص بنوع خطير من أنواع التلوث أرضا ولو كانت ملكا له ، وهذا ما يعزز فكرة استقلالية وأصالة قانون حماية البيئة كما أسلفنا.

وهذا التعارض بين هدف قانون حماية البيئة والمصالح الاقتصادية الخاصة يؤدي إمّا إلى إيجاد توازن عقلاني بين الموضوعين من خلال اعتماد مفهوم التنمية المستدامة أو إلى تغليب أحد الموضوعين على الآخر، وبالتالي نجد أنّ الهدف الحقيقي لقانون حماية البيئة يتجسد على الواقع من انطباق أي قاعدة قانونية في ظل الأنظمة الديمقراطية ، والتي تقتضي تحقيق توافق إرادة مختلف الأطراف الفاعلة ، وبالتالي فإنّ التعرف على هدف قانون حماية البيئة في أي نظام قانوني ما يتحقق من خلال الكشف على مدى توافق الهدف التنموي مع الهدف البيئي[3].

[1] – وناس يحي، دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة، المرجع السابق، ص 23 وما بعدها.

[2] – وناس يحي، دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة، المرجع السابق، ص 25.

[3] – وناس يحي، دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة، المرجع السابق، ص 25.

وهذا ما يهدف إليه المشرع من خلال قانون البيئة الجزائري (03-10) الذي صدر في إطار التنمية المستدامة ، استجابة للنداء الدولي (مؤتمر ريو، وجهانسبورغ) بعدما كان مجردا من هذه المعادلة في القانون الملغي (83-03) ، فالأصل أن يحقق التشريع التوافق بين لفظ البيئة والدفع بعجلة التنمية ، وأن لا يكون تحقيق مصلحة كل منهما على حساب الأخرى، فهل يمكن تحقيق ذلك؟!!

وهنا نتحدث عن مدى استقلالية وانسجام قواعد قانون حماية البيئة ، الذي تبلور عن طريق تطور التقنين وتراكم النصوص المنظمة لمختلف العناصر البيئية والتي وجدت قبل تبلور مفهوم قانون حماية البيئة ، من قوانين الصيد، المياه ، الغابات ، حماية الآثار... وأيضا عن طريق القواعد التقنية ، مثل القواعد المنظمة للضجيج ، والتلوث الإشعاعي ، وكذلك عن طريق الاستعمال المزدوج لكثير من النصوص الّتي أصبحت تراعي موضوع حماية البيئة مثل قواعد التهيئة العمرانية، قواعد التعمير، الصحة ، القانون المدني ، والقانون الجنائي والقانون الدولي...، هذا التنوع والتشتت للقواعد الّتي تنظم البيئة ، أثبتت عدم جدواها نتيجة لغياب انسجام وتنسيق بين أهداف هذه النصوص المتفرقة ، وهذا ما دفع بالمشرع الجزائري إلى اعتماد قانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة[1] وهو أوّل قانون وحد قانون حماية البيئة إلاّ أنّه عيب عليه في تحريده من عدّة اعتبارات كمراعاة إطار التنمية موازاة مع حماية البيئة ، ليلغى بالقانون 03-10 الصادر في 2003 والذي راعى هذا الجانب.

إلاّ أنّ هذه الاستقلالية الّتي يتمتع بها قانون حماية البيئة ، لا تعني تحقق أو تجسيد معالم الطرح الشمولي لحماية جميع العناصر البيئية ، لأنّ البيئة رغم خضوعها لقواعد مختلفة ذات بعد محلي أو إقليمي أو عالمي ، تبقى وسطا متجانسا باختلاف جميع العناصر المكونة لها، لذلك يبقى الهدف الرئيسي لقانون حماية البيئة مطالبا بتحقيق تدخل فعال لحماية البيئة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي ، إلاّ أنّ هذا الهدف يبقي بعيد المنال

[1] – وناس يحي، دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة، المرجع السابق، ص 26.

في العديد من القضايا الميدانية الّتي لا زالت تثبت هشاشة قانون حماية البيئة إزاء مسألة التوفيق بين مختلف أبعاد البيئة ، ذلك أنّه يوجد تضارب في بعض الأحيان بين البعد الإقليمي والبعد الدولي مثل مشكلة التلوث العابر للحدود، فيدفع هذا الوضع إلى ضرورة إعادة التفكير والنظر في إيجاد علاقة تكاملية بين مختلف أبعاد القاعدة البيئية ، ليتم التوصل إلى تحقيق هدف قانون حماية البيئة ، لأنّه لا معنى لاحترام الترتيبات من قبل جهة معينة وعدم احترامها من قبل جهة أخرى[1].

فقد لا أبالغ إذا قلت بأنّه يمكن تحقيق الهدف من قانون حماية البيئة إذا وصلنا مثلاً إلى وجود أجهزة يتاح للفرد اقتناؤها لقياس درجة التلوث السمعي (بالديسيبل) المسموح بها قانونا حسب ما يقرّره أهل الاختصاص في معرفة الضجيج الضار من عدمه ، وبالتالي يمكن على أساس ما يوضحه هذا الجهاز أن يشتكي المواطن أو أن يرفع دعوى يستوفي بها حقه حال الضرر ، أو يعاقب بها المتسبب في الضجيج حفظا للنظام العام ، وكذلك الشأن بالنسبة لتلوث الهواء ، فإذا وصلنا إلى وجود هذه المظاهر ، لا محالة أنّ الترتيبات البيئية حينها تُحترم من جميع الجهات وعلى كل المستويات، فالمواطن مُطالب بحفظ البيئة وترقيتها متى وجد مخططات وبرامج تُطبق بشكل مدروس، فالوسط المهيأ هو الطريق لكي يكون المواطن واعيا وهذا ما ذهب إليه علم النفس البيئي ومن ثم التربية البيئية، فإذا صلُح أمر الفرد صلُح أمر الجماعة.

[1] – أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص 58 ؛ وناس يحي، دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة، المرجع السابق، ص 26 ، 27.

المبحث الثاني : بداية الاهتمام بحماية البيئة في القوانين الوضعية.

تقتضي الدراسة في هذا المبحث أن نعالجه على مستويين لبداية الاهتمام بالقوانين البيئية، وهما المستوى الدولي والمستوى الداخلي ولاسيما التشريع الجزائري وذلك في مطلبين.

المطلب الأوّل : بداية الاهتمام بحماية البيئة في التشريع الوضعي على المستوى الدولي.

إنّ النظام الدولي ومعالجة أخطار البيئة في مرحلته القديمة امتدت أكثر من أربعين سنة تمثلت في الحرب الباردة وانقسام العالم إلى كتلتين : الغربية والشرقية اللتان اعتمدتا آنذاك حشد الطاقات العسكرية والسباق إلى التسلح في تخزين الترسانات بكافة أنواع الأسلحة، وهذه الصناعات خلقت أزمات متعدّدة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، وكذا البيئي بالدرجة الأولى ، إلى أن وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه الآن، و لم يحظ موضوع البيئة آنذاك بالاهتمام كهذه السنوات الأخيرة ، رغم حصول مجموعة اتفاقيات وبروتوكولات ومؤتمرات للحدّ من انتشار أسلحة الدمار الشامل ومخلفاته الخطيرة على البيئة في العالم ، ولكن دون جدوى رغم الجهود المبذولة من الأمم المتحدة لوضع حدّ للتسابق والخوف من القضاء على المدنية باستعمال الأسلحة الفتاكة، ولقد جعل الانقسام الدولي طيلة الفترة الممتدة لزمن الحرب الباردة دور المنظمات الدولية والإقليمية محدودة الفعالية ، وفي سبيل وضع المعالجات الناجعة والتحرك في المسائل الّتي تهمّ البيئة ، ساور معظم الدول شعور بالقلق إزاء استمرار التسلح النووي والكيميائي والبيولوجي والأخطار الّتي تهدّد البشرية والمخلفات الناتجة عن صناعات هذه الأسلحة الفتاكة ممّا استوجب انعقاد أوّل مؤتمر في مدينة استوكهولم عاصمة السويد ، تلته مؤتمرات أخرى كمؤتمر ريو ديجانيرو بالبرازيل ، وجوهانسبورغ بجنوب إفريقيا[1].

[1] – عامر محمود طراف، إرهاب التلوث والنظام العالمي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، الطبعة الأولى، 2002، ص ص101 ، 102.

فقد قامت المنظمات الدولية بدور بارز في صياغة قواعد القانون الدولي للبيئة Doit international de l'environnement (DIE) ، وفي مقدمتها هيئة الأمم المتحدة التي كان لجمعيتها العامة فضل السبق إلى الدعوة إلى مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة في استكهولم والمؤتمرات المهمة التي تلته، وكان لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP ، دورا رئيسا في حماية بيئة الإنسان على مستويات متعدّدة، وفي مجالات مختلفة ، حيث يعمل البرنامج على وضع المبادئ العامة التي ترد في الإعلانات الدولية المتعلقة ببيئة الإنسان موضع التنفيذ، ويعمل على حثّ الدول على إبرام معاهدات دولية تستهدف حماية البيئة، وهو مجال صادف فيه البرنامج نجاحا كبيرا ، ولا يمكن إغفال الدور الهام الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) والمنظمة الاستشارية الدولية للملاحة البحرية وغيرها من المنظمات والوكالات المتخصصة المرتبطة بالأمم المتحدة في مجال حماية البيئة ، كما أنّه لا يمكن أيضا إغفال الدور الهام الذي قامت وتقوم به المنظمات الدولية الإقليمية والمنظمات الدولية غير الحكومية في هذا المجال. ولقد أفرزت تلك المجهودات الدولية التي تمثلت في المؤتمرات الدولية حول بيئة الإنسان مجموعة كبيرة جدا من المعاهدات الدولية التي تهتمّ بحماية البيئة الدولية في شتى عناصرها ، علاوة على الأعمال القانونية للمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومؤسسات الاتحاد الأوروبي والمنظمات المتخصصة والتي تمثلت في مجموعة كبيرة جدا من القرارات واللوائح والتوصيات[1].

وإذا كان المجال لا يتسع هنا لاستعراض كل الجهود أو تعداد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تمّ التوصل إليها والتي أصبحت نافذة المفعول، فإنّنا سنكتفي بذكر المؤتمرات التي تعدّ نقاط تحول حاسمة وفاصلة في مجال الاهتمام الدولي بالمشاكل البيئية، ومعالجتها معالجة شاملة من خلال جهود دولية عامة أدّت بلا شكّ إلى بلورة قواعد القانون الدولي للبيئة[2]. هذا الأخير الذي يعتبر في الأخير قانون دولي في حق من حقوق الإنسان وهو الحق في بيئة

[1] – صالح محمد محمود بدر الدين ، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث ، المرجع السابق ، ص 34 ، 35.

[2] – صالح محمد محمود بدر الدين ، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث ، المرجع السابق ، ص 35.

نظيفة، والجزء يعبّر عن الكل ، كما أنّه من المؤكد أن يعبّر الكل عن الجزء ، إلاّ أنّه إذا تعلّق الأمر بحق البيئة فهذا الحق من جملة حقوق الإنسان يعدّ قضية جميع الدول، الغنية منها والفقيرة، وبالتالي فانعكاسات القانون الدولي للبيئة على التشريعات الداخلية، وكذا فعاليته فيها لا يعكس حقيقة حقوق الإنسان الأخرى ووضعيتها ، ولو أنّ القانون الدولي للبيئة لا يعتبر الإنسان في حدّ ذاته عنصرا بيئيا مهمّا بخلاف ما سنراه في الشريعة الإسلامية.

ومن النقاط الحاسمة في مجال البيئة على المستوى الدولي كما قلنا قمّة استكهولم بالسويد ومؤتمر ريوديجانيرو بالبرازيل ، وقمّة جهانسبورغ بجنوب إفريقيا، وندوة كيوتو اليابانية، وكذا مؤتمر كوبنهاجن بالدانمارك، وكذا مؤتمر كانكون الذي انعقد مُؤخرا بالمكسيك. .

الفرع الأوّل : مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة (استكهولم) عاصمة السويد.

بسبب تزايد الكوارث البيئية وازدياد معدلات التلوث على المستوى الدولي، نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل كأهمّ الأسباب ، لم يعد أمام الدول أو بالأحرى المجتمع الدولي ممثلا في هيئة الأمم المتحدة[1]، مفرّ إلاّ عقد مؤتمرات دولية لبحث مشكلة تلوث البيئة الإنسانية ووضع ضوابط وقواعد قانونية دولية لمحاربة التلوث البيئي الذي سيؤدي إلى عواقب وخيمة للإنسانية جمعاء، وفي هذا الخضم قرّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدعوى إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول الوسط الإنساني في عام 1972م وذلك بموجب قرار رقم 2398 الذي أصدرته في 03 ديسمبر سنة 1968، بحيث يكون الهدف من عقد المؤتمر، تقليل الأخطار التي يتعرّض لها ذلك الوسط والتصدي للتدهور المستمر ولإقامة التنمية الاقتصادية على أساس سليم من خلال الاهتمام بمشاكل الوسط الإنساني.

[1] – قبل انعقاد هذا المؤتمر تكثفت الجمعيات والهيئات ، وتعدّدت الأبحاث في معظم دول العالم من أجل الحفاظ وحماية البيئة ، وتلاحقت الندوات واللقاءات وأنشئت المؤسسات المختلفة خاصة في الو.م.أ ودول اسكندنافية وإنكلترا والاتحاد السوفياتي وكندا وفرنسا، للبحث عن طرق وسبل المحافظة على البيئة، وفي مطلع القرن 19 أحدثت وزارة تهتم بشؤون البيئة في كل من الو.م.أ وإنكلترا وفرنسا والسويد، وفي سنة 1971 اجتمع 2200 عالم وباحث أكثرهم من مشاهير العلماء بينهم أربعة يحملون جائزة نوبل ، وفي مدينة مرنتون الفرنسية للتباحث بمشكلات البيئة والإنسانية ، وبعثوا برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة (بوتانت) لتبني موقفهم وتطلعاتهم وسجلت رسميا في سجلات الأمم المتحدة في 11 جوان 1971 قبل انعقاد مؤتمر استكهولم بسنة. عامر محمود طراف ، إرهاب التلوث والنظام العالمي ، المرجع السابق ، ص 103.

انعقد مؤتمر استكهولم للبيئة من 05 إلى 16 جوان 1972م ، بمشاركة أكثر من 6000 شخصية ممثلة لـــ 133 دولة ، وجميع المنظمات الدولية، وكذا 700 ملاحظ ، وما يزيد عن 400 منظمة غير حكومية، وحوالي 1500 صحفي ، انتهى بإعلان يتكون من ديباجة من 07 نقاط ، متبوعا ب، 26 مبدأ[1]. وكان شعار المؤتمر "نحن لا نملك إلاّ أرضا واحدة أو كوكبا واحدا" "Nous avons une seul terre".

وكان لموضوع حماية البيئة من التلوث والتعاون الدولي بشأنه النصيب الأكبر من المبادئ والتوصيات ، كما صدرت عن المؤتمر قرارات أخرى ، منها قرار بإدانة تجارب الأسلحة الذرية والمطالبة بإلغائها، وحث المؤتمر على ضرورة اتفاق الدول المؤتمرة على ضرورة عقد المؤتمر الثاني للبيئة والذي أوصى المؤتمر بوجوب الدعوة إلى عقده فيعدّ إذن المؤتمر أوّل تأريخ دولي للقانون الدولي للبيئة نظرا لاعتباره مؤتمرا دوليا متعدّد الأطراف ، والذي بدا فيه المجتمع الدولي يعي مخاطر التلوث، وبات عليه أن يضع الحلول المناسبة حفاظا على البيئة الإنسانية وكان المجتمع الدولي قبل عقد المؤتمر شهد بعض المجهودات الدولية لحماية البيئة من التلوث تمثلت في المعاهدات الثنائية خاصة في أوروبا لحماية البيئة من التلوث كمعاهدة لندن سنة 1933 للمحافظة على الحيوانات والنباتات الحية، ومعاهدة واشنطن في سنة 1940 بشأن المحافظة على البيئة...[2].

أ) المبادئ التي احتواها إعلان مؤتمر استكهولم للبيئة :

إنّ الخطورة التي وصلت إليها مشكلة تلوث البيئة على المستوى الدولي، وكذا حاجة المجتمع الدولي إلى تقرير قواعد قانونية دولية لحماية البيئة من التلوث ، فقد دفعت إلى اهتمام الجمعية العامة بهذا الأمر وقامت بتشكيل لجنة في أوائل سنة 1972 ، وقامت مجموعة العمل المشكلة والمكلفة بوضع مشروع إعلان حول سبل حماية البيئة يتعيّن الأخذ بها بهدف المحافظة على البيئة، وقد توصلت تلك المجموعة إلى وضع مشروع إعلان يقع في 21 نقطة تنطوي على المسائل الرئيسية التي يتعيّن الأخذ بها ، يهدف المحافظة على البيئة وحمايتها،

[1] – عصام نور ، الإنسان والبيئة في عالم متغير ،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص 116 ، 121.

[2] – صالح محمد محمود بدر الدين ، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث ، المرجع السابق ، ص 40.

وحينها اعترضت الصين على هذا المشروع لأنّه لم يتضمن بعض المشاكل الخاصة بالتنمية والتفرقة العنصرية وأسلحة الدمار الشامل آنذاك، وقد استجاب المؤتمر لطلب الصين حيث تمّ تشكيل فريق عمل موسع يسمح باشتراك جميع الدول ، وحظيت مشاكل الدول الفقيرة بمكانة كبيرة في إطار نصوص البرنامج، وعلى الرغم من التعديلات الجوهرية على المشروع، إلاّ أنّ الصين لم توافق عليه بعد إقراره من الدول والمنظمات الدولية المشاركة في المؤتمر احتجاجا على عدم تعرّض المؤتمر إلى المعاجلة الشاملة للأسلحة النووية، كما أنّه كان من المتعيّن طبقا لوجهة النظر الصينية أن يشار في الإعلان إلى اعتبار الحروب الاستعمارية والتوسعية كمصدر رئيسي من مصادر التلوث[1].

وقد احتوى إعلان استكهولم حول البيئة على ديباجة و26 مبدأ ، بحيث جاءت الديباجة في 7 نقاط ، أشير فيها إلى أنّ الإنسان هو نتاج البيئة المحيطة به، وأنّ مشاكل البيئة في الدول النامية ترجع في المقام الأوّل إلى التخلف ، وأنّ على الدول الصناعية المتقدمة أن تعمل من جانبها على الحدّ من التعاون الكبير بينها وبين الدول النامية، وإنّ حماية وتحسين الظروف البيئية هي مسألة في غاية الأهمية وواجب على جميع الحكومات ، وأنّ المؤتمر يطلب من الحكومات والشعوب توحيد جهودهم للمحافظة على البيئة الإنسانية ورفع مستواها لصالح الشعوب والأجيال القادمة[2].

وجاءت المبادئ التي وردت في الإعلان على شكل قواعد عامة نجملها فيما يلي :

نصّ المبدأ الأوّل على الحق الأساسي في الحرية والمساواة وظروف الحياة الملائمة في بيئة تسمح بالعيش في كرامة ورفاهية، وأنّه من واجب الإنسان الحفاظ على بيئته وترقيتها.

ونصت المبادئ من 02 إلى 07 على مسؤولية الإنسان خاصة في الحفاظ على التراث الطبيعي من النباتات والحيوانات ، وعل المصادر الطبيعية ، وكذا ضرورة بعض الطاقات المتجدّدة، والحفاظ على الطاقات غير المتجددة ، ومنع الإفرازات الضارة.

[1] – صالح محمد محمود بدر الدين ، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث ، المرجع السابق ، ص 41.

[2] – سمير حامد الجمال ، الحماية القانونية للبيئة ، المرجع السابق ، ص 131 وما بعدها.

وبيّنت المبادئ من 08 إلى 21 العلاقات المتداخلة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودورها في الحفاظ على البيئة، كما تطرقت إلى مشكل النمو الديمغرافي بالنسبة لدول العالم الثالث ، وضرورة وضع تخطيط لها.

وعالجت المبادئ من 22 إلى 25 المسؤولية الإيكولوجية ، وتعويض ضحايا التلوث العابر للحدود، كما حثت الدول على التعاون والتنسيق فيما بينها في مجال حماية البيئة ، من خلال المعاهدات الثنائية أو متعدّدة الأطراف.

وفي المبدأ الـــ 26 أدانت الندوة (المؤتمر) استعمال الأسلحة النووية ، وأسلحة الدمار الشامل[1].

ب) **توصيات مؤتمر استكهولم** :

كما اختصرنا المبادئ كذلك سنختصر التوصيات التي خرج بها المؤتمرون لحماية البيئة من التلوث، فقد خصصت التوصيات من رقم 70 إلى 93 لموضوع مكافحة مصادر التلوث، وقد اهتمّ المؤتمر بتلوث البحار وعدّد مصادرها في التوصيات من 86 إلى 93 ، ففي التوصية رقم (70، 71) أوصى المؤتمر الحكومات بالعناية بالأنشطة التي تؤثر على المناخ وأيضا اتباع القواعد العلمية في التعامل مع النفايات السامة والخطرة، والتي يتمّ التخلص منها في البيئة المحيطة، وأوصى المؤتمر كذلك في التوصية 75 الحكومات بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتصل بالتخلص السليم من النفايات الذرية المشعة، وإنشاء سجلات لهذه النفايات الضارة بالبيئة، وأوصى في توصياته من (81 إلى 85) المنظمات الدولية المتخصصة في إعداد ما يلزم من دراسات لتحديد مصادر التلوث على المستوى الدولي ، وإمداد الدول النامية بالمعلومات والمساعدات الفنية اللازمة، ولقد اهتمّ المؤتمر كما ذكرنا بموضوع التلوث البحري حيث أوصى في توصياته (من 86 إلى 93) حكومات الدول على عدم تلويث البحار بالسفن أو دفن النفايات السامة والمشعة في البحار، كما

[1] – عصام نور ، الإنسان والبيئة في عالم متغير ، المرجع السابق ، ص 116 – 121 ؛ صالح محمد محمود بدر الدين ، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث ، المرجع السابق ، ص 40 ، 41 ؛ أحمد رقادي ، التأصيل لحماية البيئة ، دراسة شرعية وقانونية ، المرجع السابق ، ص 104 ، 105.

أوصى الحكومات بالتعاون مع المنظمة الاستشارية للملاحة البحرية، والمشاركة في أعمال المؤتمرات الخاصة بحماية البيئة البحرية من التلوث[1].

وتعدّ هذه التوصيات الصادرة من المؤتمر بمثابة خطة للعمل من أجل المحافظة على البيئة ، تسير على هديها الدول والحكومات خاصة في مجالات تطوير البيئة وأيضا المبادئ التي تتعلّق بإدارة البيئة ، والتي تتناول تحديد الأهداف والتخطيط ، فضلا عن المشاورات والاتفاقيات الدولية ، هذا بالإضافة إلى ما يعرف بالإجراءات التنظيمية، وتهدف إلى التشاور مع المنظمات الدولية والتعاون معها في مجال المحافظة على البيئة من التلوث بالإضافة إلى مسائل التمويل والتعاون الفنّي والمسائل المتعلقة بالإعلام ونشر المعرفة بمشاكل البيئة وأصولها[2].

وهنا تظهر بجلاء العلاقة بين القانون الدولي للبيئة ومؤتمر استكهولم ، فهذا الأخير وإن لم ينته إلى عقد تطوير قواعد القانون الدولي للبيئة ، حيث تمّ وضع العديد من القواعد القانونية الدولية صارت بعد ذلك خطّة عمل للدول في سبيل المحافظة على البيئة من التلوث وأهمّ هذه القواعد هو نشأة التزام دولي جديد لحماية البيئة، فالمسألة لم تترك إذن لحرية كل دولة تضع ما تشاء من قواعد لحماية البيئة ، بل لابدّ من التعاون الدولي والالتزام بحماية البيئة بشتى عناصرها من التلوث، وإذا كان من الممكن القول بأنّ ما صدر عن المؤتمر من مبادئ وتوصيات وفقا لقواعد القانون الدولي العام تعتبر غير ملزمة للدول الموقعة على الإعلان والتي حضرت المؤتمر، كذلك يمكن القول أيضا بأنّ ما نتج عن المؤتمر من أعمال قانونية صارت برنامج عمل نُفذ بعد ذلك في صورة معاهدات دولية ملزمة وشارعة أيضا على مستوى المجتمع الدولي ، فضلاً عن تنفيذ مبادئ وتوصيات المؤتمر في السلوك الدولي

[1] – صالح محمد محمود بدر الدين ، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث ، المرجع السابق ، ص 45 ، 46.

[2] – أشرف هلال ، جرائم البيئة بين النظرية والتطبيق ، المرجع السابق ، ص 20 ؛ صالح محمد محمود بدر الدين ، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث ، المرجع السابق ، ص 41.

اللاحق على المؤتمر ، وقد أدّت هذه الأعمال القانونية الدولية إلى تطوير قواعد القانون الدولي للبيئة، وعلى سبيل المثال نذكر بعضا منها[1]:

– موافقة الوفود المشاركة في المؤتمر على اعتبار يوم انعقاد المؤتمر ، وهو جوان 1972م يوما عالميا للبيئة ، تحتفل الأمم المتحدة ودول المعمورة بيوم البيئة العالمي في هذا اليوم 05 جوان من كل سنة، وهو يوم لاستعراض أسباب التلوث البيئي في المستوى العالمي ، ووضع القواعد القانونية للحدّ من هذا التلوث.

وقد أعملت عدّة توصيات أخرى تخص البيئة البحرية، ومبدأ حسن الجوار... وكذلك :

– بناء على توصية من توصيات مؤتمر استكهولم اتفق المشاركون من الدول على التعاون الدولي في مجال حماية البيئة باللجوء إلى العلم في مجال حماية البيئة من التلوث ، وضرورة إنشاء جهاز دولي مهمته الدعوى إلى المؤتمرات وإلى إبرام المعاهدات الدولية لحماية البيئة من التلوث.

فقد قرّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إنشاء جهاز دولي في 15 ديسمبر 1972 عرف باسم برنامج الأمم المتحدة للبيئة[2] PNVE Programme des nations uni pour l'environnement ، وهذا الجهاز يعدّ من اللجان الاحتياطية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ويتكون مجلس إدارة هذا البرنامج من 15 عضوا ومقرّ كتابته (سكرتارية البرنامج) في نيروبي عاصمة كينيا ، ويعتمد البرنامج في النواحي المالية على ميزانية الأمم المتحدة، ويختص بوضع برنامج لإدارة البيئة وتقويم البيئة ، وله أنشطة عديدة فيما يتصل بتنظيم وإدارة البيئة وحمايتها من التلوث.

[1] – صالح محمد محمود بدر الدين ، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث ، المرجع السابق ، ص 47 وما بعدها.

[2] – أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، المرجع السابق ، ص 40 ؛ أشرف هلال ، جرائم البيئة بين النظرية والتطبيق ، المرجع السابق ، ص 20 ؛ صالح محمد محمود بدر الدين ، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث ، المرجع السابق ، ص 49 ؛ سمير حامد الجمال ، الحماية القانونية للبيئة ، المرجع السابق ، ص 132.

وخلاصة القول أنّه منذ عام 1972م، بانتهاء مؤتمر الأمم المتحدة الأوّل للبيئة وحتى مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للبيئة بعد عشرين سنة في 1992م ، كما سيلي، لم يهدأ المجتمع الدولي واستمر في عقد المؤتمرات ، وإبرام المعاهدات، وإصدار الإعلانات، التي تنظم حياة الأسرة الدولية في مجال حماية البيئة ، وتلك الأعمال القانونية الدولية قد تباينت في معالجة المشاكل البيئية نظرا لتعدّد عناصر البيئة من ناحية ، وازدياد معدلات وأنواع الملوثات من جهة أخرى ، إذا كان لابدّ من تدخل القانون الدولي للبيئة لمعالجة التلوث المتعدّد في البيئة المتباينة. وتجدر الإشارة إلى أنّ الأعمال القانونية اللاحقة لمؤتمر ستكهولم أثرت في بلورة القانون الدولي للبيئة مما يبرز أهمية المنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة في تطوير قواعد القانون الدولي للبيئة من خلال المؤتمرات والاتفاقيات الدولية التي عقدت في رحابها ومن هذه الأعمال : – اتفاقية اليونسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي في 16 نوفمبر 1972م، الميثاق العالمي للحقوق والواجبات الاقتصادية في 12 ديسمبر 1974م، مؤتمر هلنسكي للأمن والتعاون الأوروبي في أوت 1975م، معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار في 10 ديسمبر 1982م، الميثاق العالمي للمحافظة على الطبيعة في 1982م[1].

كما أنّه يعدّ مضي عشر سنوات على مؤتمر ستكهولم انعقد مؤتمر نيروبي بعاصمة كينيا ما بين 10-18 جوان 1982 برعاية الأمم المتحدة[2]، واستعرض المؤتمرون الشؤون التي تتعلّق بالبيئة والتنمية والارتفاع المضطر في عدد سكان العالم وخاصة في دول العالم الثالث، واتفق المؤتمرون كذلك على تبني مقررات استكهولم ، واعتمد إعلان نيروبي لمساعدة الدول النامية ماديا وتقنيا وعلميا ، ومعالجة التصحر والجفاف وتشجيع الزراعة، ومكافحة الفقر وتحسين أوضاع البيئة، وطالب المؤتمرون الدول الكبرى الحد من النفقات العسكرية الهائلة وتحويلها إلى القطاع المدني والمساهمة بمساعدة الدول النامية ، كما طالبوا بضرورة التعاون والتنسيق على المستوى الدولي والإقليمي على أساس ثنائي

[1] – صالح محمد محمود بدر الدين ، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث ، المرجع السابق ، ص 53.

[2] – عامر محمود طراف ، إرهاب التلوث والنظام العالمي ، المرجع السابق ، ص 102 وما بعدها.

ومتعدّد الأطراف على السواء في سبيل حماية الحقوق الطبيعية والمدنية للإنسان والحفاظ على البيئة في العالم، ولكن لم تمضي فترة من الزمن حتى أصبح أكثر بنود نيروبي دون تنفيذ رغم الجهود الدولية والإقليمية التي بُذلت حينذاك، وأنّ الأسباب الكامنة وراءه تعود إلى الصراع الدولي وانقسام العالم (الحرب الباردة) وشل حركة الأمم المتحدة التي أنيط بها إعلان نيروبي وآلية التنفيذ[1].

وفي آخر الحديث عن مؤتمر استكهولم وما نتج عنه ، يمكننا القول بأنّه بالرغم من كون هذا المؤتمر نقطة تحول لبلورة قواعد قانون حماية البيئة على المستوى الدولي والداخلي ، إلاّ أنّه عديم الفعالية من حيث التنفيذ ، لأنّ خطورة وتفاقم مشاكل البيئة تزيد يوما بعد يوم ، فإذا تعلّق الأمر بانعكاسات مؤتمر استكهولم على بلورة قانون البيئة في التشريعات الداخلية بما يخدم مصلحة كل دولة داخليا في مجال البيئة فهذا لا يهمّ، وإن كان تطبيقه محتشما بسبب الظروف الاقتصادية لكل دولة التي تحول دون الاقتناع بالطرح الغربي في مجال البيئة ، ونخص بالذكر الجزائر، وحتى إن طبّق على المستوى الداخلي فسوف يحقق مصلحة العالم البيئية بنسبة 20% أمّا 80% فهو ما يحفظ البيئة بما يتعلّق بالمصالح مشتركة بين الدول وأخرى متعارضة إزاء التعاون الدولي في مجال البيئة، فالقانون الدولي هو قواعد قانونية تُستوفى من المعاهدات والاتفاقيات التي تُبرم على حسب مصالح الدول الأطراف فيها ، فقد لا تنظم لأنّها دولة غنية مصنعة كأمريكا، أو لأنّها دولة سائرة في طريق النمو ترهقها تكاليف البيئة ، وأمام عدم تجانس أشخاص وأفراد القانون الدولي تصبح قواعده حبرا على ورق إلاّ فيما يخدم مصالح بعض الدول ، فمبادئ إعلان استكهولم وتوصياته على الرغم من أهميتها من حيث محتوياتها لكنّها جامدة ما تُبلور تبلور في شكل معاهدة أو اتفاقية تنعكس على التشريعات الداخلية للدول المصادقة عليها، وهذا لا يحدث إلاّ خدمة للمصالح الخاصة كمقصد أصلي ،

[1] – عامر محمود طراف ، إرهاب التلوث والنظام العالمي ، المرجع السابق ، ص 106 وما بعدها.

لتكون البيئة فيها مقصدا تبعيا إن لم نقل مصلحة مهدورة ، وما يشهده العالم اليوم من أخطار عظيمة للبيئة دليل واضح على ذلك.

وفيما يلي نستعرض مؤتمر ريوديجانيرو بالبرازيل سنة 1992م.

الفرع الثاني : مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (ريوديجانيرو بالبرازيل جوان 1992م).

عرف هذا المؤتمر الثاني للأمم المتحدة للبيئة والتنمية بقمة الأرض ، وانعقد بمدينة ريوديجانيرو البرازيلية من 03 إلى 14 جوان 1992م[1]، وذلك بعد مرور عشرين سنة على ندوة استكهولم سنة 1972م، وكان الهدف العام من المؤتمر هو وضع برنامج للمساعدة بين الدول النامية والدول المتقدمة الصناعية الكبرى حيث قامت الأمم المتحدة بالدعوة إلى مؤتمرها في ريو للبيئة والتنمية، وقد حضر المؤتمر حشد كبير من قادة العالم تمثل في 150 رئيس دولة وملك فضلا عن رؤساء حكومات بعض الدول، وكذلك حضر ممثلو 1400 من المنظمات غير الحكومية (ONG) ، ومجموعة غير مسبوقة من الصحفيين، وكان مجموع الحضور في هذا المؤتمر الدولي الهام ما يقرب من 30000 شخص[2]، منهم ممثلين عن منظمات دولية وإقليمية ومحلية تهتمّ بشؤون البيئة ، وكذا برلمانيون وقادة الأحزاب الناشئة في أوروبا وزعماء روحيون وعلماء في التكنولوجيا ، وخبراء في الاقتصاد ، وعدد كبير من الدبلوماسيين وممثلوا معاهد الدراسات المختلفة ، وبعض شيوخ القبائل ، بالإضافة إلى رجال الإعلام (كما ذكرنا) ورجال التوجيه الثقافي والتربوي، وبحضور أكثر من ألفي خبير وعالم يهتمّ بشؤون البيئة ، وهذه القمة تعتبر آنذاك الأولى من نوعها من حيث أنّها تشكل القاسم المشترك بين الشعوب ، كبيرة كانت أم صغيرة ، غنية أم فقيرة ، متطورة أم نامية للتباحث في إيجاد الحلول والمعالجات من أخطار البيئة التي تهدّد البشرية على الكرة الأرضية[3].

---

[1] – انعقد مؤتمر ريو في ظل معطيات جديدة، أهمّ ما يميزها نهاية الصراع شمال جنوب بانهيار المعسكر الشرقي "الاتحاد السوفياتي" وقتئذ.

[2] – سمير حامد الجمال ، الحماية القانونية للبيئة ، المرجع السابق ، ص 133 ، 134.

[3] – عامر محمود طراف ، إرهاب التلوث والنظام العالمي ، المرجع السابق ، ص 116.

أ) **أسباب انعقاد مؤتمر ريو** [1]:

استغرق تحضير عقد مؤتمر "قمة الأرض" مدّة سنتين ، وأبرز الأسباب التي دعت إلى عقده :

- حماية الغلاف الجوي وطبقة الأوزون.
- مكافحة إزالة الغابات.
- مكافحة التصحر والجفاف.
- حفظ التنوع البيولوجي.
- حماية المحيطات وكل أنواع البحار (المغلقة وشبه المغلقة، والمناطق الساحلية) وحماية مواردها وترشيد استغلالها وتنميتها.
- اعتماد سلوك الإدارة السلمية بيئيا للنفايات الصلبة ، والمسائل المتصلة بالمجاري.
- الإدارة المأمونة بيئيا للنفايات الخطيرة.
- إيجاد إدارة مأمونة وسليمة بيئيا في تصريف النفايات المشعة.
- حماية المياه العذبة وإمداداتها من التلوث.
- النهوض بالزراعة والتنمية الريفية وضمان استمرارها.
- ارتفاع عدد السكان العالمي والتزايد المخيف لشعوب العالم الثالث.

ب) **الأعمال القانونية لمؤتمر ريوديجانيرو** :

نتج عن قمة الأرض مجموعة من الوثائق القانونية الهامة التي مثلت خطة متكاملة لمواجهة مشاكل تدهور البيئة، ومحاولة لإقامة التوازن بين البيئة والتنمية ، وعدم تحقيق الواحدة منها على حساب الأخرى.

1- **أجندة ريوديجانيرو (الأجندة (21)** :

وتعتبر هذه الأجندة (21) الوثيقة الرئيسية للمؤتمر ، احتوت خطة عمل من 800 صفحة ، من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل ، وجرى تقسيم الأجندة إلى

[1] - عامر محمود طراف ، إرهاب التلوث والنظام العالمي ، المرجع السابق ، ص 116 ، 117.

أربعين فصلا يشمل كل فصل على توصيات لمعالجة موضوع من موضوعات البيئة التي ذكرناها في أسباب انعقاد المؤتمر ، وأطلق على هذه الوثيقة تسمية "جدول أعمال القرن الحادي والعشرين" أو جدول أعمال 21 حول مبادئ التنمية المتوافقة مع متطلبات البيئة القابلة للاستمرار في كل ميدان من ميادين النشاط الاقتصادي[1]، فقد أوضحت هذه الأجندة الدولية للمؤتمر أهمية العمل في اتجاهات نلخصها فيما يلي [2]:

– التعاون الدولي للتعجيل بالتنمية المتواصلة في البلدان النامية والسياسات المحلية المرتبطة بها.

– مكافحة الفقر ومعالجة أنماط الاستهلاك المتغيرة ، وبخاصة في الدول النامية.

– حماية صحة الإنسان بتوأمة العلاقات بين الصحة والبيئة.

– معالجة المسألة السكانية من خلال صياغة سياسة وطنية متكاملة للبيئة وربطها بالتنمية.

– مكافحة الأمراض المتوطنة والمعدية، مع الاهتمام بشكل عام برعاية الأطفال والنساء والمسنين.

– مواجهة المخاطر الصحية البيئية من خلال تطوير التكنولوجيات المناسبة لمكافحة التلوث.

– تنمية وإصلاح المستوطنات البشرية ، خاصة التجمعات السكانية في القرى والنجوع، والعمل على توفير المأوى الملائم للجميع، وإدارة هذه المستوطنات إدارة ملائمة.

– توفير مرافق المياه والصرف الصحي من خلال نظم معالجة المخلفات الصلبة، عن طريق محطات تنقية مياه الشرب ، وشبكات الصرف الصحي، ومحطات معالجة مخلفاتها.

– ترشيد استخدام مصادر الطاقة ، وزيادة كفاءة استخدامها ، وتنويع مصادرها، ذلك بالتوسع في استخدام المصادر المتجدّدة ، وتنمية تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجدّدة.

---

[1] – بوجه عام تضمنت أجندة قمة الأرض الوسائل التي تساعد العالم على مواجهة التحديات التي يتوقع أن يواجهها خلال القرن 21 وبشكل خاص التحديات التالية : 1- التفاوت بين المجتمعات الإنسانية (العالم الصناعي، الغني، العالم النامي الفقير). 2- تفاقم الجوع والفقر والمرض والأمية كتوابع لمشكلة التلوث. 3- تدهور النظم البيئية وما يتبعها من اختلال في حياة الكائنات. زكريا طاحون ، إفعل ولا تفعل، سلسلة إرشادية بيئية ، العدد الأوّل ، 2008، ص 21.

[2] – زكريا طاحون ، إفعل ولا تفعل، سلسلة إشادية بيئية ، المرجع السابق ، ص 22 ، 23.

ولاشكّ أنّ التوجيهات التي وردن بالأجندة ، وإن كانت لا تتمتع بقيمة قانونية ملزمة للدول فإنّ التوجيهات تعدّ في واقع الأمر قواعد دولية عرفية، تذكر فيما بعد في الاتفاقيات الدولية اللاحقة وتستأنسها الدول في التشريعات الجنائية بحماية البيئة في النظم القانونية الداخلية.

2- **إعلان ريو RIO حول البيئة والتنمية** [1]:

تحتوي وثيقة إعلان ريو بشأن حماية البيئة والتنمية المستديمة على ديباجة ، و27 مبدأ ، نصت في ديباجيتها على : "من أجل تأسيس شراكة عالمية على قاعدة جديدة وعادلة ، عن طريق خلق مستويات تعاون جديدة بين الدول والقطاعات الحساسة في المجتمع والشعوب ، لنعمل من أجل إحداث اتفاقيات دولية تحترم المصالح ، وتحمي النظام العالمي للبيئة والتطور ، لنقر أنّ الأرض هي بيت الإنسانية وتمثل كلاّ متداخلا".

ونصّت الوثيقة في المبدأ الأوّل : يعتبر الإنسان مركز الانشغالات المتعلقة بالتطور المستمر (التنمية المستديمة).

ونصّت في المبادئ 1 و2 و3 على الاعتراف بسيادة الدول على مصادرها الطبيعية طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، ومبادئ القانون الدولي العام ، وعلى أنّ ممارسة الحق في التطور يخضع لمقتضيات التطور المستمر، وضمان حاجيات الأجيال الحاضرة والمستقبلية في التطور والبيئة.

ونصّت في المبدأين 5 و6 يتعرّض للمشاكل البيئية دول العالم الثالث ، وضرورة الأخذ بعين الاعتبار مصالح وحاجيات هذه الدول ضمن الأعمال الدولية المتعلقة بالبيئة.

[1] – كان من المفترض أن يصدر باسم ميثاق الأرض ، لولا مراعاة التسمية الثانية جانب التنمية (البيئة والتنمية) وهذا يعضد إطلاق تسمية الأرض في القرآن الكريم لتدل على معنى في عدّة مواطن ، وأشارت إليها في الباب الأوّل ، راجع ص (25) من هذه الرسالة إعلان ريو حول البيئة والتنمية ، راجع الموسوعة الحرة ويكيديا:

http://ar.winelib.com/wiki/%D9%82%D9%85%D8%A9_%D8%B1%D9%8A%D9%88.

Declaration de rio su l'environnement et le développement : http://www.un.org/french/events/rio92/rio-fp.htm.

كما بيّنت في المبادئ 7 و8 و9 المسؤولية المشتركة للدول، وضرورة التعاون من أجل حماية البيئة ، وتحقيق التطور المستمر عن طريق القضاء على طرق الإنتاج والاستهلاك غير الملائمة ، بواسطة تبادل المعارف العلمية والتقنية ، وتسهيل نشر ونقل التكنولوجيا.

ونصّ المبدأ العاشر على واجب الدولة في إشراك المواطنين في الاطلاع على المعلومات المتعلقة ، وتحسيسهم ، واتخاذ القرارات عن طريق ضمان ممارسة حق التقاضي والطعون الإدارية فيما يتعلق بقضايا البيئة.

واحتوت المبادئ من 11 إلى 20 التزام الدول بوضع تشريعات متعلقة بالبيئة ، والتعاون فيما بينها لترقية النظام الاقتصادي العالمي من أجل محاربة فعّالة للمشاكل البيئية.

كما أقرّت المبادئ 21 و22 أنّ النساء والرجال والشعوب والجماعات الأصلية والمجموعات المحلية الأخرى تقوم بدور هام في حماية البيئة ، ويتعيّن بالتالي إشراكها في عملية التنمية القابلة للاستمرار.

ويؤكد المبدأ 23 على ضرورة حياة البيئة والموارد الطبيعية للشعوب التي تتعرّض لحالة قمع أو هيمنة أو احتلال.

أمّا المبدأ 24 ففيه اعتراف بأنّ الحرب بحدّ ذاتها، تشكل عملية تدمير للتنمية القابلة للاستمرار، ويشدد على ضرورة التزام الدول بالقانون الدولي المتعلق بحماية البيئة في زمن النـــزاع المسلح وعلى المشاركة في تطويرها.

وأشار المبدأ 25 إلى أنّ السلام والتنمية وحماية البيئة تتداخل وتشكل وحدة لا تتجزأ.

ونصّ المبدأ 26 (ما قبل الأخير) على أن تتعاون الدول والشعوب بحسن نية وبروح تضامنية على تطبيق المبادئ التي رسخها الإعلان الحالي ، وعلى تطوير القانون الدولي بحيث يمكن تحقيق تنمية قابلة للاستمرار.

أمّا آخر مبدأ وهو المبدأ 27 دعا الدول إلى التعاون بحسن نية وبروح من المشاركة في الوفاء بالمبادئ الواردة في زيادة تقوية القانون الدولي في مجال التنمية المستدامة.

إذن يعتبر إعلان RIO المستند الأساسي الذي لا يثير خلافات كثيرة ، لأنّه عبارة عن مجموعة من المبادئ العامة التي تتناول السعي والسلوك الإنساني والحكومي من أجل الحفاظ على البيئة التنموية للأجيال في الحاضر والمستقبل ، ويمكن القول أنّ الإعلان يهدف إلى إرساء أسس أكثر عدلا للعلاقة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية حيث تدعو الوثيقة إلى تعميق التعاون الدولي في مواجهة تدهور البيئة وتؤكد المسؤولية في التنمية المستدامة[1]، وقد أكدت الديباجة (المذكورة أعلاه) من جديد على إعلان استكهولم السابق الذكر ، وهي السعي إلى التأسيس عليه ، وقد وافق المؤتمر على هذا الإعلان بالإجماع ، وهو ليس ذو قيمة قانونية مباشرة، ومع ذلك فهو يتضمن قواعد معينة في القانون الدولي لقواعد دولية عرفية ، كما تضمن الإعلان الحق في التنمية المستدامة ، وقد أكد الإعلان على التأكيد على أنّه امتداد لإعلان استكهولم ، كما حدّد أنّ هدفه هو إنشاء نوع من الشراكة العالمية في النظام الجديد القائم على العدالة ويعترف الإعلان بأنّ الأرض مقرّ للإنسانية وتحمل جميع معاني الاستقلالية[2].

ويبدو من الإعلان أنّه أقرّ نظاما عالميا جديدا يقوم على التعاون الدولي ، ومع العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية ، لكن من حيث التطبيق تبقى مبادئه ولو تشكلت في قالب قواعد قانونية، إلاّ أنّها في الواقع إذا تعارضت مع مصالح اقتصادية لدولة غنية سوف تتعطل، بما يهدر بمصلحة الدول النامية بصفة خاصة في المجال البيئي وما ينجر عنه من فقر وتدهور في جميع المجالات ، وبصفة عامة تدهور البيئة العالمية ، باعتبار المآل، سوف يعمّ الضرر ويطال حتى الدول الغنية ، فالأولى دفع الضرر قبل جلب المصلحة، فالعيب ليس في نصوص ومبادئ الإعلان بقدر ما يوجد العيب في التطبيق،

[1] – صالح محمد محمود بدر الدين ، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث ، المرجع السابق ، ص 66.

[2] – عامر محمود طراف ، إرهاب التلوث والنظام العالمي ، المرجع السابق ، ص 111 – 115 ؛ صالح محمد محمود بدر الدين ، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث ، المرجع السابق ، ص 66 ، 67.

وليس أدلّ على ذلك من عزوف الو.م.أ عن المصادقة على عدّة اتفاقيات دولية متعلقة بإعلان ريو، مع العلم أنّها أكبر ملوث في العالم ، فإذا كان إعلان استكهولم عديم الفعالية لأنّه انعقد في ظل انقسام العالم إلى معسكر شرقي وآخر غربي ، فالعيب في إعلان ريو عند تطبيقه هو الهيمنة الاقتصادية الأحادية القطب ، كما سنرى في عدّة محطات.

كذلك اختتم المؤتمر الذي دام 12 يوما بالتوقيع على اتفاقيتين من بين الأعمال القانونية للملتقى.

3- اتفاقية ريو الخاصة بالتنوع البيولوجي [1]:

أعدّتها اللجنة التحضيرية الفرعية التي عقدت بنيروبي بكينيا (مقر السكرتارية كما ذكرنا) في 22 ماي 1992 ، ووقع عليها أثناء انعقاد مؤتمر 153 دولة ، واعترضت عليها الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد دخلت المعاهدة حيّز النفاذ في 1993/12/29 ، وتهدف المعاهدة إلى تأمين وصيانة أقصى حدّ ممكن من التنوع البيولوجي لصالح الأجيال الحاضرة والقادمة على نحو قابل الاستمرار مع تأمين الشروط الاقتصادية والقانونية الملائمة لنقل التكنولوجيا الضرورية لتحقيق هذا الهدف.

4- اتفاقية ريو بشأن تغيير المناخ [2]:

وقد أعدت هذه الاتفاقية بمعرفة اللجنة المختصة قبل عقد المؤتمر وتمّ إعدادها في نيويورك في 09 ماي 1992م ، وتمّ دعوة الدول للتوقيع عليها أثناء انعقاد المؤتمر بالبرازيل، وقد وقع ممثلو 160 دولة على الاتفاقية أثناء المؤتمر ، أي معظم الدول بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية.

وتعالج الاتفاقية الظواهر المناخية المفاجئة والشديدة الناتجة عن زيادة دفء جو الأرض بفعل الانبعاثات المتزايدة للغازات إلى الغلاف الجوي ، وتهدف الاتفاقية إلى خفض انبعاث الغازات من البيوت الزجاجية ، وذلك دون تحديد معدلات للخفض أو وتواريخ محدّدة يعيد الالتزام بها ، وكان المقترح في بداية الأمر تخفيض حجم الغازات

[1] – الجمعية العامة للأمم المتحدة ، راجع تفاصيل الإتفاقية www.un.org/arabic/documents/GADocs/56/A_56_126.pdf.

[2] – الجمعية العامة للأمم المتحدة، راجع تفاصيل الإتفاقيةhttp://unfccc.int/resource/docs/convkp/convarabic.pdf

المنبعثة إلى مستوى سنة 1990 ، بحلول سنة 2000 ، لكن الولايات المتحدة الأمريكية عارضت ذلك معارضة شديدة على أساس أنّ ذلك يمكن أن يؤدي إلى عرقلة نموّها الاقتصادي كما يؤدي إلى التأثير السلبي على الاقتصاد العالمي فيما لو ثبت خطأ الأسس الفنية التي قام عليها تقدير أحجام الغازات المنبعثة من البيوت الزجاجية، ومع ذلك فإنّ بعض الدول قد تعهدت بالقول بالعمل على تخفيض الغازات المنبعثة على مستوى 1990 بحلول عام 2000[1]. وفيما بعد قدرت نتائج ذلك حيث في السنوات الأخيرة، وأبرمت معاهدة **كيوتو** على أساس هذه الاتفاقية ، ففي 1997م التزمت الدول الصناعية في مدينة كيوتو اليابانية بخفض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة في الفترة ما بين سنة 2008م ، إلى 2012م بمعدل لا يقل عن 5% بالمقارنة مع مستويات عام 1990م ، ووضعت قواعد أساسية لبروتوكول كيوتو تمّ الاتفاق عليها بشكل نهائي عام 2001م في مدينة بون الألمانية ومراكش المغربية، في حين تملصت الولايات المتحدة الأمريكية من التزاماتها بالتصديق على هذا البروتوكول ، بالرغم من آلياته المرنة، ومن بين ما قرّر في الاتفاقية توفير الأموال للدول الفقيرة من خلال العديد من الاعتمادات المالية لكي تستطيع استثمارها في مجال تحسين البيئة، كما كان قد تقرر إعفاء الدول النامية من بعض الالتزامات المتفق عليها في اتفاقية المناخ وذلك حتى سنة 2012م[2].

ولكن ما دام يشهد العالم على مستوى مثل هذه الاتفاقيات تملص الو.م.أ عن المصادقة فمعناه تملص العالم ، على اعتبار أنّ مصانعها الملوثة لا توجد في حدود إقليمها فقط ، وإنّما في جميع الدول التي تخضع لتبعيتها الاقتصادية وتشجع استثماراتها الصناعية فيها ، ناهيك عمّا تتسبّب فيه من تلوث بسبب الحروب.

[1] – صالح محمد محمود بدر الدين ، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث ، المرجع السابق ، ص 70 ، 71.

[2] – للتفصيل أنظر موسوعة ويكيديا :

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9_%D9%83%D9%8A%D9%88%D8%AA%D9%88

5- إعلان مبادئ حماية الغابات[1]:

وهذا الإعلان يمثل توصية صادرة عن المؤتمر ، وتهدف إلى استحداث إدارة متميزة في مجال الاستغلال الأمثل لكل أنواع الغابات.

وخلاصة القول أنّ هناك أعمال قانونية كثيرة أنجزت بعد إعلان ريو كالاتفاقية التي عقدها الاتحاد الأوروبي ، والمتعلقة بالمسؤولية المدنية الناتجة عن ممارسة الأنشطة الخطرة وتأثيرها على البيئة سنة 1993 ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في باريس 1994 ، وأخرى تتعلّق بالاستخدامات الخاصة بالمجاري والمياه الدولية في نيويورك سنة 1997م... وغيرها[2].

ولاشك أنّ هذه الاتفاقيات تساهم في بلورة قانون حماية البيئة ، ولاسيما الاتفاقيتين المتعلقتين بتغيير المناخ، والتنوع البيولوجي تصنفان على أنّهما من المعاهدات الدولية العالمية في مجال صنع القانون البيئي، لأنّهما متعدّدتا الأطراف ، فضلا عن أنّهما عقدتا في إطار منظمة الأمم المتحدة.

وبالرغم من كل ما سبق فإنّ الفقه الدولي يجمع بأنّ إعلان ريو قد أرسى قواعد قانونية عرفية هامة في مجال حماية البيئة الإنسانية من التلوث، هذا الفقه من جهة ، أمّا من التطبيق بكل معانيه لا يعرف له مصير ، لأنّ البيئة لم يحدّ إعلان ريو من تفاقم مخاطرها ، لتدعو الأمم المتحدة العالم إلى عقد قمة أخرى أطلق عليها هي الأخرى بقمة الأرض بجوهانسبورغ بجنوب إفريقيا سنة 2002 نستعرض تفصيلها فيما يلي :

الفرع الثالث : قمة الأرض بجوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) 2002 :

ثلاثون سنة بعد ندورة الأمم المتحدة المنعقدة بستكهولم سنة 1972م، وعشر سنوات من انعقاد ندوة الأمم المتحدة والتنمية والمعروفة بقمة الأرض بريوديجانيرو سنة 1992م، انعقدت قمة جوهانسبورغ (بجنوب إفريقيا) من 26 إلى 04 سبتمبر 2002م حول التنمية المستدامة.

---

[1] – أنظر نص الإعلان http://www.un.org/french/events/rio92/rio-fp.htm

[2] – صالح محمد محمود بدر الدين ، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث ، المرجع السابق ، ص ص 73 ، 74.

ولقد طرح على طاولة عمل هذه القمة ثلاث مواضيع رئيسية يأتي في أوّلها محاولة تدويل موضوع حماية البيئة، وإخراجه من المحيط الداخلي ، وثانيا محاولة إدراج الآليات الاقتصادية في حماية البيئة عن طريق بلورة سياسة دولية واضحة في هذا المجال ، وثالثا محاولة تفعيل آليات التدخل الدولي من أجل حماية البيئة والتنمية المستدامة.

- **إعلان قمة الأرض (جوهانسبورغ)**[1]:

خلصت ندوة جوهانسبورغ إلى أنّ التنمية المستديمة تتحقق من خلال تطوير نوعية الحياة اللائقة بكل الشعوب ، ولضمان استمراريتها وجب التدخل على المستوى الدولي لتوفير ثلاثة أمور أساسية تتمثل في تحقيق النمو والعدالة والمحافظة على الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة.

أ) **من إفريقيا مهد الإنسانية إلى مستقبل واعد** :

حيث تضمنت المبادئ من 1 إلى 7 بحيث يؤكد رؤساء الدول والحكومات المجتمعون في المؤتمر على التزامهم من جديد بتحقيق التنمية المستدامة ، وببناء مجتمع دولي على نحو إنساني ومتساوٍ ، مطّلع على حاجة الجميع للكرامة الإنسانية، كما عبّروا عن ما يُحدّثُهم به أطفال العالم بصورة بسيطة ، وبصوت واضح أنّ المستقبل ملك لهم وتحدوا الجميع بأنّ أعمال جيل اليوم ستضمن وراثتهم لعالم متحرر من المهانة والبذاءة التي يتسبب لها الفقر والتفسخ البدني، ، ونماذج التنمية غير المستدامة ، وهؤلاء الأطفال باعتبارهم يمثلون مستقبل البشرية أجمع ، يعبّر الحاضرون الذين قدموا من كل أركان العالم، والذين عرّفتهم الحياة بتجارب مختلفة، مُتحدون تُحركهم مشاعر عميقة إلى أهمية السرعة لخلق عالم جديد من الآمال أكثر إشراقاً ، وأنّهم بوصفهم ممثلون لشعوب لم تتحمل مسؤولية مشتركة عن تعزيز وتدعيم الأركان الثلاثة المترابطة المتمثلة في حماية البيئة والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية على المستويات المحلية ، والوطنية ، والإقليمية ، والعالمية ، فإنّهم يعلنون من القارة الإفريقية مهد الإنسانية ، مسؤوليتهم تجاه

[1] - موسوعة ويكيديا الحرة http://fr.wikipedia.org/wiki/Sommet_de_la_Terre_2002

بعضهم البعض ، وتجاه شعوب هذا العالم والأجيال المقبلة ، ولإدراكهم بأنّ الإنسانية تمرّ بمفترق طرق ، تتخذ لتحقيق عزم مشترك وبذل الجهود للاستجابة إيجابيا للحاجة لإنتاج خطة عملية واضحة لاستئصال الفقر وتنمية البشرية من استكهولم إلى ريو ، إلى جوهانسبورغ.

ب) **من استوكهولم إلى جوهانسبورغ مرورا بريوديجانيرو:** :تضمنتها المبادئ من 8 إلى 10.

قبل 30 سنة مضت في ستكهولم يتّفق ممثلو الشعوب (المؤتمرون) على أهمية الحاجة إلى الاستجابة لمشاكل تدهور البيئة، وقبل عشر سنوات في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريوديجانيرو، اتفقوا على أنّ حماية البيئة بالتنمية الاجتماعية، ومن أجل تحقيق هذه التنمية اعتمدوا البرنامج العالمي المعروف باسم جدول أعمال القرن الواحد والعشرون (أجندة 21) ، كما اجتمعت دول العالم في الفترة الفاصلة بين مؤتمر ريو ومؤتمر جوهانسبورغ في عدّة مؤتمرات رئيسية عقدت برعاية الأمم المتحدة ، وكانت لنتائج هذه المؤتمرات مساهمات هامة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، وفي قمة جوهانسبورغ يقرّ المؤتمرون بأنّهم أنجزوا الكثير ، فقد جمعهم معا مزيج غني من البشر ووجهات النظر في بحث بناء عن طريق مشترك ، نحو عالم يحترم ويطبق رؤية التنمية المستدامة ، وأكدت جوهانسبورغ أيضا على إحراز تقدّم ملموس تجاه تحقيق إجماع عالمي على التحديات التي تواجه المؤتمرين باعتبارهم ممثلي الشعوب.

ج) **التحديات التي تواجه العالم** : تضمنتها المبادئ من 11 إلى 15.

يسلّم المؤتمرون في هذه النقاط من الإعلان بأنّ القضاء على آفة الفقر ، وتغيير الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وإدارتها من أجل المحافظة على استمرار الحياة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية هي الأهداف الشاملة والمتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة، كما تشكل الفجوة المتزايدة الاتساع بين العالمين المتقدم والنامي تهديدا كبيرا للرخاء ، والأمن والاستقرار على المستوى العالمي ، والبيئة

العالمية تواصل المعاناة فإتلاف الثروة السمكية في استمرار ، والتصحر يلتهم المزيد من الأراضي الخصبة ، والتأثير العكسي لتغيير المناخ واضح بالفعل ، فالكوارث الطبيعية تقع بصورة متقاربة ومفجعة ، والدول النامية هي الأكثر عرضة ، وتلوث الهواء والماء والحياة البحرية ، ويحرم الملايين من العيشة الكريمة، كما أضافت المعلومة بعدا جديدا لهذه التحديات ، فالاندماج السريع للأسواق ، وتحريك رؤوس الأموال والزيادة المرتفعة في تدفق الاستثمارات حول العالم فتحت تحديات جديدة وفرصا لمتابعة التنمية المستدامة ، ولكن فوائد وتكلفة العولمة لم توزع بتساوٍ، فالدول الفقيرة تواجه مصاعب خاصة في التعامل مع هذه التحديات ، فيخاطر ممثلو الشعوب بتحصين التباينات العالمية، وما لم تتصرف بطريقة تحدث تغييرا أساسيا في حياة البشرية، فقد يفقد فقراء العالم ثقتهم بالنظم الديمقراطية الّتي يلتزم بها المؤتمرون عندما لا يرون في ممثلي هذه النظم أكثر من أبواق صاخبة وأصوات رنانة لا طائل من ورائها.

د) **الالتزام تجاه التنمية المستدامة** : تضمنتها المبادئ من 16 إلى 19.

وفي هذه النقاط من الإعلام يتمّ الإقرار بأهمية بناء التضامن الإنساني ، ولذلك تمّ الحث على ترقية الجوار والتعاون بين الحضارات والشعوب بما في ذلك السكان الأصليين دون اعتبار للعرق أو الإعاقة أو الدين أو اللغة أو الثقافة أو التقاليد، كما رحب المؤتمرون بتركيز التزام جوهانسبورغ على المتطلبات الأساسية للكرامة الإنسانية، وإتاحة سبل الحصول على المياه النظيفة والمرافق الصحية، والطاقة والرعاية الصحية والأمن الغذائي ، والتنوع البيولوجي ، كما تمّ التسليم في الوقت نفسه بالأهمية الأساسية للتكنولوجيا والتعليم والتدريب وتوليد فرص العمل ، ويُجدّد الحاضرون على تعهدهم بأن يضعوا تركيزا خاصا ، ويمنحوا أولوية لمحاربة الظروف السائدة عالميا ، والتي تمثل تهديدا قويا للتنمية المستدامة للشعوب، ومن بين تلك الظروف الجوع المتفشي وسوء التغذية والاحتلال ، والنّزاعات المسلحة ، والنقل المستتر للأسلحة ، والجريمة المنظمة ، والفساد، والكوارث الطبيعية وإثارة الكراهية العرقية والأثنية ، والدينية وغيرها من الكراهيات وإرهاب الأجانب والأمراض المستعصية والوبائية والمعُدية ، وعلى وجه الخصوص أمراض

نقل المناعة والملاريا والسلّ ، وتمّ التسليم بالمكانة المركزية للمرأة في المجتمع الإنساني، ودورها الرئيسي في النهوض بالتنمية المستدامة ، ومنه تمّ الاتفاق على أنّ انعتاق المرأة والمساواة بين الجنسين ينبغي أن يدمجا في جميع الأنشطة الّتي يشملها جدول أعمال القرن الحادي والعشرين ، والأهداف الإنمائية لإعلان الألفية والتزام جوهانسبورغ ، كما يسلم الجميع بحقيقة أنّ المجتمع العالمي بحاجة للوسائل والموارد اللازمة للتصدي لتحديات التنمية المستدامة الّتي تواجه البشرية قاطبة ، ويتفقون في هذا الصدد من أجل المساهمة في بلوغ الغاية والأهداف الإنمائية ، على أن تُبذل جهود حثيثة للتوصل بسرعة إلى المستويات المستهدفة للتنمية المتفق عليها دوليا، ورحّب الكل بنشوء تجمعات وتحالفات إقليمية أقوى، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا ، وتأيّد قيام هذه التجمعات والتحالفات بهدف تعزيز التعاون الإقليمي ، وتحسين التعاون الدولي ، والنهوض بالتنمية المستدامة ، ومواصلة إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نموا ، ويعترف الجميع بأنّ التنمية المستدامة تحتاج إلى منظور طويل الأمد، وإلى مشاركة متسعة القاعدة في تشكيل السياسات ، واتخاذ القرارات والتنفيذ على كافة المسؤوليات ، على الجميع كشركاء اجتماعيين العمل على توفير مشاركة ثابتة من بين الجماعات الأساسية، وتمّ الاتفاق على ثلاث نقاط : أوّلها : أنّ الشركات الكبرى والصغرى في سعيها لتوطيد نشاطاتها في القطاع الخاص عليها واجب المساهمة في تطوير مجتمعات تتمتع بالعدالة والاستدامة ، ثانيها : توفير المساعدة لزيادة المداخيل وفرص العمل ، أن يوضع في الاعتبار إعلان منظمة العمل الدولي عن المبادئ والحقوق الأساسية للعمل ، ثالثها : أهمية وجود هيئات وشركات في القطاع الخاص ، يجب أن يحدث هذا في محيط شفاف ومنظم ومستقر ، ليتعهد الجميع بتقوية وتحسين الحكم على كافة المستويات من أجل التنفيذ الفاعل لأهداف التنمية في القرن 21 ، وكذا التوجه التعددي نحو المستقبل.

على أنّه لتحقيق أهداف المؤتمر في التنمية المستدامة ، فالعالم في حاجة إلى مؤسسات دولية خاضعة للمساءلة وتعددية فاعلة وديمقراطية.

هـ) **المستقبل في التوجه التعددي Multilatéralisme** :

تأكيد الالتزام بمبادئ وغايات ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، وكذلك التعهد لتعزيز التوجه التعددي ، وتأييد الدور القيادي للأمم المتحدة، في ترويج التنمية المستدامة ، والالتزام برصد التقدم في فترات منتظمة لمتابعة غايات التنمية المستدامة وأهدافها.

و) **من التصور إلى تحقيق الأهداف** :

وذلك بالإجماع على أهمية أن يكون هذا اتفاقا شاملا يضم الجماعات الكبرى والحكومات الّتي شاركت في قمة جوهانسبورغ التاريخية ، والالتزام بالعمل معا بل والوحدة من أجل تصميم مشترك لإنقاذ الكوكب وترقية التنمية البشرية، وتحقيق الازدهار العالمي والسلام، كما تمّ الالتزام بخطة جوهانسبورغ للتنفيذ وبالإسراع إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الّتي يجب أن تكون مضمونة وفق إطار زمني محدّد.

وفي آخر الإعلان ورد تعهد الحضور من القارة الإفريقية مهد الإنسانية بوقار شعوب العالم وللأجيال الّتي حتما سترث هذه الأرض بالعزم على ضمان الأمل الاجتماعي في تحقيق تنمية مستدامة ، وعبروا عن عميق منتهاهم لشعوب وحكومة جنوب إفريقيا على كرم الضيافة والترتيبات الهائلة الّتي قدّمت لقمة الأرض للتنمية المستدامة.

بعد استعراض أهمّ ما جاء في ندوة جوهانسبورغ ، يمكن أن نصفها على اعتبار ما نتج عن الندوتين السابقتين ، بما وصفت به ممثلي النظم الديمقراطية في حال ما إذا كانوا أبواقا صاخبة وأصواتا رنانة لا طائل من ورائها ، فيبدو أنّهم يصفون أنفسهم، إذ ليس أدّل على ذلك من تملص الو.م.أ إلى يومنا هذا من المصادقة على عدد الاتفاقيات ولاسيما بروتوكول كيوتو، فندوة جوهانسبورغ جاءت لتؤكد حسب ما ورد في الإعلان على ما سبق إرساؤه في جدول أعمال 21 ، عدا الجديد الذي دعت إليه ، هو

تفعيل الآليات الاقتصادية والدولية لحماية البيئة ، وكذا تدويل موضوع حماية البيئة. فما نستنتجه من ملخص الإعلان أنّ المؤتمرين اعتبروا الأرض ميراثا للأجيال القادمة، يجب المحافظة عليه كأمانة لهم ، ونسوا أنّنا مستخلفين فيها ، إذ هي أمانة الله ، فلو حققت كمقصد ، تحقق المقصد الذي ترمي إليه ندوة جوهانسبورغ وهو الأرض أو بالأحرى البيئة القابلة للعيش لمستقبل الأجيال القادمة، وفيما يلي عرض مختصرللإتفاقية التي تمت في مدينة كيوتو اليابانية بشأن الإحتباس الحراري، ةوهةو الإنشغال الذي خُصّت به.

الفرع الرابع : اتفاقية كيوتو (Kyoto Protocol) للإحتباس الحراري:

تمثل هذه الاتفاقية[1] خطوة تنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي (**FCCC** or **UNFCCC**)، وهي معاهدة بيئية دولية خرجت للضوء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED)، ويعرف باسم قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو في البرازيل، في الفترة من 3-14 يونيه 1992. هدفت المعاهدة إلى تحقيق "تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من التدخل البشري في النظام المناخي."

نصت معاهدة كيوتو على التزامات قانونية للحد من انبعاث أربعة من الغازات الدفيئة (ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروس، وسداسي فلوريد الكبريت)، ومجموعتين من الغازات (هيدروفلوروكربون، والهيدروكربونات المشبعة بالفلور (perfluorocarbon)) التي تنتجها الدول الصناعية "المرفق الأول"، ونصت أيضا على التزامات عامة لجميع البلدان الأعضاء. واعتبارا من عام 2008 م، صادق 183 طرفا على الاتفاقية، التي كان قد اعتمد استخدامها في 11 ديسمبر 1997 في كيوتو في اليابان، والتي دخلت حيز التنفيذ في 16 فبراير 2005.

[1] – لمعرفة أكثر التفاصيل عن الإتفاقية راجع موسوعة ويكيديا:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9_%D9%83%D9%8A%D9%88%D8%AA%D9%88

وافقت الدول الصناعية في إطار اتفاقية كيوتو على خفض الانبعاث الكلي للغازات الدفيئة بنحو 5.2٪ مقارنة بعام 1990. ألزم الاتحاد الأوروبي بتخفيض قدره 8 ٪، والولايات المتحدة بنسبة 7%، واليابان بنسبة 6 ٪، وروسيا بنسبة 0 ٪. سمحت المعاهدة بزيادة انبعاث الغازات الدفيئة بنسبة 8 ٪ لأستراليا و 10 ٪ لأيسلندا.

ويتضمن اتفاق كيوتو مجموعتين من الالتزامات المحددة تحقيقاً للمبادئ العامة التي أقرتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ :: تتضمن المجموعة الأولى الالتزامات التي تتكفل بها جميع الأطراف المتعاقدة، في حين تختص المجموعة الثانية بمجموعة الالتزامات التي تتحملها الدول المتقدمة حيال الدول النامية.

وفيما يختص بالالتزامات التي تتكون منها المجموعة الأولى فإنه يمكن القول أن البروتوكول يلزم الدول الموقعة عليه بقائمة محددة من الالتزامات لا يتم التفرقة فيها بين الدول المتقدمة والدول النامية، فهي التزامات مشتركة تتكفل بتنفيذها كافة الأطراف المتعاقدة. هذه الالتزامات هي:

قيام 38 دولة متقدمة بتخفيض انبعاثات الغازات المسببة لتأثير الدفيئة وذلك بنسب تختلف من دولة لأخرى، على أن يجرى هذا التخفيض خلال فترة زمنيه محددة تبدأ في عام 2008 وتستمر حتى عام 2012. وبلغت نسبة التخفيض المقررة في حالة الاتحاد الأوروبي 8% أقل من مستوى عام1990، وفى حين بلغت هذه النسبة في حالة الولايات المتحدة واليابان 7%، 6% على التوالى. وتشمل هذه الانخفاضات 6 غازات محدده هي : ثانى أكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيتروجين، بالإضافة إلى ثلاثة مركبات فلورية.

الحفاظ على بواليع ومستودعات الغازات الدفيئة sinks and reservoirs كالغابات، والعمل على زيادتها من أجل امتصاص انبعاثات الغازات الدفيئة Green House Gases المسببة لظاهرة التغير المناخي.

إقامة نظم ومناهج بحث لتقدير انبعاثات الغازات الدفيئة، وكذلك دراسة الآثار السلبية الناجمة عنها، والتبعات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف سياسات مواجهة المشكلة.

التعاون الفعال في مجالات تطوير التعليم وبرامج التدريب والتوعية العامة في مجال التغير المناخى بما يهدف إلى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة.

العمل على إنتاج وتطوير تقنيات صديقة للبيئة من خلال التركيز على الأنواع الأقل استهلاكا في الوقود، وبالتالى أقل من حيث احتراق الوقود وانبعاثات الغازات الضارة.

آليات المرونة، وهي تلك الآليات التي تعمل على تخفيض الانبعاثات وتقليل الآثار الضارة، ولكنها في نفس الوقت تأخذ البعد الاقتصادى عند احتساب تكاليف إنتاجها. وتشير هذه الجزئية إلى إمكانية بلوغ الهدف بأقل الخسائر الممكنة، وفي بعض الأحيان بدون خسائر على الإطلاق. بل ومن الممكن تحقيق مكاسب من وراء اتباع هذه الآليات. وتتيح هذه الآليات عمليات التجارة في وحدات خفض الانبعاثات. أما الالتزامات التي تحتويها المجموعة الثانية، فهي الالتزامات التي تتعهد بها الدول المتقدمة وحدها، وتلتزم بها في مواجهه الدول النامية لمساعدة هذه الأخيرة على الالتزام بالأحكام الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية من ناحية، وتشجيع الدول النامية على التعاون الفعال في إطار المنظومة الدولية لحماية البيئة من ناحية أخرى. هذه الالتزامات يمكن تحديدها في النقاط التالية

تتعهد الدول المتقدمة بتمويل وتسهيل أنشطة نقل التكنولوجيا منها إلى الدول النامية والأقل نموا، خاصه تلك التقنيات صديقة البيئة في مجالات الطاقة والنقل والمواصلات وغيرها.

تتعهد الدول المتقدمة بدعم جهود الدول النامية والأقل نموا في مجالات مواجهة الآثار السلبية للتغير المناخى والتأقلم معها.

التعاون المشترك مع الدول النامية والأقل نموا في " آليه التنمية النظيفة " Clean Development Mechanism، والتي تعد إحدى أهم الآليات التي حددها اتفاق كيوتو. وتنص هذه الآلية على التزام واضح من جانب الدول المتقدمة بالقيام بمشروعات في الدول النامية بغرض مساعدتها على الوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة، والمساهمة في نفس الوقت بتحقيق الهدف الرئيسى لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية الخاصة بتغير المناخ ومساعدة الدول المتقدمة في الالتزام بتخفيض الانبعاثات إلى الحد المقرر لها. فهذه الآلية تفيد كلاً من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وتتمثل الفائدة التي تعود على اقتصاديات الدول النامية في وجود الاستثمارات القادمة من الدول المتقدمة على أراضيها، في حين تتمكن الدول المتقدمة من استخدام الانبعاثات الناتجة من انشطة هذه المشروعات للإسهام في تحقيق جزء من التزاماتها الخاصة بتحديد وتخفيض كمى للانبعاثات. ومن خلال إجراء مقارنة سريعة بين المجموعتين من الالتزامات فإنه يمكن الاستنتاج بأن اتفاق كيوتو يضع مسئولية تنفيذ العبء الأكبر من الالتزامات الواردة فيه على عاتق الدول المتقدمة، إذ يلزمها البروتوكول بتقديم كافة صور الدعم المالى والفنى اللازم لإعانة الدول النامية والأقل نموا على تنفيذ الالتزامات الناشئة عن السياسات الدولية المشتركة لحماية البيئة من مظاهر التلوث التي تدأهمها. يضاف إلى ذلك أن هذا الاتفاق ألزم الدول المتقدمة – دون الدول النامية والاقل نمواً – بالعمل على انتهاج السياسات اللازمة لتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب محددة وفقاً لجدول زمني معين.

ومن هنا فإن الدول النامية والأقل نمواً تنظر بعين الرضى والارتياح إلى اتفاق كيوتو نظرا لقلة الالتزامات التي ألقاها على عاتقها في مجال حماية البيئة ومكافحة التلوث المناخى وصيانة الغلاف الجوى للكرة الأرضية. فهذه الدول النامية والأقل نمواً تخشى من أن أي التزامات تفرض عليها في مجال حماية البيئة سوف تحد من قدراتها وحرية حركتها على تنفيذ مشروعات التنمية، خاصة في هذه المرحله المبكرة من مراحل النمو. يضاف إلى ذلك أن الدول النامية والأقل نمواً لا شأن لها فيما يخص ظاهرة انبعاثات الغازات

الدفيئة، حيث أنها قد حدثت بفعل درجات التصنيع المتقدمة التي وصلت إليها الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. بل أكثر من ذلك فإن الدول النامية والأقل نمواً ترى في نفسها ضحية سياسات التصنيع الخاطئة التي اتبعتها الدول المتقدمة، وعرضتها لمصير مشئوم في حالة ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية، إذ لا تملك الموارد المالية والتقنية التي تعينها على مواجهة سلبيات هذه الظاهرة.

وعلى العكس من ذلك ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن اتفاق ظالم لها، وغير محقق لمصالحها. وتستند الولايات المتحدة في ذلك إلى وجود دول وإن كانت نامية في الوقت الحالي، إلا أنها ليست كذلك في المستقبل القريب، خاصه الصين، والهند، حيث ستتحول هذه الدول الأخيرة لتصبح من بين الدول المسئولة عن ظاهرة انبعاثات الغازات الدفيئة. فهذه الدول تنفذ برامج ضخمة للتصنيع دون أن تقدم أي التزامات في مجال تخفيض الانبعاثات. وترى الإدارة الأمريكية التي يتزعمها الرئيس جورج بوش الابن أن هذا الاتفاق لن يحقق الهدف منه طالما بقيت هذه القوى الاقتصادية الجديدة خارج نطاق الالتزامات. فما تفعله دول الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من تخفيض لانبعاثات الغازات الدفيئة سوف تضيعه جهود الصين والهند في مجالات التنمية الصناعية.

واستناداً إلى وجهة النظر الأمريكية لحالة عدم التوازن في الالتزامات التي يتضمنها اتفاق كيوتو، دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن إلى معارضة تصديق الولايات المتحدة على الاتفاق. فالإدارة الأمريكية الحالية المحافظة – دفاعاً عن مصالح رجال الأعمال – ترى أن التزام الولايات المتحدة بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبه 7% أقل من المستوى الذي كانت عليه 1990 خلال الفترة 2008-2012 لن يتم إلا بتكلفة عالية جدا. وتعيب هذه الإدارة على اتفاق كيوتو تركيزه الشديد على مصالح المدى القصير متجاهلاً الوضع الذي ستصبح عليه ظاهرة الانبعاثات في الأجل الطويل، ومن ثم هناك حاجة – طبعاً لتقدير الإدارة الأمريكية – إلى إعادة صياغة الاتفاق بطريقة

تخلق التوازن المطلوب بين التزامات كافة القوى الاقتصادية القادمة (الصين، الهند ،روسيا الاتحادية) دون تفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية.[1]

– همزة الوصل بين كيوتو و كوبنهاجن:

***قمة بالي للإحتباس الحراري بأندونيسيا:**

اجتمع ممثلو نحو 190 دولة في جزيرة بالي الاندونيسية يوم 03 ديسمبر سنة 2007 لاستكمال حوار بعد التوصل الى "تفاهم هش" لمكافحة ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض.

وسعت المحادثات التي عقدت من الثالث وحتى الرابع عشر من من شهر ديسمبر 2007 بمشاركة أكثر من 10000 موفد في المنتجع الساحلي تحت حراسة مشددة لاطلاق المفاوضات التي تهدف للتوصل الى ابرام اتفاق جديد يخلف اتفاقية كيوتو تحت مظلة الامم المتحدة خلال عامين.

وطبقت حتى ذلك اليوم 36 دولة فقط من الدول الصناعية الموقعة على اتفاقية كيوتو قيودا على الانبعاثات الضارة تسري حتى عام 2012 لكن تقارير صادرة عن الامم المتحدة العام 2007 تتسم بالتشاؤم حذرت من مزيد من الموجات الحارة والجفاف وارتفاع مناسيب البحار وقالت ان تطبيق قيود خفض الانبعاثات الضارة عالميا بات أمرا ملحا.

لكن التوصل الى نسبة عادلة لخفض الانبعاثات التي يتسبب فيها بالأساس احتراق الوقود الحفري بين الدول الغنية والفقيرة بقيادة الصين والهند سيكون أمرا محيرا.

وعزز قرار الرئيس الامريكي جورج بوش بمشاركة الولايات المتحدة في اتفاق يطبق فيما بعد 2012 فرص التوصل الى اتفاق عالمي. ويعارض بوش اتفاقية كيوتو بوصفها تهديدا للنمو الاقتصادي الامريكي.

[1] –موسوعة ويكيديا :

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9_%D9%83%D9%8A%D9%88%D8%AA%D9%88

وأبدت آنذاك الامم المتحدة رغبتها في الاتفاق على معاهدة جديدة في محادثات للمنظمة الدولية تعقد في كوبنهاجن عام 2009 بعد أن يترك بوش البيت الابيض. ورغبت العديد من الدول في الانتظار لمعرفة سياسات الرئيس المقبل والحصول على تأكيدات بالحصول على مساعدات كما رغبت الدول الغنية في أن تقوم الدول النامية بوقف رفع نسبة انبعاثاتها الضارة على الاقل، وشارك وزراء البيئة من شتى أنحاء العالم في محادثات بالي التي شملت ايضا اجتماعات لوزراء التجارة والمالية، ومادام العمل باتفاقية كيوتو ينتهي في عام 2012 فإن الأمم المتحدة تقول ان هناك حاجة لابرام اتفاق جديد بنهاية عام 2009 لاتاحة الوقت لبرلمانات الدول الموقعة للتصديق عليه، كما احتفلت الوفود المشاركة في المحادثات بالذكرى السنوية العاشرة للتوقيع على اتفاقية كيوتو التي حانت في الحادي عشر من الشهر الذي اجتمعو فيه.[1]

الفرع الخامس: مؤتمر كوبنهاجن بالدانمارك بشأن الإحتباس الحراري:

مؤتمر كوبنهاجن للتغيرات المناخية 2009، التابع للامم المتحدة، انعقد في الفترة بين 7 ديسمبر حتى 18 ديسمبر 2009. وانعقدت القمة في مركز بيلا في كوبنهاجن، الدانمرك. شاركت في المؤتمر 192 دولة وهم الدول الاعضاء في الأمم المتحدة. يأتي المؤتمر كتكامل لاتفاقية كيوتو، والتي انعقدت عام 1997.[2]

بدأت يوم 7-12-2009 في العاصمة الدنماركية "كوبنهاجن"، محادثات الأمم المتحدة التي وصفت بأنها "نقطة تحول" في محاولة للحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض، والسعي إلى اتفاق للحد من انبعاثات الغازات الحابسة للحرارة، وجمع مليارات الدولارات للدول الفقيرة في صورة مساعدات وتكنولوجيا نظيفة.

---

[1] المجلة الإلكترونية Bulltin راجع:

http://board.arabchemistry.net/showthread.php?t=3253&s=7f8f32c78d3d4555a55fcb56f9cc7fc9

[2] جريدة بكرا الإلكترونية ليوم 2009/12/09 للفصيل راجع:

http://www.bokra.net/Articles/232331/%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9_%D9%83%D9%88%D8%A8%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%AC%D9%86.html

ايفو دي بوير رئيس أمانة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتغير المناخي قال: "كوبنهاجن نقطة تحول بالفعل في الاستجابة الدولية لتغير المناخ".

ويحضر المحادثات التي تستمر 12 يوما وتختتم بقمة يحضرها 105 من زعماء العالم من بينهم الرئيس الأمريكي باراك أوباما، أن تتغلب على انعدام الثقة بين الدول الغنية والفقيرة بشأن تقاسم عبء عملية الحد من انبعاثات الغازات الحابسة للحرارة المكلفة جداً، وتأثير الحضور المزمع للزعماء والتعهدات للحد من الانبعاثات من قبل كبريات الدول المتسببة في الانبعاثات بقيادة الصين والولايات المتحدة وروسيا والهند في التوصل لاتفاق،وتكلل قمة "كوبنهاجن" عامين من المفاوضات حول إبرام معاهدة دولية بشأن تغير المناخ لتحل محل اتفاقية "كيوتو" لعام 1997 حول انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون والتي خرجت من عباءة الأمم المتحدة.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين بمثابة أهم لاعبين في التعامل مع ظاهرة تغير المناخ، ومن ثم فإن الكثير من التوقعات ترتبط بمدى استعدادهما الالتزام بالمستوى الذي تعتبره الدول الأخرى مطمئنا.

ومن المثير للاهتمام أن كلتا الدراستين تدركان أن الإدارة الأمريكية الجديدة المنهمكة في مواجهة تحدياتها الداخلية من المتوقع أن تضع اتفاقية صعبة للغاية لن يتم قبولها من قبل مجلس الشيوخ بدون تقديم الصين التزامات واضحة من جانبها. وهذا المنظور يلقي الضوء على التوتر المألوف بين الصين والولايات المتحدة في إطار هذا المؤتمر، حيث ان التزام إحدى الدولتين يكون رهينة بالتزام الأخرى.

ووفقا لمعهد كارنيجي، كي تصبح هاتان الدولتان قادة في المؤتمر، هناك حاجة إلى تطبيق تكتيكات معينة في المفاوضات. فأولا، أكدت المنظمة ضرورة تقسيم المحادثات إلى مراحل، وهذا من شأنه أن يعطي كلتا الدولتين مزيدًا من الوقت لتصفية الخلافات بينهما.

وثمة مشكلة أخرى بين المجموعات المختلفة المشاركة في المؤتمر وهي دور الانقسام بين الشمال والجنوب في المفاوضات. فكلا التقريرين أشارا إلى أهمية الالتزام الأمريكي

بالإسهام في تمويل مشاركة الدول النامية ومع ذلك، فإنهما لفتا الانتباه أيضاً إلى أن درجة تأثير الانقسام بين الشمال والجنوب على المفاوضات كبيرة للغاية. فالدول النامية تحمل الدول الصناعية العبء الأكبر، فهي تدعي أن فرض قيود على انبعاثاتها يمكن أن يعيق نموها الاقتصادي. وفي ظل الركود الاقتصادي، فإن هذه الأفكار سوف تكون أكبر تأثيرًا مما كان عليه الحال فيما مضى.

توقعات نتائج الاحتباس الحراري:

ومن توقعات نتائج الاحترار صدر عن الامم المتحدة بياناً جاء فيه: "تعد إحدى المهام الشاقة بحق بالنسبة للباحثين حول العالم في مجال المناخ. ويرجع ذلك أولاً نظراً لأن العمليات الطبيعية التي تسبب هطول الأمطار وهبوب العواصف وحالات الارتفاع في منسوب البحر وغيرها من المؤثرات المتوقعة للاحترار العالمي تعتمد كلها على عوامل مختلفة. وثانياً نظراً لصعوبة توقع حجم انبعاثات الغازات الدفيئة في العقود المقبلة، حيث يتم تحديد ذلك إلى حدٍ بعيد بفعل قرارات سياسية واكتشافات تكنولوجية.

لقد تم إثبات العديد من آثار الاحترار العالمي بشكل موثق، وتأتي الملاحظات المأخوذة من الحياة الواقعية متسقة إلى حدٍ بعيد مع التوقعات السابقة. إلا أن الوقوف على حد تلك الآثار على وجه الدقة هو الأمر الذي يصعب التكهن به. ومن بين الآثار التي يمكن توقعها ما يلي:

المزيد من الجفاف والمزيد من الفيضانات:

عندما يزداد الطقس دفئاً، يزداد البخر من كلٍ من اليابسة والبحار، وقد يسبب ذلك حدوث الجفاف في مناطق من العالم لا يتم فيها تعويض زيادة البخار بمزيد من تساقط الأمطار. ولابد لهذا الكم الزائد من بخار الماء أن يسقط مجدداً في كم زائد من الأمطار، وهو ما قد يسبب حدوث الفيضانات في أماكن أخرى من العالم.

تناقص الثلج والجليد:

تتعرض الكتل الثلجية حول العالم إلى تناقص سريع في الوقت الحاضر. ويتمثل الاتجاه السائد في ذوبان الثلج بشكل أسرع من التقديرات الواردة في أحدث تقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وفي المناطق المعتمدة على المياه الذائبة من المناطق الجبلية، فقد يسبب ذلك جفافاً ونقصاً في مياه الشرب. فوفقاً لتقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، يعيش سدس سكان العالم في مناطق ستتأثر بسبب ذلك.

المزيد من حوادث الطقس المتطرف:

من المرجح أن يتسبب الطقس الأكثر دفئا في إحداث المزيد من موجات الحرارة، والمزيد من حالات هطول الأمطار بشكل عنيف، كما قد يتسبب في حدوث زيادة في عدد وشدة العواصف.

ارتفاع مستوى سطح البحر:

يرتفع مستوى سطح البحر لسببين، فهو يعود جزئيا إلى ذوبان الثلج والجليد، كما يرجع جزئياً أيضاً للتوسع الحراري للبحر. يستغرق التوسع الحراري وقتاً طويلاً، إلا أنه من المتوقع لحدوث زيادة في درجات الحرارة بمقدار درجتين مئويتين أن تتسبب في وقتٍ ما إلى ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدر متر تقريباً.

ويؤكد أحد المختصين في هذا الشأن حول المؤتمر المنعقد في "كبنهاجن" بقوله: يعتبر مؤتمر كوبنهاجن احد اهم المؤتمرات الدولية التي عقدت في السنة الاخيرة ويمكن القول ان المؤتمر قد نجح قبل أن يبدأ ومن اسباب نجاحه الحضور من قبل الدول حيث يشارك في المؤتمر حوالي 190 دولة مقابل 37 دولة فقط شاركت في مؤتمر "كيوتو" في العام 1997.

بالاضافة إلى أنّ حوالي 100 صحيفة عالمية افتتحت عناوينها الرئيسية بأعمال المؤتمر ودعوة زعماء العالم بتحمل مسؤولياتهم تجاه البشرية، ومن هذه الصحف من حرفت اسم كوبنهاجن إلى "هوبن هايجن" أي الأمل.

ويضيف آخر أن للمؤتمر هدفين ؛ الأوّل هو الحصول على التزامات واضحة من الدول الصناعية الكبرى الأكثر تلويثا في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الهند وروسيا بما سيتمخض عن المؤتمر.

ثانياً: قبول هذه الدول برصد 10 مليارات دولار سنويا على مدار 3 سنوات ليصل المبلغ الى 30 مليار دولار، لمساعدة الدول النامية لمواجهة التلوثات البيئية إلى جانب المجهود العالمي في هذا المجال.

أما التخوف فهو ان تتجه هذه الدول إلى خصخصة التعامل مع التلوث البيئي الامر الذي من شانه ان يشكل خطرا على العملية برمتها، فهناك حاجة إلى دفع حكومي بمشاركة عالمية لمواجهة هذا التحدي.

أما بالنسبة لاسرائيل فمن الواضح انها من اهم الدول على مستوى العالم التي تتسبب في التلوث وتحتل المكان 29 بين 190 دولة في العالم وتُخرج سنويا حوالي 71 مليون طن من الغازات السامة وهذا نابع من الزيادة السكانية وارتفاع مستوى المعيشة فيها.

ونلاحظ أنّ اسرائيل ضاعفت خلال 16 عاما نسبة انبعاث الغازات الى 3 أضعاف، على الرغم من وجود وعي بيئي في إسرائيل إلاّ أنّ الحكومة غير مستعدة لصرف أموالها على هذا الامر، ويوجد هناك تخطيط بعيد المدى الذي يسمى بالاستهلاك الاخضر الذي يقضي بتخفيض استهلاك الطاقة ب 37% حتى العام 2030.

وبالعودة الى المؤتمر الاممي فالآمال معلقة على مشاركة الولايات المتحدة الامريكية والتي تعتبر أكبر ملوث في العالم. أمّا بالنسبة إلى الهند والصين فهناك ما يشبه اللعبة حيث ان معظم الشركات والمصانع الملوثة فيها تعود ملكيتها إلى رؤوس أموال أمريكية وغربية التي نقلت صناعاتها من موطنها الأم إما لوجود قوانين صارمة تحد من حرية التلوث أو

لأن الايدي العاملة غير مكلفة، وفي هذه الحالة ينبغي على الولايات المتحدة تبني القرارات من حيث المبدأ والعمل على منع ترويج صناعات ملوثة للبيئة[1].

الفرع السادس: مؤتمر المناخ بكانكون (المكسيك)2010:[2]

توجهت أنظار العالم إلى مدينة كانكون المكسيكية المشهورة بمنتجعاتها السياحية الخلابة لعقد مؤتمر المناخ التابع للأمم المتحدة، أو ما يُعرف بقمة المناخ لعام 2010م.فمنذ عام 1992م عندما عُقد مؤتمر أو قمة الأرض في مدينة ريو ديجانيرو البرازيلية. طُرحت في ذلك المؤتمر فكرة وضع معاهدة بيئية تهدف إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي للأرض وذلك بسبب تأثيرها المباشر على المناخ العالمي أو ما يعرف بظاهرة الاحتباس الحراري للغلاف الجوي المسؤول الرئيسي عن الكثير من الكوارث البيئية الطبيعية من فيضانات وأعاصير وذوبان بطيء للجليد للقارة المتجمدة الشمالية مما قد يؤدي إلى ارتفاع منسوب البحار بمقدار يزيد على نصف متر بحلول عام 2050م يمكن أن يُعرض للخطر مئات الجزر وعشرات المدن والمشاريع الساحلية للغرق تؤدي إلى خسائر بشرية وخسائر مالية قد تزيد على 28 ترليون دولار كما أشارت إليه دراسة بريطانية. وتطورت هذه المعاهدة عبر خمس سنوات إلى أن أصبحت اتفاقية صادق عليها 183 طرفاً واعتمد استخدامها في 11 ديسمبر 1997م في مدينة كيوتو اليابانية وكرست بمعاهدة كيوتو[3] التي دخلت حيز التنفيذ في 16 فبراير 2005م وتنص على خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 7% أقل من المستوى التي كانت عليه عام 1990م خلال الفترة بين 2008م/2012م. بالرغم من العدد الكبير الذي صادق على هذه الاتفاقية، رفضت بعض الدول الصناعية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية الموافقة عليها وذلك لاستحالة تخفيض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة بنسبة 7% خلال هذه الفترة وذلك لضخامة تكاليف هذا الالتزام وتأثيره السلبي على الاقتصاد

[1] جريدة إيلاف الإلكترونية راجع: http://www.elaph.com/Web/ElaphWriter/2009/12/512406.htm

[2] سامي عبد العزيز النعيم، الجزيرة لإلكترونية راجع http://www.al-jazirah.com.sa/2010jaz/dec/1/ec8.htm

[3] المستقبل الإلكترونية http://www.almustaqbal.com/stories.aspx?StoryID=442042

والصناعة الأمريكية التي تعتمد بشكل مباشر على الوقود الأحفوري (البترول والغاز الطبيعي والفحم الحجري) المسؤول الرئيسي عن هذه الانبعاثات حسب ما يعتقده كثير من المهتمين بالبيئة. بعد هذه المقدمة، ومن خلال الجهود والمؤتمرات الدولية السابقة وآخرها مؤتمر كوبنهاجن الذي عقد في شهر ديسمبر 2009م ، والسؤال الذي يطرح نفسه: ماهو الجديد لدى المهتمين بالبيئة الذين يصرون على التزام الدول الصناعية والنامية بخفض الانبعاثات، وما هو الجديد لدى هذه الدول التي لم توافق على هذه الالتزامات في معاهدة كيوتو التي سوف تنتهي فعاليتها عام 2012م؟

إن المحادثات التي انطلقت في مدينة كانكون المكسيكية لم تكن مختلفة عن ما حدث في كوبنهاجن، ولكنها اعتُبرت مرحلة من مراحل الطريق الشاق للوصول إلى اتفاقية ملزمة لجميع الدول بما فيها الصناعية والنامية بخاصة أمريكا والصين. ولكن الواقع والمتابع لهذه المؤتمرات يقول إن هذا الهدف النبيل المنقذ للعالم قد يطول انتظاره إلى عشرات السنين وقد يحتاج إلى عشرات المؤتمرات. المهم أن لا تفقد دول العالم (بقيادة الأمم المتحدة) الإرادة والدافع القوي للوصول إلى هذه المعاهدة المنشودة التي يمكن تنفيذها على أرض الواقع من قبل جميع الدول.

يمثل هذا الؤتمر وهذه الجهود الدولية تحديا كبيرا للدول الرئيسية المصدرة للبترول وفي مقدمتها الدول الأعضاء في منظمة **أوبك** وبخاصة المملكة العربية السعودية وذلك لأن الكثير من المهتمين بالشؤون البيئية يتهمون الوقود الأحفوري وارتفاع استهلاكه في السنين الماضية (خاصة البترول) كأحد الأسباب الرئيسية لزيادة انبعاثات الغازات الدفيئة، ولكون الاهتمام بالبيئة أيضاً أحد أهم الإستراتيجيات التي تتبناها دول منظمة **أوبك**. عندما نرى أسباب فشل الجهود السابقة نجد أنها تتمركز حول الوقود الأحفوري واستمرار دول العالم الصناعية والنامية في استخدامه، لأنه لا يزال أرخص بكثير وأكثر كفاءة من أي من البدائل الخضراء مثل الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح. فهذه الدول، مثل أمريكا والصين والهند، لن تتوقف عن استخدام مصادر الطاقة الأحفورية الرخيصة

الضرورية لانتعاش اقتصادياتها ورفع المستوى المعيشي لمواطنيها ما لم يتوفر مصدر للطاقة أرخص وأكفأ وأسهل في الاستخدام من البترول. هذه حقيقة لا يمكن تجاهلها، بل إنك إن سألت من يتهم البترول عن وسيلة قدومه إلى مدينة كانكون ومصدر الطاقة التي سوف تجعله يتمتع بمنتجعاتها الخلابة، فإنه سوف يجيب عليك بدون تردد: الطائرة والبترول[1].

لذلك يبقى الأمل في أن تُستبدل الحلول المطروحة في هذه المؤتمرات من حلول لا يمكن تنفيذها على أرض الواقع مركزة على مبدأ خفض استخدام البترول إلى مبدأ الترشيد في الاستهلاك ورفع كفاءة عملية احتراق البترول والتخلص من الغازات الناتجة عن عملية الاحتراق عن طريق عزل واحتجاز هذه الغازات، بل ربما استخدامها لإنتاج سلع ومواد جديدة تدعم اقتصاديات هذه الدول وتخلص البيئة منها. وبدلاً من محاولة حل مشكلة الاحتباس الحراري من خلال جعل الوقود الأحفوري أكثر تكلفة عن طريق زيادة الضرائب كما تعودت عليه الدول الغربية بخاصة دول الاتحاد الأوربي، لماذا لا تتركز هذه الجهود على جعل بدائل الطاقة النظيفة الخضراء أقل تكلفة؟ والسؤال هنا: هل يستطيع العالم تطوير تقنيات ترفع من كفاءة عملية احتراق الوقود الأحفوري وتقنيات تتخلص وتعزل الانبعاثات الضارة وتقنيات تقلل من سعر مصادر الطاقة البديلة؟ الجواب: نعم، عن طريق زيادة الاستثمارات في مشاريع البحث والتطوير في هذه المجالات. ولكن ذلك سيتطلب أموالاً ضخمة والتزاما حقيقيا من قبل الدول الصناعية الكبرى والدول النامية على حد سواء قد لا يكونوا قادرين على تحقيقه في المستقبل القريب[2].

[1] جريدة الوفد الإلكترونية
http://www.alwafd.org/index.php?option=com_content&view=article&id=4672:2010-12-11-08-49-23&catid=92:2010-09-15-09-07-05&Itemid=344

[2] سامي عبد العزيز النعيم، الجزيرة إلكترونية راجع: http://www.al-jazirah.com.sa/2010jaz/dec/1/ec8.htm

- نتيجة مؤتمر كانكون بالمكسيك:

بعد12 يوما من المحادثات بمشاركة ممثلين عن 190 دول، أنهى مؤتمر كانكون للتغير المناخي أعماله دون التوصل لاتفاق مناخي يكون بديلا لبروتوكول كيوتو، حيث ساهمت الخلافات لحادة بين الدول الغنيةوالفقيرة بشأن تقاسم أعباء مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري بالحصيلة المخيبة لهذا المؤتمر رغم أنه وضع لنفسه أهدافاً متواضة مقارنة مع الطموحات التي وضعت أمام قمة كوبنهاغن العام 2009، واكتفى المؤتمر بالإجماع على ضرورة العمل الجاد من اجل معالجة التغييرات المناخية وتقريب وجهات النظر في تأسيس صندوق دولي (الصندوق الأخضر) بمساهمة البلدان الغنية لوضع حلول للأزمة عن طريق تقديم المساعدة للدول النامية، وألقى بروتوكول كيوتو بظلاله على مفاوضات المناخ في مؤتمر كانكون إثر رفض اليابان ومعها روسيا وتركيا تمديد العمل بهذه المعاهدة، والتلويح بعدم توقيع على الالتزام بالبروتوكول لمرحلة ثانية[1].

وتقول الدول النامية إن دولا غنية أنتجت معظم الغازات المسببة للاحتباس الحراري منذ الثورة الصناعية بصورة أساسية بسبب حرق الوقود الأحفوري ينبغي عليها تمديد بروتوكول" كيوتو" لفترة ثانية قبل أن توقع الدول الأفقر على تخفيضات من شأنها أن تضر بمسعاهم لانهاء الفقر ونمو اقتصاداتهم. ويلزم بروتوكول "كيوتو" حاليا زهاء 40 دولة غنية بتخفيض انبعاثات بمعدل 5,2% أقل من مستويات 1990 من 2008 حتى 2012.

وقالت اليابان وروسيا وكندا إنها لن تمدده وتصر بدلاً من ذلك على ٱتفاقية جديدة وأوسع للأمم المتحدة في السنوات المقبلة تتضمن أهداف انبعاثات ملزمة لدول أخرى مثل الصين والولايات المتحدة والهند[2].

---

[1] - منتدى الباحث http://read.all-forum.net/t8783-topic

[2] - العرب اليوم الإلكترونية ليوم 12 ديسمبر 2010 راجع
http://arabstoday.net/index.php?option=com_content&view=article&id=51511&catid=184&ltemid=81

وبالتالي فقد قررت الدول الأعضاء المائتين (200) في نهاية المطاف تأجيل المفاوضات بخصوص معاهدة كيوتو التي تعتبر المعاهدة الملزمة الوحيدة حتى العام 2011، وهذا مقابل اتخاذ إجراءات لمعالجة التغيرات المناخية، وتشتمل هذه الإجراءات – كما ذكرنا – على تأسيس صندوق أخضر خاص بالتغيرات المناخية لمساعدة الدول الفقيرة على التأقلم مع متطلبات التغيرات المناخية، بالإضافة الى اتخاذ إجراءات لحماية غابات المناطق الحارة وتبادل التكنولوجيا في مجال حماية البيئة.

- حقيقة مؤتمر كانكون حسب علماء البيئة: اتفاق قمة المناخ في كانكون لا يحمي كوكب الأرض:

وصف بعض علماء البيئة قمة كانكون للمناخ أنها "كانت صفقة لإنقاذ مصداقية الأمم المتحدة" أمام العالم، إلا أنها لا ترقى لإنقاذ كوكب الأرض، قائلين إن مبلغ 100 مليار دولار الذي رصده "صندوق المناخ الأخضر" لمساعدة الدول الفقيرة للدفاع عن نفسها ضد تغيّر المناخ، من المحتمل أن يأتي من القطاع الخاص. ورأى المحللون أن الاتفاق المتواضع الذي وصلت إليه القمة التي يشارك فيها نحو 200 دولة في منتجع كانكون المكسيكي، يهدف إلى حفظ ماء وجه الأمم المتحدة أكثر من الاهتمام بحماية كوكب الأرض ضد تغيّر المناخ، وقال رئيس منظمة أوكسفام تيم غور، إن الاتفاق النهائي للقمة حول المساعدة المالية للدول الفقيرة للدفاع عن نفسها ضد تغيّرات المناخ، لم يُحدّد بشكل واضح كيفية جمع هذه الأموال[1].

فعلى الرغم من أن الدول الغنية اتفقت على دفع 100 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2020 لصندوق المناخ الأخضر، فإن المسؤولين الأميركيين أكّدوا أن معظمها يأتي من القطاع الخاص، وذلك في ظلّ اتساع الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة إلى اتفاق عالمي موحد. وبموجب الاتفاق، فإن الدول النامية تتلقى مساعدات لعدم حرق الغابات

[1] – جريدة العرب اليوم الإلكترونية ليوم 14 ديسمبر 2010 راجع:
http://www.arabstoday.net/index.php?option=com_content&view=article&id=51957&catid=330&Itemid=81

أو قطع الأشجار، لاسيما وأن إزالة الغابات تنتج نحو 15% من انبعاثات الكربون في العالم، فيما قال أحد العلماء المهتمين بالبيئة وهو ألدن ماير إن "نتيجة الاتفاق ليست كافية لإنقاذ الكوكب، وإنما تهدف إلى استعادة مصداقية الأمم المتحدة كمنتدى عالمي يسعى لإحراز تقدّم."

واعتبر مجلس الطاقة العالمي أن "كانكون" لم تحقق نجاحًا حقيقيًّا، إذ أنها لم تحلّ أي من القضايا الأساسية سواء السياسية أوالقانونية أوالمعمارية، والتي لا يزال من الواجب حلّها من أجل إنشاء نظام فعّال لحماية المُناخ العالمي.

ومن جهته، حذّر آنذاك زميل في مجلس العلاقات الخارجية، مايكل ليفي، من أن الفشل في حلّ القضايا الصعبة في كانكون، وخاصةً ما يتعلّق بمستقبل بروتوكول كيوتو، يزيد مخاطر البيئة التي ستتمّ مناقشتها في قمة العام الموالي في جنوب أفريقيا.

ووضعت نتائج القمة المتواضعة اتفاقيات المناخ في خطر، لاسيما بعد أن أعلنت اليابان ثم روسيا أنهما لن يوقّعا على تمديد بروتوكول كيوتو، إذ لم تقلّل الدول الصناعية الكبرى الصين والولايات المتحدة من انبعاثاتها الكربونية، خاصةً أنها كانت ملزَمة قانونًا بالعمل وفقًا لذلك البروتوكول.

وكانت الفترة التي سبقت مؤتمر كانكون قد شهدت تكهّنات من المفاوضين حول احتمال التوصّل إلى معاهدة جديدة، معرِبين عن أملهم في إحراز تقدّم بشأن تمويل قضايا المناخ، ومنع إزالة الغابات، وتخفيض الانبعاثات من الاقتصاديات الناشئة في الصين والهند من خلال التكنولوجيا والمحاسبة.

ودعّمت قمة كانكون دعاة الحفاظ على الغابات الذين كانوا يبحثون في المحادثات لوضع نظام للحوافز لمنع تدمير الغابات الاستوائية المطيرة في دول مثل البرازيل والكونغو وإندونيسيا[1].

[1] جريدة العرب اليوم الإلكترونية ليوم 14 ديسمبر 2010 المرجع السابق.

الفرع السابع : مؤتمر ديربان بجنوب إفريقيا سنة 2011م.

إتفق المشاركون في قمة المناخ على تمديد العمل ببروتوكول كيوتو لمواجهة التغير المناخي بعد مفاوضات شاقة كادت تؤدي إلى فشل ذريع بسبب الخلافات بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية اقتصاديا فقد توصل ممثلو 190 دولة شاركت في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للمناخ بمدينة ديربان بجنوب أفريقيا لاتفاق يقضي بتمديد العمل ببروتوكول كيوتو إلى ما بعد العام 2012م، وسمح هذا القرار بإقرار" خريطة طريق" لوضع اتفاق عام 2015م لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة فضلا عن إنشاء "صندوق أخضر" لمساعدة الدول النامية على مواجهة التغير المناخي. وشكّل القرار بشأن مستقبل بروتوكول كيوتو الأداة القانونية الوحيدة التي تفرض الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة في أغلب البلدان الصناعية، إحدى النقاط الرئيسية التي جرى النقاش بشأنها في القمة.

والجزائر واحدة من دول العالم الثالث ، الآخذة في النمو كانت لها مشاركة فعالة في هذه الندوات ، ولكن بعد أخذ وردّ ، يقتضي أن نعود إلى بداية اهتمامها بمجال البيئة قبل بداية الاهتمام الدولي (بمعنى من قبل ندوة استكهولم) كنموذج ، وبعده إلى ما بعد جوهانسبورغ حتى نصل إلى قمة كانكون 2010 بالمكسيك وهذا فيما يلي:

المطلب الثاني : بداية الاهتمام بحماية البيئة في التشريع الوضعي على المستوى الداخلي :

لقد اختِيرت الجزائر كنموذج للتشريعات الوضعية على أساسين : أولهما أهمية معرفة المراحل الّتي مرّ بها التشريع البيئي في بلادنا، وثانيهما : أنّها من بين الدول النامية أو السائرة في طريق النمو[1]، ولهذا مرّ الموقف الرّسمي في الجزائر إزاء مسألة البيئة بمرحلتين أساسيتين : **مرحلة رفض الطرح الغربي لحماية البيئة، ثمّ مرحلة بداية الاقتناع بضرورة تبني سياسة بيئية واضحة** ، تجلت فيها السياسة الوطنية البيئية، وتبلور الانشغال البيئي في

[1] – بناصر يوسف ، الحق في البيئة ، مقال منشور ، موسوعة الفكر القانوني ، دار الهلال للخدمات الإعلامية ، العدد السادس ، ص 168 وما بعدها.

الجزائر من خلال ندوة استوكهولم وقمة الجزائر لدول عدم الانحياز ، وندوة ريوديجانيرو بالبرازيل ، وقمة جوهانسبورغ بجنوب افريقيا، ثم ندوة كيوتو باليابان بشأن الإحتباس الحراري، ثم قمة كوبنهاجن بالدانمارك ، وأخيرا قمة كانكون بالمكسيك دائما حول مشكل انبعاث الغازات الدفيئة المسببة للإحتباس الحراري الذي ينبعث عن الدول الغنية، وتكمن أهمية التطرق لتطور السياسة البيئية[1] وتبلورها في الجزائر إلى معرفة الأسس والأسانيد الّتي سبقت وضع نظام لحماية البيئة، ومن ذلك يمكننا فهم التطور في الإطار التشريعي والمؤسساتي المرصود لتحقيق التنمية المستديمة.

الفرع الأوّل : مرحلة رفض الطرح الغربي لحماية البيئة.

نظرا لما مرّت به دول العالم الثالث عامة والجزائر خاصة من أوضاع اقتصادية واجتماعية جدّ مزرية خلّفها الاستعمار ، رُفض الطرح الغربي لحماية البيئة ، وهو ما عبّرت عنه الجزائر كموقف من خلال ندوة ستوكهولم وقمة الجزائر لدول عدم الانحياز، لأنّه – بعد خروج الاستعمار – كان على عاتقها أن تسارع في عمليات الإعمار والتنمية في مختلف المجالات، ممّا أدّى بها إلى اعتبار الطرح الغربي لحماية البيئة مناورة إمبريالية جديدة لإعاقة المشاريع التنموية لها ولدول العالم الثالث.

1- موقف الجزائر من طرح مسألة البيئة خلال مؤتمر ستوكهولم [2]:

وسنتعرّض لموقف الجزائر من الطرح الدولي لحماية البيئة في مؤتمر ستوكهولم من خلال المرحلة التحضيرية لهذه الندوة ، وكذا مشاركة الجزائر فيها.

أ) تحضير الجزائر للمشاركة ي مؤتمر ستوكهولم 1972 :

تطرقت اللجنة الوطنية الوزارية المشتركة من أجل البيئة الّتي استحدثت للتحضير للندوة الدولية حول البيئة بستوكهولم عاصمة السويد ، خلال الملتقى الوطني الأوّل حول البيئة المنعقد من 5 إلى 9 ماي 1972م، إلى ثلاث محاور رئيسية[1]:

[1] – ماجد راغب الحلو ، التشريعات البيئية ، دار المعارف ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، 1996، ص 76.

[2] – راجع تفاصيل الندوة ، ص 119 وما بعدها..

أوّلها : المصادر الطبيعية.

أشارت الندوة التحضيرية إلى ضرورة حماية الأراضي والغابات والسهوب وإقامة حظائر وطنية بحرية وبرية ، كما أشارت اللجنة الوزارية المشتركة للتحضير لندوة استوكهولم ، إلاّ أنّه لا يمكن اعتبار المصادر البيولوجية مصادر غير نافذة ، وأنّه يجب علينا تسييرها باعتبارها ثروة وطنية حقيقية ، كما أشارت أيضا إلى ضرورة تطوير الطاقة الشمسية وانتشار ظاهرة التلوث الصناعي والبحري.

ثانيها : التلوث والمضار.

أشارت اللجنة إلى ضرورة مراقبة استعمال مواد الصحة النباتية غير القابلة للتحلل، وأنّه يجب تجهيز المصانع بمعدات لإزالة أخطار التلوث ، ولحماية البحر من الغابات الصناعية المتزايدة ثمّ تجهيز العديد من المصانع بمعدات تصفية المياه الصناعية المستعلمة ، كما تطرّق الملتقى إلى استمرارية خط التلوث البحري في المتوسط بالنفط، وضرورة إفراغ صوابير السفن (Déballastage) وقد خلص الملتقى إلى تأكيد إرادة الجزائر واستعدادها للتشاور والتعاون مع الدول المحاذية للبحر المتوسط من أجل تكوين أشخاص مؤهلين لحماية الوسط البحري.

ثالثها : الوسط البشري.

أشارت اللجنة في تقريرها التحضيري إلى النمو الديمغرافي الكبير الذي أصبحت تشهده الجزائر ، وأكّدت على ضرورة القيام بالتخطيط العائلي ، كما أشار التقرير إلى ضرورة توعية الجماهير من أجل احترام الطبيعة والبيئة، واقتراح إدراج مواضيع خاصة بحماية الطبيعة والتوعية الصحية والنظافة ضمن برامج التعليم.

ب) **مشاركة الجزائر في ندوة استوكهولم** [2]:

---

[1] – وناس يحي، تبلور التنمية المستديمة من خلال التجربة الجزائرية ، مقال منشور بمجلة العلوم القانونية والإدارية، العدد 01، 2001 ، ص 32 ، 33.

[2] – راجع تفاصيل الندوة ، ص 119 وما بعدها.

اختتمت الندوة كما رأينا بإعلان ستوكهولم الذي شكل الإطار الرسمي لإعلان ندوة الأمم المتحدة حول البيئة ، وقد أشار ممثل الجزائر أمام الدورة العامة لندوة الأمم المتحدة حول البيئة المنعقدة بستوكهولم[1] ، خلال تدخله عن ربط الانشغال البيئي بالوضعية السياسية والاجتماعية المتردية الّتي تعيشها الأغلبية الساحقة لشعوب العالم المستعمرة، كما أرجع مسؤولية التدهور البيئي إلى تطور الرأسمالية، والثورة الصناعية ، وأضاف بأنّ الجزائر تنظر إلى حماية البيئة بأنّها حالة شمولية من التطور الطبيعي والاجتماعي ، واعتبر بأنّ السياسة البيئية يجب أن تتحدّد بإرادة البناء والمحافظة وتنمية كل العوامل الفيزيائية والبشرية الّتي ترافقها ، كما ربط ممثل الجزائر في هذه الندوة تدهور البيئة بالأوضاع الاستعمارية، ومنها فقدان مليون ونصف مليون شهيد، وإتلاف الأراضي والغابات ، واستغلال الثروات الطبيعية المعدنية منها والطاقوية ، ثمّ أشار أثناء تطرّقه إلى العلاقة بين التنمية والبيئة بأنّها تتحدّد بإرادة إعادة البناء والاهتمام بتحقيق التطور في أسرع وقت ممكن ، ليكون إطارا لحل كل انشغالاتنا الجوهرية ، وتغيير ظروف الحياة أكثر من تحقيق نوعية الحياة ، واعتبر أنّ هذا الانشغال البيئي الدولي ما هو إلاّ مناورة جديدة للامبريالية الرأسمالية لعرقلة التطور الاقتصادي الاجتماعي لدول العالم الثالث، وأضاف أنّه لا ينبغي أن تكون هذه المشكلة فرصة أخرى لإحداث عقبات إضافية لتطور دولنا[2].

وأمام حداثة مفهوم حماية البيئة على المستوى الدولي والداخلي بالنسبة للجزائر، اتخذ موقف الجزائر أبعادا مختلفة في تفسير التدهور البيئي الذي أصاب البيئة الطبيعية في الجزائر، من ذلك البعد التاريخي ، في إشارة إلى آثار الاستعمار الوخيمة على البيئة الجزائرية ، والبعد الاقتصادي في عدم إمكانية التحدث عن موضوع البيئة وحمايتها إلاّ في

[1] - la planète terre entre nos mains collectifs, guide pour la mise en œuvre des engagements, pp53-58, la documentation française, Paris, 1994.
نقلا عن، وناس يحي، تبلور التنمية المستدامة من خلال التجربة الجزائرية ، المرجع السابق، ص 33.

[2] - La république, vendredi 09 juin 1972, (le point de vue Algérienne), p 3.

وسط متقدم ومتطوّر، وكذا أبعاد سياسية تتعلّق بربط مفهوم حماية البيئة بالمناورة الرأسمالية لضرب اقتصاديات الدول حديثة العهد بالإستقلال[1].

ويعود هذا الموقف أساسا إلى الموقف السياسي الجنوبي ، المناهض للاضطرابات الحالية ، تتجلى أساسا في الأوضاع الإمبريالية وفي الاستعمار الجديد ، وفي التبعية في الاستغلال ، وفي نهب ثروات العالم الثالث وفي خلق مناطق نفوذ ، تحدّد العلاقات الدولية ، وتكرّس حالة من اختلال النظام تجعل ذلك الاختلال نظاما في حدّ ذاته[2]. ويرى أحد الفقهاء أنّ الكوارث التي تحيق بالبيئة[3] تعدّ من بين مظاهر الإمبريالية العالمية الحالية.

ج) **قمّة الجزائر لدول عدم الانحياز : تأكيد لرفض الطّرح الغربي لحماية البيئة :**

جاء أوّل ردّ لدول العالم الثالث على الطرح الغربي لحماية البيئة من خلال قمّة الجزائر[4] لدول عدم الانحياز ، إذ نصّت اتفاقية الجزائر لدول عدم الانحياز في محورها المتعلق بالبيئة ضمن الخيارات الاقتصادية ، واعتبرت أنّ هذه المناورة تشكل عائقا إضافيا لتحقيق التنمية التي تسعى إليها هذه الدول ، لأنّها لا ترغب في تخصيص نفقات إضافية لحماية البيئة ، وأنّها تفضّل توجيه هذه النفقات لتلبية الحاجيات الملحّة لشعوبها.

كما ركزت قمّة الجزائر على خصوصية المشاكل البيئية لدول العالم الثالث ، حيث اعتبرت أنها تختلف عن تلك التي دعت الدول الغربية خلال ندوة ستوكهولم إلى

---

[1] - La république (Quotidien Algérien) vendredi 09 juin 1972, n° 2848, p 3.
وقد ترأس الوفد الجزائري في مؤتمر ستوكهولم كاتب الدولة للتخطيط السيد عبد الله خوجة.

[2] محمد بجاوي ، من أجل نظام اقتصادي جديد ، تعريب جمال مرسي وابن عمار الصغير ، ومراجعة عبد الكريم بن حبيب ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1980 ، ص 40.

[3] محمد بجاوي ، من أجل نظام اقتصادي جديد ، المرجع السابق ، ص 18.

[4] انعقدت الندوة الرابعة لرؤساء الدول والحكومات لدول عدم الانحياز بالجزائر العاصمة ، من 05 إلى 09 سبتمبر 1973 ، لمناقشة العديد من المسائل ومن بينها موضوع حماية البيئة الذي أثير خلال مؤتمر ستوكهولم سنة 1972م.

تعميمها على دول العالم ، وأنّ هذه المشاكل تتمثّل خاصة في التخلف والفقر ، والبطالة والجهل وانعدام الشروط الصحية الملائمة.

ودعا المشاركون إلى ضرورة صياغة قواعد دولية لحماية الموارد الطبيعية المشتركة وتقديم مساعدات في مجال البيئة زيادة على تلك الممنوحة في إطار التعاون والتنمية ، وأن تقوم الدول الغربية بترع الألغام التي زرعتها أثناء الحروب[1].

الفرع الثاني : مرحلة التحول: (بداية الاقتناع بتبني سياسة بيئية واضحة).

ظهرت مرحلة التحول الجذري في الموقف السياسي الجزائري المناوئ للسياسة البيئية الدولية نتيجة لعدّة عوامل منها الداخلية ، والتي تتمثل في تفاقم المشاكل البيئية الناتجة عن التلوث الصناعي وتدهور الأوساط الطبيعية ، وعلى المستوى الدولي أدّى إلى تغيير الخريطة الجيوسياسية واقتناع معظم دول العالم بضرورة التعاون من أجل حماية البيئة، وهذا التحول يتجلى في موقف الجزائر من مؤتمر ريوديجانيرو بالبرازيل 1992م ، مؤتمر جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا 2002م، ثم الندوات التي تلتها من بعد ذلك...

أ) قمة الأرض ريوديجانيرو 1992 (بداية التحول في الموقف الجزائري إزاء حماية البيئة):

فقد انعقدت هذه القمة كما رأينا بعد 20 سنة من قمة استوكهولم في ظل معطيات جديدة أهمّها انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي ، ممّا استبعد صراع شمال جنوب كما كان عليه سابقا ، لأنّ طبيعة موضوع التنمية المستديمة[2] المقترح لا يسمح ببروز قطبية ثنائية ، لهذا ارتبطت البيئة بالتنمية المستديمة ، فعرف الطرح الجديد لفكرة حماية البيئة والتنمية المستديمة تطورا ملحوظا من خلال اتساع مجاله إلى الانفجار الديمغرافي وتدهور المساحات الغابية وتقلص الأراضي الزراعية ، وتفاقم أخطار النفايات، بعدما كانت منحصرة في التلوث الصناعي ، وأيضا من خلال قبول واقتناع دول العالم

[1] - Révolution Africaine, n° 499, du 14 au 20 septembre 1973, p 39.

[2] – تمّ اعتماد مفهوم التنمية المستديمة خلال تقرير "مستقبلنا جميعا" المعد من طرف لجنة براند تلاند "Brundtland" في أفريل 1987.

الثالث بضرورة التعاون من أجل حماية البيئة[1]، بعد أن كانت قد اتخذت موقفا سلبيا من مؤتمر ستوكهولم ، وتجسّد هذا التطور من خلال اتفاق كوالالمبور سنة 1985م بين مجموعة جنوب شرق آسيا ، إذ نصّ على أنّ العلاقات بين البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تقتضي أن تكون حماية البيئة ضرورية لضمان تطور مستمر وأنّ التطور الاقتصادي والاجتماعي ضروري أيضا لتحقيق حماية فعّالة مبنية على قاعدة صلبة[2].

إنّ هذه المعطيات الجديدة لم تمنع بعض الدول السائرة في طريق النموّ من تجديد الخطاب التقليدي لدول العالم الثالث في مواجهة الطرح الغربي لحماية البيئة، ومن بين هذه الدول كوبا والتي جاء على لسان رئيسها فيدال كاسترو : "أنّ الدول الغربية تمثل 20% من سكان الأرض وأنّهم يستهلكون ثلاثة أرباع الطاقة العالمية ، لذا كان لزاما عليهم دفع الديون الإيكولوجية لدول العالم الثالث"[3]. وهذه المطالب والمواقف التي نادت بها دول العالم الثالث لا زالت تبرهن على عدم اقتناع هذه الدول بضرورة حماية البيئة نظرا لظروفها الاقتصادية المتدهورة ، ومنها الجزائر التي كانت تمرّ بأزمة سياسية حادة وخطيرة أثناء انعقاد مؤتمر ريو (بداية التسعينات) ممّا حال دون اهتمامها الكافي لموضوع البيئة[4]، وهذا لا يعني بالضرورة إهمال الانشغال البيئي، لأنّ الجزائر شاركت في هذه القمة وصادقت عليها[5]، على اعتبار أنّ مؤتمر ريوديجانيرو[6] كرّس إعلان مؤتمر ستوكهولم وحاول ضمان استمراريته، إذ جاء فيه اعتراف بسيادة الدول على مصادرها الطبيعية طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، ومبادئ القانون الدولي العام ، وعلى أنّ ممارسة الحق في

---

[1] - Jérome Fromageau et Philippe Gutheinger, droit de l'environnement, édition Eyrolles 1993, p 248-251.

[2] - Alexandre Kiss, droit international, Op.cit, édition Pedone, 1989, p 248-251.

[3] -Le quotidien, le monde, mardi 04 juin 1992, p 8.

[4] – أثناء مؤتمر ريوديجانيرو و لم تول الصحافة الوطنية اهتماما كبيرا به، نظرا للظروف السياسية والأمنية الصعبة التي كانت تمرّ بها الجزائر.

[5] – مصادقة الجزائر على معاهدة ريوديجانيرو أمر 03-95 ، 21 يناير 1995 ، الجريدة الرسمية ، العدد 32 مؤرخة في 14 جوان 1995 ، ص 03.

[6] - la planète terre entre nos mains collectifs, guide pour la mise en œuvre des engagements, pp53-58, la documentation française, Paris, 1994, p 42.

التنمية يخضع لمقتضيات التنمية المستديمة ، وضمان حاجيات الأجيال الحاضرة والمستقبلة في التنمية والبيئة.

ب) **موقف الجزائر خلال ندوة جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) 2002م :**

وهو تحول في الموقف الرسمي الجزائري إزاء الطرح الغربي بشأن حماية البيئة ، وتأكيد على تكريس سياسة بيئية ، فكما رأينا ثلاثون سنة من مؤتمر ستوكهولم 1972م، وعشر سنوات من انعقاد مؤتمر ريوديجانيرو ، ينعقد مؤتمر جوهانسبورغ سنة 2002 حول التنمية المستدامة ، إذ تبلورت السياسة الدولية لحماية البيئة عبر ثلاث محطات رئيسية ، أولاها تدويل موضوع البيئة ، وثانيها حماية البيئة بواسطة الآليات الاقتصادية وثالثها البحث في تفعيل آليات التدخل الدولي من أجل حماية البيئة والتنمية المستديمة. والموقف الجزائري تناسب مع هذا التدرج الدولي في تبلور ووضوح السياسات البيئية الدولية، وقد اتضح تبني موضوع حماية البيئة والتنمية المستديمة من خلال نوع المشاركة في هذا المؤتمر الدولي[1]، ومن خلال دعم الجزائر للمنظمات غير الحكومية[2]، فقد لاحظنا ما خلصت الندوة إليه والمتمثل في ضمان تحقيق التنمية المستديمة من خلال تطوير نوعية حياة لائقة لكل شعوب المعمورة ولضمان استمراريتها وجب العمل على التدخل على ثلاث واجهات دولية تتمثل في تحقيق النمو والعدالة ، والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية ، وتحقيق التنمية الاجتماعية.

موقف الجزائر خلال ندوة كيوتو للإحتباس الحراري:

قام وزير البيئة [3]بتنصيب اللجنة الوطنية المعينة للميكانيزمات النقية التي تختار 70 مشروعا بيئيا يختص في التغيرات المناخية والاحتباس الحراري وتقليص الغازات السامة.

[1] – حضر مؤتمر جوهانسبورغ وفد يرأسه رئيس الجمهورية ومجموعة من الوزراء ، من بينهم وزير تهيئة الإقليم والبيئة، وهذا لأوّل مرة في تاريخ المشاركات الجزائرية في المؤتمرات الدولية المتعلقة بحماية البيئة.

[2] –من 16 إلى 17 مارس 2002 اجتمع في الجزائر ما يزيد عن 5000 ممثل لتنظيمات المجتمع المدني ومن بينها المنظمات غير الحكومية ONG لدول الجنوب لتدارس موضوع التنمية المستديمة ، وتقييم العشرية اللاحقة لأجندة 21 الّتي خرج بها مؤتمر ريوديجانيرو.

[3] جريدة الأمة العربية الإلكترونية (جزايرس) راجع http://www.djazairess.com/eloumma/10713

وأكد أنً اللجنة تشارك فيها 10 وزارات ممثلة عن كل من وزارة الطاقة والمناجم، النقل، التعليم العالي، الموارد المائية، المؤسسات الصغيرة، الأشغال العمومية، السكن والفلاحة، مع التأكيد أن اللجنة ستقوم بوضع مقاييس لترشيح المشاريع الخاصة بالقطاعات على الصعيد الدولي والتي تتجلى في مفرغة واد السمار، تخفيض غازات سونلغاز واسترجاع غازات آرزيو كما تتكفل بانتقاء أحسن المستثمرين على المستوى العالمي، كما أن الهدف من هذه المشاريع هو دخولها السوق العالمية لتحقيق عائدات مهمة من العملة الصعبة، والتي تعود بالإيجاب – حسب تقديرات الوزارة – على الخزينة العمومية والدولة. كما تعمل على تفعيل الطاقات البديلة المستخدمة في التنمية المستدامة للبلاد.

وطالب الوزير قطاعات اللجنة بضرورة اختيار المشاريع ذات الصلة بالاحتباس الحراري ووضع إستراتيجية خاصة بها، مع تحديد كيفية تطبيقها والمصادقة عليها من طرف المؤسسة الوطنية المعنية، وهو ما يشير إلى أن دول إفريقيا لم تقم ببيع البرامج والمخططات والمشاريع المدرجة في هذا المجال ضمن السوق الدولية نظرا لضعف مؤسساتها وكذا قلة الطاقات المادية والبشرية وهي الأسباب التي جعلت هذه الدول تدخل السوق العالمية بنسبة 3 في المئة فقط.

وبناء على هذا يطالب الوزير الجهات المعنية الدخول بتدرج وبقوة للسوق الواعدة قصد الاستفادة من العملة الصعبة، خاصة وأن الجزائر تلقت عروضا أجنبية فاعلة في هذا الإطار.

كما أن المشاريع البيئية التي ترتكز على الاحتباس الحراري والتغيرات البيئية، تصب في إطار ما خلصت إليه "اتفاقية كيوتو"[1] التي وضعت ميكانيزمات لتفعيل سياسة

[1] - قامت 183 دولة، في فبراير 2009، بالتوقيع والتصديق علىاتفاقية كيوتو والجزائر واحة منها راجع الجدول فيم يلي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9%D9%8A%D9%86_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9_%D9%83%D9%8A%D9%88%D8%AA%D9%88

مواجهة الاحتباس الحراري بالترخيص بما يسمى بالمنشئة المتداولة في الأسواق وكذا اتفاقية "كوبنهاجن" التي انعقدت في هذا الإطار.

موقف الجزائر من محادثات قمة بالي الأندونيسية للإحتباس الحراري:

تم تعيين الجزائر خلال القمة الدولية التي جرت ببالي الاندونيسية لترأس اللقاءات الإفريقية حول موضوع التغيرات المناخية لمدة سنتين، للخروج بنظرة موحدة وإطار مشترك من أجل المشاركة في المواعيد الدولية التي تُعقد لاحقا حول إشكالية الاحتباس الحراري، ولا سيما كوبنهاجن وكانكون.[1]

الندوة الإفريقية لوزراء البيئة حول التغيرات المناخية:

عكف مجموعة من الخبراء الوطنيين، الأفارقة والدوليين على مدار ثلاثة أيام على تحضير الندوة الإفريقية- التي جمّعت فيها الجزائر كافة طاقاتها لإنجاحها- ، بإثراء الموضوع من خلال المداخلات المبرمجة من أجل تبادل الآراء ووجهات النظر للتوصل إلى توحيد الرؤية المشتركة المتعلقة ببرنامج وأجندة مؤتمر الجزائر، وقد شكل موضوع البحث عن السبل الكفيلة بضمان احترام اتفاقية بالي باندونيسيا الموقعة سنة 2007 من قبل 192 دولة حول التغيرات المناخية محور اللقاء التحضيري المغلق الذي اختتمت أشغاله بتزل الأوراسي بعد ندوة بالي الأندونيسية.[2]

- لقاء وزاري حول الإحتباس الحراري تحضيرا لقمة كوبنهاجن ومن أجل مخطط وطني جزائري لحماية المناخ :

كانت إشكالية الاحتباس الحراري وضرورة الخروج بمخطط عمل وطني حول المناخ لعرضه في اللقاءات الدولية المرتقبة، محور اللقاء الذي نظم يوم 11 أفريل 2009 بين القطاعات المعنية لمناقشة كيفيات تنسيق الجهود الوطنية لمواجهة هذا التحدي .جمع اللقاء وزراء الشؤون الخارجية، والطاقة والمناجم، وتهيئة الإقليم والبيئة والسياحة .وأكد

[1] منتدى المعارف الإلكتروني http://apialgeria.ahlamontada.com/t258-topic

[2] منتدى المعارف الإلكتروني http://apialgeria.ahlamontada.com/t258-topic

وزير الخارجية في هذا اللقاء – الذي نظمته وزارته – على الأهمية التي توليها السلطات العمومية في برنامجها للتكفل بإشكالية التغيرات المناخية التي أصبحت تهدد جميع دول العالم. وبعد أن ذكّر بالدور الكبير الذي لعبته الجزائر على المستويين الوطني والدولي للتكفل بإشكالية الاحتباس الحراري أشار الى أن الجزائر بصفتها رئيسة المجموعة الإفريقية للتغيرات المناخية قد مثلت دول القارة في اللقاء الذي جرى ببوزنان ببولونيا وذلك تحضيرا للقمة الدولية حول التغيرات المناخية التي كانت ستعقد في كوبنهاجن في أواخر تلك السنة.[1]

وكانت الندوة الإفريقية حول الاحتباس الحراري التي جرت بالجزائر في نوفمبر 2008 قد تُوّجت بنظرة موحدة لتقارب الأهداف والمنهجيات بين دول العالم و بلدان إفريقيا لمواجهة الآثار الوخيمة الناجمة عن الاحتباس الحراي. وبعد أن أرجع مسؤولية الاحتباس الحراري إلى الدول المصنعة، أبرز كذلك ضرورة مرافقة دول القارة في تجسيد مشاريعها الموجهة للتقليص من آثار الاحتباس الحراري وفي التحويل التكنولوجي، كما ألحّ الوزير على وجوب تحسيس كل الفاعلين من سلطات عمومية وجمعيات مختصة ومواطنين وخبراء وباحثين للتكفل بهذه الإشكالية الإستراتيجية التي كما قال لا يمكن إيجاد حل لها في ظرف محدد، وفي تصريح مماثل أكد وزير تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة أنه تم خلال هذا اللقاء التطرق إلى إمكانية تنسيق جهود كل القطاعات المعنية بالتغيرات المناخية من بينها الفلاحة والري والنقل والطاقة إلى جانب هيئات أخرى للخروج بمخطط وطني لحماية المناخ من التلوث، وذكر في هذا الإطار بدور قطاع الخارجية في تنسيق الجهود الدبلوماسية لتحضير مشاركة الجزائر في اللقاءات الدولية المرتقبة حول الاحتباس الحراري.كما أكد على أهمية تكوين فريق قوي للتفاوض على المستوى الدولي يتشكل من سفراء ودبلوماسيين وباحثين وخبراء للمشاركة في قمة كوبنهاغن بقوة وتحضير القارة لرهانات التغيرات المناخية المقبلة، وأبرز كذلك أهمية تضامن موقف

[1] جزايرس، جريدة المساء الإلكترونية ليوم 2009/04/12 راجع: http://www.djazairess.com/elmassa/20002

الجزائر مع المواقف الدولية والإفريقية والعربية ومع مجموعة 77 زائد الصين للتمكن من إجراء مفاوضات حول إشكالية الاحتباس الحراري و ذكّر وزير الطاقة والمناجم بكل الجهود التي بُذلت من طرف قطاعه للتخفيض من الانبعاثات الغازية الملوثة للجو من بينها ثاني أوكسيد الكاربون،كما أشار في هذا الإطار إلى مختلف البرامج التي سُطرت لمكافحة التلوث ومواجهة الاحتباس الحراري مُذكرا بأن الجزائرتستخدم حاليا الغاز الطبيعي بنسبة 41 بالمائة للتخفيض من الانبعاثات الملوثة التي تفرزها مختلف مواد المحروقات، وقد ساهم هذا المسعى حسبه في التقليص من الانبعاثات الغازية الملوثة للجو وحماية البيئة مشيرا إلى أهمية اللجوء إلى استخدام الطاقة المتجددة أيضا كالشمس والرياح، وذكّر أيضا في هذا الشأن بمحطة الطاقة الغازية الشمسية الأولى من نوعها التي أُنشِئت بالجزائر بطاقةٍ تبلغ 150 ميغاوات وهو المستوى الصناعي المعمول به.[1] والجدير بالذكر في هذا النطاق أن سياسة التخطيط في مجال البيئة هي الأنجع في عمل الإدارة البيئية ولكن كيف للوزارة أن تفكر في مخطط للمناخ وهي تعيش أسباب فشل المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، تمثل في نقص الآليات والوسائل، وكذا تأخرالإعتمادات المالية...؟ خاصة وأن جهود وزارة الطاقة لا تكفي،ثم أن اللجوء إلى استخدام الطاقة المتجددة مكلّف، مما يجعله بعيد المنال.

موقف الجزائر من قمة كوبنهاجن بالدانمارك:

قرر الرئيس الجزائري آنذاك المشاركة في قمة كوبنهاجن حول التغييرات المناخية، إلى جانب عدد من قادة وزعماء دول العالم، يتقدمهم الرئيس الأمريكي باراك أوباما في اليوم الأخير من القمة التي تستضيفها العاصمة الدانماركية منذ 07 ديسمبر 2009.

وذكرت مصادر من رئاسة الجمهورية لجريدة "القدس العربي" أن مشاركة الرئيس الجزائري لم تتأكد حتى آخر لحظة رغم أن كل الاستعدادات تم اتخاذها من أجل عملية

[1] جزايرس، جريدة المساء الإلكترونية ليوم 2009/04/12 راجع: http://www.djazairess.com/elmassa/20002

السفر، مشيرة إلى أنه لم يرسل أي مسؤول لحضور القمة بدلا عنه، بل اكتفى بوزير البيئة الذي سافر إلى كوبنهاغن قبل الموعد 10 أيام ليس كممثل عنه.

وكان للرئيس الجزائري نشاطات خلال هذه القمة، إضافة إلى لقاءات ثنائية مع عدد من رؤساء وزعماء الدول.

وتشارك الجزائر في قمة كوبنهاجن بوصفها رئيسة للمجموعة الإفريقية للتغيرات المناخية، إذ تتولى عن طريق وزير البيئة إدارة المفاوضات في الكواليس باسم القارة السمراء، وسبق لوزير البيئة أن صرح قبيل مغادرته لكوبنهاغن أن إفريقيا ستكون حاضرة بقوة في هذه القمة حول التغييرات المناخية، خلافا لحضورها الباهت في كيوتو وبالي الاندونيسية.[1]

أكد وزير البيئة بكوبنهاجن على استعداد الجزائر للعمل من أجل التوصل إلى اتفاق منصف حول التغيرات المناخية. وخلال اللقاءات التي جمعته بأهم أطراف المفاوضات حول هذه المسألة على هامش انعقاد الندوة الأممية والقمة حول التغيرات المناخية جدد التأكيد على استعداد المفاوضين الأفارقة والجزائر طبقا لتعليمات رئيس الجمهورية للتوصل بكوبنهاغن إلى اتفاق منصف وفقا لمبادئ اتفاقية وبروتوكول كيوتو.

كما ذكر بالموقف الإفريقي المشترك مثلما تم التصديق عليه من قبل الاتحاد الإفريقي خلال قمة طرابلس وأديس أبابا خاصة الانشغالات الرئيسية للقارة الإفريقية المتعلقة بتكييف وتمويل وتحويل التكنولوجيا من جهة واحترام الدول المتقدمة لالتزاماتها في إطار اتفاقية وبروتوكول كيوتو من جهة أخرى.

وقد شارك الوزير الجزائري في هذه الندوة الأممية على رأس وفد متكون من ممثلين سامين عن عدة وزارات وخبراء في المناخ من أجل مباشرة مشاورات والتحضير لقمة رؤساء الدول والحكومات المقرر بعد اختتام أشغال الندوة.

[1] شبكة الإعلام العربية الإلكترونية راجع http://forum.rtarabic.com/showthread.php?t=35717

وفي هذا الإطار التقى الوزير بممثلي أهم الدول والأطراف الأساسية في هذه المفاوضات من الدول المصنعة والدول النامية على حد سواء. كما جرت هذه المشاورات مع نظرائه من الكونغو، إثيوبيا وكذا الوزير الدانماركي المكلف بالمناخ ورئيسة ندوة كوبنهاغن والأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية والوزير الصيني المكلف بالمناخ ورئيسة الصندوق العالمي للبيئة.

والتقى الوزير من جهة أخرى بممثلين عن منظمات غير حكومية افريقية وعالمية تنشط في المفاوضات حول المناخ.

والجزائر التي شاركت بفعالية في هذه الندوة وتولت أيضا تنسيق التكفل بالموقف الإفريقي المشترك حول التغيرات المناخية في نصوص التفاوض الجاري بكوبنهاجن باعتبارها رئيسة المجموعة الإفريقية للمفاوضين حول البيئة طبقا للعهدة الوزارية التي أوكلت إليها خلال اجتماع لجنة رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي ال10 حول التغيرات المناخية في 16 نوفمبر 2008.[1]

موقف الجزائر من قمة كانكون لتغيير المناخ 2010:

أكد المستشار بوزارة البيئة ، ممثل الوفد الجزائري بقمة البيئة بكانكون المكسيكية، أن الجزائر تدافع عن مصالحها ضمن المجموعة الإفريقية، التي تترأسها على المستوى الوزاري، فضلا عن مجموعة 77، كما صرح أن رؤساء الدول المشاركين في قمة كوبنهاجن اتخذوا قرارا يقضي بتخصيص عشرة ملايير دولار في السنة لمدة ثلاثة سنوات امتدا من 2010 إلى 2012 لتمويل مختلف البرامج والمشاريع، مشيرا إلى ان التمويل سيكون سريع لأجل تمويل بعض المشاريع خاصة بإفريقيا والبلدان النامية بغية معالجة التقلبات المناخية وإنشاء صندوق أخضر تنفيذا لاقتراح تقدمت به المكسيك .

و لم يُخفِ ممثل الوفد الجزائري بقمة كانكون التأكيد على أن ما يهم الجزائر، كإحدى البلدان التي تعاني من هذه الظاهرة، هو مواصلة النقاش والتفاوض بعد إنهاء

[1] جزايرس، جريدة المساء الإلكترونية ليوم 2009/12/12 http://www.djazairess.com/elmassa/27759

بروتوكول كيوتو الذي يمتد الى غاية سنة 2012 وهذا لتفادي الفراغ السياسي المتعلق بإفراز الانبعاثات الغازية بعد سنة 2012 من جهة، ومن جهة أخرى ليكون هنالك تمويل وإطار محكم وفعال يتعلق بالتمويل السريع البالغ قيمته 30 مليار دولار أو فيما يتعلق بالصندوق الجديد ليكون هناك قرار يتم اتخاذه في قمة كانكون بغية إنشاء الصندوق الأخضر.[1]

وكل هذه الجهود جعلت الجزائرتحتل المرتبة الأولى عربيا ومغاربيا في الدول الأكثر نظافة في العالم، والمرتبة 42 عالميا وذلك حسب مؤشر الأداء البيئي لسنة 2010 والذي أنجز من طرف جامعة بايل بنيو هافن بأمريكا قام بها مجموعة من العلماء وضمت الدراسة 163 دولة اعتمدت في تحديد ترتيبها على 25 مؤشرا من بينها جودة المياه، جودة الهواء نسبة انبعاث الغازات الدفينة في الجو هذا إلى جانب تأثير البيئة على صحة السكان بحيث يقوم فريق العمل بجمع المؤشرات ودمجها في معادلة للحصول على مؤشر الأداء البيئي لاسيما أن الدراسة تعتمد على دراسة الصحة، التنوع الحيوي، الطاقة ، المياه، الهواء، والموارد الطبيعية والتي تهدف في مجملها إلى تخفيف الضغوطات البيئية على صحة الإنسان وكذلك التعرف على مدى الإدارة المستدامة على صحة الموارد الطبيعية. بحيث نجحت الجزائر في تقديم معدلات متقدمة في بعث الغازات الدفينة في أجوائها المحلية والعالمية والابتعاد عن اعتماد الفحم في إنتاجيتها الاقتصادية بالتالي استطاعت الجزائر تحقيق المرتبة الأولى عربيا ومغاربيا وجاءت في المرتبة 42 عالميا ب67 نقطة يليها المغرب عربيا في المرتبة الثانية والمرتبة 52 عالميا ثم سوريا في المرتبة 58 عالميا بعدها مصر في 68 وبعدها تونس في المركز 74 عالميا في الوقت الذي احتلت فيه دول الخليج مراتب متأخرة هذا وقد كانت المرتبة الأولى عالميا من نصيب إيسلندا ب93 نقطة حيث أكدت الدراسة على أن مياهها نظيفة ومتوفرة للجميع بنفس الجودة هذا إلى جانب احتوائها

[1] موقع الإذاعة الجزائرية على الأنترنت ليوم 19 نوفمبر 2010 راجع:
http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=2309:2010-11-29-13-36-15&catid=122:2010-10-26-13-53-21&Itemid=50

على محميات طبيعية ثم رجعت المرتبة الثانية لسويسرا وعلى التوالي جاءت كوستاريكا، السويد، النرويج، جزر موريس، فرنسا، النمسا، كوبا وكولمبيا في الوقت الذي احتلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة 61 لتتفوق عليها الجزائر في هذه الدراسة المرتكزة على النظافة البيئية.[1] ولكن المعيار الذي صُنفت به الجزائر هو بقاء التنوع البيولوجي على حاله بسبب تمركز الصناعات ومصادر التلوث بالشمال وبعض المناطق الصحراوية فقط، وإلاّ فالجزائر تواجه تحديات التنمية بمخططات بيئية هي التي تعدّ في حقيقة الأمر معيارا دقيقا لمعرفة ترتيبها الحقيقي، فمرتبتها الأولى عربيا لا تمنع من تعزيز وتوظيف التخطيط البيئي لأجل تحقيق تنمية شاملة ومستديمة، وهو ما نتطرق له فيما يلي:

الفرع الثالث : مدى توظيف التخطيط في تحقيق التنمية المستدامة.

يعدّ التنظيم والضبط من بين الطرق المفضلة للإدارة البيئية في الجزائر، من خلال تفضيل استعمال أسلوب الأمر والمنع الناجم عن تطبيق مختلف قواعد قانون حماية البيئة[2]، ولم يتمّ اللجوء إلى الوسائل الاقتصادية لحماية البيئة إلاّ حديثا ، نتيجة لاقتناع الإدارة البيئية بحداثة وخصوصية المشاكل البيئية ، وعدم فعالية وسائل الضبط الإداري بمفردها في مواجهة هذا الجيل الجديد من المشاكل البيئية المتشبعة والمعقدة ، وقد تبلور الاقتناع الرسمي الجزائري بأهمية الوسائل الاقتصادية لحماية البيئة ، من خلال تطور هذا الاقتناع على المستوى الدولي بضرورة تطوير الوسائل الاقتصادية لحماية البيئة ، خاصة من خلال مؤتمر ستوكهولم ، وتقرير لجنة براتلاند حول التنمية المستديمة ، وأجندا 21

([1]) جزايرس، جريدة آخر ساعة الإلكترونية ليوم 2010/05/09، http://www.djazairess.com/akhersaa/27045 والجزائر شاركت كدلك في قمة ديربان بجنوب افريقيا للتغيرات المناخية 2011 وبقيت على موقفها السابق.راجع التفاصيل ص 235.

([2]) على سبيل المثال راجع تفصيل التدخل الانفرادي على أساس الترخيص والمنع ، وعدم وجود صيغة للتشاور أو التفاوض مع المتعاملين الاقتصاديين من خلال النصوص التالية :

- المرسوم رقم 63-184 لـــ 16 ماي 1963 يتضمن تنظيم صناعة المواد المتفجرة ، الجريدة الرسمية العدد 34 لـــ 28 ماي 1963م.
- المرسوم رقم 86-132 الذي يحدّد قواعد حماية العمال من أخطار التشعع ، الجريدة الرسمية العدد 22 لـــ 28 ماي 1986.
- القرار الوزاري المشترك 10 فبراير 1988 المحدّد لطرق مراقبة استعمال المصادر المشعة ، الجريدة الرسمية العدد 35 لـــ 31 أوت 1988.
- المرسوم التنفيذي رقم 90-70 المؤرخ في 27 فبراير 1990 ، يتضمن تنظيم نقل المواد الخطرة ، الجريدة الرسمية العدد 10 لـــ 7 مارس 1990.
- المرسوم التنفيذي رقم 95-39 جانفي 1995م ، المعدل للمرسوم التنفيذي 92-42 المتعلق بالرخص المسبقة لصناعة المواد الخطرة والتي تشكل خطرا خاصا ، الجريدة الرسمية العدد 6 لـــ 28 فبراير 1995 www.joradp.dz

المعتمدة أثناء مؤتمر ريوديجانيرو والفصل الثامن منها ، وقمّة جوهانسبورغ حول التنمية المستديمة ، وأحاول التّطرّق إلى تطوّر الآليات الاقتصادية لحماية البيئة المعتمدة في الجزائر والمتمثلة في التخطيط الاقتصادي والتخطيط القطاعي ، والتخطيط البيئي ، أمّا الوسائل المالية لحماية البيئة في الجزائر فسيتمّ معالجتها في أحد مبادئ حماية البيئة، حيث تتعلّق بالقانون المدني الذي يندرج ضمن الجانب الردعي لحماية البيئة في الباب الثالث.

أ) مدى إقحام البيئة ضمن المخططات الاقتصادية في الجزائر:

يعتبر التخطيط من بين الأساليب المفضلة للإدارة الحديثة التي تقوم على التشاور وإشراك الفاعلين والشركاء في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير مجال معين ، لأنّ التخطيط يهدف إلى البحث عن أفضل اتفاق ، وبالتالي يؤدّي إلى أفضل إعلام[1]، وفي هذا العنصر نتعرّض إلى مرحلتين أوّلهما شهدت غيابا تامّا للبيئة ضمن التخطيط الاقتصادي ، والمرحلة الثانية شهدت تحوّلا متدرجا من خلال إدراج البيئة ضمن التخطيط الاقتصادي.

أوّلا : غياب البيئة ضمن التخطيط الاقتصادي.

أثرت المواقف المبدئية التي اتخذتها الجزائر من موضوع حماية البيئة خلال مؤتمر ستوكهولم وقمّة الجزائر لدول عدم الانحياز ، سلبا على التصوّر العام المتعلق بحماية البيئة إذ أنّه لم يتمّ الإشارة عبر جلّ المخططات الوطنية التنموية الطويلة الأجل والقصيرة الأجل

---

[1] (أ) المخطط الرباعي الأوّل 1970-1973 ، الأمر رقم 10/70 المؤرخ في 20 يناير 1970 المتضمن المخطط الرباعي 1970 –1973 ، الجريدة الرسمية العدد 7 المؤرخة في 20 يناير 1970 ، وهذا المخطط يهتمّ بمسألة حماية البيئة نظرا لعدم وجود مفهوم حماية البيئة كأسلوب جديد لتوجيه التنمية إبّان تحضير هذا المخطط ، والذي ظهر من خلال مؤتمر ستوكهولم 1972. وتمّ اعتماد المخطط الرباعي الأوّل (1) على ضوء الآفاق السباعية 1967 –1973 ونتائج المخطط الثلاثي 1967 –1969 ، ويعتبر هذا المخطط حسب نصّ الأمر المنظم له ، القانون الأساسي الذي يحكم مجموع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد خلال الفترة الممتدة بين 1970 و1973.

(ب) المخطط الرباعي الثاني : 1974 –1977 ، الأمر رقم 74-68 المؤرخ في 24 جوان 1974 يتضمن المخطط الرباعي الثاني 1974 – 1977 ، الجريدة الرسمية العدد 52 لـــ 28 جوان 1974.

(ج) المخطط الخماسي الأوّل 1980-1984 ، القانون رقم 80-11 المؤرخ في 13 ديسمبر 1980 ، يتضمن المخطط الخماسي 1980 – 1984.

(د) المخطط الخماسي الثاني 1985 –1989 ، القانون رقم 84-22 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984 ، المتضمن المخطط الخماسي 1985 – 1989.

(هـــ،و) الفترة الممتدة بين 1989 و1991 ، كما لم ينصّ الملحق الثاني والثالث للمخطط الوطني 1991 على مسألة حماية البيئة أو إحدى قطاعاتها ، انظر قانون 90-37 المتضمن المخطط لسنة 1991 ، الجريدة الرسمية العدد 37 لـــ 31 ديسمبر 1990.

إلى موضوع حماية البيئة ، ومنه لم يتمّ استخدام أداة التخطيط كآلية لحماية البيئة ، وكرّست معظم المخططات الاقتصادية الرغبة الكبيرة في تحقيق تنمية شاملة وسريعة في مختلف المجالات.

ثانيا : مرحلة إدراج حماية البيئة ضمن التخطيط الاقتصادي.

لعب تطور السياسة البيئية الدولية من خلال ندوة ريوديجانيرو لسنة 1992 والميثاق المغاربي للبيئة[1]، دورا كبيرا في الدفع بإقحام حماية البيئة ضمن التخطيط الاقتصادي، من خلال المخطط الوطني لسنة 1993م في ملحقه الثاني[2]، المتعلّق بالأنشطة المصرّح بأولويتها كمعالجة وتصفية ورسكلة النفايات الصلبة (خارج أنشطة الاسترجاع) والموانع السائلة والغازية ، وترميم المواقع التاريخية والأثرية والأملاك الثقافية المصنّعة، ويعود تأخّر إدراج الاعتبارات البيئية ضمن التخطيط الاقتصادي في الجزائر إلى غياب سياسة بيئية واضحة ، وتفضيل الإدارة للتدخل عن طريق الوسائل التنظيمية التي تقوم على أساس التدخل الانفرادي لمختلف الهيئات الإدارية المشرفة على قطاع البيئة، وما يبرّر هذا الطرح في الجزائر هو تدخّل أحد النواب أثناء الجلسة العلنية الثانية لمجلس الأمّة بمناسبة مناقشة قانون التحكم في الطاقة، تمّت الإشارة إلى ضرورة الحدّ من تأثيرات النظام الطاقوي على البيئة ، واعتبر أنّ الفعل البرّي يشكل إحدى مصادر التلوث الهامّة في الجزائر ، واستنادا إلى تقرير البنك العالمي لسنة 1997 ، أشار النائب المتدخّل إلى أنّ الجزائر العاصمة تعدّ من بين العواصم العشر الأكثر تلوثا – التلوث الهوائي – من جراء تزايد وسائل النقل ، والذي يتسبّب في نشر غازات سامة كأكسيد الكاربون Co_2 وأكسيد الآزوت No_3 والآزوت N وجزيئات ثقيلة مثل الرّصاص ، وفي الأخير استفسر المتدخّل عن السياسة الحكومية المتبعة

---

(1) - Abdesslam Bekrot, la protection de la nature au Maroc, thèse pour le doctorat 3eme cycle, université de Bordeaux I, juin 1983, page 221.

" … un effort conscient fournit par un organisme central pour influencer ; ويعرف التخطيط كما يلي orienter et contrôler l'évaluation des principales variable socio-économique, en fonction d'un ensembles d'objectifs prédéterminés, pratiquement il s'agit de sélectionner des objectifs, une stratégie, des priorités et des programmes, de préparer les moyens nécessaire pour leur application, et d'en contrôler la réalisation."

(2) Raphaël Rami, vers une cohérence dans la finition normative des politiques d'environnement ? Chronique d'une fin de législature. R.D.P. n° 4 du 07/93. page 1087.

لمواجهة هذه الظاهرة ، ومدى استعدادها لتطوير استعمال الطاقات النظيفة ، ومن خلال ردّه صرّح ممثّل الحكومة : "فيما يخص حماية البيئة : صحيح أنّنا في تأخّر ، لكنّ أُعلنُ لكم أنّه في خلال شهر أو شهرين هناك مراسيم ستوقّع ، ويكون كل شيء جاهزا في بداية سنة 1999م، وربّما في ديسمبر أ وربّما في يناير سيوفّر البنـــزين بدون رصاص[1]. وفعلا مع نهاية السنة وبداية سنة 2000 انتشرت مادة البنـــزين بدون رصاص عبر كافة الولايات في بعض المحطات الكبرى للبنـــزين.

كما تشير المحافظة العامة إلى أنّ "اختيار السياسات البيئية يتمّ حاليا دون إمكانية الحصول على معلومات وتقديرات كافية حول مدى تأثيرها على الاقتصاد المحلي أو القطاعي... لهذا يجب إنجاز دراسات تسمح بتطوير معرفة التقاطعات بين البيئة والاقتصاد، كما يجب إنجاز دراسات اقتصادية وبيان أثرها على البيئة والإنسان وتقديم اقتراحات سياسية للوصول إلى قرارات مؤسسة وواضحة[2]، هذا النقص اتضح بصورة جلية أثناء تحضير المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستديمة ، إذ أشار المخطط إلى "صعوبة تقدير بعض المؤثرات وعدم توافر معطيات موثوق بها ومطّردة..."[3]. وقد ظهر هذا النقص في المعلومات نتيجة لغياب البيئة ضمن التخطيط طيلة ثلاث عقود ، لذلك وجب القيام بالتقييم الاقتصادي للبيئة ، قبل القيام بالتخطيط من أجل تسهيل اتخاذ القرارات الفعّالة وتحديد الأهداف بالنسبة للسلطات العامّة في المجال البيئي[4].

ب) أهمية التخطيط القطاعي في تحقيق التنمية المستديمة :

---

(1) مجلس الأمة ، الجريدة الرسمية للمداولات ، الفترة التشريعية الأولى ، السنة الأولى الدورة العادية الثانية، العدد 01 لـــ 19 ديسمبر ، ص 1 و16 وص 35.

(2) تمّ اعتماد الميثاق المغاربي في طرابلس سنة 1992.

Mohamed Kahloula, la protection juridique du milieu marin en droit Algérien et la nécessité d'une corporation intermaghrébine, R.J.E, 01/95, p 21.

Commissariat général du plan, l'économie face à l'écologie, édition la découverte, Paris, 1993, pp 106, 111.

(3) وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستديمة ، ديسمبر 2001 ، ص 10.

المرسوم التشريعي رقم 93-07 ،يتعلّق بالأهداف العامة للفترة 1993 – 1997 ويتضمن المخطط الوطني لسنة 1993 ، الجريدة الرسمية العدد 26 ، لسنة 1993 ، ص 3 و4 و11 و12 و13.

(4) Philipe Boudier, la prise en compte des externalités environnementales, problèmes économiques, n° 2451, du 20 décembre 1995, p 10 – 11.

إنّ عدم إدراج المخطط الجزائري لمسألة حماية البيئة ضمن المخطط الاقتصادي يعود أساسا إلى غياب سياسة بيئية واضحة وإلى صعوبة وتعقّد هذا الأسلوب ، وعوض البحث عن طريق لتسيير البيئة من خلال نظرة شمولية، فضّل المخطط الجزائري التسيير المنفصل لمختلف العناصر البيئية من خلال اعتماد أسلوب التخطيط القطاعي، ويتناول المخطط القطاعي إفراد كل عنصر من عناصر البيئة ببرنامج أو مخطط خاص ، ورغم وجود الكثير من هذه المخططات إلاّ أنّها لم تحقق أهدافا بيئية واضحة ، لأنّها لم تكن قائمة على أساس التنسيق فيما بينها ، ومن بين هذه المخططات ما يلي :

- مخططات التهيئة والتعمير ،
- التخطيط المتعلق بقطاع المياه ،
- مخططات الغابات ،
- المخططات المتعلقة بالكوارث الطبيعية والتكنولوجية ،
- مكافحة التصحّر ،
- المخططات المتعلقة بحماية البحر والسّاحل ،

إلاّ أنّ هذا الأسلوب المتخصّص والمجزّئ للعناصر البيئية لم يثبت نجاعته نتيجة لعدم وجود أساليب واضحة للتنسيق بين مختلف طرق التدخّل ، ممّا أدّى إلى وجود حالات تدخّل متناثرة وغير منسجمة ومكلّفة من الناحية المالية.

ج) **تأخّر اعتماد مخططات حماية وتسيير البيئة :**

عرفت الجزائر التخطيط البيئي في مرحلة متأخرة بالنظر إلى تاريخ مشاركتها في ندوة ستوكهولم سنة 1972م، وقد كان ذلك من خلال مخططين خاصين بحماية البيئة أوّلها مخطط تسيير وحماية البيئة ، وثانيهما المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستديمة، ويعتبر أسلوب التخطيط والتسيير البيئي أسلوبا حديثا ومستقلا بذاته ومنفصلا عن التخطيط الاقتصادي ، غير أنّ وجود تخطيط بيئي مستقل لا يعني هجر أسلوب التخطيط الاقتصادي وعدم فعاليته ، بل يبقى هذا الأسلوب مكمّلا للأسلوب الحديث.

ويتمّ وضع مخططات حماية وتسيير البيئة من خلال التحديد المسبق لاستعمالات المجال، والتي تتماشى مع حساسية الوسط الطبيعي والثقافي ، تقتضي هذه الطريقة التقنية جرد وتحليل المعطيات البيئية للمجال المعني مسبقا ، وبعد ذلك دراسة تحديد شغل الأراضي والنشاطات التي يمكن أن تنجز فيها[1]. كما أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقريره حول المشروع التمهيدي للإستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط[2]، إلى ضرورة تخليص المقاربة النشيطة الجديدة للتهيئة العمرانية والبيئة من الاتجاهين الذين كانا سببا في الإخفاق السابق وهما :

– الانشغالات التي قد تكتفي بالاعتبارات المقيدة والتي تقدم أجوبة لأهداف الحاضر فقط ،

– الرؤية المثالية للأهداف بعيدة المدى المنفصلة عن الانشغالات الظرفية ، لاسيما وأنّ سياسة التهيئة العمرانية والبيئة لا يكتب لها النجاح إلاّ في حالة عودة النمو الاقتصادي بصفة دائمة.

وبناء على هذه النقائص التي كانت تؤثر سلبا على حماية البيئة ، دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى وضع تصوّر شامل وموحد يعبّر عن جميع العلاقات وروابط المخططات القطاعات ، ويؤدي إلى التفكير في وضع جهاز مرسخ على الصعيد المؤسساتي يحدّد التهيئة العمرانية والبيئة في إدارة ذات مهام وصلاحيات القوة العمومية ، وكذا تجسيد نظام تخطيط جهوي مرن[3]، وكان ذلك عبر مخططين متتابعين تطور معهما الاهتمام بالجانب البيئي هما:

1- مخطط تسيير وحماية البيئة.

أدّى تنامي الوعي الرسمي[4] بخطورة التدهور الذي تشهده البيئة الطبيعية في الجزائر إلى تغيير أسلوب التدخل لحماية البيئة ، من خلال اعتماد المخطط الوطني الأوّل لتسيير

---

(1) Yves Jergouzo, les plans de protection et de gestion de l'environnement.

(2) رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول المشروع التمهيدي للإستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط، الجريدة الرسمية العدد 09 لـ 22 فبراير 1998 ، ص 50.

(3) رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، المرجع السابق ، ص 51.

(4) L'Algérie 97, l'année économique et social, indicateurs, Alarmounts, conjuncture, 1998, p 108.

وحماية البيئة[1] والذي دخل حيّز التنفيذ سنة 1997م، ويهدف المخطط الوطني العملي للبيئة (P.N.A.E) إلى ثلاثة أهداف تتمثل في تحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لظاهرة التلوث ، ووضع نظام الأولوية لمعالجتها ، وعلى العموم التعرف على الأسباب المباشرة وغير المباشرة لظاهرة التلوث، كما يشتمل على ستّة (06) محاور ذات أولوية[2] وهي كما يلي:

- تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي ،
- تخفيض التلوث والمضار ،
- المحافظة على التنوع البيولوجي والمواقع الطبيعية ،
- تكوين وإعلام وتحسيس الجمهور ،
- تعزيز التنظيم ووسائل العمل ،
- إحياء التعاون الدولي ،

وقد أدّى هذا المخطط الوطني على الأقلّ على المستوى التنظيمي ، إلى إقحام التخطيط البيئي لأوّل مرّة في الجزائر ، كما ساهم في مراجعة النقائص ، والتأخر الحاصل في التخطيط البيئي ، وصدر بعده المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستديمة.

2- المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة.

ومن بين المؤشرات الخطيرة التي تمّ عرضها :

- ارتفاع عدد السكان بثلاث مرات حوالي 45 مليون نسمة خلال 2010 ، وسيقطن 82% منهم الذي يمثل 4% من التراب الوطني.
- تقليص المساحات الزراعية وزحف التصحّر حيث توجد 200 مليون هكتار مهدّدة بالتصحّر في المناطق السهبية.
- فقدان ما بين 20000 و30000 هكتار في السنة من الغابات نتيجة الحرائق.
- ندرة مصادر المياه إذ يبلغ المعدّل الاستهلاكي لكل مواطن جزائري ما بين 500 و600 $م^3$/السنة ، لكل مواطن العتبة النظرية للندرة.
- ارتفاع نسبة التلوث البحري وتدهور الاحتياطات السمكية
- تضاؤل الثروة الحيوان والنباتية ، إذ تمّ إعلان 640 نوع من النباتات في طريق الانقراض.
- ارتفاع حجم النفايات الصناعية التي أصبحت تساهم قي تدهور الأوساط الطبيعية وفي انتشار الأمراض المعدية والأوبئة.

[1] تمّ إعداد هذا البرنامج من قبل الحكومة في أكتوبر 1996 ، تحت إشراف لجنة وطنية للمتابعة يرأسها ممثل المديرية العامة للبيئة ، وتتألف من ممثلي وزارة الصناعة ، والطاقة ، والزراعة ، والنقل والسكن ، والصحة العمومية ، والمالية ، ومصالح الوزارة المكلفة التخطيط ، وممثل وزارة السياحة ، والصناعة التقليدية ، وممثل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كما يشارك في اجتماعات اللجنة ممثلون عن كبريات المركبات الصناعية وممثلون لجمعيات إيكولوجية.

[2] Ministère de l'intérieur, environnement enjeux, défis, revue des collectivités locales, n° 2, juin 1997, Alger, p 23.

أ) دوافع إيجاد المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة :

اعتبر هذا المخطط أنّ أسباب تفاقم المشاكل الإيكولوجية ، يعود إلى أسباب ذات طابع مؤسساتي في المقام الأوّل ، وهي ذات صلة وثيقة بقصور وعجز السياسات والبرامج الماضية في ميدان استعمال الموارد الطبيعية وتهيئة الإقليم وفعالية النفقات العمومية وشفافيتها...[1]. ويشير المخطط الجديد إلى أنّ القيام بتنفيذ خيار التنمية المبني على التخطيط الممركز وتكثيف استغلال الموارد الطبيعية طيلة ثلاث مستويات تقريبا ، سمح بتحسن الظروف المعيشية للمواطنين ، إلاّ أنّ ذلك أدّى إلى اختلالات إيكولوجية كبيرة تهدّد التنمية المستقبلية للبلاد[2]، كما عبّر المخطط الجديد عن قطع الصلة بصورة نهائية عن السياسات وطرق العمل المنتهجة خلال العشريات الثلاثة الأخيرة[3].

ب) محتوى المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة :

خلافا لكل المخططات السالفة والتوجُّهات العامة لحماية البيئة التي كانت تفضل أسلوب التدخّل الانفرادي وإقصاء الأدوات الاقتصادية لحماية البيئة ، أقحم المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة الأدوات الاقتصادية في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستديمة ، بعدما كانت مهمشة طيلة العشريات الثلاث، إذ أنّه تمّ التحليل الاقتصادي للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بتدهور البيئة لأوّل مرّة بمناسبة اعتماد المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستديمة[4].

وتتمثل الأهداف والأعمال ذات الأولوية في مجموعة من المحاور يمكن إجمالها فيما يلي :

---

(1) وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة ، ديسمبر ، ص 8.

(2) وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة ، المرجع السابق ، ص 9.

(3) وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة ، المرجع السابق ، ص 8.

(4) وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة ، المرجع السابق ، ص 10.

- تحسين الظروف الصحية والمعيشية للمواطن [1] ،
- حفظ الرأسمال الطبيعي وتحسين إنتاجيته [2] ،
- خفض الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية [3] ،
- حماية البيئة الشاملة [4].

دون أن ننسى بأنّه بعد صدور هذا المخطط أي في 2003 صدر القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 الذي يتعلّق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة (والذي ألغى القانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة) ، وقد أدرج القانون 03-10 في الفصل الثالث من الباب الثاني منه ، حيث نصّت المادة 13 منه : "تُعدّ الوزارة المكلفة بالبيئة مخططا وطنيا للنشاط البيئي والتنمية المستدامة".

يحدّد هذا المخطط مجمل الأنشطة التي تعتزم الدولة القيام بها في مجال البيئة.

أمّا المادة 14 منه فقد نصّت : "يعدّ المخطط الوطني للنشاط البيئي والتنمية المستديمة لمدّة خمس (05) سنوات "تحدّد كيفيات المبادرة بهذا المخطط والمصادقة عليه وتعديله عن طريق التنظيم.

وإلى جانب التخطيط ، فمن بين ما بلور البيئة في إطار التنمية المستديمة في الجزائر هناك وسائل مالية لحماية البيئة أخذت بها الدولة بمبادئ قانونية احتواها قانون البيئة كمبدأ الملوث الدافع مثلا ، كما انتهجت سياسة فرض الرسوم البيئية ،نُفصّل في الحديث عنها لاحقا.

---

[1] – يشمل هذا المحور على : تحسين التمويل بالماء الشروب ، وتحسين الخدمات المرتبطة بالصرف الصحي ، وتصفية المياه المستعملة ، وخفض التلوث الجوي في المدن باستخدام البنـــزين الخالي من الرصاص والغاز المميع ، ومحاربة التلوث الصناعي عن طريق إدخال عقود الأداء البيئي الجيد ، والتسيير المحكم للنفايات ، والاعتناء بالمساحات الخضراء والتراث الثقافي.

[2] ويشتمل هذا المحور على : تطوير الزراعة المستديمة ، وترشيد استعمال ماء السقي ، ومراقبة التلوث الزراعي ، وتوسيع المساحات الغابية، ومكافحة التصحّر، وحماية المناطق الهشّة ، والحفاظ على التنوع البيولوجي ، وحماية الساحل.

[3] ويشمل هذا المحور على ترشيد استعمال الموارد المائية والطاقوية والموارد الأولية ، وتطوير قدرة رسكلة النفايات ، وتحويل أو غلق المؤسسات الاقتصادية العمومية الأكثر تلويثا بحسب الاقتضاء.

[4] ويشمل هذا المحور على : تنمية وتطوير القطاع الغابي والأماكن المحمية والتنوع البيولوجي ، حماية الواحات من الملفوظات المنـــزلية ، وصعود الأملاح ، خفض الانبعاثات الغازية التي تتسبب في الاحتباس الحراري ، والقضاء على المواد التي تؤذي طبقة الأوزون.

الفصل الثاني : قانون حماية البيئة في التشريع الإسلامي.

في حقيقة الأمر أنّ استعمالي لمصطلح "قانون" ليس من أجل خلق التوازن بين المبحثين (القانوني والشرعي) ظاهرا، ولكن باعتبار أنّ التشريع الإسلامي كذلك يُعد قانوناً، فإنه يصح إطلاق المصطلح عليه، وهذا ظاهر من خلال عنوان الرسالة بأكملها "الحماية القانونية للبيئة في القانون الوضعي وفي الفقه الإسلامي" ، فموضوع الدراسة هو الحماية القانونية إذ أن مصطلح " القانونية " يتعلق – في بحثي – بالدراسة في القانون الوضعي وكذا الدراسة في الفقه الإسلامي، وفي أقصد في الفقه الإسلامي يراعى أكثر الجانب الحقوقي (المعاملات) لمقارنته مع القانون الوضعي ولاحتوائه فقه البيئة دون نسيان ما يتعلق بها من جواب فقهية تعبدية في فقه البيئة، فضلا عن ما تتميّز به الشريعة الإسلامية من خصائص لا توجد في غيرها من الشرائع ، وأعني أنّها ربانية المصدر والوجهة ، مما لا يمنعُنا من إغفال الجانب العقدي والتعبدي في البيئة ، وهو موطن التباين بين التشريعين ، الأمر الذي أدّى إغفاله في القانون الوضعي إلى الوضعية بل والحالة المزرية الّتي تشهدها البيئة، فاستعمال لفظ "قانون" في الفصل التالي يُقصد به قانون حماية البيئة ، أمّا مصطلح تشريع ؛ فالمقصود منه إمّا التشريع الوضعي أو الإسلامي في مجال البيئة ، ويظهر جليا أنّ المصطلحات تُفهم من سياق الحديث.

ولهذا أتطرّق في هذا الفصل إلى مصادر التشريع البيئي الإسلامي من قرآن وسنّة وبقية المصادر ، وعلاقة علم أصول الفقه بالبيئة ، في المبحث الأوّل ، أمّا المبحث الثاني أخصصه للاعتبارين العقدي والتعبدي في مجال البيئة حيث نتحدث عن حقيقة التناغم بين الإنسان والمكونات البيئية.

المبحث الأوّل : مصادر التشريع البيئي الإسلامي.

عند عودتنا للكتابات الشرعية في مجال رعاية البيئة ، نجد أنّها تتحدث في الأغلب عن عناية الكتاب والسنة بالبيئة، ولكن ما أودّ تخصيصه بالذكر هو كون الكتاب والسنة مصدران للتشريع البيئي في الإسلام بمعنى مصدراه في الجانب الحقوقي فضلا عن المصادر الأخرى الّتي تَنِمّ عن خصوصية الفقه الإسلامي ، ففي هذا المبحث أكتفي بالكتاب والسنة (على أن يتمّ ذكر البقية من المصادر عند حديثنا عن الجانب المقاصدي في التشريع البيئي وكذا في التأصيل للبيئة بالقواعد الفقهية لاحقا) ، ويكون ذلك وفق مطلبين.

المطلب الأوّل : القرآن الكريم المصدر الرئيس للتشريع البيئي.

تنقسم آيات القرآن الكريم المتعلقة بالبيئة إلى قسمين : فأمّا القسم الأوّل جاء في البيئة بشكل عام ، كما سبق وأن أشرنا بل وفصلنا فيه عندما تحدّثنا في الباب الأوّل عن البيئة في القرآن الكريم ، وماهيتها في الشريعة الإسلامية ، أمّا القسم الثاني فيشمل جل الآيات الّتي تدعو إلى حفظ المكونات البيئية من حيث الوجود والعدم ، فنجد منها حول الماء والأخرى حول النبات ، والحيوان وغيرها... ونحاول استعراض البعض منها في كلا القسمين :

لاشكّ أنّ الله سبحانه وتعالى خلق هذا الكون وأوجد به من المعجزات العظام الدالة على عظمة الخالق تبارك وتعالى وقدرته، وإتقان صنعه، يقول عز وجل: ﴿ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ [1]. وخلق كل شيء بقدر إذ يقول جلّت

[1] – سورة البقرة ، الآية 60.

قدرته : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [1] ، وكذلك بنسب متساوية ونسق دقيق وتوازن عظيم ، فيقول أيضا : ﴿ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ﴾ [2].

وكذلك زيّن الكون وجمّله ، وأولى هذا الجانب عناية بالغة في كل ما يحيط بالإنسان من سماء وأرض وجبال وحيوان وطير وغر ذلك مما أبدع الخالق عز وجل في خلقه ، يقول الله تعالى: ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاء الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ﴾ [3]، ويقول أيضا : ﴿ وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاء بُرُوجًا وَزَيَّنَّاهَا لِلنَّاظِرِينَ ﴾ [4]، ويقول أيضا : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ * وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ [5]، وقال تعالى أيضا: ﴿ وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ * وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾ [6].

فهذه كلها صور جمالية وآيات إبداعية في الكون يستعرضها القرآن الكريم ، ثمّ يدعو الإنسان إلى التأمل في جميل صنع الله وعظيم قدرته ، إذ يقول جلّت قدرته : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِّأُوْلِي الأَلْبَابِ * الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا

[1] – سورة القمر ، الآية 49.
[2] – سورة الحجر ، الآية 19.
[3] – سورة الصافات ، الآية 6.
[4] – سورة الحجر ، الآية 16.
[5] – سورة فاطر ، الآية 27 ، 28.
[6] – سورة النحل ، الآية 5 ، 6.

بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [1] ، ويقول أيضا تبارك وتعالى: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللّهُ مِنَ السَّمَاء مِن مَّاء فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [2].

وقال تبارك وتعالى :﴿ وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ * فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لا أُحِبُّ الآفِلِينَ * فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ * فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَآ أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَاْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[3]. وفي هاته الآيات دعوة إلى التدبر والتأمل إلى ملكوت الله عز وجل ، والدعوة إلى وحدانيته ، وجاء في قوله تبارك وتعالى أيضا : ﴿ وَهُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انظُرُواْ إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [4]، وقال تبارك وتعالى:﴿ وَالأَرْضَ

[1] – سورة آل عمران ، الآية 190،191.
[2] – سورة البقرة ، الآية 164.
[3] – سورة الأنعام ، الآية 75 – 79.
[4] – سورة الأنعام ، الآية 99.

مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ ﴾ [1]. وقال أيضا : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّن صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ * فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُ سَاجِدِينَ ﴾ [2].

ويقول تعالى في شأن مكونات البيئة حية كانت أم غير حية في دعوة الإنسان للتأمل : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [3]، ﴿ قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ﴾ [4]، ويقول أيضا :﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاء إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّى وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِن بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاء اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ * ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي الْقُبُورِ ﴾ [5]. وفي شأن آخر يقول تبارك وتعالى :﴿ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ تَعَالَى

[1] – سورة الحجر ، الآية 19.
[2] – سورة الحجر ، الآية 28–29.
[3] – سورة الأنبياء ، الآية 22.
[4] – سورة طه ، الآية 50.
[5] – سورة الحج ، الآيات 05 –07.

اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ * أَمَّن يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاء وَالْأَرْضِ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ [1].

وفي خلق البيئة (الأرض) يقول عز وجل داعيا لنا بالتّأمل: ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[2]، ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [3].

وفي الحيوان والنبات من مكونات البيئة الحية يقول الله تبارك وتعالى :

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ * وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء ﴾ [4]، وفي شأن التأمل في عظيم خلق الله يقول عز وجل :﴿ لَا الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [5]. وقال في شأن الإنسان الذي يعدّ في حدّ ذاته موردا بيئيا بالإعتبار القرآني حيث يقول جلت قدرته : ﴿ أَوَلَمْ يَرَ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ* وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ* قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ

[1] – سورة النمل ، الآيات 63 – 64.
[2] – سورة العنكبوت ، الآية 20.
[3] – سورة الروم ، الآية 27.
[4] – سورة فاطر ، الآيات 27 –28.
[5] – سورة يس ، الآية 40.

مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ* الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ* أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ* إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ* فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [1]، فنرى هذا التصوير القرآني الذي يدعو إلى التأمل في عظمة خالق الإنسان وخالق ما سُخر للإنسان من نبات وغيره، ويقول أيضا :﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَابَّةٍ وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاء قَدِيرٌ﴾ [2]، ويقول أيضا : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ * وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ * وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاء مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [3]، وفيما سخره للإنسان من ماء يعدّ موردا أساسيا للإنسان يقول تبارك وتعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاء الَّذِي تَشْرَبُونَ* أَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ* لَوْ نَشَاء جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ* أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ* أَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنشِؤُونَ ﴾ [4]، وقال أيضا : ﴿ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ. . . ﴾ [5].

[1] – سورة يس ، الآيات 77-83.
[2] – سورة الشورى ، الآية 29.
[3] – سورة الجاثية ، الآيات 3-5.
[4] – سورة الواقعة ، الآيات 68- 72.
[5] – سورة الملك ، الآية 3.

وجاء في مواطن كثيرة من القرآن الكريم حول ملكية الكون لله عز وجل ، وأنّه خالقه إذ يقول تبارك وتعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [1]، وقال أيضا :﴿ . . . وَلِلّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [2]، وقال أيضا : ﴿ اللّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَوَيْلٌ لِّلْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ [3]، وقال أيضا : ﴿ قُل لِّلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَّهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [4]، وقال أيضا :

﴿ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [5]، وقال أيضا : ﴿ لِّلَّهِ ما فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ ...﴾ [6].

والمعلوم أنّ التأمل في خلق الله تعالى في الاستجابة للدعوة الإلهية من دواعي العبادة الحقة ، بل أنّ التأمّل في حدّ ذاته عبادة ، وهو ما يجسد الجانب التعبدي في الشريعة الإسلامية ، إذ جاء في القرآن الكريم : ﴿ وَلِلّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ وَالْمَلآئِكَةُ وَهُمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [7]، وقال أيضا : ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدَهِ وَلَكِن لاَّ تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ [8]، ويقول تبارك وتعالى : ﴿ وَلِلّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ

[1] – سورة البقرة ، الآية 29.
[2] – سورة المائدة ، الآية 18.
[3] – سورة إبراهيم ، الآية 2.
[4] – سورة الزمر ، الآية 44.
[5] – سورة التغابن ، الآية 3.
[6] – سورة البقرة ، الآية 284.
[7] – سورة النحل ، الآية 49.
[8] – سورة الإسراء ، الآية 44.

طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلالُهُم بِالْغُدُوّ وَالآصَالِ﴾ [1]، وقال جلت قدرته :﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [2].

وكل هذه الموجودات خلقها الله تعالى مسخرة للإنسان ، كونه من بين مخلوقات الله (مورد بيئي) ، وما دام كرمه بالعقل ، سخر له الكون ليكون مستخلفا فيه إذ جاء في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً ...﴾ [3]، وقال أيضا : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلاَئِكَةِ فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاء هَؤُلاء إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [4]، وقال أيضا: ﴿ ... هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ...﴾ [5]، ويقول تبارك وتعالى أيضا : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً﴾ [6]، وقال أيضا :﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [7]. وهذه الآية يدعو فيها الله تعالى على شكر النعمة الّتي أنعم بها على الإنسان ، وهذا يقتضي المحافظة على كل ما سخره الله تعالى ، للإبقاء عليه لأنّه سبب بقاء الإنسان فهو بمثابة الأمانة الّتي لا يجب تضييعها ، وقال أيضا : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ [8].

---

[1] – سورة الرعد ، الآية 15.
[2] – سورة الجمعة ، الآية 01.
[3] – سورة البقرة ، الآية 30.
[4] – سورة البقرة ، الآية 31.
[5] – سورة هود ، الآية 61.
[6] – سورة الإسراء ، الآية 70.
[7] – سورة إبراهيم ، الآية 7.
[8] – سورة إبراهيم ، الآية 33.

وكما سبق وأن ذكرنا في الباب الأوّل ، فإنّ الأرض بيئة الإنسان إذ جاء في كثير من آيات القرآن بلفظ مشتق من البيئة إذ قال الله تعالى : ﴿ ...وَبَوَّأَكُمْ فِي الأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُواْ آلاء اللّهِ وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [1]، وقال أيضا : ﴿ وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاء نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَاء وَلاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [2]، وقال أيضا : ﴿ وَالَّذِينَ هَاجَرُواْ فِي اللّهِ مِن بَعْدِ مَا ظُلِمُواْ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَأَجْرُ الآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ [3].

وجاء في كون الإنسان في حدّ ذاته موردا بيئيا، قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ...﴾ [4]، وقال أيضا: ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ مِن طِينٍ ﴾ [5]، وبالمقابل ينهى عن قتل نفس الإنسان في قوله: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ [6]، وقال أيضا: ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾[7]، والنفس مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية، وحفظها من قبيل حفظ البيئة.

[1] – سورة الأعراف ، الآية 74.
[2] – سورة يوسف ، الآية 56.
[3] – سورة النحل ، الآية 41.
[4] – سورة الحج ، الآية 5.
[5] – سورة السجدة ، الآية 07.
[6] – سورة النساء ، الآية 93.
[7] – سورة البقرة ، الآية 179.

كذلك ورد في القرآن الكريم النهي عن الفساد والإفساد بالبيئة في مواطن عدّة من آياته، مثل قوله تعالى: ﴿ وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا... ﴾ [1]، وقال أيضا: ﴿... وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [2]، والأرض تحمل في معانيها كل ما سخّر للإنسان من موارد، وهي لا تخرج عن كونها الموارد البيئية بما فيها الإنسان الذي سخرت له، وقال جلّت قدرته : ﴿ وَيَا قَوْمِ أَوْفُواْ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلاَ تَبْخَسُواْ النَّاسَ أَشْيَاءهُمْ وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [3]، وقال أيضا: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ ﴾ [4]، وقال أيضا في جريمة الحرابة ناهيا عز وجل عن الإفساد والفساد: ﴿ إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [5]، وجاءت أيضا أخبار الأمم الّتي سبقت وما نالته من جراء نظير ما عثت في Iالأرض من فساد وإفساد إذ يقول ربّ العزة : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ * إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ * الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ * وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ *

[1] – سورة الأعراف ، الآية 56.
[2] – سورة الأعراف ، الآية 85.
[3] – سورة هود ، الآية 85.
[4] – سورة البقرة، الآية 205.
[5] – سورة المائدة ، الآية 33.

وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ * الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ * فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ * فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ﴾ [1].

وهذه الدعوة القرآنية إلى تأمل المجال الكوني هي في حقيقتها دعوة إلى التفوق في مجال العلوم الكونية المعنية بدراسة ظواهر الكون والحياة للإفادة منها في تطوير حياة البشر ، وفهم أسرار الوجود ، ويؤكد أهل العلم البعد الجمالي في علاقة الإنسان بالبيئة إلى الحدّ الذي يجدون فيه أنّ النظر البليد إلى الأرض والسماء دون إحساس بالجمال هو نوع من المعصية ينبغي أن نتوب عنه[2].

وإن الإسلام حين أرسى المفاهيم الجمالية في الكون عمد إلى ترسيخ الشعور بالجمال في أعماق الإنسان عقلا وقلبا وروحا ليستشعر بالقدرة الإلهية العظيمة على الإبداع والدقة ، والإتقان ، ولترسيخ مفهوم التواد والمحبة بينه وبين البيئة وما تحويه من موارد ومكونات وعناصر ، حثا على المحافظة على هذا الجمال والإبقاء عليه ، وتغيير كل قبيح وتحسينه[3].

ولما كان الجمال مقصودا في خلق الكون ، وكان الجانب الجمالي ضروريا في علاقة الإنسان بالبيئة ، فإنّ ما يحدث في عصرنا من أشكال التلوث البيئي المختلفة يجب النظر إليه على أنّه اعتداء أثيم على توازن البيئة المحكمة وتشويه معتمد لشكلها الجمالي الذي جعلها الله عليه ، ومن ثمّ يكون العمل على حماية البيئة من مختلف أشكال التلوث والفساد والإبقاء على الجمال في صفحات الكون ، مطلبا إسلاميا عزيزا تُستحث لأجله الهمم وتُستثار العزائم[4].

---

[1] – سورة الفجر الآيات 06-13.

[2] – عناية الكتاب والسنة بالبيئة ، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير ، من إعداد أمل توفيق أو عبده ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 1999م، ص 11.

[3] – أحمد فؤاد باشا، الإنسان والبيئة في العقيدة الإسلامية ، بحث في مجلة الأزهر، إصدار مجمع البحوث الإسلامية ، القاهرة، سنة 1996م، الجزء 7 ، ص 1019.

[4] – أحمد فؤاد باشا، الإنسان والبيئة في العقيدة الإسلامية ، المرجع السابق ، الجزء 7 ، ص 1020.

وبالتالي فإنّ المحافظة علي البيئة أحد المقاصد الشرعية في الدين الإسلامي ، إذ نظم العلاقة ببين الإنسان والبيئة ، وما تحتويه من موارد ومكونات وكائنات حية وغير حية، فجعلها علاقة محبة واحترام وتواد ، تتسم بالألفة والانسجام، لا قصر فيها ، خالية من البغضاء والعداء، متباعدة عن الصراع والنـــزاع، بل القرآن الكريم صور في كثير من آياته الكريمة حقيقة تلك العلاقة الحميمية بين الإنسان والبيئة، موضحا أنّ كل ما في البيئة من موارد ومكونات وخيرات مسخرة للإنسان ومطوع لخدمته كما رأينا ، إذا قال عز وجل : ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [1]، وقال أيضا : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ [2].

فنرى أنّ القرآن الكريم احتوى أحكاما كثيرة تخص البيئة دائرةٌ بين جلب المصلحة، ودفع المضرة ، وذلك بالأوامر والنواهي ، الشيء الذي يجعل من البيئة مقصدا من المقاصد الشرعية العامة، إذ أنّ كل من الكليات الخمس يعد حفظه من قبل حفظ البيئة ، ولهذا يعدّ القرآن الكريم في أحكامه مهد التشريع البيئي ، ومصدره الأساسي ، وهذا يظهر جليا من زخارة آياته، سواء في الجانب العقدي للبيئة ، أو الجانب التعبدي (العملي) أو الجانب العملي من جهة المعاملات ، بما لا يؤثر على البيئة وهو الجانب الوحيد الذي يناظر كل فروع القانون التي لها علاقة بالبيئة ، ولاسيما الجانب الاقتصادي الذي لا يجب أن يتطور على حساب البيئة وهو ما تتبناه التشريعات البيئية في العالم بمسمى البيئة في إطار التنمية المستدامة، ثمّ جاءت السنّة لتعضّد ما جاء به القرآن الكريم فيما يلي :

المطلب الثاني : السنّة النبوية الشريفة (المصدر الثاني للتشريع البيئي).

تعدّ السنة النبوية الشريفة – كباقي الأحكام الفقهية – المصدر الثاني للأحكام البيئية في التشريع البيئي الإسلامي كونها جاءت مؤكدة ومفصلة لما جاء في القرآن الكريم

[1] – سورة لقمان ، الآية 20.

[2] – سورة الجاثية، الآية 13.

فضلا عن الأحكام الجديدة التي استقلت بها ، والتي لا تخرج عمّا يقصده القرآن الكريم، فجاءت السنة ببراهين شتّى عن ذلك التناغم الواقع بين الإنسان والمكونات البيئية في أبلغ تصوير ، كما جاءت تحثنا هي الأخرى بنوع من التخصيص عن رعاية البيئة بأحكام هي كذلك تدور بين جلب المنفعة ودفع المضرة.

والعلاقة بين الإنسان والمكونات البيئية تظهر واضحة حينما يحضرنا حبّ رسول الله ﷺ لجبل من الجبال التي أرساها الله تعالى ، فعن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال : "غزونا مع النبيّ ﷺ غزوة تبوك... فلما رأى أُحُداً، قال : هذا جبيل يُحبّنا ونحبّه..."[1]. فنجد أنّ رسول الله ﷺ يخلع عليه الحياة ويشعر بالحب منه كما يشعر بالحب له ، ومثل هذا الشعور بالقربى يلقي في النفس بُعدا إيمانيا يزيد من انفساحها للكون والإقبال على التعامل معه بكل الطاقات الإبداعية. ثمّ نحد علاقة الإنسان بشتى مكونات البيئة حين نرى صورا من الرحمة والرأفة والشفقة على مخلوقات الكون من حيوان وطير ، وكذا فإنّ النبي ﷺ أوصى بالشفقة والرحمة على تلك المخلوقات الضعيفة المسخرة لخدمة الإنسان وراحته ، ومن ذلك ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ قال : "بينما رجل يمشي فاشتدّ به العطش فنزل بئرا فشرب منها ، ثمّ خرج فإذا هو بكلب يلهث يأكل الثرى من العطش فقال : لقد بلغ هذا مثل الذي بلغ بي فملأ خفّه ثمّ أمسكه بفيه ، ثمّ رقي فسقى الكلب فشكر الله له ، فغفر له ، قالوا : يا رسول الله ، وإنّ لنا في البهائم أجرا ، قال : في كل كبد رطبة أجر"[2].

هذا من قبيل حفظ الحيوان من حيث الوجود ، أمّا من حيث العدم فقد جاء في نهيه ﷺ عن قتل الحيوانات والطيور عبثا دون منفعة ، عن الشريد رضي الله عنه يقول : "سمعت

[1] – البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب الزكاة، باب خرص التمر، دار بن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 1411، ج2،ص 539.

[2] – البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب المساقاة– الشرب، باب فضبل سقي البماء، ، دار بن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 2234، ج2،ص 833.

.

رسول الله ﷺ يقول : من قتل عصفورا عبثا عجّ إلى الله عز وجل يوم القيامة منه يقول : يارب إنّ فلانا قتلني عبثا و لم يقتلني لمنفعة"[1].

وكذلك ما جاء في نهيه ﷺ عن تعذيب الحيوانات ، فعن هشام بن زيد ﷺ قال : "دخلت مع أنس على الحكم بن أيوب فرأى غلمانا أو فتيانا نصبوا دجاجة يرمونها ، فقال أنس ﷺ نهي النبيّ ﷺ أن تصبر البهائم "[2].

وكذلك أنّ النبي ﷺ يحث على الرفق واللين في التعامل مع مخلوقات الله ، والإحسان إليها حتى عند إرادة ذبحها ، فعن شداد بن أوس ﷺ قال : ثنتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ ، قال : إنّ الله كتب الإحسان على كل شيء ، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ، وليحدّ أحدكم شفرته فليرح ذبيحته"[3].

وفضلا عن عناية الإسلام ورعايته للحيوان ، فقد شملت كذلك النبات ، ذلك الغطاء الأخضر الذي يكسو وجه الأرض زينة لها ، وإنّه لشاهد آخر على روعة خلق الله سبحانه عز وجل ، ودقة صنعه ، فحثّ الإسلام من خلال السنّة على غرس الأرض وزراعتها ، وكان أجر من يفعل ذلك عند الله عظيما ، عن أنس ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : "ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلاّ كان له به صدقة"[4].

---

[1] – الإمام أحمد.، المسند، ، مسند العشرة المبشرين بالجنة،مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه ،حديث الشريد بن سويد الثقفي رضي الله عنه، مؤسسة قرطبة القاهرة، مصر، رقم لحديث 19488، ج4، ص389.

[2] – الإمام أحمد.، المسند، مسند العشرة المبشرين بالجنة،مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، مؤسسة قرطبة القاهرة، مصر، رقم لحديث 12769 ، ج3، ص171.

[3] – مسلم، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة، دار إحياء التراث العربي بيروت، رقم الحديث 57 – (1955)، ج 3، ص 1548.

[4] – البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب المزارعة، باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه، دار بن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 2195، ج2،ص 817.

وبلغت عناية الإسلام واهتمامه بهذا الجانب مبلغا عظيما حيث حثّ على الغرس والزرع حتى ولو بدت علامات قيام الساعة ، فعن أنس بن مالك ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : إن قامت على أحدكم القيامة وفي يده فسيلة فليغرسها"[1].

فنرى هنا مدى اهتمام الإسلام برعاية الحياة النباتية والإبقاء على الأشجار ، والعناية بالنخيل، وحثّه على حماية الغابات والمساحات الخضراء والغطاء النباتي من الاندثار ، حيث ينظر الإسلام للغابات على أنّها الرئة التي يتنفس بها الكون.

فالدين الإسلامي دين عظيم لم يترك ناحية من نواحي الحياة إلاّ عدل فيها وقيّم وضبط كل ما يتعلّق بها ، ولم يترك بابا إلاّ ولجه ، ولم يترك صغيرة ولا كبيرة تهمّ حياة الإنسان إلاّ تناولها من قريب أو بعيد ، إجمالا أو تفصيلا حسب ما تقتضيه مصلحة الإنسان.

ومن هذا الإسلام اهتمّ بدقائق أمور الحياة وعظيمها، فحين اهتمّ بالنواحي الجمالية ، وحثّ على التأمل والتفكر في خلق الله عز وجل ، وحين أمر بالإحسان والرحمة للمخلوقات الضعيفة من حيوان أو طير ، ونهى عن إيذائها وتعذيبها ، وحين اهتمّ اهتماما بالغا بالحياة النباتية وحثّ على الزرع والغرس ، فإنّنا نجده لا يكتفي بذلك فقط بل يشمل ما هو أصل الكائنات ، والعنصر الهام في عيشها واستقرارها على الأرض، بل وسببا في استمرار الحياة الكونية كلها ، ألا وهو الماء الذي قال فيه عز وجل: : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾[2]. وبما أنّنا مع السنّة كمصدر للتشريع البيئي، فقد حثّ الإسلام على المحافظة على الماء وحمايتها من التلوث وترشيد استهلاكها، وعدم الإسراف في استعمالها (من حيث الوجود والعدم) ، ومن ذلك ما

[1] – الإمام أحمد.، المسند، ، مسند العشرة المبشرين بالجنة،مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه ،حديث الشريد بن سويد الثقفي رضي الله عنه، مؤسسة قرطبة القاهرة، مصر، رقم لحديث 13004، ج3، ص 191.

[2] – سورة الأنبياء ، الآية 30.

ورد عن جابر ﷺ عن رسول الله ﷺ : "أنّه نهى أن يُبال في الماء الراكد"[1]، هذا من حيث العدم، وورد من حيث الوجود في السنة عن الماء اقتصاده واعتداله ﷺ في استخدام الماء حتى وإن كان للأمور التعبدية كغسل الجنابة أو الوضوء، فعن سفينة ﷺ قال : كان رسول الله ﷺ يُغسّله الصاع من الماء من الجنابة، ويُوضّئه المُدُّ"[2].

وفي شأن الهواء لم يغفله الإسلام هو الآخر الذي يعدّ سببا لحياة الكائنات إذ لو امتنع كائن حي عن تنفس الهواء لمات بعد دقائق قلّة ، ولعلّ التعدي عليه بالتلوث مستمدّ من الحديث الذي يمنع الضرر في قوله ﷺ : "لا ضرر ولا ضرار"[3] على اعتبار أنّ الهواء والرياح وغيره وردت بشأنه آيات كريمة حول وصفها ووظيفتها.

فقد اعتبرت السنة التبذير والإسراف استنـــزاف للمواد البيئية وإساءة لاستغلالها، ولا مبالغة في القول أنّ استنـــزاف الموارد وعدم الاعتدال في استغلالها هو أصل المشاكل البيئية كلّها ، وهو الحرب العنيفة الدامية التي أعلنها الإنسان عليها دون تدبر أو تفكر حين تجاهل المنهج الإلهي واستبدله بمناهج وضعية ما أنزل الله بها من سلطان ، فجرى وراءها لاهثا متعثرا لا يعرف للحق سبيلا ، ثمّ إنّنا نجد الإسلام عامة والسنة النبوية خاصة حينما دعت إلى حماية البيئة والمحافظة على مواردها، ونهت عن العبث والفساد، أنّ كل ذلك لمصلحة الإنسان الذي أمر به الإسلام باستعمار الأرض وإعمارها وملّكه السيادة على ما فيها من مخلوقات وسخّرها جميعا لخدمته ، فنجده اهتمّ بالأمر الخاصة بحياة الإنسان المتعلقة بأحواله كلّها ، والتي فيها صلاح أمره، فقد اهتمّت بنظافته وطهارته ، وصحته ومأكله ومشربه ، وما يحيط به من مكان ، فنجده أولى عناية فائقة للنظافة والطاهرة ، فقد دعا النبي ﷺ إلى الاهتمام بهذه الأمور إذ حثّ على المواظبة على

---

[1] – مسلم، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الطهارة ، باب النهي عن البول في الماء الراكد، دار إحياء التراث العربي بيروت، رقم الحديث 94 - (281)، ج 1، ص 235.

[2] – مسلم، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الحيض ، باب القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة وغسل الرجل والمرأة في إناء واحد في حالة واحدة وغسل أحدهما بفضل الآخر، دار إحياء التراث العربي بيروت، رقم الحديث 53 – (326)، ج 1، ص 258..

[3] – مالك، الموطأ، رواية يحي الليثي،تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الأقضية ، باب القضاء في المرفق، دار إحياء التراث العربي مصر، رقم الحديث 1429، ج2، ص 745.

الغسل ، فعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : "حق على كل مسلم أن يغتسل في كل سبعة أيام يوما يغسل فيه رأسه وجسده"[1].

ورغّب كذلك في تحسين الهيئة والمظهر ، فعن جابر رضي الله عنه قال : أتانا رسول الله ﷺ فرأى رجلا شعثا قد تفرّق شعره فقال : "أما كان يجد هذا ما يسكن به شعره ؟ ورأى رجلا آخر وعليه ثياب وسخة "أما كان هذا يجد ماء يغسل به ثوبه"[2].

كما اعتبرت السنة الهواء من أهمّ المكونات الطبيعية التي حبانا فيه الله سبحانه وتعالى ، ومن المعروف علميا أنّ الإنسان يمكنه أن يستغني عن الطعام لعدّة أسابيع وعن الماء لعدّة أيام ، أمّا الهواء فلا يمكن الاستغناء عنه لمدّة دقائق ، ولذا فإنّ إفساد الهواء من أخطر الأضرار التي تضرّ بالبيئة سواء عن طريق إفساده بالأدخنة أو الروائح الكريهة أو الأصوات المزعجة ؛ فأمّا إفساده بالأدخنة والروائح الكريهة فلقد بيّن حرمة ذلك رسول الله ﷺ في حديث "لا ضرر ولا ضرار"[3]. فلا يجوز إلحاق الضرر بالإنسان بأي صورة من صور الضرر ، وأيضا حديث : "الناس شركاء في ثلاث، في الماء والكلأ والنار، وثمنه حرام "[4] ، ويعدّ من باب أولى الهواء ، إذ لا يجوز تلويثه لاشتراك جميع الناس في استنشاقه.

وأمّا إفساد الهواء بالأصوات المزعجة ، فعن أبي موسى رضي الله عنه قال : كنّا مع رسول الله ﷺ في سفر ، فكان إذا علونا كبّرنا ، فقال : أربعوا على أنفسكم فإنّكم لا تدعون أصما ولا غائبا ، بل تدعون سميعا بصيرا قريبا وهو معكم"[5]، يقول الإمام النووي في هذا

---

[1] – البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب الجمعة ، باب هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم ، دار بن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 856، ج1،ص 305.

[2] – أبو داود ، سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، كتاب اللباس ، باب في غسل الثوب وفي الخلقان، دار الفكر، رقم الحديث 4062 ، ج2، ص 449.

[3] – مالك، الموطأ، رواية يحي الليثي،تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، 36 كتاب الأقضية ، 26 باب القضاء في المرفق، دار إحياء التراث العربي مصر، رقم الحديث 1429، ج2، ص 745.

[4] – أبو داود ، سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، كتاب الإجارة ، باب في منع الماء ، دار الفكر، رقم الحديث 3477، ج2، ص 300..

[5] – النسائي، السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، كتاب التعبير، السميع البصير، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة 1991، رقم الحديث 7680، ج 4، ص 398.

الشأن معناه : أرفقوا بأنفسكم واحفظوا أصواتكم ففيه الندب إلى خفض الصوت إلى لم تدع حاجة إلى رفعه.

كما ورد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنّ رسول ﷺ : "إنّ أحبّكم إليّ وأقربكم منّي مجلسا يوم القيامة ، أحاسنكم أخلاقا ، وإنّ أبغضكم إليّ وأبعدكم منّي يوم القيامة الثرثارون والمتشدقون والمتفيقهون "[1].

فرفع الصوت مكروه على كل حال، حتى ولو كان الإنسان في عبادة لله عز وجل، ففي الحديث الذي رواه عبد الله بن عمر أنّ النبيّ ﷺ على الناس وهم يصلون وقد علت أصواتهم بالقراءة ، فقال : "إنّ المصلي يناجي ربه عزّ وجل فلينظر بما يناجيه، ولا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن"[2]. وفي رواية أخرى : "ولا يرفع بعضكم على بعض في القراءة"[3].

ويذكر أنّ الشريعة الإسلامية سبّاقة إلى إرساء نظام المحميات الطبيعية ، فكل ما خلق الله في هذا الكون خلقه بمقدار كمّا وكيفا ، والإنسان جزء من هذا الكون الذي تُكمل عناصره بعضها بعضا ، ولكنّه جزء متميّز ولعلّه موقع خاص بين أجزاء الكون ، فصلة الإنسان بالكون كما يصفها القرآن الكريم[4]، ويوضحها من جهة أخرى صلة الاستثمار والانتفاع والتعمير والتسخير لمنافعه ، ومصالحه ، ومن جهة أخرى صلة الاعتبار والتأمل والتفكير في الكون وما فيه ، لذا جاءت السنة واعية إلى المحافظة على التوازن في هذا الكون ، والحفاظ على مكوناته التي هي مقومات ذلك التوازن ، فشُرع الحمى[5]، وجُعلت المحميات في أماكن مختلفة لأغراض متنوعة ، أهمها المحافظة على وجود

---

[1] – الترمذي ، الجامع الصحيح سنن الترميذي، أحمد محمد شاكر وآخرون، كتاب البر والصلة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب ما جاء في معالي الأخلاق، دار إحياء التراث العربي بيروت ، رقم الحديث 2018 ؛ ج4، ص 370.

[2] – زكي زكي حسين زيدان ، الأضرار البيئية وأثرها على الإنسان وكيف عالجها الإسلام ، المرجع السابق ، ص 35 ، 36.

[3] – أبو داود ، سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، كتاب الصلاة ، باب رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل، دار الفكر، رقم الحديث 1332، ج1، ص 424..

[4] – انظر الآيات في الصفحة (268) ، من هذه الرسالة.

[5] – الحمى أصله ما منع رعيه من الأرض ، وهو الموضع الذي تحميه ، مقصور ، حميت المكان إذا منعته أن يقرب ، فإذا امتنع وعز قلت أحميته أي صيّرته حمى ، ولا يكون الإحماء إلاّ بعد الحماية. فهد بن عبد الرحمن الحمودي ، حماية البيئة والموارد الطبيعية في السنة النبوية ، كنوز اشبيليا ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 2004، ص 302.

الكائنات الحية بشتى أنواعها ، فوضعت القوانين العامة في الشريعة الإسلامية للحمى ، ثمّ وضعت محميتان كأنموذجين ساميين لأرقى أنواع الحمى هما : حمى مكة ، وحمى المدينة.

ومثال الحمى العام من السنة ما روي عن الصعد بن جثامة ﷺ قال إنّ الرسول ﷺ قال : "لا حمى إلاّ لله ولرسوله" وقال : بلغنا أنّ رسول الله ﷺ حمى النقيع ، وأنّ عمر حمى الشرف والربذة"[1]. والمقصود بقوله "لا حمى إلاّ لله ورسوله" قيل : كان الشريف في الجاهلية إذا نزل أرضا في حيّه استعوى كلبا فحمى مدى عواء الكلب، لا يشركه فيه غيره ، وهو يشارك القوم في سائر ما يرعون فيه ، فنهى النبي ﷺ عن ذلك وأضاف الحمى إلى الله ورسوله ، أي إلاّ ما يحمى للخيل التي ترصد للجهاد ، والإبل التي يحمل عليها في سبيل الله ، وإبل الزكاة وغيرها ، كما حمى عمر بن الخطاب ﷺ النقيع لنعم الصدقة ، والخيل المعدة في سبيل الله[2].

وأمّا عن الأنموذجين المذكورين "مكة والمدينة" فقد اختار الله سبحانه وتعالى مكة ليجعلها حرما آمنا ، وحمى لا تطاله أيدي المعتدين أو المفسدين ، وقد تميّز هذا البلد بمزايا جعلت منه بلدا محرّما بتحريم الله له ، ومن تلك المميزات : كون هذا البلد بلدا غير ذي زرع في أصل خلقته وطبيعته الجغرافية ، وبناء عليه يقلّ عدد الحيوان نتيجة لقلّة الزرع، وقد دعـــا إبراهيم الخليل ربّه أن يجلب لهذا البلد الثمرات لأنّه بلد غير ذي زرع، قال الله تعـــالى: ﴿ رَّبَّنَا إِنِّي أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُواْ الصَّلاَةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُم مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ﴾[3]. ومن المميزات أيضا كون هذا البلد هو مقصد الناس عند أدائهم فريضة الحج، فقد كتب الله على الناس حجّ هذا البيت ، قال تعالى : ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ

[1] – البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب المساقاة – الشرب ، باب لا حمى إلا لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم، دار بن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 2241، ج2،ص 835.

[2] – فهد بن عبد الرحمن الحمودي ، حماية البيئة والموارد الطبيعية في السنة النبوية ، المرجع السابق ، ص 303.

[3] – سورة إبراهيم، الآية 37.

إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾[1]، وحيث كان مقصدا ومجمعا للناس كان أنسب بقعة لتكون مثالا وأنموذجا حيا للحمى الذي ينبغي أن ينهج ، والسلوك الذي ينبغي أن يتخذ حيال المدن التي تعجّ بالسكان ، ولا تجد بقعة في العالم من أقصاه إلى أقصاه بها تلك العناية بالأشجار أو الأمن في البدن ، أو الراحة النفسية للإنسان والحيوان والطيور على حدّ سواء ، سوى مكّة ، بل إنّك لتجد العواصم المزدحمة بالسكان هي أسوأ المدن من الناحية البيئية ، وتجد أنّ بعض الناس يعزفون عن العيش بها لا لسبب إلاّ لتلوثها وندرة الحياة النباتية والحيوانية الطبيعية بها ، وكان الأولى أن تتخذ إجراءات بيئية للمحافظة على مثل تلك المناطق التي تعجّ بالناس ، وذلك من خلال تعاليم الإسلام حول المدن وحماية البيئة بها ، ومن الأحاديث الدالة على حرمة هذا البلد وكونه حمى لا يستباح، ما رُوي عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبيّ ﷺ قال : "حرم الله مكة فلم تحلّ لأحد قبلي ، ولا لأحد بعدي ، أحلت لي ساعة من نهار لا يختلي خلاها ولا يعضد شجرها ، ولا ينفر صيدها ، ولا تلتقط لقطتها إلاّ لمعرّف ، فقال العباس : إلاّ الإذخر لصاغتنا وقبورنا ، فقال إلاّ الإذخر"[2].

أمّا المدينة فقد جعلت حرما وحمى لدواعي عدّة ، منها ما ذكر في مكة من كونها مكانا يُزار ويُقصد من مختلف بقاع العالم ، فكانت أنموذجا آخر للمدينة الفضلى التي يُحتذى حذوها ، ولكنها تختلف عن مكة من وجه كونها ذات زرع ، إلاّ أنّ المحافظة على ما بها من الزروع أمر ضروري لكثرة الوافدين إليها والّذين لا يتسببون في إهلاك وإبادة الزرع خاصة وأنّ المدينة صارت محطة رحال المهاجرين ، فرغب الرسول ﷺ أن يكون هذا البلد حمى آمنا لكل من يزوره أو مهاجر إليه ، فدعا الله بذلك فكان كذلك،

[1] – سورة آل عمران، الآية 97.

[2] – البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب الجنائز، باب الإذخر والحشيش في القبر ،دار بن كثير اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 1284، ج1،ص 452.

واستمر تحريم هذا البلد و لم ينقطع ، ويشير إلى ذلك الإمام الطحاوي – رحمه الله تعالى– ضمن أسباب أخرى لحماية المدينة ، فيقول : يحتمل أن يكون سبب النهي عن صيد المدينة وقطع شجرها كون الهجرة كان إليها ، فكان بقاء الصيد والشجر ممّا يزيد في زينتها ويدعو إلى ألفتها كما روى ابن عمر رضي الله عنهما أنّ النبي ﷺ نهى عن هدم آطام المدينة –وهي الأسوار حول المدينة– ، فإنّها من زينة المدينة فلما انقطعت الهجرة زال ذلك ، ولكن القول الراجح الذي يعوّل عليه أنّ للمدينة حرما كما أنّ لمكة حرما ، ويدل على ذلك أحاديث كثيرة صريحة ، وهو قول الجمهور[1] ، ومن ذلك عن أنس رضي الله عنه قال : خرجت مع رسول الله ﷺ إلى خيبر فلما قدم راجعا وبدا له أحد قال : "هذا جبل يحبّها ونحبّه ، ثمّ أشار بيده إلى المدينة ، قال : اللهم إنّي أحرّم ما بين لابتيها كتحريم إبراهيم مكة ، اللهم بارك لنا في صاعنا ومدّنا"[2].

وعن أنس رضي الله عنه أيضا عن النبيّ ﷺ قال : "المدينة حرم من كذا إلى كذا ،لا يقطع شجرها ولا يحدث فيها حدث ، من أحدث فيها حدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين"[3] ، وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنّه كان يقول : لو رأيت الضباء بالمدينة ترتع ما ذعرتها، قال ﷺ : ما بين لابتيها حرام"[4] ، وعن عليّ رضي الله عنه قال : ما عندنا كتاب نقرؤه غير هذه الصحيفة ، قال : فأخرجها فإذا فيها أشياء من الجراحات وأسنان الإبل ، فقال : وفيها المدينة حرم ما بين عير إلى ثور ، فمن أحدث فيها حدثا أو آوى محدثا فعليه لعنة الله

[1] – الطحاوي ، شرح معاني الآثار ، دار الكتب العالمية ، بيوت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، 1407هـ ، الجزء الرابع ، ص 194.، المباركفوري ، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى، 1410هـ ، ج10، رقم الحديث 3922 ، ص 292 .

[2] – البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب الإعتصام بالكتاب والسنة ، باب ما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم وحض على اتفاق أهل العلم وما اجتمع عليه الحرمان مكة والمدينة وما كان بها من مشاهد النبي صلى الله عليه وسلم والمهاجرين والأنصار ومصلى النبي صلى الله عليه وسلم والمنبر والقبر ، دار بن كثير اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 6902 ،ج6،ص 2672.

[3] –البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، أبواب فضائل المدينة ، باب حرم المدينة ، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 1768 ،ج2،ص 661.

[4] – البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، أبواب فضائل المدينة، باب باب لابتي المدينة، دار بن كثير اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 1774،ج2،ص 662. ؛ واللابتين : تثنية لابة ، وهي الأرض التي ألبست الحجارة السوداء ، وجمعها لابات من الثلاثة إلى العشرة ، فإذا كثرت فهي اللاب واللوب.

والملائكة والناس أجمعين"[1] ، وعن جابر ﷺ قال : قال النبيّ ﷺ : "إنّ إبراهيم حرّم مكة وإنّي حرمت المدينة ما بين لابتيها ، لا يقطع عضاهها ولا يصاد صيدها"[2].

ومن ضروب اهتمام السنة النبوية بالبيئة إحياء الأرض الموات وعمارة الأرض بالزراعة والغرس والبناء ، وهذا يقابل منع الإفساد وليس أدلّ على ذلك من ما رواه أنس بن مالك ﷺ عن النبي ﷺ أنّه قال : "إن قامت على أحدكم القيامة وفي يده فسيلة فليغرسها"[3]، ومن معالم هذا الموقف الإيجابي أنّ تتخذ الوسائل المختلفة بتحسين شروط الحياة الصحيحة والغذائية والنفسية بما يسهم في المحافظة على الإنسان ونفحته ، وبما يؤمن ظروف حياة أفضل للأجيال اللاحقة ومن الأحاديث الواردة في الحث على إحياء الموات وتنظيم ذلك ما رواه سعيد بن زيد ﷺ عن النبي ﷺ أنّه قال : "من أحيى أرضا ميّتة فهي له ، وليس لعرق ظالم حق"[4].

كما حثّت السنة النبوية على حسن استغلال ما في باطن الأرض من ثروات ومعادن وأن تعمّ بها المنفعة في الجيل الواحد ، وبين الأجيال ، فقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول ﷺ : "في الركاز الخمس"[5]، قال الحافظ ابن حجر : قوله: وفي الركاز الخمس : اختلف في الركاز ، فالجمهور ذهبوا إلى أنّه المال المدفون ، لكن حصره الشافعية فيما يوجد في الموات ، بخلاف ما إذا وجده في طريق مسلوك ، أو مسجد فهو لقطة ، وإذا وجده في أرض مملوكة فإن كان المالك الذي وجده فهو له ،

---

[1] – البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب الفرائض، باب إثم من تبرأ من مواليه، دار بن كثير اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 6374، ج6،ص 2482.

[2] – مسلم، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الحج، باب باب فضل المدينة ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها وبيان حدود حرمها ، دار إحياء التراث العربي بيروت، رقم الحديث 458 – (1362)، ج 2، ص 992. (عضاهها) العضاه كل شجر يعظم وله شوك واحدها عضاهة وعضهة وعضة].

[3] – الإمام أحمد.، المسند، ، مسند العشرة المبشرين بالجنة،مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه ،حديث الشريد بن سويد الثقفي رضي الله عنه، مؤسسة قرطبة القاهرة، مصر، رقم لحديث 13004، ج3، ص 191.

[4] – أبو داود ، سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، كتاب الخراج، باب في إحياء الموات، دار الفكر، رقم الحديث 3073، ج2، ص 194.

[5] – ابن ماجه ، السنن ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب اللقطة ، باب من أصاب ركازا، دار الفكر بيروت، رقم الحديث ، 2510 ، الجزء الثاني، ص 839.

وإن كان غيره فإن ادعاه المالك فهو له، وإلاّ فهو لمن تلقاه عنه ، إلى أن ينتهي الحال إلى من أحيى تلك الأرض ، كما اختلف الفقهاء في مصرفه ، فقال مالك وأبو حنيفة والجمهور مصرفه خمس الفيء ، وقال الشافعي في أصح قوليه : مصرفه مصرف الزكاة ، واتفق العلماء على أنّه لا يشترط فيه الحول ، بل يجب إخراج الخمس في الحال[1]. فنرى هنا أنّ حق الاستثمار والانتفاع والتسخير الذي شرعه الله للإنسان يتضمن بالضرورة التزاما منه بالمحافظة على كل الموارد الطبيعية كمّا وكيفا ، فلقد خلق الله تعالى جميع أسباب الحياة للإنسان ومواردها لتحقيق أهداف من أهمّها : التفكر والعبادة ، السكن والتعمير ، الانتفاع والاستثمار ، المتعة وتذوق الجمال ، ولهذا يعتبر حفظ كلية المال من حفظ البيئة من هذا الباب (من باب الضروري والحاجي والتحسيني) فلا يجوز للإنسان إفساد البيئة بإخراجها عن طبيعتها الملائمة لحياة الإنسان وقراره فيها ، كما لا يجوز استثمار تلك الموارد أو الانتفاع بها بشكل غير رشيد يفسد أو يعرض أقواتها ومواردها للفساد والتشويه[2].

لهذا أباح الشارع الحكيم استغلال ذلك المورد على أن يدفع المستفيد جزءا من الركاز لينتفع به الناس ، ولتحقيق المصلحة العامة وتأمين ما يحتاجه الناس جراء الانتفاع لذلك المورد البيئي ، دون أن ننسى في هذا الشأن استقطاع المعادن ، أو ما يسمى بإقطاع الأرض أمّا المعدن إذا كان ظاهرا لا يحتاج إلى عمل فلا يجوز إقطاعه ، والناس فيه سواء ؛ أي هو مشترك بين المسلمين كالأنهار الجارية ، وإحياء المعدن إظهاره ، فالمعدن الظاهر كالملح لا يحتاج إلى إظهار ، فلا يجوز إقطاعه ، أمّا إذا كان المعدن باطنا فيجوز للإمام إقطاعه إرفاقا لا تمليكا ، وعلى قدرة المقطع على العمل[3]، من ذلك ما روته بهيسة عن أبيها رضي الله عنهما قالت : استأذن أبي النبيّ ﷺ فدخل بينه وبين

[1] – ابن حجر ، فتح الباري بشر صحيح البخاري، تحقيق أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، قوله باب في الركاز الخمس، دار المعرفة بيروت، 1379 هـ ج3 ، ص 364 .

[2] – فهد بن عبد الرحمن الحمودي ، حماية البيئة والموارد الطبيعية في السنة النبوية ، المرجع السابق ، ص 393.

[3] – فهد بن عبد الرحمن الحمودي ، حماية البيئة والموارد الطبيعية في السنة النبوية ، المرجع السابق ، ص 401.

قميصه ، فجعل يقبّل ويلتزم ثمّ قال : يا رسول الله : ما الشيء الذي لا يحلّ منعه ؟ قال: "الماء" ، قال : يا نبي الله ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ قال : "الملح" ، قال : يا رسول الله ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ قال : "إن تفعل الخير خير لك"[1]. ومعنى ذلك أنّ الملح إذا كان فيه معدنه في ارض أو جبل غير مملوك فإنّ أحدا لا يمنع من أخذه ، فأمّا إذا صار في حيّز مالكه فهو أولى به ، وله منعه وبيعه والتصرف فيه كسائر أملاكه ، وعن استخراج المعادن ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنّ رجلا لزم غريما له بعشرة دنانير فقال : والله لا أفارقك حتى تقضيني أو تأتيني بحميل ، فتحمّل بها النبيّ ﷺ ، فأتاه بقدر ما وعده ، فقال له النبي ﷺ : "من أين أصبت هذا الذهب ، قال من معدن ، قال: لا حاجة لنا فيها وليس فيها خير ، فقضاها عنه رسول الله ﷺ "[2] ، والحميل في الحديث هو الكفيل ، وقد فعل النبيّ ﷺ ذلك من أجل أنّ أصحاب المعادن يبيعون ترابها ممّن يعالجه فيحصّل ما فيه من ذهب أو فضة ، وهو غرر لا يدرى هل يوجد فيه شيء منها أو لا ، وفيه وجه آخر وهو أنّ معنى قوله : "لا حاجة لنا فيها " ليس فيها خير، أي ليس فيها رواج ، ولا لحاجتنا فيها نجاح ، وذلك أنّ الدين الذي كان تحمّله عنه دنانير مضروبة ، والذي جاء به تبر غير مضروب وليس بحضرته من يضربه دنانير ، وفيه وجه آخر وهو أن يكون إنّما كرّهه لما يقع فيه من الشبهة ويدخله من الغرر عند استخراجهم إياه من المعدن ، وذلك أنّهم استخرجوا بالعشر أو الخمس أو الثلث فما يصيبونه ، وهو غرر لا يعلم هل يصيب العامل فيه شيئا أم لا ، فكان ذلك بمثابة العقد على ردّ الآبق ، والبعير الشارد لأنّه لا يعلم هل يظفر بهما أم لا ؟[3].

[1] – أبو داود ، سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، كتاب الزكاة، باب ما لا يجوز منعه، دار الفكر، رقم الحديث 1669 ، ج1، ص 523.

[2] – أبو داود ، سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، كتاب البيوع ، باب في استخراج المعادن ، دار الفكر، رقم الحديث 3328 ، ج2، ص 262.

[3] – فهد بن عبد الرحمن الحمودي ، حماية البيئة والموارد الطبيعية في السنة النبوية ، المرجع السابق ، ص 414.

وما سبق من أمثلة لدليل على دقة السنة في مراعاة التوازن بين حفظ ورعاية الموارد البيئية وبين استنفاع الناس بها ، وذلك بعدم الإسراف ، وعموم الانتفاع بها ، لأنّ المال كمقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية يُعدّ حفظُه من قبيل حفظ البيئة.

وفيما يلي نتحدث عن الاعتبارين العقدي والتعبدي في البيئة ، وتلك العلاقة العقدية والتعبدية بين الإنسان والموارد البيئية ، حية كانت أم غير حية ، ما دام أنّها مخلوقات الله جلّ وعلا ، فضلا عن التناغم بين الإنسان وهذه الموارد.

المبحث الثاني: الاعتبارين العقدي والتعبدي للبيئة في شريعة الإسلام.

إذا ألقينا نظرة على الدراسات البيئية الحديثة وجدناها تبحث الجانب المادي للبيئة، وتهمل الجانب الأساس فيها وهو الجانب الروحي ، وهو ما تتضمنه البيئة في وجودها المادي من معان يدركها الإنسان بتوظيفه لمداركه الحسية ومعارفه الروحية ، وهذه النتيجة سببها تأخر الدراسات الإسلامية بمختلف تخصصاتها ، وبالمقابل لجوء الكتّاب المسلمين إلى محاكاة مفكري الغرب في علوم البيئة ، ولم يتوجهوا إلى التراث الإسلامي لاستجلاب أسس هذا العلم ، وهذا ليس تعصبا لثقافتنا وإنّما جدير بالتنبيه إليه لأجل الاختلاف الحاصل بين الثقافتين الغربية والإسلامية ، فالثقافة الغربية بُنيت على فكرة فلسفية مفادها الصراع بن الطبيعة والإنسان ، على الرغم من أنّ هذه النظرة بدأت تتغيّر عند بعض مفكري الغرب اليوم ، كأمثال آل قور[1]، فالنظرة الغربية المُكرَّسة في القوانين والتشريعات الوضعية لا زالت إلى حدّ اليوم تحكمها وتسيّرها ثقافة الإنتاج والاستهلاك، بخلاف النظرة الإسلامية المبنية في هذا الشأن على أساس وجود اعتبارات عقدية وتعبدية للبيئة، وكذا على أساس التسخير والاستخلاف، والمتتبع لكتاب الله وسنّته في هذا المجال، يجد بأنّ كلّ ما ذكر من عناصر البيئة إلاّ والاعتبارين العقدي والتعبدي حاضرين فيه، كما يأتي بيانه فيما يلي:

المطلب الأوّل : الاعتبار العقدي للبيئة في الشريعة الإسلامية.

يقول الله عز وجل : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ* وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ* وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاء مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[2]، وفي هذه الآيات

---

[1] انظر الصفحة (108) من هذه الرسالة بشأن ما قاله مفكروا الغرب عن البيئة وعلاقتها بالإنسان.

[2] سورة الجاثية، الآية 3 - 5.

الكريمة إيحاءات ظاهرة ، ففي قوله تعالى : ﴿ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ربْطٌ إيمانيٌ بين الإنسان وهذا الكون المسخّر له ، وفي قوله تعالى : ﴿ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ ربْطٌ عقدي يربط الإنسان المؤمن بخالقه وما خُلق لأجله ، وفي قوله عز وجل : ﴿ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ ربْطٌ فكري بين الإنسان وما سُخّر له في هذا الكون ، على عكس الفكر الغربي في المذاهب والفلسفات الوضعية التي تعتبر المرجعية الفكرية للحضارة الغربية الراهنة، والذي يقوم على تصوّرات عقلية تنطبع فيها الموجودات البيئية بوجود ذهني لا يقابله في الوجود الخارجي أي معنى واقعي ، وحسبنا نظرية أفلاطون وباركلي وديكارت ، هذا الأخير الذي قال قولته المشهورة : أنا أفكر ، أنا موجود ، وهو خير دليل على ربط الوجود البيئي بالذات الإنسانية المدرِكة ، وإلاّ لا وجود واقعي لها ، وهذا يتنافى مع الوجود المادي الحقيقي – في النظرة الإسلامية – لهذه العناصر التي تتعزّز بفكرة التسخير.

والمتأمل لآيات القرآن الكريم في ذكرها للعناصر البيئية سواء في صورتها المجملة ، أو بالتفصيل يقف لا محالة على حقيقة كبرى مفادها أنّ هذا الوجود البيئي بنظامه المحبوك ، وبسننه وقوانينه ، وعلاقاته المنظومة ، ليشهد ويُذكر بوجود إله مدبر ومسير لهذا الكون ونظامه، وتتجلى من خلال هذا التذكير صفاته تعالى على أحسن وصف وأكمل بيان ، ولا يكاد الباحث يمرّ بذكر البيئة أو أحد عناصرها في القرآن الكريم إلاّ والتذكير بالألوهية واضحٌ فيه ، إذ يقول جلت قدرته : ﴿ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ * أَمَّن يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاء وَالْأَرْضِ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ

صَادِقِينَ ﴾ [1] ، ويتجلى هذا الاعتبار العقدي للبيئة من خلال شهادتها بالوجود الإلهي ، وكذا شهادة البيئة على وجود الحياة الآخرة.

الفرع الأوّل : شهادة البيئة بالوجود الإلهي.

ففي القرآن الكريم يقف الإنسان على تجل إلهي في جميع أشكاله وأنواعه، وأحوال وعلاقات تلك الأنواع والأشكال ، وهو تجلّ يرتبط فيه الوجود الإلهي بالموجودات البيئية ارتباطا معلولا بوجود الله تعالى سواء في ذلك ذكر البيئة بصفتها الإجمالية كما في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِن دَابَّةٍ وَهُوَ عَلَى جَمْعِهِمْ إِذَا يَشَاء قَدِيرٌ ﴾ [2] ، وقوله أيضا: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [3] ، يقول صاحب التفسير المنير في شأن هذه الآية : مكّن الله للإنسان الحياة في الأرض بإظلاله للسقف المحفوظ ، وهو السماوات السبع التي رفعها بقدرته...، والله عالم بكل ما خلق ، في الأرض والسماء ، وذلك كلّه دليل القدرة الباهرة الدالة على وجود الإله الخالق... [4].

كما تشهد بنفس المعنى في ذكر عناصرها مفصلة ، كما في قوله عز وجل : ﴿ أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاء الَّذِي تَشْرَبُونَ * أَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ * لَوْ نَشَاء جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ * أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ * أَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنشِؤُونَ ﴾ [5] ، وقوله تعالى : ﴿ أَمَّن يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَن يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ أَإِلَهٌ

[1] – سورة النمل، الآيتين 63 – 64.

[2] – سورة الشورى، الآية 29.

[3] – سورة البقرة، الآية 29.

[4] – وهبة الزحيلي ، التفسير المنير ، دار الفكر المعاصر ، لبنان ، 1991 ، الطبعة الأولى ، الجزء1 ، ص ص 18 ، 19.

[5] – سورة الواقعة ، الآيات 68 – 72.

مَّعَ اللَّهِ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [1] ، كما أنّ البيئة بالكيفية التي خلقت عليها ، وما يطرأ على تلك الكيفية من تغيير في أوضاعها ، وتبدّل في وظائف عناصرها لشاهد بوجود إله مدبّر ، وهو ما يعبّر عنه تعالى في قوله : ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴾ [2] ، ويقول جلّت قدرته: ﴿ لَا الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [3] ، وهي حقيقة جعلها إبراهيم – خليل الرحمن عليه وعلى نبيّنا أفضل الصلوات والتسليم – دليلا على وجود الله تعالى ، فقد جعل عليه السلام وهو يعيش في مجتمع يعجّ بالشرك والأوثان يرصد الآيات الكونية من كواكب ونجوم وشمس وقمر ، فكان كلما تراءت له آية كونية أنّها الله سبحانه ، عاد وعدل عن ذلك بنداء الفطرة ، وقوّة الفكر والتدبر بعدما يلحظ أفولها واختفاءها بانتهاء وقتها ، إلى أن بان وظهر له عليه السلام أنّ فاطر هذه المظاهر الكونية ومبدعها من سماوات وأرض وما بينهما بهذه الحركة المضطردة والتنظيم المحكم ، إنّما هي قوّة أعلى وأجل من هذه الموجودات التي تسيّر نفسها فوجّه وجهه إليه حنيفا مسلما ، والحق أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام كان في هذا المقام مناظرا لقومه مبينا لهم بطلان ما كانوا عليه من عبادة الهياكل والأصنام ، يقول عزّ وجل: ﴿ وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ * فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا قَالَ هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ * فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ

[1] – سورة النمل، الآية 63.
[2] – سورة يس، الآية 38.
[3] – سورة يس، الآية 40.

مِّمَّا تُشْرِكُونَ * إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَاْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ [1].

وقد ورد في دلائل التوحيد للقاسمي خمسة وعشرين دليلا على وجود الله تعالى مفصلا بالأدلة والبراهين الكونية تحت عنوان :"الأدلة الواضحة على وجود الله تعالى" ، حيث يقول في هذا المعنى : "كلما ازداد المرء علما بالفنون الكونية ، ورسخت قدمه في العلوم الطبيعية ، ازداد بموجب الكون معرفة وبالآيات الدالة عليه بصيرة ، وكلّما قلّت معارفه ابتعد عن الخالق بنسبتها ، وهكذا كلّما راجت أسواق العلوم ، وتبيّنت أسبابها ، كان الاعتقاد بوجود الله تعالى أقوى وأشد"[2].

وكما تشهد البيئة بوجود الله سبحانه وتعالى ، فإنها تشهد كذلك بصفاته العليا لتتجلى هذه الصفات في صفحات هذا الكون في سيرورته الكمية المادية ، كما نطقت بهذه الحقيقة الآيات القرآنية مثبتة لها انطلاقا من الناموس الذي فطر الله تعالى عليه الكون، يقول تعالى: ﴿ ... وَمَن يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [3]، فالكون أو البيئة بهذا النظام المحكم ، والتدبير الموحد يشهد على وحدانية منشئه وخالقه بمقتضى أنّ وحدة النظام تشهد بوحدانية المنظم ، ووحدة التدبير تشهد بوحدانية المدبر ، فنظام الكون والخلق واحد في كل مكان[4]. وقد بيّن سبحانه وتعالى هذه الحقيقة بقوله : ﴿ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَّا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ ... ﴾ [5] ، أي من اختلاف وعدم تناسب[6]. ويقول عز وجل : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا

[1] – سورة الأنعام، الآيات 75 79.

[2] – جلال الدين القاسمي ، دلال التوحيد ، ضبط وتعليق عبد الرحمن الكعك ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، الطبعة 1991 ، ص 191- 274.

[3] – سورة النمل، الآية 63.

[4] – داود سليمان السعدي ، أسرار الكون في القرآن ، دار الحرف العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، 1999 ، ص 238 –252.

[5] – سورة الملك ، الآية 3.

[6] – حسين محمد مخلوف ، كلمات القرآن ، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ، لبنان ، 1989 ، الطبعة الأولى ، ص 344.

آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [1]، يقول وهبة الزحيلي : ... لو كان في السماوات والأرض آلهة غير الله لخربتا ، وفسد نظامهما ، وبناء عليه يكون جميع ما في هذا العالم العلوي والسفلي من المخلوقات دليل وحدانية الله تعالى ، لذا قال عز وجل: ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ ، أي تنـــزّه الله تعالى وتقدّر عمّا يصفون وعن الذي يفترون ويقولون أنّ له ولدا أو شريكا ، وتعالى عمّا يأفكون علوا كبيرا... [2].

وقد استنبط علماء العقيدة من هذه الآيات دليلا على وحدانية الله تعالى هو دليل يعرف بـــ"التمانع" يقوم على اعتبار أنّ ما في الكون من نظام محكم وصلاح مدبّر يدل على وحدانية الله سبحانه وتعالى ، ولو سلّم التعدّد فرضا لأفضى ذلك إلى اضطراب وفساد[3]، وهي دالة على قدرة الله سبحانه وتعالى المطلقة شاهدة على مظاهرها في هذا الكون الفسيح ، إذ يقول الله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللّهُ مِنَ السَّمَاء مِن مَّاء فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[4] ، فالبيئة شاهدة على قدرته تعالى ، شاهدة بإحكام سيرها ودقّة حركتها ، فالسماء وما حوت من شمس وقمر ونجوم وفلك ، والأرض وما أقلّت من دواب ونبات وبحار وأنهار ، كلها تسير وفق قوانين ونواميس رائعة الدقة ، كل هذا يدل على قدرة الخالق وعظمته سبحانه وتعالى ، وبالتالي فإنّ كل مظهر من المظاهر البيئية يشهد ويدل دلالة واضحة على وجود إله واحد ويشهد بصفاتها تعالى العليا ، هذه

[1] – سورة الأنبياء ، الآية 22.

[2] – وهبة الزحيلي، التفسير المنير ، المرجع السابق ، الجزء17 ، ص ص 34 ، 35.

[3] – بن عاشور ، التحرير والتنوير ، الدار التونسية ، تونس ، 1984 ، الجزء 17 ، ص 11.

[4] – سورة البقرة ، الآية 164.

الشهادة التي لا زالت تؤكدها البحوث العلمية الحديثة في مجال علوم الفلك وعلوم الأحياء وغيرها ممّا يرجى أن يكون تفسيرا لما غمض من معاني الآيات القرآنية الكونية، والبيئة شاهدة كذلك على وجود حياة أخرى وهي الحياة الآخرة.

الفرع الثاني : شهادة البيئة بالحياة الآخرة.

من بين ما كذّب به المشركون والكفار منذ آدم إلى خاتم الأنبياء والمرسلين هو قضية مهمة تتمثل في قضية البعث ، ومنهج القرآن سلك مسلك إثبات هذه الحقيقة من خلال عرضها في المشاهد البيئية، والمظاهر الكونية المحسوسة، حتى تزيد المؤمن إيمانا بربّه، وتهدي الضال بإعمال عقله ونظره في الكون، يقول الله عز وجل: ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [1] ، ويقول تعالى: ﴿ وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاء اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ * ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [2] ، فهي دعوة منه سبحانه وتعالى إلى التدبّر العلمي، واستعمال التأمل والفكر ، وكأنّه درس إلهي تشهد به مشاهد الكون في وضعها المادي المحسوس[3]، يقول صاحب التفسير المنير في شأن هذه الآية : "أي وإذا تأملت أيّها الإنسان ترى الأرض ميتة يابسة لا نبات ولا زرع ، فإذا أنزلنا عليها ماء المطر أو غيره، تحركت بالنبات وحييت بعد موتها ، وازدادت وارتفعت وانتفحت بالماء والنبات، ثمّ أنبتت من كل صنف من النبات والزرع... فمن قدر على إحياء الأرض الميتة الهامدة التي لا ينبت فيها شيء قادر على إحياء الموتى"[4].

---

[1] – سورة العنكبوت ، الآية 20.

[2] – سورة الحج ، الآية 5 – 07.

[3] – محمد سعيد رمضان البوطي ، كبرى اليقينيات الكونية ، وجود الخالق ووظيفة المخلوق، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، 1402هـ ، الطبعة الثامنة ، ص 342 – 343.

[4] – وهبة الزحيلي، التفسير المنير ، المرجع السابق ، الجزء 7 ، ص 160.

ويقول الله عز وجل : ﴿ أَوَلَمْ يَرَ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ * وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ * الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ * أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُم بَلَى وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ * إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ * فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [1] ، ممّا يروى في سبب نزول هذه الآيات ما أخرجه الحاكم وصححه عن ابن عباس قال : "جاء العاص بن وائل إلى رسول الله ﷺ بعظم حائل ، ففتّه ، فقال : يا محمد ، أيبعث هذا ما أرم ؟ قال : "نعم ، يبعث الله هذا ثمّ يميتك ثمّ يحييك ، ثمّ يدخلك جهنّم"[2]، فنـــزلت هذه الآيات.

ويقول تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [3] ، قال مجاهد في تفسيرها : "الإعادة أهون عليه من البداءة ، وبه قال عكرمة[4]، روى البخاري عن أبي هريرة ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : "يقول الله تعالى : "كذبني ابن آدم و لم يكن له ذلك ، وشتمني و لم يكن له ذلك ، فأمّا تكذيبه إياي ، فقوله : يعيدني كما بدأني ، وليس أول الخلق بأهون عليّ من

[1] – سورة يس ، الآية 77 – 83.

[2] – الحاكم ، المستدرك على الصحيحين، تفسير سورة يس ـــ بسم الله الرحمن الرحيم ـــ قد ذكر فضائل السور في كتاب فضائل القرآن و أنا ذاكر في هذا الموضع حكاية ينفع بها من استعملها، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1990 ، الحديث رقم 3606 ، الجزء 2 ، ص 466.

[3] – سورة الروم ، الآية 27.

[4] – ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، دار الثقافة ، الجزائر ، 1990، الجزء 5، ص 215.

بدايته ، وأمّا شتمه إياي : اتخذ الله ولدا ، وأنا الأحد الصمد الذي لم يلد و لم يولد و لم يكن له كفؤا أحد"[1].

فعلاقة الإنسان بالبيئة في عقيدة الإسلام ، أنّ تعامله مع عناصرها ليس تعاملا تلقائيا ، وإنّما هو مستند إلى تصور إيديولوجي لها ، أو مرجعية فكرية محدّدة له، تتأسّس وفق التصور الإسلامي للكون على الأساس العقدي للبيئة ، كما بيّناه سابقا، ثمّ على أساس نوع العلاقة بين الإنسان والبيئة كما بينها القرآن الكريم ، بما يحقق غاية وجود الإنسان المتمثلة في تحقيق الخلافة لله عز وجل، تصديقا لقوله جلّت قدرته: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ... ﴾[2].

وحتى يحقق الإنسان غايته هذه على أكمل وجه ، كان لابدّ أن تكون البيئة مهيأة مذللة له ما يحفظ له وجوده ، وينمّي طاقاته ، فاقتضت حكمته تعالى تسخير البيئة بجميع عناصرها للإنسان ، يقول سبحانه وتعالى : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[3]. وبهذه الثنائية "التسخير والاستخلاف" تتحدّد وتنضبط العلاقة بين الإنسان والبيئة في التصور الإسلامي.

وبالرجوع إلى القرآن الكريم ، نجد أنّ هذه العلاقة تتأسس على ثلاثة عناصر أساسية وهي :

1- التوافق بين الإنسان والكون ،

2- تفضيل الإنسان على الكون ،

3- تسخير الكون للإنسان.

---

[1] – البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب التفسير ، باب تفسير قوله { قل هو الله أحد } . (الإخلاص) ، دار بن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 4690 ،ج4،ص 1903.

[2] – سورة البقرة ، الآية 30.

[3] – سورة الجاثية ، الآية 13.

1- التوافق بين الإنسان والكون :

فهما يستويان في صفة الخلق ابتداءا ، باعتبارهما مخلوقات لله تعالى ، إذ يقول سبحانه: ﴿...وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا ﴾[1]، وأصل الخلقة في الإنسان يرجع إلى الطين والماء، يقول جلّت قدرته أيضا : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ . . . ﴾[2]، ويقول تعالى أيضا : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنسَانِ مِن طِينٍ ﴾ [3] ، يقول صاحب التفسير الكبير في شأن هذه الآية "قيل المراد آدم عليه السلام ، فإنّه خلق من طين ، ويمكن أن يقال أنّ الطين ماء وتراب مجتمعان ، والآدمي أصله منيّ ، والمنيّ أصله غذاء ، والأغذية إمّا حيوانية أو نباتية ، والحيوانية بالآخرة ترجع إلى النباتية ، والنبات وجوده بالماء والتراب الذي هو الطين[4].

والجميع في هذا الخلق من إنسان وبيئة محكوم بقانون الله الضابط للموجودات كمّا وكيفا ، وهو ما يمكن أن نصطلح عليه باسم "قانون التقدير الإلهي" ، يقول عزّ وجل: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[5]، وهما عائدان إليه في النهاية كذلك ، ويقول تعالى أيضا : ﴿ . . .وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾[6].

وفي علاقة الإنسان والبيئة بخالقها تعالت عظمته إذ نجد النصوص القرآنية تؤكد أنّهما يشتـــركان في التسبيح لله تعالى، وإن كان الإنسان لا يفقه ولا يفهم ذلك التسبيح، قـــال تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ الْعَزِيزِ

---

(1) سورة الفرقان ، الآية 2.

(2) سورة الحج ، الآية 5.

(3) سورة السجدة ، الآية 7.

(4) الفخر الرّازي ، التفسير الكبير ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، 1985 ، المجلد 13 ، ج25 ، ص 174.

(5) سورة القمر ، الآية 49.

(6) سورة المائدة ، الآية 18.

الْحَكِيمِ ﴾[1]، ويقول عز وجل أيضا: ﴿ تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِن لاَّ تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا ﴾[2]، يقول عبد الرحمن بن الجوزي[3] في شأن هذا الآية مفسرا لها "قال العلماء : والمراد بهذا التسبيح الدلالة على أنّه الخالق القادر... قوله تعالى : ﴿ ...وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ ... ﴾ "إن" بمعنى "ما" وهل هذا على إطلاقه أم لا ؛ فيه قولان : أحدهما أنّه على إطلاقه فكل شيء يسبّحه حتى الثوب والطعام وصرير الباب... والثاني أنّه عام يراد به الخصوص، ثمّ فيه ثلاثة أقوال : أحدها أنّه كل شيء فيه الروح... والثاني أنّه كل ذي روح ، وكل نامٍ من شجر أو نبات... والثالث أنّه كل شيء لم يغير عن حاله ، فإذا تغيّر انقطع تسبيحه[4].

وهما يشتركان كذلك في عبادة السجود لله تعالى ، والانقياد لأمره ، والطواعية لقانونه في الخلق ، يقول سبحانه وتعالى ﴿ وَلِلّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ وَالْمَلآئِكَةُ وَهُمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾[5]، ويقول تعالى أيضا : ﴿ وَلِلّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلالُهُم بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ ﴾[6]، يقول ابن الجوزي في تفسير هذه الآية الكريمة : "قوله تعالى : ولله يسجد من في السماوات أي من الملائكة ومن في الأرض من المؤمنين طوعا وكرها ، وفي معنى سجود الساجدين كرها ثلاثة أقوال : أحدها : أنّه سجود من دخل في الإسلام بالسيف ، قاله بن زيد ، والثاني : أنّه

---

(1) سورة الجمعة ، الآية 1.

(2) سورة الإسراء ، الآية 44.

(3) وهو فقيه حنبلي ولد سنة 510هـ وتوفّي – رحمه الله – سنة 597هـ ، ينظر ، عبد الرحمن أبي بكر السيوطي ، طبقات الحفاظ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1408هـ، الطبعة الأولى ، ج1 ، ص 48.

(4) – عبد الرحمن بن الجوزي ، زاد المسير ، المكتب الإسلامي بيروت ، 1404هـ، الطبعة الثالثة ، ج5 ، ص 39.

(5) سورة النحل ، الآية 49.

(6) سورة الرعد ، الآية 15.

سجود ظل الكافر قاله مقاتل ، والثالث أنّ سجود الكاره تذلل لله وانقياده لما يريده الله منه من عافية ومرض ، وغنى وفقر..."[1].

كما نجد أنّ نظاميهما وحركتيهما مضبوطان بقانون أو مبدأ السببية الجعلية، يقول محمد سعيد رمضان البوطي : "إنّ على المسلم أن يعتقد عقيدة جازمة أن لا تأثير في الكون لأي شيء إلاّ الله عز وجل ، وأنّ ما يتراءى لنا من مظاهر الأسباب والعلاج إنّما هو أسباب وعلل جعلية ، جعلها الله عز وجل كذلك[2].

فهذا الكون على شساعته ورحابته وبما حوى من عناصر بيئية بما فيها الإنسان محكوم بأسباب جعلها الله سبحانه وتعالى في إطار القدرة الإلهية لا تخرج عنها أبدا ، ولو بالشيء القليل جدا.

- **تناغم الإنسان مع البيئة** :

وعندما نتحدث عن التوافق بين الإنسان والكون ، فكأنّنا نتحدث عن التناغم بين الإنسان والمكونات البيئية ، وهذا التناغم يجسد الجانب العقدي في الإنسان نحو هذه المكونات ، وللتفصيل في هذا التناغم نستعرض أنواعه ببعض من الأدلة الشرعية فيما يلي:

أولا : تناغم الإنسان مع الشجر والجبل والحجر والرياح.

إنّ القرآن الكريم يفتح آفاقا من التناغم والانسجام ممّا يدعو الإنسان إلى مناغاة المخلوقات الكونية من شجر وحجر وجبل وقمر وكوكب ونجم ، مستشعرا بمبادلتها له هذه المناغاة ، وما كان ذلك إلاّ لشعوره أنّ تلك المخلوقات كلّها تشاركه العبودية لله سبحانه وتعالى وتسبح له وتقدّسه كما سبق الذكر، والتناغم بين الشجر والإنسان نجده في الاعتناء بها وحرثه لها وغرسه إياها ، بل أنّ بعض الأشجار تشبه الإنسان في بعض صفاتها وخصائصها ، ويظهر ذلك من خلال تشبيه النبيّ ﷺ المؤمن بالنخلة ، قال ﷺ عن بن عمر رضي الله عنه : "إنّ من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وإنّها مثل المسلم ، فحدّثوني ما

---

[1] عبد الرحمن بن الجوزي ، زاد المسير ، المرجع السابق ، ج4 ، ص ص 318 ، 319.

[2] محمد سعيد رمضان االبوطي ، كبرى اليقينيات الكونية ، المرجع السابق ، ص 293.

هي ، فوقع الناس في شجر البوادي ، قال عبد الله ووقع في نفسي أنّها النخلة فاستحييت، ثمّ قال : حدّثنا ما هي يا رسول الله، قال : هي النخلة"[1]. فشبّهت النخلة بالمسلم في كثرة خيرها ودوام ظلها وطيب ثمرها ، ووجوده على الدوام ، وخير دليل على التناغم بين الإنسان والشجر ما وقع بين النبيّ ﷺ والنخلة ، إذ روي عن جابر ﷺ : "أنّ امرأة من الأنصار قالت لرسول الله ﷺ : يا رسول الله ألا أجعل لك شيئا تقعد عليه؟ فإنّ لي غلاما نجارا ، قال : إن شئت ، فعملت له المنبر ، فلمّا كان يوم الجمعة قعد النبيّ ﷺ على المنبر الذي صُنع ، فصاحت النخلة التي كان يخطب عندها حتى كادت أن تنشق فنـــزل النبيّ ﷺ حتى أخذها فضمّها إليه ، فجعلت تئنّ أنين الصبيّ الذي يُسكت حتى استقرّت ، قال : بكت على ما كانت تسمع من الذكر"[2]. فهذه القصة كأكبر برهان على تناغم مكونات الكون الفسيح مع الإنسان ، فتلك النخلة لطالما وقف بجانبها النبيّ ﷺ ، واسند نفسه الكريمة إليها ، واتّكأ عليها بيده الشريفة واستظلّ بظلّها ، فكانت تأنس بقربه ، شاعرة بالأمان ، ولّما صُنع له منبر وانتقل للخطابة عليه افتقدتنه النخلة وتألّمت لبعده ، فصاحت صيحة حتى كادت تنشق وأنّت أنين الطفل الذي فقد اليد الحانية.

"عن علي بن أبي طالب قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : أكرموا عمتكم النخلة فإنها خلقت من الطين الذي خلق منه آدم وليس من الشجر يلقح غيرها"[3]، فنرى من خلال دعوة النبي صلى الله عليه وسلم لإكرام النخلة ونعتها بالعمة باعتبار أنه جرى العرف على أن العمة تحضى في الغالب بالإكرام والتقدير والإحترام، فضلا عن الصفات التي يشترك فيها الإنسان مع النخلة فقد أثبت المختصون أن النخلة لو

---

(1) البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب العلم، باب قول المحدث حدثنا أو أخبرنا وأنبأنا ، دار بن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 61 ،ج1،ص 539.

(2) البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب البيوع ، باب النجار ، دار بن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 1989 ،ج2،ص 738.

3 أبويعلى، مسند أبي يعلى، تحقيق حسين سليم أسد، باب مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه، دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة الأولى ، 1404هـ – 1984م، ج2،353.وإن كان حديثا موضوعا ولكن ذكرته في مقام تقدير النبي صلى الله عليه وسلم لها نظرا لفوائدها والصفات التي تشترك فيها مع الإنسان.

قُطعت من رأسها تموت كموت الإنسان بقطع رأسه ، في حين لو نُزعت من جذورها أو قُطعت من الأسفل بقيت حية ويُمكن لأيام أن تُغرس في مكان آخر.

وقال أحد المختصين: وهنا التشبيه رائع جدا حيث أنها تشبه آدم في الخلق. والتشبيه هنا معنويا و ماديا. حيث يقول ابن وحشيه الحيري عن النخلة (تشبه الإنسان من حيث استقامة قدها وطولها وامتياز فحالها عن اناثها واختصاصها باللقاح الظاهر للعيان ولو قطع رأسها هلكت ولطلعها رائحه المني ولها غلاف كالمشيمه ألتي يكون فيها الولد والجمار الذي في رأسها لو أصابه آفه هلكت النخله لا محاله فهو بمنزله المخ في الإنسان إذا أصابته آفه ولو قطع منها سعفه لا يرجع بدلها فهو كعضو الإنسان... أما الرطب فانه انفع شئ للنفساء وهو أحسن دوائها والرطب يلين الطبيعه ويزيد المني ومع الخيار والخس أنفع وأفيد) .[1]

أمّا عن التناغم بني الإنسان والجبال ، فإنّ المتأمّل في صفحة الكون يُعجب لخلق الله سبحانه وتعالى ويقول : ﴿ ...رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ . . . ﴾[2]، ومن الطبيعي والمألوف أن يحبّ الإنسان مخلوقات الكون ومقوماته ، ومكوناته ، لكنّه ليس من المألوف أن تبادله هي هذا الشعور ، لعلمه بأنّها صمّاء بكماء ، لا حواس لها ولا مشاعر ، إلاّ أنّ هذه القاعدة تغيب حين نجد هذا التبادل بين هذه المخلوقات وبين المسلم، فهي تعرفه وتميّزه وتألفه كما كان يحبّه جبل أحد ، فكما سبق رُوي عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنهما في حديث صحيح رواه البخاري قال : "غزونا مع النبيّ ﷺ غزوة تبوك... فلمّا رأى أحدا قال : هذا جُبيل يحبّنا ونحبّه"[3].

ومثل الجبيل فإنّ الحجر كذلك بينه وبين الإنسان تناغم ، ومثال ذلك الحجر الذي عرف النبيّ ﷺ بمكة وميّزه عن غيره حتى قبل أن يبعثه الله عز وجلّ ، فكان يسلّم

---

[1] محمد جبر ألحمدانين ، النخيل والبيئة، راجع: http://www.qalatsuker.net/6%20MONAWAAT/palm%20tree%208-2-2009.html

[2] سورة آل عمران ، الآية 191.

[3] البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب الزكاة ، باب خرص التمر ، دار بن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 1411 ،ج2،ص 539.

عليه ، وكان النبيّ ﷺ يسمع تسليمه ، ذلك ، حتى حفظ الحجر وعرفه بعد البعثة ، فعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : "إنّي لأعرف حجرا بمكّة كان يسلّم عليّ قبل أن أُبعث ، إنّي لأعرفه الآن"[1]. وصدق الله تبارك وتعالى حين قال في كتابه العزيز :﴿ وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاء وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللّهِ ﴾[2]، ومن صور التناغم مع الحجارة تقبيل رسول الله ﷺ للحجر الأسود، وإكرامه له وتفضيله إياه عن سائر الحجارة ، فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبّل الحجر ، وقال : "لولا أنّي رأيت رسول الله ﷺ قبّلك ما قبّلتك"[3]. وهذا التقبيل طبعا ليس الغرض منه تعظيم الحجر كما كان عليه عبده الأوثان وإنّما هو تعظيم لله تعالى واتباع لنبيّه ﷺ ، والوقوف عند حقيقة تسبيح هذه الجمادات ، فعمر بن الخطاب رضي الله عنه يعلم بأنّه حجر لا يضرّ ولا ينفع دفعا للتوهم والوقوع في الجهل قال : "لولا أنّي رأيت رسول الله ﷺ قبّلك ما قبّلتك".

وكذلك من بين صور التناغم بين مخلوقات الله على أنواعها والإنسان ، التناغم بين الإنسان والرياح ، وهي جند من جنود الله تعالى ، ويتمثل هذا التناغم في أدب المسلم عند رؤية الريح ، فلا يتعدّى عليها بالسب والتذمر وإنّما يسأل الله خيرها ويستعيذ به من شرّها ، عن أبي هريرة رضي الله عنه سمعت رسول الله ﷺ يقول : "الريح من روح الله، قال سلمة : فروح الله : تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب ، فإذا رأيتموها فلا تسبوها

---

(1) مسلم، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الفضائل ، باب فضل نسب النبي صلى الله عليه وسلم وتسليم الحجر عليه قبل النبوة ، دار إحياء التراث العربي بيروت، رقم الحديث 2 - (2277)، ج 4، ص 1782.

(2) سورة البقرة ، الآية 74.

(3) البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب الحج، باب ما ذكر في الحجر الأسود ، دار بن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 1520 ،ج2،ص 579.

وسلوا الله خيرها ، واستعيذوا بالله من شرها"[1] ، والأدلة بل والآيات الكريمة المذكورة سابقا عن الريح دليل على ذلك[2].

ثانيا : تناغم الإنسان مع الطير والحيوان.

ولا يقتصر تناغم الإنسان إلى حدّ ما ذكر من حجر وجبل وشجر ، بل نجد هذا التناغم يصل إلى أبعد من ذلك حين نراه يناغي الطير ويهتمّ به ، ويستبشر خيرا لسماع صوته، بل ويكلّمه ويتعلّم منطقه كما ورد عند تعليم سليمان عليه السلام منطق الطير في القرآن الكريم، قال تعالى على لسان نبيّه سليمان عليه السلام : ﴿ **وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ** ﴾[3]، ونرى التناغم حين نجد سليمان عليه السلام يقوم بجولة بتفقد الطير وأحوالهم ، قال تعالى: ﴿ **وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ** ﴾[4]، وجاء في إحدى التفاسير حول معنى هذه الآية ؛ أي وطلب ما فقد من الطير بحسب ما تقتضيه العناية بأمر الملك ، مع الاهتمام بالرعايا ولاسيما الجند[5]، وكذلك ما رواه عن أنس ﷺ قال: "كان النبيّ ﷺ أحسن الناس خلقا وكان لي أخ يقال له أبو عمير ، أحسبه فطيم، وكان إذا جاء قال : يا أبا عمير ما فعل النُّغير"[6] ، نغر كان يلعب به ، فربّما حضر الصلاة وهو في بيتنا فيأمر بالبساط الذي تحته فيكنس ، وينضح ثمّ يقوم ونقوم خلفه فيصلّي بنا". فنرى تناغم الإنسان مع الحيوان والطير ، فهو من نوع خاص ، ينبع من مودة

---

(1) أبو داود ، سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، كتاب الأدب ، باب ما يقول إذا هاجت الريح ، دار الفكر، رقم الحديث 5097 ، ج2، ص 747.

(2) انظر ص (113، 114) من هذه الرسالة.

(3) سورة النمل ، الآية 16.

(4) سورة النمل ، الآية 20.

(5) أمل توفيق أبو عبدو ، عناية الكتاب والسنة بالبيئة ، المرجع السابق ، ص 39.

(6) البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب الأدب ، باب الكنية للصبي وقبل أن يولد للرجل ، دار بن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 5850 ،ج5،ص 2291، (فطيم) مفطوم قد انتهى رضاعه . (ينضح) يرش بالماء].

وتفاهم وتأدّب ، و لم يقتصر على الكبار فقط ، إنّما شمل الصغار ، فنجد في قصة النغير مدى الأنس والمودة بين أبي عمير وبين نغره ، فقد أحبه ورعاه ولعب معه ، حتى صار له صديقا حميما ، وحرص النبيّ ﷺ على توثيق هذه العلاقة بين الطفل وعصفوره ، وسؤاله عنه كلّما رآه كما هو مبيّن في الحديث الشريف.

ولا يفوتنا في هذا المقام الحديث عن الديك ، وهو مخلوق من المخلوقات يشارك المسلم عبوديته لله سبحانه وتعالى ، فصياحه يعلو بالتوحيد مذكرا المسلم بذكر الله ودعائه وسؤاله فضله ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ النبيّ ﷺ قال : "إذا سمعت صياح الديكة فاسألوا الله من فضله ، فإنّها رأت ملكا ، وإذا سمعتم نهيق الحمار فتعوّذوا بالله من الشيطان فإنّه رأى شيطانا"[1]. وهنا يحضرنا ما وصل إليه مؤخرا طبيب مختص في طب وجراحة العيون أنّ الديك له في عينيه خاصية تتمثل في أنّه بإمكانه أن يرى ما يُرى بالأشعة فوق البنفسجية ، وما دام الملائكة مخلوقة من نور فباستطاعته رؤيتها بهذه الأشعة فتسبح الديكة عندما ترى الملائكة وتصيح ، أمّا الحمير فوجد هذا الطبيب أنّها باستطاعتها أن ترى ما يُرى بالأشعة تحت الحمراء ، ممّا يجعله قادرا بإذن الله تعالى أن يرى الشيطان فيصدر منه نهيق ، وبالتالي إذا سمعنا صياح الديك نسأل الله من فضله على انتشار الملائكة التي يراها بقدرته جلّ جلاله ، وعند سماع نهيق الحمير نتعوّد بالله لأنّها ترى الشياطين ، وهذا وجه من أوجه الإعجاز العلمي في السنّة النبوية[2]. كما أنّ صياح الديك يتكرر كل يوم في نفس الوقت معلنا طلوع الفجر وحلول الصلاة ليستيقظ المؤمنون لصلاة الفجر مشاركا لهم في يقظتهم وعبادتهم وتسبيحهم، عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : "لا تسبوا الديك فإنّه يوقظ للصلاة"[3]، وفي

---

[1] مسلم، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب استحباب الدعاء عند صياح الديك ، دار إحياء التراث العربي بيروت، رقم الحديث 82 - (2729)، ج 4، ص 2092.

[2] مجلة الأوان الإلكترونية راجع:

http://www.alawan.org/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A.html

[3] الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مسند العشرة المبشرين بالجنة ، باب الزاي (زيد بن خالد الجهني يكنى أبا طلحة ويقال أبو محمد ويقال أبو عبد الرحمن كان ينزل المدينة وبهامات)، مكتبة العلوم والحكم الموصل، الطبعة الثانية 1983، رقم الحديث 5210، ج5، 240.

تناغم الإنسان مع الحيوان يظهر في شكوى الجمل لرسول الله ﷺ ، وهي دليل قويّ على ما يصل إليه التناغم والانسجام ، فالجمل يشكو قسوة صاحبه وشدّته لرسول الله ﷺ ، فعن عبد الله بن جعفر رضي الله عنه قال : أردفني رسول الله ﷺ خلفه ذات يوم فأسرّ إليّ حديثا لا أحدّث به أحدا من الناس ، وكان أحبّ ما أستتر به رسول الله ﷺ لحاجته هدفا أو حائش نخل"[1]، قال فدخل حائطا لرجل من الأنصار فإذا جمل ، فلمّا رأى النبيّ ﷺ حنّ وذرفت عيناه ، فأتاه النبيّ ﷺ فمسح ذفراه، فسكت ، فقال : "من ربّ هذا الجمل ؟ لمن هذا الجمل ؟ فجاء فتى من الأنصار فقال : لي يا رسول الله ، فقال : "أفلا تتّقى الله في هذه البهيمة التي ملّكك الله إياها ، فإنّه شكا إليّ أنّك تجيعه وتذئبه[2]".

كما للتناغم مع الكون صور أخرى تراها في معاملة الفرس بحبّ ومودة وتسميتُهُ تسميةَ الولد ، وكذا الحمار الذي يعطى له اسم فنناديه به ونصرف عنه كلمة حمار، وكذا القط وسائر الحيوانات والطيور الداجنة لأنّها تشاطرنا الحياة ، بل والمساكن ، وحسبنا ما كان يسأل عنه الرسول ﷺ من طائر نغر أبي عمير ، حين كان يستعمل طريقة توحي بتدليله ﷺ للطفل والعصفور حين يقول له : يا أبا عمير ما فعل النغير؟ وقد ورد في حديث معاذ رضي الله عنه قال : "كنت ردف النبيّ ﷺ على حمار يقال له عفير"[3].

كما كانت تطلق الأسماء على الحيوانات لتمييزها عن بعضها ، وتسهيل معرفتها إذا طُلبت ، فهاهي ناقة النبيّ ﷺ اسمها العضباء ، ورد ذكرها في حديث أنس رضي الله عنه قال: كانت ناقة النبيّ ﷺ يقال لها العضباء[4].

---

[1] **الحائش** جماعة النخل الصغار ولا واحد له من لفظه ، **ذفراه** أي ذفري البعير أصل أذنه ، وهما ذفران من الذفرى مؤنثة وألفها للتأنيث أو للإلحاق، تذئبه : أي تكدّه وتتعبه

[2] أبو داود ، سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، كتاب الجهاد، باب ما يؤمر به من القيام على الدواب والبهائم، دار الفكر، رقم الحديث 2549 ، ج2، ص 27.

[3] البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب الجهاد والسير، باب اسم الفرس والحمار، دار بن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 2701 ،ج3،ص 1049.

[4] البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب الجهاد والسير، باب ناقة النبي صلى الله عليه وسلم، دار بن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 2716 ،ج3،ص 1053. (العضباء) لقب ناقة النبي صلى الله عليه وسلم وهي بمعنى القصواء من العضب وهو القطع]..

ولا زالت هذه الطريقة في تسمية الحيوانات باقية في كثير من المناطق البدوية ، وللأسف الكثير منهم يسمّي الحيوان بأقبح الأسماء لصفة ذميمة فيه ، فقلّما نجد أحبّ الأسماء ، وتكون عادة للفَرَس ، وهذا يتنافى مع التناغم بين الإنسان والحيوان الذي له اعتبار عقدي ، والإسلام بل والمسلمون سباقون لذلك ، ليس كما يدّعي البعض من جمعيات الرفق بالحيوان الغربية ، أو فكرة أنّ غير الغرب يعتنون بالحيوان ، فما ذاك إلاّ لفراغ عاطفي وجدوه بعد تشتت أسرهم وأبنائهم وليس من باب التناغم الذي لا يعدّ تعويضا لعاطفة الأبناء كما هو الحال عليه في المجتمعات الغربية.

ثالثا: تناغم الإنسان مع الأرض.

وإنّ من التناغم بين المسلم وأرضه أن يلاطفها ويحبّها ويتعلّق بها ، ويدافع عنها ويجعلها أفضل ماله الذي رزقه الله سبحانه وتعالى به ، فإنّ في إطلاق الأسماء الجميلة على الأرض ليشعر المسلم بالمودة والقربى والمحبة بينه وبينها ، ممّا يدفعه إلى الدفاع عنها ، ومقاتلة كل من حاول الاعتداء عليها ، ولو بشبر واحد منها ، فعن أنس بن مالك رضي اله تعالى عنه : "كان أبو طلحة أكثر الأنصار بالمدينة مالا من نخل ، وكان أحب ماله إليه بيرحاء مستقبلة المسجد ، وكان النبيّ ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيّب قال أنس : فلمّا نزلت ﴿ لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ . . . ﴾[1]، قام أبو طلحة فقال: يا رسول الله : إنّ الله يقول ﴿ لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ وإنّ أحبّ أموالي إليّ بيرحاء وإنّها صدقة لله، أرجو برّها وذخرها عند الله ، فضعها حيث أراك الله..."[2].

ولم يقف التناغم بين المسلم والكون إلى هذا الحدّ وإنّما بلغ مبلغه إذا أضحت هذه المخلوقات الكونية جنودا تقف وراء المسلم في حربه مع أعداء الله ، تناصره وتؤازره وترشده إلى مواقع اختبائهم ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أنّ رسول الله ﷺ قال : "لا تقوم

---

[1] سورة آل عمران ، الآية 92.

[2] البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب الزكاة، باب الزكاة على الأقارب، دار بن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 1392 ،ج2،ص 530. (بيرحاء) اسم بستان.

الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود فيقتلهم المسلمون ، حتى يختبئ اليهودي من وراء الحجر والشجر فيقول الحجر والشجر يا مسلم يا عبد الله ، هذا يهودي خلفي فتعالى فاقتله ، إلاّ الغرقد فإنّه من شجر اليهود"[1].

وبعد هذه الجولة المختصرة للتناغم بين المسلم والكون ، ألا يكون ذلك كلّه كافيا لحبّ الإنسان لهذا الكون العظيم ، ودعوة له للمحافظة عليه من العبث والفساد؟! ثمّ أليس من شكر الله على نعمائه تمام المحافظة عليها والانتفاع بها على الوجه الذي يرضي الله تعالى من غير ضرر ولا ضرار؟! فالكون أمانة سخّرها الله للإنسان والمسلم هو المؤتمن عليها ، فلينظر وليتأمّل ما تحتاجه هذه الأمانة للمحافظة عليها وحمايتها ، وإنّه لا تناغم ولا انسجام ولا ألفة ولا مودّة بين من عاش ليعثو في الأرض فسادا ويعبث بالكون ويعتدي على مخلوقاته بالظلم والتعذيب دون مراعاة لحقوق الغير ، فلهذا تستريح المخلوقات الكونية بموت العبد الفاجر ، والدليل على ذلك ما جاء في حديث قتادة بن ربعي الأنصاري ﷺ أنّه كان يحدّث أنّ رسول الله ﷺ مُرّ عليه بجنازة فقال : مستريح ومستراح منه ، قالوا يا رسول الله : ما المستريح والمستراح منه؟ قال : العبد المؤمن يستريح من نصب الدنيا وأذاها إلى رحمة الله عز وجل ، والعبد الفاجر يستريح منه العباد والبلاد والشجر والدواب"[2].

وأخيرا فإنّ الكفر والعصيان متنافيان تماما مع التناغم والانسجام إذْ أنّ الإسلام الذي يحثّ المسلم على النظر في هذا الكون ، والتأمل في آلائه والتفكير في جميل صنع الله حتى يقول : ﴿ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [3]، فإنّ هذا الدين العظيم ليهدف إلى تطهير النفوس وتنقيتها من كل معتقد مخالف لشرع الله ، وإنّه

---

[1] البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب الجهاد والسير ، باب قتال اليهود ، دار بن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 2768 ،ج3،ص 1070.

[2] مسلم، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الجنائز ، باب ما جاء في مستريح ومستراح منه ، دار إحياء التراث العربي بيروت، رقم الحديث 61 - (950)، ج 2، ص 656.

[3] سورة آل عمران ، الآية 191.

ليأبى على المسلم أن يكون عبدا لغير الله سبحانه وتعالى ، وإنّه ليأبى أن تهيمن على فكره وعقله المعتقدات الباطلة ، فلقد جاء الإسلام المحطّم للوثنية المطهّر للنفوس من العقائد الفاسدة ، الموجه لعبادة الله وحده ، الداعي لتقدير نعمه ، والاعتراف بفضله ، وشكر آلائه ، فلفت نظرهم مرارا إلى أنّ جلّ شأنه هو الذي يسيّر الرياح فتثير سحابا فيبسطه في السماء كيف يشاء ، فيجعله قطعا متراكما ، تثير بتحركاتها صوت الرعد ، ووميض البرق ، فإذا أصاب به بعض الناس قطعا إذا هم يستبشرون ويفرحون قال تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِن بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ ﴾[1]، وقال جلّت قدرته : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَن يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِ وَلِتَجْرِيَ الْفُلْكُ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِن فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[2]، وكان من حكمة الله تعالى أن يذكر بتشريعه في المناسبات لترتبط الأحكام بالوقائع فتستقرّ في النفوس ، وتتمكّن منها ، ولا يسهل نسيانها[3] ، فعن زيد بن خالد الجهني أنّه قال : "صلّى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية على إثر سماء (بمعنى مطر) كانت من الليل ، فلمّا انصرف النبيّ ﷺ أقبل على الناس فقال : هل تدرون ماذا قال ربّكم ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : أصبح من عبادي مؤمن وكافر ، فأمّا من قال : مُطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب ، وأمّا من قال بنوْء كذا ، فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب"[4]. وما دام هذا الكون سخّره الله تعالى للإنسان فهذا معناه أنّ الإنسان مفضّل على الكون ، وهذا ما نتطرّق إليه فيما يلي :

---

(1) سورة الشورى ، الآية 28.

(2) سورة الروم ، الآية 46.

(3) موسى شاهين لاشين ، فتح المنعم شرح صحيح مسلم ، دار التراث العربي ، ج1 ، ص 385.

(4) البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب صفة الصلاة ، باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم ، دار بن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 810 ،ج1،ص 290. (إثر سماء) بعد هطول مطر . (بنوء) بكوكب من ناء النجم إذا سقط أو طلع].

2- **تفضيل الإنسان على الكون :**

وليس معنى هذا التوافق – بين البيئة والإنسان – كما وضحنا أعلاه أنّ الاثنين متساويان ، بل على العكس من ذلك تماما ، وقد جاء القرآن الكريم يقرّر أنّ الإنسان مكرّم ومفضل على جميع الكون وعناصره على أحد أقوال المفسرين ، يقول الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً ﴾[1]، يقول عبد الرحمن بن الجوزي في تفسير هذه الآية الكريمة : "...وللمفسرين فيما فُضّلوا به أحد عشر قولا : أحدها أنّهم فُضّلوا على سائر طائفة من الملائكة جبريل وميكائيل وإسرافيل وملك الموت وأشباههم ، قاله صالح عن ابن عباس ، فعلى هذا يكون المراد المؤمنين منهم ، ويكون تفضيلهم بالإيمان ، والثاني أنّ سائر الحيوان يأكل بفيه إلاّ ابن آدم ، فإنّه يأكل بيده ، رواه ميمون بن مهران عن بن عباس ، وقال بعض المفسرين المراد بهذا التفضيل أكلهم بأيديهم ونظافة ما يقتاتون ، إذ الجن يقتاتون العظام والروث، والثالث : فضلوا بالعقل ، روي عن ابن عباس ، والرابع : بالنطق والتمييز ، قال الضحاك ، والخامس : بتعديل القامة وامتدادها ، قاله عطاء، والسادس : بأن جعل محمد ﷺ منهم ، قاله محمد بن كعب ، والسابع : فضلوا بالمطاعم واللذات في الدنيا ، قاله زيد بن أسلم ، والثامن : بحسن الصورة ، قاله يمان ، والتاسع : بتسليطهم على غيرهم من الخلق ، وتسخير سائر الخلق لهم ، قاله محمد بن جرير ، والعاشر: بالأمر والنهي ، ذكره الماوردي ، والحادي عشر : بأن جعلت اللّحى للرجال، والذوائب للنساء ، ذكره الثعلبي[2]، فكل واحد من هؤلاء المفسرين لحظ ملحظا تكريميا، ولا مانع من دخول جميع هذه الأمور في معنى التكريم.

وإن تتبعنا تلك الأقوال وجدناها تجتمع في أحد المظهرين التاليين : الأوّل : تتمثل في الصفة الوجودية والتكوينية التي خلق الله عز وجل عليها الإنسان ، والثاني يتعلّق بما

---

(1) سورة الإسراء ، الآية 70.

(2) عبد الرحمن بن الجوزي ، زاد الميسر ، المرجع السابق ، ج5 ، ص ص 62 ، 63.

زوّد الله سبحانه به الإنسان من صفات مكملة ليؤدي وظيفة الخلافة في أحسن حال ، وهو التفضيل المعرف وأوضحهما فيما يلي :

أ- التفضيل الوجودي والتكويني :

لقد خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان قبضة من طين ونفخة من روح ، قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّن صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ * فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُ سَاجِدِينَ ﴾[1]، وهذا الجمع بين المادة والروح جعل من الإنسان قطبا متميزا في الوجود ، فلا هو روحاني خالص ولا هو مادي خالص ، وأوّل ما يميّز به الإنسان في هذا الوجود أنّه الوحيد من المخلوقات الذي خلق بيد الله سبحانه وتعالى ، أمّا ما عداه من المخلوقات فقد خلق بقوله تعالى ﴿كُن فَيَكُونُ ﴾ [2] ، يقول الشيخ متولي الشعراوي رحمه الله تعالى عليه، في تفسيره للقرآن الكريم في شأن الآية الكريمة ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾[3] : "وحدّ التكريم عندي أنّه أطلعني على كون ليس له قطع غيار ، فكلّ شيء يؤدي دوره فيه كما يريد له خالقه... وشيء آخر أنّ كل خلق الله إنّما وجد من الله بكن إلاّ آدم ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [4].

والإنسان في هذا الخلق متميّز بحسن شكله ، واعتدال قامته وحسن تقويمه ، ويقول جل جلاله : ﴿ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾ [5] ، يقول ابن كثير في تفسيره أي : "فخلقكم في أحسن الأشكال ،

---

(1) سورة الحجر ، الآيتين 28 ،.

(2) سورة البقرة ، الآية 117.

(3) سورة الإسراء ، الآية 70.

(4) سورة ص ، الآية 75.

(5) سورة التغابن ، الآية 3.

ومنحكم أكمل الصور في أحسن تقويم..."[1]. وإضافة إلى التكريم الوجودي والتكويني شرّف الله تعالى الإنسان بحمل أعظم رسالة ، وهي خلافته تعالى في الأرض بالتمكين لشرعه وعبادته شكرا لآلائه وإعمار الأرض وارتفاق الكون بما يحقق مقصد الله سبحانه عز وجل في الخلـــق ، يقول الله تعـــالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً. . . ﴾ [2].

ب- التفضيل المعرفي :

زيادة على ذلك التكريم الوجودي والتكويني الذي خصّ الله عزّ وجل به الإنسان، خصّه كذلك – من دون سائر عناصر الوجود البيئي – بصفات مكملة ومساعدة له في أداء تلك المهمّة التي كلّف بها ، فكرّمه بالعقل، يقول محمد بن علي الشّوكاني – رحمه الله – في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ :"وأعظم خصال التكريم العقل ، فإنّ به تسلطوا على سائل الحيوانات ، وميّزوا بين الحسن والقبيح ، وتوسّعوا في المطاعم والمشارب ، وكسبوا الأموال التي تسبّبوا بها إلى تحصيل أمور لا يقدر عليها الحيوان ، وبه قدروا على تحصيل الأبنية التي تمنعهم ممّا يخافون ، وعلى تحصيل الأكسية التي تقيهم الحرّ والبرد..."[3].

كما فضله بالعلم وأمره بالتعلّم، يقول الله تعالى: ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ* الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ* عَلَّمَ الإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾[4]، يقول صاحب فتح القدير في تفسير هذه الآية الكريمة : "أي علّم الإنسان الخط بالقلق ، فكان بواسطة ذلك يقدر على تعلّم كل مكتوب ، قال قتادة : القلم نعمة من الله

---

[1] بن كثير ، تفسير بن كثير ، المرجع السابق ، ج4 ، ص 87.

[2] سورة البقرة ، الآية 30.

[3] محمد بن علي الشوكاني ، فتح القدير ، دار الفكر ، بيروت ، ج3 ، ص 244.

[4] سورة العلق ، الآية من 1 إلى 5.

عظيمة، لولا ذلك لم يقم دين ، و لم يصلح عيش ، فدلّ ذلك على كمال كرمه بأن علّم عباده ما لم يعلموا ، ونُقلوا من ظلمة الجهل إلى نور العلم ، ونبّه على فضل علم الكتابة لما فيه من المنافع العظيمة التي لا يحيط بها إلاّ هو ، وما دُوّنت العلوم ولا قُيّدت الحكم ولا ضبطت أخبار الأوّلين ومقالاتهم ، ولا كتب الله المنـــزلة إلاّ بالكتابة ، ولولا هي ما استقامت أمور الدين ولا أمور الدنيا"[1]. فبهذا التكوين، وبهذه الصفات التي جعلها الله عز وجل للإنسان ، وبهذه الخلافة التي خصّ الله سبحانه وتعالى الإنسان ، يستطيع هذا الأخير أن يحقق مقصد الله سبحانه وتعالى المتمثل في عمارة الأرض واستثمارها ، ولن يتمكن من ذلك إلاّ إذا فقه معنى التسخير ، وتعامل مع الكون (البيئة ومكوناتها) من خلاله.

3- **تسخير الكون للإنسان** :

عن تحقيق الخلافية لله عز وجل بالإضافة إلى جانب تفضيل الإنسان على الكون ، اقتضت أن تمهّد له البيئة أو المسرح الذي يمارس عليه وظيفة الخلافة ، أو ما يسمّى بتسخير الكون للإنسان ، وهي حقيقة ما برحت الآيات القرآنية تؤكّدها في غير ما موضع ، يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿ ...وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[2]. ويقول تعالى أيضا : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ﴾[3] ، فتسخير الليل والنهار إنّما هو رمز لتسخير المقادير الكيفية في نسب العناصر الكونية وعلاقتها ببعضها"[4]. وقيام الكون وإنشاؤه على قوانين كونية علمية ثابتة ، يفهم منه أنّ هذا الكون مسخر للإنسان تسخيرا معرفيا ، يستطيع من خلال إعمال عقله وفكره فيها بلوغ حقائق الموجودات،

---

(1) محمد بن علي الشوكاني ، فتح القدير ، المرجع السابق ، ج5 ، ص 468.

(2) سورة الجاثية ، الآية 13.

(3) سورة إبراهيم ، الآية 33.

(4) عبد المجيد عمر النجار ، فقه التحضّر الإسلامي ، المرجع السابق ، ص 131.

ومعرفة الله سبحانه وتعالى وعظمته أتمّ المعرفة ، يقول تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء ﴾[1]، فالعلم يكشف عظمة الخالق ومعرفة هذه العظمة سائق إلى معرفة الله وعبادته عبادة حقّة ، وهذا هو عين الخشية من الله سبحانه وتعالى.

وخلاصة القول في شأن الاعتبار العقدي للبيئة ، أنّ ما يصيب البيئة في البلاد المسلمة من دمار وإفساد مرجعه في حقيقة الأمر إلى ضعف صلة المسلمين بالكون (البيئة) أو ضعف العقيدة الإسلامية في نفوسهم عموما ، أو بالأحرى موت المعاني العقدية المتعلقة بالكون في نفوس المسلمين اليوم ، وإلاّ فالعقيدة الإسلامية وضّحت علاقة المسلم بالكون بجلاء ، بأنّها علاقة توافق لا تصارع ، وأنّها علاقة استثمار واستزادة ، لا علاقة استنـــزاف وتدمير ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أنّ ما يصيب البيئة في بلاد الغرب من تدمير واستنـــزاف راجع في حقيقته إلى الفكرة الغربية الخاطئة والتي تحكم علاقة الغربي بالبيئة ، تلك الفكرة التي تستند أوّلا إلى النظرة المادية للكون ، ثمّ ما أفرزته هذه النظرة لدى الغربي من اعتماده على مبدأ البراقماتية أو النفعية المحضة في تعامله مع العناصر البيئية ، وأنّها علاقة صراع بين الاثنين يحقق الإنسان في نهايتها مطامعه المادية ، دون أن يأبه بما يحدثه من خراب لمكوّنات البيئة.

المطلب الثاني : الاعتبار التعبدي للبيئة في شريعة الإسلام.

الكثير من الناس يحصُر لفظ "العبادة" في الشعائر التعبدية المحدودة والمعروفة من صلاة وصيام وزكاة وحج وذكر الدعاء ونحوها ، ولكن هذا اللفظ أوسع من حيث المفهوم للمتأملين ، لهذا أجدر بنا أن نتحدث عن المفهوم الشمولي للعبادة في شريعة الإسلام قبل أن نبيّن وجه التعبد في البيئة ، وبالتالي نستعرض التعريف اللغوي والاصطلاحي للعبادة ، ثمّ وجه التعبد في علاقة الإنسان بالمكونات البيئية.

[1] سورة فاطر ، الآية 28.

الفرع الأوّل : التعريف اللغوي للعبادة.

جاء في لسان العرب لابن منظور "وأصل العبودية الخضوع والتذلل... والعبادة: الطاعة... وقال الأنباري : فلان عابد: وهو الخاضع لربّه المستسلم المنقاد لأمره... والمعبد : المكرّم المعظّم ، كأنّه يُعبَد..."[1].

وجاء في "المحيط في اللغة"[2]، المعبد : المذلل بالعمل... وكذلك الطريق إذا قلّ حصاه أو وطئ بالأرجل : معبد... وعبدتُك : أنكرتك ، منه قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ﴾ [3].

فالعبادة عند أهل اللغة مميزة عن غيرها من ألوان الخضوع والانقياد بدرجة هذا الخضوع ، فكلّما كان الخضوع في أقصاه اعتبر صاحبه في عبادة ، في اصطلح اللغويين، يقول الجوهري : "ومعنى العبادة الطاعة مع الخضوع والتذلل، وهو جنس من الخضوع لا يستحقه إلاّ الله تعالى..."[4]. وهو تمييز لا يسلم ، على أساس ما أشار إليه محمد عبده عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [5] ، حيث يقول : "يغلو العاشق في تعظيم معشوقه ، والخضوع له غلوّا كبيرا ، حتى يفنى هواه في هواه ، وتذوب إرادته في إرادته ، ومع ذلك لا يسمى خضوعه هذا عبادة بالحقيقة". ففي تفسيره لهذه الآية يضع ضابطا لتمييز العبادة عن غيرها من صنوف الخضوع والتذلل ، يتمثل في استشعار القلب لعظمة المعبود ، أو بمعنى آخر أن يكون الخضوع والتذلل ناشئا عن محبة كاملة يستشعرها قلب العابد ، ولا يعرف لها منشئا ، وهذا الضابط أشار إليه ابن تيمية عند تعريفه للعبادة، حيث أضاف إلى معنى الخضوع معنى جديد يتمثل في عنصر الحب لله تعالى.

---

[1] – ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر – بيروت ، الطبعة الاولى، باب "عبد" الجزء 3، ص273.

[2] – إسماعيل بن عباد ، المحيط في اللغة ، تحقيق : محمد آل ياسين ، عالم الكتب ، بيروت ، 1994 ، الجزء 1 ، ص 430.

[3] – سورة الزخرف ، الآية 81.

[4] – محمد بن أبي الفتح البعلي ، المطلع ، تحقيق : محمد البشير الأدلبي ، دار الكتب الإسلامي ، بيروت ، 1981، ص 93.

[5] – سورة الفاتحة ، الآية 5.

الفرع الثاني : التعريف الاصطلاحي (الشرعي) للعبادة.

يقول أحد الفقهاء[1] في تعريفه للعبادة : "العبادة فعل المكلف على خلاف هوى نفسه تعظيمها لربّه ، وقيل تعظيم الله وامتثال أوامره ، وقيل هي الأفعال الواقعة على نهاية ما يمكن من التذلل والخضوع..."[2].

ويقول شيخ الإسلام بن تيمية : "...لكن العبادة المأمور بها تتضمن معنى الذل ومعنى الحب ، فهي تتضمن غاية الذل لله تعالى بغاية المحبة له"[3]. وهنا قرن بن تيمية بين معنيين اثنين لا يتحقق معنى العبادة في الشرع إلاّ بحصولهما معا :

أوّلهما : يتمثل في عنصر الطاعة لله تعالى ، وهو لا يتحصل إلاّ بالالتزام بما شرعه الله تعالى ، ودعا إليه أنبياؤه ورسله.

وثانيهما : يتمثل في صدور هذا الالتزام من قلب يحبّ الله تعالى ، وهذا الأخير لا يتحصل إلاّ بمعرفة الله سبحانه وتعالى ، فأشد الناس حبّا لله أكثرهم معرفة به، وأكثرهم طاعة له ، وهنا يثور التساؤل : بم نعبد الله عز وجل ؟ أو ما هي مجالات العبادة ؟ هل هي محصورة في الشعائر التعبدية ، كما اصطلح لها الفقهاء من صلاة وصيام وزكاة وحج وذكر ونحوها ؟ وإذا كانت كذلك فكيف يفسّر قوله تعالى : ﴿ **وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ** ﴾ [4]، فيقول ابن تيمية مجيبا عن هذا التساؤل: العبادة اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة ، فالصلاة والصيام والحج ، وصدق الحديث وأداء الأمانة وبرّ الوالدين وصلة الأرحام والوفاء بالعهود والأمر بالمعروف

[1] – وهو المناوي واسمه الكامل محمد عبد الرؤوف المناوي ، شارح الجامع الصغير ، شرحه شرحا بسيطا ، وشرحا مختصرا وشرح الشهاب وشرح آداب القضاء ، وطبقات الصوفية وغير ذلك ، توفي سة 1029هـ، نقلا عن محمد بن علي الشوكاني ، البدر الطالع ، دار المعرفة ، بيروت ، الجزء 1 ، ص 357.

[2] – محمد عبد الرؤوف المناوي ، التعاريف ، حققه محمد رضوان الداي ، دار المعاصر ودار الفكر ، بيروت ، ودمشق ، 1410هـ ، الطبعة هـ، الطبعة الأولى ، ص 499.

[3] – أحمد بن تيمية ، العبودية ، دار الشهاب ، باتنة ، 1978 ، ص 9.

[4] – سورة الذاريات ، الآية 56.

والنهي عن المنكر وجهاد الكفار والمنافقين ، والإحسان إلى الجار واليتيم وابن السبيل ، والمملوك من الآدميين والبهائم ، والدعاء والذكر والقراءة وأمثال ذلك من العبادة"[1].

ومن هنا نخلص إلى أن الدين عبادة، وقد جاء يرسم للإنسان منهج حياته الظاهرة والباطنة، ويحدد سلوكه وعلاقاته وفقا لهدي المنهج الإلهي، لأن هناك نظرة ضيقة وقاصرة في فهم قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [2]، وتتمثل في أن الإنسان خلق ليعبد بالصلاة والقيام فقط وترك الأمور الأخرى، وهذا ينافي قوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ من حيث المضمون، وبالتالي تصبح أعمال الغريزة من أكل وشرب ونوم عبادة – وهي مباحات –، بشرط واحد وهو أن تصحبها نية التقوى على عبادة الله تبارك وتعالى، فالمباح عند الأصوليين هو ما استوى فيه الفعل والترك دون ترجيح لأحدهما[3]، فليس مطلوب فعله حتى يعاقب عند تركه كالصلاة، وليس مطلوب تركه حتى يعاقب على فعله كشرب الخمر...ففعل المباح أو تركه سواء، وبالتالي لا ثواب ولا عقاب عند فعله أو تركه، ولكن قد يصبح عبادة مأجور عليها عندما تصحبها النية الخالصة لله عز وجل، فعلى سبيل المثال: النوم، إذ لو ضبط المسلم ساعته قبل نومه على توقيت صلاة الصبح عن طريق ساعة منبهة فإنه يضع للنوم المباح حدا (وهو مرغوب فيه)، ابتغاء الأجر وتأدية صلاة الصبح في وقتها، فيصبح نومه كله عبادة مأجور عليها، وأمثلة ذلك كثيرة جدا.

وزيادة على ذلك فإنّ عمل الإنسان في معاشه عبادة أيضا ، متى توافرت فيه الشروط التالية[4]:

1- أن يكون العمل مشروعا في نظر الإسلام.

---

[1] – أحمد بن تيمية ، العبودية ، المرجع السابق ، ص ص 05 ، 06.

[2] – سورة الذاريات ، الآية 56.

[3] – عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، المرجع السابق، ص ص 46 ، 47، أبوزهرة، علم أصول الفقه، دار الفكر العربي،مصر، ص ص 115،116.

[4] – يوسف القرضاوي ، العبادة في الإسلام، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 2001، الطبعة الثانية ، ص 59.

2- أن تصحبه نية صالحة خالصة لله عز وجل.

3- الإتقان والإحسان.

4- أن يلتزم فيه حدود الله فلا يظلم ولا يخون.

5- ألاّ يشغله عمله الدنيوي عن واجباته الدينية.

فضلا عن أنّ كل عمل اجتماعي يصير عبادة أيضا ، إذا قصد فاعله الخير والنفع للمسلمين، وصحّت فيه نية نفع الأمة بإخلاص، وبهذا المعنى يتحقق قوله تعالى : : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [1]، وقال تعالى أيضا : : ﴿ قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [2].

وكل ما ذكر عن العبادة وصورها ، يؤكد ويعضد كون **رعاية البيئة** ، بل والتعامل مع البيئة وعلاقة الإنسان بها هو وجه من أوجه التعبد لله سبحانه وتعالى، وتفصيله فيما يلي:

الفرع الثالث : وجه التعبد في علاقة الإنسان بالبيئة ورعايته لها.

من المعلوم أنّ الضابط في كون الإنسان متعبّدا لله تعالى أن يكون منقادا لمنهجه ، ملتزما بأوامره ، مجتنبا لنواهيه ، وهذا المنهج يعمّ الحياة جميعها كما سبق توضيحه، والمسلم أمام هذا المنهج لا يفاضل بين الفرض والمستحب (المندوب)، أو بين الواجبات والآداب الشرعية، بحيث جميع الأعمال عبادة، ومن بين الآداب الشرعية التي جعلها الله تعالى عباده، هو ما تعلق برعاية البيئة وحفظها والتناغم معها... ومن أمثلة ذلك ما يلي:

[1] – سورة الذاريات ، الآية 56.

[2] – سورة الذاريات ، الآية 56.

1- الأمر بالإحسان إلى البيئة وعناصرها :

لقد أمر الإسلام بالرفق بالحيوان والإحسان إليه، فعن معاوية بن قرّة عن أبيه ﷺ أنّ رجلا قال: يا رسول الله إنّي لأرحم الشاة أن أذبحها، فقال: "إن رحمتها رحمك الله"[1].

وقد روي في الأثر عن نافع عن عبدالله : "عذّبت امرأة في هرّة سجنتها حتى ماتت لا هي أطعمتها وسقتها إذ هي حبستها ، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض"[2].

وفي شأن الحث على الغرس يقول النبيّ ﷺ : "إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فإن استطاع ألاّ تقوم حتى يغرسها فليفعل " [3] ، وفي رواية فليغرسها ، يقول الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي : "فالعمل هنا يؤدي لذات العمل ، لأنّه ضرب من العبادة ، والقيام بحق الخلافة لله في الأرض إلى آخر رمق "[4]، فنشاهد هنا قمّة البرهان على أنّ الغرس عمل تعبدي مأجور عليه ، فعلى الرغم من أنّه عند قيام الساعة يعلم من بيده فسيلة أنّها لن تنبت ولن يأكل من ثمرها أحد لأنّ القيامة كما يقول الشيخ القرضاوي[5] تدق طبولها، أو ينفخ في صورها ، فالعمل هنا يؤدي لذات العمل لأنّه ضرْب من العبادة ، والقيام بحق الخلافة لله في الأرض إلى آخر لحظة. فالإنسان يعلم أنّه إذا غرس شجيرة أو نبتة فهو مأجور على هذا العمل باعتباره عبادة في حدّ ذاته ، حتى وإن لم يكتب لهذا الغرس النجاح بأن يثمر أو ينمو وينفع ، فضلا عن أنّ العلم الحديث بيّن لنا أنّ التشجير له فوائد أخرى – غير ما عرفه الناس قديما من الثمر والظل وتخفيف

---

[1]. الإمام أحمد.، المسند، ، مسند المكيين ، بقية حديث معاوية بن قرة رضي الله عنه، مؤسسة قرطبة القاهرة، مصر، رقم لحديث 15630، ج3، ص436.

[2] مسلم، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب السلام ، باب تحريم قتل الهرة ، دار إحياء التراث العربي بيروت، رقم الحديث 151 – (2242)، ج 4، ص 1760.

[3] الإمام أحمد.، المسند، ، مسند العشرة المبشرين بالجنة،مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه ،حديث الشريد بن سويد الثقفي رضي الله عنه، مؤسسة قرطبة القاهرة، مصر، رقم لحديث 13004، ج3، ص 191.

[4] يوسف القرضاوي ، رعاية البيئة في الشريعة الإسلامية ، المرجع السابق ، ص ص 62 ، 63.

[5] يوسف القرضاوي ، رعاية البيئة في الشريعة الإسلامية ، المرجع السابق ، ص 63.

الحرارة وغيرها – مثل المساعدة في حفظ التوازن البيئي ، وامتصاص الضوضاء ، ومقاومة الآثار الضارة للتصنيع على البيئة ، أو على الأقل التخفيف من حدّتها.

ومن الإحسان لنباتات الأرض وأشجارها ما ورد في المحافظة على نباتات الحرمين، كما ذكرنا في شأن حمى مكة والمدينة[1]، فكما رأينا لا تقطع مهما كان الدّافع إلى ذلك باستثناء الإذخر لحاجة الناس إليه ، فعن مجاهد أنّ النبيّ ﷺ قال يوم فتح مكة : "إنّ الله حرّم مكّة يوم خلق السماوات والأرض ، فهي حرام بحرام الله إلى يوم القيامة ، لم تحل لأحد قبلي ، ولا تحلّ لأحد بعدي ، ولم تحلل لي قط إلاّ ساعة من الدّهر : لا ينفر صيدها ، ولا يعضد شوكها ، ولا يختلي خلاها ، ولا تحلّ لقطتها إلاّ لمنشد ، فقال العباس بن عبد المطلب : إلاّ الإذخر يا رسول الله ، فإنّه لابدّ منه للقين والبيوت ، فسكت ثمّ قال : إلاّ الإذخر فإنّه حلال"[2].

وفي حرم المدينة يقول النبيّ ﷺ : "المدينة حرم ما بين عير وثور "[3].

ولقد بلغت عناية الإسلام بالبيئة إلى حدّ تكوين محكمة[4] خاصة لمحاكمة من يخالف هذه الأوامر برئاسة عمر بن الخطاب رضي الله عنه والقاضي عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه فكانا يقضيان مقابل كل صيد محرّم بحيوان يماثله ما أمكن ، فقضوا مثلا في الغزال بعنـــز، وفي الضبع بشاة ، وفي الثعلب بجدي، وهكذا...

---

(1) انظر ص (278 وما بعدها) من هذه الرسالة.

(2) البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب المغازي ، باب من شهد الفتح، دار بن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 4059،42،ص 1567.

(3) البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب الحج، باب فضل المدينة ودعاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها بالبركة وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها وبيان حدود حرمها ، دار بن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 467 – (1370)، ج2 ،ص 994.

(4) إحسان هندي ، قضايا البيئة من منظور إسلامي ، دار التربية ، دار بن كثير ، دمشق ، بيروت ، 2001م، الطبعة الأولى ، ص 153.

2- **اعتبار رعاية البيئة من شعب الإيمان :**

ففي صحيح مسلم يقول النبيّ ﷺ : "الإيمان بضع وستّون أو بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول لا إله إلاّ الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعبة من الإيمان"[1].

وكذا حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه عند مسلم قال : قال النبيّ ﷺ : "عُرضت عليّ أعمال أمّتي حسنها وسيّئها، فوجدت في محاسن أعمالها الأذى يُماط عن الطريق ، ووجدت في مساوئ أعمالها النخاعة تكون في المسجد لا تُدفن"[2].

3- **ترتيب الأجر والمثوبة لمن يحسن إلى عناصر البيئة وفي المقابل الويل والوعيد لمن يسيء إليها:**

عن أبي هريرة رضي الله عنه : "بينما كلب يطوف بركية (وهي البئر المستعملة) كاد يقتله العطش ، إذ رأته بغي من بغايا بني إسرائيل ، فنزعت موقها ، فسقته ، فغفر لها به"[3].

ومن ذلك أيضا قول النبيّ ﷺ : "بينما رجل يمشي إذ اشتدّ عليه العطش ، فوجد بئرا فنـــزل فيها ، فشرب ثمّ خرج ، فإذا كلب يلهث يأكل الثّرى من شدّة العطش ، فقال الرجل : لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي كان بلغ منّي ، فنـــزل البئر، فملأ خفّه ماءا ، فسقى الكلب ، فشكر الله له فغفر له ، قالوا يا رسول الله : وإنّ لنا في البهائم لأجر ، قال : في كل ذات كبد رطبة أجر"[4].

وفي المقابل يقول النبيّ ﷺ : "من قتل عصفورا عبثا عجّ إلى الله يوم القيامة يقول : يا ربّ إنّ فلانا قتلني عبثا و لم يقتلني منفعة" [5].

---

[1] مسلم، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الإيمان ، باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها وفضيلة الحياء وكونه من الإيمان ، دار إحياء التراث العربي بيروت، رقم الحديث 58 -(35)، ج 1، ص 63.

[2] مسلم، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهى عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها ، دار إحياء التراث العربي بيروت، رقم الحديث 57 -(553)، ج 1، ص 390..

[3] وهي المرأة الزانية ، ينظر قاسم القونوي ، أنيس الفقهاء ، دار الوفاء ، جدّة 1407هـ ، الطبعة الأولى ، ص 187.

[4] البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب المساقاة –الشرب ، باب فضل سقي الماء ، دار بن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 2234، ج 2، ص 833.

[5] – النسائي، السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، كتاب الضحايا، من قتل عصفورا بغير حقها ، دار الكتب العلمية بيروتن الطبعة 1991، رقم الحديث 4446 ، ج 7، ص 239.

وخلاصة القول أنّ الإنسان خليفة الله تعالى في الأرض ، ومعنى ذلك وجود ثلاثة أطراف مستخلِفٌ ، مستخْلَفٌ ، ومستخلَف فيه ، فالأوّل هو الله عز وجل ، والثاني هو الإنسان ، والثالث هو الأرض ، وهذا معناه أيضا وجود ضوابط وقواعد منظمة وضابطة لعملية الاستخلاف ، فعادة ما لا يعطي الموكل سلطات مطلقة للوكيل فيما وكّله عليه ، وإنّما هناك قيود وأحكام ، وهكذا خلافة الإنسان في الأرض.

ولعلّ هذا المعنى كان من وراء الأسلوب القرآنية في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً ...﴾[1] ، حيث عبّر بـــ "في" و لم يعبّر بـــ "على"، فالإنسان خليفة في الأرض ، وليس خليفة عليها ، والخليفة في الشيء مأمور شرعا وعقلا بحفظه ورعايته[2].

---

[1] سورة البقرة ، الآية 30.

[2] الإسلام وحماية البيئة ، بحث منشور بمجلة البحوث الفقهية المعاصرة ، من إعداد شوقي أحمد دنيا ، المملكة العربية السعودية ، العدد 48 ، نوفمبر ، ديسمبر ، جانفي 2000 ، 2001 ، ص ص 50 ، 51.

الباب الثالث

مقاصد التشريع البيئي وآليات تفعيلها قانونا وشرعا

الباب الثالث : مقاصد التشريع البيئي وآليات تفعيلها قانونا وشرعا.

بناء على ما تقدّم من مصادر التشريع البيئي قانونا وشرعا ، فإنّ الفرق الجوهري بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي بخصوص تنظيم شؤون البيئة ينطلق من الاختلاف في مستوى المعالجة وزمنه إذ يتجه النظام الإسلامي إلى المستوى الأدنى فيبدأ بمخاطبة الفرد خطابا مبدئيا تربويا ، في حين منظومة القانون الوضعي والتي تبدأ عادة دولية –كما رأينا– تتجه إلى المستوى الأعلى فتخاطب الدول خطابا تصحيحيا توفيقيا ، إذ البدء بخطاب الفرد هو عين الأسلوب الوقائي ، أمّا خطاب الجماعة الدولية هو تصحيحي علاجي بعد أن نالت الدول من البيئة وهذا خلاف للأولى.

فمن العبث أن نقارن بين تشريع رباني وتشريع وضعي ، ولكن إذا كان من أجل الوقوف على أوجه التشابه وكذا أوجه الإختلاف بينهما وترجيح ماينبغي ترجيحه بالدليل العلمي المنطقي فهو– في اعتقادي– ليس من العبث ، وبالتالي ارتأيتُ تقسيم هذا الباب إلى فصلين أوّلهما يتناول مقاصد التشريع البيئي في الجانبين القانوني والشرعي الإسلامي ، مركزا على مقصد الحق في التنمية لارتباطه بالتشريعات البيئية من زوايا اقتصادية وسياسية ، ومبرزا فكرة الحق في التنمية كمقصد عام للتشريع الإسلامي يرتبط بجميع كليات الشريعة الإسلامية الخمس وعلاقته بأحكام البيئة ، في حين يتناول الفصل الثاني آليات ووسائل تفعيل مقاصد التشريع البيئي كحقوق ومصالح كفلها كل من التشريعين الوضعي والشرعي الإسلامي ، وهذه الآليات تتنوع بين الجانب الوقائي المتمثل في الإدارة البيئية ووظيفتها في حماية البيئة وبين الجانب الردعي المتمثل في آليات التعويض عن الضرر الإيكولوجي (الجانب المدني) وكذا الحماية الجزائية للبيئة (الجرائم والعقوبات البيئية).

الفصل الأوّل : مقاصد التشريع البيئي قانونا وشرعا.

ويُعنى هذا الفصل بالبحث في الغايات والأهداف التي يرمي إليها التشريع البيئي في كل من الفقهين ، هذه الغايات التي لا لطالما تنعت في القانون الوضعي بالحقوق ولا سيما حقوق الإنسان ، التي تكوّن (مجتمعة) الحق في البيئة كبناء لا تهدر معه الحقوق الأخرى ، أو بالأحرى لا وجود لحق البيئة ما لم تُراعى الحقوق الأخرى ، ولذا نتناول هذا الفصل في مبحثين نخصص المبحث الأوّل منه لمقاصد التشريع البيئي في القانون الوضعي ، أمّا المبحث الثاني فلمقاصد التشريع البيئي شرعا.

المبحث الأوّل : مقاصد التشريع البيئي الوضعي.

ومنه نتعرّف على طرق استنباط مقاصد التشريع البيئي ولاسيما طرق التفسير ، آخذا بعين الاعتبار الحق في التنمية باعتباره يعدّ من الغايات والأهداف التي يرمي إليها قانون البيئة ، وذلك في مطلبين نخصص الأوّل لفكرة المقاصد والثاني لماهية الحق في التنمية وعلاقته بالحق في البيئة.

المطلب الأوّل : فكرة المقاصد التشريعية في قانون البيئة.

لطالما نُصادف مصطلحات كثيرة أثناء دراستنا للقانون (كقصد المشرع ، أوقصد الشارع ، أوالمراد والغاية من التشريع أو هدفه ، أوالمقاصد العليا للتشريع ...) بمناسبة التصدي لتفسير النصوص القانونية لتحديد الحكم المستفاد منها وتطبيقه على الواقعة التي يقضي فيها القاضي أو يبحث الفقيه عن حكمها.

فهل تدل تلك العبارات على مثل ما يدلّ عليه مصطلح مقاصد الشريعة عند المنشغلين بالفقه الإسلامي ؟

إنّه من المهم أن نلاحظ أوّلا عدم ثبات التشريع الوضعي ، وعدم استمرار مفاهيمه في أداء معنى واحد على مرّ الزمان ، ومن المهمّ ثانيا أن نتبيّن أنّ فكرة قصد المشرع من مراده وغايته وهدفه ومقاصده العليا، فكرة تنتمي إلى لغة المجاز أكثر من انتمائها إلى لغة الحقيقة ، فالمشرع نفسه – في عالم التشريع المعاصر – فكرة مجرّدة تستخدم للتقريب لا لتقرير الحقيقة ، وهو في الحقيقة ليس صاحب إرادة محدّدة يمكن نسبتها إليه ، ففي معظم الحالات تصنع مشروع القانون مجموعة صغيرة من الناس (لجنة) ، وعندما يعرض القانون في المجلس الشعبي في البلاد غير الديكتاتورية ، تشارك قلة من الأعضاء في مناقشته ، ويصوّت بعض الأعضاء ضدّ المشروع ، وكثيرون ممن يصوتون معه يصوّتون التزاما بالولاء الحزبي دون أن يبصروا على وجه التحديد والدقة ما الذي صوّتوا له ، فأي قصد هو الذي نقول عنه قصد المشرع ؟!! فهل هو قصد المشرع بمعنى المجلس الشعبي برمته أم هو قصد

القلة ؟!! أو هو قصد واحدٍ منهم له عليهم نفوذ ؟!!. وقد حاول بعض الشراح الدفاع عن فكرة (قصد المشرع) لكنه دفاع لا يثبت في وجه النقد القوي الذي ذهب بسلطانها في العلم القانوني وفي القضاء سواء بسواء ، فإذا لاحظنا هذين المعنيين فإنّنا نواجه بعد ذلك ما لا يُحصى من استعمال الفقه والقضاء لتعبيرات دالة على الاهتمام بمقاصد المشرع، ومراده، وغايته، ونلاحظ انتقادا متواليا لهذا المنهج وهو برغم ذلك مستمر لا يأبه بنقد ولا يلتفت إلى اعتراض، وقد حاول بعض الشراح أن يضع مسألة قصد الشارع الوضعي في قالب قريب ممّا رضع فيه الفقهاء قصد الشارع الوضعي في قالب قريب مما وضع فيه الفقهاء قصد الشارع (في الفقه الإسلامي) فقل : "قصد الشارع في النهاية يتولد عن رعاية مصالح الأفراد، ولا يجوز أن يؤدي تفسير النصوص إلى نتيجة مخالفة لمقاصد الشارع... وتحقيق هذه المصالح يتمّ على النحو الذي تصوّره المشرع أو افترضه ثمّ فرضه مع أنّه قد لا يتفق مع رغبات الأفراد أو تصوّرهم لمصلحتهم ، فكأنّ المشرع يحقق للأفراد مصلحة قد لا يشعرون هم بها ، ويحققها لهم رغما عنهم" ، وهذا الكلام لا يستعصي على الردّ والنقد ، لكنّه غاية ما استطاع الفقه الدفاع به عن (قصد الشارع) [1].

فإذا كان هذا بالنسبة للقوانين التي تنشأ داخليا ، فما بالك بالتي تنشأ بناء على التزام دولي كقانون **البيئة** أو التشريعات **البيئية** التي نحن بصددها، فقد رأينا كيف بدأ اهتمام الجزائر بالبيئة بعد مصادقتها على عددٍ من الاتفاقيات الدولية في هذا المجال ، لتجسد بهذه المصادقة قانون للبيئة سنة 1983 لم يكن له صدى في التطبيق إذ بقيت القواعد القانونية ذات الطابع البيئي التي كانت سائدة من قبل ، وهي الأخرى ليس ذات فعالية في حماية البيئة ، ثمّ جاء قانون 2003 (03-10) المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، ونرى أنّ المشرع الجزائري ربط من خلاله البيئة بالتنمية ، فإذا قلنا من قبل أنّ كلاّ من المشرع الدولي والوطني يحاولان أن يوفقا بين معادلتي حماية البيئة ودوران عجلة التنمية ، فنكاد نقول الآن أنّ التنمية ولو أنها تعد من قبيل الاهتمامات الإقتصادية (الإطار المعيشي اللائق مثلا) ولكن

[1] فكرة المقاصد في التشريع الوضعي ، محاضرة ألقيت في كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية في اختتام دور مقاصد الشريعة الإسلامية المنظمة بالتعاون بين الكلية ومركز دراسات مقاصد الشريعة، مؤسسة الفرقان، لندن، من تقديم الدكتور سليم العوا، يوم 2006/12/04، مطبوع جامعي، ص ص 2، 3.

هي المقصد الأصلي وتبقى البيئة وحمايتها المقصد التبعي وخاصة في الدول الفقيرة والنامية ، وذلك مقصد الشارع الدولي أو بالأحرى التشريع الدولي الذي تأخذ بزمامه الدول الغنية حيث نراها تجمع ماديا بين حماية البيئة ، وتحقيق التنمية ، ما لا يمكن تحقيقه في الدول الفقيرة التي ل يهمّها إلا تحقيق التنمية ، ممّا تستغله الدول الغربية في أن جعل هذه الدول ملاذا لتحقيق اقتصادياتها ، غير مبالية بالخطر الذي يهدّد التوازن البيئي من جراء التلوث، والذي في حقيقة الأمر لا يهدّد الدول الفقيرة (المقصودة) ولكن بمرور الزمن كوكب الأرض برمته.

ومن هذا المنطلق فما دام قانون البيئة مرتبط بمدى تحقيق بيئة مستدامة فإنّه ليس بقانون يحمي مكونات البيئة فقط على اختلاف أنواعها ، بقدر ما هو قانون قائم على اعتبارات أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية[1]، وبالتالي يكون الشغل الشاغل من مكونات البيئة هو الثروات الطبيعية ، فهو يسير في اتجاه حمايتها لمقصد أصلي ، وأمّا المكونات الأخرى للبيئة فهي مقصد تبعي ، والواقع جلي في إثبات ذلك ، وأصبح القانون الذي يهدف إلى تحقيق تنمية شاملة يدعى قانون البيئة في حقيقة الأمر ، فهو قانون تنمية مقنع.

ومع ذلك يمكن القول أنّه على الرغم من أنّ قانون البيئة لا زال في دور التكوين وغير مكتمل البناء ، فزيادة على أنّ لهذا القانون اعتبارات سياسية[2] واقتصادية واجتماعية (كما ذكرنا) فإنّه قانون يطلق عليه أنّه: قانون التضامن والتصالح (le droit de la solidarité et de réconciliation) ذلك أنّ فكرة حماية البيئة رغم حداثتها ، عدت حقا من الحقوق الأساسية للإنسان ، اعتُرف به على الصعيدين الدولي والداخلي على السواء، وهو ما أدّى إلى وصف هذا القانون الحديث بأنّه قانون التضامن ، فهو يعكس بحق استجابة الرأي العام في كل بلاد العالم – تقريبا – إلى ضرورة المضيّ في طريق حماية

[1] – نبيلة عبد الحليم كامل ، نحو قانون موجود لحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص 17.

[2] - J. Moraud – Deviller, le droit de l'environnement, P.U.F, que sais-je, N° 2334, 1 ed, Paris, 1987, p 05.

البيئة والحفاظ عليها ، ممّا ساعد على تحقق التضامن بين الطبقات المختلفة في البلد الواحد حول هذه القضية ، وكذلك التضامن بين البلدان المختلفة لبلوغ هذا الهدف.

فبعد أن كانت التنمية الاقتصادية تقف عائقا أمام محاولات الحفاظ على سلامة البيئة ، حدث تحول كبير خلال السنوات الأخيرة وبلغ هذا التحول ذروته حين أعلن نادي **روما** نداءه الشهير : "أوقفوا التنمية إذا دعت الحاجة من أجل الحفاظ على البيئة" ، وتبعه بذلك – كما سبق الذكر – العديد من المفكرين والعلماء ، وهو ما أدّى إلى التنبئة أنّ هناك علاقة وثيقة بين المادة والطاقة والحياة ، أي أنّ هناك ارتباطا لا ينفصم بين الحفاظ على البيئة والتقدم الاقتصادي ، لذلك جاء قانون البيئة ليس فقط لحماية مكوناتها، وإنّما كذلك لتشجيع الاستخدام الأمثل للمواد الطبيعية ، ولعلّ قانون حماية المياه من التلوث وحماية البيئة البحرية يعدّ أوضح دليل على ذلك ، ويعكس فكرة التضامن بين الأجيال في البلد الواحد ، وبخاصة على الصعيد الدولي ، وأتى معه بأفكار جديدة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، فلقد كان من المعتقد – حتى في وقت قريب – أنّ الحفاظ على البيئة من الأفكار (الكمالية) التي يمكن للمجتمعات الصناعية المتقدمة (مجتمعات الاستهلاك) قبولها وتطبيقها ، ولكن هذه الأفكار تتعارض ومتطلبات التنمية في الدول النامية ، وإنّ على هذه الأخيرة أن تُضحي بفكرة حماية البيئة في سبيل التقدم الاقتصادي[1]. ولكن سرعان ما اتضح أنّ هذه الفكرة خاطئة ، وأنّ البلدان النامية حتى تضمن تنمية اقتصادية حقيقية لابدّ لها من الحفاظ على مواردها الطبيعية ، وخاصة الحفاظ على إنتاجية أراضيها الزراعية ، وانطلاقا من ذلك صارت (حماية البيئة) أكثر الأفكار بلورة للتضامن على الصعيد الدولي، فلم يحدث أن اتفقت الدول المتقدمة والمتخلفة الغربية والشرقية على السواء ،حتى اتفقت جميعها على هدف واحد هو "البيئة" ، وتبلور هذا التضامن من اتفاق المبادئ التي رفعت عليها عام 1972 بستوكهولم ،

[1] وهو مثل رفض الجزائر للطرح الغربي لحماية البيئة بعد مؤتمر ستوكهولم حيث كانت لا زالت تعاني ممّا خلفه الاستعمار ، ثمّ في مؤتمر ريوديجانيرو ،حيث عاشته من أعمال تخريبيةأثناء العشرية السوداء.

و1992 بريوديجانيرو[1]، و2002 بجوهانسبورغ، و2009 بكوبنهاجن[2]، إلى جانب القمم الأوروبية والإفريقية...

ولطالما رفعوا شعار "نحن نملك إلاّ كرة أرضية واحدة" ، وقد عرف –على سبيل المثال– مؤتمر ريوديجانيرو 1992 خلافا واضحا بين الشمال والجنوب في تحمل أعباء (مقاومة) التلوث وخاصة تحمل أعباء الاستخدامات الصناعية للدول الكبرى ، وما نجم عنها من مساس بطبقة الأوزون ، فعزفت بعض الدول المصنعة وعلى رأسها أمريكا على تحمل التبعات التي تمسّ باقتصادياتها فيما دفعت دول أخرى الثمن غاليا، تتمثل في التلوث العابر للحدود، هوائي وبحري... فضلا عن الصناعات التي تقيمها الدول العظمى في دول العالم الثالث ، تجني فيها هذه الأخيرة أرباحا طائلة ، وتحصل على بيئة ملوثة ، والأمثلة عديدة ، فيبقى التضامن الدولي رؤية فقط لا تعرف مجالها العملي بصفة عادلة.

وهذا التضامن الدولي لحماية البيئة ، امتدّ أيضا داخل كل دولة على الصعيدين الوطني ، فما من موضوع صادف قبول كافة الاتجاهات السياسية ، والأحزاب المختلفة الاتجاهات والنقابات والجمعيات مثل ما لقيت فكرة حماية البيئة من اتفاق وتأييد ، بل إنّ التفاهم والتضامن امتدّ أيضا إلى المجال العلمي ، فالعلماء من مختلف فروع المعرفة ؛ الطبيعية ، والكيمياء ، والاقتصاد والأدب ، الجغرافيا ، البيولوجيا ، والقانون جميعا حول هذه الفكرة ، وعملوا كل في مجاله ، وبالتعاون والتضامن مع الآخرين على إخراجها على أفضل وجه [3].

وحتى هذا التضامن الداخلي بين الاتجاهات والأحزاب والنقابات ما هو إلاّ تجارة بشعارات بيئية تتصدر برامج هذه الأخيرة ، من أجل الظفر بمراكز مهمّة ، وحتى المجال العلمي يكاد يعرف قطيعته مع الواقع العملي ، وخاصة الجانب القانوني الذي نحن بصدده، فالقواعد القانونية ليست لها فعالية لأنّ مقاصدها العامة لا تصبّ في المقصد

---

[1] نبيلة عبد الحليم كامل ، نحو قانون موجود لحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص ص 18 ، 19.

[2] انظر في هذا الصدد ، ص (194 ومابعدها) من هذه الرسالة.

[3] نبيلة عبد الحليم كامل ، نحو قانون موجود لحماية البيئة ، المرجع السابق ، ص 19.

الحقيقي المفروض أن يكون وهو حماية مكونات البيئة، ولكن "كلمة حق أريد بها باطل" المقصد المقنع هي دائما التنمية ولو على حساب البيئة.

وإذا كنتُ ركّزت على هذه النقطة فلأنّ تفسير القواعد القانونية ليس له ضوابط تبيّن المقاصد الأصلية (حماية مكونات البيئة) ، ولكن هي قواعد في غالبها غامضة توحي بأنّ المشرع يقصد غايات بحسب الأصل غير التي صدر من أجلها قانون البيئة ، وهي تحقيق التنمية ، وحفظ مكونات البيئة إلى الحدّ الذي تكفل فيه حق التنمية ، وهذا خلافا للأولى بالنظر إلى ما جاءت به الشريعة الإسلامية من علاقة روحية بين الإنسان ومكونات البيئة[1]، والذي تتحقق معه التنمية بصفة غير مباشرة.

وأهداف قانون البيئة وغاياته بل ومقاصده ، لا تتجلى حتى في أسمى القوانين وهي الدساتير ، خاصة تلك التي تنتهج الحماية الضمنية للبيئة ، فالأسلوب غير المباشر الذي تنتهجه دساتير بعض الدول لحماية حق الإنسان في بيئة سليمة ونظيفة تكفل له الحياة بطريقة آمنة من المخاطر والأضرار التي تترتب على التلوث ، وتؤثر سلبا على صحّته ، ومن ثمّ على خطط التنمية ومعدّلات الإنتاج التي تحرص الدول على بلوغها وتحقيقها ، ويتلخص هذا المنهج أو الأسلوب في أنّ الدساتير لا تتضمن نصّا صريحا من نصوصها يتعلّق بحق المواطن في حماية البيئة أو واجب الدولة في الاضطلاع بتلك الحماية إزاء المواطنين[2] ، وإنّما يمكن التوصل إلى تلك الحماية عن طريق استنباطها من روح النص على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية أو المقومات الأساسية للمجتمع ، والتي يكرّسها الدستور.

---

(1) الاعتبارين العقدي والتعبدي في رعاية مكونات البيئة ، انظر (285 ومابعدها) من هذه الرسالة.

(2) لم تهتمّ الدساتير في أغلب الدول بحماية البيئة على أنه واجب على الدولة إلاّ في وقت حديث نسبيا ، وربّما يعود السبب في ذلك إلى ذيوع المذهب الحر وسيطرة النـــزعة الفردية في فترة ما بين الحربين العالميتين ، ولذا حلت الدساتير التي وضعت قبل الحرب العالمية الثانية من النص على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطن ، والتي يمكن أن يدخل مضمونها أو إطارها حتى المواطن في حماية بيئته ، ولعلّ حلوّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة 1948 من نص صريح على حماية البيئة وعناصرها ، يعزز ذلك السبب ، داود عبد الرزاق الباز ، الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2006، ص ص 75 ، 76.

ويطلق الفقه روح النصّ على المصالح التي استهدف المشرع حمايتها ،والاعتبارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية التي دعت لوجود النص أو التشريع ، وتؤدي روح النص إلى تحديد معناه على ضوء الغاية أو الحكمة منه ، وللوصول إلى ذلك يلزم إدراك المصالح التي يراد حمايتها بالنصّ ، والمساوئ التي يرمي إلى قطع السبيل عليها (بمعنى جلب المصلحة ودرء المفسدة بب الفقه الإسلامي) ، ومن ثمّ كان على المفسّر البحث عن الهدف العملي للنص ، وهو تحقيق المطالب الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية للمجتمع ، إذ أنّ التفسير ليس فنّا لغويا محضا ، بل إنّه يبحث عن مطالب الحياة العملية والحقائق الاجتماعية والنظام القانوني الذي تكونه تلك المطالب[1].

والمعنى المستفاد من اللفظ غير منطوقه ، ولكنّه يدخل فيه وفي حكمه المعنوي ، وهو المراد بتعبير "الضمني"[2]. ويطلق التعبير نفسه على الحكم الذي لا يدلّ عليه المنطوق بعباراته وألفاظه دلالة صريحة مباشرة ، ولكنّه يستفاد بطريقة غير مباشرة من هذا المنطوق ومن الوقوف على غايته[3]، وبإجمال ، فإنّ المنهج الضمني ينتمي في تصنيفه إلى غير الصريح من المنطوق ، ويأتي عدم صراحته من جهة أنّ اللفظ لا يدلّ عليه مباشرة ، ولكن عن طريق التأمل في اللفظ وإدراك معناه ، ومن ثمّ الانتقال إلى لوازمه[4].

ومن الدساتير التي انتهجت نهج الحماية الضمنية ، نذكر على سبيل المثال الدستور الإيطالي الذي نصّ على اعتبار الصحة من الحقوق الأساسية للأفراد ، وأوجب على الدولة رعايتها[5]، وكثير من المحاكم الدستورية استخلصته من تفسير النصوص الدستورية التي تتعلّق بالحق في الحياة والحق في الرعاية الصحية[6].

---

(1) يقول الفيلسوف هونج : "ما من قاعدة قانونية إلاّ وتجد منبعها في هدف محدّد وباعث عملي" ، مذكور في مؤلف ثروت أنيس الأسيوطي ، نشأة المذاهب الفلسفية وتطورها ، مطبعة جامعة عين شمس ، 1967 ، ص 63.

(2) قطب مصطفى سانو ، معجم مصطلحات أصول الفقه ، دار الفكر ، دمشق ، سورية ، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص 268

(3) محمد سعيد عبد الرحمان ، الحكم القضائي ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، ص 121.

(4) عبد السلام أحمد رابح ، دليل الخطاب ، مفهوم المخالفة وأثر الاختلاف فيه في الفقه والقانون ، دار بن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص 34.

(5) عبد الفتاح مراد ، شرح تشريعات البيئة ، المرجع السابق ، ص 35.

(6) و لم تتبين الأغلبيات المختلفة في فرنسا حق الإنسان في بيئة سليمة ، بل وحتى الإصلاح الواسع الذي جرى في 30 نوفمبر 1992 بواسطة الرئيس الفرنسي الأسبق فرانسوا ميتران لم ينظر فيه ، في حين أنّ عددا محدودا من الاقتراحات التشريعية كان يستنتج منها هذا الحق بوضوح منذ 20 سنة تقريبا

وكذلك الدستور المصري ، والدستور الجزائري وهو دستور 1996 الذي عُدّل بموجب القانون رقم 02-03 المؤرخ في 10 أبريل 2002 ثمّ عُدّل بموجب القانون رقم 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 [1]، وهذه التعديلات لم تشمل الحقوق التي يقرّرها الدستور إلاّ في بعضها كإضافة تعزيز دور المرأة في العمل السياسي وغيره ، والدستور الجزائري بتعديلاته لم ينصّ صراحة على حماية البيئة من التلوث ، وإنّما يمكن الوصول إلى تقرير الحماية من خلال الأسلوب غير المباشر أو المنهج الضمني لاستنباط تلك الحماية من روح النصوص المتعلقة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمواطن ، والتي قرّرت منذ صدور أوّل دستور جزائري مكرسا لها على نحو أفضل ، حيث احتلّت مكانا رفيعا بين نصوصه وزاد من أهميتها ، فاعتبرها من المقومات الأساسية للمجتمع التي وردت في الفصل الرابع من الباب الأوّل من دستور 1996م ، ويعرف فقهاء القانون ولاسيما الدستوري : الحقوق الدستورية للمواطن بأنّها تلك الحقوق التي تضع على عاتق الدولة التزامات إيجابية تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ، والتضامن الاجتماعي ، وضمان الحياة الكريمة للمواطنين بجميع عناصرها وجوانبها ، كالصحة والتعليم المجاني وحق السكن والعمل والتأمينات الاجتماعية وحماية الأسرة والأمومة والطفولة[2]. وقد ذكرت هذه الحقوق في الدستور الجزائري في المواد : 31، 32، 33، 40، 43، 44، 53، 54، 55، 58، 59، إلى جانب ما ورد في الديباجة ، ومن هذه الحقوق نكتشف أنّ المشرع الجزائري يعترف بحق **البيئة** ضمنيا من خلال الحماية الصريحة لمكوناتها التي يقرّها قانون البيئة ، ومن

أو أكثر من ذلك ، وكانت هذه الاقتراحات تنطلق من منطلقات جادة ، ترتد على ما ورد في ديباجة الدستور الفرنسي العام 1958 من حق الإنسان في العيش في بيئة سليمة ، فعلى سبيل المثال قدمت بعض الاقتراحات للجمعية ، تتضمن حق الإنسان في بيئة سليمة ولكن في أثناء طرحها للمناقشات داخل الجمعية في 1989/01/01 لاقت معارضة شديدة ، وكانت سببا في حل الجمعية الوطنية في 1989/06/18 وبعد عودة الجمعية الوطنية مرة أخرى عدّلت لائحتها الداخلية لتضمنها النص على أنّه في الحالات التي يعرض فيها مشروع بقانون أو اقتراح بقانون يطبق ، ويحتمل أن يكون له تأثير على البيئة أو العوامل المكوّنة لها ، يجب أن يبيّن انعكاساتها على التشريع المقترح وخصوصا ما يتعلّق منه بالبيئة أو المصادر الطبيعية أو الاستهلاكية للطاقة وفي عام 1990 عرض السيد بارنير ، إدراج حق الإنسان في البيئة ليكون في المرتبة الأولى من الحقوق التي تدون بالدستور ، انظر :

Raphel Romi, Droit et administration de l'environnement, Montchrestien, Paris, 1994, p 45.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد رقم 76 المؤرخة 8 ديسمبر 1996 ، العدد رقم 25 المؤرخ في 14 أبريل 2002 ، والعدد رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008 www.Joradp.DZ

[2] – راجع الدستور الجزائري 1996 والتعديلات التي تلته سنة 2002، وسنة 2008 ، http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm

بينها الحق في التنمية ، فلا نعرف ما الحكمة التشريعية من هذه الحماية الضمنية لحق الإنسان في البيئة ؟؟!!!

فالحماية الدستورية للبيئة تستنبط ، والاستنباط معناه استخراج المعاني من النصوص فيما يَعضُل ويَهُم ، بفرط الذهن وقوة القريحة ، وهي عملية لا تخلو من تأثر في أغلب أمرها بالظروف الاجتماعية والفكرية والسياسية والاقتصادية السائدة للفرد والجماعة في عصر من العصور [1].

والاستنباط أحد قسمي الاستدلال[2]، ينتقل الفكر من الكلّي إلى الجزئي اعتمادا على الاستنتاج العقلي البحت[3]، كما هو الحال عندما يقوم القاضي بتطبيق المبدأ القانوني العام (الانتقال من الفكر الكلي) على القضية المعروضة عليه[4]، إلى (الفكر الجزئي) ، وإعطاء الحكم القانوني السليم لها (الاستنتاج العقلي الصرف) ، وبصفة عامة فإنّ الاستنباط هو الطريق لتفسير القواعد العامة والكلية لاستخلاص النتائج التي يمكن تطبيقها على الحالات النظيرة.

ويعرف المنهج الاستنباطي في مجال الدراسات القانونية (باسم المنهج التحليلي)، وهو منهج بحثي ينتقل فيه التفكير من الحكم الكلي العام إلى الخاص ، وبعبارة أخرى فهو استدلال تنازلي من الحكم الكلّي إلى الجزئي[5].

---

[1] قطب مصطفى سانو ، معجم مصطلحات أصول الفقه ، المرجع السابق ، ص 62 ، إذ الاستنباط لغة هو الاستخراج ، مشتق من نبط الماء من العين، إذا أخرج منها ، والنبط بفتح أوله وثانيه : أول ما يظهر من ماء البئر ، وعند الفقهاء هو : استخراج الوصف المؤثر من النصوص ، وفي عدول الفقهاء عن لفظ الاستخراج إلى لفظ الاستنباط إشارة إلى الكلفة والمشقة التي يعترضون لها في هذا الصدد ، وفيه أيضا إشارة إلى المشابهة بين العلم والماء ، ووجه ذلك أنّه لما كانت حياة الأبدان والأرض بالماء ، كانت حياة الأرواح والدين بالعلم والغوص في أعماقه ، الفرابي الأيقاني الحنفي ، التبيين ، تحقيق ودراسة صابر نصر مصطفى ، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، الجزء 1 ، 1999 ، ص ص 131 ، 132.

[2] الاستدلال في اللغة ، طلب الدليل ،و في عرف الأصوليين والمناطنة يعني إقامة الدليل والنظر فيه ، أو هو استنتاج قضية من قضية أو من عدّة قضايا أخرى ، السيد العربي بن حسن ، الاستدلال المنطقي للأحكام في ضوء المتغيرات الاجتماعية ، دراسة مقارنة بين النظامين الإسلامي والأنجلوأمريكي ، دار النهضة العربية ، الطبعة 1999 ، ص 29.

[3] علي عبد المعطي ، محمد قاسم ، المنطق الصوري ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1958 ، ص 270.

[4] السيد العربي حسن ، الاستدلال المنطقي في ضوء المتغيرات الاجتماعية ، ص 30.

[5] أحمد عبد الكريم سلامة ، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية ، الطبعة 1 ، ص 36.

وبتطبيق ما سبق على دستور 1996 الجزائري ، نجد أنّ حق المواطن في حماية بيئته من التلوث ، وإن كان الدستور لم ينص عليه صراحة إلاّ أنّه يستنبط من روح النصوص المتعلقة بالمقومات الأساسية للمجتمع الجزائري ، وتعدّ هذه النصوص مظاهر للديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة وقت وضع هذا الدستور في معظم دساتير العالم، وكانت تعرف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وقد ساعد على انتشارها ظهور المذهب الاشتراكي الذي كان من بين أفكاره : أنّ الحريات العامة للأفراد تغدو مجرّد خيالات وأوهام إذا لم يُدعن وجودها الحقيقي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا تكرّست الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية لتكمل الديمقراطية السياسية التقليدية، بل إنّ هذه الأخيرة لا تنفك عن الأولى التي تُعنى بتوفير الحياة المادية للأفراد ليتحقق التطابق ما بين الحقوق الفردية من حيث كونها نصوصا نظرية يحتويها الدستور وبين تطبيقاتها في الحياة العملية ، وإن هذا لشيء يُراد في مجال الدراسات الدستورية ، والواقع يشهد أنّ كثيرا ما يهدر حق التصويت من حيث هو نموذج لمباشرة الديمقراطية السياسية إذا لم تؤمن للفرد حقوقه الاقتصادية والاجتماعية ، فالموظف والعامل يستخدمان بطاقة الناخب أداة لتأمين وضعهما الاقتصادي والاجتماعي في الدول التي لا تؤمّن لهما هذا الوضع ، وهو الأمر الملحوظ في دول الديمقراطية الشكلية ، حيث تجري الانتخابات في غير أيام العطل الرسمية ليتمّ السيطرة على رأي الناخبين من العمال والموظفين لصالح من يحشدونهم قهرا أمام صناديق الاقتراع ، وألسنتهم تردد اسم المترشح المفروض عليهم، في مقابل بضع فتات اقتصادي واجتماعي يحصل عليه الموظف أو العامل بصورة وقتية ، لكن إذا تمّ تأمين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للموظف أو العامل أو المواطن عموما وتحقق له الرخاء، فإنّ استخدامه لحق التصويت سوف يكون في إطاره القانوني السليم أداة للمشاركة في تسيير الشؤون العامة في بلده ، وصنع القرارات السياسية المؤثرة في حياتها ، وبذلك تكون الديمقراطية مسألة عقل وقلب فضلا عن كونها قضية أو مسألة خبز وزبد[1].

[1] داود عبد الرزاق الباز ، النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، 1999 ، ص 201.

ومع ذلك يبقى القول بأنّ قيام الدولة بتوفير الحقوق الاجتماعية والاقتصادية كالتزام دستوري عليها يتوقف على إمكانياتها المادية المتاحة لها، ولذلك لا يحق للأفراد رفع دعاوي عليه أمام القضاء إذا ما عجزت عن الوفاء بها، لأن هذه الحقوق يغلب عليها طابع الوعد أكثر مما يغلب عليها من طابع الحق، ومعنى ذلك أنها تكتسب وصفها من حيث كونها حقوقا، من الوفاء بالوعد بتحقيقها وانجازها لا من مجرد النص عليها وتكريسها.

ولما كان صدور الدستور الجزائري معاصرا لانتشار ظاهرة الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية التي تعمل على خلق أوضاع تؤمن لكل فرد من أفراد المجتمع الطمأنينة، والرفاهية، والسعة اللازمة لاستقراره وسعادته، فلم يكن مستغربا أن يتضمن هذا الدستور مظاهر هذه الديمقراطية الجديدة، بل كان طبيعيا أن تحتل مكانا مرموقا تمثل في مظاهرها المتعلقة بحماية المواطنين ضد التسلط الاقتصادي وحمايتهم من المخاطر الاجتماعية وتقرير الضمان الاجتماعي لهم، وتقديم الخدمات العامة ونشرها بينهم[1].

وفي إطار هذه المظاهر يمكن اعتبار حق المواطن في بيئة سليمة على أنه حق دستوري، باعتباره أحد مفردات أو عناصر ومضامين هذه الحقوق الاجتماعية، ولعل هذا ما يبرر أن تقرير الأساس الدستوري لحماية البيئة في الجزائر وكل الدول التي حذت حذوها و لم يشترط له أن يرد صراحة وبالألفاظ نفسها في نص من نصوص الدستور، بل يمكن استخلاصه من الفصل الرابع من الباب الأول التي تكرس وتضمن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ومنها ما تجدر الإشارة إليها بداية وهي المقومات الأساسية للمجتمع، وهي الركائز التي يستند إليها أي مجتمع في وجوده، وفي استكمال مسيرة حياة شعبه، وهذه الركائز بطبيعتها تلقائية فطرية تتولد عن أحاسيس الناس وتطلعاتهم وطموحاتهم، كما تستمد من الأعراف والتقاليد التي تحكمهم، ومن قيم الدين الذي يجمعهم صفا واحدا، ويشد من أواصر الإخاء والترابط فيما بينهم ليكونوا جميعا كالجسد

[1] – الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في الدساتير الحديثة، مقال منشور بمجلة مصر المعاصرة من إعداد نعيم عيطة، العدد 345، السنة 62، سنة 1971، ص 554 وما بعدها.

الواحد، ومن عادة الناس ودأبهم أنهم يضمهم وطنٌ ويخضعون لسلطة، تتولد لديهم حينئذ تلك الركائز والمقومات الأساسية لمجتمعهم، والتي تدور حول إقامة العدل ونشر الأمن وتكافؤ الفرص بين المواطنين، ورعاية الأسرة والمحافظة على كيانها من التصدع والانحلال إذ ان صلاح الأسرة يؤدي إلى صلاح المجتمع ومن بعد صلاح الدولة وقوتها، ويلاحظ عموما أن المقومات الأساسية في أغلب الدساتير يغلب على صياغتها الطابع الأدبي والإنشائي والاقتباس من ديباجة الدستور أو الاشتراك معها في كثير من المعاني[1]، وكمثال عن إحدى هذه المقومات وارتباطها بحماية الحق في البيئة بل واستخلاص هذه الأخيرة منها نجد: الحق في الرعاية الصحية، ونعرض مثالا أو مثالين من طرق تفسير القاعدة الدستورية الخاصة بالحق في الرعاية الصحية للوصول إلى مقصد الشارع المتمثل في حماية البيئة.

جاء في المادة 54 من الدستور الجزائري المعدل[2]: " الرعاية الصحية حق للمواطن (الفقرة1)، تتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض الوبائية والمعدية وبمكافحتها (الفقرة2)".

فهل يستنبط من هذا النص الدستوري الذي يصرح بحق الرعاية الصحية أن المشرع الجزائري يقر دستوريا حق المواطن في بيئة سليمة؟

فالمفروض أننا نعود إلى التفسير القانوني لهذا النص(النتعلق بالبيئة) وقبل ذلك نعرج على ماهية التفسير القانوني أصلاً، بتبيان تعريفه ومن ثمّ أنواعه، ومذاهبه، وأخيرا كيفية تفسير النصوص في التشريعات المتعلقة بالبيئة.

أولا- تعريف التفسير. هو بيان الحكم القانوني الأمثل الذي يفهم من النص لتطبيقه على الفرد لتحديد حكم القضاء، وكذا فهم نص دستوري لوضع قواعد قانونية منسجمة معه تكفل الحق الذي أراد المشرع الدستوري تقريره، وهناك اتجاهين للتفسير أولهما موسع:

[1] – داود عبد الرزاق الباز، الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث، المرجع السابق، ص 85، 86.

[2] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996، راجع الدستور الجزائري 1996 والتعديلات التي تلته سنة 2002ن وسنة 2008 ، http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm

وهو معرفة المعنى الذي تتضمنه القاعدة القانونية وبالتالي يطبق هذا المعنى على جميع القواعد القانونية مهما كان مصدرها سواء تشريع أو شريعة إسلامية أو عرف، وثانيها ضيق: ويقتصر فيه التفسير على القواعد القانونية التشريعية فقط لأن التشريع يرد في مواد مختصرة يصعب معرفة حكم النص القانوني فيها.[1]

ثانيا:أنواع التفسير. يتم ترتيبها كالآتي نظريا لأهمية كل واحدة: تشريعي، قضائي، فقهي وأخيرا إداري، وننوه أن هذا التفسير يخص القانون الداخلي (دستور، قوانين، لوائح،...) حيث أن القانون الدولي خولت أهمية تفسيره إلى جهات مختصة وهي محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن.

1- **التفسير التشريعي**: وهو التفسير الذي يصنعه المشرع لنصوص قانونية غامضة المدلول حين يرى ضرورة لذلك حيث القضاء لا يستدل إلى مدلوله الحقيقي، والمراد منه، فيصدر المشرع نصا قانونيا ثاني ليفسر النص القانوني الأول، ويعتبر القانون المفسر بمنزلة القانون الأصلي ويكون ملزما كالقانون الأصلي وواجب التطبيق من تاريخ نشر القانون المفسر، وهذا التفسير يكون صادرا من الجهة التي أصدرته كالبرلمان، وهذا التفسير له صورتان: أ- إصدار النص القانوني المفسر مع نفس النص القانوني الأصلي في آن واحد. ب- عند حدوث خلاف في التطبيق بين القضاء والفقه لمعرفة قصد المشرع يلجأ المشرع إلى وضع نص تفسيري.

2- **التفسير القضائي**: يقوم به القاضي عند تطبيق قانون يتخلله غموض أو إبهام على دعوى مرفوعة أمامه حتى يسهل فهمه وتتبين أحكامه، ويكون هذا ملزما فقط في الدعوى التي صدر بشأنها في المحكمة ذاتها، وهذا التفسير هو الأكثر شيوعا لأنه عملي، ويمتاز التفسير القضائي بعدة خصائص هي: يكون عند طرح نزاع أمام المحكمة، المحكمة ملزمة بالتفسير دون طلب الخصوم (تسبيب الأحكام)، تفسير القاضي يتأثر بظروف

[1] - إسحاق إبراهيم منصور، نظريتا الحق والقانون، المرجع السابق، ص 189.

الدعوى المطروحة فيأتي مناسبا لها من تطبيق حكم عادل، التفسير غير ملزم للمحاكم الأخرى، كما يجوز للقاضي مخالفته في دعوى مماثلة ولكن هناك استثناء بالنسبة لـــ:

* المحكمة العليا عندما تصدر نصا تفسيريا فإن قرارها بالتفسير يكون ملزما لجميع المحاكم
* مجلس الدولة فإنه بموجب المادة 09 من قانونه العضوي رقم 98-01 لا يخول له تفسير التشريع الفرعي خاصة المراسيم الرئاسية والتنفيذية، والقرارات التنظيمية
* المحاكم الإدارية: المادة 801 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد، وذلك بالنسبة لقرارات الإدارة المحلية.

3- **التفسير الفقهي**: وهو التفسير الذي يصدر عن فقهاء القانون في أبحاثهم القانونية حيث يقومون بتفسير واستخلاص الأحكام من خلال التعليق عليها وهذا تفسير لا يرتبط بنزاع قضائي قائم بل يكون نظريا، فبالتالي لا يكون ملزما للقضاء لأنه مجرد رأي، فالقاضي له الاختيار في الأخذ به، أو تركه، ولا يمكننا التقليل من أهمية التفسير الفقهي لمساهمته في تطوير القانون.

4- **التفسير الإداري**: لطالما لا يذكر في معرض دراسة تفسير القانون، وهو ذلك التفسير الذي تقوم به الإدارات العامة من خلال التعليمات التي تصدر لموظفيها حتى يتسنى لهم كيفية تطبيق القوانين وتكون ملزمة للموظفين الصادرة لهم فقط، وهذا مهم بالنسبة للوظيفة الإدارية البيئية ولاسيما الرخص فيما سيأتي لاحقا.

وللتفسير القانوني مذاهب ومدارس وتتمثل في:

ثالثا: مذاهب التفسير.

1- **المذهب التقليدي** (الشرح على المتون) والذي يرى الالتزام والتقيد بالنص، بل ويقدس النص، وأنتُقد بأنه يؤدي إلى جمود النصوص وعدم الخروج عن معناها، كما

يقيد حرية المفسّر عند تفسيره للقانون، إذ يفسره حسب إرادة المشرع وقت وضعه مهملا التطور وتغير الظروف، فهو مذهب شكلي يأخذ بالمظهر ويهمل المضمون[1].

2- **المذهب التاريخي** الذي يرى أنه يجب أن يتم التفسير وفقا لتطورات المجتمع والظروف الاجتماعية والمؤثرات المحيطة به وقت عملية تفسير القانون أو تطبيقه، وليس تبعا لإرادة المشرع، ولكن هو الآخر وُجه له انتقاد بأنه يهمل إرادة المشرع، ويوسع صلاحية المفسرين مما يؤثر على التشريع حسب أهوائهم وبالتالي يضفي عليهم صفة المشرعين بدل المفسرين.[2]

ثالثا: وهو مذهب وسط بين المذهبين السابقين إذ يقوم على مبدأين:

- يتفق مع المذهب التقليدي بحيث أنه عند عرض الحالات التي سن من أجلها القانون يلزم البحث عن إرادة المشرع وقت وضع هذا القانون ويتم تطبيقه مهما كانت درجة توافقه مع الظروف.
- ويتفق مع المذهب التاريخي بحيث أنّه عند عرض حالات جديدة لم يتعرض لها القانون يجب البحث عن حكم القانون في مصادر الأخرى للقانون فإن لم يجد فعلى المفسر البحث في المصادر المادية التي أوجدت النص أي الظروف الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية،...بحيث يجب على المفسر البحث عن الحلول الملائمة وفقا لمصلحة الحاجة التي تتماشى وتطور المجتمع.

وللتفسير حالات وأسباب تدعو إليه أهمها عند وجود: الخطأ المادي، الغموض، النقص، التناقض.[3]

أما طرق التفسير فهي إما داخلية أو خارجية، فالأولى تتمثل في الطرق التي تعتمد على استنتاج مدلول النص من خلال صيغته إما بتفسير ألفاظه أو العبارة كاملة، فالتفسير يرتكز على البحث اللغوي من الناحية الشكلية أو نحوي من الناحية الموضوعية، ويرتكز

[1] محمد الصغير يعلى، المدخل للعلوم القانونية، هشام القاسم، المدخل إلى علم القانون راجع البحث في موقع منتدى المعرفة الإلكتروني: http://elmaarifa.ahlamontada.net/t1226-topic

[2] منتدى إينغر الإلكتروني للعلوم القانونية والإدارية راجع البحث: http://inghar.ahlamontada.com/t53-topic

[3] منتديات المغرب العربي العلمية الإلكترونيةراجع :http://forum.maghreb.us/showthread.php?t=1017

التفسير في استنتاج معنى النص فحواه عن طريق: إما الاستنتاج بطريقة القياس، أو الاستنتاج من باب أولي، أو الاستنتاج بمفهوم المخالفة أو الاستنتاج العكسي، وأما الثانية: فتتمثل في الوثائق والدلائل التي يستعين بها وتكون خارجة عن النص فهي إما: حكمة التشريع الأعمال التحضيرية كمشروع القانون، أو جلسات المناقشات وما أسفرت عنه، والمذكرات الإيضاحية، وإما المصادر التاريخية، وكذا النص الأجنبي للتشريع وأقصد الترجمة، وأخيرا عن طريق تقريب النصوص، وهو عكس تقريب الألفاظ في المصادر الداخلية.

وإذا عرجنا على التشريع الجزائري وأخذنا القانون المدني[1] مثالا والذي صدر في سنة 1975 نجد فيه أولا نقصا، وثانيا مليء بالأخطاء من حيث الموضوع والشكل وأخيرا فيه تعارض بين النص العربي والنص الفرنسي لأن القانون المدني الجزائري في الأصل نصه باللغة الفرنسية ولكن عند الترجمة إلى اللغة العربية لم يترجم بشكل صحيح، ورغم آخر تعديل في ماي 2007 إلا أنه لا يزال به النقص والأخطاء، يقول الدكتور علي علي سليمان:" وزاد اقتناعي بالضرورة الملحة التي تحتم إعادة النظر في القانون المدني الجزائري بعد أن اكتشفت فيه عيوبا جديدة".

وتفسير القانون لمعاني النصوص غير المفهومة يسهل من تطبيقه على الأشخاص، ولكن العبارات الغامضة يمكن أن تصبح أداة تعسف بيد السلطة التنفيذية أو القضائية بحيث تستخدم في أوقات معينة وضد جهات بعينها، دون أن تكون جهة يمكنها أن تحفظ التوازن بين حرية الرأي والتعبير ومتطلبات الأمن الجماعي.

ومن طرق التفسير التي ذكرناها يمكن أن نلجأ إلى الطرق الداخلية في تفسير المادة 54 من الدستور الجزائري (1996) بفقرتيه فنلجأ إذن إلى التفسير اللفظي أو التفسير العباراتي إن صح التعبير فنعرف: لفظ الرعاية الذي يحمل على الوقاية والعلاج وذلك لغة

[1] علي علي سليمان، ضرورة إعادة النظر في القانون المدني الجزائري، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر،الطبعة 1992 ص 21، محمد الصغير يعلى، المدخل للعلوم القانونية، هشام القاسم، لمدخل إلى علم القانون راجع البحث في موقع منتدى المعرفة بومرداس الإلكتروني:
http://elmaarifa.ahlamontada.net/t1226-topic

واصطلاحا، ثم تعريف الصحة ولاسيما الصحة العامة كذلك لغة واصطلاحا في علم الطب، ثم تعريف الحق، وبعدها نلجأ إلى تفسير العبارة بالتعريف بين الألفاظ، ثم نعرف لغة واصطلاحا ألفاظ الفقرة الثانية: تتكفل الدولة، الوقاية، الأمراض، الوبائية، المعدية، مكافحتها، وبنفس الطريقة نقرب بين الألفاظ فنجد مراد المشرع، فضلا عن أن التقريب بين النصوص (وهو طريق للتفسير الخارجي) يمكن اللجوء إليه للوصول إلى قصد المشرع، وفي نهاية المطاف، والعرض للتفسير اللفظي، نذكر ما قرره الفقه بخصوص هذه الوسيلة من أنه يجب على المفسر استخلاص المعنى من مجموع عبارات النص، مرتبطة كل منها بالأخرى، كما يجب أن يفهم كل لفظ في إطار مجموع النص، ولا ينظر لكل عبارة بمعزل عن غيرها.

رابعا: تفسير النصوص في التشريعات المتعلقة بالبيئة.

وبإنزال ما ذكرناه من طريقة تفسير المادة 54 من الدستور على **حماية البيئة**، يتبين لنا بدون شك أن حماية البيئة التي يعيش فيها المواطن –بكل عناصرها– من التلوث، هي شرط جوهري ولازم لحماية صحة المواطنين، والاهتمام بها من قبل الدولة، وبخاصة ما تتخذه من وسائل الوقاية للمحافظة على الصحة العامة، ولا شك في أن تلك الحماية للصحة والمحافظة عليها تتحقق بتوفير الماء النظيف غير الملوث، والهواء النقي السليم، أو الذي تقل فيه العوادم الخارجة من السيارات والمصانع والمحارق، وكذلك التربة السليمة، الصالحة للاستزراع فيها، والمحافظة عليها من التصحر، ورعاية نظافة الأماكن السكنية والطرق العامة، ومراقبة الأغذية المعروضة للبيع، والإشراف الصحي على المشارع التي يتم فيها بيع أو تناول المواد الغذائية واستهلاكها، والجزائر عملت على رفع مستوى الرعاية الصحية بالطب المجاني، والتأمين الصحي للمواطنين، ونجد أن قطاعات وزارية أخرى تساهم في رفع هذا المستوى وأذكر على سبيل المثال قطاع المياه، الأشغال العمومية، وزارة السكن، وزارة التجارة، وزارة التضامن، الوزارة المنتدبة الأسرة وحماية المرأة...

وقد لقي الاهتمام بصحة الإنسان تعاونا دوليا، جسّدته هيئة دولية تُعنى بها هي منظمة الصحة العالمية، التي تساعد الدول التي تنتشر فيها الأمراض والأوبئة الخطيرة على القضاء عليها، وتعمل في المقام الأول على حث الدول على رفع مستوى الخدمات الصحية لمواطنيها.

ومن كل ما سبق يتضح أن حماية المواطن ضد الأمراض الناجمة عن تلوث البيئة إجراء ضروري للمحافظة على الصحة العامة، ومن ثم تتحقق صحة البيئة على أنها أحد أوجه الحماية التي تتسع لتشمل الشروط الصحية للعقارات والمنشآت الصناعية،والتجارية لكي يتمتع المواطن بحماية وسلامة بيئته البشرية، وخلوها من الأوبئة والملوثات والأمراض والوقاية منها، والعلاج عند الإصابة بها.

فإذا كان وجود القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة هو الاستجابة لرغبة دستورية فإن البيئة غير مصرح بها في الدستور، ولكن تستنبط من النصوص المحتوية على مجمل الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وبالتالي تكريس هذه الحقوق ورعايتها هو فيالحقيقة رعايةٌ ضمنيةٌ للبيئة، ويكون من غير المجدي ذكر البيئة صراحة في الدستور، فلعل ذكرها صراحة يفضي إلى وجود تفسير ضيق للنص الذي يصرح بها وبالتالي يكون إهداراً للحقوق الأخرى، التي تعد جزءا من الحق في البيئة.

نخلص من هذا الحديث أن المقاصد العامة للتشريع البيئي في القانون هو ليس لحفظ عناصر البيئة لذاتها ولكن لتحقيق مقاصد سياسية، اقتصادية،... وذلك بعد أن نال ما نال البيئة من فساد، بخلاف الشريعة الإسلامية التي من مقاصدها حفظ عناصر البيئة لذاتها على مستوى الفرد ثم الجامعة ثم الدولة ثم الإنسانية فتتحقق لا محالة المقاصد الأخرى بأحكام تحقق الرعاية من وقاية بحسب الأصل والعلاج استثناءا عندما يناله الفساد، ومن بين المقاصد العامة للتشريع القانوني البيئي هو التنمية فلا نبرح هذا العنصر دون الحديث عنها كمقصد عام، بعدما أصبحت كل تشريعات البيئة تتوقف عليها، إذ الظاهر أن الشعار يحتمل بل ويصح فيه كلا الوجهين: لا بيئة بلا تنمية، ولا تنمية بلا

بيئة، ولكن كفّة الشّطر الأول جلي بأنها الغالبة في سن تشريعات البيئة وآليات تطبيقها بل وتطبيقها المحتشم، ولهذا نعرج قليلا على التنمية لما لها من علاقة وطيدة بالبيئة.

المطلب الثاني : ماهية الحق في التنمية وعلاقته بالبيئة.

لقد تم تشريع الحق في التنمية يوم 4ديسمبر 1986 حيث سنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان الحق في التنمية[1] في جلستها 41 وقد سبق هذا الانجاز الكبير على مستوى منظومة القانون الدولي تطورات كثيرة عبر مسارين مهمين تمثلا أولا في المناقشات الفكرية لدى الفقهاء القانونيين في الساحات الجامعية والسياسية والحقوقية وخصوصا في محكمة العدل الدولية، ثم انتقل هذا النقاش إلى المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة التي خلصت إلى إعلان الحق في التنمية كوثيقة مرجعية متوازنة مثلت توجهات مختلف الدول، فلقد لعب الفقه كمصر أساسي من مصادر القانون الدولي دورا بارزا في ظهور ثم بلورة مفهوم الحق في التنمية، متيحا بذلك المجال لمختلف القوى والأطراف في العلاقات الدولية من بلورة وتشريع مواقفها بهذا الصدد، وقد برزت أهمية الفقه بسبب التداخل بين العالم الأكاديمي وعالم السياسة والديبلوماسية، فعدد من الفقهاء كانت لهم إسهامات نظرية في المحافل الأكاديمية ولكنهم دفعوا أيضا بفكرة الحق في التنمية كمسؤولين في دولهم وديبلوماسيين في المنظمات الدولية[2]، فمنذ سنة 1945 وهي سنة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان توالت جملة من الاتفاقيات والمواثيق الدولية عرفت صراعا كبيرا بين الدول تضاربت فيه المصالح حول بلورة الحق في التنمية إذ كان كل مرة يعطل المشروع الرامي إلى ذلك إلى أن حل الرابع من ديسمبر 1986 حيث تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الواحدة والأربعين القرار 41/128 المسمى إعلان الحق في التنمية بأغلبية 146 صوتا ضد صوت واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية وامتناع ثمانية دول عن التصويت هي الدانمارك، فنلندة، ألمانيا الغربية، إيسلندا،

[1] – الذي أعتمد في 04ديسمبر 1986، حيث يتألف هذا الإعلان، من عشر مواد بعد مقدمة مطولة تشير إلى الأسس والبواعث والمبادئ التي اعتمدها الإعلان وهذه المقدمة لا تقل أهمية عن المواد التي تشكل متن الإعلان أنظر:

[2] – عبد العزيز النويضي، الحق في التنمية بين القانون الدولي والعلاقات الدولية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1998، ص 11.

إرلندا، إسرائيل، اليابان، السويد، والمملكة المتحدة. وبعد هذا الإعلان أخذ الحق في التنمية يأخذ مجالا أوسع في القانون الدولي مع مرور الأيام، فصدرت إعلانات أخرى كثيرة[1]، لها صلة بالإعلان العالمي للحق في التنمية على غرار إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية المؤرخ في 14جوان 1992بريو ديجانيرو، إعلان وبرنامج عمل فيينا في 25جوان 1993، برنامج العمل الدولي للسكان والتنمية،مؤتمر 13سبتمبر 1994، إعلان كوبنهاغن، بشأن التنمية الاجتماعية، وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية 12مارس 1995، وإعلان بيجين 15سبتمبر 1995 الخاص بالمرأة، إعلان استنبول بشأن المستوطنات البشرية 14جوان1996.

يظهر من المسار المبين أعلاه بأن القانون الدولي أعطى أهمية كبيرة لموضوع التنمية الاقتصادية فقد عرفها وحدد شروطها، واعتبرها ضمن المجالات الأساسية لحقوق الإنسان فقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة:"إن التنمية عملية اقتصادية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها"[2]، فمن الواضح في هذا النص أن تعريف التنمية قد أخذ بمفهوم واسع لا يقتصر على الجانب الاقتصادي المعبر عنه بزيادة الدخل والرفاهية الاقتصادية بشكل عام. بل هناك أيضا جوانب تتعدى ما هو اقتصادي إلى ما هو اجتماعي وثقافي وسياسي، بمعنى أنها شاملة تضم كافة المعالم الخاصة بمجمع ما حينما نريد وصف أو تقييم أوضاعه في مرحلة ما، نسبة إلى مرحلة سابقة، وتكون التنمية بذلك عملية يراد بها نقل المجتمع بأفراده ومؤسساته بل وبعلاقاته، مع محيطه الدولي في مرحلة معينة، إلى مرحلة أكثر

1 – أنظر إعلان الحق في التنمية، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 128/41 المؤرخ في 4 كانون الأول/ديسمبر 1986 راجع:http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b075.html ، وكذلك:-http://www.aihr iadh.org/docs/Conventions/tachriaat/development86OK.pdf

2 – الفقرة الثانية من مقدمة إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بالحق في التنمية، المرجع السابق، راجع:http://www1.umn.edu/humanrts/arab/b075.htm

تقدما ورفاهية في كافة شؤون الحياة وبشكل متوازن[1]. وهذا لا أخاله تتحقق إلا لبعض الدول التي تعرف تطورا اقتصاديا ينعكس على مجالات التنمية الأخرى، في حين الدول الفقيرة فواقعها يتنافى مع ما تتغنى به مبادئ الجمعية العامة.

لذا يجب القول بأن الحق في التنمية أضحى محورا من محاور حقوق الإنسان، إذ لا يمكن اعتبار الإنسان هو محور التنمية إلا بضمان كرامته وضمان حقوقه الأساسية، فلذلك نجد أن المادة السادسة من إعلان الحق في التنمية تتحدث عن ضرورة الاحترام العالمي لحقوق الإنسان، مبينة في الوقت نفسه الصلة القائمة بين حقوق الإنسان والحق في التنمية، ولعل الهدف إعلان الحق في التنمية هو الهدف نفسه الذي تسعى إليه منظمة الأمم المتحدة، من خلال الإعلانات والمؤتمرات والنوادي والاتفاقيات التي تنظمها في هذا الإطار.

وعن مضمون الحق في التنمية في القانون الدولي فقد بينت مواد الإعلان العالمي للحق في التنمية الارتباط الوثيق بين حق التنمية والتشريعات الوطنية التي تضمنه من جهة، وبين التنمية وحق الشعوب في تقرير المصير والسيادة الدائمة على الثروات والموارد الطبيعية العائدة لها، إذ من واجب كل دولة إزاء مواطنيها احترام حقوق الإنسان وتوفير الظروف الملائمة لكل فرد ليساهم ويستفيد من التنمية ذلك انطلاقا من المبادئ التي كرسها القانون الدولي الذي عمل ضمن إعلان الحق في التنمية على تكريس هذا المبدأ عندما أثار في إحدى فقراته[2] أن الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان وقد حمل الدولة مسؤولية خلق الشروط الوطنية والدولية المناسبة لإعمال الحق في التنمية[3] بل أكثر من ذلك أوجب على الدول اتخاذ إجراءات وتدابير للقضاء ولاستئصال المعيقات

[1] – عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى 1420هـ، 2008م، ص148.

[2] – المادة الأولى من الفقرة الثانية :" ينطوي حق الإنسان في التنمية أيضا على الإعمال التام لحق الشعوب في تقرير المصير، الذي يشمل مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان ممارسة حقها، غير القابل للتصرف، في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية.

[3] – المادة الثالثة الفقرة الأولى :" تتحمل الدولة المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الأوضاع الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية".

والصعوبات التي تقف في وجه التنمية، وذلك مرهون باحترام كل الحقوق دون تمييز أو إقصاء اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي أو سياسي[1].

ومن خلال تصفح مواد إعلان الحق في التنمية وبالرجوع إلى نصوصه نجد أن الحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان يعني:" حق كل فرد في المشاركة والإسهام في تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية يمكن فيها أن تحترم كافة حقوق الإنسان وأن يتمتع بهذه التنمية[2]. وعليه ينبغي للدول أن تتخذ على الصعيد الوطني جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية، ومن بين الأمور التي ينبغي الاعتناء بها في هذا المجال توفير فرص متكافئة للمواطنين جميعا للاستفادة من ثروات البلاد المتنوعة الطبيعية والموارد البشرية، وخدمات التعليم والصحة والغذاء والعمل، مع ضرورة الاعتناء بمسألة التوزيع العادل للثروات، دون أن ننسى التأكيد على دور المرأة في مجال التنمية كالإعداد التعليمي والتربوي لها، ورفع مستوى أدائها المترلي والاجتماعي، وعليه فحق المشاركة في التنمية الشاملة والحق في التمتع بها يبقيان الأداة والوسيلة المثلى لإعمال الحق في التنمية على المستوى الوطني، وعلى ضوء بقية مواد الإعلان يمكن القول بأن الحق في التنمية ينبغي أن تضمنه التشريعات والسياسات الوطنية، وذلك بضمانها لعنصرين كبيرين: أولهما: الحق في المشاركة في سياسات ومسلسل التنمية الوطنية. ثانيهما: الحق في التمتع بكافة حقوق الإنسان في سياسات ومسلسل التنمية الوطنية.

أما عن مضمون الحق في التنمية على المستوى الدولي، فإن حق مشاركة الأفراد في التنمية، كحق من حقوق الإنسان يضمن ويمكن كذلك من حق المشاركة على المستوى الدولي لضمان احترام حقوق الشعوب ونجد المادة الثالثة من الإعلان تشير إلى الجانب الدولي في إنفاذ الحق في التنمية التي تتطلب نشاطا للدولة لا على المستوى الداخلي -الوطني- فحسب وإنما على المستوى الدولي أيضا، فتبقى الدولة قبل كل شيء

[1] - المادة السادسة الفقرة الثالثة :" ينبغي للدول أن تتخذ خطوات لإزالة العقبات التي تعترض سبيل التنمية، والناشئة عن عدم مراعاة الحقوق المدنية والسياسية فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[2] - الفقرة الأولى من المادة الثانية.

مسؤولة بشكل عام عن تهيئة الظروف المناسبة لانطلاق عملية التنمية ومن تلك الظروف ما يتعلق باقليمها وبشعبها، ومنها ما يتعلق بالساحة الدولية، وبما أن الدولة ما تزال الشخص الرئيسي في النظام القانوني الدولي فإن مسؤوليتها في هذا المجال رئيسية وتكمن هذه المسؤولية في احترام وتعزيز العلاقات الدولية الودية وقواعد القانون الدولي المستوحاة من ميثاق الأمم المتحدة، وبهذا يضمن التعاون الشامل والمتنوع من أجل سد احتياجات عمليات التنمية بشتى جوانبها، وهذا المطلب أصبح أكثر إلحاحا مع بروز ظاهرة العولمة وتشابك المصالح وارتباط اقتصاديات الدول، حيث أن ما يحدث في قطر من أقطار العالم يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على باقي الأقطار مما يؤكد المسؤولية الدولية لكل قطر للتصرف بما يضمن الرقي والازدهار للجميع، وبالرجوع إلى مبادئ القانون الدولي وأهداف ميثاق الأمم المتحدة فإنه في الأساس إظهار للأسس التي تقوم عليها مسؤولية الدولة في عملية التنمية في جانبها الدولي، وأكثر من ذلك ينبغي عليها أن تجعل نصب أعينها أنها واحدة من الخطوات الضرورية لتأسيس نظام اقتصادي دولي مفيد للجميع على أساس المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة والتعاون فيها بين جميع الدول[1].

ولا ننسى أن هذا فحوى ما جاء في الإعلان ونحن إذا قلنا من قبل أن التنمية هي من بين المقاصد العامة للتشريع البيئي ففي الواقع ليس التنمية بمشتملاتها كما جاء في الإعلان، وإنما الجانب الاقتصادي فقط الذي تبقى فيه القوة للدول الكبرى فقط معززة بذلك كل الجوانب الأخرى التي تشملها التنمية، ضاربين عرض الحائط اقتصاديات الدول المتخلفة وكذا اجتماعياتها، وسياساتها، لتفرض عليهم نصوصا لا تجد المجال المناسب المهيء لتطبيقها، وهذه هي إحدى عراقيل إعمال الحق في التنمية على صعيد العلاقات الدولية، إذ أن السياسة الدولية مرتبطة بسياسات الشؤون الخارجية للدول ومختلف العلاقات القائمة في المجتمع الدولي، بحيث أن السياسة الدولية هي مجموعة

[1] – المادة الأولى من الإعلان الخاص بالحق في التنمية الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة 1986.

العلاقات السياسية القائمة بين الدول (الشؤون الخارجية)، بالإضافة لجميع العلاقات القائمة في المجتمع الدولي أي ليس المقصود دولة واحدة فقط بل النظام الدولي[1]، وبهذا يمكننا القول بأن السياسات الخارجية للدول الكبرى مسؤولة [2] عن تدني مستويات التنمية في الدول الفقيرة أو الأقل فقرا، بحيث أن التحولات في التوازنات الدولية منذ القدم أدت إلى بروز القطبية الأحادية الأمريكية، وكل متتبع للأوضاع الدولية يشعر بأنه كما استحكمت القبضة الأحادية كلما ازدادت أوضاع العالم سوءا في مختلف المجالات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وهذا التناسب بين الأمرين طبيعي يتطابق مع السنن القرآنية والكونية في آن واحد، فالله سبحانه وتعالى أقرر في كتابه الكريم بأن حالة التنوع في الكون نعمة يمن بها على عباده حيث يقول:" ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين "[3] وقال تبارك وتعالى :" يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير"[4]. كما حذر من حالات التفرد والطغيان والهيمنة والاستغناء فقال سبحانه وتعالى :" كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى"[5] وحدد قاعدة خالبة ينضبط بها أمر الخليقة جميعا في كل زمان ومكان لو تدبرها الناس وعملوا بها، وذلك حينما قرر بأن غياب التدافع بين مفردات الكون المتنوعة، وهيمنة القوة الواحدة التي لا يدفع طغيانها شيء هي مفسدة مؤكدة للأرض وفق ما قاله عز

[1] – محمود خلف، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار زهران للنشر، عمان الأردن، ص 101.

[2] – جاء في أحد فقرات الإعلان مايلي :" إن الجمعية العامة وإذ يساورها القلق إزاء وجود عقبات خطيرة في طريق تنمية البشر والشعوب، وتحقيق دواتهم تحقيقا تاما، نشأت في جملة أمور عن إنكار الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإذ ترى أن من حقوق الإنسان والحريات الأساسية متلاحمة ومترابطة وأن تعزيز التنمية يقتضي إيلاء الاهتمام على قدم المساواة لإعمال وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والنظر فيها بصورة عاجلة وأنه لا يمكن وفقا لذلك أن يبرز تعزيز بعض حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها والتمتع بها إنكار غيرها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإذ ترى أن السلم والأمن الدوليين يشكلان عنصرين أساسيين لإعمال الحق في التنمية وإذ تؤكد من جديد وجود علاقة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية، وأن التقدم في ميدان نزع السلاح ينبغي تكريسه التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب ولرفاهيتها ولاسيما شعوب البلدان النامية" أنظر مقدمة إعلان الحق في التنمية، وأرى أن هذا التخوف هو حق أريد بها باطل على أساس أن مصدر التخوف هو المصدر المشجع على السباق نحو التسلح وإهدار حقوق الإنسان ولاسيما حق التنمية في البلدان النامية، ففي هذه التخوفات مجرد حبر على ورق.

[3] – سورة الروم الآية 22

[4] – سورة الحجرات الآية 13

[5] – سورة العلق، الآية 7

وجل في الآية العظيمة التي تعد برنامجا كاملا في ترتيب شؤون الناس وإصلاح أمرهم :" ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض"[1] فمن خلال هذه الآية يتضح جليا بأن سبب فساد الأرض هو الهيمنة الغربية الأمريكية على العالم أو ما يصطلح له بالأمركة أو العولمة وإذا كان هذا الجزء سابق لأوانه دفعتني الحاجة لذكره حتى يكون أكثر نفعا للحديث عن .... التنمية عندما نبتعد عن تعاليم ديننا الحنيف، هذا وسنعرج على جوانب للتنمية في الشريعة الإسلامية في المطلب الموالي.

لهذا لم يعرف زمن في تاريخ البشرية من الصراعات والاضطرابات مثلما عرفه الزمن الأمريكي الذي شلت فيه كل مخططات ضمان السلم والأمن العالميين اللذين تأسست من أجلها منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فيكفي أن نعرف أن 5,5مليون فرد قتلوا في صراعات بلغ عددها 93 بين 70 دولة،[2]إن هذا الوضع يمثل سببا رئيسيا من أسباب تردي الأوضاع التنموية التي نراها اليوم في العالم، ذلك أنه لا يخفى على أحد مدى الترابط بين السلم والأمن الدوليين من ناحية وقضية التنمية من ناحية أخرى، لمقدار ما ينجر من الصراعات والحروب من تدمير لمقدرات البلدان التي تتعرض لها، وما تحدثه من أثار ليس على الصعيد المادي والخسائر البشرية فحسب، وإنما يمتد ذلك إلى مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، والبيئية، ولنا في ما يحدث اليوم في العراق من كوارث إنسانية وتنموية وبيئية انجرت عن التدخل الخارجي أفصح مثال، وكذا ما يحدث بغزة،...

ومن القضايا الرئيسية الّتي تتسبب في تعطيل التنمية ولها علاقة بقضية الحروب والصراعات مسألة التسلح، وهي من المسائل الّتي تناولتها مقدمة الإعلان الخاص[3] بالتنمية بدعوته إلى الحد من سباق التسلح باعتبار علاقته بالتنمية واعتبارا لأهمية السلم والأمن الدوليين لإعمال الحق في التنمية، فقد أشارت مقدمة الإعلان إلى أن السباق إلى

[1] – سورة البقرة، الآية 251

[2] - revue perspectives rapport N° 2000/06 : conflits nationaux et internationaux, direction des exigences de l'analyse et de la production du SCRS, Ottane, 8 Août 2000

[3] – عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، المرجع السابق، ص 159 .

التسلح يؤدي إلى تشغيل طاقات عظيمة إضافية سواء من خلال استيراد السلاح أو إنتاجه وتخزينه وصيانته مما يتطلب نفقات كبرى في غير صالح التنمية، إن الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر من اخترق هذه التوجهات الّتي دعت إليها المنظمات الدولية حيث أنه في سنة2004 وصلت النفقات العسكرية في العالم إلى 1.035 مليار دولار أمريكي[1] أي 15 مرة أكثر من المبلغ الذي وجه للمساعدات الدولية[2] وهو رقم أعلى من الرقم القياسي الذي سجل بين سنتي 1987-1988 أي في عز الحرب الباردة مما يدل على تردي الأوضاع وتسارعها نحو مزيد من الانهيار في زمن القطبية الأحادية، ويكفي لتأكيد هذا التخوف أن نعلم أن ازدياد النفقات العسكرية وصلت بين 1998 و 2004 إلى 27 % تحوز الولايات المتحدة الأمريكية وحدها من هذه النسبة44 %

وبالإضافة إلى هذه النفقات الضخمة الّتي لا تنفع البشرية بل تزيدها عبئا فإن تجارة السلاح التي تتحكم فيها الدول الكبرى (82 % بين أمريكا وروسيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا) لا تستعمل وفق الضوابط الأخلاقية والمواثيق الدولية، فبالرغم من أن الاتحاد الأوربي صادق على ميثاق أخلاق بخصوص تجارة السلاح سنة 1998 إلا أن تقارير صارمة تؤكد الذي اشترته للقهر والإبادة، ولتجاوز الإحراجات الأخلاقية والفضائح السياسية والإعلامية أصبحت الدول الكبرى تتحايل على ذلك بواسطة الشركات العسكرية الخاصة الّتي تتحرك بحرية تامة في بيع الأسلحة والمشاركة في الحروب والصراعات ودعم الأنظمة والحركات المعارضة، وقد وصل جرمها أنها تسلح الأطراف المتصارعة في نفس الوقت كما وقع مثلا في سيراليون وكما يقع اليوم بشكل رهيب في العراق، وكل ذلك يحدث بتدبير وتواطؤ الدول الكبرى فقد أشارت التقارير سنة 1990 بأن الولايات المتحدة الأمريكية سمحت لهذه الشركات أن تتحرك في 24 دولة[3].

[1] - En chiffres et en graphiques l'armement dans le monde- dial.www.grip.org.
[2] - Fermando Jacque magalhas pemeveta. Ex consul brasilieu a montreal www.bayorebrasli.com.
[3] - Le monde diplomatique. Novembre 2004.

ولا ننكر دور المساعدات العالمية الّتي ترتكز على مساهمات الدول الكبرى في النهوض وإعمال الحق في التنمية، لكن الآثار المعاكسة للسياسات الّتي تنتهجها هذه الدول على نطاق واسع وفي مجالات متعددة من العلاقات الدولية سواء في مجال المساعدة العمومية أو غيرها من المجالات تسبب إفرازاتها تعميق تبعية البلاد المستفيدة وزيادة انتشار الفقر في العالم الثالث، بالإضافة إلى أن هذه المساعدات تخدم في النهاية المصلحة التجارية للدول المانحة وخاصة منح القروض بالشروط[1](السوق الأوربية المشتركة والولايات المتحدة الأمريكية) مثل شراء أجهزة وآلات مقابل حل الفوائد الزراعية.

ومن بين عراقيل إعمال الحق في التنمية على مستوى العلاقات الدولية، مسؤولية المنظمات الدولية، حيث أنه إذا كان احترام وإعمال الحق في التنمية، على المستوى الدولي يتوقف بشكل رئيسي على احترام الالتزامات النابعة عن حق الشعوب في تقرير مصيرها والتي تتضمن عدم تدخل الدول الكبرى في شؤونها بشكل غير مشروع فإن الحق في التنمية، على المستوى الدولي يتوقف بشكل رئيسي على احترام الالتزامات النابعة من واجب التعاون الدولي لأجل التنمية، ولتحقيق هذا الغرض تأسست منظمات دولية اقتصادية ومالية كمؤسسة صندوق النقد الدولي FMI ومنظمة التجارة العالمية OMC والبنك الدولي للتعمير والتنمية والبنك العالمي، غير أن هذه المنظمات سارت وفق سياسات أدت إلى نتائج عكسية تعتبر آثارها على الدول في مختلف أنحاء العالم ولاسيما العالم الثالث أهم وأبرز عامل يقف في وجه إعمال الحق في التنمية على المستوى الدولي:

ولذا فإن مسؤولية المنظمات الدولية ترتبط ارتباطا مباشرا بأزمة التنمية على المستوى العالمي، ونختار في ذلك نموذجين :

أولهما : منظمة التجارة العالمية OMC :

[1] – عبد العزيز النويقي، الحق في التنمية بين القانون الدولي والعلاقات الدولية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1998، ص 324.

تعتبر بعض المنظمات غير الحكومية ومنها منظمة أوكسفام (Oxfam)[1] بأن مصالح الدول المتقدمة هي دائما الّتي تؤخذ بعين الاعتبار في مفاوضات منظمة التجارة العالمية فهي بذلك أداة أساسية لتكريس الفروق وعرقلة إعمال الحق في التنمية الذي تنص عليه المواثيق الدولية، ومما يؤخذ على هذه المنظمة ما يلي :

1- لا تهتمّ هذه المنظمة إلاّ بفتح أسواق دول الجنوب لمنتجات الدول الصناعية ومجموعات المصالح، دون أن تُعامل بالمثل المنتجات المصدرة من الجنوب خاصة الزراعية منها ممّا يؤدي إلى تدمير السوق الداخلية لهذه الدول ويجعلها في تبعية متصاعدة، وفي هذا الصدد يوجه لها الاتهام بأنّ منظومة المفاوضات الّتي تعتمدها (Perse) ، والمفاوضات المغلقة الّتي تنظمها لجان تقنية غير منتخبة ديمقراطيا كثيرا ما تخفي وراءها لوبيات المصالح الخاصة ، كما أنّها لا تكترث بالقضايا البيئة والاجتماعية المتأثرة سلبا لقراراتها ، وأنّها تشجع بعض الممارسات اللاأخلاقية في مجال البحث العلمي في قضايا الغذاء والدواء خصوصا ما يتعلّق بالمنتجات المعدلة وراثيا وما ينجر عن ذلك علاوة عن المشاكل الحيّة ، من إضعاف القوة التنافسية للمنتجات الزراعية الطبيعية المنتجة في دول الجنوب[2].

2- تؤدي بعض إجراءات منظمة التجارة العالمية (كإلغاء أو تقليص الدعم الزراعي سواء كان للإنتاج المحلي أم للتصدير، وتخفيض الإنفاق الحكومي، وتخفيض سعر صرف العملة المحلية إلى زيادة الوضع سواء في الدول النامية، وبخاصة مستوى المعيشة ، حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الضرورية في بلد المنشأ ممّا يزيد أسعارها في البلد المستورد.

3- تؤدي إزالة الحواجز التنظيمية والإدارية، أمام مورّدي الخدمات الأجانب – الّتي تطالب بها منظمة التجارة العالمية – إلى سيطرة المنشآت الأجنبية ذات الكفاءة العالية في هذا المجال، وبالتالي تتعرّض المؤسسات المالية والمصرفية المحلية حينئذ إلى منافسة شديدة،

[1] – oxfam هي فدرالية عالمية تضم 13 منظمة غير حكومية متواجدة في 100 دولة تقدم مساعدات إنسانية وتعمل على بلورة حلول دائمة لمشكلة الفقر والمآسي البشرية في العالم.

[2] – موسوعة ويكيبيديا Wikipédia (موضوعة حرة متعدّدة اللغات يساهم فيها ملايين المتطوعين عبر شبكة الأنترنت www.wikipedia.org

ممّا يؤدي إلى القضاء على كثير من المنشآت في الدول النامية، لأنها لا تقدر على منافسة الشركات الكبرى الّتي تنتج كميات كبيرة لمئات الملايين من المستهلكين. وكذلك يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار المنتجات التقنية ، والعلامات التجارية وحقوق الطبع والنشر، نتيجة لتطبيق اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية ممّا يزيد من الاحتكار ويحميه، كما يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية إلى انخفاض الموارد المالية العامة للدول، والنتيجة هي أنّ الدول النامية قد تعاني عجزا كبيرا في موازين مدفوعاتها ، بسبب تلك الإجراءات[1].

4- إنّ التحرير المالي الذي تكافح من أجله منظمة التجار العلمية يؤدي إلى تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي غير المباشر إلى الدول النامية، إلاّ أنّ ذلك يتسبب في عدم استقرار اقتصاد تلك الدول، وذلك أنّ تلك الأموال تتصف بأنّها قصيرة الأجل وتبحث عن الربح السريع وتتأثر بتقلبات الفوائد عليها، ومن ذلك التغيرات في معدلات الفائدة في المراكز المالية الدولية، وقد كان هذا التحرير المالي للأسواق من الأسباب الرئيسية لتسهيل تحركات المضاربين في البلدان النامية مع عدم استعداد تل الدول لتحمل آثار وتحديات ذلك الانفتاح الاقتصادي الكامل، وكان إلغاء القيود على تحويل العملات الآسيوية ، وفتح أسواق المال المحلية على مصراعيها للاستثمار الأجنبي، وتحرير العملات المحلية تحريرا تاما وتركها لقانون العرض والطلب ، من أسباب حدوث الأزمة الاقتصادية الشديدة في دول جنوب شرقي آسيا في عام 1997م، وبالرغم من المزايا الّتي يحققها هذا الانفتاح على الأسواق المالية العالمية فإنّ له مخاطر كثير ، وهناك فرق كبير بين تحرير عملات دول ذات اقتصاد متقدم قوي كالدول الغربية، وعملات دول اقتصاد ضعيف كالدول النامية.

ثانيهما : صندوق النقد الدولي.

[1] – ناصر المرزوقي ، العولمة الاقتصادية، موقع الإسلام والاقتصاد .www.islamecon.com

لا يخفى على كل متابع لتحولات السياسة الدولية خصوصا في مجال التنمية الاقتصادية الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الّتي تسبّب فيها صندوق النقد الدولي في عدد من دول العالم كالأزمة الآسياوية سنة 1997، وأزمات تحول اقتصاديات روسيا ودول شرق آسيا لاقتصاد السوق، وأزمة الإصلاحات في أمريكا الجنوبية وإفريقيا، وتعود هذه الإخفاقات حسب كثير من المحللين الاقتصاديين إلى فرض صندوق النقد الدولي لقواعد إصلاحية جامدة لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بلد، ولفرضها حلولا تعتمد على اللبرلة القصرية وتحجيم دور الدولة بما يتناقض مع مصالح الشعوب ويخدم مصالح المجموعات المالية الدولية، كما أنّ صندوق النقد الدولي يتحمل هو الآخر – إلى جانب منظمة التجارة العالمية – مسؤولية حركات رؤوس الأموال المضاربة الّتي تؤدي إلى زعزعة اقتصاديات كثير من الدول.

لقد فرض صندوق النقد الدولي على الدول النامية اتباع سلسة من الإجراءات الانكماشية الّتي من جملتها : بيع المشروعات والمؤسسات الحكومية إلى القطاع الخاص ، حيث يسرح المالكون الجدد أعدادا كبيرة من عمال القطاع الحكومي. ويؤدي تحرير معدلات الفائدة على ارتفاعها، ومن ثمّ إضعاف الحافز على الاستثمار، ممّا قد يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة، ومن تلك الإجراءات: زيادة رسوم الخدمات، وزيادة معدلات بعض الضرائب، ومنع التوظيف الحكومي أو تقليصه، وخفض الأجور. كما أنّ الاستثمارات الأجنبية الخاصة قد تؤدي إلى البطالة أيضا، إذا اتبعت أساليب إنتاج أكثر استعمالا لرأس المال المتمثلة في الآلات، بدلا من الأساليب الّتي كانت تعتمد على توظيف عنصر العمل، وقد يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى ارتفاع معدل البطالة إذا أدّت زيادة الواردات إلى تخفيض الناتج المحلي من بعض السلع[1].

[1] – ناصر المرزوق ، العولمة الاقتصادية ،..www.islamecon.com .

وقد دفعت العولمة الاقتصادية بالأسباب الّتي ذكرناها وأخرى، إلى أزمة اقتصادية عالمية مسّت أوّل ما مسّت إقتصاديات الدول الكبرى وهذا له دلالة واضحة على أنّ الهيمنة والطغيان منافيان للسنن الكونية كما ذكرنا سابقا[1].

ولا ننسى في هذا المقام عراقيل إعمال الحق في التنمية على المستوى الوطني، فالدول لها مسؤولية داخل أوطانها (عن إهدار الحق في التنمية) ونعني بذلك خصوصا دول الأقطار المتخلفة الّتي تسببت سياساتها في تكريس التبعية للدول الكبرى، وتفويت فرص التنمية لشعوبها. إنّ الدول بشكل عام والمتخلفة منها بشكل خاص تتحمّل مسؤولية إهدار إعمال الحق في التنمية في أوطانها بسبب فساد حكمها وعدم وضعها خططا تمكنها من استغلال ثرواتها وتحقيق التنمية على المدى المتوسط والبعيد وبسبب قمعها للحريات وحقوق الإنسان وارتباط بعض نخبها بالقوى الدولية الكبرى الّتي تستغل ثروات بلدانها.

إنّ عراقيل إعمال الحق في التنمية على المستوى الوطني يعني الصعوبات الّتي يعرفها الحق في المشاركة في مسلسل التنمية وفي التمتع بثمارها ومختلف الطرق والأساليب الّتي تلجأ الدول إليها أحيانا بشكل متعمّد ومقصد لعرقلة هذه الحقوق ، على سبيل المثال المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة الذي أطلقته الجزائر في سنة 2001 ، ولكن بيئتنا لا زالت تعاني ، واقتصادياتنا لا زالت لم تتخلص من قيود التبعية فضلا عن تردّيه وتردي الأوضاع الاجتماعية والثقافية والسياسية والأخلاقية... فهل العيب في المخطط ؟ أم في آليات تفعليه؟ أم أنّ العوامل المتسببة في الفشل خارجية؟! ويتراءى لي أنّ هذا هو الأرجح.

وتعدّ دراسة عراقيل الحق في التنمية على المستوى الوطني أساسية لعدّة اعتبارات، فالتنمية مسلسل من المفروض أ نيتمّ داخليا بالاعتماد على الإمكانيات الذاتية، ومن الناحية القانونية والسياسية فهي تعدّ المسؤولة الأولى لأية حكومة إزاء شعبها، ومن

[1] – انظر ص(31) من هذه الرسالة.

الناحية الثقافية فهي تسمح من خلال حق كل شعب في اختيار نموذجه بتعدّد الثقافات والتجارب[1].

وبالرجوع إلى نصّ الفقرة المذكورة في الإعلان نجده يشير إلى ذلك من خلال التخوف والقلق الذي يساور المجموعة الدولية[2]، نتيجة إنكار الدول للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ويشير نص إعلان الحق في التنمية[3] بشكل واضح إلى أنّ عددا من البلدان الّتي تضع العراقيل أمام التنمية تفعل ذلك ليس لعدم اعترافها بضرورة التنمية وإنّما لعدم اعترافها بالحقوق والحريات المنصوص عليها في المواثيق العالمية والصكوك الدولية، ومن المؤكد أنّ الدول الّتي لا تُصان فيها الحقوق والحريات من الصعب عليها تحقيق التنمية مهما توفرت لها الإمكانيات والفرص ذلك أنّ غياب التدافع والتداول وحرية الرأي يلغي رشاد الحكم وينشر الفساد.

والاعتراف المقصود هنا ليس هو الاعتراف الرسمي من خلال المصادقة على العهدين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (فهذا الاعتراف حاصل فعلا) ، وإنّما الأمر يتعدّى ذلك إلى الاعتراف الواقعي والفعلي من خلال تطبيق وضمان تجسيد هذه الحقوق على أرض الواقع[4]، وهنا يجدر بنا أن نذكر آليات تفعيل حقوق الإنسان، فالحق في التنمية وبالتالي الحق في البيئة لا يتحققان كمقصد تشريعي، ما لم تكن آليات لتجسيده على أرض الواقع من خلال المؤسسات والقوانين وسنّها بصفة عادلة بشكل متوازن بين الدول، فهذه حقيقة لم تنلها بعد البشرية، ولاسيما الشعوب المستضعفة ، ولا يطول الوقت فتنقلب على الدول الكبرى ، وما الأزمة المالية العالمية إلاّ استعار بالخراب الذي سيطال كوكب المعمورة ، بخلاف الشريعة الإسلامية الّتي جاءت لتحقيق مقاصد عامة كما سنتناوله في المطلب الموالي.

[1] – عبد العزيز النوبطي ، الحق في التنمية بين القانون الدولي والعلاقات الدولية ، المرجع السابق ، ص 226.

[2] – انظر مقدمة إعلان الحق في التنمية الصادر سنة 1986.

[3] – انظر مقدمة إعلان الحق في التنمية الصادر سنة 1986.

[4] – عبد الرزاق مقري ، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية ، المرجع السابق ، ص 166.

- علاقة البيئة بالتنمية :

إنّ حماية البيئة ونموها أصبح ركنا أساسيا للتنمية، لأنّه بدون هذه الأخيرة تبقى الموارد غير كافية ، وبالتالي تتدهور البيئة، وهكذا فإنّ هذا الترابط بين البيئة والتنمية ، واتخاذهما بُعدا كونيا هو الذي حدا بلجنة برونتلاند إلى إطلاق مفهوم التنمية المستديمة Sustainable développement والتي عرّفتها بأنها التنمية الّتي تعمل على الإبقاء بحاجات الجيل الحالي بدون تفريط في حاجيات الأجيال القادمة[1].

وعلى الرغم من المناداة بإدراج موضوع حماية البيئة في الاهتمامات بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجمل الندوات والمؤتمرات الدولية إلى معظم الاستجابات بقيت ذات شكل مؤسسي في سياسات الحكومات ووكالات التنمية ونظم التخطيط حيث لا تولي سوى بلدان قليلة اهتماما للاعتبارات البيئية عند وضع سياستها أو تخطيط تنميتها ، وقليل أيضا يقوم بتخصيص موارده الحية أو تنظيم استخدامها لضمان أن تكون سليمة بيئيا وقابلة للاستمرار ، وتوجد هناك دول كثيرة تنقصها الموارد المالية أو التقنية أو الإدارة السياسية أو الدعم التشريعي أو المؤسسي أو الجماهيري الكافي لتناول المشاكل البيئية[2].

إنّه لا يمكن القول بثقة تامة أنّ الحكومات العالمية لديها المعرفة والإرادة السياسية لمعالجة المشاكل البيئية ، ورغم التقدم الكبير في المجال العلمي والتكنولوجي والإداري لا تزال كثير من الصعوبات تعيق المحافظة على البيئة بما يضمن حقوق الأجيال المستقبلة وتحقيق معنى التنمية المستدامة، ومن هذه الصعوبات[3]:

1- ما تزال قاعدة البيانات ذات نوعية متغايرة وتنقصها بيانات من البلدان النامية ، وما ما متاح "أفضل تقديرات ممكنة".

[1] – عبد الرزاق مقري ، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، المرجع السابق ، ص 255.

[2] – مصطفى كمال طلبة، إنقاذ كوكبنا : التحديات والآمال ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1992 ، ص 280.

[3] – مصطفى كمال طلبة، إنقاذ كوكبنا : التحديات والآمال ، المرجع السابق ، ص ص 273 –274.

2- عدم القدرة على تطبيق التكنولوجيات الحديثة لدى كثير من الدول كالاستشعار عن بعد، والقدرة التقنية على رصد البيئة العالمية بسبب نقص المعدّات والإطارات المؤهلة.

3- عدم التوصل إلى إجماع بشأن معايير البيئة اللائقة أو على المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للعلاقة الصحيحة بين السكان وبيئتهم.

4- صعوبة إجراء تقييمات شاملة لحالة البيئة والقدرة على استيعاب كل الأرض.

وبكل بساطة ، فإنّ العالم الغربي لم يعدّ هذه العدّة ليس لعجزه، وإنّما يرى الأولوية ليعد العدّة للتنمية ناسيا أنّ البيئة ليس مجرد قوانين تصاغ وتضرب عرض الحائط، فما دام يعطي الأولوية للتكنولوجيا على حساب البيئة متقاعسا بذلك عن المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ، أو عدم الاكتراث بها ، فإنما سنورث للجيل القادم خرابا ما بعده خراب.

فتبقى الإرادة السياسية للدول الكبرى (العالم الغربي) وما ينجر عنها من تشريعات وطنية ودولية هي البعد الأهمّ في حماية البيئة من الاستغلال المفرط لقدراتها وتلويث عناصرها ، وهذا الذي جعل كثيرا من العلماء والمتخصصين يتوجهون إلى تحميل الحكومات مسؤولية حماية البيئة ، وضمان ديمومة التنمية وحقوق الأجيال القادمة[1].

ومن المعلوم أنّ الشريعة الإسلامية لها فلسفة أخرى في مجال التنمية ، تظهر من خلال ما سنتعرّض له من مقاصد التشريع البيئي الإسلامي ، في المبحث التالي.

[1] - Albert Jaquans, les scientifiques parlent, Hachette, France, 1987, p 80.

المبحث الثاني : مقاصد التشريع البيئي شرعا.

إنّ المحافظة على البيئة لا يؤيدها ويؤكدها الفقه وحده، بل تؤكدها كذلك أصول الفقه، ونقصد مقاصد الشريعة الإسلامية ، الّتي بين فيها علماء أصول الفقه أنّ الشريعة إنّما جاءت لإقامة مصالح العباد في المعاش والعباد، أو في العاجل والآجل، وأن مقصود الشريعة من الخلق هو حفظ دينهم وأنفسهم ونسلهم وعقولهم وأموالهم[1].

وقد مر علم مقاصد الشريعة الإسلامية كغيره من العلوم الإسلامية بعدة مراحل، ولكل مرحلة مميزاتها، فبدايته كانت لصيقة بعلم أصول الفقه، ليفترق عنه شيئا فشيئا عبر مرور الزمن واهتمام العلماء به كعلم يساعد المجتهد على الاجتهاد السليم ليس بالنظر إلى صحة الدليل وفقط، وإنما يتعداه إلى النظر في المصالح والمفاسد المترتبة في الحال والمآل عن هذا الاجتهاد الفقهي أو ذلك ومدى ملاءمته لأحوال المكلف[2]، وقد ارتأيت في هذا المبحث الذي قسمته إلى مطلبين، حول ماهية مقاصد الشريعة الإسلامية، بالتعريف لغة واصطلاحا وتقسيماتها وكذا مراتبها، ثم التأصيل الشرعي للبيئة بأعمال القواعد المقاصدية، بتبيان علاقتها بالكليات الخمسة وكذا علاقة البيئة من خلالها بالحق بالتنمية، ومدى مسايرتها للتحولات والتطورات ولاسيما الاقتصادية والسياسية.

المطلب الأول : ماهية مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأحكام البيئية.

أتناول هذا المطلب في فرعين أولهما حول التعريف بالمقاصد لغة واصطلاحا ثم بيان تقسيمات في المقاصد ومراتبها، ومنه تبيان علاقتها بالأحكام البيئية في فرعين.

الفرع الأول : تعريف مقاصد الشريعة الإسلامية.

لغة :المقاصد هي جمع مفرده، وهو مصيغة اسم المكان، يراد به استقامة الطريق وإتيان الشيء، والتوجه[3] إليه ومن معاني[ه الغاية والهدف.

---

[1] – القرضاوي، رعاية البيئة في شريعة الإسلام، المرجع السابق، ص 44 .

[2] – عبد القادر بن عزوز، محاضرات في مقاصد الشريعة، دار قرطبة، الطبعة الأولى 2006، ص 5.

[3] – ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر – بيروت ، الطبعة الاولى، باب "قصد " الجزء 2 ، ص353.

وأما "الشريعة" في اللغة مورد الشرعة كما من معانيها الدين والمنهاج والطريق المستقيم.

و"الإسلامية" لغة : من الإسلام في اللغة هو الانقياد والاستسلام [1] ويراد به عموما ما كان عليه الأنبياء من لدن آدم إلى النبي الخاتم صلى الله عليه وسلم.

– تعريف مقاصد الشريعة الإسلامية اصطلاحا:

لم يهتم المتقدمون من العلماء بتعريف مقاصد الشريعة لأسباب منها : أنهم كانوا يدرجونها ضمن الفتاوى الفقهية أو ضمن مباحث القياس، كما أنها تستغل بنفسها كعلم قائم بذاته لأنهم كانوا يتناولونها ضمن اجتهاداتهم الفقهية اليومية دون تسميتها أو تعريفها[2] وتأخر هذا الأمر إلى العصر الحديث ليعرفها العلماء المعاصرون نحو ابن عاشور وعلال الفارسي وغيرهم، وفيما يلي أتناول بعض التعريفات لهذا العلم لبعض من عرفوا واشتهروا به.

1- **تعريف المقاصد عند الطاهر بن عاشور** : هي " المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في نوع خاص من أحكام الشريعة[3].

شرح التعريف : تضمن تعريف بن عاشور معني منها : أن نصوص الشريعة معللة بالحكمة وصلاح المكلفين، وأن الوقوف على معنى المصلحة أو المفسدة غير قاصر على باب أو مجموعة من الأبواب بل يشمل كل أبواب الشريعة، وكذا أهمية الانتباه إلى المقاصد العامة والتي ضمنها تعريفه لما لها من تأثير على صلاح مجموع الأمة.

---

[1] – ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر – بيروت ، الطبعة الاولى، باب "شرع " الجزء 8 ، ص175.

[2] – وأول من وضع اللبنات الأولى لهذا البناء الشامخ (المقاصد الشرعية) هم حجة الإسلام أبو حامد الغزالي رحمه الله في كتابه المستصفى من علم الأصول في حديثه عن المصلحة المرسلة، وبعده الإمام العز بن عبد السلام في كتابه قواعد الأحكام في مصالح الأنام، القرضاوي، رعاية البيئة في شريعة الإسلام، المرجع السابق، ص 44.

[3] – الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق ومراجعة الشيخ محمد الحبيب ابن خوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة 2004 ، الجزء الثالث، ص 165.

2- **تعريف علال الفاسي** : المقاصد " الغاية منها (الشريعة) والأسرار الّتي وضعها الشارع عند كل حكم من أحكامها (الشريعة)"[1].

شرح التعريف: تضمن تعريف الفاسي معني منها : أهمية الانتباه إلى المقاصد الجزئية والتي مدار الاجتهاد عليها، وأن الشريعة جاءت لحكم وغايات تريد تحقيقها في حياة الإنسان، وأن كل حكم شرعي يتضمن حكمة أو سرا تشريعيا.

والذي جاءت معه الصحوة المقاصدية، إمام المقاصد والمقاصديين جميعا، الإمام الشاطبي لم يضع تعريفا للمقاصد، ويعلل ذلك الدكتور أحمد الرسيوني في كتابه "نظرية المقاصد عند الشاطبي" بقوله : (لعل ما زهده في تعريف المقاصد كونه كتب كتابة للعلماء، بل للراسخين في علوم الشريعة، فقال : " ولا يسمح للناظر في هذا الكتاب أن ينظر فيه نظر مفيد (معلم) أو مستفيد (متعلم)، حتى يكون ريان من علم الشريعة وأصولها وفروعها، منقولها ومعقولها، غير مخلد إلى التقليد والتعصب للمذهب" قال الرسيوني :" ومن كان هذا شأنه، فليس بحاجة إلى إعطائه تعريفا لمقاصد الشريعة"[2].

وفي نفس القالب صب تعريف الدكتور الريسوني للمقاصد الشرعية بأنها:" الغايات التي وضعت للشريعة".

كما عرفها من المتأخرين وهبه الزحيلي بقوله : " هي المعاني والأهداف الملحوظة للشرع في جميع أحكامه أو معظمها، أو هي الغاية من الشريعة، والأسرار الّتي وضعها الشارع عند كل من أحكامها، ومعرفتها أمر ضروري على الدوام ولكل الناس، للمجتهد عند استنباط الأحكام وفهم النصوص، ولغير المجتهد للتعرف على أسرار التشريع".

ويضيف قائلا: " فإذا أراد المجتهد معرفة حكم واقعة من الوقائع احتاج إلى فهم النصوص لتطبيقها على الوقائع، وإذا أراد التوفيق بين الأدلة المتعارضة استعان بمقصد التشريع، وإن

[1] – علال الفاسي، مقاصد الشريعة ومكارمها، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة 5 ، 1993، ص 07.

[2] – أحمد الرسيوني ، نظرية المقاصد عبد الشاطبي ، الدار العالمية للكتاب الإسلامي والمعهد العالمي للفكر الإسلامي ، الرياض ، الطبعة الرابعة 1995، ص 19.

دعته الحاجة إلى بيان حكم الله في مسألة مستجدة عن طريق القياس أو الاستصلاح أو الاستحسان ونحوها، تحرى دقة أهداف الشريعة[1].

كما عرفها الدكتور اليوبي بأنها : " المعاني والحكم ونحوها الّتي رعاها الشارع في التشريع عموما وخصوصا من أجل تحقيق مصالح العباد "[2].

شرح التعريف : يتضمن هذا التعريف معاني تتمثل في : – أن مقاصد الشريعة هي علل الأحكام، وأن البحث في المقاصد هو البحث عن المصلحة والمفسدة، وأن أحكام الله معللة بما فيه صلاح العباد ونفعهم في الآجل والعاجل، كما أن النصوص الشرعية العامة أو الخاصة، مشتملة للمقاصد على حد سواء.

وقد عرفها الأستاذ الشيخ العلامة الدكتور أبوعبد الرحمن لخضر لخضاري في نظم رائع خص به علم المقاصد عنونه بـــ " الفائق في علم المقاصد " في فصل تعريف المقاصد ومدارسها ومدونها، حيث استهله بما يلي:[3]

كبّلتني في الخطاب أحكام وحكم وشيّبتني في الورى أسفار وأقلام

جلب الصّـــلاح ودرء الفســـاد عن الخلق وقد تفضّـــل العـــلّام

وقد ثبت أن الشريعة موضوعة لتحقيق مصالح الناس عاجلا أم آجلا، إما بجلب النفع لهم، أو لدفع الضرر والفساد عنهم، كما دل عليه الاستقرار وتتبع مراد الأحكام، وأرشدت إليه النصوص الشرعية من حيث المبدأ [4] ، مثل قوله تعالى : " رسلا مبشرين ومنذرين، لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل " وقوله سبحانه وتعالى :" وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين".

---

[1] – وهبه الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، بيروت، الجزء الثاني، ص. 1017

[2] – أحمد سعد بن أحمد بن مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الثانية، 2002، ص 33 ، ما نلاحظه أن تعريفات المتأخرين (كوهبه الزحيلي والرسيوني) للمقاصد جمعت بين تعريفي الطاهر بن عاشور وعلال الفاسي.

[3] – أبوعبد الرحمن لخضر لخضاري، الفائق في علم المقاصد، نظم في مقاصد الشريعة الإسلامية، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع –الجزائر، ص10.

[4] – الشاطبي أبو إسحاق، المرافقات، المجع السابق، ج2، ص297..

ومما يزيد في قيمة المقاصد أن البحث المقاصدي ينبني على أساس وأصل متين وهو الاستقراء المعنوي، مما يزيد في قطعيتها، ويجعلها في المرحلة الأخيرة من مراحل البحث الأصولي ترتيبا.

وفيما يلي نتعرض إلى بيان بعض العلماء للمقصد العام من التشريع، والذي يستنتج منه ومن خلال آرائهم وتوجيهاتهم ما يرى أنه يصلح في التأصيل لمسألة رعاية البيئة، فضلا عن بيان تقسيمات المقاصد ومراتبها.

رعاية البيئة مقصد عام من التشريع الإسلامي :

وكلّ ما ذكره الفقهاء في شأن المقاصد العامة من التشريع لا يعدو أن ينطبق عن البيئة أو بالأحرى يتعلق بها ، فقد ذكر علال الفاسي في شأن المقصد العام من التشريع ما يلي : "والمقصد العام للشريعة الإسلامية هو عمارة الأرض وحفظ نظام التعايش فيها، واستمرار صلاحها بصلاح المستخلفين فيها ، وقيامهم بما كلفوا به من عدل واستقامة وصلاح في العقل وفي العمل ، وإصلاح في الأرض واستنباط لخيراتها ، وتدبير لمنافع الجميع" [1]. فنرى أنّ الشيخ علال الفاسي – رحمه الله – يرى أنّ المقصد العام من الشريعة الإسلامية هو عمارة الأرض ، وحفظ نظام التعايش فيها واستمرار صلاحها.

ويستدل لرأيه هذا بأدلة منها قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[2] ، حيث يقول الفاسي في وجه دلالة هذه الآية على ما ذهب إليه "فهذه الآية تدل على أنّ المقصود من استخلاف الإنسان في الأرض هو قيامه بما طوق

[1] علال الفاسي ، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها ، المرجع السابق ، ص 45 وما بعدها.

[2] سورة البقرة ، الآية 30.

به من إصلاحها..." [1]. كلك يستدل لرأيه بقوله تبارك وتعالى: ﴿ . . . هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا . . .﴾[2] ، فاستعمركم فيها ، أي طلب إليكم عمارتها ، يقول أحد الفقهاء : "وقوله : واستعمركم فيها يعني أمركم من عمارتها بما تحتاجون إليه ، وفيه دلالة على وجوب عمارة الأرض بالزراعة والغراس والأبنية"[3]. ويستدل لرأيه كذلك أنّ هذا النوع من الإصلاح هو ما دعا إليه الرسل – عليهم الصلاة والسلام – وعملوا على تربية الناس عليه عن طريق التذكير بالفطرة وما جبل عليه الإنسان بصفته إنسانا ذا عقل ولغة وتكليف[4]، ومن ذلك دعوة شعيب – عليه السلام – لأهل مدين في قوله تعالى : ﴿ . . .وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا . . .﴾[5].

أمّا المقصد العام من التشريع عند الطاهر بن عاشور فيحدّده في قوله : "إذا استقرينا موارد الشريعة الإسلامية الدالة على مقاصدها نم التشريع استبان لنا من كليات دلائلها ، ومن جزيئياتها المستقرأة أنّ المقصد العام من التشريع هو حفظ نظام الأمّة ، واستدامة صلاحه بصلاح المهيمن عليه وهو نوع الإنسان ، ويشمل صلاحه صلاح عقله وصلاح عمله ، وصلاح ما بين يديه من موجودات العالم الذي يعيش فيه"[6]. وفي هذا القول يدلّ التعبير بموجودات الكون على حفظ الكون ورعايته ، وما ينبغي أن يكون عليه من الصلاح والإصلاح في التصور الإسلامي، ويستدلّ على هذا بأدلة كثيرة ، منها

---

[1] علال الفاسي ، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها ، المرجع السابق ، ص 46.

[2] سورة هود ، الآية 61.

[3] أبو بكر الجصاص ، أحكام القرآن الكريم ، تحقيق محمد الصادق قحماوي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، 1405هـ، الجزء الرابع ، ص 378.

[4] علال الفاسي ، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها ، المرجع السابق ، ص 46 وما بعدها.

[5] سورة الأعراف ، الآية 85.

[6] محمد الطاهر بن عاشور ، مقاصد الشريعة الإسلامية ، المرجع السابق ، ص 194.

قوله عز وجل : ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ ﴾[1]. على أنّ المراد بالفساد غير الكفر، بل فساد العمل في الأرض.

يقول الطاهر بن عاشور معلّقا على هذه الآية : "ولقد علّمنا أنّ الشارع ما أراد من الإصلاح المنوه به مجرّد صلاح العقيدة وصلاح العمل كما قد يتوهم ، بل أراد منه صلاح أحوال الناس وشؤونهم في حياتهم الاجتماعية ، فإنّ قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ ﴾، أنبأنا بأن الفساد المحذّر منه هناك هو "إفساد موجودات هذا العالم"[2].

ومما سبق نخلص إلى أنّ صلاح الكون بمعنى البيئة ، هو مقصد كلي، أو بالأحرى مقصد عام ، تدور حوله جميع المقاصد أو المصالح الإنسانية الأخرى ، وذلك أنّ فساده أو إفساده يعني بالضرورة ارتفاع النوع الإنساني من الوجود ، وهذا قضاء على مفهوم الخلافة لله تبارك وتعالى في الأرض ، وفيما يلي ما يعضّد هذه المقاصد العامة باعتبار أنّ مقصد البيئة واحد منها.

الفرع الثاني : تقسيمات المقاصد الشرعية ومراتبها بما يتلاءم مع التأصيل المقاصدي لحماية البيئة.

إنّ تقسيمات المقاصد عديد بحسب الاعتبارات المختارة ، وهي متداخلة بمصطلحات عامة ومتشابكة ، ولعلّ اختيار التقسيم الآتي ، لأنّه يتناسب مع المنهج المختار في التأصيل المقاصدي لحماية البيئة.

1- **مقاصد الخلق** :

---

[1] سورة البقرة ، الآية 25.

[2] محمد الطاهر بن عاشور ، مقاصد الشريعة الإسلامية ، المرجع السابق ، ص 196.

وهو ما سمي بمقاصد الأمر التكويني ، وتقابل مقاصد الأمر التكليفي (أي مقاصد الشريعة) ولقد نبّه الشاطبي وغيره على أنّ القصد التشريعي القصد الخلقي بشيء آخر، ولا ملازمة بينهما"[1].

ويمكن أن نمثل لهذا النوع من المقاصد من القرآن الكريم لقوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلا لِيَعْبُدُونِ ﴾[2] ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾[3] ، ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾[4] ، وهكذا كل الآيات التي تتعلّق بالمقصد الخلقي التكويني ، مع ملاحظة أنّه لا ينفي ما تلقيه من أضواء على القصد التكليفي وكذلك الآيات الخاصة بالعبادة بصفتها مقصدا للخلق يقابلها على جانب مقاصد الشريعة ، وقد يتردّد المعنى بين الاعتبارين الخلقي والشرعي كما في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا . . . ﴾[5] ، ويدخل في مقاصد الخلق أيضا ما يتعلّق بسنن الله في الكون والخلق كما في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلائِفَ الأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ... ﴾[6] ، والآيات المتعلقة بفطرة الإنسان وغرائزه التي فطره الله عليها ، فمن ذلك مثلا الغريزة الجنسية التي تكفل حفظ النوع والموجودات في الإنسان والحيوان والنبات بما يجعل حفظ النوع مقصدا من مقاصد الخلق يقابله على جانب مقاصد الشريعة حصر العلاقة بين الجنسين في صورة الزواج ، وتشجيع النسل ، وتحقق السكن والمودّة والرحمة وحفظ النسب وحفظ العرض...

---

(1) جمال الدين عطية ، نحو تفعيل المقاصد ، المعهد العالي ، دار الفكر ، دمشق ، ص 107.

(2) سورة الذاريات ، الآية 56.

(3) سورة البقرة ، الآية 30.

(4) سورة المؤمون ، الآية 115.

(5) سورة الذاريات ، الآية 56.

(6) سورة الأنعام ، الآية 165.

ومن ذلك أيضا أنّ الله تعالى خلق الخلق وجعلهم محتاجين لبعضهم البعض ، لتقوم كل طائفة بمصالح غيرها كما أشار إلى ذلك الفقيه العلامة العز بن عبد السلام وغيره من الفقهاء، فهذا من مقاصد الخلق يقابله في مقاصد الشريعة مقصد التعاون وتبادل المنافع في مجال الأمّة الإنسانية وما يقتضيه ذلك من إباحة العقود وفرض الوفاء بها[1].

2- **المقاصد العالية للشريعة** :

وهي أعلى أنواع المقاصد الشرعية من حيث التجديد والتنظير والإيجاز والنّظر الفلسفي ، وقد تعدّدت الرؤى في تحديدها ، وسمّاها بعضهم المقاصد العامة للشريعة (وهي التي ربطناها سابقا بالبيئة) ، وتتمثل هذه المقاصد في تحقيق عبادة الله ، والخلافة وعمارة الأرض من خلال الإيمان ومقتضياته من العمل الصالح المحقق للسعادة في الدنيا والآخرة والشامل للنّواحي المادية والروحية والذي يوازن بين مصالح الفرد والمجتمع ، والذي يجمع بين المصلحة القومية الخاصة والمصلحة الإنسانية العامة، وبين مصلحة الجيل الحاضر ومصلحة الأجيال المستقبلة ، كل ذلك بالنسبة للإنسان والأسرة والأمة والإنسانية جمعاء ، وهذه نماذج ممّا اعتبره العلماء من هذا النوع من المقاصد[2]، فمن القرآن مثلوا لها بالآيات الدالة على بيان المقصد من إرسال الرسل وإنزال الكتب ، ومن السنّة مثّلوا لها بعبارات من جوامع الكلم كقوله ﷺ : "قل آمنت بالله ثمّ استقم"[3]، وقوله كذلك : "إنّما بُعثت لأتمّم مكارم الأخلاق"[4]، وكذا : "إنّما بُعثت رحمة"[5]، ومن أقوال الصحابة الكثير من صميم فهمهم لكليات الإسلام كقولهم : "الله بعثنا

---

[1] جمال الدين عطية ، نحو تفعيل المقاصد ، المرجع السابق ، ص 110 ؛ عز الدين يحي ، حماية البيئة نظرات مقاصدية ، مقال ألقي في ندوة بعنوان : حماية البيئة من منظور إسلامي يوم 04 ماي 2004 ، بجامعة أدرار ، ونشر في مجلة خاضعة للتحكيم ، ص 36.

[2] جمال الدين عطية ، نحو تفعيل المقاصد ، المرجع السابق ، ص 110.

[3] مسلم، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الإيمان، باب جامع أوصاف الإسلام ، دار إحياء التراث العربي بيروت، رقم الحديث 62 - (38)، ج 1، ص 65.

[4] البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ، تحقيق محمد عبد القادر عطا، كتاب الشهادات، باب بيان مكارم الأخلاق ومعاليها التي من كان متخلقا بها كان من أهل المروءة التي هي شرط في قبول الشهادة على طريق الاختصار) ، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، الطبعة 1994، رقم الحديث 20571، ج10، 539.

[5] مسلم، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن لعن الدواب وغيرها، دار إحياء التراث العربي بيروت، رقم الحديث 87 - (2599)، ج 4، ص 2006.

لنُخرج من شاء من عبادة العباد إلى عبادة الله ، ومن ضيق الدّنيا إلى سعتها ، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام..."[1]، وقولهم : "إنّ الله بعث محمّدا هاديا و لم يبعثه جابيا"[2].

ومن أقوال أكبر علماء الأمة أمثال الإمام الجويني الذي قال : "الشريعة دفع ونفع" والغزالي ، وابن رشد الحفيد الذي لخّص في خاتمة كتابه "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" مقاصد الأعمال الشرعية العلمية بأنّها تحقيق الفضائل النفسانية كالشكر ، والعفة ، والعدل والسخاء... وكذلك الرازي والعو بن عبد السلام الذي قال : "إنّ الشرعية كلها مصالح إمّا تدرأ مفاسد أو تجلب مصالح"[3]، وكذلك شيخ الإسلام بن تيمية الذي قرّر أنّ الفطرة هي أساس معرفة الحق والنافع الذي هو المعروف الذي أمرت به الشريعة، وكذلك تلميذه بن القيم الجوزية الذي قال : "الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العبادة في المعاش والمعاد وهي رحمة كلّها..."[4] ، أمّا الإمام الشاطبي الذي ركز على حفظ المقاصد من باب دفع المضار وجلب المصالح بتعبيره حفظها من حيث الوجود والعدم، وكذا الشيخ الطاهر بن عاشور فقرّر أنّ حِكَم الشريعة وعللها راجعة للصلاح العام للمجتمع، والأفراد ومقاصد الشريعة مبنية على وصف الشريعة الأعظم وهو الفطرة والسماحة أول أوصاف الشريعة وأكبر مقاصدها ، والمساواة في التشريع أصل لا يختلف إلاّ عند وجوده مانع ، ومثله علال الفاسي الذي اعتبر المقصد العام للشريعة هو عمارة الأرض ، وحفظ نظام التعايش فيها واستمرار صلاحها بصلاح المستخلفين فيها ، وقيامها بما كلفوا به من عدل واستقامة ومن صلاح في العقل والعمل وإصلاح في الأرض واستنباط لخيراتها وتدبير منافع الجميع [5].

3- **المقاصد الكلية** :

---

[1] وهو قول ربعي بن عامر لملك الروم ، عن يحي عز الدين ، حماية البيئة ، نظرات مقاصدية ، المرجع السابق ، ص 37.

[2] نسب هذا القول لعمر بن عبد العزيز ، عن يحي عز الدين ، حماية البيئة ، نظرات مقاصدية ، المرجع السابق ، ص 37.

[3] العز بن عبد السلام ، القواعد ، الجزء الأوّل ، ص ص 11 ، 12.

[4] بن القيم الجوزية ، أعلام الموقعين ، الجزء الثالث ، ص 3.

[5] علال الفاسي ، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها ، المرجع السابق ، ص ص 43 ، 44.

وهي الكليات التي إذا ذُكرت المقاصد تبادرت إلى الذهن ، وهي حفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال على ما ذكر الجويني والغزالي وبقية الأصوليين بين زيادة ونقصان وتقدم وتأخر ، وهذه الكليات أكثر ضبطا وأقل تجريدا من المقاصد العالية وأرجع الشاطبي هذه المقاصد إلى الفترة المكية من التشريع ، ثمّ جاءت الأحكام الجزئية التفصيلية في المرحلة المدنية ، ولو أخذنا تعدّد وسائل إقامة هذه الضروريات ألزمنا أن نتكلم عن أحكام الشريعة كلّها على اختلاف أبوابها وموضوعاتها إذ ما من حكم علي ولا فرع جزئي إلاّ ويكون منضويا تحت لواء أحد الكليات الخمس إن لم يكن من جانب الوجود والتحصيل ، فمن جانب العدم والإبقاء [1].

وتجدر الإشارة إلى الكليات أو الضروريات هي الرتبة الأولى أو القسم الأوّل للمقاصد باعتبار آثارها في قوام أمر الأمّة وبعدها تأتي الحاجيات ثمّ التحسينيات ، وأمّا الضروريات فهي التي تكون الأمّة بمجموعها أو آحادها في ضرورة إلى تحصيلها بحيث لا يستقيم النظام بإخلالها بحيث إذا انخرمت تؤول حالة الأمة إلى فساد وتلاشي... وأمّا الحاجّي فهو ما تحتاج الأمّة إليه لاقتناء مصالحها وانتظام أمورها... بحيث لولا مراعاته لكان العالم في حالة غير منتظمة... وأمّا التحسيني فما كان به كمال الأمّة في نظامها حتى تعيش آمنة مطمئنة ولها بهجة منظر المجتمع في مرأى بقية الأمم حتى تكون الأمّة الإسلامية مرغوبا في الاندماج فيها أو في التقرب منها.. [2].

4- المقاصد الخاصة :

وهي التي تتعلّق بباب معيّن أو بأبواب متجانسة من الشريعة أو مجموعة متجانسة من أحكامها وكذلك الخاصة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية والكونية لضبطها بموازين الشريعة... كمقاصد العبادات ، ومقاصد المعاملات والمقاصد الشرعية من إقامة الإمام الأعظم والولاة القائمين لمصالح المسلمين ومقاصد أحكام العائلة ، ومقاصد أحكام التبرعات ومقاصد أحكام القضاء والشهادة ومقاصد العقوبات ، وهل كلّها محاولات

[1] الشاطبي ، الموافقات ، المرجع السابق ، الجزاء الثاني ، ص ص 49 ، 50.

[2] الطاهر بن عاشور ، مقاصد الشريعة الإسلامية ، المرجع السابق ، ص 231 إلى 243.

لعلماء قدامى ومعاصرين غير أنّها لا تزال في البداية ، وأنجح ما كتب كان تحت عنوان : مقاصد الاقتصاد [1] ، مقاصد التربية [2] ، وأهداف المدارس الإسلامية[3] ، ومقاصد السياسية [4] ، ولها مساهمة غير مباشرة في التأصيل الشرعية لرعاية البيئة الذي سنبيّن بعضه بأمثلة لاحقا ولاسيما الجانب المقاصدي الاقتصادي والسياسي.

5- **المقاصد الجزئية** :

وهي ما يقصده الشارع من كل حكم شرعي وكثير ما يعبّر عنها الفقهاء بالحكمة ، ومنذ القديم اهتمّ بها الفقهاء تحت مسمّى أسرار التشريع وعلله وحكمته ، ومن أشهر ما كُبت في هذا الباب : إحياء علوم الدين للغزالي ، وحجّة الله البالغة لولي الله الدهلوي [5].

وبعد تعداد هذه المراتب الخمسة ، فإنّنا نزيد في تأكيد أنّ البيئة هي من بين المقاصد العامة للتشريع ، وبالتالي يمكن لكل قسم أو مرتبة من الخمسة المذكورة أن تكون وسيلة للتأصيل الشرعي للبيئة ، إلاّ أنّنا سنتوقف عند المرتبة الثالثة (الشائعة) وهي المقاصد الكلية ، ونحاول أن نتعرف على علاقة رعاية البيئة بالكليات الخمس وربطها بوضع الحال ، ثمّ التأصيل باستعمال القواعد المقاصدية ، ومن ثمّ محاولة الخروج بوضع مستويات حماية البيئة ومراتبها ، وإسقاط ذلك على أمثلة من الواقع المعاش ، بما يتلاءم مع تحقيق المقاصد العامة للتشريع.

المطلب الثاني : التأصيل المقاصدي لرعاية البيئة.

ويعالج هذا المطلب علاقة الكليات الخمس برعاية البيئة ومنه تأصيلهاعلى مستوى القواعد المقاصدية بتبيان مستوياتها ومراتبها وإسقاطها بأمثلة من الواقع فيما يلي :

---

[1] جمال الدين عطية ، مقاصد الاقتصاد ، نقلا عن عز الدين يحي ، حماية البيئة نظرات مقاصدية ، المرجع السابق ، ص 39.

[2] فتح الباب عبد الحليم ، مقاصد التربية ، نقلا عن عز الدين يحي ، حماية البيئة نظرات مقاصدية ، المرجع السابق ، ص 39.

[3] سعيد إسماعيل علي ، أهداف المدارس الإسلامية نقلا عن عز الدين يحي ، حماية البيئة نظرات مقاصدية ، المرجع السابق ، ص 39.

[4] مقاصد السياسة ، مقال أُلقي في ملتقى مقاصد الشريعة الإسلامية والقضايا المعاصرة بجامعة الإسكندرية ، مصر ، من طرف الدكتور عبد الفتاح سيف ، يوم 2006/12/04.

[5] الدهلوي ، حجة الله البالغة، تحقيق سيد سابق ، دار الكتب الحديثة – مكتبة المثنى، مكان النشر القاهرة وبغداد، باب أحكام الدين من التعريف، ج1، ص254، أبو حامد الغزّالي، إحياء علوم الدين، ج1، ص81.

الفرع الأوّل : علاقة الكليات الخمس برعاية البيئة.

إنّ تقسيمات المقاصد الشرعية عديدة ومتعدّدة وفق اعتبارات كل بأهميته ، قد اخترت اعتبار التقسيم المتمثل في قوة المقاصد في ذاتها ، ومدى حاجة الأمة إليها في البقاء والصلاح الذي تقسم على أساسه إلى ضرورية ، حاجيّة وتحسينية ، وهي أولويات ثلاثة لحفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال، إذ يعتبر الفقهاء هذا التقسيم أكثر أهمية ، فأوّل ما لفت انتباههم إلى هذه الكليات الخمس هو الحدود الشرعية وهو رأي الدكتور أحمد الرسيوني في مؤلفه "الفكر المقاصدي"[1]، وهي: حدّ الردة، حدّ الحرابة، حدّ الزنى، حدّ القذف ، حدّ الخمر، حد السرقة، حدّ القصاص. ففي حدّ الردّة حفظ الدين، وفي حدّ الحرابة حفظ للنسل والمال ، وفي حدّ السرقة حفظ للمال ، وفي حدّ الزنى والقذف حفظ للنسل ، وفي حدّ الخمر حفظ للعقل ، وفي حدّ القصاص حفظ للنفس. فأحاول أن أبيّن العلاقة بين حفظ الكليات ورعاية البيئة ، أو كما يصطلح للبيئة بالكون على أن يكون الشرح منصبّا على الضروريات الخمس[2] لأهمّيتها من حيث الأولوية فأشرح كل واحدة على حدة وأبيّن علاقتها برعاية البيئة متبعا في ذلك المنهج الذي سلكه في سردها الآمدي ، الذي رتّبها كما يلي[3]: حفظ الدين ، ثمّ النفس ، ثمّ النسل ، ثمّ العقل ، ثم المال ، مبينا كيف حفظت الشريعة هذه المقاصد وفق ما بيّنه أبو إسحاق الشاطبي في موافقاته.

وقد ذهب الفقهاء إلى أنّ هذه الضروريات الخمسة دلّ عليها القرآن ، إذ لعلّ هذا ما يعلّل الترتيب الذي اتبعه الآمدي حيث قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ

---

[1] أحمد الرسيوني ، الفكر المقاصدي –قواعده وفوائده– دار الهدى ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص 26.

[2] الطاهر بن عاشور ، مقاصد الشريعة الإسلامية ، المرجع السابق ، ص 232 وما بعدها.

[3] علي الآمدي ، الإحكام في أصول الأحكام ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، 1404هـ، الجزء الرابع ، ص 287 –289 ، وهناك ترتيب أبي حامد الغزالي –رحمه الله تعالى– الذي ذكره في المستصفى فقال : "مقصود الشرع من الخلق خمسة ، وهو أن يحفظ عليهم دينهم ، ونفسهم، وعقلهم ، ونسلهم ، ومالهم". أبي حامد الغزالي ، المستصفى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1413هـ، الجزء الأوّل ، ص 147 ، ورغم أنّ الغزالي لم يصرّح بهذا الترتيب ، و لم يدلّل عليه إلاّ أنّ أغلب اللاّحقين به كابن السبكي والشاطبي اختاروا ترتيبه هذا.

الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَى أَنْ لا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلا يَسْرِقْنَ وَلا يَزْنِينَ وَلا يَقْتُلْنَ أَوْلادَهُنَّ وَلا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾[1] ، وهذا أخذا بعموم الآية بعدم خصوصيته بالنساء ، لكون البيعة تأخذ من الرجال كما من النساء أيضا ، وقوله تعالى أيضا الذي يدلّ على حفظ ورعاية المقاصد الضرورية : ﴿ وَالَّذِينَ لا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلا بِالْحَقِّ وَلا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ [2] ، وقوله تعالى أيضا : ﴿ وَلا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلا * وَلا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلا بِالْحَقِّ ... ﴾[3].

أوّلا : حفظ الدين وعلاقته برعاية البيئة (حفظ البيئة من حفظ الدين).

الدين في اللّغة له معان كثيرة منها : الملك والسلطان والعز والذلّ ، والإحسان ، والعبادة والتذلّل ، والخضوع ، والمذهب ، والسيرة ، وغيرها من المعاني ، كما عرّفه علماء الشريعة بأنّه : "وضع إلهي سائق لذوي العقول السليمة باختيارهم المحمود إلى الصلاح في الحال والفلاح في المآل"[4].

ولما كان العقل البشري لا يملك صلاحية مستقلة في إدراك مصالح البشر الدنيوية، فضلا عن مصالح الآخرة، وذلك راجع إلى ما يتميّز به العقل من قصور في الإدارك، ومحدودية فيه ، وكذا أغلبية الهوى والشهوات عليه، فلما كان العقل كذلك احتاجت المجتمعات الإنسانية إلى من يرشدها إلى الحق والخير ، ولم يتوفر لها ذلك إلاّ بالوحي الإلهي المعصوم ، ولهذه الضرورة ، ولتلك الحاجة الملحة للدين ، ولأولويته على باقي المصالح ، رعت الشريعة الإسلامية هذه المصلحة ، فدعت إلى كل ما من شأنه أن يقيم

---

[1] سورة الممتحنة ، الآية 12.

[2] سورة الفرقان ، الآية 68.

[3] سورة الإسراء ، الآيتين 32 ، 33.

[4] الصاحب بن عباد ، المحيط في اللغة ، ماة "دين "، المرجع السابق ، الجزء 2 ، ص 359 .

أركانها ، ويثبت قواعدها ، وأن يبقيها على سبيل الدّوام ، وهذا ما يسمّى حفظها من جانب الوجود ، كما دعت إلى كل ما من شأنه أن يدرأ عنها الاختلال الواقع والمتوقع ، وذلك عبارة عن مراعاتها من جانب العدم.

فلحفظ الدين من جانب الوجود أوجب الإسلام الإيمان في مرحلة أولى ، وبيّن قواعده الخمس ، وجعله الأصل الذي تنبني عليه جميع الأعمال الأخرى ، ولا يصحّ عمل بدونه ، ودعم الإسلام هذا الوجود بحض الإنسان على النظر والتفكر في الآيات الكونية المشاهدة حتى يرسّخ إيمانه بالوجود الإلهي في تجلياته العليا، وصفاته الحسنى ، ولن يتيسّر له ذلك إلاّ بقراءة هذه الموجودات البيئية وفق المنهج القرآني في تفسير حقائق الوجود ، وبعد أن يستقرّ الإيمان في القلب تأتي مرحلة ثانية تمثل مرحلة العبادة ، التي تمثل خضوعا ظاهريا[1] للإنسان بعد خضوعه الباطني لله تعالى المتمثل في الإيمان عقيدة ، والذي جوهره وباطنه التصديق بالقلب.

والعبادة إمّا أن تكون مفروضة كالصلاة الواجبة والصوم المفروض والزكاة المنصوصة والحج المفروض ، فإنّ هذه تكون مقصودة بذلك ، وتكمّل مقصد حفظ الدين بصورة مباشرة، أمّا ما عداها من النّوافل والتطوّعات ، فإنّها تكون تابعة أو مكملة لمقصود المفروضة، وقد دلّ على ذلك صراحة قول النبيّ ﷺ : "إنّ أوّل ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته ، فإن صلحت فقد أفلح وأنجح ، وإن فسدت فقد خاب وخسر، فإن انتقص من الفريضة، ثمّ يكون سائر عمله على ذلك"[2].

ولحفظ الدين من جانب العدم فرض الله سبحانه وتعالى الجهاد وجعله على الكفاية ، وأوجبه في حالات استثنائية كحال مهاجمة العدو ديار الإسلام ، في حال إعلان النفير العام من قبل الإمام ونحوها ، وعلّته على رأي جمهور الفقهاء حتى يحقق هذا المقصد الحرب من الكفار وظلمهم وعدوانهم ، على أن يكون باعثه إعلاء كلمة الله

---

[1] يوسف حامد العالم ، المقاصد العامة للشريعة ، ص 234.

[2] الترمذي ، الجامع الصحيح سنن الترميذي، أحمد محمد شاكر وآخرون، كتاب الصلاة ، باب ما جاء أن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، رقم الحديث 413؛ ج2، ص 269.

تعالى ونصرة دعوته ، كما شرّع قتل المرتدين والزنادقة ، مقيدا ذلك في الردّة بصريح القول أو الشرك أو الإلحاد ، أو إنكار معلوم من الدين بالضرورة من صلاة وزكاة ونحوها ، ولكن الذي لا شكّ فيه أنّ الذين يقولون بقتل المرتد – وهم عامة الفقهاء غير المعاصرين – إنّما يقصدون بذلك حماية الطائفة الإسلامية لا المساس بحرية الإيمان ، الذي هو شيء باطني لا يتحكم فيه أحد[1].

ونهى أشدّ النهي عن الابتداع في الدين ، وتوعّد عليه أشدّ الوعيد ، يقول الشاطبي في تعريف البدعة : "هي طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية ، يُقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبّد"[2]، سواء كان ذلك الاختراع نقصانا من الدين أو زيادة فيه، وحفظا للدين من جانب العدم أيضا حرّم الإسلام المعاصي ، الكبائر منها والصغائر، ورتّب على بعضها عقابا في الدنيا ، وتوعّد على بعضها الآخر بالعذاب الأليم في الآخرة، وذلك حتى يصفو قلب المؤمن ، فيحفظ إيمانه ، ويبعد عن كل ما من شأنه أن يضعف الإيمان ، أو يقضي عليه"[3].

وكما رأينا في الجانب العقدي للبيئة[4] فإنّه مطلوب شرعا من الإنسان أن يعتبر ، وأن يتفكر ويتدبر للوصول إلى يقين الإيمان بالله تعالى ، وذلك عن طريق النظر في كتاب الله المنظور ، والذي يعتبر أحد طريقي الهداية ، والاعتداء عليه اعتداء على آيات الله المنظورة، ومن ثمّة وجب الحفاظ عليه حفا لمقصد الدين ، ثمّ أنّه وفقا للمنظور الشرعي أنّ الكون خلق على الهيئة التي تضمن بقاء النوع الإنساني عليه ، وتحفظ وجوده ، وتمدّه بمختلف مصالحه ، ومن ثمّ فإنّ أيّ تغيير لتلك الهيئة يعتبر اعتداءا على خلق الله عز وجل، هذا الخلق الذي يظهر فيه بجلاء الوجود الإلهي ، والصفات الإلهية من علم ورحمة وقدرة وغيرها ، ومن ثمّة فحفظها على ما هي عليه حفظ لتلك الدلائل الإلهية أيضا ، ولأجل

---

[1] علال الفاسي ، مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها ، المرجع السابق ، ص 255.

[2] أبو إسحاق الشاطبي ، الاعتصام ، المنار طبعة 1332هـ ، الجزء الأوّل ، ص 30.

[3] رقادي أحمد ، التأصيل الشرعي لرعاية البيئة ، المرجع السابق ، ص 54.

[4] ينظر الجانب العقدي لرعاية البيئة ، في ص رقم(285) من هذه الرسالة.

ذلك حُرّم الفساد في الأرض بجميع أنواعه ، قال تعالى : ﴿ ... وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾[1] ، ثمّ أنّ الإنسان إنّما خلق لأجل خلافة الله تعالى في الأرض بتعميرها ونشر الصلاح والخير فيها ، قال تعالى : ﴿ ... هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ... ﴾[2] ؛ أي : وطلب إليكم أن تعمروها ، وحتى تتحقق هذه الحلالية لله عز وجل التي أعدّ كون مسرحا لها ، لابدّ من حفظ المسرح ورعايته.

فمن خلال هذا الترابط الوثيق بين حفظ الدين وحفظ الكون (البيئة) نستنتج أنّ حفظ الكون يقصد به المصطلح المعاصر (البيئة) فهما وجهان لعملة واحدة، لذا فإنّ الجناية على البيئة ينافي جوهر التدين الحقيقي ويناقض مهمة الإنسان في الأرض ، ويخالف ما أمر به الله تعالى الإنسان بالنسبة للمخلوقات من حوله[3]، كما أنّ الجور على البيئة والقسوة عليها ، والإساءة لها ينافي العدل والإحسان اللّذين أمر الله بهما في كتابه إذ يقول : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى ...﴾[4] ، وينافي كذلك مهمّة الاستخلاف التي كلّف بها الإنسان في الأرض ، فهذه الأرض ليست أرضه، ولا ملكه ، إنّما هي أرض الله تعالى وملكه ، جعله خليفة فيها، يحكم فيها بأمره ، ويعمل فيها وفق سننه في خلقه ، وأحكامه في شرعه ، كما قال تعالى : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا رَبَّكُمْ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَأَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةٌ ... ﴾[5] ، وقال تبارك وتعالى على لسان نبيّه صالح : ﴿ ... هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ ... ﴾[6] ، وقال عزّ

---

[1] سورة الأعراف ، الآية 85.

[2] سورة هود ، الآية 61.

[3] يوسف القرضاوي ، رعاية البيئة في الشريعة الإسلامية ، المرجع السابق ، ص 47.

[4] سورة النحل ، الآية 90.

[5] سورة الزمر ، الآية 10.

[6] سورة هود ، الآية 64.

وجل : ﴿ إِنَّ الأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾[1]، فلا يجوز للإنسان أن ينسى أنّه مستخلف في ملك الله ، وأرض الله، ويتصرّف كأنّه السيد المالك الذي لا يُسأل عمّا يفعل، فاستنـــزاف موارد البيئة وإفسادها ينافي ما أمر الله به من عمارة الأرض، وإصلاحها، وما نهى عنه من إفسادها وتخريبها، كما قال تعالى : ﴿ وَلا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاحِهَا ...﴾[2]، وقد بيّن الله عزّ وجلّ أنّه لا ينال مثوبته ولا رضاه في الدار الآخرة أهل العلو والطغيان والفساد في الأرض قال ربّ العزّة : ﴿ تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الأَرْضِ وَلا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾[3].

ثانيا : حفظ النفس وعلاقته برعاية البيئة (حفظ البيئة من حفظ النفس).

لقد كرّم الله سبحانه وتعالى النفس الإنسانية ، وفضّلها على كثير من مخلوقاته ، وأعلى درجات التفضيل أنّه سبحانه خلق الإنسان بيده ، بخلاف المخلوقات الكونية الأخرى فإنّما خلقها بقوله تبارك وتعالى كن فيكون ، ثمّ جعلها مسخّرة مهيّأة له، حتى يؤدي رسالته المتمثلة في عمارة الأرض ، وتحقيق الخلافية لله عزّ وجل. وقد جعل الإسلام السبيل الوحيد في إيجادها الزواج[4] الشرعي الصحيح ، ثمّ دعا بعد ذلك إلى ما يحفظها ويبقيها ، فأمر بتناول الضروري من الطعام والشراب ، وارتداء الملبس ، وحضّ على أنواع الرياضات الجسمية التي تقوي الجسم البشري وتنمّيه ، وهو باب الحاجيات في ترتيب المقاصد بحسب قوتها بالنسبة لحفظ النفس، إذ قد تنـــزل منزلة الضروريات ، ولحفظ النفس من حيث الوجود أيضا ، جعل المسؤولية متبادلة بين الآباء والأبناء في النفقة والرعاية حتى يرشد الأبناء ويبلغ الآباء حدّ الكفاف، ويستغنوا عن خدمة الأبناء.

---

[1] سورة الأعراف ، الآية 128.

[2] سورة الأعراف ، الآية 56.

[3] سورة القصص ، الآية 83.

[4] مجدي محمد محمد عاشور ، الثابت والمغير في فكر الإمام أبي إسحاق الشاطبي ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، الإمارات العربية المتحدة ، دبي ، 2002 ، الطبعة الأولى ، ص 248.

كما بيّن الحلال والحرام في جميع المعاملات ، ومعلوم أنّه ما من تشريع لأمر إلاّ وفيه مصلحة معتبرة شرعا، وما من تحريم لأمر إلاّ وفيه مفسدة (مدرأة) محققة، علمها من علم ، وجهلها من جهل، وحفظا لها من هذا الجانب أيضا، جاز للإنسان إتيان المحرمات في حدود ما يسمّى "نظرية الضرورة"، هذه النظرية لها أحوال كثيرة قد تصل إلى أربع عشرة حالة[1]، منها ضرورة الجوع والمخمصة والدواء، والإكراه ونحوها.

وفي حفظ النفس من جانب العدم حرّمت الشريعة الإسلامية قتل النفس بغير حق، واعتبرته من أكبر الكبائر بإجماع أهل العلم، وقد ورد ذلك النهي الصريح في التحريم في قوله تعالى : ﴿... وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[2]، وبيانا لشناعة هذا الجرم رتّب عليه جزاء الخلود في جهنّم، وغضب الله تعالى ولعنته ، بعد عقوبة الدنيا، يقول جلّت قدرته : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾[3] ، ثمّ رتّب عليه بعد ذلك الحدّ، قال تعالى: ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾[4]، وقوله أيضا: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالأَنفَ بِالأَنفِ وَالأُذُنَ بِالأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾[5]، وفي حال قتل الخطأ الكفارة والدية ، وفي حالة العفو عن القصاص يدفع القاتل الدية وتُحفظ حياته.

---

[1] يوسف حامد العالم ، المقاصد العامة للشريعة الإسلامية ، المرجع السابق ، ص 294.

[2] سورة الأنعام ، الآية 151.

[3] سورة النساء ، الآية 93.

[4] سورة البقرة ، الآية 179.

[5] سورة المائدة ، الآية 45.

كما حرّمت شريعة الإسلام أيضا أن يضع الإنسان حدّا لحياته، لأنّ قتل النّفس في الحرمة كقتل الغير، حتى ولو كانت هذه النفس ميؤوسا من حياتها، أو لا أمل في شفائها ، وذلك لأنّ الأجل معلوم وموقوت عند الله تعالى، ولا يستطيع أي طبيب مهما أوتي من علم الطب أن يعلم ذلك الأجل، وهذا ردّ على من أجازوا الموت الرحيم بنص قانوني ولكن سرعانما تراجعوا عنه ولاسيما في هولندا[1]، قال تعالى: ﴿ ... **وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا** ﴾[2].

وهناك نوع من القتل أو الانتحار البطيء ، يؤذي فيه الإنسان نفسه بسوء تصرّفه وهو لا يشعر ، كالذي يتناول المسكرات أو المخدرات ، ونحوها من السموم ، وقريب منها التدخين ، الذي أجمع الأطباء على ضرره بالإنسان ، وإصابته بكثير من الأمراض القاتلة لمتعاطيه ، ولكنّه سمّ بطيء ، ومثل ذلك كثير من تلويث البيئة وإفسادها الذي نراه في عصرنا، إذ المقصود بالمحافظة على النفس هو المحافظة على الحياة البشرية وعلى سلامة البشر وصحتهم ، من هنا نرى أنّ فساد البيئة وتلوّثها ، واستنزاف مواردها والإخلال بتوازنها ، أصبح يهدّد حياة الإنسان اليوم ، وكلّما استمرّ تعدّي الإنسان على البيئة ازداد الخطر على الإنسان وحياته يوما بعد يوم ، فالإسلام حريص على حياة الإنسان ، بل وأنّ قتل النفس التي حرّم الله بغير حق يعتبر من أكبر الجرائم بعد الشرك بالله تعالى[3]، بل وقرّر القرآن قيمة النفس الإنسانية وقدسية الحياة في الأديان قبل الإسلام، وقرّر في ذلك: ﴿ **أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ**

---

[1] أصدرت وزراة الصحة الجزائرية تعليمة تقضي فيها بمنع المرضى فوق 80 سنة من استغلال أجهزة تصفية الدم (لأمراض الكلى) ، وهذا لا أحاله إلاّ وجها من أوجه مرت الرحمة (الموت البطيء) بسبب أنّهم اعتبروا هؤلاء ميؤوس من علاجهم ، فيحرمون وتوفر فرص التصفية لمن هم دونهم ، وهذا يخالف الشريعة الإسلامية ويتنافى مع مقاصدها.

[2] سورة النساء ، الآية 29.

[3] يوسف القرضاوي ، رعاية البيئة في شريعة الإسلام ، المرجع السابق ، ص 48.

النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾[1]، ومعنى الآية الكريمة أنّ من استهان بنفس واحدة فكأنّما استعان بحياة البشر كلّهم ، إذ لا فرق بين نفس وأخرى[2].

وإذا كان الإسلام يصون حياة الحيوان الأعجم ، ويحرّم قتله بغير حقّ ، إمّا مباشرة أو يحبسه أو تجويعه أو غير ذلك ، فلا غرو أنّ يحرّم ويجرّم بشدّة الاعتداء على حياة الإنسان ، وكما يحرّم قتل النفس يحرّم أيضا بتر أيّ عضو من أعضاء الإنسان باستثناء ما إذا كان البتر لأجل الحياة ذاتها ، وقد جعلت لكلّ عضو يبتر دية محدّدة ، وفي التفاوت بين هذه التقديرات يظهر مدى تكريم الإسلام للنفس الإنسانية ، ومدى حفظه لها من جميع الجوانب[3].

فما يصيب النفوس البشرية من أمراض وعلل إنّما هو انعكاس للبيئة الموبوءة أو الوسط المريض الذي يعيش فيه الإنسان ، وحتى تدفع هذه الأمراض وجب حفظ البيئة ورعايتها من المضار ، لهذا السبب حثّت السنة النبوية على ضرورة نظافة البيئة باعتباره الوسط الذي يعيش فيه الإنسان بالمعنى الضيق للبيئة ، فأمرت بتنظيف الأفنية ، يقول ﷺ: "نظّفوا أفنيتكم ، خالفوا اليهود"[4].

ثالثا : حفظ العقل وعلاقته برعاية البيئة (حفظ البيئة من المحافظة على العقل).

وقد عرّف أحد الفقهاء العقل : "بأنّه القوّة الإدراكية التي تلي قوّة الحواس ، وفي مجال يفوق مجال الحواس، ودون مجال الوحي الإلهي ، الذي يأتي عن طريق الرسل لهداية العقل الإنساني إلى سواء السبيل"[5].

فالعقل هو مناط الخطاب والتكليف في الإسلام ، فمن فقد العقل فلا تكليف عليه، والقلم مرفوع عنه ، وحفظ البيئة – بمعناه العام – يقتضي المحافظة على الإنسان

---

(1) سورة المائدة ، الآية 32.

(2) يوسف القرضاوي ، رعاية البيئة في شريعة الإسلام ، المرجع السابق ، ص 48.

(3) أحمد رقادي ، التأصيل الشرعي لرعاية البيئة ، المرجع السابق ، ص 55.

(4) الترمذي ، الجامع الصحيح سنن الترميذي، أحمد محمد شاكر وآخرون، كتاب الأدب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب ما جاء في النظافة ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، رقم الحديث 2799؛ ج5، ص 111.

(5) يوسف حامد العالم ، المقاصد العامة للشريعة الإسلامية ، المرجع السابق ، ص 328.

بكيانه كلّه ، الجسدي والعقلي والنفسي ، ولا معنى للمحافظة على الإنسان إذا لم يحافظ على عقله ، الذي ميّزه الله به عن الحيوان ، فبعض ما يقوم به الإنسان المعاصر اليوم من إفساد للبيئة وتعريضها وتعريض نفسه[1] معها للخطر ، يعدّ ضربا من الجنون وفقدان للعقل ، وفي مثله يخاطب القرآن المكلفين بقوله ﴿ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ ﴾ [2].

وحفظا للعقل من جهة الوجود ، أمر الله تعالى عباده بالعلم والتعلّم وتحصيل أنواع المعارف التي تمنع وتصون العقل عن أن يدخله خلل[3]، يؤدي به إلى فساد في القول أو العمل، ويكون سببا في عدم انضباط تصرفاته ، فمن حفظ البيئة أن نحافظ على التفكير السويّ في الإنسان الذي يوازن بين اليوم والغد ، وبين المصالح والمفاسد ، وبين المتعة والواجب وبين القوة والحق ، ولا يتعامل مع البيئة تعامل المخمول السكران أو المخدر التائه ، الذي ألغى عقله باختياره فلم يعد يعرف ما ينفعه ممّا يضره[4]، لذا حرّم الله تعالى المسكرات لحفظ العقل من جانب العدم ، قليلها وكثيرها ، سواء كان ذلك من طرف الأشخاص ، ذواتهم ، أو انتشاره في الأمّة ، ولأجل ذلك بيّن الله سبحانه وتعالى حكم الخمر قال تبارك وتعالى: ﴿ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[5]، بعد أن بيّن مضارها ومفاسدها الدينية والدنيوية ، والتي تلحق الأفراد والمجتمعات على حدّ سواء ، ثمّ رتّب على ذلك عقوبة الجلد، التي وردت في السنّة ، وهي عقوبة باتفاق الجمهور في

---

(1) باعتبار أنّ النفس هي الأخرى مورد بيئي ، فالمجتمعات الغربية تعتبرها من خلال : مثلا صناعة السيارات إذ أنّها بحسب الأصل تزوّد السيارة عند صنعها بتجهيزات أمنية ، كالوسادات الهوائية الواقية التي تقي السائق عند الاصطدامات العنيفة ، أمّا السيارات التي تصدرها للدول النامية فاستثناء لا تزود منها إلاّ البعض كمزايا في تلك السيارات ، فمن يشتري سيارة ذات مزية كـــ (Air bague) يدفع أكثر ممن يشتري سيارة خالة من هذه المزية، فالإنسان الغربي له اعتبار وغيره ليس له اعتبار، والإسلام يحث على اعتبار النفس مهما كانت جنسية صاحبها، لأنّ ما ذكرناه له أسباب اقتصادية لا تمتّ لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية بصلة.

(2) سورة البقرة ، الآية 44.

(3) محمد طاهر بن عاشور ، مقاصد الشريعة الإسلامية ، المرجع السابق ، ص 238.

(4) يوسف القرضاوي ، رعاية البيئة في شريعة الإسلام ، المرجع السابق ، ص ص 48 ، 49. وهنا ننوّه بمدى أهمية نشر الوعي والتربية البيئيين.

(5) سورة المائدة ، الآية 90.

شرب القليل أو الكثير وذلك لما فيها من إضعاف العقل أو زواله ، قال ﷺ : "ما أسكر كثيره فقليله حرام"[1].

رابعا : حفظ النسل وعلاقته برعاية البيئة (حفظ البيئة من المحافظة على النسل).

والمقصود بحفظ النسل هو حفظ الأنساب من التعطيل[2]، أي حفظ ذكور الأمة من الاختصاء، ومن ترك مباشرة النساء، ونحو ذلك، وحفظ إناث الأمة من قطع أعضاء الأرحام التي بها الولادة، ومن إفساد الحمل، ومن قطع الثدي، ونحوها مما يتسبب في موت الأجنة، ومنع زواج مثيلي الجنس، والأم البديلة وطرق الإنجاب الاصطناعي الخارجة عن الشروط التي أباحها الشرع، ومنع الاستنساخ البشري ... فمثل ما حفظ به الإسلام هذه المصلحة من جانب الوجود شرع الزواج، واجتهد الفقهاء في بيان مقاصده، وإحكام أركانه وشروطه، وقد رغبت فيه السنة أشد الترغيب، وخصوصا في النكاح من الولود، إذ يقول ﷺ : "تزوجوا الودود الولود، إني مكاثر بكم الأمم"[3]، ويقول ﷺ أيضا: "تزوجها سوداء ولود، ولا تزوجها حسناء عاقر، فإني أباهي بكم الأمم"[4].

أما ما حفظ به الإسلام هذه المصلحة من جانب العدم تحريم الزنى، وعده من الكبائر، وذلك لأن "المزاحمة على الأبضاع تفضي إلى اختلاط الأنساب، المفضي إلى انقطاع التعهد من الآباء، المفضي إلى انقطاع النسل وارتفاع النوع الإنساني من الوجود"[5].

---

(1) أبو داود ، سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، كتاب الأشربة ، باب النهي عن المسكر ، دار الفكر، رقم الحديث 3681 ، ج2، ص 352.

(2) محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، المرجع السابق، ص 239.

(3) الحاكم، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى، 1990، ج2، ص 176.

(4) الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، كتاب، مكتبة العلوم والحكم ، الموصل، الطبعة الثانية 1983 رقم الحديث 1004، الجزء 19، ص 416. حديث موضوع ذكرته في مقام أهمية الإنجاب وفضله عند الله تعالى حتى أن النبي صلى الله عليه وسلم يتباهى بمن يتوالدون من أمته.

(5) الكمال بن الهمام ،التعبير، الأميرية، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، ص 144.

كما رتب على فعل الزاني عقوبتين: أخروية تتمثل في مضاعفة العذاب للزاني والخلود فيه، لقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ لا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلا بِالْحَقِّ وَلا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا * إِلا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾[1]، وأخرى دنيوية تتمثل في الجلد مائة جلدة للبكر والتغريب عند الجمهور والرجم للمحصن.

كما جاءت الشريعة الإسلامية بأخلاق سامية، هي من باب الحاصيات التي تنزل منزلة الضروريات، من شأنها أن تسد ذريعة الوقوع في الزنى، فحرمت ولوج البيوت بغير استئذان، كما حرمت الخلوة بالأجنبية، وأمرت بغض الأبصار، وعدم إبداء الزينة لغير الأزواج والمحارم، ثم حثت من لا يجد مؤونة النكاح على الصبر والصيام، ويذهب الشيخ القرضاوي إلى أن النسل هم ذرية الإنسان التي يستمر بها، بقاء النوع الإنساني في هذه الأرض، كما أراد الله سبحانه وتعالى بمعنى: جيل المستقبل، والجناية على البيئة تهدد الأجيال المستقبلة، لما تحمله في طياتها من أسباب الهلاك والدمار، التي قد ينجو منها، إلى حد ما، أجيال اليوم، ولكن الخطر يتفاقم ويتكاثر ويتركز بالنسبة للأجيال القادمة، فنحن نستنزف الموارد المذخورة التي هي من حقهم، لنسرف في استهلاكها، ونحن نخل بالتوازن الكوني، الذي يضر إخلاله بهم، فإذا كان الآباء والأمهات مسؤولين وجوبا، عن تربية أولادهم، وحسن تنشئتهم ورعايتهم الصحية والأدبية، فهم مسؤولون وجوبا أيضا عن وقايتهم من أخطار البيئة، قياما بواجب الرعاية التي أشار إليها الحديث الشريف "كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته"، وهو ما نسميه بتكافل الأجيال[2]، وكذلك مسؤولون بالتوجيه البيئي أو ما نسميه بالتربية البيئية.

---

[1] سورة الفرقان، الآيات 68، 69، 70.

[2] يوسف القرضاوي، رعاية البيئة في شريعة الإسلام، المرجع السابق، ص 49-50.

خامسا: حفظ المال وعلاقته برعاية البيئة (حفظ البيئة من المحافظة على المال).

المال ضرورة من ضروريات الحياة، فلا يقتصر على النقود والذهب والفضة فحسب، بل المال أعم وأشمل من ذلك فهو داخل في جميع حاجات الإنسان من مأكل ومشرب وملبس... ومن ضروري وحاجي وتحسين، إذ هو كل ما يتموله الإنسان ويحرص على كسبه واقتنائه، فالأرض مال، والشجر مال، والزرع مال، والأنعام مال، والماء مال، والمرعى مال، والمسكن مال، والثياب مال، والأثاث مال، والمعادن مال، والبترول مال، ومن المعلوم أن الله قد جعل المال قواما لمعيشة الإنسان في هذه الدنيا، كما قال تعالى: ﴿ وَلاَ تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً... ﴾[1]، وقد حرمت السنة النبوية الأموال، وقرنت في تلك الحرمة بينها وبين حرمة النفوس والأعراض، يقول النبي ﷺ : "كل المسلم على المسلم حرام: دمه وعرضه وماله"[2].

ولأجل تلك الحرمة شرع الله سبحانه وتعالى مجموعة من الوسائل تحقيقا لمقصد حفظ الأموال، منها الكتابة، والإشهاد، والرهن في آية الدين عند قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ...﴾[3].

ولحفظ مصلحة المال من جانب الوجود بين الإسلام المعاملات المالية المباحة، وبين طرق الكسب المشروع، كما بين مقاصده، والأسباب التي يجمع لأجلها وتكثر من ضرورة تحقيق تداول الأموال، وأن سكون ذلك في غاية الوضوح، والبعد عن شبهات الحرام فيها، ثم صرفها في وجوه الصرف المشروعة.

---

[1] سورة النساء، الآية 5.

[2] مسلم، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب البر والصلة والآداب ، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله ، دار إحياء التراث العربي بيروت، رقم الحديث 32 - (2564) ،ج 4، ص 1986.، ، الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، كتاب البيوع ، أبواب في الغصب، باب الغصب وحرمة مال المسلم دار الفكر بيروت 1412هـ ، رقم الحديث 6864 ،ج4، ص 305.

[3] سورة البقرة الآية 282.

وفي مقابل ذلك حرمت الشريعة الإسلامية أكل أموال الناس بالباطل، قال تعالى: ﴿ وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ... ﴾[1]، ورتبت على بعض أنواع هذا التعدي عقوبات خاصة، منها عقوبة الحرابة في عقوبة العرنيين المحاربين، إذ يقول تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَاء الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلَّبُواْ أَوْ تُقَطَّعَ أَيدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلافٍ أَوْ يُنفَوْاْ مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [2]، وعقوبة السرقة في قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[3]، وأوجبت على بعضها الآخر الضمان كما في خال الغصب، فقد قال عليه الصلاة والسلام: "على اليد ما أخذت حتى تؤدي"[4]، وتركت ما وراء ذلك لاجتهادات القضاة للحكم فيها بعقوبة تعزيرية.

وبما أن ما ينتفع به الإنسان في الوجود أحد أمور ثلاثة:

1- أعيان وهي تمثل الأشياء، المادية مما يمكن الانتفاع به.

2- منافع ذو تمثل المقصود من الأشياء كلبس الثوب وسكن الدار مثلا.

3- حقوق ثابتة بالشرع.

فإن القسم الأول المتمثل في الأعيان هو الذي يتمثل في العناصر البيئية المختلفة من حيوان وزروع وحبوب وثمار، وجميع الأشياء المادية الأخرى التي ينتفع بها الإنسان، وهذه تمثل حقيقة المال في مسمى الشرع، وهي التي طلب حفظها تحت مصلحة حفظ المال، ثم أنه من بين المشاكل البيئية التي تواجه العالم اليوم مشكلة استتراف الموارد، وهو

---

(1) سورة البقرة، الآية 188.

(2) سورة المائدة، الآية 33.

(3) سورة المائدة، الآية 38.

(4) أبو داود ، سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، كتاب الإجارة، باب في تضمين العارية، دار الفكر، رقم الحديث 3561 ، ج2، ص 318، الترمذي ، الجامع الصحيح سنن الترميذي، أحمد محمد شاكر وآخرون، كتاب البيوع ، باب ما جاء في أن العارية مؤداة ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، رقم الحديث 1266 ؛ ج3، ص 566 .

ما يهدد حياة الأجيال اللاحقة في مستقبلها القريب، ومن ثمة دعت شريعة الإسلام إلى حفظ المال مقصدا ضروريا، وأمرت بحفظ موارده ورعايتها[1].

والجدير بالذكر في هذا المقام على غرار المبحث الأول من هذا الفصل، أن نتحدث عن مسألة التنمية ولكن في الشريعة الإسلامية، لما لها من علاقة مباشرة بكلية المال فضلا عن علاقتها بالكليات الأخرى، أو بالأحرى علاقة التنمية بالمصالح الشرعية.

1- تعريف التنمية شرعا:

صحيح أنه لا يوجد في الشريعة الإسلامية مشتقات من مفردات القرآن الكريم للفظ التنمية غير أننا نجد فيه مصطلحات ومرادفات كثيرة لها، حيث ورد منها في القرآن الكريم عشر مرادفات، بالإضافة إلى ما ورد في السنة الصحيحة[2].

وبجمع المعاني التي تتعلق بموضوع التنمية من خلال دراسة مرادفاتها نجد أن التصور الإسلامي للتنمية يقوم على أساس أن الله سبحانه وتعالى خلق الكون، واستخلف الإنسان في الأرض ليقوم بعمارتها، وفق ضوابط الشريعة السمحة[3].

إن المفهوم الإسلامي للتنمية هو السعي لتحقيق رفاهية أفراد المجتمع ماديا ومعنويا، وروحيا، لقوله تعالى: ﴿ "هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها فاستغفروه ثم توبوا إليه إن ربي قريب مجيب"[4]، وكما يقول المفسرون السين والتاء للطلب والطلب هنا من الله يكون على سبيل الوجوب، وفي ذلك دلالة على وجوب عمارة الأرض بالزراعة والغرس والصناعة والأبنية، فالتنمية في الإسلام ذات طبيعة شاملة فهي تتضمن النواحي المادية والروحية والخلقية والاجتماعية، فهي إذن نشاط يقوم على قيم وأهداف المجتمع الإسلامي في كل هذه الأبعاد المختلفة ولا تقتصر الرفاهية المستهدفة من التنمية على هذه

---

(1) أحمد رقادي، التأصيل الشرعي لرعاية البيئة، المرجع السابق، ص 59.

(2) جمال محمد أحمد عبده، دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية، دار الفرقان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1984، ص277.

(3) والمقصود بمنهج الله القواعد المنظمة للحياة الإنسانية التي حملها رسل الله للبشرية، والتي تتابعت حتى كانت رسالة الإسلام الخاتمة والعامة والشاملة لكافة مجالات الحياة.

(4) سورة هود، الآية 61.

الحياة الدنيا بل إنها تمتد أيضا إلى الحياة الآخرة دون تعارض بين الحالتين، وهذا البعد التنموي الإسلامي لا يوجد في المفهوم المعاصر للتنمية[1].

2- دليل التنمية في شريعة الإسلام:

أ- الكتاب:

وردت آيات كثيرة في هذا الشأن نذكر منها قوله تعالى: ﴿...هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا...﴾[2]، وتفسير الآية على أن هناك طلب للعمارة، كما ذكرنا سابقا لأن السين والتاء للطلب : ﴿ وَاسْتَعْمَرَكُمْ ﴾، والطلب مطلق من الله يكون على سبيل الوجوب، وكذلك قوله تعالى: "هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور"[3]، وقوله تعالى كذلك: ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً ...﴾ [4]، وقوله تبارك وتعالى كذلك: ﴿ ... فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾ [5]، فكل هذه الآيات نستنتج منها حث الشارع على طلب الرزق وتنمية الأموال، بالسعي في الأرض وعمارتها، واستخراج كنوزها وخيراتها.

ب- السنة:

---

(1) محمد عبد المنعم نصر، الاقتصاد الإسلامي، النظام والسكان والرفاه والزكاة، دار البيان العربي، جدة 1985، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ص295.

(2) سورة هود، الآية 61.

(3) سورة الملك، الآية 15.

(4) سورة لقمان، الآية 20.

(5) سورة طه الآية 123-124.

قوله ﷺ فيما رواه عن أنس بن مالك رضي الله عنه "مطلب الحلال واجب"[1]، وفي رواية رواه بلفظ: "طلب الحلال فريضة بعد الفريضة"[2]، والرسول صلى الله عليه وسلم لا يقف بعملية التنمية عند تحقيق الوفرة المادية للأفراد، والوصول إلى رخاء المجتمع فحسب، بل يضيف إلى ذلك عملا معنويا هاما حينما يقول صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عنه جابر بن عبد الله رضي الله عنه : "ما من مسلم يغرس غرسا إلا كان ما أكل منه له صدقة، وما سرق منه كان صدقة، وما أكل السبع منه فهو صدقة له، وما أكل الطير فهو له صدقة، ولا يرزؤه أحد إلا كان له صدقة"[3]، بل أكثر من ذلك يذهب الرسول صلى الله عليه وسلم، بالترغيب في التنمية والحرص عليها إلى أبعد من هذا، حيث أمر بها المسلم، ولو لم تتحقق له منها الفائدة المادية وإن كان، لا يعدم عليها الأجر والثواب من الله وهو فضل العبادة (عبادة الفرس)، يقول صلى الله عليه وسلم: "إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فليغرسها"[4].

فهذه الدعوة إلى التنمية والترغيب فيها والحث عليها من الرسول ﷺ، هي دعوة متميزة عن القوانين الوضعية، حيث اعتنى الإسلام بتحقيق كل من المصالح العامة (الجماعية) على المصالح الخاصة (الفردية)، والمصلحة تتحقق بإشباع الحاجات[5]، وتلبية المتطلبات اللازمة لإقامة مجتمع إنساني، تقوم فيه عمارة الأرض وفق منهج الله، بتوجيه

---

(1) بن إسماعيل الصنعاني، سبل االسلام، تحقيق محمد عبد العزيز الخولي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة 4، 1379هـ، الجزء الرابع، ص 177.

(2) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، كتاب الزهد ، باب طلب الحلال والبحث عنه ، دار الفكر بيروت 1412هـ ، رقم الحديث 18098 ، ج10، ص 520.

(3) الدارمي، السنن، تحقيق فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي، كتاب البيوع، باب فضل الغرس، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1407هـ، رقم الحديث 2610، ج2، ص 347.

(4) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، كتاب البيوع ، باب الكسب والتجارة ومحبتها والحث على طلب الرزق، دار الفكر بيروت 1412هـ ، رقم الحديث 6236 ،ج4، ص 108.

(5) ونقصد بالحاجات نوعان: الحاجات الفردية: وهي التي تضمن للإنسان حياته وكرامته وقدرته على الاستمرار في عمارة الأرض، وهي الطعام والشراب واللباس والسكن والأمن، الحاجات العامة: وهي التي تسهم في قيام مجتمع قوي من جميع النواحي الصحية والثقافية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية ليؤدي دوره في هذه الحياة، عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، المرجع السابق، ص 173.

سليم وتهذيب يكفل خير الإنسان وتقدم للمجتمع، ضمن معايير أخلاقية إنسانية تبعدها عن كل مظاهر الجشع والتكالب المادي، وتصونها من مظاهر التبذير والإسراف[1].

ج- أقوال الصحابة:

خطب عمر بن الخطاب على المنبر قائلا: "يا أيها الناس من أحيا أرضا ميتة فهي له وذلك لأن رجالا كانوا يحتجزون من ما لا يعمرون، فالعدل الواجب أن الأرض لمن أحياها، لا لمن احتجزها ثم عجز عن عمارتها"[2]، وأرى هنا أن التنافس يزداد على إحياء الأرض الموات حتى يخشى صاحبها أن يفقدها إذا ما أحياها غيره، فتجده هو من يبادر إلى إحيائها، فتعم بها الفائدة على كل المسلمين، وهذه هي قمة العدالة.

كما جاء في كتاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى واليه بمصر قوله: "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد وأهلك العباد"[3].

أما عن حكم التنمية في الإسلام، فلقد قرر الفقهاء المسلمون أن سد حاجات الناس هي من فروض الكفاية التي يجب على مجموع المسلمين القيام بها، فإذا قام بها بعضهم سقطت عن الباقي، وإلا فيأثم جميع القادرين على أدائها، وهم طبعا ولاة الأمور الذين عليهم سد حاجات الناس بالمعنى الواسع، وكل ما من شأنه يعطل التنمية فهو حرام كالإسراف المنهى عنه مثلا، وبالمقابل دعت إلى صرف الفضل وما زاد عن الحاجة أو الكفاية، في مصالح المجتمع وتنميته، قال تعالى: ﴿ وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا * إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا ﴾[4]، وقال رسول الله ﷺ : "ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا

---

(1) عبد الرزاق المقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، المرجع السابق، ص 173.

(2) أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986، ص 367.

(3) محمد الشريف الرضي، نهج البلاغة للإمام علي بن أبي طالب، شرح الشيخ محمد عبده، تحقيق عبد العزيز سيد الأهل، بيروت مكتبة الأندلس، الطبعة 1954، الجزء الرابع، ص 18.، نقلا عن عبد الرزاق المقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، المرجع السابق، ص 173.

(4) سورة الإسراء، الآيتين 26-27.

زاد له"[1]، وفرض على الأغنياء من أهل البلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكوات بها، فقيام لها بما يأكلون من القوت، الذي لابد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يأمنهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة"[2].

قال علي بن أبي طالب ﷺ : "إن الله عز وجل فرض على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم فإن جاعوا أو عروا، أو جهدوا فبمنع الأغنياء، وحق على الله سبحانه وتعالى أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم"[3]، وعليه فالإسلام يحمل كل فرد واجب العمل على إشباع حاجاته، وتلبية رغباته، وذلك بقيامه بكل أنواع الكسب المؤهلة لذلك، وبهذا فالتنمية[4]، بأبعادها الاقتصادية أو الاجتماعية، مفروضة على البشر أفرادا وجماعات، مما نخلص به إلى أن التنمية ليست عملا اختياريا في نظر الإسلام، كما أنها ليست ضرورة تمليها ظروف تاريخية، وإنما هي فريضة إسلامية قبل أن تكون فريضة وطنية، لا يتحقق الإسلام عمليا إلا إذا توفرت في المجتمع الإسلامي[5].

ومثلما للتنمية علاقة بكلية المال فلها علاقة بكل الكليات الأربع الأخرى، وبكل المصالح الشرعية، وهذا ما يحقق المقصد العام من تشريع الأحكام، المتمثل في تحقيق مصالح البشر بكفالة الضروريات، وتوفير الحاجيات، وتأمين التحسينات، ولا شك أن هذه هي أهداف التنمية الشاملة، والتي بدورها تعتبر من أهداف الشريعة الإسلامية دون أن ننسى المصالح المرسلة أي المطلقة وهي تلك التي لم يشرع الشارع حكمها لتحقيقها و لم يدل دليل شرعي على اعتبارها، والمصالح المرسلة يقتضيها التطور والتغير الاجتماعي،

---

(1) مسلم، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب اللقطة ، باب استحباب المؤاساة بفضول المال ، دار إحياء التراث العربي بيروت، رقم الحديث 18 - (1728) ،ج 3، ص 1354.

(2) بن حزم، المحلى، تحقيق محمد شاكر، دار الفكر، المجلد الثالث، الجزء السادس، ص 156.

(3) المنذري، الترغيب والترهيب،تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ، 1417 ، الجزء الأول، ص. 50.

(4) محمد أحمد علقة المؤمنين، التنمية في الوطن العربي، 1998، ص 123-124.

(5) شوقي أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي القاهرة، 1979، ص 91.

ومتطلبات تحقيق القوة المادية، الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والعسكرية طبقا لمقاييس كل عصر، وهي المصالح التي يتطلبها المجتمع الإسلامي[1].

ويدخل في هذا الباب كل ما من شأنه أن يحقق التنمية ومنه التنظيمات والأساليب والتقنيات الجديدة في الصناعة والتعليم، والتدريب، والإدارة، والتنظيم، والتخطيط الحضري وتوزيع السكان، والإسكان والرعاية الاجتماعية، والثقافية والصحية[2]، وعموما رعاي البيئة بمفهومها الواسع، بدءا من المفهوم الإيكولوجي.

إن التنمية الحقيقية في أي مجتمع ترتبط بتحقيق المصالح التي تجلب النفع للبشرية، بغض النظر عن اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية في كل مجتمع، ولذلك وجب الاجتهاد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة من الصالح الذي ننتجه البشرية وفق الأطر والقواعد التي وضعتها الشريعة الإسلامية بما يحقق أعلى درجة ممكنة من النمو والقوة بمقاييس العصر، وقد وضع الأصوليون، مجموعة من الشروط الواجب توافرها حتى لا يكون الأخذ بالمصالح المرسلة بابا للتشريع بالهوى والتشهي، فاشترطوا في المصلحة المرسلة، التي يبني عليها التشريع، شروطا ثلاثة:

1- أن تكون المصلحة حقيقية وليست وهمية أي تجلب نفعا أو تدفع ضررا.

2- أن تكون عامة لتحقيق النفع أو دفع الضرر لأكبر عدد من الناس، وليست لأشخاص معنيين.

3- أن لا يعارض التشريع بهذه المصلحة حكما أو مبدءا ثبت بالنص أو الإجماع[3].

ولأهمية التنمية في نظر الإسلام، فإن العلماء المسلمون هم أول من عالج قضايا التنمية منذ ظهور الإسلام لما تهدف إليه من رقي الإنسان ماديا وروحيا وكفاية وعدلا، وكتاباتهم حول التنمية مبعثرة في كتب الفقه وأبوابه على اختلاف أنواعها، وكذا في الهوامش والمتون، وأولى المؤلفات العلمية في مجال التنمية كانت لعلماء مسلمين سبقوا

---

(1) عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، الزهراء، الجزائر، الطبعة الأولى، 1990، ص 84 وما بعدها.

(2) نبيل السماوطي، دراسة مقارنة بين التنمية والاجتهادات الوضعية والدينية، دار المعرفة، ص 165.

(3) عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، المرجع السابق، ص 86-87، محمد أبو زهرة، أصول الفقه، دار الفكر العربي، مصر، ص 280.

العلماء الأجانب، الغربيين، بعدة قرون، من بينهم: القاضي أبو يوسف، صاحب أبي حنيفة، الذي وضع للخليفة العباسي هارون الرشيد كتاب "الخراج" في مالية الدولة ومختلف قضايا الاقتصاد في ذلك العصر وفق الشريعة، وقد صار ذلك الكتاب مرجعا لأجيال من العلماء والحكام من بعد، وكذا الفقيه الدلجي في كتابه "الفلاكة والمفلكون" الذي يعرض فيه لقضية الفقر والفقراء ومشاكله بتفصيل وإحاطة وعمق ناذر في زمانه، وابن خلدون في تحفته المعروفة "المقدمة" التي صارت مرجعا للمسلمين وغير المسلمين في قضايا العمران والاجتماع، والتنمية، والحضارة والسياسة، وترجمت إلى عدة لغات، وابن عبيد الذي أبدع في كتابه "الأموال" في قضايا أموال الدولة وجبايتها وصرفها حتى ظن الناس بأنه لم يكتب كتاب مثله من قبل في اختصاصه، وأبو محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة الذي ألف "الاكتساب في الرزق المستطاب" الذي يتحدث فيه عن أنواع العمل والكسب، ومراتبه وأحكامه، وكذا الدمشقي أبو الفضل جعفر بن علي الذي وضع مصنف "الإشارة إلى محاسن التجارة" الذي يعتبر دراسة ناذرة وغير مسبوقة في أصول مهنة التجارة، وكذا المقرزي في تحفته الخطط المقرزية سميت نسبة إليه والتي ضمنها دراسات راقبة في مجال التعريف بالأماكن والمعمار ... وغيرهم كثيرون لا يسع البحث لذكرهم ولا حتى التفصيل في تراجمهم[1]، حتى لا نخرج عن مسار البحث، فقد أسموا قواعد عامة لعلم الاقتصاد والمالية وما يتعلق بتنظيم شؤون الدولة في هذا المجال، وتأثير تدبيراتها على المجتمع.

وعليه يمكن القول بأن النظرية الإسلامية لتنمية نظرية متكاملة منذ البدء من حيث الوجود، غير أنها لم تتطور بعد لكي تواكب متطلبات العصر، وذلك لأسباب تاريخية، نتيجة تخلف المجتمعات والتبعية المفروضة من النظم الوضعية، ويبقى الأمل والإمكان كبيرين في وضع نظرية إسلامية تتجاوب مع متطلبات البشرية في هذا العصر وتساهم في حل المعضلات الاقتصادية والاجتماعية القائمة، وذلك من خلال استخراج المفاهيم

[1] عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، المرجع السابق، ص 177 وما بعدها.

الرئيسية منها، ووضع الأسس والقواعد الاقتصادية البعيدة عن الفوائد الربوية، وتطوير المؤسسات المالية، والاجتماعية، وعلى رأسها البنوك الإسلامية، والمؤسسات الاجتماعية التضامنية والأوقاف وغير ذلك[1].

إذن نخلص من كل ما سبق أن الإنسان ذو مكانة كبيرة في تحقيق التنمية في الشريعة الإسلامية، بحيث أعطى الإسلام لكل فرد الحق في أن يتملك ما ينتج من عمله من ثمرات، فإنه يضمن بذلك أن توجه القوى والجهود البشرية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الثروة وبالتالي فإن دور الإنسان في التنمية دور حاسم وبدونه لن تتحقق مهما توفرت الموارد المادية، وبوجوده الفعال يمكن أن تتحول أكثر المناطق فقرا في الموارد إلى أكثرها تقدما وازدهارا[2].

إن المجتمعات التي حققت التقدم إنما حققت ذلك باعتمادها دائما على إنسانها العامل، فالإنسان يلعب دورا بالغ الأهمية في مجال التنمية كما ثبت في الدراسات العميقة لمشكلة التخلف، والتحليلات العلمية لأسباب اختلاف مستويات التقدم الاقتصادي بين الدول إن علاقة الإنسان بالتنمية علاقة عضوية، علاقة بين الشيء ونفسه بحيث يكون الحديث عن التنمية حديثا عن الإنسان في الوقت نفسه، فالإنسان هو صانعها والقائم بها، وفي نفس الوقت هو الهدف منها، فهو الوسيلة والغاية، وهو السبب والنتيجة، وغياب دوره الفعال غياب لها، ورغبته في تحقيقها هي البدء فيها، كما يجمع على ذلك خبراء التنمية في العصر الحديث.

وإذا كان هدف التنمية هو التخلص من الفقر، فإن الإسلام يرى أن القضاء على الفقر واجب، ولقد استعاد الرسول ﷺ من الكفر والفقر، فقال رجل: ويعدلان؟ قال

---

(1) عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، المرجع السابق، ص 181.

(2) يوسف ابراهيم يوسف، إستراتيجية التنمية الاقتصادية وتكتيكها في الإسلام، ص. 21.

صلى الله عليه وسلم: نعم[1]، كما يقول الإمام علي رضي الله عنه وكرم وجهه: "لو كان الفقر رجلا لقاتلته، ويقول إن الفقر منقصة للدين"[2].

وعليه يبدو مناسبا القول أن الدولة الصالحة في الإسلام هي الدولة التي تقدر على ضمان الرفاهية لعموم أفرادها وتساهم في تحقيق ذلك في العالم بأسره، والخلاص من التخلف وتحقيق التنمية أمر واجب في الإسلام، فهو يحث لتحقيق ذلك على طلب الرزق، وتنمية الأموال بالسعي في الأرض وعمارتها واستخراج كنوزها وخيراتها، والفاعل الأساسي في تحقيق هذه الغاية إنما هو الإنسان.

إن الهدف الحقيقي من العمارة التي يقوم بها الإنسان إذن هو عبادته تعالى، وهذه القيمة هي المحفز الأساسي الذي يدفع الإنسان إلى الاشتغال بالتنمية وعمارة الأرض وإصلاحه بحماسة وإتقان واتزان بما يحقق حقيقة الاستخلاف والنفع العام والرفاهية الإنسانية بكل أبعادها[3].

3- **خصائص التنمية في الإسلام:** من خصائصها:

أولا: الشمولية:

وهي من خصائص الشريعة الإسلامية إذ يتجلى الطابع الشمولي للتنمية كونها تتضمن كافة الاحتياجات البشرية بمعنى توفير ضروريات الحياة من مأكل وملبس ومسكن ونقل وتعليم ورعاية صحية ومواصلات وحرية التعبير وحق العمل وغيرها من الحاجات التي تساعد الإنسان على تطوير طاقاته، والمساهمة في المجهود الاجتماعي فالشمولية في إطار التنمية لا تستهدف رقي الإنسان المادي فحسب كما في المناهج الوضعية الحديثة، وإنما روحيا بصفة أساسية، ومن هنا لا يقبل الإسلام تنمية رأسمالية

---

[1] النسائي، السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، كتاب الاستعاذة ،باب الاستعاذة من شر الكفر ، دار الكتب العلمية بيروتن الطبعة 1991، رقم الحديث 5485 ، ج 8، ص 867..

[2] محمد الشريف الرضى، شرح نهج البلاغة، شرح الشيخ محمد عبده، الجزء الرابع، ص 76.

[3] عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، المرجع السابق، ص183.

تضمن حرية التعبير، ولا تضمن لقمة الخبز للكثيرين، كما لا يقبل تنمية اشتراكية ادعت أنها تضمن لقمة الخبز، ولكنها قتلت حرية التعبير.

ثانيا: الواقعية.

وتتميز التنمية الاقتصادية الإسلامية بأنها واقعية تتماشى مع ظروف المجتمع الحقيقية، أي أنها لا تضع حلولا لمعالجة المشاكل الاقتصادية الاجتماعية وغيرها، بحيث يمكن تطبيقها تطبيقا حقيقيا في الواقع الاقتصادي والاجتماعي المعيش، ومثال ذلك أن الله سبحانه وتعالى عالج التفاوت بين الغني والفقير بتشريع الزكاة وفرضها على الأغنياء لقوله تعالى: ﴿ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ [1].

ثالثا: التوازن.

إن التوازن في استغلال كل مستلزمات التنمية المتوفرة للمجتمع من موارد بشرية ومادية هي من صميم المنهج الإسلامي الذي يجمع بين النمو الاقتصادي من ناحية وبين عدالة توزيع الثروة من ناحية أخرى، لقوله تعالى: ﴿... اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ...﴾ [2]، ومنه فإن نظرة الإسلام للتنمية تختلف مع نظرة الرأسمالية التي تستهدف تنمية ثروة المجتمع دون النظر إلى عدالة توزيع هذه الثروة كما تختلف مع النظرة الاشتراكية التي تؤكد على العلاقة بين أشكال الإنتاج والتوزيع إلا أنها ترى أن نظام التوزيع يتبع دائما الإنتاج[3].

4- أسس التنمية في الشريعة الإسلامية:

من المبادئ التي تقوم عليها التنمية في الشريعة الإسلامية:

---

[1] سورة الذاريات، الآية 19.

[2] سورة المائدة، الآية 08.

[3] عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، المرجع السابق، ص185 وما بعدها.

أ- **سيادة العدل وتحقيق المساواة:** وفي ذلك يقول تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ ﴾[1].

ب- **الحقوق والحريات:** وهو من قبيل التكريم الذي قرره الله تعـــالى في قوله سبحانه: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾[2].

ج- **المحافظة على الملكية الخاصة وتدعيمها:** فللإمام أن يقطع كل موات وكل ما كان ليس لأحد فيه ملك وليس في يد أحد، ويعمل في ذلك بالذي يرى أنه خير للمسلمين، فمن واجب الدولة إن أن تؤمن وتوفر للمحرومين وحتى القادرين على العمل، إقطاعات من الأرض الموات لتعم الملكية الفردية فتتسع موارد المجتمع وبالتالي تتحقق الرفاهية والازدهار.

د- **تدخل الدولة وقيامها بالدور الإيجابي:** فللدولة أمر إيجابي ودور أساسي في بناء المجتمع، وتحقيق ازدهاره، وتقدمه عن طريق تدخلها في نشاطاته ومرافق حياته في إطار محدود ومعقول، جاء في كتاب الخراج: "إن الراعي المضيع يضمن ما هلك على يديه مما لو شاء رده عن أماكن الهلكة بإذن الله، وأورده أماكن الحياة والنجاة... فاحذر أن تضيع رعيتك فيستوفي ربها حقها منك ويضيعك، ولا تنسى القيام بأمر من ولاك الله أمره، فلست تنسى ولا تغفل عنهم وعما يصلحهم، فليس يغفل عنك"[3]، ومن أبرز الأدوار التي تقوم بها الدولة: إنشاء المرافق وتطوير المؤسسات الاقتصادية السياسية والاجتماعية، تشجيع وتطوير الهياكل الأساسية كتشجيع الزراعة والصناعة والخدمات والتجارة، تحقيق التوازن الاجتماعي والعدالة، وتحقيق التكامل العام، والضمان الاجتماعي.

هـــ- **التكافل العام بين أفراد المجتمع:** إن الإسلام يقر بتفاضل الناس في الرزق ولكنه لم يشأ أن يدع الجائعين والبائسين لحالهم بل جعل شأن التضامن من معهم شأنا عظيما

---

(1) سورة النحل، الآية 20.

(2) سورة الإسراء، الآية 70.

(3) أبو يوسف، الخراج، المرجع السابق، ص 5.

ورتبة ترتيبا محكما حتى صار في المجتمع الإسلامي نظاما متكاملا يعمل بشكل تلقائي، فإذا ازداد عدد الأغنياء ازدادت معه فرص الفقراء للخروج من الفقر، فقد قرن الرسول صلى الله عليه وسلم التضامن مع الجائعين بالعقيدة في قوله عليه الصلاة والسلام: "ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع بجانبه وهو يعلم"[1]، وقوله أيضا: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه"[2]، فضلا عن نظام الزكاة وكل التدابير الاجتماعية التي تحفل بها المنظومة الإنمائية الإسلامية.

والإسلام يحارب الفقر ويدعو إلى الغنى والثـــراء والتملك بغير حد، قـــال تعالى: ﴿ ...رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾[3]، أي محتـــاج، وقـــال تبـــارك وتعـــالى: ﴿ ...وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ ﴾[4]، فقد كان رسول الله ﷺ يقول: "اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر"[5]، وفي حديث آخر: "كاد الفقر أن يكون فقرا"[6]، وكان يقول كذلك: "اللهم إني أعوذ بك من الفقر والقلة والذلة وأعوذ بك من أن أظلم أو أظلم"[7]

أما الغنى فهو قيمة إيجابية غي نظر الشرع، إذ كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول: "اللهم إني أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى"[8]، فالغنى المادي طلبه مشروع بالأساليب المشروعة، ومن باب أولى أن يكون بعد تحقق قيمة أخرى وهي غنى النفس

---

(1) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، كتاب البر والصلة ، باب فيمن يشبع وجاره جائع ندار الفكر بيروت 1412هـ ، رقم الحديث 13554 ، ج8، ص 305.

(2) البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب المظا لم ،باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه ، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 2310 ،ج2،ص 862.

(3) سورة القصص، الآية 24.

(4) سورة الحج، الآية رقم 28.

(5) أبو داود ، سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، كتاب الأدب، باب ما جاء في عقد التسبيح باليد، دار الفكر، رقم الحديث 5090، ج2، ص 745.

(6) ناصر الدين الألباني،السلسلة الضعيفة، كاد الفقر أن يكون كفرا وكاد الحسد أن يسبق القدر، حديث ضعيف، مكتبة المعارف الرياض، رقم الحديث 4080، ج9، ص 81.

(7) أبو داود ، سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، كتاب سجود القرآن (المعجم) ، باب في الاستعاذة ، دار الفكر، رقم الحديث 1544 ، ج1، ص 482.

(8) الترميذي ، الجامع الصحيح ، محمد شاكر وآخرون ، كتاب الدعوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب ما جاء في عقد التسبيح باليد ، تحقيق : ، دار إحيار التراث العربي ، بيروت، ، رقم الحديث : 3489 ، ج5 ، ص. 522.

لأن في نظر الإسلام من كان غنيا بالمال وفقير النفس، فهو فقير في حكم الإسلام، قال صلى الله عليه وسلم: "ليس الغنى عن كثرة العرض وإنما الغنى غنى النفس"[1].

وكمقارنة فإن التنمية ومقاصدها في الشريعة الإسلامية تتميز عن مقاصدها في القانون الدولي بربط التنمية بالعقيدة والإيمان وجعلها فرضا من الفروض الكفائية، يأتم الجميع في حالة ضياعها، وعلى رأسهم الحاكم، مما يستوجب على هذا الأخير أن يوفر من خلال مؤسسات الدولة كل ما يلزم من التشريع والإجراءات والإبداعات لتوفير الرفاه والازدهار لجميع الناس، ومن هذا المنطلق لا يمكن أن تتحقق عملية التنمية بعيدا عن الممارسات العقائدية والإيمانية وإن أي نموذج يهدف لبناء مجتمع مثالي قوي على جميع الأصعدة ومتماسك ومنسجم، لابد أن يربط الإبداعات العقلية والإنجازات المادية بشكل مباشر بالبناء العقائدي والقيمي، وإذا كان تحقيق التنمية فرضا كفائيا في الإسلام فإن توفير فرصها للجميع بالتساوي من الفروض العينية التي يطلب من الحاكم ضمانها والحرص على تجسيدها على أرض الواقع دون تقصير ولا انحياز وهذا عكس ما نراه اليوم، للنماذج والنظريات المطروحة في أدبيات الفقر فقرا، وما الفشل الذرج الذي نراه اليوم، للنماذج والنظريات المطروحة في أدبيات العلوم الاجتماعية والاقتصادية سببه أن هذه النظريات والنماذج تبنى على أسس ومنطلقات إيديولوجية فكرية مادية محضة لا علاقة لها بالمنهج الإلهي أو الشرعي أو القيمي الذي جاء لتكريم الإنسان ورقيه بشكل متوازن يراعي كل حاجاته[2].

فالإسلام يقر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومنطلق ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾[3]، وقال أيضا: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾[4]، وكذلك

---

(1) المباركفوري ، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى، 1410هـ ، ج6، رقم الحديث 2305 ، ص 486.

(2) عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، المرجع السابق، ص 201.

(3) سورة الإسراء، الآية 70.

(4) سورة التين، الآية 04.

قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً ﴾[1]، ومن هذه الحقوق إجمالا على غرار القانون الدولي الوصفي، حق العمل كأساس للحقوق الاقتصادية، قال تعالى: ﴿ وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ [2]، وذلك دون الخروج عن حدود المعقول إلى الإفساد والربا والاحتكـــار والاستغـــلال، قال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾[3]، وقال تعالى أيضا: ﴿... فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾[4]، وكذلك حق الضمان الاجتماعي الذي ينطلق شرعا من مبدأ التساوي في الكرامة الإنسانية، فهو من الواجبات والفروض الملقاة على عاتق وكاهل الدولة وعلى الأفراد، يؤدوها دون تمييز كتوفير الغذاء والكساء، والخدمات الصحية، والضمان العام من الدولة عند القحط والآفات الطبيعية والحاجة وأساس هذا مبين في نصوص تشريعية لقوله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبرّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾[5]، وفلسفة الضمان الاجتماعي في الإسلام تقوم على أربع: الإنسان يكفي نفسه بنفسه ولا يسأل غيره، الدولة الإسلامية تقوم بتسهيل سبل العمل والكسب لأفراد المجتمع، حق النفقة بين أفراد المجتمع بين الفقراء والأغنياء من أقارب وغيره على سبيل الوجوب وليس الرغبة، الزكاة الواجبة لسد حاجات الفقراء، والتي أصبحت إحدى الآليات الفعالة للتنمية بعد أدائها.

---

(1) سورة الإسراء، الآية 70.

(2) سورة التوبة، الآية 105.

(3) سورة الملك، الآية 15.

(4) سورة الجمعة، الآية 10.

(5) سورة المائدة، الآية 02.

وخلاصة القول أن الشريعة الإسلامية والقانون الدولي يلتقيان في المبدأ والمقصد من حيث حق التنمية ولكن الإسلام يتميز بالخليفة العقائدية والصرامة الإقرار والقوة في الإلزام والشمول والعموم والتنوع في الآليات.

بعد استعراضنا لعلاقة البيئة بالكليات الخمس، وربطها بجانب التنمية لما له من علاقة بالبيئة، نود أن نحاول تأصيل أحكام البيئة مقاصديا وفق القواعد المقاصدية أو بعضها التي لها علاقة بحفظ الكون (البيئة).

الفرع الثاني: تأصيل الأحكام البيئية على مستوى القواعد المقاصدية.

إن الأحكام الشرعية هي وسائل لتحقيق مقاصد الشارع، والمقاصد الشرعية مضبوطة بقواعد تسمى بالقواعد المقاصدية، وقد عرفت بأنها: ما يعبر به عن معنى عام مستفاد من أدلة الشريعة المختلفة، اختلفت إرادة الشارع إلى إقامته من خلال ما يبنى عليه من أحكام[1]، والقواعد المقاصدية، أنواع مختلفة بحسب موضوعاتها أو وفق اعتبارات شتى، فبعضها يتعلق برفع الحرج وجلب التيسير ومنها ما يتعلق بالمصلحة والمفسدة، ومنها ما يتعلق بمآلات الأفعال ومقاصد المكلفين، وما سأختاره في هذا المقام نوع القواعد المقاصدية المتعلقة بموضوع المصلحة والمفسدة ومنها نختار ما له علاقة مباشرة بموضوع حماية البيئة فيما يلي:

القاعدة الأولى: يقول الشاطبي: "وضع الشرائع إنما هو لمصالح العباد في العاجل والآجل"[2]، والمصلحة هي جلب نفع أو دفع ضرر ويقول الإمام الرازي: "المصلحة لا معنى لها إلا اللذة، أو ما يكون وسيلة لها، والمضرة لا معنى لها إلا الألم أو ما يكون وسيلة إليه"[3]، وهذه المنفعة لا تقتصر على كونها مادية بل قد تكون معنوية كذلك ولهذا قال الشاطبي: "أغني بالمصالح ما يرجع إلى قيام حياة الإنسان وتمام عيشه ونيله ما تقتضيه

---

(1) الكيلاني، قواعد المقاصد، دار الفكر، دمشق سوريا، ص 25 وما بعدها.

(2) الشاطبي، الموافقات، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص6.

(3) الرازي، المحصول، مؤسسة الرسالة، الجزء الخامس، ص 185.

أوصافه الشهوانية والعقلية على الإطلاق حتى يكون منعما على الإطلاق"[1]، وهي إشارة إلى الجانب المادي للمصلحة بقوله (أوصافه الشهوانية) والجانب المعنوي بقوله: (أوصافه العقلية)، وهذه المصلحة التي تقيمها الشريعة لا تعرف الحدود ولا الحواجز فتشمل الحياة الأخرى كما تشمل الحياة الدنيا سواء بسواء، أما مصلحة الإنسان في الحياة الدنيا فأن يعيش الإنسان منعما يحفظ عليه دينه ونفسه ونسله وعقله وماله، ومصلحته في الأخرى فبفوزه بالرضا والنعيم والنجاة من الخسران المبين.

وإقامة الشريعة للمصلحتين خصيصة من خصائص التشريع الإسلامي إذ لا تتوقف حدودها عند زمان وإنما تشمل كل الأزمان، وهذا بخلاف المصلحة عند أرباب النظم الوضعية إذ يقيسون المصالح والمفاسد بمعايير ضيقة محدودة بعمر الدنيا وحدودها[2].

وإذا استعرضنا أقوال العلماء وعباراتهم حول المصلحة فإننا نوقن أنهم يعتبرونها المحور الذي تدور حوله أحكام الشريعة في جزئياتها وكلياتها، ويستدلون لذلك بأدلة قطعية منها قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾[3]، فقد جاءت الرحمة في الآية عامة لتفيد العموم كما قال الشوكاني[4]، ولن تكون الرحمة إلا إذا كانت الشريعة مقيمة لما يحقق ومانعة يلحق المفسدة وهي كذلك في جميع الأحوال وعمومها وشاملة للبشرية جمعاء، ولذلك استعملت صيغة العموم (للعالمين) فهي رسالة تقيم مصلحة الإنسانية قاطبة في جميع أحوالها وأزمانها وأفرادها، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ

(1) الشاطبي، الموافقات، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص 6.

(2) البوطي، ضوابط المصلحة، مؤسسة الرسالة، ص 31.

(3) سورة الأنبياء، الآية 107.

(4) الشوكاني، فتح التقدير، مكتبة الحلبي، الجزء الثالث، ص 4.

مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ * وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ ﴾[1].

وهذه الآية تدل على اعتبار الشريعة للمصالح من وجهين: أولهما: أن الله نهى الأقوام الذين يسعون في الأرض فسادا أن يهلكوا الحرث وهو الزرع، وكذا إهلاك النسل وهو صغار الحيوان في هذه الآية[2]، وهو كناية عن إفسادهم لما فيه قوام أحوال الناس وصلاحهم، ثانيهما: أن الله بين في ختام الآية فقال: ﴿ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ ﴾ "والله لا يحب الفساد"، والفساد هو ضد الصلاح، وبمفهوم المخالفة أن الله سبحانه وتعالى يحب الصلاح وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ [3]، والإكرام يقتضي تشريع ما فيه صلاح الإنسان وسعادته في الدارين كما قال الرازي وغيره من الفقهاء، بالإضافة إلى الأحاديث الكثيرة كقوله ﷺ : "لا ضرر ولا ضرار"[4]، لنعتبر ذلك من أدلة الكلية والجزئية التي ساقها الشاطبي وغيره في القطع بأن غاية الشارع عز وجل إقامة مصالح العباد ودفع الفساد عنهم في عاجلهم وأجلهم، وعليه يبقى مفهوم المصلحة الحقة مطروحا من قبل الإسلام على الإنسانية قاطبة كأرضية مشتركة صالحة للتعاون على أساسها رغم تباعد العقائد والأجناس واللغات سواء في مجال حماية البيئة أو مكافحة الجريمة أو في مجالات التنمية المختلفة، الزراعية والصناعية والخدماتية وغيرها[5].

---

(1) سورة البقرة، الآيتين 204-205.

(2) بن عاشور، التحرر والتنوير، الدار التونسية للنشر، الجزء الثاني، ص 72.

(3) سورة الإسراء، الآية 70.

(4) مالك، الموطأ، رواية يحي الليثي،تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الأقضية ، باب القضاء في المرفق، دار إحياء التراث العربي مصر، رقم الحديث 1429، ج2، ص 745 ، وتعويض المادة 1 من قواعد المجلة العدلية، على حيدر دور التمام في شرح مجلة الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الجزء الأول، ص 32-33.

(5) جمال الدين عطية، نحو تفعل مقاصد الشريعة، المرجع السابق، ص 110 وما بعدها.

القاعدة الثانية: المفهوم من وضع الشارع عز وجل أن الطاعة والمعصية تعظم بحسب عظم المصلحة أو المفسدة الناشئة عنها[1]، وهذه القاعدة يتضح منها ربط المصلحة بالطاعة لتكون الطاعة حافزا على القيام بالفعل الصالح وربط المفسدة بالمعصية لتكون المعصية رادعة للمكلف عن اقتراف ذلك الفعل، ومما يستفاد من هذه القاعدة المقاصدية أنه حدد الأصوليون وفي مقدمتهم الشاطبي مفهوم الكبيرة والصغيرة بحيث تسع الكبيرة كل الأعمال التي تهدد مصالح كبيرة وترتب مفاسد جسيمة، حتى لو لم يرد بها نص خاص يحدد عقابها في الدنيا والآخرة، ومثل هذا الفهم لحقيقة الكبائر من شأنه أن يبين حقيقة كثير من النوازل المعاصرة في مجال البيئة بمختلف عناصرها ومن ذلك مثلا: التلوث[2]، بمختلف أنواعه وهو التغيير غير المرغوب في الخواص الطبيعية والكيماوية أو الحيوية للغلاف الهوائي أو الترابي أو المائي، وكلما كان ضرره محققا أو مظنونا متوقعا بنسبة كبيرة لفرد أو أفراد، وتعظم المعصية إذا عمت مفسدة التلوث جمعا غفيرا من الناس فما بالك بقطر أو أقطار من هذه المعمورة، والأصل القرآني في ذلك هو قوله تعالى: ﴿...مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا... ﴾[3]، فذهب المفسرون في تفسير هذه الآية منهم من ربط النفس بالإنسان والحيوان ما دام هذا الأخير أمم مثلنا، ومنهم من ذهب إلى أبعد من ذلك حيث أدرج النبات سواء باعتباره نفس في حد ذاته أو باعتبار تسخيره للإنسان ، وبالتالي يدرج فيما قال فيه تعالى: ﴿... أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ ...﴾، فمعصية التلوث تشمل كذلك إتلاف مصادر المواد الخام أو الإضرار بالكائنات الحية وكل ما يؤدي إلى الإضرار بأمن الإنسان أو راحته أو صحته[4].

---

(1) الشاطبي، الموافقات، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص 238.

(2) سبق تعريفه في هذا البحث، راجع ص73 وما بعدها.

(3) سورة المائدة الآية 32.

(4) عز الدين بحي، حماية البيئة نظرات مقاصدية، المرجع السابق، ص 43.

وكما أن التلوث معصية فكذلك الإحجام عن الوقاية من الإصابة بآثاره أو الإصابة بالأمراض الخطيرة التي تفتك بالإنسان وتدمر المجتمعات فهذا الإحجام والإعراض هو من الكباشر، إذ أن التراخي عن حماية الأفراد من مثل هذه المفاسد آيل إلى قتل النفوس وفي ذلك فساد عظيم، على أن الجدير بالذكر أنه يرجع في تقدير المفاسد والمضار دوما إلى أهل الاختصاص في كل علم فيستشار الأطباء إذا كانت القضية طبية وإيكولوجيون إذا كانت تتعلق بعلم البيئة كنسبة التلوث وغيره، ورجال الاقتصاد في قضايا الاقتصاد وغيره ....، فلابد من الرجوع إلى أهل الخبرة في مجال اختصاصهم ودراستهم وهذا يفتح بابا واسعا لتساند علوم الشريعة مع العلوم الأخرى في سبيل إسعاد الإنسان وضبط حياته وإقامة مصالحه[1]، وحماية بيئته ومحيطه.

القاعدة الثالثة: كلما ازدادت المصلحة الكلية نفعا ازداد أمر الشارع لحكمها طلبا، وكلما تفاقمت الأضرار والمفاسد وقوعا ازداد الحكم الناهي عن التسيب فيها قوة في طلب الكف أو المنع عن مباشرة ذلك السبب[2].

وهذه القاعدة تدور في فلك القاعدة السابقة غير أنها تكشف وتدقق في أساس التمييز بين الأحكام التكليفية الخمسة (الواجب ، والمندوب، والمحرم والمكروه، والمباح) وعن السبب الباعث على جعل الفعل واجبا أو مندوبا أو محرما أو مباحا أو مكروها[3]، فقوة الطلب للفعل تتحدد بناء على الآثار المترتبة عليه ذلك أن الأحكام إنما هي وسائل تشريعية عملية للإنضاء إلى المصالح (وهي موضوع الفصل الثاني من هذا الباب)، ويمكن أن نستثمر هذه القاعدة في الجانب الإيجابي لحماية البيئة والعمل على حياتها ونمائها وبالتالي فكل فعل يكون أعظم نفعا ومصلحة لحماية البيئة وإن كان مندوبا من أفعال الخير والبر قد يقدم على الواجب لأن علماء الأصول وفي مقدمتهم القوافي يؤكدون أنه إذا كانت مصلحة المندوب أعظم ثوابا فإنا نقدم المندوب على الواجب لأن الشريعة

---

(1) الكيلاني، قواعد المقاصد، المرجع السابق، ص 142.

(2) فتحي الدريني، جريدة اللواء الأردنية، العدد 116، نقلا عن: بن يحي عز الدين، حماية البيئة نظرات مقاصدية، المرجع السابق، ص 43.

(3) عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، المرجع السابق، ص 105 وما بعدها، محمد أبو زهرة، أصول الفقه، المرجع السابق، ص 28 وما بعدها.

قامت على أساس تقديم ما هو أكثر مصلحة وعلى ما هو أقل مصلحة والمندوب في بعض الوقائع يصبح أكثر مصلحة فنتقدم عليه، كما تستثمر القاعدة أيضا في المباح ليس مباحا على إطلاقه بل هو مباح بالجزء كالصيد مثلا أما بالكل فيعتبر بما هو خادم له فإن كان خادما لممنوع فهو ممنوع حرام وتأتي ها هنا مسألة تقييد المباح ومدى تدخل الدولة في تنظيمه وضبطه أو فتحه والالتزام به، فالصيد بمختلف صوره إذا كان يضر الغلاف المائي أو الطبيعي الترابي فيمكن تقييده أحيانا لأن القاعدة في ذلك هي: "لا ضرر ولا ضرار"[1]، كبعض الصيادين الذين يستعملون مادة الديناميت لصيد الأسماك على الشاطئ الصخري للبحر للحصول على أكبر عدد ممكن من السمك في وقت وجيز، صحيح أنه يسد جوعهم ولكن يخلف هذا السلوك أضرارا جسيمة بحيث تصبح هذه المنطقة ملوثة لوقت طويل لا تأتيها الأسماك، فضلا عن اصطياد الأسماك التي لا يجوز اصطيادها كالسمك الصغير وكذا إتلاف النباتات البحرية، وبالتالي تساهم في اختلال التوازن البيئي.

ومن كل ما سبق يمكننا القول بأن الشائع في الشرائع الوصفية كما سبق الذكر هو حماية البيئة بمصطلح "الحماية" أي الدفاع عن البيئة من الأضرار التي تهددها أو توشك القضاء عليها حتى وصل المجتمع البشري اليوم إلى الإقرار بأن البيئة مريضة أو أنها في الإنعاش أو أنها ميتة ويرجع ذلك إلى عدم اتباع المستويات الثلاثة أو بالأحرى المراحل التي يعد آخرها مرحلة الحماية والدفاع عنها وهذه المستويات هي:

المستوى الأول: وهو الوجه الأول من وجهي حفظ البيئة من حيث الوجود، ويتمثل في الإقامة أو الإيجاد والإنشاء، وهذا يقتضي وجوب إحياء البيئة وعناصرها المختلفة، وخاصة المحافظة على الفطرة والخلقة والنظام التكويني (المذكور في المقاصد التكوينية الخلقية سابقا) الذي أوجده الله في كل مخلوق وتدعيم كل ما يجعل البيئة الطبيعية والمشيدة (الحضارية)، بجميع مكوناتها الطبيعية والصناعية والمعنوية صحيحة، وسليمة،

[1] مالك، الموطأ، رواية يحي الليثي،تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الأقضية ، باب القضاء في المرفق، دار إحياء التراث العربي مصر، رقم الحديث 1429، ج2، ص 745.

ومعافاة، وقوية، ونظيفة، وكل ما يحي البيئة جوا وهواءا وماءا وتربة وبنى تحتية وقيما ومعاني إنسانية هو من قبيل المعروف الذي يجب أو يندب الأمر به، ومثال ذلك التشجير وتوسيع الغلاف الأخضر، فبعد طلب الله تعالى المحافظة على الخلقة أو الفطرة التي خلق الله عز وجل عليها الكون ابتداء وفق نظام محكم، متجانس العناصر، مقدرا بالكميات والكيفيات التي تضمن توازنه العام، طلب – الله سبحانه وتعالى أيضا– من الإنسان أن يعمر هذه الأرض بما فيه صلاحه وبقاؤه، قال تعالى: ﴿...هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ... ﴾[1]، قال أبو بكر الجصاص في تفسير هذه الآية: "قوله: وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا يعني أمركم من عمارتها بما تحتاجون إليه، وفيه دلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعة والغرس والأبنية[2]"، والواقف على نصوص القرآن والسنة يجد الأوامر الإلهية الكثيرة الآمرة بالغرس –كما أسلفنا الذكر– وكذا الزرع والتشجير والتخضير بقوله جل جلاله وهو يتمنن على عباده: ﴿ وَهُوَ الَّذِيَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انظُرُواْ إِلِى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾[3]، ويقول النبي ﷺ : "ما من مسلم يغرس غرسا ويزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة[4]"، وليس هناك حث على الغرس والزرع أشد من قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إن قامت الساعة وفي يد

---

(1) سورة هود، الآية 61.

(2) أبو بكر الجصاص، أحكام القرآن، الجزء الرابع، ص 378.

(3) سورة الأنعام، الآية 99.

(4) البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، كتاب المزارعة ، باب فضل الزرع والغرس إذا أكل منه ، دار بن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987، رقم الحديث 2195، ج2،ص 817.

أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألا تقوم حتى يغرسها فليغرسها[1]"، فالسؤال المطروح: ما الفائدة من الغرس والساعة قائمة؟ والإجابة أن العمل وقتئذ مراد لذاته لأنه ضرب من التعبد[2] لله عز وجل كما ذكرنا سابقا.

المستوى الثاني: وهو الوجه الثاني من وجهي حفظ البيئة من حيث الوجود، وهي المستوى الأول، ويكون بالمحافظة على البيئة الموجودة والمنشأة (المشيدة) والارتقاء بها بعد إيجادها فكيف نتكلم عن حماية البيئة الخضراء وهي غير موجودة أصلا، فعملا بالمستوى الأول علينا إيجادها بالغرس، ثم المحافظة عليها ورعايتها، ومنه العناية بالغابات والمحيطات والمحافظة على السلالات في الحيوانات والنباتات المختلفة، وتطوير البحوث العلمية والتجارب المختلفة.

فحفظ البيئة من حيث الوجود يمر مقاصدها بمستويين أو مرحلتين هما الإيجاد ثم العناية والمحافظة، لكن إذا مست بسوء فوجب المرور إلى المستوى الثالث للحفظ وهو يكمن في حفظ البيئة من حيث العدم، وهو دفع المفاسد والمخاطر عنها.

المستوى الثالث:ولحفظ البيئة من جهة العدم نهى الإسلام عن تلويث الماء وإفساده بأي سبب كان، باعتباره العنصر الداخل في تكوين جميع العناصر البيئية تقريبا، يقول النبي ﷺ: "اتقوا الملاعن الثلاث: البراز في الموارد –موارد الماء– وقارعة الطريق، والظل[3]"، ويقول عليه الصلاة والسلام: "لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ[4]"،وفي رواية أخرى: "ثم يغتسل منه".

---

[1] الإمام أحمد.، المسند، ، مسند العشرة المبشرين بالجنة،مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه ،حديث الشريد بن سويد الثقفي رضي الله عنه، مؤسسة قرطبة القاهرة، مصر، رقم لحديث 13004، ج3، ص 191

[2] لقد أثرت هذه التوجيهات القرآنية والنبوية في الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، فراحوا يملأون هذه الأرض غرسا وزرعا، فهذا أبو الدرداء –رحمه الله تعالى– يمر عليه رجل وهو يغرس جوزة (شجرة الجوز) فيقول له: "أتغرس هذه وأنت شيخ كبير، وهي لا تثمر إلا في كذا وكذا عاما؟ فيجيبه أبو الدرداء قائلا: ما على أن أكون لي أجرها، ويأكل منها غيري؟" عبد الحكيم عبد اللطيف الصعيدي، البيئة في الفكر الإنساني والواقع الإيماني، المرجع السابق، ص 163.

[3] أبو داود ، سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، كتاب الطهارة ، باب المواضع التي نهي عن البول فيها ، دار الفكر، رقم الحديث 26، ج1، ص 54.

[4] الترمذي ، الجامع الصحيح سنن الترميذي، أحمد محمد شاكر وآخرون، أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب ما جاء في كراهية البول في الماء الراكد ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، رقم الحديث 68 ؛ ج1، ص 100.

كما حرم الإسلام الإفساد في الأرض بكل أنواعه، قال جل جلاله: "وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد[1]"، ويقول سبحانه على لسان شعيب: ﴿ وَيَا قَوْمِ أَوْفُواْ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلاَ تَبْخَسُواْ النَّاسَ أَشْيَاءهُمْ وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [2]، ويقول عز وجل أيضا: ﴿ وَاذْكُرُواْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاء مِن بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُواْ آلاء اللّهِ وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [3]"، وقال تعالى أيضا: ﴿ ... وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[4]"، يقول القرطبي في تفسيرها: "فيه مسألة واحدة وهي أنه سبحانه نهى عن كل فساد قل أو كثر بعد صلاح قل أو كثر، فهو على العموم على الصحيح من الأقوال، وقال الضحاك معناه: لا تعوروا الماء المعين، ولا تقطعوا الشجر المثمر ضرارا[5]".

وإذا كان الله تعالى أمر بإحياء الأرض الموات[6]، لقوله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى: "من أحيا أرضا ميتة فهي له[7]"، وهو في ذلك لم يشترط إذن الإمام في الإحياء على رأي جمهور الفقهاء، إذ يعتبرون الحديث إذنا عاما في الإحياء والتملك لمن أحيا، فإنه في مقابل هذا الأمر بالإحياء نجد النهي عن إتلاف الأشجار، والوعيد على فعل ذلك بدخول النار، يقول النبي صلى الله عليه وسلم: "من قطع سدرة صوب الله رأسه في

---

(1) سورة البقرة، الآية 205.

(2) سورة هود، الآية 85.

(3) سورة الأعراف، الآية 74.

(4) سورة الأعراف، الآية 85.

(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن الكريم، تفسير سورة الأعراف،المرجع السابق، الجزء السابع، ص 226.

(6) الأرض الموات هي الأرض التي لا مالك لها، ولا ينتفع بها بوجه من وجوه الانتفاع، ينظر: محمد رواس قلعي، الموسوعة الفقهية المسيرة، دار النفاس، بيروت، الطبعة الأولى، 2001، المجلد 02، ص 1849.

(7) الدار قطني، السنن،تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني، كتاب الحج، باب المواقيت، دار المعرفة بيروت 1966، رقم الحديث 8، ج2، ص 237، أبو داود ، سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، كتاب الخراج ، باب في إحياء الموات، دار الفكر، رقم الحديث 3073، ج2، ص 194 .

النار[1]"، وقد سئل أبو داود عن معنى الحديث فقال: "يعني من قطع سدرة في فلاة، يستظل بها ابن السبيل والبهائم، عبثا وظلما بغير حق يكون له فيها، صوب الله رأسه في النار[2]"، ولك أن تقدر تلك القيمة التي أعطاها هذا النص النبوي لهذه السدرة في الفلاة، ومدى تقدير الإسلام للنبات، والاخضرار من قبل أن تكتشف فوائده البيئية علميا.

ومثل هذا الوعي نجد أيضا في قتل أي نوع من الحيوان، ولو كان عصفورا، يقول النبي ﷺ : "من قتل عصفورا عبثا، عج إلى الله يوم القيامة يقول: يا رب إن فلانا قتلني عبثا، ولم يقتلني منفعة[3]"، بل نهى أن يعذب الحيوان بأي نوع أو لون من ألوان التعذيب، فعن سهل بن الحنظلية رضي الله عنه قال: مر رسول الله ﷺ ببعير قد لصق ظهره ببطنه فقال: اتقوا الله في هذه البهائم المعجمة فاركبوها صالحة[4]"، كما نهى أن يتخذ أي شيء فيه الروح غرضا، فعن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أنه مر بفتيان من قريش نصبوا طيرا يترامونه، وقد جعلوا لصاحب الطير كل خاطئة من نبلهم، فلما رأوا ابن عمر تفرقوا، فقال ابن عمر: من فعل هذا؟ لعن الله من فعل هذا، إن رسول الله ﷺ لعن من اتخذ شيئا فيه الروح غرضا[5]، بل أمر بهذه الرحمة حتى ساعة الذبح، فقد قال ﷺ : "إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته[6]"، قال السيوطي في شرح هذا الحديث:

---

[1] أبو داود، سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، كتاب الأدب، باب في قطع السدر، دار الفكر، رقم الحديث 5239، ج2، ص782.

[2] المتقي الهندي، كتر العمال في سنن الأقوال و الأفعال، الترهيب عن أمانة الأحياء، الكتاب الأول الأخلاق من قسم الأفعال، الباب الأول في الأخلاق المحمودة، مؤسسة الرسالة بيروت، 1989، رقم الحديث 9066 ، ج3، ص 1464.

[3] النسائي، السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، كتاب الضحايا،باب من قتل عصفورا بغير حقها، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة 1991، رقم الحديث 4446، ج 7، ص 239.

[4] أبو داود ، سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، كتاب الجهاد، باب ما يؤمر به من القيام على الدواب والبهائم ، دار الفكر، رقم الحديث 2548 ، ج2، ص 27.

[5] مسلم، الصحيح، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان ، باب النهي عن صبر البهائم ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، رقم الحديث : 1958 ، ج.3 ، ص. 1549.

[6] مسلم، الصحيح، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان ، باب الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، رقم الحديث : 57 - (1955) ، ج.3 ، ص. 1548.

"وليرح ذبيحته من الاراحة أي ليتركها بعد الذبح حتى تسترح وتتبرد وقال في المجمع ليرح ذبيحته بإحداد السكين وتعجيل امرارها فيكون الاراحة في حالة الذبح إنجاح [1]".

ولقد رعت شريعة الإسلام مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي، حفظا للتوازن البيئي من جهة، وحفظ الموجودات البيئية من الانقراض، نجد ذلك في أمر الله تعالى لنبيه نوح عليه السلام في قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا جَاء أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ . . . ﴾ [2]، وذلك حفظا لتلك السلالات من الانقراض، وحتى لا يهلكها الطوفان جميعا، يقول ابن كثير في تفسير هذه الآية: "أمر الله نوحا – عليه السلام– أن يحمل معه في السفينة من كل زوجين اثنين من المخلوقات ذوات الأرواح، وقبل غيرها من النباتات، اثنين ذكرا وأنثى[3]"، فيمكن القول بدون مبالغة أن بعد الطوفان، ولد العالم من جديد انطلاقا من سفينة نوح، فالسفينة هي العالم، وهي تدل على حرص الله تعالى على التنوع البيولوجي من أمر به نبيه نوحا عليه السلام.

وفيه أيضا قول النبي ﷺ : "لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها، فاقتلوا منها الأسود البهيم[4]"، فقتلها إذن إعدام لأمة من الأمم، وجيل من الخلق يسبح لله تعالى، وإنما يتعين قتل ما فيه إذاية[5]، وضررا بالخلق.

ومن أروع ما جاءت به شريعة الإسلام في هذا المجال أنها منعت إتلاف العناصر البيئية وإفسادها حتى في حال الحرب، باستثناء حالات الضرورة الحربية، فقد أوصى أبو بكر الصديق رضي الله عنه قائد جيشه يزيد بن أبي سفيان عندما خرج بشيعه إلى الشام قائلا: "إني

---

[1] السيوطي و آخرون، شرح سنن ابن ماجة، قديمي كتب خانة، كراتشي، رقم الحديث 3170، ج1، ص 229.

[2] سورة هود، الآية 40.

[3] ابن كثير، تفسير بن كثير، الجزء الرابع، ص 445.

[4] النسائي، السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، كتاب الصيد والذبائح ،باب صفة الكلاب التي أمر بقتلها، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة 1991، رقم الحديث 4280، ج 7، ص 185، أبو داود، سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، كتاب الصيد، باب في اتخاذ الكلب للصيد وغيره، دار الفكر، رقم الحديث 2845 ، ج2، ص 120، الترمذي ، الجامع الصحيح سنن الترميذي، أحمد محمد شاكر وآخرون، كتاب الأحكام والفوائد، باب ما جاء في قتل الكلاب ، دار إحياء التراث العربي بيروت، رقم الحديث 1486 ؛ ج4، ص 78.

[5] القرضاوي، رعاية البيئة في الشريعة الإسلامية، المرجع السابق، ص 92- 95.

أوصيك بعشر: لا تقتل صبيا، ولا امرأة، ولا كبيرا هرما، ولا تقطعن شجرا مثمرا، ولا تخربن عامرا، ولا تعقرن شاة ولا بعيرا إلا لمأكلة، ولا تغرقن نخلا، ولا تحرقنه، ولا تغلل، ولا تجبن[1]"، فانظر كيف يربي الإسلام أفراده على حفظ البيئة ورعايتها حتى ساعات تتعرض فيها النفوس البشرية للخطر، وهي ساعات يشتد فيها الغضب، وتسيطر فيها العواطف، فلا يدرك الإنسان ماذا يفعل، وقد بين هذا التوجيه من الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، أن الشريعة الإسلامية لها السبق في إرساء قواعد وآداب الحرب، إذ وصل إليه العالم الغربي في القرن الثامن عشر حين أرسى قواعد القانون الدولي الإنساني أو قانون الحرب وهو القانون الذي يحمي الجرحى والمدنيين والأعيان المدينة في حال النزاعات المسلحة داخلية أم خارجية.

فكما رأينا فإن حفظ البيئة مقاصديا من جهة العدم كمستوى ثالث، هو الصيانة بدفع المفاسد والأخطار وإعدام كل ما يضر بالبيئة بمختلف عناصرها، وفي مقدمة ذلك التلوث الإشعاعي وأخطار النفايات على صحة الإنسان، وكل ما يؤذي البيئة ويفسدها، وذلك منكر يجب منعه ومحاربته بكل الأساليب والطرق المختلفة.

وبعد استعراض المستويات الثلاث، فإن مرض البيئة وموتها راجع إلى عدم التركيز على المستويين الأوّل والثاني (السالفا الذكر) واللذان يمثلان حفظ البيئة من حيث الوجود مركّزين على حفظهما من حيث العدم لأنّ الأصل عندهم أنّ البيئة تمسّ فلابدّ من عقاب من مسّ بها، أمّا الوقاية بعد الإيجاد فلا يكترثون لها ، ومنه جاء مصطلح الحماية دون الرعاية.

الفرع الثالث: أهمية الدراسة المقاصدية في إثبات سمو التشريع البيئي الإسلامي.

إن ما توفره المقاصد من ترتيب لأولوية المصالح والمفاسد في كافة الشؤون توفره كذلك في رعاية البيئة، بالترتيب السابق (مقاصد خلقية تكوينية متضمنة للسنن والقوانين الكونية، ثم المقاصد العلية الشرعية المتضمنة لعبادة الله والخلافة في الأرض

[1] مالك، الموطأ، رواية يحي الليثي،تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الجهاد ، باب النهي عن قتل النساء والولدان في الغزو ، دار إحياء التراث العربي مصر، رقم الحديث 965 ، ج2، ص 447.

وعمارتها بالإيمان والعمل الصالح المحقق للسعادة الدنيوية والأخروية، والمقاصد الكلية المتعلقة بجميع أحكام الشريعة وصلاحيتها لاستيعاب كل جديد، والمقاصد الخاصة التي تشمل ميادين معينة (عبادات، روحيات معاملات، اقتصاد....)، ومقاصد جزئية تتعلق بكل حكم شرعي أو أحكام قليلة متجانسة) وهذه الفلسفة التشريعية المقاصدية يفتقدها الفكر المعاصر حتى نجده يدافع على البيئة مثلا فيحارب تلوث البحار والسهول لكنه لا يبالي بتلوث النفوس وتسمم العقول (حفظ العقل)، ويدافع عن الاقتصاد والتنمية الاقتصادية ولا يبالي بتخريب البشر والتنمية البشرية (حفظ النفس والنسل)، ويحارب جنون البقر ولا يبالي بجنون البشر، ويدافع على الحريات والحقوق الفردية وينسى ولا يبالي بالدوس على حقوق الشعوب والمجتمعات والأمم (حفظ النفس)، ويدافع على الأرزاق ولا يبالي بتخريب الأخلاق (حفظ المال والدين)، وكل هذا لأن محور الدائرة الذي يدور فوقه كل من النفس والعقل والمال والعرض، يخلو من نقطة الالتقاء، وهي الدين، فالنظرة المقاصدية أفضل ضمان للتوازن بين الثوابت والتغيرات وبين المرونة والصلابة وبين الليونة والصرامة.

ومهما نربط موضوع البيئة في القانون الوضعي بالتنمية المستدامة، فله علاقة غير مباشرة بموضوع السياسة، ولكن على أساس أن الغرب يعرف السياسة بأنها تتعلق بموضوع السلطة فقط، وهذا أمر خطير، لا يكون فيه ضمان للبيئة في الداخل وفي الخارج، بخلاف لو استحضرنا تعريف السياسة في الشريعة الإسلامية، أو بالأحرى في الفكر الإسلامي هو: السياسة هي ما كانت معه الأمور أقرب للصلاح وأبعد عن الفساد، فكلمة الأمور في التعريف هم التعلق بشأن الفرد، والجماعة، والدولة والإنسانية. تفعيل مقاصدي حديث عن طريق مقاصد علم السياسة الذي يحقق كل ما يتعلق بالمقاصد ومن تم البيئة.

فإذا تحدثنا عن السياسة في الشريعة الإسلامية فإننا نتحدث عن صلاح الكون وبطريق غير مباشر بصلاح الكون أو البيئة، لذا فان المفهوم العام للسياسة في الشريعة الإسلامية يتوافق مع مفهوم العموم في المقاصد، أو بالأحرى فان السياسة هي أمر كلي

بحيث تتوافق مع الشأن الكلي للمقاصد، المقاصد الكلية العامة، لهذا عمد الدكتور عبد الفتاح سيف في نظريته للمقاصد الكلية العامة للشريعة إلى سباعية من النظريات لا يمكن ترك واحد منها لتجسيد حفظ شؤون الرعية الذي يقع على عاتق الحاكم، وهذه السباعية يمكن تطبيقها ليس فقط في مجال السياسة والقرار السياسي ورسم السياسات العامة، بل في كل ما يتعلق بالعلوم الإنسانية من علم القانون والسياسة، وعلم الاجتماع وعلم النفس...

وهذه السباعية هي كما يلي:

1. نظرية مجالات المقاصد: والمجالات نقصد بها حفظ النفس، الدين، العقل، النسل والمال (مجالات خمس).
2. نظرية الأولويات وهي تتعلق بثلاث مراتب: الضروري، ثم الحاجي، ثم التحسيني المكمل.
3. نظرية الحفظ: وكلمة (حفظ) مشتركة في مجالات المقاصد وبالتالي فتكرارها ليس عبثي، فهو لإنشاء نظرية الحفظ، إذ الحفظ له إمكاناته ووسائله ومسهلاته وأنواعه وأهدافه.
4. نظرية الموازين: وهو ميزان الضرر وميزان المصلحة " درء المفسدة أولى من جلب المصلحة".
5. نظرية دراسة فقه الواقع: إبراز تفعيل المقاصد في دراسة الواقع (اقتصادي، بيئي، سياسي...).
6. نظرية الوسائل: لأن الوسيلة لها شروط وحدود وأمثلة ذلك (المؤسسات والآليات ومثل ذلك القانون ومؤسسات العدالة، والمؤسسات السياسية...).
7. نظرية المآلات: وهي مآلات الوسائل، مآلات الأفعال، مآلات السياسات...

وهذه النظرية الأخيرة تدرس أمرين، المستقبل القريب للظاهرة موضوع الدراسة، والمستقبل البعيد (الاستراتيجيات) أو الاستشراق.

فيمكن تفعيل هذه المكونات في الظاهرة السياسية أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، القانونية... المتعلقة، بالشأن البيئي، أو بالأحرى إعمالهافي كل مايتعلق بالبيئة سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، قانونيا ...

فعند اتخاذ أي قرار سياسي ولا سيما في مجال حماية البيئة فضلا عن القوانين الموجودة، فانه من الواجب مراعاة المجالات الخمسة، ثم الأولويات الثلاثة إلى أي منهم ينتمي، ثم جانب الحفظ إذ على الدولة أن تراعي حفظ الدين،"فكما قال ابن خلدون" الظلم مؤذن بخراب العمران، وقال نظرية المقاصد هي نظرية وظائف الدولة، فالدولة عليها حفظ كل المجالات الخمسة (ونحن ذكرنا سابقا أن حفظ المجالات الخمسة هو من حفظ البيئة)، وكذلك يجب دراسة الواقع السياسي في مجال البيئة، وكذا الوسائل المتخذة لتحقيق الحفظ، ثم النظر إلى موازين النفع والضرر، ثم المآلات السياسية، البيئية (المستقبل القريب ثم البعيد)، فنظرية المقاصد نظرية متكاملة غير متدرجة.

والدين هو الجوهر مثالها كدائرة ومركزها حفظ الدين.

ولذلك أعد الدكتور سيف الدين جدولا يفصل في المجالات والمراتب الثلاث ويتحدث عن فقه الواقع الأصلي والمكمل بالجمع بين النظريات السبع المذكورة سابقا فجعل مثلا لمجال النفس وهي ضروري أصلي ومكمل ولكل أصلي مكمل عام وخاص ولكل عام وخاص، شامل وجزئي ولكل شامل وجزئي حالي ومؤجّل.

وتظهر أهمية هذا الجدول في أنه يوفر لنا 1440 حالة قياسية.

مثال من الجدول (تطبيقي) له علاقة بحفظ البيئة:

- حفظ النفس ضروري أصلي بينما حفظ الماء للحياة ضروري مكمل.
- حفظ كامل الجسم شامل وحفظ العضو جزئي.
- حفظ نفس المريض بمرض السرطان حال، وحفظ المريض بالصداع مؤجل.
- **مفاهيم**: من جدول المقاصد:

– طبيعة الظاهرة فيها أصلي ومكمل، ومدى انتشار الظاهرة فيها خاص وعام

وكمثال عن الجزئي: الإنسان جزء من المجتمع لكن داخل هذا الجزء يوجد شامل وجزئي، مثلا فيه عضو مريض، فنضحي بالجزء (العضو المريض) من اجل الكل (الإطار النهائي).

أما الحال والمؤجل فيتعلقان بالإطار الزمني.

فإذا كان الضروري عند علماء المقاصد هو الذي بدونه يهلك الإنسان، فالحاجي هو الذي بدونه يقع الإنسان في الحرج، ولكن يمكن أن تنزل الحاجة منزلة الضرورة، فمن الجدول السابق:

مثال عن حالة: الضروري الأصلي يتقدم على الضروري المكمل.

– الضروري الأصلي العام الشامل الحالي	يتقدم على الضروري الأصلي الخاص الجزئي المؤجل
مكافحة تلوث الشمال الجزائري برماد البراكين العابرة	مكافحةتلوث مدينة الغزوات بأدخنة مصنع الزنك

ملاحظة: غياب هذه المفاهيم يؤدي حتما إلى التلاعب بالشريعة، فمن الواجب أن نعمل بالمقاصد في الحياة العادية على اختلاف الوظائف لاتخاذ القرارات، إذ يجب أن نفكر بالمقاصد على مستوى الفرد والجماعة والدولة والإنسانية، فمعرفة هذه الهندسة المقاصدية تجعلنا على انتقاد بعض السياسات العامة التي ليس فيها نفع عام، بل تجلب ضررا أكبر مما كان عليه الحال.

فلو نأخذ على سبيل المثال ظاهرة العولمة التي أصبحت عبادة، يمكن لنا أن نعرف خطورتها وعدم نفعها للبشرية بعمل المقاصد بالهندسة المذكورة سابقا:

1. العولمة وحفظ النفس:

يكفي أن نلاحظ الحروب الاستباقية، والقتل اليومي في العراق وفلسطين ... مصطحبين المقولة المشهورة "الصدمة والرعب" فهي على هذا الأساس تؤدي إلى تدمير وخراب، فالنتيجة أن العولمة تتعارض أساس مع أول مقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية والذي يمتثل في حفظ النفس، بل العولمة تضييع للنفس.

2. العولمة وحفظ النسل:

يكفينا ماورد في كتاب لبوكانين بعنوان "شيخوخة الغرب" أو "موت الغرب" وبوكانين ترشح لرئاسة الو.م.أ ثلاث مرات ولعل فحوى كتابه هو الذي حال دون نجاحه ثلاث مرات لاعتلاء عرش حكم أمريكا، إذ قال فيه مقولة تؤيّد أن سياسة العولمة أو الأمركة تتعارض مع ما تصبو إليه الشريعة الإسلامية وهو حفظ العرض (النسل):" إذ أن السكان الحاليين لأمريكا سيكون منهم 30 % فقط في سنة 2100"، معناه سنفقد 70 %، ومما يؤكد ذلك هو عدم حفظ النسل والسياسات الأمريكية في ذلك واضحة مثل: استنهاض المرأة ضد الوظائف التقليدية (الأمومة، الزواج...)، إباحة زواج مثيلي الجنس، تحرير المرأة ... وكل تدمير للبشرية وقطع للنسل مما سيوقف العمران (كما ذكر ابن خلدون) على المعمورة بغياب العنصر البشري، فهنا انتقلنا من نظرية الحفظ إلى نظرية التضييع.

3. **العولمة وحفظ المال**، (الجانب الاقتصادي)،

فان 20% من البشر في العالم (أغنياء) يصرفون 80% من الدخل العالمي، و 80% من سكان العالم (الفقراء) يصرفون 20% من الدخل العالمي.

مما يصرف على القطط والكلاب في الو.م.أ يمكن أن يسد المجاعة في أفريقيا، وهذا يؤكد تعارض العولمة مع مقصد حفظ المال.

فالنظرية المطبقة في النفس والنسل والمال هي نظرية التضيّيع والهذر بدل الحفظ، فهناك حفظ سلبي وحفظ ايجابي، والسلبي مقدم على الايجابي بناء على قاعدة: درئ المفاسد أولى من جلب المصالح، كما أن بحفظ مراحل وهي حفظ ابتداء (إيجاد)، وحفظ

بقاء، وحفظ نماء، وحفظ أداء، وفشل المؤسسات حاليا يعود إلى الوقوف عند حفظ الابتداء وتغييب أنواع الحفظ الأخرى، وهو ما ذكرناه في مستويات حماية البيئة*.

وتحقيق نظرية الحفظ لابد من الوسائل كما ذكرنا في السباعية، وهذه الوسائل متعددة ولاسيما في مجال حماية البيئة، ففي الجانب القانوني نجد أن القاعدة القانونية شرعا ووضعا بمختلف أوصافها مدنية، إدارية و جنائية عقابية، وهذه الفروع هي إحدى الآليات الوقائية والردعية التي تعمل في مجال الحماية القانونية للبيئة، نستعرضها فيما يلي،

بدءا بالجانب الإداري كأسلوب وآلية تفعيل للمقاصد من الناحية الوقائية (الوجود)، أما الجانب المدني والجزائي كأسلوب وآلية تفعيل للمقاصد من الناحية الردعية (العدم)، فالجزاء المدني يتمثل في التعويض أو الضمان. أما الجزاء العقابي فيتمثل فغي العقوبة على الفعل الإجرامي الماس بالبيئة.

الفصل الثاني: وسائل وآليات تفعيل مقاصد التشريع البيئي قانون وشرعا.

بعد الجولة التي قادتنا إلى استعراض مقاصد التشريع البيئي في القانون والشريعة الإسلامية، لا بد أن نكمل البناء المقاصدي بأن نبين الآليات التي وضعها كل من التشريعين لتفعيل هذه المقاصد وتحقيقها، وحديثنا عن الوسائل والآليات إنما هو الحديث عن أنواع القواعد والأحكام القانونية المشرعة لحفظ هذه المقاصد، لهذا ارتأيت بأن أكتفي بأمها على أن أقسمها وفقا لاعتبارين، أولهما: الوسائل الوقائية، وثانيا: الوسائل الردعية، ففي المبحث الأول الوسائل الوقائية والممثلة في الإدارة التي تسهر على حماية بل ورعاية البيئة قانونا وشرعا، أمّا المبحث الثاني فنخصصه للوسائل الردعية (الجزاءات)، وتتمثلان في الجانب المدني (التعويض...) والجانب العقابي قانونا وشرعا.

المبحث الأول: الوسائل والآليات الوقائية لتفعيل مقاصد التشريع البيئي.

والذي يتضمن الإدارة البيئية كوسيلة وآلية وقائية لتفعيل مقاصد التشريع البيئي في القانون الوضعي والفقه الإسلامي في مطلبين.

المطلب الأول: الإدارة البيئية في التشريع البيئي الوضعي.

إن قانون حماية البيئة، وقانون البيئة – كما يصطلح له في بعض الأحيان- ليس قانون موحدا يقع بين دفتي تقنين من التقنينات، ولكنه مجمعة من القوانين والتشريعات التي تتفق في وحدة الهدف، وهو حماية البيئة[1]، وأغلب هذه التشريعات توجد في قوانين الصحة العامة والنظافة العامة، والمحلات العامة، والإدارة المحلية، وكلها يدخل في إطار القانون الإداري، وان كانت بعض الدول قد أصدرت أخيرا قوانين خاصة لحماية البيئة على وجه الاستقلال، فان هذه القوانين لا يمكن أن تستغرق كل تشريعات أو قواعد حماية البيئة، كما أنها أيضا تدخل في مجال القانون الإداري وتعد فرعا من فروعه الحديثة، أو بالأحرى لها علاقة وطيدة بالقانون الإداري[2]، وكلها تتكامل لتجسد القواعد التي تحكم إدارة الدولة من حيث تكوينها ونشاطها باعتبارها إحدى السلطات العامة فيها، وهذه هي قواعد القانون الإداري، وتعمل السلطات العامة في أغلب دول العالم على مكافحة تلوث البيئة في أقاليمها بطرق مختلفة، وقد وضعت لذلك من تشريعات الضبط ما رأته محققا للهدف، وتشريعات الضبط هي تلك التي تهدف إلى المحافظة على النظام العام بعناصره الثلاثة المعروفة وهي، الأمن العام، والصحة العامة،والسكينة العامة في داخل الدولة، وتقوم السلطة الإدارية بتنفيذ هذه التشريعات والمحافظة على النظام العام بها كاختصاص أساسي من اختصاصاتها، ويزود المشرع بعض التشريعات الضبط بالجزاءات الجنائية ليؤكد فرض احترامها على الكافة.

---

[1] إلى جانب أن قانون حماية البيئة المستقل والمحوري، يوجد قواعد أخرى مبعثرة في فروع القانون الأخرى راجع الصفحة (172 وما بعدها) من هذه الرسالة.

[2] راجع الصفحة(165 وما بعدها) من هذه الرسالة.

وبذلك فان سلطة الضبط في إطار القانون الإداري ترتبط ارتباطا وثيقا بمكافحة تلوث البيئة وذلك لأن التلوث هو الوجود غير المناسب للمادة أو الطاقة في البيئة، وهو يؤدي في الحقيقة إلى الإضرار بالإنسان في أمنه أو صحته أو سكينته، ومن هنا تبدو العلاقة وطيدة بين آثار التلوث وأهداف الضبط، إذ أن مكافحة أثر التلوث تدخل ضمن أهداف الضبط، بل تكاد تتطابق معها، لولا أن أهداف الضبط تتسع لتشمل أمورا أخرى مثل الوقاية من خطر المجرمين أو الماسّين بالأمن العام[1].

وقد يقال أن بعض موضوعات حماية البيئة لا صلة لها بأهداف الضبط الإداري، لأنها لا تمس الإنسان في أمنه أو صحته أو سكينته. وذلك كمحافظة على بعض أنواع الحيوانات والنباتات من الانقراض، وهذا الادعاء غير مقبول، ولا يقوم على أساس سليم، لأن كل ما في الأرض خلق لمصلحة الإنسان، وان لم يعلم وجه المصلحة فيه، وهذا ظاهر في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً ...﴾ [2]، وعلى سبيل المثال حدث في جمهورية بنغلادش أن قام المسؤولون بإصدار قرار إداري للقضاء على الضفادع الموجودة في البرك وقنوات المياه عن طريق صيدها وتصديرها إلى فرنسا حيث يؤكل لحمها، وبعد فترة وجيزة انتشر مرض الملاريا بصورة وبائية، وفتك بأعداد غير قليلة من الناس، واكتشف العلماء أن السبب في ذلك يرجع إلى أن الضفادع التي تم التخلص منها كانت تأكل يرقات البعوض الذي يقوم بنقل عدوى الملاريا، كما حدث في فيتنام في أفريل عام 1998 أن أصدرت الإدارة أمرا أو قرارا بإغلاق المطاعم التي تقدم لحم القطط ومنعت تصديرها إلى الصين، وذلك بسبب تزايد عدد الفئران بصورة وبائية ومهاجمتها لآلاف الهكتارات المزروعة بالمحاصيل الزراعية، كما طلبت الإدارة من المطاعم تقديم لحوم

---

(1) ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة، المرجع السابق، ص 21،22.

(2) سورة لقمان، الآية 20.

الفئران بدلا من لحوم القطط لردعها، فضلا على أن الدول المتقدمة أصدرت تشريعات إدارية لحماية بيئتها ووقايتها من التلوث.

ولم تقتصر على ذلك، بل أنشأت أجهزة إدارية متخصصة لحماية البيئة، تقوم بدور كبير في مساعدة الحكومات على مكافحة التلوث وإعداد التشريعات المتصلة به على أساس من الدراسة والبحث، كما جعلت من الاعتبارات البيئية جانبا هاما من جوانب دراسات الجدوى التي يجب إجراؤها و الموافقة عليها قبل منح التراخيص للمشروعات الاقتصادية التي تقام على أراضيها، وقد كان ارتفاع تكاليف مكافحة التلوث في بعض هذه البلاد سببا في تخلصها من بعض الصناعات حتى ولو بنقلها إلى الدول النامية، دون اكتراث بآثارها الملوثة، أو اعتبار للقيم الإنسانية، لذا بدأت بعض دول العالم الثالث في السنوات الأخيرة الاهتمام بحماية البيئة، فوضعت التشريعات التي قدّرت جدواها، وأنشأت الهيئات المعنية برعايتها، تأت الدول العربية عامة من الدول التي شعرت بأهمية المشكلة وأخذت في سنّ القوانين المتكاملة اللازمة لمواجهتها، كل على حسب ظروفه وإمكانياته[1].

ومن هذه الدول الجزائر التي عرفت إدارتها البيئية تطورات من قبل صدور أول قانون للبيئة سنة 1993م.

الفرع الأول: الإدارة البيئية المركزية في الجزائر.

1. لمحة تاريخية للإدارة البيئية على المستوى المركزي:

لقد استجابت الجزائر لإعلان ستوكهولم 1972 واستحدثت اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1994، وكانت أول جهاز إداري متخصص في حماية البيئة[2] والتي تتكون من: ممثل عن الإدارة المركزية للحزب، وممثل عن المنظمات الجماهيرية للحزب، وممثل

---

[1] عبد العزيز عبد الهادي، تقييم تشريعات حماية البيئة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ص 37 ومابعدها نقلا عن ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة، المرجع السابق، ص 68.

[2] مرسوم رقم 74-156 مؤورخ في 12 يوليو 1974، يتضمن احداث لجنة وطنية للبيئة، الجريدة الرسمية، العدد 59 المؤرخة في 23 جويلية 1974، والمواد من 1الى 4 من هذا المرسوم احتوى تشكيلة اللجنة المكونة من ممثلي عدّة وزارات يرأسها وزير الدولة، تنظر فيالمشاكل البيئية لتحسين إطار وظروف الحياة والوقاية من المضار والتلوث، كما تقوم بوضع الخطوط العامة للسياسة البيئية للحكومة.

عن الوزارات وكتابات الدولة الآتية: وزارة الدولة، وزارة الدفاع، وزارة الشؤون الخارجية، وزارة الداخلية، وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الصحة العمومية، وزارة الأشغال العمومية والبناء، وزارة الأخبار والثقافة، وزارة الطاقة والصناعة، وزارة السياحة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة المالية، كتابة الدولة للتخطيط، كتابة الدولة للمياه.

وجهزت اللجنة الوطنية للبيئة بكتابة دائمة تتكون من عدّة أقسام متخصصة[1]، وتميزت تركيبة اللجنة بالطابع الوزاري المشترك[2]، وبذلك تتولى الاتصال بالوزارات المعنية بالأمر، وتسهر على نشر الأخبار وتطوير حركة التنشيط المتخذة في هذا الميدان. كما تتولى تأمين تنسيق عملية تحضير الإجراءات والبرامج ذات الطابع الوزاري المشترك، ولم يصدر المرسوم المنظم لصلاحيتها إلا بعد سنة واحدة من إنشائها، وتمّ إنهاء اللجنة الوطنية للبيئة[3]بسنتين بعد تنظيم الكتابة الدائمة للجنة الوطنية للبيئة دون أن تضع برامج أو مخطط وطني لتحديد كيفية التدخل لحماية البيئة، ثم اضطلعت بدل اللجنة الوطنية للبيئة وزارة الري وإصلاح الأراضي بمهمة حماية البيئة ولم يتبع مرسوم إنشاء هذه الوزارة أي نص يوضح صلاحياتها واختصاصاتها مما أضفى عليه طابعا شكليا محضا.

وبعد التعديل الحكومي لسنة 1979[4]، استحدثت كتابة الدولة للغابات والتشجير[5]، وانحصرت صلاحيتها البيئية في المحافظة على البيئة [6]، وبدورها لم تعمر كتابة الدولة للغابات والتشجير الا سنة واحدة، ممّا يوضّح مرة أخرى عدم وضوح مهمة

---

(1) تشمل الكتابة الدائمة الأقسام التالية: قسم حماية الطبيعة والبيئة، قسم الأخبار والعلاقات، قسم الدراسات التقنية والتشريع، قسم السكان والعمران وتهيئة الاقليم.

(2) المادة 03 منت المرسوم 74-156 المذكور أعلاه

(3) مرسوم 77-119 المؤرخ في 15 أوت 1977، ينهي مهام اللجنة الوطنية للبيئة، الجريدة الرسمية العدد 64 لسنة 1977.

(4) مرسوم 79-57 المؤرخ في 08 مارس 1979 يتضمن تكوين الحكومة، الجريدة الرسمية العدد 11 المؤرخة في 13 مارس 1979.

(5) مرسوم 79- 264 يتضمن تنظيم الادارة المركزية لكتابة الدولة للغابات والتشجير، الجريدة الرسمية العدد 52 المؤرخة في 1979/12/25.

(6) وانيطت بها مجموعة من الصلاحيات تتمثل في تسيير التراث الغابي، وحماية الأراضي من الانجراف والتصحر ومكافحة الحرائق وكل النشاطات التي تحدث اضطرابا في التوازن الايكولوجي، وتسيير الثروة القنصية والمحميات الطبيعية، وهي صلاحيات مرتبطة بحماية الطبيعة فقط ليس لها علاقة بمكافحة التلوث والمضار وحماية التراث الثقافي.

حماية البيئة التي كانت تتقاذفها مختلف الهياكل المركزية[1]، وخلال التعديل الحكومي لسنة 1980[2]، أعيد تنظيم كتابة الدولة للغابات والتشجير بكتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي، مع احتفاظها بنفس الصلاحيات التي انيطت لها كتابة الدولة للغابات والتشجير.

وبعد صدور قانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة تحدّد بموجبه الإطار القانوني لسياسة الوطنية لحماية البيئة، والتي ترمي إلى حماية الموارد الطبيعية، واتقاء كل أشكال التلوث والمضار ومكافحته، وتحسين إطار المعيشة ونوعيتها[3]. واعتبر حماية الطبيعة والحفاظ على فصائل الحيوان والنبات والإبقاء على التوازنات البيولوجية، والمحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أسباب التدهور التي تهددها أعمالا ذات مصلحة وطنية[4]، هذا التكييف يعطي لموضوع حماية البيئة مكانته الإستراتيجية والهامة ، مما يسمح بإعادة إدراجها ضمن الأولويات التي تسهر عليها الإدارة المركزية، إلا أنّ التصريح بحيوية موضوع حماية البيئة بالنسبة للمصلحة الوطنية، لم يوقف حالة عدم الاستقرار وكثرت تداول مختلف الوزارات على ملف البيئة واستمرت بنفس الوثيرة، إذ أعيد إلحاق البيئة بوزارة الري والغابات[5] على اثر التعديل الحكومي لسنة 1984[6]، وتضمنت بإدارتها المركزية عدّة مديريات[7].

---

(1) بناصر يوسف، الادارة المركزية لحماية الطبيعة (بحث باللغة الفرنسية)، I.D.S.A، جامعة وهران ، ص 6، 10.

(2) مرسوم رقم 80-175 يتضمن تنظيم وتكوين الحكومة، الجريدة الرسمية العدد 03 لسنة 1980.

(3) المادة الأولى من قانون 83-03 المتعلق بحماية البيئة الذي ألغي بموجب القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 06 لسنة 1983.

(4) المادة الثانية من قانون 83-03المتعلق بحماية البيئة الذي ألغي بموجب القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 06 لسنة 1983.

(5) مرسوم رقم 84-126 المؤرخ في 19 ماي 1984 يحدد اختصاصات وزير الري والبيئة والغابات ونائب الوزير المكلف بالبيئة والغابات، الجريدة الرسمية العدد 21 المؤرخ في 22 ماي 1984.

(6) المرسوم رقم 84-12 المؤرخ في 22 يناير 1984 يتضمن تنظيم وتشكيل الحكومة، الجريدة الرسمية العدد 04 لسنة 1984.

(7) المرسوم 85-131 المؤرخ في 22 يناير 1984 يتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الري البيئة والغابات، الجريدة الرسمية العدد 22 لسنة 1985.

وتعتبروزارة الري والغابات الوزارة الوحيدة التي عرفت نوعا من الاستقرار، إذ استمر نشاطها في سنة 1977 إلى غاية 1988، إلا أن هذا الاستقرار وان بدا نوعا ما طويلا، إلا أنّه لم يترجم في أعمال تعبّر فعلا على الاستقرار لأنها لم تبرز و لم تكشف عن عناصر السياسة الوطنية للبيئة طيلة هذه المدّة، وبعد سنة 1988 ألحقت حماية البيئة من جديد بوزارة البحث والتكنولوجيا[1]، وأوكلت حماية البيئة إلى الوزير المنتدب للبحث والتكنولوجيا، ويعود إلحاق البيئة بوزارة البحث والتكنولوجيا إلى الطابع العلمي والتقني لمواضيع البيئة، بحيث أدرجت مديرية البيئة بالتنظيم الهيكلي للإدارة المركزية للجامعات والبحث العلمي[2].

وبعد ذلك أعيد نقل حماية البيئة مرة أخرى إلى وزارة التربية الوطنية[3]، وانتقلت مهام وزير الجامعات والوزير المنتدب للبحث والتكنولوجيا إلى وزير التربية الوطنية[4]، بعد أقل من سنتين أعيد إلحاق حماية البيئة بمصالح وزارة الداخلية[5] باعتبارها وزارة قوية ومتواجدة على المستوى المركزي والمحلي[6]، وتملك من القدرات المادية والبشرية ما يرشحها على القيام بهذه المهمة على أكمل وجه.

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 90-392 مؤرخ في أول ديسمبر 1990 يحدد صلاحيات الوزير المنتدب للبحث والتكنولوجيا، الجريدة الرسمية العدد 54 ل 12 ديسمبر 1990، وتم تنظيم الادارة المركزية لوزارة البحث والتكنولوجيا، بمرسوم رقم 90-393 مؤرخ في أول ديسمبر 1990 يتظمن تنظيم الادارة المركزية للبحث والتكنولوجيا، الجريدة الرسمية العدد 54 ل 12 ديسمبر 1990.

[2] المواد من 1 الى 15 من المرسوم التنفيذي رقم 93-235 مؤرخ في 10 أكتوبر 1993، يتظمن تنظيم الادارة المركزية للجامعات والبحث العلمي، الجريدة الرسمية العدد 65- 1993.

[3] المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 92-489 مؤرخ في 28 ديسمبر 1992 يحدد تنظيم الادارة المركزية لوزارة التربية، الجريدة الرسمية العدد 93 لسنة 1993.

[4] مرسوم تنفيذي رقم 92-488 مؤرخ في 28 ديسمبر 1992 يحدد صلاحيات وزير التربية الوطنية، الجريدة الرسمية العدد 93/ 1992.

[5] مرسوم تنفيذي رقم 97-247 مؤرخ في 10 أوت 1994 يحدد صلاحيات وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والاصلاح الاداري، الجريدة الرسمية العدد 53 لسنة 1994.

[6] تم تنظيم هياكل وزارة الداخلية والبيئة في عدّة مديريات، مرسوم تنفيذي رقم 94-284 مؤرخ في 10 أوت 1994، يتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة الداخلية و الجماعات المحلية والبيئة،و الاصلاح الاداري، الجريدة الرسمية العدد 53 لسنة 1994، وظلت المديرية الفرعية خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 93-235 (مؤرخ في أكتوبر 1993 يتضمن تنظيم الادارة المركزية للجامعات والبحث العلمي الجريدة الرسمية العدد 65 لسنة 1993)، مؤقتا الى أن صدر المرسوم الجديد المنظم للمديرية العامة للبيئة، المرسوم التنفيذي رقم 95-107 مؤرخ في 12 أبريل 1995، يحدّد تنظيم المديرية العامة للبيئة، الجريدة الرسمية العدد 23 لسنة 1995، والذي نص على احداث مديريتان للدراسات ومفتشية عامة للبيئة يساعدان المدير العام للبيئة، مرسوم تنفيذي رقم 96-59 مؤرخ في يناير 1996، ويتضمن مهام المفتشية العامة للبيئة وينظم عملها ، الجريدة الرسمية العدد 07 لسنة 1996.

ولم تتسنّ إعادة التجربة الوطنية للبيئة سنة 1974 بإفراد البيئة بجهاز إداري خاص يضطلع فقط بمهمة حماية البيئة إلا بمناسبة إحداث كتابة الدولة للبيئة سنة 1996[1] والتي عرفت نوعا من الاستقرار والذي انعكس على فعاليتها إذ لأول مرة يتم اعتماد مخطط وطني للبيئة سنة 1996، وتلاه استحداث مفتشيات للبيئة على المستوى المحلي، ودخلت الإصلاحات والتعديلات التشريعية والمؤسساتية مرحلتها النشطة خلال هذه الفترة لتدارك التأخر الحاصل في مجال حماية البيئة، ولم يعمّر ملف حماية البيئة في إدراج وزارة الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم[2] إلاّ بضعة أشهر، لتبرهن السلطات المركزية من جديد عجزها عن تصور حل مناسب لتحقيق الاستقرار لقطاع البيئة، وخصّت لأول مرة مهمة حماية البيئة إلى وزارة خاصة وهي وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

2. الإدارة البيئية المركزية في ظل وزارة تهيئة الإقليم والبيئة:

لقد تنوعت التركيبات المركزية التي احتضنت موضوع حماية البيئية من حيث الشكل، والمضمون،فمن حيث الشكل فقد تنوع التنظيم الذي حضي بحماية البيئة إذ ظهر في شكل لجنة وطنية ثم وزارة ثم كتابة الدولة، أما من حيث المضمون ارتبط موضوع حماية البيئة بموضوعات الري والغابات والبحث العلمي والتربية والداخلية الأشغال العمومية والتهيئة العمرانية، ولقد أدّى تناوب مختلف القطاعات الوزارية على موضوع حماية البيئة إلى عدم استقرار الإدارة المركزية للبيئة وعدم وضوح آثار نشاطها طيلة (السبعينات و الثمانينات والتسعينات)، وهون الأمر الذي أدى إلى تفاقم آثار التلوث الحضري، والصناعي وتسارع وثيرة تدهور الأوساط الطبيعية، إذ دفعت هذه الحالة بالسلطات العامة إلى الاقتناع بضرورة وجود وزارة خاصّة بالبيئة أو وزارة تدمج اختصاصات متجانسة مع موضوع حماية البيئة، وقد ترجم هذا الاقتناع في الخيار الثاني من خلال استحداث وزارة خاصة بحماية البيئة تسمى وزارة تهيئة الاقليم وحماية البيئة،

---

[1] مرسوم رئاسي رقم 96-01 المؤرخ في 05 يناير 1996، والمتعلق بكتابة الدولة للبيئة، الجريدة الرسمية العدد 01 لسنة 1996.

[2] مرسوم تنفيذي رقم 2000-136 المؤرخ في 05 يناير 2000والمتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة الأشغال العمومية وتهيئة الاقليم والبيئة والعمران، الجريدة الرسمية العدد 21 لسنة 2000.

والتي تتكون من عدّة مديريات كل مديرية تتكون من مديريات فرعية، ووضعت الادارة المركزية لوزارة تهيئة الاقليم تحت سلطة الوزير الذي حددت مهامه بموجب المرسوم التنفيذي[1] رقم 01-08، ويتألف التنظيم الهيكلي من المدير العام ورئيس الديوان والمفتشية العامة[2]، والمديرية العامة للبيئة، ومديرية الاستقبال والدراسة والبرمجة والدراسات العامة لتهيئة الاقليم، ومديرية العمل الجهوي والتلخيص والتنسيق، ومديرية الأشغال الكبرى لتهيئة الاقليم، ومديرية ترقية المدنية، ومديرية الشؤون القانونية والمنازعات، ومديرية التعاون، ومديرية الادارة والوسائل، وبناء على الطابع الوزاري المشترك الذي تتميز به حماية البيئة، فان وزير تهيئة الاقليم والبيئة يمارس صلاحياته بالاتصال مع الدوائر الوزارية الأخرى والهيئات الأخرى، وفي حدود اختصاصات كل منها[3]، الا أنّ المرسوم لم يبين آثار الاتصال، وما اذا كانت بقية الوزارات الأخرى التي تسيّر احدى قطاعات أو موضوعات حماية البيئة ملزمة بالعمل بالاشتراك مع وزارة البيئة المعنية، علما أن جميع الوزارات تتمتع بمركز متساو، ولاتتمتع وزارة تهيئة الاقليم والبيئة بمركز أسمى من بقية الوزارات، مما لا يمنح لها سلطة الاشراف والرقابة على أعمال الوزارات الأخرى التي لها علاقة بالبيئة.

وبما ما أن المرسوم لم ينص على وجود تنسيق في اتفاق الاعتمادات المالية المرصودة لحماية البيئة، فانّ ذلك لا يؤدي الى توحيد استراتيجية التدخل لحماية البيئة، لأنّ عدم وجود اتفاق مسبق حول الاعتمادات المالية المخصصة في مختلف الوزارات يضبط بشكل متناسق وشمولي كيفيات الاتفاق، يودي بالضرورة الى زيادة النفقات الخاصة بالبيئة بالنسبة لوزارة البيئة، لأنّ كل النفقات الوزارية الأخرى لم تؤد دورها

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 01-08 المؤرخ في 07 يناير 2000، يتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة تهيئة الاقليم والبيئة، الجريدة الرسمية العدد 04 لسنة 2001.

[2] مرسوم تنفيذي رقم 01-10المؤرخ في 07يناير2001 والمتضمن استحداث المفتشية العامة في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة وتنظيمها وتسييرها،الجريدة الرسمية العدد04لسنة2001.

[3] المادة 1 من المرسوم التنفيذي رقم01-08 المؤرخ في 07 يناير2001 الذي يحدد صلاحيات وزير تهيئة الإقليم والبيئة وتنظيمها وتسييرها، الجريدة الرسمية العدد 04 لسنة 2001.

المنوط بها بشكل كامل ومنسجم، كما يؤدي غياب التنسيق في مجال الاتفاق المالي لحماية البيئة الى زيادة الطلب على اعتمادات مالية جديدة، وكذلك عدم انعكاس حجم هذه الاعتمادات المالية المستهلكة على حماية البيئة.

وبعد فشل الوزير المكلف بالبيئة في تدخله، والسماح له بالتنسيق والإشراف والرقابة على أعمال بقية الوزارات لأجل حماية البيئة، لجأ المشرع الجزائري إلى وضع حل وسط يتولى من خلالهإعدادالاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم وتنفيذها، والتخطيط لأدوات التحكم في تطور المدن واستعمالها، وكذلك التوزيع المتوازن للنشاطات والتجهيزات والسكان، وتطوير الهياكل الأساسية والطاقات الوطنية وتثمينها الأمثل، وكذلك الحفاظ على الفضاءات الحساسة والهشّة بما فيها الجبال والساحل والسهوب والجنوب والمناطق الحدودية والإعداد للاستراتيجية الوطنية المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة واقتراحها، واقتراح المخطط الوطني للبيئة واعداده ومتابعته، كما يسهر على الممارسة الفعّلة للسلطات العمومية في مجال حماية البيئة، ويقدم نتائج نشاطه الى رئيس الحكومة ومجلس الوزراء.

ومن الصلاحيات التي خولت الى وزير تهيئة الإقليم والبيئة صلاحية تطوير وتنظيم إطار أو أطر التشاور على المستويات القطاعية والجهوية، ويبادر الوزير المكلف بالبيئة في حالة وقوع كوارث إيكولوجية باتصال بالقطاعات المعنية ليتصور ويقترح اتخاذ تدابير خاصة للحماية الوقائية من كل أشكال التلوث وتدهور البيئة والإضرار بالصحة العمومية وبإطار المعيشة، كما يتخذ التدابير التحفظية الملائمة، ويسهر على مراقبة ومتابعة السياسة الوطنية للبيئة، التي يقترحها وفق القوانين والتنظيمات المعمول بها.

وإلى جانب صلاحية وزير تهيئة الإقليم والبيئة والمتمثلة أساس في وضع ومتابعة السياسة الوطنية للبيئة، وتطوير اطار التشاور الذي لا يتمتع من خلاله بصفة الاشراف المباشر، فانه مزود بآليات تجسيد رقابته القانونية على تطبيق السياسة الوطنية لحماية البيئة، وتتمثل هذه الرقابة القانونية في تخويل وزير تهيئة الاقليم والبيئة سلطة السهر على وضع وتطبيق المقاييس والتنظيمات، وفرض احترام مطابقة دراسات مدى التأثير على

البيئة للتشريع والتنظيم المعمول بهما، وتطبيق القواعد التقنية والمقاييس المرتبطة بتهيئة الإقليم والبيئة، والمبادرة بالأدوات المؤسساتية والنوعية وكذا الإجراءات والهياكل التي تكرس تنفيذ السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم، ويتولى بهذه الصفة اعداد واقتراح النصوص القانونية والتنظيمية.

كما تعزّزت الوظيفة الرقابية لوزارة تهيئة الاقليم، والتي ظلت معنية طيلة العشريات السابقة لها، باعتماد مخابر، ومكاتب دراسات، ومكاتب خبرات، ومكاتب استشارات، ووكالات علمية متخصصّة، تتمثل مهامها في القيام بالدراسات التنبئية لمنع التدهور البيئي، والدراسات ذات الطابع التدخلي للحدّ من الكوارث البيئية، ورغم أهمية هذه الرقابة القانونية إلاّ أنّها عزّزت البيروقراطية في مجال التنمية، بحيث نجد على سبيل المثال مستثمرا يوّد اقامة منشئة ملوثة. فإن عليه أولا أن يستوفي مجموعة من الشروط القانونية قبل أن يتقدم للحصول على ترخيص استغلال المنشأة المزمع إنشاؤها وذلك أما قطاعات وزارية مختلفة، بحيث يتمثل الملف الذي يقدمه طالب الترخيص:

1- اسم ولقب وعنوان الشخص الطبيعي صاحب المنشأة،
2- التسمية والعنوان التجاري والطبيعة القانونية للشركة، وعنوان مقرها الرئيسي وصفة المسؤول عنها،
3- الموقع الذي تقام فيه المنشأة،
4- طبيعة الأعمال التي يعتزم القيام بها، وحجمها وبند أو بنود القائمة التي تصنف فيها المنشأة،
5- أساليب الصنع التي ينتهجها المعني، والمواد التي يستخدمها، والمنتجات التي يصنعها، بحيث يمكن تقدير الأخطار، والمضايقات التي تتسبب فيها المنشأة، واذا اقتضى الأمر يمكن للمعني أن يرسل في ظرف منفصل المعلومات التي يعتقد أن نشرها قد يؤدي الى افشاء سرّ الصنع.

وتفاديا لما يؤول من هذه الشروط إلى البيروقراطية في خطوات التنمية، ينبغي وضع اطار قانوني واضح وملزم لتأطير التشاور والتنسيق في مجال حماية البيئة بين مختلف

الوزارات، لكي يتسنى توزيع المهام بوضوح بين مختلف الوزارات، لأنّ المعادلة البيئية الصحيحة لا تقتضي وجود وزارات ملوثة ووزارات تحارب التلوث، وإنما تتطلب قيام جميع الأطراف المعنية بممارسة صلاحياتها القطاعية وبصورة متكاملة لحماية البيئة، ولكن اشكالية التشاور والتنسيق البيئي عوض أن يبق على المستوى المركزي بين مختلف الوزارات المعنية، انتقل إلى المصالح الخارجية لوزارة البيئة وبقية الوزارات الأخرى والجماعات المحلية، وأصبحت اختصاصات مديريات البيئة تتراوح بين الوظيفة الرقابية (التفتيش) والوظيفة التشاورية، نظرا لغياب نصوص تحدد صيغة التشاور والتنسيق، كما أن المفهوم الرقابي لمديرية البيئة، يقوّض كثيرا العمل البيئي ويعيقه، لأنّ الوظيفة تجعل من بقية المصالح والشركاء الآخرين كأنّهم غير معنيين بمهمة حماية البيئة، ويلقون عبء حمايتها على مديرية حماية البيئة وهذا تناقض صارخ (كالفارس الذي يطلب منه القتال ولا يعطى له السلاح، واذا فشل يلام).

ونتيجة لكل هذا، ونظرا للطابع الوزاري المشترك لموضوع حماية البيئة، يعتبر الفقهاء أن الادارة البيئية تعد ادارة للتبعية والتواصل والتحكيم بين الأشخاص والصالح والهيئات، وبدون اتفاق هذه المهام يمكن أن يتم تجاهل أو تعارض المصالح البيئية مع غيرها، وبذلك تظل الادارة البيئية "ادارة ملحمة ومعطوبة بسبب تشتت قدراتها.

ونظرا لكون البيئة كلا متجانسا، ومحط اهتمام عديد القطاعات فانه لا يمكن تجزئتها، بسبب إمكانية التأثير السلبي لنشاط قطاعي معين على المنظومة البيئية لكل (التوازن البيئي)، لذلك يستوجب الأمر ايجاد طريقة ملائمة تستجيب في آن واحد لتنوع القطاعات الوزارية المشرفة على مختلف العناصر الطبيعية والنشاطات الملوثة، ومراعاة التدخل المنسجم لمختلف القطاعات للحفاظ على مبدأ تجانس وترابط العناصر البيئية ووحدتها.

واذا كان لوزراة تهيئة الاقليم والبيئة اختصاص محوري في حماية البيئة، فان مجموعة من الوزارات تتولى مهام بيئية قطاعية مثل وزارة الصحة والسكان التي من بين مهامها اتخاد تدابير مكافحة المضار والتلوث التي تؤثر على صحة السكان، كما تعمل وزارة

الثقافة والاعلام على حماية التراث الوطني الثقافي والمعالم، وتتولى وزارة الفلاحة مهام تقليدية مرتبطة بتسيير وادارة الأملاك الغابية والثروة الحيوانية والنباتية، وحماية السهوب ومحاربة الانجراف والتصّحر، وبسبب ما تخلفه حركة التصنيع من آثار سلبية على البيئة، فقد نصّ المرسوم المنظم لمهام وزير الصناعة واعادة الهيكلة، على أنه يتولى الوزير المكلف بالصناعة في المجال البيئي، سنّ القواعد العامّة للأمن الصناعي، وتطبيق التنظيم الخاص بالأمن الصناعي، وحماية البيئة، وتدعيما لهذه المهام استحدث مكتب مدير الدراسات المكلف بحماية البيئة والأمن الصناعي ضمن مديرية المقاييس والجودة والحماية الصناعية، كما يتولى وزير الطاقة والمناجم بالإضافة الى مهامه القطاعية الخاصّة، المشاركة في الدراسات المتعلقة بالتهيئة العمرانية وحماية البيئة.

وبعد عرض مختلف الهياكل الوزارية التي ألحقت بها مهام البيئة الى جانب وجود ادارة مركزية تتمثل في وزارة تهيئة الاقليم والبيئة، يتضح أنها لم تعرف استقرار و تباثا الى يومنا هذا، الشيء الذي يجعلها عديمة الفعالية في حماية البيئة، فضى عن وجود أسباب أخرى منها التغيير المستمر للوزارات التي ألحقت بها حماية البيئة، واعتبار الادارة البيئية معرقل للتنمية، الأمر الذي أدى الى تقزيم دورها وانكماش وظيفتها بفعل غياب ارادة سياسية، ومن تمة غياب اطار تشريعي تنظيمي يوضح صلاحياتها، وتبديل تبعيتها باستمرار من وزارة الى أخرى بغرض اضعافها، ففشل الادارة المركزية للبيئة اذن يعود الى تغليب الاعتبارات التنموية على حماية البيئة.

كما يعود السبب الجوهري -كما يراه المختصون- الى الطابع المتشعب للظاهرة البيئية والتي جعلها محلّ اقتسام بين مختلف الوزارات، ومنه لا يعتبر أي تدخل لحماية البيئة ناجحا الا بالتنسيق الفعّال بين مختلف الوزارات، الا أن هذا التنسيق بات صعبا نظرا لوجود عائقين: فأما العائق الأوّل فيتعلق بهمة حماية البيئة التي كانت توجد دائما في وضعية المهمة الملحقة بوزارة تمارس وظائف تقليدية عريقة، مما يجعل الوزارة نفسها تنظر الى هذه المهمة بأنها همة وغير جوهرية، وبالتالي فانه يصعب عليها القيام بمهامها التقليدية، ومهمة حماية البيئة، ومهمة التنسيق بين مختلف الوزارات، في حين يتمثل العائق الثاني في

عملية التنسيق نفسها والتي تقتضي بأنّ الوزارة تقوم بهذه المهمة، ينبغي أن تتمتع بنوع من السمو على بقية الوزارات حتى تتمكن من فرض برنامج تدخل موّحد، اذ أن هذا الوضع لم يتحقق لأي وزارة اضطلعت بمهمة حماية البيئة فيما عدا وزارة تهيئة الاقليم والبيئة الحالية.

ولكن ما يلاحظ في هذا الشأن أن شرط سمو الوزارة المكلفة بشأن البيئي على بقية الوزارات ليس فعالا في انجاح مهمة التنسيق وفرض برنامجها، لأنه تبث ان كان ملف البيئة في أدراج وزارة من الوزارات التي تتمتع بهذا السمو بحكم وظيفتها وهي وزارة الداخلية سنة 14994، فهي قوية ومتواجدة على المستوى المركزي والمحلي، وتملك من القدرات المادية والبشرية ما يرشحها للقيام بهذه المهمة على أكمل وجه، ومع ذلك وبعد سنتين أي سنة 1996 انتزع منها ملف البيئة بمناسبة استحداث كتابة الدولة للبيئة سنة 1996 كما رأينا سابقا، كما أنّ هذه الأخيرة (كتابة الدولة للبيئة)، وحتى الوزارة نفسها المتخصصة في تهيئة الاقليم و البيئة منذ سنة 2001 (تقريبا عشرية من الزمن) لم تعط ثمارها في حماية البيئة بالرغم من الجهود المبذولة والمخططات التي وضعت لذلك، لأنّ قوتها ظلت محدودة أماما عائق المشاريع التنموية، بل بالعكس فان تخصيص وزارة للبيئة هو في حدّ ذاته مناورة كاذبة تتستر من ورائها المشاريع التنموية على حساب البيئة، التي لم تكن قط من مقاصدها الأصلية.

وفي هذا الشأن نعود الى ما ذكرناه في مقاصد التشريع البيئي الاسلامي وخاصة في السباعية التي وضعها الدكتور عبد الفتاح سيف، وهو يتحدث عن المقاصد السياسية لأنّ الخوض في حماية البيئة لا يكون الا بالقرار السياسي، ورسم سياسة عامة، معززة بتشريعات وآليات قانونية لتطبيقها تطبيقا صارما متكاملا، لا يحفظ فيه شيء على حساب الشيء الآخر، فلعل ما وددت الحديث عنه في هذا المقام هو المقترح القاضي بأنّه كان على الدولة أن تضع لكل وزارة على حسب تخصصها مديرية عامة للبيئة بحيث تراعي حماية البيئة في القطاع الذي تنتمي اليه وتعمل على التنسيق مع المديريات البيئية التابعة.

للوزارات الأخرى على اعتبار أن كل وزارة مهما كانت لها مجال من المجالات البيئية تسهر عليه وهذا يجسد حمايتها أكثر بخلاف لو أفردت وزارة للبيئة فهذا يزيد من إضعافها. وتغيب دورها في حماية البيئة الذي من الواجب أن يقسم على كل القطاعات، ولعل هذه الرؤية تعضد من فكرة علاقة البيئة بالكليات الخمس التي كانت فحوى الفصل الأول من الباب الثالث.

الفرع الثاني: الإدارة البيئية المحلية في الجزائر.

1- بين العمل التقليدي للإدارة والتنسيقي التشاوري:

الإدارة المحلية هي الأخرى لها دور فعال في حماية البيئة، ونخص بالذكر المنتخب المحلي، باعتباره صاحب سلطة فضلا عن صلاحية والي الولاية المتعلقة بحماية البيئة، وعلى العموم فإن الإدارة بشقيها المركزي والمحلي تتدخل من أجل حماية البيئة بواسطة مجموعة من الآليات، منها الأعمال الانفرادية كالقرار الإداري، والأعمال الاتفاقية كالعقود والاتفاقيات المبرمة بين الإدارة والمنشآت المصنفة لتخفيض التلوث، ومن بين الطرق المفضلة للإدارة البيئية التقليدية التنظيم والضبط، المتمثل في استعمال أسلوب الأمر والمنع، ورغم الأهمية التي يكتسيها هذا الأسلوب الإداري في تحقيق الأهداف المرجوة، إلا أن استعماله على انفراد أثبت عدم جدواه وعجزه في مجال حماية البيئة، نتيجة لتصلب الموقف الإداري الذي لا يؤمن من خلال هذا الأسلوب الإداري التقليدي إلا بالعمل الانفرادي القائم على ممارسة السلطة العامة والعلاقة السيادية بين الإدارة العامة والمتعاملين الآخرين معها، إلا أن عرض سلبيات هذا الأسلوب الإداري الانفرادي في معالجة المواضيع البيئية، لا ينفي أهميته في بعض الأحيان عندما يتمادى مثلا صاحب المنشأة في عدم الامتثال إلى التدابير الاتفاقية المتعلقة بحماية البيئة، وبالرغم من هذا أصبحت الأساليب الحديثة المعتمدة في تسيير وحماية البيئة تميل إلى تفضيل أسلوب التخطيط والتشاور مع مختلف الشركاء، نظرا لكون جل النشاطات والأعمال الملوثة أو الضارة بالبيئة، أعمالا مشروعة وضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، مثل النقل،

الصناعة، الفلاحة، التجارة،التخمير... فإذا اعتمدنا على سبيل المثال في تسيير هذه النشاطات على الأسلوب الإداري التقليدي، الذي يقوم على الترخيص أو المنع، أي ممارسة السلطة العامة بصفة انفرادية، سيؤدي هذا الأسلوب حتما إلى نتيجتين: أولاهما عرقلة النشاط التنموي في حالة التطبيق الصارم للسلطة العامة، وثانيهما التضحية بالبيئة على حساب التنمية، في حالة تراخي الإدارة في اتخاذ الجزاءات الصارمة ضد الأفعال الضارة بالبيئة، كما حدث في الجزائر في الثلاث عشريات الماضية[1] (السبعينات، الثمانينات، التسعينات) ولهذا يجب الاقتناع بأن تسيير البيئة يستدعي قدرا من المعرفة والتشاور والتنسيق بين مختلف الشركاء الفاعلين لتحقيق حماية بيئية فعالة وتنمية مستمرة أي التنمية المستدامة، وهي الهدف والمقصد الأصلي للتخطيط البيئي، ولإنجاح التخطيط البيئي يجب تفادي التضارب القائم بين الأهداف التنموية والبيئية، فضلا عن وجوب إتباع معالجة وتقويم اقتصادي، إذ يرى الفقهاء أن يكون التقويم الاقتصادي لـــ: المصادر الواجب حمايتها، وللآثار المستقبلية للتلوث والمضار والاستعمال الحالي للمصادر، والنفقات وآثار محاربة التلوث، وأخيرا التقويم الاقتصادي من أجل إيجاد الوسيلة المالية لتغطية التدابير الوقائية للبيئة، والتي تنعكس سلبا على التطور الاقتصادي.

لذا يبقى التخطيط من بين الأساليب المفضلة للإدارة الحديثة، والتي تعتمد على التشاور و إشراك كل الفاعلين في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير مجال معين، وذلك من أجل إقحامهم في صنع القرار، من أجل تحسيسهم بالمهام المنوطة بهم، وبهذا يهدف التخطيط إلى البحث عن أفضل اتفاق، ليؤدي إلى أفضل إعلام.

فالتخطيط البيئي يقتضي تحديد مفهوم البيئة لمعرفة المجالات المشمولة بالتخطيط، لذلك عند استعمال مفهوم البيئة فإنه يراد به مجموع المصادر الطبيعية، والاصطناعية ، والثقافية، وبهذا يكون التخطيط البيئي وسيلة لحماية وتسيير هذه العناصر بطريقة شمولية، تهدف إلى حماية البيئة باعتبارها وسطا متجانسا سواء على المستوى

[1] ويناس يحي،دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة، المرجع السابق، ص29ومابعدها.

المحلي[1] أو الجهوي أو العالمي، وهو ما يهدف إليه المخطط المحلي للعمل البيئي أجندا 21 والذي جاء تطبيقا لتطلعات عالمية من أجل المحافظة على البيئة، برزت خلال قمة الأرض بريودي جانيرو(البرازيل) عام 1992.

2- التخطيط البيئي المحلي: أجندا21 المحلي لعام2001-2004:

ففي ظل الاهتمام المتزايد بموضوع حماية البيئة، والتحولات الجذرية التي يشهدها التسيير المحلي لحماية البيئة من خلال الميثاق البلدي حول البيئة والتنمية المستدامة، اقتنع المخطط الجزائري بأهمية تغيير منهج التدخل المحلي في تسيير وحماية البيئة، عن طريق اعتماد أسلوب التخطيط البيئي المحلي لأول مرة في تاريخ العمل البيئي المحلي في الجزائر، من خلال المخطط المحلي للعمل البيئي، أجندا21 المحلي 2001- 2004، والذي تم النص عليه في الميثاق البلدي حول البيئة والتنمية المستديمة، ويهدف المخطط المحلي للعمل البيئي (أجندا21) إلى تحسين الوضع البيئي وضمان تنمية مستديمة للبلدية على نحو ما أقرته الأسرة الدولية في جوان 1992 في ريوديجانيرو.

يعكس المخطط البيئي المحلي الذي دعى الميثاق البلدي إلى صياغته ، تحولا عميقا في أسلوب التسيير المحلي البيئي من خلال نقطتين أساسيتين: أولهما التخلي عن الأسلوب الأحادي في تسيير البيئة، بحيث أن النقاش العام والاستشارة الواسعة التي يقوم بها رئيس المجلس الشعبي[2] البلدي لكل الشركاء الفاعلين، وممثلي المجتمع المدني يعكس دعوة الإدارة المحلية إلى التخلي عن الأسلوب التقليدي القائم على العلاقة السلطوية في تسيير

---

[1] إذ نذكّر في هذا النطاق بأنّ شركات أجنبية ترفض تطبيق مقاييس الأمن البيئي في غياب الرقابة والتفتيش، بحيث تُفرض عليهم رسوم بـــ 10 ملايين سنتيم سنويا !!!!!! مقابل تلويث الصحراء ببقايا النفط، وبالتالي فهذه الشركات تستفيد من الملايير وتخلف الكوارث من التلوث بالبقع النفطية بحاسي مسعود وهو الخطر الدّاهم على الزّرع والبشر، بحيث أكدت مديرية البيئة بأن نفايات النّفط يتم تجميعها في حفر معزولة فقط وهو ما نشرته جريدة النهار الجزائرية عن طريق صورة القمر الإصطناعي ب: google earth والتي يتجلى من خلالها حجم الكارثة، وأكّدت مديرية البيئة بحاسي مسعود أنّ نفايات النفط يتم تجميعها في حفر معزولة فقط بالقرب من السكان مما سبّب في أوساطهم أمراض جلدية وتنفّسية غريبة، والأغرب من هذا أن المديرية تصرّح بحرصها على إتلاف النفايات بأماكن بعيدة عن المواطن وهذا غريب لأن مثل هذه النفات تعدّ ضارة في أي مكان كما أنّ إتلافها مكلّف جدا مما تكون معه 10 ملايين كرسم رمزي مقابل ما يُخلفونه من كوارث بيئية.راجع جريدة النهار الجديد في نسختها الورقية ليوم 2011/04/16 ص 05.

[2] كيف يتحقق هذا والجزائر مقبلة على تعديا قانون البلدية مطلع سنة 2011 ، والذي يحاول فيه المشرع التضييق من صلاحيات رئيس المجلس الشعبي الوطني؟؟؟؟

البيئة، فهذا التحول الجذري هو النقطة الأساسية التي يجب أن يستوعبها المنتخب المحلي، لأنها تحتاج إلى ثقافة، وذهنية إدارية جديدة تؤمن بالحوار والتشاور والتنسيق مع مختلف الفاعلين/ وتجسده على أرض الواقع، أما النقطة الثانية: فهي إقرار الأسلوب الطبيعي في تسيير البيئة إذ أصبح التخطيط المحلي يتحسس إلى التنوع الجغرافي الذي تعرفه الجزائر من مناطق ساحلية، وجبلية، وسهبية، وصحراوية، هذه الصيغة الجديدة في التسيير المحلي يقر من جهة بالتنوع الجغرافي للأوساط الطبيعية المشمولة بالحماية، ويدفع بالجماعات المحلية المتجانسة طبيعيا إلى اعتماد تخطيط طبيعي متجانس وموحد من جهة أخرى، مما يؤدي إلى زوال نظام التقسيم الإداري التقليدي، في توزيع المهام والصلاحيات المتعلقة بحماية البيئة، والتي لا تتماشى مع خصوصية موضوع حماية البيئة، التي تعرف أوساطها الطبيعية حدودا جغرافية محلية.

وأما عن موضوعات المخطط المحلي لحماية البيئة، فهو يضمن التسيير المستديم للموارد الطبيعية والبيولوجية وتهيئة المناطق الصناعية، ومناطق التوسع السياحي، والمناطق المحمية[1]، والمواقع الأثرية ـــ والثقافية والتاريخية وتسييرها، كما يتجه التخطيط المحلي إلى ترقية المدينة وإطار الحياة داخل التجمعات العمرانية، وتسيير النفايات ومكافحة تلوث الأوساط المستقبلة من مياه وهواء وتربة، والمحافظة على الأراضي الفلاحية.

[1] وفي هذا الشأن أصدرت الجزائر القنون رقم 11-02 المؤرخ في 17فبراير 2011 والمتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة ، الذي حدد المجالات المحمية حسب واقعها الإيكولوجي، وكذا كيفية تصنيف هذه المجالات، ولا سيما اللجنة الوطنية للمجالات المحمية وكذا المؤسسات والإدارات العمومية، وكذا آثار تصنيف هذه المجالات، فضلا عن طرق تسييرها، كما وضع المشرع الجزائري في هذا القانون بابا عقابيا لمواجهة الإجرام البيئي المتعلق بالمجالات المحمية، وهذه مبادرة تشريعية غير مسبوقة في الجزائر بهذه الدقة للحفاظ على المجالات المحمية وإدراجها ضمن المخططات التنموية بل وتعلقها بالتنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ليوم 2011/02/28 ، العدد 13 ، السنة الثامنة والأربعون، ص09.

3- ضرورة اعتماد أسلوب التنسيق من أجل حماية البيئة:

ويتحقق ذلك من خلال دور الجماعات المحلية وكذا مفتشية البيئة الولائية.

أ- دور الجماعات المحلية في عملية التنسيق:

إن التدخل من أجل حماية البيئة يقتضي التدخل على أعلى مستوى، ذلك لأن العناصر البيئية المشمولة بالحماية كالنبات والحيوان والأوساط المستقبلة، ومظاهر التلوث لا تعرف حدود جغرافية معينة، لذلك وجب على الجماعات المحلية مراعاة هذه الخصوصية التي يتمتع بها موضوع حماية البيئة، للقيام بالتنسيق والتشاور المسامر فيما بينها لإيجاد خطط أو برامج لمكافحة التلوث أو للمحافظة على العناصر البيئية.

وقد نص الميثاق البلدي حول البيئة والتنمية المستديمة ، على ضرورة إيجاد تعاون بين البلديات التي تشترك في مصادر طبيعية، أو تجابهها مشاكل بيئية مشتركة، كما حث هذه البلديات على إحداث أدوات وآليات للتعاون فيما بينها من أجل تسيير البيئة تسييرا فعالا وعير مكلف.

ب- دور مفتشية البيئة الولائية في عملية التنسيق:

إضافة إلى التنسيق بين البلديات والولايات ، يبقى التحدي الأكبر الذي يواجه عملية التنسيق المحلي هو كيفية تصور نموذج شمولي لربط نسيج العلاقات بين مختلف المصالح اللامركزية المحلية التي تسهر على تسيير إحدى العناصر البيئية، والتي تخضع لوصاية وزارية مختلفة، كمديرية المياه والري، والغابات، حفظ الصحة النباتية والحيوانية، والفلاحية، والصناعة، والطاقة، والثقافة، والسياحة والبيئة؛ هذا التحدي الكبير حاول الشرع الجزائري مواجهته باستحداث مفتشيات حماية البيئة الولائية، إذ اعتبر المفتشية الولائية لحماية البيئة الجهاز الرئيسي التابع للدولة في مجال مراقبة تطبيق القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة، أو التي تتصل بها وبهذه الصفة تتكلف المفتشية الولائية للبيئة بالمهام التالية: 1- تتصور وتنفذ بالاتصال مع الأجهزة الأخرى في الدولة والولاية والبلدية برنامجا لحماية البيئة في كل تراب الولاية، 2- تتخذ بالاتصال مع الأجهزة

الأخرى في الدولة، التدابير الرامية إلى الوقاية من كل أشكال تدهور البيئة، ومكافحته، لا سيما التلوث، والمضار، والتصحر، وانجراف التربة، والحفاظ على التنوع البيولوجي وتنميته وصيانة الثروات الصيدية، وترقية المساحات الخضراء والنشاط البستني.

المطلب الثاني: الإدارة البيئية في التشريع البيئي الإسلامي.

يتفق المهتمون بشؤون البيئة على أن مشكلة الإدارة والمسؤولية في موضوع البيئة تعد من أخطر المشكلات التي تواجه هدف المحافظة على البيئة، ومرجع ذلك العديد من الاعتبارات المحلية والدولية، فمصادر التدهور وأنواعه عديدة على المستوى الداخلي والخارجي، فما هي السلطة التي يمكنها بالفعل أن تحول دون هذا التدهور؟ هل هي الأفراد ؟ هل هي الدولة؟ هل هي ما فوق الدولة؟ وأصلا ما هو فوق الدولة؟ ثم ما هي آليات التنفيذ التي تضمن بالفعل انجاز تلك المهمة؟ وما مدى فعاليتها؟ وأين هي الأموال اللازمة لتمويل عمليات المحافظة على البيئة، وقاية وعلاجا، وهي مبالغ جد باهظة تتجاوز المليارات محليا ومئات المليارات عالميا؟ إن هذه الجوانب المختلفة على درجة كبيرة من الأهمية، إذ عليها ومن خلالها يتحول الموقف حيال البيئة من مجرد أماني وأحلام بل قوانين وأحكام إلى واقع ملموس تحيا فيه البيئة بصحة جيدة يراها الجميع، كما أن استعراض ودراسة وتحليل موقف الإسلام من تلك الجوانب المتعددة يضطرنا إلى إطالة البحث إطالة لا يتحملها بمعنى في جميع عصور الدولة الإسلامية منذ عصر النبوة وصدر الإسلام إلى صدر الدولة العثمانية، لذا نكتفي بالتناول المحمل الموجز الذي يفي بالغرض المطلوب في هذه الرسالة.

إن الدارس والمتأمل في النصوص الشرعية والمتتبع لأقوال العلماء ومواقف حكام المسلمين الذين التزموا فعلا بالشريعة الإسلامية يخرج بنتيجة لا خلاف حولها، وهي أنّ توفير نوعية بيئية جيدة تعدّ إحدى المهام الكبرى للدولة في الإسلام، تستوي في ذلك البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية، وأنه إذا ساغ للدولة أن تتخلى عن بعض مهامها فإنه لا يسوغ لها التخلي عن تلك المهمة تحت أي ظرف، فحماية المجتمع من التلوث الفكري والتلوث الأخلاقي والتلوث السياسي والتلوث الاجتماعي وحماية موارد وأموال المجتمع

من التلوث والتدهور والتعطيل وحماية حياة الإنسان، كل ذلك يمثل صلب مقاصد الشريعة الإسلامية، والدولة في الإسلام ما قامت إلا من أجل العمل على تحقيق هذه المقاصد(الكليات الخمس كما استعرضناها سابقا)، ومن المعروف جيدا أنّ ترك هذه المهمة للقطاع الخاص لن يحقق ولن ينجز نوعية بيئية جيدة، هذا ما يؤكد عليه اليوم الفكر الإنساني الرشيد، وما سبق أن أكده الإسلام وعلماؤه المتقدمون والمتأخرون، فمهما كان الأمر أمام النظام الاقتصادي القائم، ومهما اضطرت الدّول في اعتناق نظام السوق الحرة، ومهما كان ما هنالك من تهميش لدور الدولة فإنه من غير المستصوب وضعيا، بل ومن غير المقبول إسلاميا معاملة البيئة على أنها سلعة خاصة يمكن للأفراد أن ينتهجها كبقية السلع الخاصة.

وقد جندت الدولة الإسلامية في الماضي جهازا خاصا للقيام بذلك هو جهاز الحسبة:

*** الحسبة كإدارة بيئية في النظام الإسلامي.**

أ- تعريفها: " أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله"، فقد قال الإمام أبو حامد الغزالي في شأن الحسبة " إنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو القطب الأعظم في الدين، وهو المهم الذي بعث الله له النبيين أجمعين، ولو طوي بساطه وأهمل علمه وعمله فقد وردت آيات كثيرة وأحاديث نبوية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي الأساس الذي قام عليه نظام الحسبة، إذ يقول جلّ شأنه: ﴿ **وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾[1]، كما يقول جلّت قدرته: ﴿ **وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ**﴾[2]، فقد نعت المؤمنين بأنهم يأمرون بالمعروف

[1] سورة آل عمران، الآية 104.

[2] سورة التوبة، الآية 71.

وينهون عن المنكر، فالذي هجر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خارج عن هؤلاء المؤمنين المنعوتين في الآية الكريمة. وقال تعالى أيضا: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾[1]، وهذا يدلّ على فضيلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ بيّن به أنهم كانوا خير أمّة للناس.

أما الأحاديث فكثيرة جدّا منها قوله ﷺ كما في حديث أبي سعد الخذري: "من رأى منكم منكرا فليغيّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان"[2]، وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: "يا أيّها الناس إنكم تقرؤون هذه الآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [3] فإنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول إنّ الناس إذا رأوا منكرا فلم يغيّروه يوشك أن يعمّهم الله بعقابه"[4].

في هذه الآيات والأحاديث دليل على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فالمعروف والمنكر لفظان عامان، فالمعروف يتناول كل ما هو متعارف على انه صالح وخير، ونافع من أخلاق وعادات وأعمال تعود بالفائدة والبركة على الفرد والمجتمع معا دون أن يكون في ذلك بغي ولا إفراط ولا تفريط ويدخل في جميع المأمورات والممدوحات القرآنية والنبوية، أما المنكر فيتناول كل ما هو ضار وسيّء من الأخلاق والعادات والأفعال بحيث تعود على الفرد والمجتمع بالخسارة والإيذاء في المال والبدن أو في البدن أو في العقل، أو النسل ويدخل في ذلك جميع ما نهت عنه الشريعة الإسلامية.

ب– لمحة عن نشأة نظام الحسبة وتطورها:

---

(1) سورة آل عمران، الآية 110.

(2) مسلم، الصحيح، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان وأن الإيمان يزيد وينقص وأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجبان، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، رقم الحديث : 78 – (49)، ج.1، ص. 69.

(3) سورة المائدة الآية 105.

(4) ابن ماجة ، السنن، تحقيق وتعليق : محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الفتن، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ، دار الفكر ، بيروت ، رقم الحديث : 4005 ، ج.2 ، ص. 1327.

تعود نشأتها إلى عهد الرسول ﷺ حيث كان ينهى عن الغش ويقول: "من غشّنا فليس منّا"[1]، وإلى عهد الخلفاء الراشدين، إذ كان عمر رضي الله عنه يطوف في الأسواق ودرّته معه، فمتى رأى غشاشا خفقه بها مهما يكن شأنه، وربّما أتلف بضاعته.

غير أنّ منصب الحسبة تعود نشأته إلى العهد العباسي أيام المهدي (158 هـ/169 هـ/ 775 م/ 785 م)، وقد تطورت أيام المماليك حتى أفرد للمحتسب مجلسا بدار العدل في القاهرة مع القضاة[2]، كما تنوّع تطورها بتطور البيّنات، فكان لها في الأندلس خطة تسمى خطة الاحتساب، وفي عهد الفاطميين نواب الحسبة يطوفون في الأسواق ويعاقبون فورا من يرتكب المخالفات، يستعينون بالشرطة لتنفيذ ما يرونه مناسبا من الأحكام[3]، ويبدو أنّ الحسبة في بلاد المغرب الإسلامي ظلت من خصائص الولاة والأمراء أو من يولّونه من قضائهم[4].

جـ- من هم أعوان المحتسب؟:

هم خبراء في ميادين مختلفة تدخل في إطار التخصص الضيق للمعاملات الاقتصادية كخبراء الحرف وأهل الصناعات حتى يتمكن المحتسب من مراقبة الجودة ومنع الغش، وهم كذلك نواب في الأماكن الحساسة كالموانئ والحدود لمراقبة الصادرات والواردات، وجعلها مطابقة لمواصفات وحدود الشرع الإسلامي من حيث النوعية والجودة ومن حيث المكايل والموازين، وكذلك هم أعوان إداريون قصد تتبع آثار المخالفين أو القبض عليهم ومعاقبتهم[5]، وللحسبة كذلك مهام ووظائف نجمل ذكرها، لنستقي منها بعض ما يتعلق مباشرة بحفظ البيئة، ولو أنها كلها لها علاقة بالبيئة من منطلق النظرة الشرعية، ثم نقدم نماذج عن ذلك.

د- مهام الحسبة في مجال البيئة: وهي كما يلي:

---

(1) ابن السلام، غريب الحديث، تحقيق محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت 1396هـ ، ج3، ص 192.

(2) إسماعيل سامعي، معالم الحضارة العربية الإسلامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 109.

(3) إسماعيل سامعي، معالم الحضارة العربية الإسلامية، المرجع السابق، ص 109.

(4) إقبال موسى، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971، ص 30.

(5) صالح فركوس، تاريخ النظم القانونية، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2001، ص 75.

1. **مراقبة الأسواق والحرف:**

ومثال ذلك: الطب والتعليم والتجارة والصناعة، فكان المحتسبون يفاجئون أرباب الحرف أو يدسّون إليهم رجالا لا يعرفونهم، وقد توصّل المحتسبون إلى تقرير مبدأ قانوني لم يصل إليه غيرهم إلا في العصر الحاضر، وهو أن يجعلوا صاحب العمل (المعلّم) مسؤولا عن أجيره بطريقة التكفّل، وجعل المحتسبون لأهل كل صنعة سوقا يختص بهم، وتعرف صناعتهم فيه، ومن أمثلة ذلك مراقبتهم للخبازين مثلا، أنهم كانوا يأمرون عملة الخبز أن يصنع كل واحد منهم طابعا ينقش فيه اسمه ويطبعه على خبزه ليميّز خبز كل واحد بطابعه، وتقوم الحجة به على صاحبه، وكانوا يأمرون الخبازين برفع سقائف أفرانهم ويجعلوا منافذ واسعة للدخان في سقوفها، ويكنس بيت النار في كل تعميرة، وغسل مستودع الماء وتنظيفه وغسل المعاجن وتنظيفها، ولا يعجن العجّان بقدميه ولا بركبتيه ولا بمرافقه، لأنّ في ذلك مهانة للطعام، وربما قطر في العجين شيء من عرق إبطه أو بدنه، ولا يعجن إلا وعليه ملعبة ضيقة الكمّين، ويكون ملثّما أيضا، لأنه ربما عطس أو تكلم فقطر شيء من لعابه أو مخاطه في العجين، ويشدّ على جبينه عصابة بيضاء لئلّا يعرق فيقطر منه شيء ويحلق ذراعيه لئلّا يسقط منه شيء في العجين، وإذا عجن في النهار فليكن عنده إنسان على يده مذبّة يطرد عنه الذباب، ويتفقد المحتسب ما يغشون به الخبز من الكركم والزعفران، وما يجري مجراه فإنهما يورّدان وجه الخبز، ومنهم من يغشه بالحمص والفول، ويلزمهم ألا يخبزوه حتى يختمر، فإنّ الفطير يثقل في الميزان وفي المعدة[1].

2. **مراقبة الأسعار والموازين:** وهي أعظم أعمال المحتسب فقد يتدخل المحتسب في التسعير، ويمنع احتكار السلع، وكانوا في الأندلس يسعّرون الأشياء الضرورية للحياة كالخبز واللحم، ويضعون عليها أوراقا بسعرها، ومن أمثلة قمع الغش

[1] عبد الرحمن الشيزري الطبري، نهاية الرتبة الظريفة في طلب الحسبة الشريفة، الباب السادس الحسبة على الخبازين، ج1،ص 21. الماوردي، الأحكام السلطانية، http://www.al-islam.com ، ج2، ص 16.

والعقاب فإنّ من يقبض عليه يزيد على التسعير أو ينقص في الميزان يطاف به في الشوارع على جمل أو حمار يدق بيده ناقوسا ويعلن بنفسه جرما[1].

3. **مراقبة الأخلاق العامة:** كما كان المحتسبون يتولّون متابعة متعاطي الخمور وتطيير الحمام، واتخاذ الأكساب الفاجرة ومنع السحرة والكهان عن منكراتهم، ومنع تعرض الرجال للنساء فيمنع المحتسبون اختلاط الرجال بالنساء في سوق النساء، ويمنع الأحمال الثقيلة على الدواب أو في السفن والبناء في الطريق السابل.
4. **مراقبة العبادات:** كان المحتسبون يعنون بنظافة الجوامع وهيبتها، ويمنعون الصبيان والمجانين من دخول المساجد، وينهون عن وضع الأمتعة بها.
5. **مراقبة الأبنية والطرق:** فقد كان من حق المحتسبين أن يهدموا كل بناء يبرز به صاحبه إلى الطريق، فالطريق ملك العامة، ويمنع الناس من فتح النوافذ على صورة يشرفون منها على منازل غيرهم، ويدعون أصحاب الدّور المتداعية إلى هدمها ورفع أنقاضها، ويراقب مقاعد الأسواق...
6. **القضاء في بعض الدعاوى:** مثل دعوى البخس في الكيل والوزن، ودعوى الغش والتدليس في بيع أو ثمن، ودعوى التماطل والتأخير في سداد دين ثابت مع المكنة.
7. **مراقبة توزيع المياه في السواقي.**
8. **مراقبة النقود من الذهب والفضة المضروبتين.**
9. **الرفق بالحيوان:** فيراقب علف الدابّة، وحملها مع السهر على الضالة وحمايتها حتى تعود إلى صاحبها.
10. **مراقبة موظفي الدولة:** وحتى القضاة منهم، إذ يذكر الماوردي أنّ محتسبا ببغداد مر بدار قاضي القضاة فرأى الخصوم جلوسا على بابه ينتظرون جلوسه للنظر بينهم، وقد تعالى النهار، وهجرت الشمس فوقف واستدعى حاجبه، وقال له:

[1] إسماعيل سامعي، معالم الحضارة العربية الإسلامية، المرجع السابق، ص 110.

تقول لقاضي القضاة الخصوم جلوس على الباب وقد بلغتهم الشمس وتأذّوا بالانتظار فإمّا جلست لهم أو عرّفتهم عذرك فينصرفوا ويعودوا[1].

11. **التأديب بإنزال العقاب من طرف المحتسبين**: ومن ذلك عقوبة التغريم، فإن عجزوا طلبوا من الولاة معاقبة المخالف.

وقد ذكر ابن الإخوة سبع وستين وظيفة يتولاها المحتسب، وهو ما بيّن اتساع وظائفها باتساع التطور الحضاري والعمران البشري[2].

هـــ- شروط المحتسب:

لقد حرص المسلمون على أنّ من يقوم بالحسبة يجب أن تتوفر فيه شروط متميزة أوردها المصادر، إذ أجملها الماوردي فيما يلي:

1. الإسلام بحيث لا يصح أن يولي المسلمين عليهم قاض غير مسلم.
2. العدالة وهي تجنب الكبائر، إذ قال تعالى: ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلا تَعْقِلُونَ﴾ [3].
3. الرفق أي أن يكون المحتسب رفيقا لا قاسيا فقط فيجمع بين الصفتين.
4. التأني والصبر وهي سمات الرجل المسؤول.
5. العفة عن أموال الناس.
6. لا يتجسس ولا يقتحم دور الناس.
7. يجب أن تكون هيئة المحتسب حسنة ومحترمة عالما وفقيها، إذ يقول السقطي في آداب الحسبة: "يجب أن يكون من ولي النظر في الحسبة فقيها في الدين قائما مع الحق، نزيه النفس، عالي الهمة، معلوم العدالة، ذا أناة وحلم، وتيقظ وفهم، عارفا بجزيئات الأمور، وسياسة الجمهور، لا يستخفه طمع، ولا تلحقه هوادة، ولا

---

(1) أبو خليل شوقي، الحضارة الإسلامية، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1994، ص 271.

(2) ابن الإخوة ضياء الدين محمد بن محمد القرشي، معالم القربة في أحكام الحسبة، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001، ص 22 وما بعدها.

(3) سورة البقرة، الآية 44.

تأخذه في الله لومة لائم، مع مهابة تمنع من الإذلال عليه وترهب الجاني لديه".، كما أورد صاحب معالم القربة شروط للمحتسب قريبة مما ذكر، وهي على سبيل الاختصار: الإسلام، الحرية، البلوغ، العقل، العدل والقدرة[1].

ويعدّ تراثنا الفقهي زاخرا بالنماذج والأمثلة الدالّة على اهتمام هذا الجهاز كإدارة بالبيئة، إذ ورد في الأحكام السلطانية أنّ للمحتسب أن يمنع أرباب السفن من حمل ما لا تسعه ويخاف من غرقها، وكذلك يمنع من المسير عند اشتداد الريح، وإذا حمل فيها الرجال والنساء يحجز بينهم بحائل، وإذا اتسعت السفن نصّب للنساء مخارج للبراز لئلا يتبرّجن عند الحاجة.

وإذا كان في أهل الأسواق من يختص بمعاملة النساء راعى المحتسب سيرته وأمانته، فإذا تحققها منه اقره على معاملتهم، وإن ظهرت منه الريبة وبان عليه الفجور منعه من معاملتهن وأدّبه على التعرض لهن ... وإذا وضع الناس الأمتعة وآلت الأبنية في مسالك الشوارع والأسواق ارتفاقا لينقلوا حالا بعد حال، مكّنوا منه وإن لم يستضر به المارّة ومنعوا منه أن استضروا به، ويمنعهم من إخراج الأجنحة والسابطات، ومجاري المياه، وآبار الحشوش سواء أضرّ أو لم يضر كما يمنع البناء في الطريق[2].

كما يقول القرشي في معالم القربة في أحكام الحسبة: "أعلم أنّ هذا الباب من أهم الأشياء التي ينبغي للمحتسب الاعتناء بها والكشف عنها ويجب على المحتسب أن لا يمكّن أحدا من بيع العقاقير وأصناف العطر إلا من له معرفة وخبرة وتجربة ومع ذلك يكون ثقة أمينا في دينه، عنده مخوف من الله تعالى، فإنّ العقاقير إنما تشترى من العطارين مفردة ثم تركّب عاليا، وقد يشتري الجاهل عقارا من العقاقير معتقدا انه هو المطلوب ثم يبتاعه منه جاهل آخر فيستعمله في الدواء متيقنا منفعته فيحصل له باستعمال عكس مطلوبه ويتضرّر [3].

---

(1) ابن الإخوة ضياء الدين محمد بن محمد القرشي، معالم القربة في أحكام الحسبة، نفس المرجع السابق، ص 13.

(2) الماوردي، الأحكام السلطانية، المرجع السابق، ج2 ص 25.

(3) ابن الإخوة ضياء الدين محمد بن محمد القرشي، معالم القربة في أحكام الحسبة، http://www.al-islam.com ،ج1، ص 252.

والمحتسب يفرض رقابة صارمة لمنع الضرر فيلزم أهل الصناعات التي تستعمل مواقد النار لصهر المعادن أو غيرها، أن تكون مصانعهم بعيدة عن الأماكن التي يخشى فيها اشتعال الحرائق كالمناطق السكنية أو أسواق تجارة الأقمشة.

ويشرف المحتسب وأعوانه إشرافا شاملا على ما يمكن أن يضر بالصحة العامة في الشوارع كربط الدواب على الطريق ورمي أزبال الدور والمطاعم أو إرسال الماء من الميازيب أو تجمع الأوحال، ويشمل نظره في ذلك ما ترجع تبعته الشرعية إلى السلطة أو إلى الأفراد[1].

وفي الحسبة على القصابين يمنعهم المحتسب من الذبح على أبواب محلاتهم حتى لا يلوثوا الطريق بالدماء والرّوث، لأنّ مثل هذا العمل منكر ينبغي المنع منه حتى لا يضيّقوا الطريق وكذا إيذاء المارّة بسبب ترشيش النجاسة[2].

هذه بشكل مختصر الآلية الوقائية التي تحوي رعاية البيئة في الإسلام، ونقصد الإدارة التي تعنى أكثر بهذا الشأن، ومما يحفظ مصالح الناس بل ويحقق مقاصد الشرع الإسلامي فللحسبة أهمية ومكانة كبيرتين بحيث تعدّ إحدى علامات الدولة القوية، والأمّة المتحضّرة والمجتمع الراقي، والحكم العادل، وبما أنّ الحضارة الإسلامية تحققت فيها هذه المبادئ السامية بنسبة عالية فقد كانت للحسبة مكانة خاصة وأهمية كبرى في الحضارة الإسلامية على امتداد قرون، فتوصل من خلالها العقل المسلم إلى وضع قواعد قانونية خاصة بالمراقبة التي يأخذ بها العالم المتحضر اليوم وتباهى، وقد اهتم الكتّاب والمقنّنون بها فوضعوا فيها الكتب والرسائل نذكر منها: مؤلف نهاية الرتبة في طلب الحسبة لعبد الرحمن بن نصر الشيرازي، ومعالم القربة في أحكام الحسبة لمحمد بن محمد القرشي المشهور بابن الإخوة، ونهاية الرتبة في طلب الحسبة لابن بسام، وآداب الحسبة

[1] – عبد الرحمن الفاسي، خطة الحسبة في النظر والتطبيق، دار الثقافية، الدار البيضاء، 1984، ص ص. 30، 34.

[2] – ابن الإخوة ضياء الدين محمد بن محمد القرشي، معالم القربة في أحكام الحسبة، http://www.al-islam.com ،ج1، ص 124.

لمحمد بن احمد السقطي المالقي، وكتاب الحسبة لجمال الدين يوسف بن عبد الهادي، وكذا مؤلف الدولة ونظام الحسبة عن ابن تيمية للأستاذ محمد المبارك[1].

وبالتالي فالحسبة نظام إسلامي أصيل ليس مستجلبا أو مقتبسا لأنّ الاحتساب لم يكن خاصا بالسوق فقط كما هو في الحضارات، والدول الأخرى بل إنّ اختصاصاته تمتد إلى عمق المجتمع. والحسبة في الإسلام ليست نظاما وقتيا أو جاء به تاريخ أو نظام اقتصادي معين، لكنه حكم شرعي ملزم تأثم الأمة الإسلامية كلها بتركه، كما أنها لا تملك تغييره أو التخلي عنه حيث تدخل أعماله ضمن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

[1] إسماعيل سامعي، معالم الحضارة العربية الإسلامية، المرجع السابق، ص 113.

المبحث الثاني: الآليات الردعية لحماية البيئة قانونا وشرعا.

يتناول هذا المبحث الآليات الردعية المتمثلة في الجزاء المدني المتمثل في المسؤولية المدنية والتعويض عن التلوث أو بالأحرى الضرر الإيكولوجي في الجانب القانوني والجانب الشرعي الذي يعرف في الفقه الإسلامي بالضمان، ثم الجزاء الجنائي الذي يمثل الجرائم الماسة بالبيئة والعقوبات المقررة لها في التشريعات البيئية الوضعية، وفي الشريعة الإسلامية، وذلك في مطلبين لكل نوع من الجزاء (مدني وجنائي)، وكل مطلب في نوعين أخصص فرعا لكل تشريع (وضعي، شرعي).

المطلب الأول: آليات تعويض الأضرار البيئية قانونا وشرعا.

وأتناوله في فرعين أولهما للتعويض عن الضرر البيئي في القانون، أما الثاني فسأضمنه المبادئ التي يقوم عليه الفقه الإسلامي في التعويض بهذه الأضرار، وهو بمثابة تأصيل لآليات رادعات صبر الضرر البيئي باستعمال القواعد الفقهية.

الفرع الأول: آليات تعويض الأضرار البيئية في القانون الوضعي.

لا يجوز الخوض في آليات التعويض، جبر الضرر الإيكولوجي، دون الحديث عن التكييف القانوني للعناصر الطبيعية في القانون المدني، إذ يصنف هذا الأخير العناصر البيئية ضمن الأشياء وتقسم الأشياء إلى عقارات أو منقولات، وتخضع هذه الأشياء إلى أصناف قانونية مختلفة بحسب مالكها وطبيعتها، فبالنظر إلى مالكها فهي إما أن تكون ملكا عاما أو خاصا، وبالنظر إلى طبيعتها إما أن تكون قابلة للتملك أو غير قابلة للتملك كالهواء والضوء ... إذ ورد في القانوني المدني الجزائري: "الأشياء التي تخرج عن التعامل بطبيعتها هي التي لا يستطيع أحد أن يستأثر بحيازتها"[1]، وفي ضوء ذلك تتحدد الطبيعة القانونية لهذه الأشياء بالنظر إلى خصائصها الفيزيائية، والتي ضبطها الفقه في ثلاث خصائص، تتمثل الخاصية الأولى في أنها غير منتجة من قبل الإنسان، وتتجدد حسب مسار طبيعي،

[1] المادة 682 الفقرة 2 من القانون المدني الجزائري.

والثانية في كونها أشياء ضرورية للحياة، والثالثة في أنها تعتبر أشياء موضوع استهلاك جماعي[1]، فتجعل هذه الخصائص من العناصر البيئية كالماء والهواء، أشياء مشتركة بطبيعتها بين جميع الناس.

والخصائص الفيزيائية السالفة الذكر تجعل من الشيء ملكا مشتركا لا تمنع حينئذ من إمكانية اللجوء إلى إجراءات الضبط والبوليس لتنظيم استعمال هذه الأملاك المشتركة، وبذلك يتحدد حق كل مستعمل بضرورة عدم المساس بحقوق الآخرين في استعمال هذا الحق[2].

وإضافة إلى العناصر البيئية الخارجة عن التعامل بحكم طبيعتها كالماء والهواء، توجد عناصر بيئية يمكن بطبيعتها أن تدخل ضمن نطاق الملكية، وهل إما أن تكون عقارات أو منقولات أو عقارات بالتخصيص، وحدد القانون المدني نطاق ملكية العناصر الطبيعية القابلة للتملك بقوله: "مالك الشيء يملك كل ما يعد من عناصره الجوهرية حيث لا يمكن فصله عنه دون أن يفسد أو يتلف أو يتغير، ويشمل ملكية الأرض ما فوقها وما تحتها إلى الحد المفيد في التمتع بها علوا وعمقا ..." [3]، هذا الحكم المبين لحدود ملكية الأرض، يخول لمالك الأرض سلطة التصرف فيما يفع فوقها وتحتها، ذلك أن بعض العناصر البيئية، كالنباتات التي تنبت أو الحيوانات التي تعيش فوق أراضي مملوكة للأفراد، تطرح صعوبة حمايتها، لأنها طبقا لهذا الحكم تصبح موضوع استعمال وانتفاع بمجرد وضع اليد عليها.

ويتضح من خلال التكييف القانوني للعناصر الطبيعية في القانون المدني أن المعيار المطبق في تكييفها هو معيار التملك، الملكية الذي يأخذ بعين الاعتبار فقط العلاقات

---

[1] المادة 690 من القانون المدني الجزائري والتي تنص على أنه: "يجب على المالك أن يراي في استعمال حقه ما يقتضي به التشريعات الجاري العمل بها، والمتعلقة بالمصلحة العامة والخاصة.

[2] C.De Klemm, G.martin M.pier, juntermaier, les calification des éléments de l'environnement, op cit, Page 53 et suite.

ويناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، من كلية الحقوق ، جامعة تلمسان، السنة الجامعية2006-2007، ص 220 وما بعدها.

[3] المادة 683 من القانون المدني الجزائري.

الاقتصادية والاجتماعية أو المنفعة التي يمكن أن تنجر عنها، ويلاحظ الفقه أن الواقع الإيكولوجي لهذه الأصناف الطبيعية غائب تماما عن التكييف القانوني لهذه العناصر الطبيعية[1]، وبهذه الخلفية الاقتصادية والنفعية المحضة التي يكرسها القانون المدني في وصف كل العناصر الطبيعية التي تقع ضمن نطاق الملكية، فإن سلطة التصرف تصبح هي الأصل والمبدأ، والحماية المقررة تصبح استثناءا، من خلال تدخل القواعد الضبطية الخاصة والتي لا يتم اللجوء إليها لتقييد سلطات المالك إلا إذا وجد تهديد وشيك باندثار أو انقراض صنف نباتي أو حيواني[2].

ومع ذلك تكتسي المسؤولية في مجال البيئة أهمية كبيرة، كما أن قواعد المسؤولية في هذا الصدد عرفت تطورا كبيرا واتخذت صورا كثيرة، بسبب استفحال الأضرار البيئية واتخاذها لأشكال جديدة لهم تكن معروفة من قبل.

وهذا التطور لحق بقواعد المسؤولية على الصعيد الدولي، وكذا بقواعد المسؤولية هي مستوى التشريعات الوطنية، ومن المعلوم أن الخطأ هو قوام المسؤولية التقصيرية، فهو يتمثل في الإخلال بالتزام قانوني مقرر بمقتضى القوانين واللوائح، وأيضا يكون الخطأ قوام المسؤولية العقدية على أساس أنه إخلال بالتزام تعاقدي[3]، وفي الحالتين فإن المسؤولية لا تقوم إلا مع تحقق الضرر ووجود علاقة سببية بين الخطأ والضرر وتسعى القواعد التقليدي للقانون المدني، لعدم قيام المسؤولية دون خطأ ، إذ تقوم سواء كان الخطأ ناجما عن سلوك إرادي أو ناتجا عن إهمال، وسواء كان الفعل يتعلق بالإخلال بنص قانوني أو إخلال باتفاق، فضلا عن أن حصول الضرر يعد ركنا أساسيا لقيام المسؤولية فهو الركن الثاني لقيام المسؤولية المدنية، بحيث إذا تحقق هذا الضرر ماديا كان أو معنويا، يمكن من التعويض العيني أو التعويض بمقابل[4]، أما العلاقة السببية، فهي علاقة السبب بالمسبب،

---

(1) C.De Klemm, G.martin M.pier, juntermaier, les calification des éléments de l'environnement, in A.Kiss (sous la direction de l'écologie et la loi, l'harmattan, 1989, Page 52..

(2) ويناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، المرجع السابق، ص 221.

(3) ياسر محمد فاروق المنياوي، المسؤولية المدنية، الناشئة عن تلوث البيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، الطبعة 2008.

(4) طاشور عبد الحفيظ، نظار إعادة الحال إلى ما كانت عليه، مقال منشور مجلة العلوم القانونية والإدارية، العدد 1، 2003، ص 123.

فإذا لم يكن الضرر الناتج عن السلوك الخطئي قد تحقق نتيجة للخطأ مباشرة، فإن المسؤولية لا تتحقق، ويقصد من ذلك أن الخطأ ينبغي أن يكون مؤديا مباشرة إلى الضرر وبذلك تتحقق العناصر الثلاثة للمسؤولية: الخطأ، والضرر، والعلاقة السببية.

ولكن ظاهرة تلوث البيئة واتخاذها لأشكال وصور مختلفة، حال دون تطبيق المبادئ التقليدية للمسؤولية المدنية في صورها المعروفة وأضحت عاجزة أمام ما آلت إليه البيئة، وهو الأمر الذي دفع بالفقه إلى الإقرار بعدم كفاية تقنيات المسؤولية التقصيرية في صورتها التقليدية، وأضحى من الضروري الخروج عنها في بعض الأحيان أو البحث عن سبل تطوير أحكامها وقواعدها بما يضمن مواجهة فعالة لكل الأخطار البيئية، ونتيجة لذلك تم الاعتماد على الالتزام بحسن الجوار[1]، أو تحمل الأضرار المألوفة للجوار، وكذا عدم التعسف في استعمال الحق[2].

ونفس الاعتبارات أدت إلى تطبيق تقنيات قانونية أخرى تترتب من خلالها المسؤولية المدنية في مجال البيئة، منها على سبيل المثال: المسؤولية عن فعل الغير، والمسؤولية عن فعل الأشياء والمسؤولية عن الأنشطة الخطرة، وهي جميعها تقوم على أساس وجود مسؤولية مفترضة بحكم القانون، ولم تظهر صعوبة تقرير المسؤولية في مجال حماية البيئة على الصعيد الداخلي فحسب، بل كذلك على الصعيد الدولي حيث حرصت الاتفاقيات الدولية المختلفة، مثل اتفاقية "بروكسل" سنة 1962م، المنظمة للمسؤولية المدنية لمستخدمي "السفن الذرية" على الابتعاد عن الخطأ كأساس لترتيب المسؤولية، بل أكدت على أن الكوارث الطبيعية ليست سببا للإعفاء من مسؤولية التلوث البيئي، واقتصرت بالقول أن المسؤولية هنا تكون "مسؤولية قضائية" بالنظر لصعوبة وضع تعريف جامع للتلوث، لذلك وضع أصحاب هذا الاتجاه تعريفا للتلوث لا يأخذ بعين الاعتبار خطأ الإنسان أو نشاطه، بحيث عد التلوث "كما رأينا" في الباب الأول بأنه: كل ما من شأنه ينال من التوازن البيئي حتى ولو لم يكن بإرادة الإنسان أو

---

[1] محمد أحمد رمضان، المسؤولية المدنية عن الأضرار في بيئة الجوار، المرجع السابق، ص 30 وما بعدها.

[2] طاشور عبد الحفيظ، نظار إعادة الحال إلى ما كانت عليه، المرجع السابق، ص 124-125.

بخطئه، وفي نفس السياق سار الاتجاه إلى اعتبار الضرر البيئي الحال والمستقبلي كذلك موجبا للتعويض[1]، وبسبب هذه التطورات ذهب الفقه إلى أن هناك مجال لتطبيق نظريتين في هذا المجال: أولهما: نظرية التعسف في استعمال الحق، وهي نظرية قديمة، اتسمت بالجدية لمواجهة صور استعمال الحقوق التي تحدث أضرارا للغير لا تتناسب مع المنفعة التي يحصل عليها صاحب الحق أيا كانت المصلحة التي يحققها استعماله لتلك الحقوق، أما الثانية: فهي نظرية المسؤولية اللا خطئية، وتقوم على أساس كفاية تحقق الضرر دون النظر إلى الخطأ، ويعبر عنها كذلك بنظرية تحميل "التبعة" أو "الغرم بالغنم"[2]، التي لها أصل في الشريعة الإسلامية ضمن القواعد الفقهية، وهي التي كانت وراء ظهور مبدأ "من يلوث فعليه الإصلاح" و "من أفسد فعليه الإصلاح" ومبدأ "الملوث الدافع".

ونتطرق فيما يلي إلى ماهية مبدأ الملوث الدافع وتطبيقاته في مجال حماية البيئة:

1- **ماهية مبدأ الملوث الدافع:** جاء في توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 223 (74) C التي تبناها في 14 نوفمبر 1974، أن مبدأ الملوث يدفع يشكل مبدأ أساسيا للتكاليف المخصصة لمنع التلوث وتدابير الرقابة عليه وتشجيع الاستخدام الأمثل للموارد البيئية الناذرة وتجنب الأضرار بالتجارة الدولية والاستثمار[3].

وبمقتضى هذا المبدأ يتحمل الملوث التكاليف المتعلقة بإجراءات منع ومكافحة التلوث التي تقررها السلطات العامة لكي تظل البيئة في حالة مقبولة، ومعنى ذلك أن تكلفة هذه الإجراءات يجب أن تنعكس على تكلفة السلع أو الخدمات التي هي مصدر التلوث في الإنتاج أو الاستهلاك أو في كليهما معا[4].

---

[1] أحمد عبد الكريم سلامة، قانون حماية البيئة، المرجع السابق، ص 275.

[2] عبد العزيز محمد عزام، القواعد الفقهية، دار الحديث القاهرة، مصر، الطبعة 2005، ص 509.

[3] أشرف عرفات أبو حجازة، مبدأ الملوث يدفع، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة 2006، ص 16.

[4] أحمد أبو الوفاء، تأملات حول الحماية الدولية للبيئة من التلوث مع إشارة لبعض التطورات الحديثة، المجلة المصرية للقانون الدولي، 1993، المجلد التاسع والأربعين، ص 58.

إذن فمفهوم مبدأ الملوث الدافع هو اقتصادي بحيث يعني: "أن السلع والخدمات المعروضة في السوق يجب أن تعكس تكلفة المواد المستعملة في إنتاجها، بما في ذلك استعمالها في المجال البيئي[1]، وذلك باعتبار أن إلقاء بقايا تلك المواد في البيئة الطبيعية، وكذا ما تلفظه المصانع المختلفة، يعتر نوعا من الاستعمال لتلك الموارد ضمن عوامل الإنتاج، لذلك يذهب الاقتصاديون إلى أن تدهور البيئة راجع إلى عدم حساب تكلفة استعمال تلك المنتجات في البيئة، مما يؤدي حتما إلى التلوث البيئي مستقبلا [2]، لذلك يرمي مبدأ الملوث الدافع إلى أن يتحمل الملوث كافة الأعباء المالية المتعلقة بإجراءات الوقاية من التلوث ومكافحته[3]، مما يؤدي بالضرورة إلى توفير هذه الأعباء المالية عن الخزينة العامة للدولة، ويعتبر تقديم الإعانات المالية للملوثين من طرف الدولة مخالف لمبدأ الملوث الدافع[4]، الذي ينص على أن يتحمل الملوث كافة التكاليف لوحده.

ولقد تم اعتماد مبدأ الملوث الدافع من خلال المبدأ السادس عشر من إعلان ريوديجانيرو، الذي ينص على أنه: "ينبغي أن تسعى السلطات الوطنية إلى تشجيع الوفاء بالتكاليف البيئية داخليا، واستخدام الأدوات الاقتصادية، آخذة في الحسبان النهج القاضي بأن يكون المسؤول عن التلوث هو الذي يتحمل، من حيث المبدأ تكلفة التلوث، مع إيلاء المراعاة على النحو الواجب للصالح العام، ودون الإخلال بالتجارة والاستثمار الدوليين[5].

وبالتالي فمبدأ الملوث الدافع يتمثل أساسا في فرض ضرائب ورسوم محددة على المتسببين المباشرين في التلوث، لأجل اتقاء التلوث ومكافحته.

---

(1) Jean Philipe barde, économie et politique de l'environnement, PVF, 2 édition, paris, 1992, p 210.

(2) Jean Philipe barde, op cit, p 210.

(3) Henri Smets, le principe polluer, un principe économique érige en principe de droit de l'environnement ? RGDIP, toure 97, 1993, n° 02, P 341.

(4) Michel Prieur, Droit de l'environnement, 4 édition, dalloz, 2001, Page 137.

(5) أحمد رقادي، التأصل البشري لرعاية البيئة، دراسة شرعية وقانونية، المرجع السابق، ص 124، بحيث توصل إلى أن السبق كان للشريعة الإسلامية في إرساء هذا المبدأ من خلال قاعدة فقهية (الضرر يزال).

إلا أن المشكل في هذا الصدد هو صعوبة تحديد الملوث، فإذا كانت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أول من كان له السبق في إرساء مبدأ الملوث الدافع، فإنها مع ذلك لم تتعرض لتحديد من هو الملوث[1]، إذ قد يبدو هذا الأخير من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى تحديد، باعتباره الشخص الذي يعد نشاطه مصدر التلوث، على أنه لما كان الضرر البيئي ينجم في كثير من الأحيان عن ظهور مجموعة من الملوثات ذات مصادر مختلفة، فإنه من الصعب بل ومن المستحيل تحديد الطرف المتسبب في هذه الأضرار (الملوث)، حيث يصعب – وأحيانا يستحيل- التمييز بين إسهام مصادر انبعاث فردية أو مجموعة مصادر في آن واحد، وذلك كما في حالة تلويث مياه الأنهار الدولية بإلقاء النفايات، أو بتصريف مياه المصانع والمفاعلات النووية[2]، وعليه يمكن القول بأن تحديد الملوث يعد بمثابة صعوبة حقيقية[3]، سواء في حالات التلوث بعيدة المدى أو في حالات التلوث الداخلي، الذي يمكن أن ينجم عن مصادر عديدة، كتلوث الهواء من الأدخنة المتطايرة من السيارات أو المصانع[4].

وإذا كان يسهل تحديد الملوث في حالة الملوثات المنبعية من منشأة صناعية فعادة يكون المقصود بالملوث المستغل أو المستثمر لهذه المنشأة[5]، فلا يبدو مع ذلك من السهل دائما معرفة من هو الملوث، إذ قد يكون المقصود به على سبيل المثال:

– الشخص المالك أو الحائز أو الذي يتحمل مسؤولية أو حراسة أو رقابة المادة الملوثة la substaxe Polluante قبل قبل أن تسبب تلوثا.

---

(1) توصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن المبدأ التوجيهية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية للسياسات البيئية على المستوى الدولي C(72)128, OCDE, 1972.

(2) محمد عبد الله النعمان، الحماية الدولية للبيئة البحرية، المرجع السابق، ص 171، كصعوبة تحديد الملوث في حالة ما إذا كانت عدة مصانع ترمي ملوثاتها في نهر يتسبب في تلوث الأراضي الزراعية.

(3) أشرف عرفات أبو حجازة، مبدأ الملوث الدافع، المرجع السابق، ص 21.

(4) سعيد سالم جويلي، مواجهة الإضرار بالبيئة بين الوقاية والعلاج، بحث مقدم إلى مكتبة الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية بعنوان "نحو دور فاعل للقانون في حماية البيئة وتنميتها في دولة الإمارات العربية المتحدة، في إطار التنظيم القانوني الدولي للمسؤولية عن منع الإضرار بالبيئة، في الفترة من 2 إلى 4 ماي 1999، ص 21.

(5) توصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن تطبيق مبدأ الملوث يدفع على الملوثات الوطنية C(98) 88 (FINAL), OCDE, 1989.

– الشخص الذي يملك أو يشغل الأرض أو البناية أو المنشآت التي تصدر عنها المادة الملوثة عندما تسبب تلوثا.

– الحائز لرخصة استغلال منشآت ملوثة.

– الشخص الذي سبب التلوث أو الذي سمح أو تساهل في أن يفضي النشاط إلى تلوث.

– صانع المعدات أو التجهيزات التي سبب قصورها أو عجزها التلوث (المسؤولية عن المنتجات أو مسؤولية المجهز) [1].

وفي حالة الملوثات المرتبطة بالناقلات أو بالاستهلاك يبدو تحديد الملوث أكثر صعوبة، فعلى سبيل المثال يتعذر معرفة الذي يتحمل تكاليف تدابير إخماد ضجيج مسكن أصبح صاخبا بفعل إنشاء طريق سيارات قرب هذا المسكن، وكذلك بسبب الفاعلية الاقتصادية والسهولة الإدارية قد يكون من المفيد أحيانا تحديث الملوث بأنه الوكيل الاقتصادي l'agent économique الذي يؤدي دورا حاسما في إحداث التلوث بدلا من المتسبب في التلوث، هكذا يمكن أن يعتبر صاحب مصنع سيارات (الوكيل الاقتصادي) هو الملوث، في حين أن التلوث ينتج عن استخدام السيارة من جانب مالكها، وكذلك يمكن أن يكون المنتج للمبيدات الحشرية ومبيدات الآفات الزراعية (الوكيل الاقتصادي) هو الملوث، وليس المستخدم لهذه المبيدات (المتسبب في التلوث) وإن كان التلوث ينتج عن الاستخدام غير الرشيد لهذه المبيدات[2].

وفي مجال الملوثات العرضية أو الفجائية Accidentelles من منشآت خطرة، اعتبرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المستغل أو المستثمر لهذه المنشآت هو الملوث[3].

---

(1) Sanets (H) : « le principe Polluer payeur, un principe économique érige en principe de droit de l'environnement ? OP.cit, p 355 N°28.

(2) Sanets (H) : « le principe Polluer payeur, un principe économique, OP.cit, p 356.

(3) توصية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن المدى التوجيهي المتعلقة بالجوانب الاقتصادية للسياسات البيئية على المستوى الدولي C(72) 128, OCDE, 1972.

Sanets (H) : « le principe Polluer payeur, un principe économique, OP.cit, p 356, N°30.

وبالتالي فإن مشكلة عدم الدقة أو الضبط في تحديد الملوث يمكن التغلب عليها من خلال تركيز المسؤولية canalisation de la responsabilité، أو بمعنى آخر إسناد الفعل تلقائيا إلى شخص محدد مسبقا، وقد يكون هذا الشخص المستغل l'exploitent أو المشغل l'opérateur أو الوكيل l'agent الاقتصادي[1]، وبصفة عامة يعد الملوث هو الشخص الذي تفرض عليه مسؤولية موضوعية عن التلوث، عندما يوجد مثل هذا النظام للمسؤولية في مجال الأضرار الناتجة عن تلوث البيئة[2].

والظاهر أن الحل الذي يركز المسؤولية عن التلوث على عاتق شخص محدد مسبقا سواء أكان هذا الشخص هو المستغل أو المشغل أو الوكيل الاقتصادي، والذي من شأنه يجنب صعوبة تحديد الملوث إنما يعبر عن فكر اقتصادي أكثر منه قانوني[3]، كما يتعذر تركيز المسؤولية على عاتق شخص محدد مسبقا في حالة تعدد الملوثين من ذلك مثلا أنه في حالة المطارات، يمكن أن يكون الملوث مصدر الضوضاء، أو الناقل الجوي، أو سلطة المطار، أو صاحب مصنع الطائرات، أو السلطات العامة التي اتخذت قرار بإنشاء ممرات للطائرات، وأيضا في حالة تلوث الهواء بسبب السيارات، يمكن أن يكون الملوث المستخدم للسيارة أو صاحب المصنع أو منتج الوقود، وحيث يساهم كل هؤلاء في إحداث الضرر البيئي، فإنه يتعذر تركيز المسؤوليـــة على أحدهم، ومع ذلك يوجد مقترح في هذه الحالة مفاده تحديد الملوث من خلال الوكيل الاقتصـــادي في الحلقة الملوثة la chaine Polluante على اعتبار أن التلوث يمر بحلقات عدة يكون عندها التصرف أو العمل أكثر فعالية سواء على الصعيد الاقتصادي أو على الصعيد الإداري، وهناك اقتراح آخر في حالة تعذر تحديد الملوث عند تعدد الملوثين أو يصعب تحديده، فإن

---

(1) المادة 3 الفقرة 2 من اتفاقية بروكسل المؤرخة في 29 نوفمبر 1969 المتعلقة بالمسؤولية عن الأضرار الناتجة عن التلوث بالهيدروكربور (كربون + هيدروجين).

(2) تم تحديد الملوث على مستوى الجماعات الأوربية عام 1975 بأنه:

Quelqu'un qui directement ou indirectement cause un domage à l'environnement au qui crée les conditions pouvant conduire à un tel dommage.

Sanets (H) : « le principe Polluer payeur, un principe économique, OP.cit, pp 355- 356.

(3) أشرف عرفات أبو حجازة، مبدأ الملوق الدافع، المرجع السبق، ص 25-26.

تكلفة مكافحة التلوث يتحملها الملوثون متضامنين في كل حالة، من خلال الوسائل تكفل أفضل حل من المنظور الإداري والاقتصادي لمنع ومكافحة التلوث[1].

وبما أن الاقتراح الأول يركز المسؤولية على عاتق شخص محدد مسبقا، الوكيل الاقتصادي مع أنه يفترض أن عدة أشخاص معه، قد ساهموا جميعا في إحداث التلوث، فإن ذلك يؤدي إلى أن الملوث لا يعد بالضرورة المسؤول عن التلوث بالمعنى القانوني، وحيث يحمل الاقتراح الثاني كل من ساهم في إحداث التلوث متضامنا مع غيره تكاليف منع ومكافحة التلوث، فإنه لذلك الأقرب إلى العدالة والحل المنطقي.

ولما كان مبدأ الملوث الدافع لم يحدد المسؤول عن التلوث، فإنه عندما يتم تعيين أو تحديد الملوث فإن هذا الأخير يستطيع أن يحمل المسؤول عن التلوث تكاليف الضرر (دعوى الرجوع Action Récursoire)، وعليه يمكن القول أن الملوث يتصرف باعتباره الدافع الأول premier Payeur لتكاليف منع ومكافحة التلوث أو الضامن للتعويض عن الأضرار التي تلحق بالبيئة، أو بالأشخاص، وليس باعتباره المسؤول عن التلوث، ولضمان التزام المسؤول عن التلوث برد التكاليف التي تحملها الملوث، فإن هذا الأخير – الملوث – يستطيع أن يأخذ الضمانات المالية أو التأمينات اللازمة[2].

وفي حالة تغيب كل من الملوث والمسؤول عن التلوث وضامنهم، يتعين على الدولة أن تتدخل لدفع تكلفة الضرر لضحايا التلوث.

والمشرع الجزائري: ربط الملوث بالعون الاقتصادي الذي يلعب دورا حاسما في إحداث التلوث، والذي يخضع نشاطه إما إلى التصريح أو الترخيص من قبل رئيس المجلس الشعبي البلدي، أو الترخيص من طرف الوالي المختص إقليميا، أو من طرف وزير تهيئة الإقليم والبيئة بحسب خطورة النشاط، وفقا لما نص عليه قانون المنشآت المصنفة[3].

---

[1] أشرف عرفات أبو حجازة، مبدأ الملوق الدافع، المرجع السبق، ص 28.

[2] Sanets (H) : « le principe Polluer payeur, un principe économique, OP.cit, p 357.
ونبيلة اسماعيل أرسلان، التأمين ضد أخطار التلوث، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة 2003، ص 5،6.

[3] عزاوي عبد الرحمن، النظام القانوني للمنشآت المصنفة من أجل حماية البيئة، عالم الكتب، الجزائر، الطبعة الأولى 2003، ص 30 وما بعدها.

ولقد طبق المشرع الجزائري هذا المعيار في قانون النفايات الجزائري، وقانون المالية لسنة 2002م.

ولا يعني تحميل العون الاقتصادي هذه النفقات أن الدولة تتهرب من التزاماتها المالية، وإنما هي محاولة لحث المصنعين على اتخاذ أحسن القرارات لمحاربة التلوث وتفادي خطر حدوثه، ولكن تطبيق هذا المعيار من الناحية القانونية تنجم عنه صعوبة كبيرة في التعرف على الملوث الحقيقي ومثلما ذكرنا، بسبب أن قواعد المسؤولية التقليدية تقوم على أساس الخطأ[1].

ومن أجل مواجهة هذا الإشكال ذهب الفقه إلى استحسان فرض الرسوم الإيكولوجية على الذين يحوزون السلطة التكنولوجية والاقتصادية التي يمكن بواسطتها تخفيض التلوث، وليس على المستخدم الفعلي، وهذه الرسوم هي جباية بيئية، ظهرت سنة 1992م، وتكونت شيئا فشيئا على مستوى التشريع وكذلك تحصيلها، وكان ذلك بموجب المنشور الوزاري المشترك لسنة 2002 الذي نعتها بالرسوم البيئية[2]، إذ شرعت الدولة في وضعها ابتداء من 1992 بصفة تدريجية، وأهمها الرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة[3]، وكذا الرسم على الوقود، فالأول تم تأسيسه لأول مرة بموجب المادة 117 من قانون المالية لسنة 1992 وهو يفرض على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة والتي يحدد تعريفها عن طريق التنظيم، وبموجب المادة 54 من قانون المالية لسنة 2000 تم مراجعة أسعار هذا الرسم، لأنها كانت متواضعة بالنظر لأهدافه، إذ توقفت هذه الأسعار على عدة معايير منها تصنيفها طبقا للمرسوم التنفيذي المؤرخ في 1998/11/03، والذي حدد 327 نشاطا مصنفا بعضها يخضع لترخيص من الوزير المكلف بالبيئة أو

---

(1) واعلي جمال، المسؤولية المدنية الناجمة عن أضرار التلوث الصناعي في القانون الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، السنة الجامعية، 2003، 2003، ص 10 وما بعدها.

(2) المنشور الوزاري المشترك رقم 2002/SP/01 مؤرخ في 26 ماي 2002 يتعلق بتأسيس الرسوم البيئية.

(3) المرسوم التنفيذي رقم 93-68 المؤرخ في أول مارس 1993 يتعلق بطرق تطبيق الرسم على الأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة.
الجريدة الرسمية العدد: 14 المؤرخة في 03 مارس 1993، وكذا المنشور الوزاري المشترك رقم 1648 المؤرخ في 18 سبتمبر 1993 حول تأسيس الرسم على الأنشطة الملوثة.

الوالي، أو رئيس المجلس الشعبي البلدي ، وبعضها الآخر يخضع لمجرد التصريح، كما يتحدد السعر طبقـــا لعدد العمال المنشغلين كمعيار، أو طبقـــا لمعيار المعامل المضاعف le coefficient Multiplicative ← (le coefficient multiplicateur) الذي يتراوح بين 1 و 10 على كل نشاط من هذه النشاطات حسب طبيعة النشاط وأهميته، وكذا نوع وكمية الفضلات والنفايات الناجمة عنه[1]، ويحدد العامل المضاعف أيضا عن طريق التنظيم.

كما أن هناك غرامة تطبق، بحيث تحدد نسبتها بضعف مبلغ الرسم على مستغلي المنشآت الذين لم يقدموا المعلومات الضرورية أو أعطوا معلومات خاطئة وذلك من أجل تحديد نسبته الرسم وتحميلها، كما تضاعف نسبة الرسم بـــ 10% في حالة عدم دفع الرسم في الآجال المحددة، ويحصل الرسم من قبل قابض الضرائب للولاية باعتبار تعداد المنشآت المعنية التي تقدمها المصالح المكلفة بحماية البيئة[2]، أما الرسم الثاني فهو الرسم على الوقود taxe sur le carburant، وهو رسم تأسس بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 2002 تتحدد تعريفته بدينار واحد عن كل لتر من البترين الممتاز والعادي بالرصاص، ويقتطع الرسم ويحصل كما هو بالنسبة للرسم على المنتوجات البترولية.

وإلى جانب ذلك، توجد رسوم بيئية أخرى تأسست قانونا، بدءا من سنة 2002، إلا أنها عرفت مشكلا تمثل في تأجيل تحصيلها، ومنها الرسم التكميلي على التلوث الجوي taxe complémentaire sur la pollution otmosphérique الذي تأسس بموجب قانون المالية لسنة 2002 ويقصد به الرسم على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي ويعني الكميات المنبعثة التي تتجاوز حدود القيم، ويوجد كذلك الرسم التكميلي على المياه الملوثة، والذي ظهر مع إعداد قانون المالية لسنة 2003، والرسم

---

[1] بعد ما كان المعامل المضاعف محدد بين 1 و 6 طبقا للمادة 117 من قانون المالية لسنة 1992 تم تعديله بموجب المادة 202 من قانون المالية لسنة 2002 بأن أصبح يتراوح بين 1 و 10.

[2] حسب إحصائيات مفتشية البيئة لولاية وهران بلغ عدد المنشآت الخاضعة لهذا الرسم بالنسبة لولاية وهران خلال سنة 2002 عدد 1971 منشأة وأن المبلغ المنتظر تحصيله بالنسبة لنفس السنة هو 35 مليون دينار، نقلا عن يلس شاوش، حماية البيئة عن طريق الجباية والرسوم البيئية، مقال منشور بمجلة العلوم القانونية والإدارية، العدد 1 لسنة 2003، ص 138.

التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة الذي تأسس بموجب المادة 203 من قانون المالية لسنة 2002 على النفايات الصناعية الخاصة أو الخطيرة المخزنة، ثم الرسم التحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة الصلاح في المستشفيات والعيادات الطبية والذي تأسس هو الآخر، بموجب قانون المالية لسنة 2002 في المادة 204 منه، ويوجد كذلك الرسم المتعلق بالنفايات الحضرية بمختلف أنواعها منزلية وغير منزلية 2002، والرسم التحفيزي المتعلق بتخفيف الضغط على الساحل، والنظام التحفيزي الخاص بالتسيير العقلاني للموارد البيئية، وكذا التحفيزات المالية الخاصة بتحسين إطار المعيشة ونوعية الحياة[1].

ورغم كل هذه الرسوم التي لا تبتعد عن مبدأ الملوث الدافع، الذي يعد بالنسبة لهذه الرسوم مستهلكا وليس ملوثا فحسب، فإن هذه الجباية تعرف إشكالات غي تجسيدها على الواقع، ومن بينها تسير هذه الجباية عن طريق الحسابات الخاصة للخزينة، إذ أسس المشرع عدة حسابات للخزينة، الغرض منها وضع الآليات المادية الكفيلة بمعالجة المسألة البيئية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولكنها لم تحظ طلها بوسائل خاصة للتمويل كالرسوم البيئية ومثال ذلك: صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى الذي أسس سنة 1984، أو الصندوق الخاص بمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد والرعوي والسهوب الذي أنشئ في سنة 2002، ولم يستفد أي من الصندوقين المذكورين من الرسوم البيئية، وبقيت مصادر تمويلها غامضة تنحصر أساسا في تخصيصات الميزانية العامة، إلا أن الصندوق اللذين يخطيان بعائدات الرسوم البيئية هما: الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث على الخصوص[2]، و "الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الشاطئية" الذي أنشئ مؤخرا بموجب قانون المالية لسنة 2003 [3].

---

[1] يلس شاوش، حماية البيئة عن طريق الجباية والرسوم البيئية، المرجع السابق، ص 139 وما بعدها.

[2] Fonds National pour l'environnement et la d épollution.

[3] ويناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، المرجع السابق، ص 97 وما بعدها

وهكذا نجد بأن تجسيد الجباية البيئية يعرف نقصا في العزيمة وغياب الشفافية من حيث تقييد الرسم في محاسبة الملوث بالنسبة لأرباحه ليكون هذا المكلف به ابتدائيا ونهائيا، أو يدرج ضمن أعباء المشروع بغية عكسه على سعر منتجاته وجعل المستهلك هو المكلف النهائي له مثل ما هو الشأن بالنسبة للضرائب غير المباشرة، وسكون المشرع عن تحديد المكلف النهائي بالرسوم البيئية سمح لأصحاب المنشآت المصنفة بدفع الرسم أولا ثم عكس مبلغه على المستهلك الشيء الذي جرد الجباية البيئية من هدفها ومقصدها وفلسفة تشريعها، ومن بين الإشكالات الأخرى البطء في تجسيد هذه الجباية من حيث استكمال الإطار القانوني لها، وكذا تجسيدها على الواقع، وكذا انعدام الشفافية في تسييرها، إذ يتم تسيير الجباية البيئية بواسطة الحسابات الخاصة للخزينة، وهي وسيلة لتركيز طرق تسييرها، ولحد الآن يعد هذا النوع من الحسابات بعيدا عن الرقابة، وبالتالي لا يمكن معرفة حصيلة الرسوم البيئية ولا الاتجاهات التي صرفت فيها[1].

وما ألاحظه في هذا النطاق أن كثيرا من الباحثين يرون أن فرض هذه الرسوم الإيكولوجية تندرج ضمن الإجراءات الوقائية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، ولكن ما أراه هو أنها تعد في الحقيقة ضمن الإجراءات الردعية مادام تفرض على من سيلوث لا محالة، بالرغم من أن جانبا من الفقه اعتبرها مزدوجة بين الجانب الردعي والوقائي، فبالمقارنة مع فلسفة التشريع الإسلامي ومقاصده، نجد أن هذه الرسوم بمثابة ضمان لما سيلحق البيئة من أضرار تفرض على الملوث الذي سيقوم بنشاط ملوث، فما دام التلوث مفترض بل وأمر محترم، فلا فرق بين أن تحصل هذه الرسوم قبل البدء في نشاطه، أو بعد أن يتسبب في التلوث، فهي تعويض مسبق على ما سيلحق البيئة من ضرر التلوث، هذا إن التزم بدفعها الملوث أو المستهلك، وبالتالي فتستفيد منها الخزينة، وفي ظل عدم وجود شفافية في هذه الجباية بما فيها تمويلات الصناديق الخاصة بحماية البيئة، وكذا فيما تتجه فيما بعد، ومهما كان فإن تقرير المسؤولية الذي يؤدي إلى منح تعويضات مالية سواء

[1] يلس شاوش، حماية البيئة عن طريق الجباية والرسوم البيئية، المرجع السابق، ص 144-146.

على أساس الخطأ، أو مبدأ الملوث الدافع، أو عن طريق الجباية لا يلقى ترحيبا واسعا في مجال حماية البيئة[1]، لأن خير تعويض في هذا المجال الحساس هو إعادة التوازن البيئي إلى ما كان عليه من قبل، وهو ما يعرف بنظام إعادة الحال إلى ما كانت عليه من قبل، وهذا على الرغم من الصعوبة العملية المرتبطة بهذا الإجراء من الناحية العملية.

2- **ماهية مبدأ إعادة الحال إلى ما كانت عليه:** يقصد بإعادة الحال إلى ما كانت عليه، إعادة الحال بالنسبة للوسط البيئي الذي لحقه ضرر إلى ما كانت عليه، وبشكل عام يجدر ملاحظة أن الحكم بوقف مصدر الضرر يكون مصحوبا في أغلب الأحيان بإعادة الحال إلى ما كانت عليه بالنسبة لما وقع من ضرورة وتأكيدا لهذا فإن الكتاب الأخضر الخاص بالتوجيهات الأوربية في مجال الأنشطة البيئية قد أوصى بأن "إعادة الحال إلى ما كانت عليه كتعويض عيني يمثل العلاج البيئي الأكثر ملاءمة"[2].

وما تجدر الإشارة إليه أن إعادة الحال إلى ما كانت عليه يشكل تقريبا في جميع الحالات عقوبة تكميلية يلتزم بها المسؤول بجانب عقوبته الأصلية التي قد تكون جنائية أو إدارية، وخصوصا في حالة مخالفته لإحدى قواعد الضبط الإداري، وقد نص على هذا المبدأ العديد من القوانين، إذ نجد القانون الفرنسي الصادر في 15 جويلية 1975، والمتعلق بالمخلفات، قد أعطى للقاضي سلطة الحكم على وجه الإلزام بإعادة الحال إلى ما كان

---

[1] رغم أهمية مبدأ الملوث، الدافع من الناحية المالية والاقتصادية في إيجاد موارد مالية لمباشرة الأعمال الوقائية والأعمال التدخلية لحماية البيئة، إلا أنه يعتريه نوع من عدم الوضوح في تحديد المخاطب الحقيقي به، ذلك أن تأثيره يتراوح بين الملوث والمستهلك، فإذا كان الملوث هو الدافع من خلال النص القانوني، فإنه ليس إلا الدافع الأول، لأنه يدرج كلفة الرسوم الإيكولوجية ضمن ثمن السلعة أو الخدمة النهائية التي يقدمها، وبذلك يصبح الدافع الحقيقي هو المستهلك، لأن أي نشاط صناعي ملوث هو موجه لصالحه، وهذه الوضعية تؤدي إلى مشاركة كل المستهلكين في تمويل إزالة التلوث، مبدأ الملوث الدافع، وبالتالي إلى فقدان الرسم لأية قوة رادعة، لأن أي مؤسسة لن تكون متحفزة لاتقاء الأضرار البيئية، وبذلك يرى الفقه أنه من ملكها لا يمكن توخي أي نمو للوعي البيئي، نتيجة لاسترداد تكلفة الرسم من قبل المنتج للسلعة أو الخدمة، وشعور المستهلك بأنه يدفع ثمن تلويثها، وبالتالي استعادة الملوث لما دفعه من جراء التلويث لا يحفزه على بذل عناية فائقة في البحث عن أفضل الأساليب والطرق لتخفيض التلوث، لذلك يرى الفقيه بريور M.Pieur، بأن تطبيق الرسم بدون تناسب مع درجة التلويث التي تحدثها المؤسسة، لا يدفع بالصناعيين إلى البحث عن طرق للتقليل من التلوث، وفي هذه الحالة يكون الأثر التحفيزي للرسم منعدم رادع يحي ويناس، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، المرجع السابق، ص 91-92.

كما أنه على سبيل المثال لو قامت جمعية مدافعة عن البيئة برفع دعوى قضائية ضد ملوث، فإنها تتأسس كطرف مدني، ولعل القاضي يحكم لصالحها بالتعويض عن الضرر الذي أصاب البيئة، ليثوي الرصيد المالي للجمعية، وتبقى البيئة الملوثة على حالها، فالتعويض هنا لا يجدي نفعا لمكافحة التلوث.

[2] سعيد السيد قنديل، آليات تعويض الأضرار البيئية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، الطبعة، 2004، ص 28.

عليه بالنسبة للأماكن التي لحقها أضرار بسبب مخلفات لم يتم معالجتها وفقا للشروط المحددة في هذا القانون[1].

والمشرع الجزائري[2]، أخذ بعض التقنيات القانونية التي تهدف إلى إعادة الحال إلى ما كانت عليه من التشريع الفرنسي، وكما يرى الأستاذ طاشور عبد الحفيظ، فإن أبرز هذه الصور هي ما نصت عليه المادة 157 مكرر 4 من قانون المياه، والتي لا تتطلب تدخل السلطة القضائية بل تتم إداريا عن طريق الوالي[3]، في شكلين[4]: أولهما: عند مخالفة مستعملي الموارد المائية التعليمات خلال مهلة معقولة، فبعد فواتها يجوز للوالي أن يأمر بالأشغال من أجل إعادة الحال إلى ما كانت عليه ويكون عن طريق إلزامه بأن يودع مبلغ مالي لدى مجلس عمومي، ويغطي هذا المبلغ كلفة الأشغال اللازمة، على أن يتم رد هذا المبلغ تدريجيا للمحلف، وتبعا لسير الأشغال، أما الشكل الثاني: وهي التي يلجأ إليها الوالي تلقائيا بتنفيذ الإجراءات المقررة تجاه المخالف، والقيام بالأشغال مكانه وعلى حسابه على أن نستعمل المبالغ المالية التي تم صبها لدى المحاسب العمومي لتسديد النفقات الناجمة عن إعادة الحال إلى ما كانت عليه، وكما نرى فإن هذه الإجراءات تتم بمعرفة السلطة الإدارية بعيدا عن القضاء، لحماية الثروة المائية ولكن الواقع العملي لهذا الإجراء يعد ناذرا إن لم نقل منعدما، خاصة وأنه يخص مستعملي الثروة المائية بكثافة كالمزارعين الكبار والشركات الصناعية، أما الصورة الثانية فهي إجراء إعادة الحال إلى ما كانت عليه في ظل قانون النشاطات المنجمية[5]، فعلى خلاف ما سبق، فإنها تتم هنا بمعرفة السلطة القضائية ومن اختصاصها، والمقصود هنا الحصة القضائية الجزائية، وهو

---

(1) ياسر محمد فاروق المنياوي، المسؤولية المدنية الناشئة عن تلوث البيئة، المرجع السابق، ص 400.

(2) النصوص القانونية البيئية في المجال العقابي لها طابع تقليدي لا تتماشى مع الطابع المتميز الحديث للقيم البيئية التي يحميها القانون، طاشور عبد الحفيظ، مظاهر الحماية الجنائية للبيئة في الجزائر، الحماية المقررة بموجب قانون المياه، حوليات مجلة وحدة البحث، إفريقيا، العالم العربي، جامعة قسنطينة، 1988، ص 51 وما بعدها.

(3) مع العلم أنه يمكن أن يتخذ هذا الإجراء وليس المجلس الشعبي البلدي الذي يمنح تصريح أو ترخيص بإنشاء منشأة مصنفة وكذا الوزير المكلف بالبيئة، تبلور التنمية المستديمة، من خلال التجربة الجزائرية، المرجع السابق، ص 69.

(4) المادة 157 مكرر من القانون رقم: 17-83 المؤرخ في 16 جويلية 1983 المتضمن قانون المياه، المعدل والمتمم بالأمر رقم: 96-13 المؤرخ في 15 جوان 1996.

(5) تم تعديل هذا القانون سنة 2002.

الآخر يأخذ شكلين، أولهما: أن السلطة القضائية تحكم في حال النشاطات المنجمية التي تنعدم فيها المطابقة بعقوبات الحبس والغرامة، وزيادة على ذلك تحكم على المخالف بأعمال المطابقة وهي صورة من صور إعادة الحال إلى ما كانت عليه، إذ يكون الحكم بهذا الإجراء جوازي بحيث يمكن للقضاء أن يكتفي بتوقيع الجزاءات الجنائية فقط، وهنا تتدخل الإدارة على سبيل الجواز، وهي مانحة الترخيص، من أجل إعادة الحال إلى ما كانت عليه على حساب المخالف، وهنا نلاحظ اعتمادا صريحا لنظام إعادة الحال إلى ما كانت عليه مع إدخال نظام تأجيل النطق بالعقوبة، وهو نظام غير معروف من الناحية الإجرائية في النظام الجزائي الجزائري، بالإضافة إلى التداخل القائم بين السلطة القضائية الجزائية والسلطة الإدارية مانحة الترخيص في ظل هذا التصور، وكذلك فإن نظام إعادة الحال إلى ما كانت عليه غير معروف في النظام العقابي الجزائري، ومثال ذلك في حالة البناء بدون ترخيص نلاحظ دائما بأن القاضي الجزائي يكتفي بتوقيع الجزاء الجنائي (الغرامة والحبس) دون أن يأمر بهدم البناية التي أقيمت بدون ترخيص (رخصة البناء) وهذا ربما يجعل أحكام المادة 86 من قانون النشاطات المنجمية المعدل غريبة إلى حد ما، أما الشكل الثاني لنظام إعادة الحال إلى ما كانت عليه في هذا القانون لا يبتعد عن الحالة السابقة، ولكن الملف لا يصل أمام القاضي الجزائي تبعا لشكوى، بل يصل على أساس شكوى مصحوبة بمحضر محرر من قبل ذوي الصفة والصلاحية، والأشغال في هذه الحالة يمكن أن توقف إلى غاية الفصل في الموضوع من قبل محكمة الجنح، ويكون هذا التوقيف إما تبعا لأمر النيابة العامة بطلب من السلطة الإدارية، أو تبعا لأمر قاض التحقيق المكلف بالملف، أو من طرف المحكمة ذاتها، وتفصل المحكمة في الموضوع بأمر استعجالي، بعد سماع المالك أو المستغل خلال مهلة 48 ساعة بعد دعوته للقول أمامها، على أن يكون الحكم قابل للتنفيذ بموجب المسودة رغم المعارضة أو الاستئناف، مادام أنه استعجالي، وللسلطة الإدارية مانحة الترخيص أن تعتمد على الحضر للأمر بوقف الأشغال، وهذا الإجراء المنصوص عليه في الشكل الثاني الذي نحن بصدده يتضمن هو الآخر نظام الأمر الاستعجالي الجزائي خارج هذه الحالة، وهو ما يجعل قلة اللجوء إليه، إن نقل انعدام

الاعتماد عليه إطلاقا وهو ما ينجم عنه صعوبة كبيرة تواجه تطبيق نظام إعادة الحال إلى ما كانت عليه للتطبيق بموجب المادة 87 من القانون المنجمي المذكور[1].

والأصل أن نظام إعادة الحال إلى ما كانت عليه في حماية البيئة يثبت جدارته وفعاليته في حماية البيئة في الجزائر، وحتى يتحقق ذلك يجب العمل على تعميم هذا النظام في شتى القوانين المتعلقة بحماية البيئة، وتوعية الأجهزة الإدارية المركزية أو اللامركزية حول ضرورة اللجوء إليه كلما كان ممكنا، وكذا تحسيس الجهات القضائية، وخاصة الجزائية منها على النطق به، وهذا المسلك يقتضي إعادة النظر في العديد من النصوص المتصلة بحماية البيئة، وذلك يشكل مهمة صعبة، إلا أن انتهاج سياسة بيئية تتضمن التنمية الاقتصادية المستدامة يدفعنا إلى مواجهة ورفع كل التحديات والصعوبات.

وبناء على التوجه العام والجديد للفلسفة التشريعية لحماية البيئة في الجزائر فقد كرس المشرع الجزائري في هذا المجال عدة مبادئ جديدة[2]، ضمن القانون 03-10 الصادر في جويلية 2003 والذي يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، هذه المبادئ تعبر كلها عن حاجة ملحة لإحداث توازن بين صرامة ودقة النصوص البيئية التنظيمية الكثيرة، وجملة الأعمال ذات الطابع التصوري المجردة من المفهوم التنظيمي، والتي عبر عنها الفقه بأنها استجابة لعقلنة قانون البيئة الذي يتراوح بين الإفراط في القواعد التقنية، والإعلان عن النوايا بدون مضمون تنظيمي، فقد جاء في المادة 03 من هذا القانون تعريف جملة من المبادئ التي يتأسس عليها قانون البيئة، من بينها مبدأ الحيطة: "الذي يجب بمقتضاه ألا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية، والتقنية الحالية، سببا

---

(1) طاشور عبد الحفيظ، نظام إعادة الحال إلى ما كانت عليه في مجال حماية البيئة، المرجع السابق، ص 133.

(2) وهذه المبادئ هي حسب المادة 03 من القانون 03-10 المتعلق بحالة البيئة في إطار التنمية المستدامة 1- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي. 2- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية، 3- مبدأ استبدال حل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطرا عليها ولو كانت تكلفته مرتفعة، 4- مبدأ الإدماج والكمتعلق بالمخططات والبرامج البيئية، 5- مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأوةلوية عند المصدر، 6- مبدأ الحيطة والمتعلق بدراسة مدى التأثير على البيئة، 7- مبدأ الملوث الدافع وقد سبق تفصيله، ومبدأ الإعلام والمشاركة ويتعلق بالمشاركة الجهوية حيث يكون لكل شخص الحق أن يكون على علم بحالة البيئة والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة، الجريدة الرسمية العدد 43 الصادرة في 20 جويلية سنة 2003، ونلاحظ أن هذه المبادئ كلها تتطلب تعويضات مسبقة فارغة من محتوى الوقاية بل هو تعويض مسبق.

في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية والمناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة، ويكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة[1].

ويعتبر الفقه أن المسؤولية عن مبدأ الاحتياط لا تشمل الإزعاجات أو المضار البسيطة التي يمكن إصلاحها، وأن مبدأ الاحتياط لا ينطبق إلا باقتران الطابع الجسيم والمضر بالبيئة، وفي نطاق التكلفة الاقتصادية المقبولة مما يسمح للصناعيين بهامش المناورة، وبذلك تم تصور مبدأ الاحتياط لطريقة مفيدة للاستجابة للتخوف من عدم مواكبة التطور العلمي والتقني لإصلاح الأضرار الإيكولوجية[2].

ونظرا لما ينتظر من هذا الجيل الجديد للمسؤولية المدنية الوقائية من وظيفة جوهرية في اتقاء وقوع الأخطار البيئية الجسيمة والمضرة، فإنه الفقه يعتبر بأن المسؤولية على أساس الاحتياط ليست مسؤولية بمفهوم القانون المدني، بل هي مجرد أخلاقيات جديدة للمسؤولية، لأنها تختلف في أساسها عن المسؤولية التقليدية التي تقوم على العلاقة السببية، في أنها مسؤولية لا تتناول ما ارتكب من أخطاء اتجاه البيئة، وإنما تتضمن ما ينبغي فعله في حدود الممكن والمقدرة.

ويضيف الفقه بأن المسؤولية عن الاحتياط تعتبر مسؤولية مستقبلية غير محددة وملحة،وولا مناص منها، كما أنها ليست موجهة للاتهام والبحث عن تحديد الفاعل، والحصول على التعويض، وتمتاز بأنها تتناول الأضرار الكبرى التي لها طابع الكوارث، وبذلك فإن بعدها ليس فرديا وإنما جماعيا، لأنها تتناول الأضرار الجماعية، والتي لم يوجد لها مكان ضمن المسؤولية المدنية التقليدية، وهي تحل محل الأضرار غير القابلة للتعويض، أو غير القابلة للإصلاح، من خلال منع حدوثها وليس من خلال تعويضها[3].

---

(1) المادة 3 الفقرة 6 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص 9.

(2) هذه الطريقة المتعلقة باعتماد القرينة السلبية سمحت بإدانة صاحب مصنع يشغل في مجال الكيمياء لتعويض الأضرار التي أصابت مربي النحل، إذ اعتبر القضاء أنه لا يوجد سبب لوفاة النحل، وأنه لا يمكن تفسير ذلك إلا بتسمم ناتج عن استقرار مادة الفليور Fluor في الأزهار، ويناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، المرجع السابق، ص 315.

(3) كما بينها المشرع في الشرط الأخير من المادة 6/3 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، "ويكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة "أي أن تطبيق مبدأ الاحتياط لا ينطوي على التزام قانوني وقضائي واضح يتعلق بالسلطة التقديرية للإدارة في إلزام المنشآت المصنفة باتباع تدابير الاحتياط في إطار قدرتها الاقتصادية.

ويعتبر البعض بأن مبدأ الاحتياط أو الخطأ المرتبط بعدم مراعاة مبدأ الاحتياط ليس مفهوما جديدا وإنما هو يتسع في مفهوم الاحتياط المعروف في القانون المدني ليشمل ليس فقط حياة الأفراد، وإنما ليشمل المحافظة على الكون ومن ثم بقاء الإنسان نفسه[1].

بينما يشكك جانب من الفقه في الاعتراف بقيمة قانونية لمبدأ الاحتياط ضمن قواعد المسؤولية المدنية لحماية البيئة من المضار الكبرى، لأن مفهوم الاحتياط ليس غريبا عن المسؤولية الإدارية من خلال الالتزام بالأمن، ولا عن المسؤولية المدنية من خلال الالتزام بالحيطة والحذر، ولذلك يظهر بأنه ليس مجديا الاعتراف به كمبدأ مستقل ضمن قواعد المسؤولية، لأنه يرى بأن التطبيق الصارم للمسؤولية المدنية عن خطأ الاحتياط قد يؤدي إلى زرع مخاوف لدى كل أصحاب النشاطات الملوثة أو المبدعين، الأمر الذي يؤدي إلى اتهام كل مبادرات التحديد والتطوير والتحديث، وبالتالي القضاء على كل المبادلات الخلاقة، إلا أنه ومن جهة أخرى وعلى الرغم من أهمية هذه المبادرات فإنه يجب أخذ الحيطة والحذر بتكلفة معقولة لاتقاء ضررها الجماعي، وإن اقتضى الأمر منعها إذا كان ضررها أكثر من نفعها.

وحتى من قبل ظهور قانون البيئة سنة 2003، نجد أن أغلب تطبيقات مبدأ الاحتياط في التشريع الجزائري تتمحور في دراسة مدى التأثير على البيئة [2]، l'etude d'impacte sur l'envirennement، وكذا في دراسات مدى التأثير على التهيئة العمرانية، وكذا في إنجاز مخططات التهيئة العمرانية، وفيما يلي بعض هذه التطبيقات في دراسة مدى التأثير على البيئة:

1- فقد نص المشرع الجزائري في المادة 2/25 من المرسوم التنفيذي 84-378 المتعلق بالنفايات على أنه: "يجب أن يرفق طلب إعادة مزبلة مراقبة أو وحدة معالجة النفايات

---

(1) Gilles Dellannoi, sagesse, prudence, précaution, in RJE, N° Spécial « le principe de précaution », 2000, pp 11-15.

(2) للتفصيل أكثر راجع بحث مفصل حول: دراسة التأثير حول البيئة من إعداد المعهد الوطني ENPE Institut National de perfectionnement de l'équipement التابع لوزارة المواد المائية، الشراقة الجزائر، 2002.

الصلبة الحضرية والصناعية بدراسة أثر ذلك ومنفعته، وبجميع المعلومات المفيدة التي تتعلق بتقدير الاستغلال خلال 15 سنة.

2- التنظيم المطبق على المنشآت المصنفة تنص المادة 09 من المرسوم 88-149 المتعلق بالمنشآت المصنفة على أنه: "لا تمنح الرخص[1]، المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا المرسوم إلا بعد إجراء تحقيق علني طبقا للمادة 08 من القانون رقم 83-03 المؤرخ في 05 فبراير 1983 المتعلق بحماية البيئة الملغى، بحيث جاءت المواد 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، لتفصل في أهمية تقديم مدى التأثير على البيئة قبل تسلم أي رخصة.

3- وفي قانون الولاية نصت المادة 66 من القانون رقم 90-09 المتعلق بالولاية[2]، على أنه: "يبادر المجلس الشعبي الولائي ويجسد كل العمليات التي ترمي إلى حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز القروي، كما يشجع تدابير الوقاية من الكوارث والآفات الطبيعية، ويتخذ في هذا الصدد كافة الإجراءات صد أخطار الفيضانات والجفاف، ويبادر إلى إنجاز أشغال التهيئة والتعمير، وتنقية مجاري المياه في حدود إقليمها".

4- أما في حماية الصحة النباتية[3]: تنص المادة 32 من القانون 87-17 المتعلق بحماية الصحة النباتية على التزام الدولة والجماعات المحلية بتنفيذ عمليات الوقاية من متلفات النباتات ومحاربتها فيما يخص أملاكها العقارية، وبخصوص الأملاك الوطنية الغابية تتولى القيام بعمليات الوقاية والمقاومة، الإدارة المكلفة بالغابات بالتنسيق مع سلطة الصحة النباتية.

5- حماية الصحة الحيوانية: إذ ذكرت المادة 02 من القانون رقم 88-08 المتعلق بنشاطات الطب البيطري، وحماية الصحة الحيوانية أن هذا القانون يشمل المجالات الأساسية التالية:

---

[1] وتشمل الترخيص بوجود المنشأة وكذا الترخيص بمزاولتها لنشاطها.

[2] المادة 66 من القانون رقم 90-09 المؤرخ في 07 أبريل 1990 المتعلق بالولاية.

[3] المادة 32 من القانون رقم 87-17 المؤرخ في أول أوت 1987، والمتعلق بحماية الصحة النباتية.

حماية الصحة الحيوانية، والوقاية من الأمراض الحيوانية ومكافحتها، لاسيما التي يجب التصريح بها، وتحديد التدابير العامة اللازمة لذلك، وكذا مراقبة الحيوانان والمنتجات الحيوانية، والمنتجات ذات المصدر الحيواني، وحفظ الصحة العمومية البيطرية.

ونلاحظ مما سبق أنه مهما تطورت قواعد المسؤولية المدنية عن وضعها التقليدي الذي يبحث عن الخطأ، خاصة بعد صعوبة تكييف العناصر الطبيعية ذات الاستهلاك الجماعي كالماء والهواء .... تبقى بعض المبادئ فقط التي تلقى ترحيبا في مجال جبر الضرر البيئي ولاسيما مبدأ الملوث الدافع، مبدأ إعادة الحال إلى ما كانت عليه، ومبدأ الاحتياط (الحيطة)، بحيث تهتم مباشرة بما يرجع الوضع البيئي إلى أصله ولو بنسبة قليلة، إلا أنه في نظري يبقى لهذه المبادئ الطابع العلاجي الخالي من الوقاية، على اعتبار أن الالتزام بالمبدأ يكلف مبالغ، هي بمثابة تعويض مسبق على تلوث وشيك الوقوع بالنسبة لمبدأ الملوث الدافع، ومبدأ الاحتياط، أما بالنسبة لإعادة الحال إلى ما كانت عليه على فرض تعميم تطبيقه، بعد النص عليه في جل التشريعات البيئية، يبقى دوره محتشما، لأن آثار التلوث والتدهور البيئي تبقى بل وتزيد حدتها في ظل غياب الرقابة على تسيير الرسوم البيئية، ومتابعة أشكال إعادة الحال إلى ما كانت عليه، وكذا صورية دراسة التأثير على البيئة في كثير من الأحيان، عند من يكون همه فقط تأسيس منشأة، الشيء الذي يلقى دعما، من طرف الإدارة، لعدم الحيلولة دون المشاريع التنموية، وحتى في حالة الجزاءات المالية والإجراءات الردعية فإن هذه الأموال تدخل في ذمة الخزينة، والمقصد الأصلي المتمثل في البيئة بقي على حاله، مما يجعلنا نستنتج أن هذه الآليات على اختلاف أنواعها ليست بوسائل تفعيل لما تقصده القواعد القانونية التي سنها المشرع لحماية البيئة، وإن كان له دور قليل كمبدأ إعادة الحال إلى ما كانت عليه إلا أنه وسيلة تحفظ المقصد (شيئا ما) من حيث العدم، أما من حيث الوجود كآليات وقائية فيكاد ينعدم حتى مع مبدأ الاحتياط الذي أثبت عدم جدواه كآلية لحماية البيئة على الواقع، بخلاف آليات تفعيل هذه المقاصد في الشريعة الإسلامية والمتمثلة في الأحكام الشرعية الفقهية، والقواعد الفقهية التي تتناولها في الفرع الثاني من هذا المطلب.

الفرع الثاني: آليات تعويض الأضرار البيئية في الفقه الإسلامي:

وقد عالجه فقهاء الشريعة الإسلامية ضمنيا في باب الضرر[1]، ومنهم من عالجه تحت عنوان نظرية الضمان[2]، والبعض الآخر في الفعل الضار والضمان فيه[3]، كما عالجه آخرون في موضوع الالتزام في التصرفات المالية في الفقه الإسلامي[4]، وكذلك في نظرية الموازنة بين المنافع والمضار[5]، وغيرهم بحيث أسهب الفقهاء في دراسة الفعل الضار وآليات تعويضه، أو ضمانه (جبره)، وما دام الحديث في هذا الفرع يتطلب الحديث عن آليات، فلا مجال للإطناب في ماهية الفعل الضار، والنصوص التي وردت بشأنه ودلالاتها، باعتبار أنها ذكرت في هذه الرسالة ضمنيا، ولا في أن نتحدث عن أنواع الضرر ما دام يهمنا الضرر البيئي في المفهوم الري، وبالتالي فإننا نتحدث عن الآلية الأكثر ضمانا لضمان جبر هذا الضرر، إذا ارتأيت الحديث عن التأصيل لرعاية البيئة وأحكام الضمان فيها باستعمال القواعد الفقهية كفن من الفنون الشرعية، والآليات الكفيلة بتحقيق تفعيل هذا المقصد، ولا سيما حيال مساسه بضرر، مع بعض الشواهد من التراث الإسلامي.

1-المقصود بالقواعد الفقهية: هي تتبع مسائل الفقه وفروعه، وتعد المبادئ العامة والأفكار الجامعة لمسائل كثيرة تنطبق على الواقع والحوادث التي تدخل تحت موضوعها، والتي تتشابه فيها الجزئيات، وهذا تسهيلا للرجوع للأحكام الفقهية، وتوفيرا للوقت من الرجوع للمطولات الفقهية المختلفة لمعرفة حكم مسألة معينة، سماها بن نجيم الحنفي بالأشباه والنظائر باعتبار أنها حكم كلي ينطوي على جميع جزئياته ويناظرها بل ويشابهها، فقد عرفها ابن نجيم بأنها: "حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته، لتعرف

---

(1) أحمد موافي، الصور في الفقه الإسلامي، دار بن عفان، فرع السعودية الطبعة الأولى، 1997، المجلد الأول، ص: 19 وما بعدها.

(2) محمد فوزي فيض الله، نظرية الضمان في الفقه الإسلامي العام، مكتبة التراث الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى 1983، ص: 107 وما بعدها.

(3) مصطفى أحمد الزرقاء، الفعل الضار والضمان فيه، دار القلم بيروت، دار العلوم بيروت، الطبعة الأولى 1988، ص: 15وما بعدها.

(4) وليد خالد الربيع، الالتزام في التصرفات المالية في الفقه الإسلامي، دار النفائس الأردن، الطبعة الأولى 2007، ص: 417 وما بعدها.

(5) محمد عبد رب النبي حسنين محمود، نظرية الموازنة بين المنافع والمضار في إطار القانون العام، در السلام، القاهرة، الطبعة الأولى 2008، ص: 20 وما بعدها.

أحكامها منه[1]"، كما عرفها المقري بقوله:"كل كلي هو أخص من الأصول وسائر المعاني العقلية العامة، وأعم من العقود، وجملة الضوابط الفقهية الخاصة[2]"، وقد وضح بعض المعاصرين تعريفها، بحيث عرفها علي صيدر بقوله: "القاعدة لغة الأساس، وفي اصطلاح الفقهاء، هي الحكم الكلي أو الأكثري الذي يراد به معرفة حكم الجزئيات[3]"،وأوضح التعاريف جاء بها أحمد مصطفى الزرقاء حينما قال: "القواعد أصول فقهية كلية في نصوص موجزة دستورية، تتضمن أحكاما تشريعية عامة في الحوادث الذي تدخل تحت موضوعها[4]".

ويدور الاختلاف بين هذه التعريفات حول قيد واحد فيها، هو قيد (أو الأغلبي)، في انطباق القاعدة على كل الفروع المندرجة تحتها أو انطباقها على أكثرها، إلا أن الاختلاف بينها يبقى نظريا لسبب جوهري، وهو أنه ما من قاعدة أو أصل إلا وله استثناء، ووجود هذا الاستثناء لا يغير من حقيقة الأصل أو القاعدة شيئا، وتسميتها بـــ "كلية" فيما سبق، نسبة إلى قلة المستثنيات بمقارنتها مع أحكام المشمولة بالقاعدة، فسميت "كلية" إقامة للأكثر مقام الكل.

2- **مصادر القواعد الفقهية:** تتمثل المصادر التي تنبني عليها القواعد الفقهية ثلاثة:

أولها: النص: فقد تكون القاعدة الفقهية مطابقة للنص لفظا أو معنى، كقاعدة "العادة محكمة" التي بنيت على قوله تعالى: ﴿ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ ﴾ [5]، وقاعدة: "الضرر يزال" بنيت على قوله صلى الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار"[6]، وقاعدة: "المشقة تجلب التيسير"

---

(1) ابن نجيم، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1993، الجزء الأول، ص: 22.

(2) أبو عبد الله المقري، الكليات، دراسة وتحقيق محمد أبي الأجفان، الدار العربية للكتاب، طبعة 1997م، ص: 12.

(3) علي صيدر، دور الحكام شرح مجلة الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، الجزء الأول، ص: 17.

(4) مصطفى أحمد الزرقة، المدخل الفقهي العام، دار الفكر دمشق، الطبعة 1968، الجزء الثاني، ص: 94.

(5) سورة الأعراف، الآية 199.

(6) الإمام أحمد.، المسند، ، مسند العشرة المبشرين بالجنة،مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه ،حديث الشريد بن سويد الثقفي رضي الله عنه، مؤسسة قرطبة القاهرة، مصر، رقم لحديث 2867، ج1، ص 313، مالك، الموطأ، رواية يحي الليثي،تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الأقضية ، باب القضاء في المرفق، دار إحياء التراث العربي مصر، رقم الحديث 1429، ج2، ص 745.

بنيت على قوله تعالى: ﴿ ...يُرِيدُ اللّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ... ﴾[1]، وكذا قوله جل جلاله: ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾[2]، وتدل نصوص كثيرة على هذه القواعد بل وعلى قواعد أخرى.

ثانيها: الاستدلال: وهو طلب الدليل في اللغة، أما عند الأصولين يطلق على دليل خطي الفقهاء بأنه: "محاولة الدليل المفضي إلى الحكم الشرعي من جهة القواعد لا من جهة الأدلة المنصوصة"[3]، وقد أوضحه آخر: بقوله: "كل أصل لم يشهد له نص معين، وكان ملائما لتصرفات الشرع، ومأخوذا معناه من أدلته، فهو صحيح يبنى عليه، ويرجع إليه إذا كان ذلك الأصل قد صار بمجموع أدلته مقطوعا به، لأن الأدلة لا يلزم أن تدل على القطع بالحكم بانفرادها دون انضمام غيرها إليها كما تقدم، لأن ذلك كالمعتذر"[4]، ومنه يشمل الاستدلال جميع الأدلة المختلف حولها من استصلاح، أو استصحاب، أو استقراء، ونحوها فيكون ثبوت القاعدة الفقهية حينها عند من يقول بذلك الدليل أو يحتج به.

ثالثها: الاستقراء: والاستقراء بمعناه العام لا الاستقراء بالمعنى الخاص عند الأصولين وهو "تصفح أمور جزئية، ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات"[5]، ويعد أحد طرق الاستدلال عند الأصوليين، وأما استقراء تام أو استقراء ناقص.

– **الاستقراء التام:** وهو إثبات الحكم في جزئي لثبوته في كلي على سبيل الاستغراق"[6]، ويعد الاستقراء التام حجة عند الأصوليين من غير خلاف، إلا اختلافهم في إفادته، القطع أو الظن.

---

(1) سورة البقرة، الآية 185.

(2) سورة الحج، الآية 78.

(3) القرافي، شرح تنقيح الفصول، تحقيق طه عبد الرؤوف، المكتبة الأزهرية القاهرة، الطبعة الثانية، 1414هـ، ص 40.

(4) الشاطبي، الموافقات، تحقيق عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، 1996، الجزء الأول، ص 37-38.

(5) الزركشي، البحر المحيط، تحقيق محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 2000، الجزء الرابع، ص 321.

(6) القرافي، شرح تنقيح الفصول، المرجع السابق، ص 82، البحر المحيط، ، الجزء الرابع، ص 10.

– **الاستقراء الناقص:** وهو إثبات الحكم في كلي، لثبوته في أكثر جزئياته من غير احتياج إلى جامع، ويسميه الفقهاء "إلحاق الفرد بالأعم الأغلب.

ولقد اختلف الأصوليون في إفادة الاستقراء الناقص الظن لذاته، أم لابد له من قرينة خارجة عنه، بحيث إذا اجتمعا أفادا الظن، إذ ذهب جمهور الأصوليين إلا أنه يفيد الظن بذاته، ومن تم قالوا بحجية الاستقراء الناقص[1]، مستندين في ذلك إلى أن العمل بالظن الراجع متعين لحديث: "نحن نحكم بالظاهر"[2]، وذهب الرازي (فخر الدين) [3]، إلى عدم إفادة الاستقراء الناقص الظن ذاته[4]، ومن ثم اشتراط اجتماعه مع دليل آخر حتى يفيد الظن كما اشتهر به، ويذهب رأي آخر إلى أن الخلاف بين الفريقين لفظي[5]، ويرجع في جوهره إلى الفرق الدقيق في تعريفهما للاستقراء الناقص، فالجمهور يعرفه بأنه: "إثبات الحكم في كلي لثبوته في أكثر جزئياته، بينما عرفه الرازي بقوله: "إثبات الحكم في كلي لثبوته في بعض جزئياته"[6]، فهناك فرق بين البناء على الأكثر الغالب، والبناء على البعض القليل، فهو طرف في اللفظ والاصطلاح فقط، وبهذا التوفيق بين الرأيين تترجح حجية الاستقراء الناقص بإفادته الظن.

3- **حجية القواعد الفقهية في الاستدلال:** (حتى تكون آلية فعالة لاستنباط الأحكام البيئية المتعلقة بجبر الضرر) وقد اختلف الفقهاء في هذا النطاق، في أن قوة الاستدلال بالقاعدة الفقهية إنما تتأتى بحسب المصدر الذي تستند إليه القاعدة الفقهية ذاتها، إذ كلما كان المصدر متفقا حوله، كانت القاعدة الفقهية أقرب إلى القبول، وأقوى في الاستدلال، فإذا كان مصدر القاعدة الفقهية نصا شرعيا صحيحا في سنده، صريحا في دلالته، فإن القاعدة الفقهية تكون حجة باتفاق، وإذا كان منشأ القاعدة الفقهية

---

(1) القرافي، شرح تنقيح الفصول، المرجع السابق، ص 448.

(2) ابن كثير، تحفة الطالب، تحقيق عبد الغني الكبيس، دار حراء، مكة، الطبعة الأولى 1406هـ، الجزء الأول، ص 174.

(3) أبو إسحاق الشيرازي، طبقات الفقهاء، تحقيق خليل الميس، دار القلم، بيروت، ص 265.

(4) الرازي، المحصول، حققه طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1997، الجزء السادس، ص 161.

(5) رياض منصور الخليفي، القاعدة الفقهية، حجيتها وضوابط الاستدلال بها، ص 302.

(6) الرازي المحصول، المرجع السابق، الجزء السادس، المرجع السابق، ص 161.

الاستقراء التام، فإنها تكون حجة أيضا، للقوة في دلالى الاستقراء التام، وهذا محل اتفاق بين الجميع، وكذلك إذا بنيت القاعدة على قياس فإنها تكون حجة عند من يعتبر القياس دليلا يعول عليه، وهذا خارج أيضا عن محل النزاع بين الفقهاء، إذ الأمر يثور بشأنه الخلاف عند انبناء القاعدة الفقهية على استقراء ناقص، فهل يمكن اعتبار القاعدة الفقهية التي تنبني على هذا الأساس حجة تخرج عليها الفروع، وتستنبط منها الأحكام الشرعية، وانقسم الفقهاء في آراء ثلاث.

1- **الرأي الأول**: وهو لبعض المتقدمين وأكثر المعاصرين، الذين يرون منع الاستدلال بالقواعد الفقهية، وعدم الاعتماد عليها في استنباط الأحكام، وقد عللوا رأيهم بأدلة نختصرها فيما يلي:

أولا: أن المتيقن في علاقة القواعد الفقهية بفروعها أنها كاشفة عنها ومعرفة بها فقط، وأما كونها مصدرا لاستصدار الأحكام فمشكوك فيه، إذ اللازم إبعاد الشك ولزوم اليقين[1].

ثانيا: كون القاعدة الفقهية أغلبية في حقيقتها، واعتبارها كلية تسامح، ومعنى ذلك أنه يحتمل أن ينبني الفرع المستدل عليه بالقاعدة الفقهية على استثناءات خارجية عن مقتضاها، ومع هذا الاحتمال يسقط الاستدلال[2]. والرد على هذا أن الفرع الخارج عن القاعدة إما أن يكون مستثنى بالنص أو باجتهاد، فإن كان مستثنى بالنص فإن ذلك لا يقدح في شمول القاعدة لبقية الفروع، كتخصيص العام، فإنه لا يلزم منه انتفاء الشمول والاستغراق لبقية أفراد العام التي لم يسملها التخصيص، وأما إذا كان ثابتا باجتهاد فليس اجتهاد من اعتباره مستثنى أولى من اجتهاد من ألحقه بالقاعدة الفقهية[3].

---

(1) الرازي المحصول، المرجع السابق، الجزء السادس، ص 161.

(2) مصطفى الزرقاء، المدخل الفقهي العام، المرجع السابق، الجزء الثاني، ص 948.

(3) رياض منصور الخليفي، القاعدة الفقهية، حجيتها وضوابط الاستدلال بها، المرجع السابق، ص 306.

ثالثا: إن القول باعتبار القواعد الفقهية أصلا تنبني عليه الأحكام الشرعية زيادة لأصل جديد إلى أصول الفقه، وإثبات الأصول لا يتمكن إلا بأدلة قطعية، والاستقراء الناقص مظنون، فبطل بذلك الاستدلال بالقواعد الفقهية[1].

ولقد نوقض هذا الدليل بأن القول بحجية القواعد الفقهية، يترتب عليه أن تكون حاكمة على الكتاب والسنة والأدلة الأخرى الأعلى مرتبة منها وهذا باطل[2].

رابعا: أن القول بتحكيم القواعد الفقهية، وجعلها أصلا تنبني عليه الأحكام وهو تقول على الشريعة بمجرد الظن والهوى، فوجب منع ذلك صونا للشريعة وسد الذريعة[3].

وقد نوقش هذا الدليل بأنه خارج عن محل النزاع، لأن القواعد الفقهية إنما تستند إلى أصول الشريعة ومعانيها العامة وما ثبت بالظن الراجح.

2- **الرأي الثاني:** ويمثل هذا الفريق عامة المتقدمين وبعض المتأخرين، الذي يذهبون إلى إثبات حجية الاستدلال بالقواعد الفقهية، وقد بنوا رأيهم هذا على أدلة نذكر باختصار فيما يلي:

أولا: قوله تعالى: ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ... ﴾ [4]. وقوله تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ...﴾ [5]. والنصوص متناهية والحوادث والنوازل غير متناهية، فاقتضى ذلك ضرورة أن تكون الاستنباطات من المعاني والدلالات التي دلت عليها النصوص، ومن جنس هذا إعمال الاستدلال بالقواعد الفقهية عند انعدام ما يقدم عليها من الأدلة الأقوى كالنص والإجماع.

---

(1) الشاطبي، الموافقات، المرجع السابق، الجزء الأول، ص 20-21.

(2) رياض منصور الخليفي، القاعدة الفقهية، حجيتها وضوابط الاستدلال بها، المرجع السابق، ص 308.

(3) رياض منصور الخليفي، القاعدة الفقهية، حجيتها وضوابط الاستدلال بها، المرجع السابق، ص 308-309.

(4) سورة الأنعام، الآية 38.

(5) سورة النحل، الآية 89.

ثانيا: ما صح عن عمر بن الخطاب في كتابه إلى أبي موسى الأشعري[1]. رضي الله عنهما قوله: "ثم الفهم الفهم فيما أدلي إليك مما ليس قرآنا ولا سنة ثم قايس الأمور عند ذلك، وأعرف الأمثال والأشباه، قم اعمد فيما ترى، إلى أحبها إلى الله وأصبهها بالحق"، ووجه الدلالة من كتاب عمر، هو جواز الاجتهاد بإلحاق الفرع الفقهي، بما هو أشبه به، وإلحاق الفرع الفقهي بالقاعدة الفقهية أولى منه بقول عمر رضي الله عنه.

ثالثا: أن الأصل الذي تنبني عليه القواعد الفقهية، وهو الاستقراء الناقص، يعتبر حجة لإفادته الظن الغالب، والعمل بالظن الراجح متعين شرعا كما تبين سابقا، وقد نوقش هذا الدليل أن الاستقراء الناقص دليل مختلف حوله، وما كان كذلك لا يسوغ بناء أصل كلي عليه[2]، ويرد هذا بوجود مجموعة من الأصول الكلية المتفق حولها كالإجماع والقياس، و لم يمنع ذلك من الاختلاف حولها، و لم ينتقض أصلها بذلك.

رابعا: قياس حجية القواعد الفقهية على حجية قياس الشبه، بجامع اعتبار غلبة الظن بالحكم في الإثنيين، فلما كان قياس الشبه دليلا ظنيا معتبرا، وجب اعتبار القواعد الفقهية كذلك[3]، ونوقش هذا الدليل بأن من شروط القياس أن يكون الأصل المقيس عليه محل اتفاق، والأصل هنا هو قياس الشبه محل خلاف بين الأصوليين.

خامسا: قياس القواعد الفقهية على الأدلة الظنية الأخرى، والتي منها القياس والاستحسان والاستصحاب ونحوها، بجامع كون جميع هذه الأصول ظنية، وأنها إنما يصار إليها عند عدم النص.

---

(1) ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة 1407، الجزء الأول، ص 88-86.

(2) رياض منصور الخليفي، القاعدة الفقهية، حجيتها وضوابط الاستدلال بها، المرجع السابق، ص 313.

(3) رياض منصور الخليفي، القاعدة الفقهية، حجيتها وضوابط الاستدلال بها، المرجع السابق، ص 313، عبد العزيز محمد عزام، القواعد الفقهية، دار الحديث القاهرة، الطبعة 2005، ص 69 وما بعدها.

سادسا: أن المجتهد عندما يعدم النص، أمام خيارين إنا أن يحكم في النازلة بمجرد الرأي والاستحسان، وإما أن يستند إلى الظن الغالب الحاصل بإلحاق الفرع بقاعدته الكلية، وبناء الحكم على الظن الشرعي خير من الاعتماد على الرأي والاستحسان[1].

3- **الرأي الثالث:** وهذا المذهب توسط بين المذهبين السابقين، إذ يرى عدم جواز الاعتماد على القواعد الفقهية في الاستدلال، إلا إذا كانت القاعدة المحتج بها من قبيل القواعد الكلية[2]، الخمس وهي: قاعدة "الأمور بمقاصدها"، و "المشقة تجلب التيسير"، "الضرر يزال"، و "العادة محكمة" وهذا المذهب خارج عن محل النزاع والخلاف ما دام أن الاحتجاج بالقاعدة الكلية التي لها أصل من الكتاب أو السنة إنما هو احتجاج بالأصل نفسه[3].

الرأي الراجح: وبعرض الأراء الثلاثة وأدلتها وكذا مناقشتها، يمكن القول بترجيح الرأي الثاني الذي يذهب إلى إثبات حجية الاستدلال بالقواعد الفقهية، وذلك لقوة أدلة مذهبهم، وقربها من البحث الأصولي الجاد، وتراوحها بين أغلب مباحثه، وقد مال إلى هذا الرأي رياض منصور الخليفي[4]، وعضد رأيه بمجموعة من المستوغات[5]، نذكر منها:

– أن القول بحجية الاستدلال بالقواعد الفقهية هو الأوفق بمقاصد الشريعة، وخلودها في كل زمان ودليل صلاحيتها واستيعابها لمختلف المستجدات مهما تسارعت عجلة التطور.

– أن المانعين في المسألة إنما عولوا على هذا المأخذ لأجل الاحتيال وصون الشريعة، وخوفهم من أن تضيع هذه الضوابط المعتبرة في الاستدلال بالقاعدة الفقهية.

---

(1) عبد العزيز محمد عزام، القواعد الفقهية، المرجع السابق، ص 70، رياض منصور الخليفي، القواعد الفقهية، حجيتها وضوابط الاستدلال بها، المرجع السابق، ص 316.

(2) أحمد الندوي، القواعد، دراسة تحليلية عامة للقواعد الفقهية، دار ىالقلم بيروت، ص 295.

(3) محمد دباغ، القواعد الأصولية في بداية المجتهد لابن رشد، أطروحة دكتوراه، المرحلة الثالثة، جامعة الزيتونة، المعهد الأعلى للشريعة، قسم أصول الفقه، السنة الجامعية، 1993-1994، ص 108-109.

(4) عبد العزيز محمد عزام، القواعد الفقهية، المرجع السابق، ص 70، رياض منصور الخليفي، القواعد الفقهية، حجيتها وضوابط الاستدلال بها، المرجع السابق، ص 316.

(5) رياض منصور الخليفي، القاعدة الفقهية، حجيتها، وضوابط الاستدلال بها، المرجع السابق، ص 317-318.

– أن الظاهرة من إطلاقات المتقدمين جواز الاستدلال بالقاعدة الفقهية، والقول بعدم جواز ذلك قول حادث.

كما أيد هذا الرأي كذلك الإمام بن عرفة من المذهب المالكي، فقد نقل عنه[1]: جواز نسبة القول إلى المذهب المالكي إذا كان استنباطا من القاعدة الفقهية، وذلك حين سئل: هل يجوز أن ينسب إلى هذا المذهب قول من له معرفة بقواعد المذهب ومشهور أقواله والترجيح والقياس؟ فأجاب بقوله: يجوز له ذلك بعد بذل جهده في تذكر قواعد المذهب، ومن لم يكن كذلك لا يجوز له ذلك.

فكما لاحظنا تعتبر القواعد الفقهية أهم ما يمكن للفقيه الاعتماد عليه في ضبط المسائل والفروع الفقهية المتناثرة بين أبواب الفقه المختلفة، وإن شذ فرع عن قاعدته بعد ذلك، فإنما يعود ذلك لاندراجه تحت قاعدة فقهية أخرى، أو للحوقه بدليل خاص يخرجه عن الأصل العام، والعلم بالقواعد الفقهية يساهم بشكل كبير في تقليل نسبة الخطأ لدى المجتهد في النوازل والمسائل التي تبنى عليها مختلف الأحكام الشرعية، وفي مختلف المجالات ولاسيما الأحكام السيئة مادامت هي موضوع بحثنا في هذا التأصيل البشري.

4- **أهمية القواعد الفقهية:** كذلك، فإن تفهم هذه القواعد يوجب الاستئناس بدلالتها والاستشهاد بها من باب الأسانيد كالأسانيد القانونية، كما أن دراستها تساعد على إدراك، الضوابط الخاصة بالجزئيات الأحكام، وتكون لدى دارسها ملكة قانونية وفقهية، بحيث تتوضح له التصورات الكلية وصياغتها الفقهية بمعرفة أشرار حكمتها، فعلم القواعد الكلية في الفقه الإسلامي خاص متميز عن الفقه أصوله، بحيث يهتم بدراسة الأحكام التشريعية الكلية التي تساعد على تنمية الملكة الفقهية ومعرفة المبادئ العامة للفقه الإسلامي التي تحكم الجزئيات، ومن شأنها أيضا استيعاب الفروع الجزئية وتوضيح نوعية الفكر القانوني الذي يحتويه الفقه الإسلامي، كما تتيح لرجل التشريع وخاصة غير المتخصصين منهم الفرصة الكافية للإطلاع على هذا التراث الفقهي دون الرجوع إلى

[1] عبد العزيز محمد عزام، القواعد الفقهية، المرجع السابق، ص 71.

المطولات الفقهية وحفظ الآلاف من المسائل، وبفضل القواعد تتم معرفة الأحكام الشرعية واستنباط الحلول للوقائع المتجددة لأن معرفة الضوابط ينطوي على فروع ومسائل فقهية لا حصر لها.

قال شهاب الدين القرافي عنها "هي مهمة في الفقه عظيمة النفع، بقدر الإحاطة بها يعظم قدر الفقيه، وتتضح له مناهج الفتوى، وجعلها أساسا للاستنباط، ومعرفة أسرار الشرع وحكمه".

وعلم القواعد الفقهية يحدد كذلك مرحلة هامة من مراحل تطور وتنظيم وتيلور الفقه الإسلامي من مرحلة النشأة والتكوين إلى مرحلة المبادئ العامة، والقواعد الكلية، والنظريات الموضوعية في الفقه والتشريع، لوضع أحدث الأنظمة التشريعية، بحيث استنبطها، كما أسلفنا الفقهاء من أحكام الكتاب والسنة، والفقه عن طريق الاجتهاد والاستقراء كمرحلة انتقالية من المسائل والفروع إلى النظريات العامة (من التطبيق إلى التنظير والتعقيد في العصر الحديث حتى قضت على الجمود والتقليد)، يقول عبد الرزاق السنهوري: "هذه القواعد تميز الفقهاء عن الرومان وفقهاء العالم كله، باستخلاصهم أصولا ومبادئ عامة من نوع آخر هي أصول استنباط الأحكام من مصادرها، وهذا ما سموه بعلم أصول الفقه.

وقد اختص بهذا العلم جلال الدين السيوطي، وابن نجيم الحنفي، ومصطفى الزرقاء ...، إذ الأحناف والمالكية هم أسبق في وضع هذه القواعد الكلية، يقول ابن نجيم الحنفي صاحب الأشياء والنظائر: "من وضع هذه القواعد هم الأحناف، ودونوها باستخراجها من الأصول العامة في القرن الثالث (03) الهجري، حين جمع أبو الطاهر الدباس قواعد المذهب الحنفي في 17 قاعدة وتطورت حتى أصبحت 100 قاعدة، تضمنتها مجلة الأحكام العدلية، هذه المجلة التي جمعت أحكام الفقه الإسلامي في العصر الحديث، وأثبتت نص الجمود والتقليد في الفقه الإسلامي، أمام مصطفى الزرقاء عرضها عرضا جديدا بأسلوب معاصر وجعل لها فهرسا يسهل لكل باحث الرجوع إليه، بحيث بنيت عديد الأحكام القضائية على القواعد الفقهية ولاسيما في المحاكم الأردنية.

إعمال بعض القواعد الفقهية في مجال جبر الضرر البيئي: وفي هذا النطاق أحاول إعمال بعض القواعد الفقهية، في مجال حماية البيئة ولاسيما في مجال جبر الضرر البيئي، إذ اخترت بعض القواعد المتعلقة بقاعدة الضرر يزال وما يتفرع عنها من قواعد (قاعدة: لا يزال الضرر بالضرر، قاعدة إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضررا بارتكاب أخنهما، قاعدة الضرر يدفع بقدر الإمكان) وكذلك قاعدة الجواز الشرعي ينافي الضمان ما لم يقيد بشرط اللاسة وهي القاعدة التي تقابل الترخيص في مجل البيئة قانونا، وأخيرا قاعدة الغرم بالغنم.

1- إعمال قاعدة "الضرر يزال" بيئيا:

أ– معنى القاعدة: هذه القاعدة يدخل فيها قاعدة الضرر لا يزال بالضرر، فهي قيد عليها أي أن الضرر يزال ولكن لا بضرر لأنه لو أزيل الضرر بالضرر، لما صدق بضرر يزال، نشأتها، كشأن الأخص مع الأعم[1]، والمعنى العام لهذه القاعدة أن الضرر تجب إزالته لأن الضرر ظلم وغدر والواجب عدم إيقاعه، لأن الأضرار مرفوعة ومزالة، ولا يحق أن تقع أصلا.

والضرر في اللغة من الضر[2]، وهو ضد النفع، وهو الهزال، وسوء الحال، والضرر: النقصان، تقول: دخل عليه ضرر في ماله، أي نقص، وكل ما كان من سوء حال، وفقر في بدن فهو ضر، وما كان ضدا للنفع فهو ضر، والمضرة خلاف المنفعة وضره يضره ضرا، وضر به، وأضر به، وضاره مضارة.

فالضرر يقابل النفع، فكل ما ليس ينفع فهو يضر[3].

---

(1) جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، ص 92، ابن السبكي، الأشباه والنظار، الجزء 1، ص 39.

(2) ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر – بيروت ، الطبعة الاولى، باب "ضرر " الجزء 4، ص462 وما بعدها، أحمد رقاوي، التأصيل البشري لرعاية البيئة، المرجع السابق، ص 77.

(3) لقد وردت مادة ضرر ومشتقاتها في القرآن الكريم في أربعة وسبعين موضعا، وذلك على وجوه: بمعنى البلاء والشدة، الجوع والعرى، نقص القدر والمنزلة، المرض والوجع والعلة، اختلاف الرياح والأمواج وخوف الهلاك، الإيذاء وإيصال المعنى في معارضة المنفعة والراحة، الفقر والفاقة، والقحط والجذب وضيق المعيشة، حمل الإنسان على ما يضر، ... كما وردت استعمالات مادة (ضرر) ومشتقاتها في السنة النبوية، والآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين، أنظر أحمد موافي، الضرر في الفقه الإسلامي، المرجع السابق، الجزء الأول، ص 24 وما بعدها، ولقد استعمل الفقهاء الضرر في مقابل النفع ولما كان النفع: تحصيل المنفعة، فإن الضرر يكون بمعنى إزالة المنفعة، وهو ما عبر عنه ابن العربي المالكي في أحكام القرآن: الضرر هو الأمم الذي لا نفع فيه

و"الضرر يزال" جملة خبرية لفظا، إنشائية معنى، لأن الأخبار في كلام الفقهاء للوجوب[1]، فيكون المراد بها الإنشاء أي أن الأضرار يجب إزالتها، بل هي مزالة من الله ابتداء أو دوما، وليس هناك تكليف فيه ضرر لأنه مزال وموضوع شرعا.

وكذلك الإنسان مكلف بأن يزيل الضرر عن نفسه، لأن نفسه ليست ملكا له، بل هي مملوكة لله تعالى، لأنه سبحانه خالقها وبارئها، ولا يجوز أن يلحق الضرر بغيره، لأنه ظلم، والظلم قد حرمه الله تعالى، وإقرار الظالم على ظلمه حرام وممنوع[2].

والواجب إزالة الضرر يعد قوعه بالتدابير والوسائل الممكنة باعتبار أن الأساس هو منع الفعل الضار، وهو سند في ترتيب نتائجه عليه، من تعويض مالي وعقوبات ونحوها، أما مسألة تقدير الضرر الذي يوجب الدفع أو التعويض أو العقوبة، فهي مسألة ترجع إلى السلطة التقديرية للقاضي، باعتبار أن القاعدة سند في النهي عن مطلق الضرر.

ب- **الأدلة المثبتة لحجية القاعدة (أصلها):**

ثبتت حجية هذه القاعدة بأدلة نقلية وعقلية، وأما ثبوتها بالأدلة النقلية فمن الكتاب والسنة والإجماع.

1- **الكتاب:** قوله تعالى في شأن المطلقات : ﴿ وَلاَ تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُواْ ﴾[3]، وفي شأن البيع: ﴿ وَأَشْهِدُوْاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلاَ يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلاَ شَهِيدٌ ﴾ [4]... وغيرها من الآيات التي دلت على تحريم الضرر ومنعه، وإن من يستقرئ أحكام الشريعة في كل جزئياتها

يوازيه أو يربي عليه، وهو نقيض النفع" ابن العربي، أحكام القرآن، الجزء 1، ص 54-55، والضرر أنواع في العلاقات المختلفة بالنسبة للمصالح المعتبرة شرعا، فيوجد الضرر في العلاقات الأسرية، والضرر في العلاقات المالية، والضرر فيما يتصل بالحقوق العقارية وحقوق الارتفاق، الضرر في باب الجنايات، الضرر في العلاقات الدولية، أحمد موافي، الضرر في الفقه الإسلامي، المرجع السابق، ص 99.

(1) أحمد الزرقاء، شرح القواعد الفقهية، تصحيح ومراجعة عبد القادر أبو غدة، دار الغرب الإسلامي بيروت، ص 125.

(2) عبد العزيز محمد عزام، القواعد الفقهية، المرجع السابق، ص 126.

(3) سورة البقرة، الآية 231.

(4) سورة البقرة، الآية 282.

يدرك تماما أن الشارع الحكيم قصد من ذلك تحريم كل أنواع الضرر، وأن هذه الجزئيات تندرج تحت أصل كلي يمكن أن يرجع إليه كل ما كان من هذا القبيل.

وليس الضرر الذي ورد ذكره في القرآن الكريم منحصرا في نطاق اللفظ الذي تتكون منه مادته من الضرر بل ورد بصور وأشكال مختلفة مما يؤدي معنى الضرر.

فالتنبيه على منع الإضرار، وتحريمه في القرآن الكريم يدل على خطورة هذا الموضوع، وأن نفي الضرر كان أمرا معنيا به في جميع الحالات صغيرها وكبيرها[1].

2- **السنة:** قوله صلى الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار في الإسلام"[2]، ووجه الدلالة من الحديث أن الرسول صلى الله عليه وسلم: نفى الضرر مطلقا لأنه نكرة في سياق النفي فيعم، فتعين أن يكون المراد به أنه لا يجوز الضر والضرار في ديننا، وإذا انقض الجواز ثبت التحريم، فالغرض من الحديث منع الضرر أيا كان، ولهذا فلا يجوز لأحد أن يلحق الضرر لا بنفسه ولا بغيره، بل ولا يجوز أن يقابل الضرر بضرار، فكأن النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تضروا، ولا تقابلوا الضرر بالضرار، وهذه مرتبة عليا، إذا لم يقابل الإنسان أضرار الناس بالضرار، لقوله تعالى: ﴿ ... **فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ** ﴾[3].

3- **الإجماع:** فهو قائم بين العلماء خلفا عن سلف على مدلول هذه القاعدة، إذ لم يعلم أنهم اختلفوا فيه[4].

---

(1) عبد العزيز محمد العزام، القواعد الفقهية، المرجع السابق، ص 128.

(2) الدار قطني، السنن،تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني، كتاب عمر رضي الله عنه ه إلى أبي موسى الأشعري، باب في المرأة تقتل إذا ارتدت ، دار المعرفة بيروت 1966، رقم الحديث 83 ، ج4، ص 227الإمام أحمد.، المسند، ، مسند العشرة المبشرين بالجنة،مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه ،حديث الشريد بن سويد الثقفي رضي الله عنه، مؤسسة قرطبة القاهرة، مصر، رقم لحديث 2867، ج1، ص 313، مالك، الموطأ، رواية يحي الليثي،تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الأقضية ، باب القضاء في المرفق، دار إحياء التراث العربي مصر، رقم الحديث 1429، ج2، ص 745، البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، ، تحقيق محمد عبد القادر عطا، كتاب إحياء الموات، باب من قضى فيما بين الناس بما فيه صلاحهم ودفع الضرر عنهم على الاجتهاد ، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، الطبعة 1994، رقم الحديث 11657،ج6، 156.

(3) سورة الشورى، الآية 40.

(4) عبد العزيز محمد عزام، القواعد الفقهية، المرجع السابق، ص 128 وما بعدها.

وأما الدليل العقلي الذي يؤيد ما تقدم من الأدلة النقلية، فأثبت عقلا أن إباحة الضرر قبيحة، والقبيح لا يليق إن صدر من البارئ سبحانه وتعالى، لأن المولى عز وجل قد وصف نفسه بالرحمة، ووصف شرعه بأنه إصلاح لشؤون العباد.

أعمال القاعدة بيئيا: من الواجب شرعا إزالة جميع الأضرار التي أصابت البيئة في العقود الأخيرة، وذلك عن طريق إصلاح ما يمكن إصلاحه، واستخدام المواد الصناعية التي لها تأثير أقل على البيئة، هذه الإصلاحات ينبغي أن تأخذ من التجارب الإنسانية الناجحة، وكذا من البحوث والدراسات العلمية المتخصصة، وعلى سبيل المثال، سأذكر بعض الحلول التي اقترحت في إزالة بعض الأضرار التي لحقت بالبيئة، وهي في جميعها تصلح أحكاما شرعية تخريجا على هذه القاعدة:

1- إعادة إعمار المناطق الغابية والزراعية المعتدى عليها، وذلك بإعادة زرعها من جديد، ولا شك أن ذلك يحتاج إلى صبر وجهد كبيرين، وهناك تجارب ناجحة في هذا المجال، منها ما قام به مزارع[1]، في قرية بجبال الهيمالايا، فقد قام بزراعة غابة كاملة في مكان إحدى الغابات المنقرضة في تلك المنطقة، وبعد نحو أربعين سنة نمت الغابة من جديد، وتكافئت أشجارها، وتفجرت جداول الماء التي غاضت بعد انقراض الغابة القديمة، كل هذا بفضل جهود ذلك الرجل المثابر المحب للبيئة، وستساعد نشأة هذه الغابة على قيام حياة حيوانية جديدة.

2- العمل على ابتكار نظم صناعية[2]، أكثر أمانا بالبيئة ومن ذلك مثلا: – التوسع في استخدام الطاقة الشمسية والرياح وأمواج البحر ونحوها كمصادر الطاقة، إنتاج محركات أكثر كفاءة في استهلاك الوقود، استخدام مواد الوقود الأقل تلويثا مثل الفحم والغاز الطبيعي الفقر إلى مادة الكبريت ونحوها، إيجاد بدائل للغازات الصناعية المدمرة لطبقة الأوزون.

---

(1) عبد الحكيم عبد اللطيف الصعيدي، البيئة في الفكر الإنساني والواقع الإيماني، المرجع السابق، ص 95-96.

(2) عبد الحكيم عبد اللطيف، البيئة في الفكر الإنساني والواقع الإيماني، المرجع السابق، ص 88-91.

3- العمل على إصلاح طبقة الأوزون[1]، عن طريق تجميد الأوزون وتحضيره على الأرض، ثم إطلاقه إلى طبقات الجو العليا في شكل قذائف، حتى تصل هذه الطبقة إلى كثافتها المثلى، ولكن لا يمكن القيام بهذا العمل إلا بعد التأكد من صحة ودقة الأبحاث العلمية في هذا المجال.

ولقاعدة "الضرر يزال" فروع كثيرة من المسائل، إحداها يتعلق بالجانب البيني وهو الذي يصنفه الفقهاء كفرع سابع ولاسيما عبد العزيز محمد عزام، والمتمثل في ضمان المتلفات[2]، حيث يذهب إلى أنه يضمن المتلف عوض ما أتلف للضرر الذي أحدثه، وضمان المتلفات من قبيل خطاب الوضع، وليس من خطاب الحكم التكليفي، وعلى ذلك يشترط في المخاطب بخطاب الوضع العلم بالخطاب كما لا يشترط فيه التكليف، وهو أن يكون بالغا عاقلا، ومن ثم فإن ضمان المتلفات يجب على المكلف وغير المكلف، فيجب على الصغير والعاقل وغيره من إنسان وحيوان، والمخاطب بالنسبة للصغير وليه، وبالنسبة للبهيمة صاحبها، فضمان المتلفات شرع لدفع الضرر، لأننا لو لم نقل به لأتلف الناس الأشياء دون اكتراث، وهذا ضرر، والأضرار مزالة أيا كان نوعها، فإذا سلط إنسان ميزانه على الطريق العام بحيث يضر بالمارين فإنه يزال وكذلك إذا تعدى على الطريق ببناء أو حفر أو غير ذلك.

ومن بين القواعد الفقهية التي تتفرع من قاعدة "الضرر يزال" هي قاعدة "لا يزال الضرر بالضرر" أو كما يصنفها بعض الفقهاء بصيغة "الضرر لا يزال بمثله".

2- إعمال قاعدة" الضرر لا يزال بالضرر" بيئيا:

أ- معنى القاعدة: ومن الفقهاء من ينعث هذه القاعدة بلفظ أصلها "الذي سبق ذكره" في قوله صلى الله عليه وسلم "لا ضرر وضرار"[3]، إذ نقل الأستاذ أحمد مصطفى الزرقا

---

(1) عصام نور، الإنسان والبيئة في عالم متغير (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2002، ص 26-28.

(2) عبد العزيز محمد عزام، القواعد الفقهية، المرجع السابق، ص 134.

(3) مالك، الموطأ، رواية يحي الليثي،تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الأقضية ، باب القضاء في المرفق، دار إحياء التراث العربي مصر، رقم الحديث 1429، ج2، ص 745.

عن والده الشيخ أحمد الزرقاء رحمهما الله في شرحه للقاعدة الثامنة عشرة من المجلة التي لفظها هو هذا الحديث الشريف: "لا ضرر ولا ضرار": (أي لا فعل ضرر ولا ضرار، وقد سبق ذلك بأسلوب نفي الجنس ليكون أبلغ في النهي والزجر ... والضرار بكسر الضاد المعجمة من ضره وضاره بمعنى، وهو خلاف النفع، كذا قاله الجوهري، فيكون الثاني على هذا تأكيدا للأول لكن المشهور أن بينهما فرقا، فحمل اللفظ هي التأسيس أولى من حمله على التأكيد، واختلف في الفرق على أقوال ... أحسنها: أن الضرر إلحاق مفسدة بالغير مطلقا، والضرار إلحاق مفسدة بالغير على وجه المقابلة له، ... وهذا أليق بلفظ الضرار، إذا الفعال مصدر قياسي لفاعل الذي يدل على المشاركة، والقاعدة مقيدة إجماعا بغير ما أذن به الشرع من الضرر، كالقصاص وسائر العقوبات والتعازير ...) [1].

وبالتالي فإن الضرر لا يزال بمثله، ولا بأكثر منه بالأولى بل يشترط أن يزال الضرر بلا إضرار بالغير إن أمكن، وإلا فبالأخف منه[2]، تحت قاعدة تتفرع هي الأخرى عن قاعدة الضرر زال وهي: قاعدة يختار أهون الشرين[3]، فلو قام أحد ببناء مصنع ضرر تلويثه أقل من ضرر فقر أهل القرية التي تسوي بناءه عليها أخذ بالإضرار بالأخف ما دام سيعمل على تطبيق الشروط واتخاذ التدابير لمنع تلوث البيئة الذي قد يسببه المصنع، أما إذا كان نشاط المصنع ملوثا للدرجة التي يهلك بها السكان بأمراض سببها فيصبح بقاؤهم بدون مصنع هو أهون شر لرفع أعظم شر وهو التلوث الخطير، أو بناؤه بعيدا عن السكان، ودفع ضرر بقدر الإمكان، وهو ما يقابل مبدأ إعادة الحال إلى ما كانت عليه في القانون الوضعي، وهو إزالة عين الضرر _الجزاء العيني للضرر)، ذلك أن الموجب الأصلي في جزاء الضرر هو: أن يزال عين الضرر، فيما لو أمكن ذلك وبعاد الحال إلى ما كان عليه قبل هذا الضرر تماما بتمام، إذ يمثل هذا الجزاء العين في باب التصرفات الفعلية

---

[1] أحمد مصطفى الزرقاء، الفعل الضار والضمان فيه، المرجع السابق، ص 22.

[2] عبد العزيز محمد العزام، القواعد الفقهية، المرجع السابق، ص 138.

[3] أحمد موافي، الضرر في الفقه الإسلامي، المرجع السابق، الجزء الأول، ص 16.

في المنع من الفعل الذي يترتب عليه وقوع الضرر، أو الإجبار على الفعل الذي ترتب الضرر على الامتناع عن القيام به[1].

وتتداخل معها أيضا في هذا المجال قاعدتي: الضرورة تبيح المحظورات[2]، والضرورة تقدر بقدرها، التي يمكن إسقاطها على مثال المصنع الملوث: بحيث إذا اقتضت الضرورة بنائه لإزالة ضرر البطالة والجوع وغيره، فلابد

من أن تقدر الضرورة بقدرها والعمل على اتخاذ التدابير لدفع ضرر التلوث قدر الإمكان وبالتالي ينتج المصنع بقدر ما يسد حاجات الناس.

ب- **أصل القاعدة:** لا يزال الضرر بمثله، والقواعد المتفرعة عنها، وكذا التي تتداخل معها في مجال دفع الضرر هو الحديث الذي سبق ذكره، قوله صلى الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار"[3]، فهذا الحديث وإن كان ضر الآحاد، فإن له طرق يقوي بعضها بعضا كما ذكر صاحب الفتح المبين، ويعده الشاطبي من الأدلة الظنية القريبة من القطعي، فيقول عند تقسيمه للأدلة في المسألة الثانية من كتاب الأدلة: "كل دليل ستوعي إما أن يكون قطعيا أو ظنيا، فإن كان قطعيا فلا إشكال في اعتباره، وإن كان ظنيا، فإما أن يرجع إلى أصل قطعي أولا، فإن رجع إلى قطعي فهو معتبر أيضا، وإن لم يرجع وجب التثبت فيه .." إلى أن يقول: "وأما الثاني وهو الظني الراجع إلى أصل قطعي فإعماله أيضا ظاهر، وعليه عامة أخبار الأحاد، فإنها بيان للكتاب[4]، لقوله تعالى: ﴿ ... وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ

---

[1] في سياق قاعدة: إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضررا بارتكاب أفقهما بمعنى أن الأمر المتردد بين ضررين إذا كان أحدهما أشد من الآخر، فإنه يتحمل الضرر الأخف لدفع الضرر الأشد، ومراعاة أعظمهما تكون بإزالته، لأن المفاسد تراعة تعيا، كما أن المصالح تراعى إثباتا، فمن ابتلي بذلك فواجبه أن يختار أهون الشرين، وأخف الضررين، ودليل هذه القاعدة حديث الأعرابي الذي بال في المسجد حيث نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن زجره تفاديا لحدوث ضرر أشد بارتكاب الأفق دفعا له، وهذا معناه أن من ابتلي ببليقين وهما متساويتان فإنه يأخذ بأيتهما شاء، وإن اختلفا فإنه يختار أهونهما، لأن مباشرة الحرام لا تجوز إلا لضرورة، ابن نجم الأشباه والنظائر، المرجع السابق، ص 89، عبد العزيز محمد عزام، القواعد الفقهية، المرجع السابق، ص 160-161.

[2] أحمد موافي، الضرر في الفقه الإسلامي، المرجع السابق، الجزء الأول ص 14، الجزء الثاني، ص20.

[3] مالك، الموطأ، رواية يحي الليثي،تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الأقضية ، باب القضاء في المرفق، دار إحياء التراث العربي مصر، رقم الحديث 1429، ج2، ص 745.

[4] ابن حجر الهيثمي، الفتح المبين في شرح الأربعين، ص 236 نقلا عن أحمد قادي التأصيل الشرعي رعاية البيئة، المرجع السابق، ص 179.

الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[1]، ومثل ذلك ما جاء في صفة الطهارة الصغرى والكبرى، والصلاة والحج، وغير ذلك مما هو بيان لنص الكتاب ... ومنه أيضا قوله عليه الصلاة والسلام: "لا ضرر ولا شرار" فإنه داخل تحت أصل قطعي في هذا المعنى"[2].

ج- **إعمال القاعدة بيئيا:** إن الوضع المزري الذي آلت إليه البيئة في وقتنا الحاضر من تلوث بمختلف أنواعه ولاسيما الخطيرة والعابرة للحدود، وإفساد وتدمير هو عين الضرر الذي اختصره الحديث الشريف أعلاه، باعتباره ضرر عام يصيب عموم أفراد المجتمع، ثم الإنسانية، وهو ما تناسق مع كل الآيات القرآنية التي حرم فيها رب العزة الفساد في الأرض وتوعد فاعله بالعذاب ستناعته، قال تعالى: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ ﴾[3]، وقال أيضا: ﴿ ... وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [4]، وهذا الضرر تمثل اليوم في تلوث الأوساط البشرية، واستنزاف الموارد الطبيعية واختلال التوازن البيئي، مما نشأ عنه مشاكل خطيرة تهدد الوجود الإنساني في المستقبل الأخير.

وكل هذه المعاني أدركها فقهاؤنا رحمهم الله تعالى، إذ نجدهم يخصصون في كتاباتهم الفقهية فصولا معنونة بـــ: "كتاب الضرر"، و"باب الضرر"، لأجل قضايا وضعها بالمعنى المعاصر بالقضايا البيئية، كان يتور فيها النزاع بين الناس، ولاسيما البيئة الحضرية أو المشيدة، أو ما مصطلح له ببيئة الجوار، إذ نجد منهم من ألف كتابا خاصا يعالج فيه نازلة من نوازل البيئة، مثلما فعل ابن الرامي في كتابه "الإعلان بأحكام

---

[1] سورة النحل، الآية 44.

[2] الشاطبي، الموافقات، المرجع السابق، الجزء 3، ص 16-17.

[3] سورة البقرة، الآية 205.

[4] سورة الأعراف، الآية 85.

البنيان[1]، الذي تناول فيه العديد من القضايا تصب في معنى ما يصب البيئة من أضرار، وكذلك كتاب "الزبل" لسحنون، فقد أشار إليه صاحب المعيار[2]، بحيث يتناول هذا الكتاب ما نسميه اليوم بالنفايات المترلية، إذ قضى سحنون بأن تترع الزبال، وترمى في مكان لا يصل فيه ضررها إلى الجيران، فضلا عن أن كتاب المعيار للونشريس تطرق إلى عديد هذه الأضرار في جزئه الثامن تحت عنوان "نوازل من الضرر والبنيان"[3]، وكذلك ما تطرق إليه الدكتور وليد خالد الربيع في كتابه الإلزام في التصرفات المالية في الفقه الإسلامي، صيما فصلا عنونه بـــ: الإلزام بإزالة الضرر حيث تطرق فيه إلى الإلزام بإزالة الضرر الذي أحدثه الشخص في ملكه ثم الإلزام بما أحدثه في ملك غيره، ثم ما أحدثه في الملك المشترك كالطريق، والهواء ... ثم الإلزام بصيانة وعمارة الأملاك، وفق القواعد الفقهية المذكورة[4]، وكذلك ما تضمنته بعض الأبحاث الحديثة وأخص بالذكر كتاب، نظرية الموازنة بين المنافع والمضار في إطار القانون العام ويربطه بمجالات مختلفة ولاسيما الصحة العامة ويعقد مقارنة بين النظر الوضعية والنظام الإسلامي[5].

وإذا تأملنا بنوع من الدقة في الأحكام الشرعية التي استنبطها الفقهاء على ضوء هذه القاعدة، وجدناها في أغلبها تتعلق برعاية قضية من قضايا البيئة بوجه أو بآخر، ومن هذه الأحكام نذكر على سبيل المثال:

أ- ما ذكر ابن الرامي التونسي في وجوب منع أصحاب المصافير والحمام من اتخاذها إذا كانت تؤذي الناس في زروعهم وثمارهم[6].

ب- ما ذكره الونشريس في "المعيار" من وجوب منع أصحاب المراحيض والقنوات من صبها في ماء النهر، لأجل الضرر اللاحق بأصل طهارة مائه، ووجب بذلك منع من أراد

---

(1) ابن الرامي، الإعلان في أحكام البنيان، مجلة الفقه المالكي والتراث القضائي بالمغرب، تصدر عن وزارة العدل، السنة 1982م، العدد 2، 3، 4، ص 264-266 من المجلة.

(2) الونشريسي، المعيار المعرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت،، الجزء 8، ص 24-25.

(3) الونشريسي، المعيار المعرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، المرجع السابق، الجزء 8، ص 435.

(4) وليد خالد الربيع، الإلزام في التصرفات المالية في الفقه الإسلامي، المرجع السابق، ص 417 وما بعدها.

(5) محمد عبد رب النبي حسنين محمود، نظرية الموازنة بين المنافع والمضار، المرجع السابق، ص 576 وما بعدها.

(6) ابن الرامي، الإعلان في أحكام البنيان، المرجع السابق، ص 481-482.

إحداث شيء من ذلك أيضا[1]، فالحكم يبقى الكلي (القاعدة الفقهية) يبقى أما نوع الضرر يتغير في شكله وأسلوبه إذ تشهد مياد الأنهار والبحار صبا للمياه القذرة، وكذا مياه التصنيع السامة بدون مبالاة إلى الأمراض التي تنقلها للإنسان والنبات والحيوان، بمختلف الطرق الصالحة للشرب في باطن الأرض حيث يتناولها الإنسان، فتحدث أمراضا فتاكة تؤدي حتما إلى الهلاك.

ج- ويذكر الونشريس في حكم من يحدث مرحاضا خارج الشارع، إذ سئل ابن أبي زيد عن دار في شارع هو مسلك الغرب والشرق ويقابلها من الجهة الأخرى مسجد فأراد رب الدار جعل مرحاض ويخرج له عن حائط لناحية الشارع قدر ذراع ونصف، هل يضر ذلك بالشارع والمسجد أم لا؟ فأجاب: أرى أن هذا الذي أخذ قريب ولا يمنع من مثله في مثل هذه السعة لعدم مضرته بالسالكين[2]، ومن هنا نستلهم عدم جواز فتح مرحاض قرب الجار، إذا كانت رائحته تضر به، وكذا منع كل ما له دخان، كالحمام والفرن والمدبغة، والمذبح، ونحوها مما يحصل منه ضرر، والممنوع ههنا الضرر الحادث لا القديم[3].

ولم يترك الفقهاء منذ القديم، البحث والفصل في مسائل تخص الضرر الناتج عن الضجيج، أو ما يصطلح له الآن بالتلوث السمعي، فقد ذكر الونشريس أنه سئل الفقيه السيوري عمن يدق النوى ببيئة لبقره ويميتهم في الشتاء ببيئة، فأراد الضرب يضر بالساكن إلا في بعض الأوقات وإذا تكرر الأمر منع من منه، وأما تبييت البقرة في بيت المالك فلا مقال له وليس عليه في ذلك ضرر[4].

3- إعمال قاعدة "الجواز الشرعي وينافي الضمان" بيئيا:

---

[1] الونشريسي، المعيار المعرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، المرجع السابق، الجزء 8، ص 27-28.

[2] الونشريسي، المعيار المعرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، المرجع السابق، الجزء 8، ص 445.

[3] القرافي، الذخيرة، الجزء 6، ص 375.

[4] الونشريسي، المعيار المعرب، المرجع السابق، ص 445.

أ- معنى القاعدة: أن الجواز الشرعي فعلا أو تركا ينافي الضمان، لأن الضمان والجواز الشرعي لا يجتمعان، ولا يرتفعان فإذا وجد أحدهما انتفى الآخر، ما لم يكن مقيدا بشرط السلامة، أو إتلاف مال الغير لأجل دفع الهلاك عن نفسه، لأن الضمان يستدعي سبق التعدي والجواز الشرعي يأبى وجوده[1].

ب- **إعمال القاعدة بيئيا:** هذه القاعدة تقابل الترخيص الإداري في مجال حماية البيئة للمنشأة المصنفة وغيرها، والذي يتضمن شروطا تتمحور حول وجوب تحقيق السلامة البيئية وعدم التسبب في التلوث، وهو الأمر الذي يجعل الإدارة تطالب عادة بدراسة حول مدى التأثير على البيئة Etude de l'impact Sur l'environnement، فالمفروض لو تقيد بشروط السلامة البيئة، فإن المسؤولية تكون على من رخص ببناء المصنع دائما، وهذا في الواقع نجده ناذرا، إذ لطالما يتحمل المسؤولية في ظل تعدد المتسببين، كل من الصانع والمستهلك... عدا المرخص، حيث يذكر أحد الفقهاء في حديثه عن أنواع ضمان المال[2]، أنه يكون حال إتلاف المال حي تلحق بالإتلاف: الإفساد (الاستهلاك والإهلاك) فالإفساد: هو إدخال نقص يسير على الأعيان، أو هو إتلاف جزئي، وقد يقع إتلافا كليا، أما الاستهلاك: وهو إتلاف المال في منفعة الإنسان، تأكل الطعام وشرب اللبن، وإشعال النار للتدفئة، وإحراق الوقود لانطلاق السيارة، واستعمال الطاقة للحركة في المصنع والحقل .... وإما بالإهلاك: وهو الإتلاف الذي هو إفساد بلا منفعة، في حين الاستهلاك هو إتلاف بمنفعة فمن يتحمل التبعة في مثالنا السابق: المرخص، أم الصانع، أم المستهلك أم المهلك...؟!!، فحسب قاعدة الجواز الشرعي ينافي الضمان، فإن على من أذن الضمان، حال وقوع الضرر من طرف المأذون له مثلا بإقامة منشأة صناعية، ولكن تتعدد الأسباب ليظهر بعد ذلك البائع والمستهلك... وهنا يستحسن بعض الفقهاء الاعتداد بالأسباب التي أدت إلى الضرر جميعا، قلت أو كثرت، وتوزيع الضمان عليها بحسب القوة والضعف، فيجب الضمان أثلاثا، وهو رأي أبي حنيفة وأبي يوسف

---

[1] عبد العزيز محمد عزام، القواعد الفقهية، المرجع السابق، ص 507.

[2] محمد فوزي فيض الله، نظرية الضمان في الفقه الإسلامي العام، المرجع السابق، ص 86-87.

والحنابلة، وهو ما يصطلح له بتعادل الأسباب قانونا[1]، وكل ذلك على أساس قاعدة الجواز الشرعي ينافي الضمان مقيد بشرط السلامة، وأن لا يكون عبارة عن إتلاف مال الغير لأجل نفسه ليخرج ما لو تلف بمروره بالطريق العام شيء أو أتلفت دابة بالطريق العام شيئا بيدها أو فمها وهو راكبها أو سائقها أو قائدها فيضمن لأن مروره ذلك وإن كان مباحا لكنه مقيد بشرط السلامة[2]، فنرى القاعدة هنا واضحة بالرغم من بساطة المثال بحسب بيئة الفقهاء آنذاك، إذ يمكن تطبيقها وبإحكام في مسائل وقضايا بيئية تتماشى ومقتضيات العصر، في مجال الضرر الإيكولوجي الناجم عن الصناعة والاستهلاك، ... وغيره، وهذا ما يعضه سبق الشريعة الإسلامية إلى مثل هذه القواعد التي بدأ تطبيقها بيئيا في القرن الماضي فقط، في حين وضعها فقهاء الشريعة الإسلامية، بل وأعملوها منذ قرون خلت.

4- إعمال قاعدة "الغرم بالغنم" بيئيا:

أ- معنى القاعدة: أن العزم مقابل بالغنم، والعزم هو ما يلزم المرء من مال لقاء ما يحصل له من منافع من ذلك الشيء، فمثلا تعمير العقار الموقوف يكون على من يرغب في سكن هذا العقار في مقابلة سكناهم فيه، وكذلك العقار المشترك تكون مؤنه تعميره على الشركاء في مقابلة سكناهم فيه، وكمؤنة كرى النهر المشترك وتعمير حافته وتطهير مائه فإنها على الشركاء فيه في مقابلة انتفاعهم بحق الشرب[3]. "فالعزم" إذن هو ما يلزم المرء لقاء شيء معين من مال، أو نفس، وهو مقابل "الغنم"، وهو ما يحصل له من مرغوبه في ذلك الشيء[4].

ب- **إعمال القاعدة بيئيا:** يكثر الاستناد إلى هذه القاعدة في استثمار المال وطرق تنميته في عمل البنوك، والشركات، وفي الشأن البيئي يمكن الاعتماد على هذه القاعدة في

---

(1) محمد فوزي فيض الله، نظرية الضمان في الفقه الإسلامي ، المرجع السابق، ص 99.

(2) عبد العزيز محمد عزام، القواعد الفقهية، المرجع السابق، ص 508.

(3) عبد العزيز محمد عزام، القواعد الفقهية، المرجع السابق، ص 509.

(4) أحمد الزرقاء، شرح القواعد الفقهية، المرجع السابق، ص 368، أحمد رقادي، التأصيل الشرعي لرعاية البيئة، المرجع السابق، ص 84.

استصدار حكم شرعي يتعلق بالضرائب والرسوم البيئية أو الإيكولوجية كما تطرقنا إليها في الجانب القانوني، ولكن توظيفها في الشريعة الإسلامية يكون وفق قاعدة العزم بالغنم، فالفرد يستفيد من المرافق العامة التي تسهر عليها الدولة، كالتعليم، والصحة، والأمن والنقل، والخدمات بمختلف أنواعها، وينتفع من وجودها بما يوجب عليه أن يعزم، فيدفع ما عليه دفعه من ضرائب والتزامات مالية، وذلك تطبيقا لقاعدة العزم بالغنم"[1]، وهي تسير في نفس اتجاه مبدأ الملوث الدافع في الشريعات الوضعية.

ومن بين أهم هذه الوظائف المرفقية قيام مصالح البلدية بتنظيف المحيط، وجمع القمامات والنفايات المترلية التي يطرحها الأفراد، أو بالأحرى البيوت، ففي مقابل غنمهم هذا، واستفاقم من هذه الخدمة، فإنهم يغرمون بدفع ضريبة بيئية محددة، شريطة أن تراعي في ذلك شروط فرض الضرائب في الفقه الإسلامي، مع الذكر بأن قاعدة: "العزم بالغنم" اعتمدت في عديد التشريعات، بل وقامت أساسا للعديد من القضايا ما دام الشريعة الإسلامية تعد مصدرا احتياطيا بعد التشريع مباشرة.

المطلب الثاني: آلية الجزاء الجنائي لحماية البيئة في القانون الوضعيي والفقه الإسلامي.

وفي هذا الصدد سوف أتطرق إلى التعريف بالجريمة البيئية وبيان أركانها قانونا شرعا، والعقوبات المقررة لحماية البيئة من التلوث في تشريعات البيئة كذلك قانونا وشرعا، ومنه تناول المسؤولية الجنائية عن الجرائم البيئية للأشخاص المعنوية وممثليها.

الفرع الأول: ماهية الجريمة البيئية.

1- تعريف الجريمة لغة واصطلاحا: أصل كلمة جريمة من جرم بمعنى كسب وقطع، ويظهر أن هذه الكلمة خصصت من القديم للكسب المكروه غير المستحسن، ولذلك كانت كلمة جرام، ويراد بها الحمل على فعل حملا آثما[2]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَيَا قَوْمِ لاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَن يُصِيبَكُم مِّثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا

(1) أحمد رقادي، التأصيل الشرعي لرعاية البيئة، المرجع السابق، ص 84.

(2) ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر – بيروت ، الطبعة الاولى، باب "جرم " الجزء 12، ص90.

قَوْمُ لُوطٍ مِّنكُم بِبَعِيدٍ ﴾ [1]، أي لا يحملنكم حملا آثما شقاقي ومنازعتكم لي على أن ينـــزل بكم عذاب شديد مثل ما نزل بمن سبقوكم ممن ثاقوا أنبياءهم، ومثل قوله تعـــالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ [2]، أي لا يحملنكم حملا آثما بغضكم لقوم على ألا تعدلوا معهم ...، ولذلك يصح أن نطلق كلمة الجريمة على ارتكاب كل ما هو مخالف للحق والعدل والطريق المستقيم[3].

أما اصطلاحا فقد عرفت الجريمة شرعا: بمعنيين أحدهما عام وهو أن الجريمة: "كل معصية أو خطيئة مخالفة لأوامر الله أو نواهيه أو هي فعل ما نهى الله عنه وترك ما أمر به[4]، والمعنى الثاني خاص هو أن الجرائم: "محظورات زجر الله عنها بحد أو تعزيز"[5]، والفرق بين التعريفين أن الأول لا يشترط مقابلة الفعل بعقوبة دنيوية، والثاني يشترط وجود العقوبة القضائية للفعل الإجرامي، والتعريف الثاني هو المعمول به لدة جماهير الفقهاء، لأن الجريمة هي معصية وخطيئة، وإثم لكن ليس كل معصية وخطيئة دائم جريمة، لأنها لا تكون جريمة إلا إذا رتبت الفساد واستوجبت عقوبة دنيوية، وإلا ترتب فقط العقوبة الأخروية، فهناك فرق بين من يترك الصلاة (آثم)، وبين من يشجع على ترك الصلاة (جريمة)، فما لا فساد فيه ولا عقوبة لا يسمى جريمة في لسان الشرع الإسلامي[6].

والجريمة في اصطلاح علماء القانون هي "سلوك إرادي غير مشروع يصدر عن شخص مسؤول جنائيا في غير حالات الإباحة عدوانا على مال أو مصلحة أو حق محمي بجزاء جنائي"[7]. وهناك تعريف شامل هو أن: "الجريمة نشاط غير مشروع سواء بعمل

---

[1] سورة هود، الآية 89.

[2] سورة المائدة، الآية 8.

[3] محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، المرجع السابق، ص 21، ابن منظور، لسان العرب، المرجع السابق، الجزء 2، ص 357، 360.

[4] بن فرحون، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1301هـ، ص 294.

[5] الماوردي، الأحكام السلطانية، المرجع السابق، ج1 ص 438.

[6] محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، المرجع السابق، ص 28 وما بعدها.

[7] عبد الفتاح محمد صيفي، الأحكام العامة للنظام الجنائي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض 1416هـ، ص 43.

أو امتناع عن عمل يقرر له القانون عقوبة أو تدبيرا احترازيا، ويأتيه شخص عن عمد أو إهمال" أو "الجريمة إما عمل يحرمه القانون، وإما امتناع عن عمل يقضي به القانون، ولا يعتبر الفعل أو ترك جريمة في نظر القوانين الوضعية إلا إذا كان معاقباً عليه طبقاً للتشريع الجنائي [1].

2- تعريف الجريمة البيئية قانونا وشرعا:

فإلى جانب تعريف الجريمة بشكل عام فإن الجريمة البيئية هي: "الأفعال المحظورة شرعا وقانونا والتي تحدث تلوثا في البيئة أو تلحق بها ضررا"[2]، ويعرفها آخر بأنها « Environnemental Crime » :هي سلوك إيجابي أو سلبي سواء كان عمديا أو غير عمدي يصدر عن شخص طبيعي أو معنوي يصر أو يحاول الإضرار بأحد عناصر البيئة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر" والجريمة البيئية قد تكون جريمة عادية أو وطنية أو دولية[3].

وإذا قارنا الجرائم البيئية بالجرائم التقليدية، نجد أن جرائم المساس بالبيئة تفي الجرائم التي تنطوي على اعتداء على العناصر الأساسية التي تكون الوسط البيئي الذي تعيش فيه الكائنات الحية[4]، وهي جرائم ذات خطورة وجسامة واضحة، إذ تقع على عدد غير محدود من المجني عليهم، وقد تصيب قطاعا واسعا من البشر لا يمكن حصرهم أو تحديدهم، كما أن تأثيرها لا يقتصر على الجيل الحاضر فحسب، بل يمتد إلى الأجيال

---

[1] عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، دار الكتب العلمية ،ج1، ص 75.

[2] محمد المدني بوساق، الجزاءات الجنائية لحماية البيئة في الشريعة والنظم المعاصرة، المرجع السابق، ص2.

[3] أشرف هلال، جرائم البيئة بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص 36.

[4] فرج صالح، جرائم تلويث البيئة، المرجع السابق، ص7، تكون الجريمة البينية عادية، أو وطنية إن ارتكبها أحد الأشخاص، وتعدى على الأحكام التي تضمن الحفاظ على التوازن البيئي، كقيام شخص بصرف المبيدات أو المواد المشعة أو إغراقها في البيئة المائية، أو عدم التزام المؤسسات الصناعية أو الزراعية بمراعاة المقاييس والمستويات المسموح بها للمواد والغازات التي تضر بالبيئة، وقد تكون الجريمة البيئية جريمة دولية، تسأل عنها الدولة إذا نسب النشاط الضار بالبيئة إليها، كأن تقوم الدولة مثلا بإجراء تجارب نووية داخل إقليمها، ويترتب عليها انتقال ملوثات كيميائية أو إشعاعية، كما هو الحال بالنسبة للأدخنة أو الأمطار الحمضية، إلى إقليم دولة أخرى ويسبب لها أضرار بيئية، على سعيدان، حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية، والكيماوية في القانون الجزائري، دار الخلدونية الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، ص 311.

اللاحقة، ولا يقتصر هذا التأثير الضار على مكان ارتكابها فحسب، بل تتعداه إلى أماكن وأقاليم أخرى[1].

ومن حيث المسؤولية الجنائية نجد الجريمة البيئية تنفرد بخصوصية لا تشاركها فيها الجرائم العادية، ذلك لأنها مسؤولية من نوع خاص، ولأن النشاط الذي يكون سببا في الإضرار بالبيئة قد يكون مصرحا به قانونا بل قد يكون أحد عناصر الاقتصاد المهمة التي تعتمد عليها الدولة في تنمية مواردها، وقد يكون الفاعل للنشاط الضار هي الدولة نفسها بواسطة أجهزتها الصناعية والتجارية، ويزداد الأمر تعقيدا إذا ما نظرنا إلى الحق المعتدى عليه هل هو حق خاص بالأفراد أو هو حق عام يصنف ضمن الاعتداء على المصلحة العامة كما أن تحديد نتيجة الضرر الواقع بسبب تلك الأفعال أمر شائك وليس من السهل ضبطه وتعيينه، لأن الأضرار الحاصلة لا تحدث في الغالب كنتيجة مباشرة يفعل التلويث ولكنها تتأخر وتحدث على فترات قد تطول وقد تقصر، وربما تقع نتيجة الفعل في غير المكان الذي تم فيه النشاط، بل في مكان آخر بعيد، ولعل سبب هذه الإشكالات هو كون البيئة بمختلف عناصرها تعد قيمة جديدة من قيم المجتمع التي احتاص إلى الحماية القانونية وبالتالي فهي تأخذ مكانها شيئا فشيئا وتتضح معالمها باستمرار، فقد بدأت جرائم التلوث كأنها محض جرائم خطر يتم بالنسبة لها تجريم السلوك دون النظر إلى نتيجة مادية محددة[2].

وهذه الصعوبة من حيث تحديد المسؤولية في مجال الجرائم البيئية هو نتاج الصعوبة في تحديد مدلول البيئة، ومن جهة أخرى فإن صعوبة تحديد مدلول التلوث قد أفضى كذلك إلى صعوبة تتصل بتحديد الركن المادي في جرائم الاعتداء على البيئة، فتنوع وسائل الاعتداء على البيئة وتعدادها، والتطور الذي تشهده هذه الوسائل واحتمال ظهور

---

[1] أشرف توفيق شمس الدين، الحماية الجنائية للبيئة، المرجع السابق، ص 66.

[2] تقسم النتيجة الجرمية إلى نتيجة بحسب مدلولها المادي المتمثل في الضرر كإتلاف بيئة مائية، ونتيجة تتمثل في الخطر الذي يحوم علة حق محمى قانونا، ومنه نجد جرائم الشروع التي هي من جرائم الخطر، هنداوي نور الدين، الحماية الجنائية للبيئة، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، 1986، ص 55، 56 محمد المدني بوساق، الجزاءات الجنائية، لحماية البيئة في الشريعة والنظم المعاصرة، المرجع السابق، ص 03.

وسائل جديدة لم تكن موجودة عند وضع نصوص التجريم قد أدى بالمشرع إلى انتهاج سياسة تشريعية قوامها أن يكون تحديد الركن المادي في هذه الجرائم متسما عن غيره من الجرائم بالمرونة الكبيرة: فقد ينص الشرع على الفعل المجرم في صورة مجملة، ثم يحيل في بيان هذا الفعل إلى المراسيم التنفيذية، وقد يضمن المشرع نصوص التجريم عبارات تتسم بالمرونة والإجمال وعدم التحديد، أو أن يكون لها دلالات مختلفة، بهدف عدم وضع قيد على تفسير مدلول الفعل المجرم وإمكان شموله الصور الحالة أو المحتملة للاعتداء على البيئة، وقد أفضت هذه الخطة التشريعية في النص على الفعل المجرم في جرائم، وإلى إثارة مشكلات تصل بمدى دستورية بعض الجرائم التي نص الشارع عليها، كما أن من شأن هذه الخطة أن تفضي إلى عدم اليقين في تجريم الفعل وإلى إثارة مشكلات في التطبيق نظرا لغموض بعض النصوص ووجود احتمالات لتأويلها.

وإذا كان الفعل في الركن المادي في جرائم البيئة قد أثار هذه المشكلات، فإن النتيجة الإجرامية المترتبة على أفعال المساس بالبيئة قد أثارت المشكلات أيضا: فإذا كانت النتيجة الإجرامية في الجرائم العادية قد لا يتأخر حدوثها أو قد يتراضى وقوعها بفترة قصيرة، فكما ذكرنا فإن النتيجة في جراء الاعتداء على البيئة تتسم بأن وقوعها يستغرق فترة طويلة زمنيا، وقد يكون ظهورها تدريجيا، وعلى نحو غير محسوس، وقد تقع في زمان ومكان مختلفين عن الذي ارتكب فيه الفعل المجرم، وهو ما يثير مشكلات متعددة تتعلق بتحديد القانون الواجب التطبيق على الواقعة وتحديد المحكمة المختصة إقليميا بنظر الدعوى الناشئة عنها[1].

لذا يثار بشأن طبيعة جرائم البيئة السؤال الآتي: هل هي من الجرائم البسيطة، تتم ويسأل عنها المتهم بمجرد إتيان السلوك المنصوص عليه أو الامتناع عن الواجب القانوني، أم أن الأمر يستلزم تكرار الفعل أو الامتناع عن الواجب؟ في الواقع من الصعب القول

[1] أشرف توفيق شمس الدين، الحماية الجنائية للبيئة، المرجع السابق، ص 67 وما بعدها.

بأن جرائم البيئة هي من جرائم الاعتبار[1]، أو من الجرائم البسيطة نظرا لتعدد صور الاعتداء على عناصر البيئة المختلفة، ولهذا يمكن القول: إن هناك من الجرائم ما تعتبر جرائم بسيطة تتم وتنتهي بمجرد إتيان السلوك الإجرامي، كمن يلقي في البيئة المائية على سبيل المثال مواد كيمياوية أو مشعة تضر بالصحة العمومية، وهناك من الجرائم البيئية ما يشترط القانون، أو يفهم من عباراته، أنه لابد من تكرار السلوك حتى يسأل المتهم عنه، ومثال ذلك مخالفة المرخص له في صرف المخلفات في المجاري المائية خلافا لما هو منصوص عليه في الرخصة المسلمة له.

وتبعا لذلك: هل تعد جرائم البيئة من الجرائم الوقتية أن من الجرائم المستمرة؟ تعد طبيعة الفعل المادي المكونة للجريمة كما عرفه القانون هي الفيصل في التمييز بين الجريمة الوقتية، والجريمة المستمرة، سواء أكان هذا الفعل إيجابيا أم سلبيا، ارتكابا أم تركا، فإذا كانت الجريمة تتم وتنتهي بمجرد إتيان الفعل الإجرامي كانت جريمة وقتية، أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن إذا سيبقى هذا الفعل في التهيؤ لارتكابه والاستعداد لمفارقته أو بالزمن الذي يليه والذي تستمر فيه آثاره الجنائية في أعقابه، وأن من المقرر قانونا أن التشريع الجديد يسيري على الجريمة المستمرة حتى لو كانت أحكامه أشد مما سبقه لاستمرار ارتكاب الجريمة في ظل أحكام القانون الجديد[2].

أما بخصوص الجريمة البيئية، فمن الصعوبة بمكان أن توصف جرائم البيئة بأنها جرائم وقتية فقط أو مستمرة فقط، لأن هناك جرائم بيئية تعتبر جرائم وقتية تتم وتنتهي بمجرد ارتكاب الفعل، مثال ذلك جريمة إقامة منشأة بغرض معالجة النفايات الخطيرة بغير ترخيص من الجهة الإدارية المختصة[3].

---

(1) تعرف جريمة الاعتياد بأنها الجريمة التي يتمثل الركن المادي فيها عدة أفعال متكررة من طبيعة واحدة فلا تقوم الجريمة بفعل واحد منها منعزلا عن الأخرى، إذ يفترض القانون أن مناط العقاب لا يتوافر إلا عند تكرار أفعال معينة تكشف لدى الجاني عن ميل إجرامي خاص، أحمد عوض بلال محاضرات في النظرية العامة للجريمة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 531.

(2) أشرف هلال، الجرائم البيئية بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص 38.

(3) المادتين 62، 63 من القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها من الجريدة الرسمية رقم 77 الصادرة في 2001/12/15.

وهناك من الجرائم البيئية المستمرة التي تستمر فترة من الزمن وتتدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليها تدخلا متتابعا، كإدارة النفايات الخطرة بالمخالفة في القانون 19-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 لاسيما المواد 17 و18 و19 و20 و21 منه.

وفضلا عن ذلك فإن العلاقة السببية بين الفعل والنتيجة في جرائم البيئة يتصف تحديدها بالصعوبة أيضا: فإذا كان الفعل المجرم متسما بالمرونة في النص عليه، فإن هذه المرونة قد تصفه بالإجمال، ومن ثم قد يبعث ذلك على النص عليه، فإن هذه المرونة قد تصفه بالإجمال، ومن ثم قد يبعث ذلك على عدم اليقين بأنه هو الذي أفضى إلى وقوع النتيجة[1].

ومن ناحية أخرى فإن تراخي حدوث النتيجة وتغير مكان وزمان حدوثها عن ذلك الذي وقع فيه الفعل قد يؤدي إلى إثارة الصعوبة في تحديد أن الفعل المنسوب للجاني هو الذي أفضى إلى تحقق النتيجة دون غيره، كما أن الأمور التي تتصل أيضا بإثبات علاقة السببية أن النتيجة الواحدة قد يساهم في تحققها أكثر من سبب، ومن ثم يكون من الصعوبة الوقوف عما إذا كان الفعل المنسوب للمتهم هو الذي أفضى دون بقية الأسباب لوقوع النتيجة، ويثير صعوبة تحديد تأثير هذه العوامل الأخرى في المساهمة في وقوع الفعل ومقدار نصبها في حدوثه، وما إذا كانت هي بذاتها التي أفضت إلى وقوع النتيجة أم أنها قد قطعت صلة السببية بين فعل الجاني وبين النتيجة، ومن أمثلة ذلك فإن تلويث الماء قد يكون لأسباب مختلفة منها إلقاء مخلفات المصانع والنفايات، وقد يكون بسبب مرور وسائل النقل البحري وما تلقيه من مخلفات في الماء، وكذلك الشأن في تلوث الهواء في منطقة معينة، فقد يكون باشتراك وسائل مختلفة لا صلة بينها: فقد يكون نتيجة انبعاث أدخنة من المصانع والمنشآت القائمة بالمنطقة أو نتيجة انبعاث أدخنة من وسائل النقل والمواصلات التي تمر بالمنطقة أو بسبب أجهزة التكييف أو التبريد في المباني الكائنة في هذه المنطقة[2].

---

[1] اشرف توفيق شمس الدين، الحماية الجنائية للبيئة، المرجع السابق، ص 68.

[2] فرج صالح الهريش، جرائم تلويث البيئة، المرجع السابق، ص 21.

ومما تثيره مشكلة تحديد المسؤولية الجنائية عن جرائم الاعتداء على البيئة، هو أن أفعال المساس بالبيئة قد لا ترتكب في كثير من الأحيان من شخص بمفرده، وإنما ترتكب من قبل شخص معنوي كشركة أو مؤسسة صناعية أو شركة نقل .... وتحديد المسؤول جنائيا في حال ارتكاب فعل المساس بالبيئة من شخص معنوي يثير مشكلة تحديد المسؤول عن الجريمة وتحديد مدى مسؤولية الشخص المعنوي، وماهية العقوبات التي يمكن أن تطبق عليه في حال ثبوت مسؤوليه[1].

وإذا كانت أركان جرائم المساس بالبيئة قد أثارت كل هذه المشكلات فإن إثباتها لم يخل أيضا من الصعوبة، فمن ناحية فإن هذه الجرائم قد لا يعرف الفاعل فيها في كثير من الأحيان، وتلوث البيئة قد لا يتم عادة بفاعل وحيد، وإنما قد يساهم في إحداثه عدة مصادر متعددة ومتنوعة ليس بينها صلة، فإذا كان إقامة الدليل على أن هذا الفاعل دون سواه هو الذي ارتكب الفعل أمرا يتسم بالصعوبة، فإن إقامة الدليل على أن فعل هذا الجانب هو الذي أفضى إلى تحقيق النتيجة في جرائم البيئة يعد أمرا أكثر صعوبة[2].

وفي الشريعة الإسلامية تجريم كثير من الأفعال ومنها الأفعال المضرة بالبيئة لكنها تركت تقدير العقوبة للمجتهدين والقضاء حسب الزمان والمكان تحقيقا للأنسب والأصوب والأصلح، وأكثرها جرائم تعزيزية، كما سنرى فمهما كان الفعل في ضآلته ولو كان الأصل فيه أنه مباح فإذا رتب مفسدة تضر بالبيئة فيعد جريمة تعزيزية بيئية في لسان الشرع الإسلامي.

3- أركان الجريمة البيئية :

تقوم الجريمة في جانبها العام على ثلاث أركان من الواجب توفرها لاعتبارها جريمة تستوجب العقوبة، وهذه الأركان هي القاسم المشترك بين جميع الجرائم، بحيث أن توفرها لا يغن عن وجوب توفر الأركان الخاصة بكل جريمة بذاتها، فضلا عن أن الفقه

---

(1) وقد أثار هذا المشكل، مشكلة تحديد الخطأ في المسؤولية المدنية عن الضرر الإيكولوجي (البيئي)، انظر، ص439 من هذا البحث، أشرف توفيق شمس الدين، الحماية الجنائية للبيئة، المرجع السابق، ص 69.

(2) أشرف توفيق شمس الدين، الحماية الجنائية للبيئة، المرجع السابق، ص 69 وما بعدها.

الجنائي الحديث يذهب إلى أن الجريمة الاقتصادية والتي لها علاقة كبيرة بالجريمة البيئية، يكفي لقيامها توفر ركنين فقط استثناءا من ثلاثية الأركان في جميع الجرائم إلى جانب أركانها الخاصة كما سنرى، والعادة عند فقهاء الشريعة الإسلامية أن يبحثوا الأركان الخاصة والعامة بمناسبة بحث كل جريمة على حدة، ولا بأس هنا أن نجمع بين الشريعة والقانون في دراسة الأركان العامة للجريمة، وتعدادها كما يلي:

أ- **الركن الشرعي للجريمة البيئية:** والمقصود به هو إضفاء الشرعية على تجريم الأفعال[1]، بحيث أن الفعل والترك لا يحمل وصف الجريمة تحكما يطلقه من شاء ومتى شاء بل لابد لاعتبار الفعل أو ارترك جريمة أن يكون هناك نص شرعي أو قانوني يحظر الجريمة ويعاقب عليها مصداقا للقاعدة التي تمثل المادة رقم 1 من قانون العقوبات الجزائري "لا جريمة ولا عقوبة ولا تدبير أمن إلا بنص" وقوله تعالى: ﴿ **وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً** ﴾[2]، فقواعد الشريعة الإسلامية تقتضي بأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، ولا يكلف شرعا إلا من كان قادرا على فهم خطاب التكليف، ولا يكلف أحد بما لا طاقة له به، ولا حكم لأفعال العقلاء قبل ورود النص، والأصل في الأشياء الإباحة[3]، وقد أخذت جميع القوانين الوضعية بمضمون ما جاءت به الشريعة الإسلامية من قواعد في ذلك، كما نشير إلا أن الركن الشرعي للجريمة إذا كان يتمثل في وجود النص الذي يخضع له الفعل المجرم، فهذا لا يعد وأن يكون شرطا لقيام الركن الشرعي للجريمة، إذ يجب توفر الشرط الثاني وهو أن يكون الفعل هذا أو الترك خاضع لسبب من أسباب الإباحة، ولو نجم عنه ضرر، أو نتيجة ضارة، كالدفاع الشرعي، والأعمال الطبية وفي مجال البيئة التراخيص بالأنشطة الاقتصادية وغيره، وبما يتعلق بالركن الشرعي للجريمة في الجرائم البيئية، فكذلك لا يجوز التجريم دون النص، وهذا ما نجده في قانون البيئة،

---

(1) عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، ج1 (الجريمة)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 68 وما بعدها.

(2) سورة الإسراء ، الآية 15.

(3) أبو حامد الغزالي، المستصفى، المرجع السابق، الجزء 1، ص 63.

فكذلك لا يجوز التجريم دون النص، وهذا ما نجده في قانون البيئة، وبابه العقابي، وكذا الأبواب العقابية في التشريعات البيئية الخاصة.

ب- **الركن المادي للجريمة البيئية:** ويتكون من ثلاث عناصر، أولها: الفعل أو السلوك الإرادي الذي تترتب عليه نتيجة إجرامية وهي العنصر الثاني في الركن المادي للجريمة، بحيث لها ارتباط سببي بالسلوك الإجرامي، وهو ثالث عنصر الذي يتمثل في العلاقة السببية بين الفعل والنتيجة.

1- **السلوك الإجرامي:** وقد يكون إيجابيا إذا نشأ عن حركة مادية أو أكثر مقترنة بقصد الإتيان بها[1]، وفي مجال الجريمة البيئية يتمثل السلوك الإيجابي في الإثيان بعمل مقصود من شأنه تلويث البيئة، وإلحاق الضرر بها كتفريغ النفط في التجار وإحداث إشعاعات نووية بواسطة المفاعلان ونحوه[2]، وقد يكون سلبيا كالامتناع عن التقييد بالنسب المحددة من الغازات التي تخرج من السيارات، أو ما نسميه بالجرائم السلبية عن طريق الإيجاب كالنفايات التي يطرحها مصنع ما، ثم يتركها تصب في نهر أو وادي يتأذى منها الإنسان والحيوان والنبات، فهو امتناع سبقه فعل إيجابي أدى إلى نتيجة (جرمية) ضارة وأكثر جرائم البيئة على هذا الشكل.

وقد عين القانون الفرنسي الصادر سنة 1975م، نسبة الغازات المسموح بخروجها من عوادم السيارات وقرر إلزام مالكي السيارات بضرورة ضبط المحركات في ورش معدة خصيصا لذلك، مع الحصول على شهادة بذلك وأعطى أصحاب السيارات مهلة ثلاث أشهر لتنفيذ ذلك، وإلا عوقبوا بالغرامة ومصادرة السيارات[3].

---

(1) عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، المرجع السابق، ص 147 وما بعدها.

(2) علي سعيدان، حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيمياوية، في القانون الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، ص26.

(3) معوض عبد التواب ومصطفى عبد التواب، جرائم التلوث من الناحيتين القانونية والفنية، منشأة المعارف، الإسكندرية 1968، ص 310، إذا كان السلوك المادي في الجريمة البيئية ينحصر في نشاط لأحد الأشخاص الطبيعية أو المعنوية، فإن مؤدى ذلك أن الأفعال التي تنجم عن فعل الطبيعة كالغازات السامة التي تنبعث من فوهات البراكين لا تدخل في إطار السلوك المادي للجريمة البيئية، وإذ كان هذا لا يرفع عن كاهل الدولة عبء التزاماتها العامة تجاه تخفيف الأضرار عن مواطنيها، على سعيدان، حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيمياوية في القانون الجزائري، دار الخلدونية الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، ص 314.

2- **النتيجة الجرمية:** وهي التغير في العالم الخارجي الذي يحدثه السلوك الإجرامي[1]، فإذا كان له مدلول مادي يتمثل في الضرر كصب نفايات مصنع في بيئة بحرية وموت أطنان الأسماك مثلا فهذه نتيجة بحسب مدلولها المادي تمثلت في ضرر، وقد لا تكون النتيجة بحسب هذا المدلول وتعد نتيجة في نظر القانون، إذ تكون على شكل خطر يحوم بالحق الذي يحميه القانون ومنه جرائم الشروع، فكلها تعد جرائم إلا أن النتيجة فيها ليست ضرر وإنما خطر، تفعيل باعتبارها جرائم معاقب عليه، ففعل التلويث معاقب عليه ولو بالشروع فيه.

3- **الرابطة السببية:** ويتحقق بها الركن المادي، إذ تعد ركنا كذلك في قيام المسؤولية الجنائية، بحيث تتمثل في أن تكون النتيجة الضارة ما نتجة عن السلوك الإجرامي أي بينهما رابطة سببية[2]، كالأثر للمؤثر والسبب للمسبب، وعليه فإذا حدثت النتيجة الإجرامية من غير أن ترتبط بالسلوك الإجرامي فلا جريمة عندئذ لانتفاء العلاقة السببية، فقد تبدو هذه الأخيرة أمرا بسيطا لكن يلتبس أمرها عند التطبيق، إذ لا يكون الفعل الإجرامي دائما وحده هو الذي أدى إلى ارتكاب الجريمة ولكن قد تجتمع معه عوامل سابقة له أو معاصرة له أو لاحقة له، ومن هنا تحدث مشاكل قانونية[3]، عند تعدد الأسباب وتوالدها إذا كانت النتيجة الإجرامية واحدة، وهذا متصور كثيرا في مجال تلويث البيئة، فقد يكون الفعل الإجرامي الملوث هو عملية الإنتاج في مصنع كيميائي بطرح النفايات الخطيرة دون اكتراث لما تجره من خسائر وأضرار، وهذا الفعل يكون قد سبقه ترخيص الإدارة التي رخصت بالرغم من نتائج الدراسة التي سبقت الترخيص لبناء المصنع، وهي دراسة التأثير على البيئة التي بينت أن مثل هذا المصنع له ضرر كبير على البيئة ومع ذلك رخصت بفتحة نظرا للظروف الاقتصادية الملزمة لذلك، وقد يكون

---

(1) عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، المرجع السابق، ص 149 وما بعدها.

(2) الحماية الجنائية للبيئة، رسالة ماجستير في علم الإجرام والعلوم الجنائية، من إعداد عبد اللاوي جواد، الحقوق جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2004، 2005، ص 38 وما بعدها.

(3) الحماية الجنائية للبيئة، رسالة ماجستير في علم الإجرام والعلوم الجنائية، من إعداد الطالب عبد اللاوي جواد، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2004 –2005 ، ص 38 وما بعدها.

العامل السابق لفعل تلوث المصنع وضعية السكان قبل بنائه، وضعية مزرية من فقر ومرض وغيره ....، أما العوامل المعاصرة كالفيضانات والكوارث الطبيعية التي تعجل من هلاك المجني عليهم والملوثة بينهم بالمصنع، أما العوامل اللاحقة لفعل التلوث فهي كثيرة كإهمال علاجهم وغيره ... وقد ظهرت مذاهب فقهية قانونية لتبيان من ترتبط مع فعله النتيجة سببيا كنظرية تعادل الأسباب[1] التي تحمل الفعل الإجرامي كل نبعا، وتوسع من نطاق المسؤولية الجنائية لأنها تعزي حدوث النتيجة للفعل إذ أن بدونه ما كانت لتحدث مضيفة إلى الفعل كل العوامل شاذة أم مأدونة، وأن ظهورها ومساهمتها للفعل في حدوث النتيجة كان بسببه، فلم تعرف هذه النظرية نجاحا على المستوى العملي إذ ظهرت نظرية أخرى وهي نظرية السببية الملائمة أو نظرية السببية الكافية والتي تجعل الفعل بإضافة العوامل المألوفة فقط إذا أدي إلى حدوث النتيجة فهو مسؤول عنها، بعيدا عن أخذ العوامل الشاذة بعين الاعتبار، وهي النظرية القريبة من ما يذهب إليه فقهاء الشريعة الإسلامية عند تناولهم مثل هذه المسائل خاصة ما يتعلق بتعاقب الجنايات، كما أنها محل تطبيق اليوم في الساحة القضائية مع بقاء صعوبة تعترض القضاة في تحديد العلاقة السببية في كثير من جرائم البيئة[2]، وهو نفس المشكل الذي اعترضهم في البحث عن الملوث في تحديد المسؤولية المدنية للحكم بالتعويض خاصة عندما تقوم عن الملوث المشكل في تحديد الجاني في المسؤولية الجنائية عن جرائم التلويث أو بالأحرى جرائم البيئة، خاصة عندما يكون الفاعل هو الشخص المعنوي.

جـــ- الركن المعنوي للجريمة البيئية:

وهو الركن الذي يبحث فيه القاضي إما عن القصد الجنائي في عنصريه: العلم والإرادة وإن تعذر ذلك فهو ملزم بالبحث عن صورة من صور الخطأ غي العمدي وهي خمسة في قانون العقوبات (الإهمال، الرعونة، عدم الاحتياط، عدم مراعاة الأنظمة، عدم الانتباه)" فحتى يتحقق الركن المعنوي وتترتب المسؤولية على الفاعل لابد من القصد

(1) عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، المرجع السابق، ص 153.

(2) محمد حسن الكندري، المسؤولية الجنائية عن التلوث البيئي، المرجع السابق، ص 74.

الجنائي، وتتدرج مراتب الارتباط بين الفعل والقصد في الشريعة الإسلامية من العمد المحض، وشبه العمد، ثم الخطأ، وما جرى مجرى الخط، وفي القانون تندرج مراتب الارتباط بين الفعل والقصد في الشريعة الإسلامية من العمد المحضي، وشبه العمد، ثم الخطأ، وما جرى مجرى الخطأ، وفي القانون تتدرج مراتب الارتباط من العمد ثم القصد المتجاوز وهو ما يقابل شبه العمد في الشريعة ثم الخطأ، وانفردت الشريعة بما جرى مجرى الخطأ، فلا نظير له في القانون، وجريمة تلويث البيئة قد تحدث عن قصد جنائي، وقد تقع غالبا بسبب التفريط والإهمال وعدم الاحتياط[1].

ومراتب ارتباط الإرادة بماديات الجريمة يجب مراعاتها عند تقدير العقوبات المتصلة بالإجرام البيئي، كما يجب مراعاة حالات انعدام الإرادة كما في الحادث الفجائي والقوة القاهرة وحالة الضرورة[2].

وكما أشرت ارتباط الإرادة بماديات الجريمة يجب مراعاتها عند تقدير العقوبات المتصلة بالإجرام البيئي، كما يجب مراعاة حالات انعدام الإرادة كما في الحادث الفجائي والقوة القاهرة وحالة الضرورة[3].

وكما أشرت سابقا تذهب بعض الدراسات في العلوم الجنائية، المعاصرة إلى أن الجريمة الاقتصادية تقوم في شكلها العام على ركنين فقط وهما: الركن الشرعي بأن يكون منصوص على تجريم الفعل فيها، وكذا الركن المادي بوجود فعل ونتيجة وعلاقة سببية بينهما، أما الركن المعنوي فلا يبحث عنه القاضي لاعتبار الفعل جريمة والسبب هو افتراض وجود القصد في الجرائم الاقتصادية على أساس أن الفاعل وهو رجل اقتصاد يفترض علمه بالنتيجة وكذا إرادته للفعل، وبالتالي يفترض قصده على أساس أنه خبير في علمه، اللهم إلا إذا ظهرت قرينة تدل على وجود خطأ غير عمدي كالإهمال وعدم

---

(1) محمد حسن الكندري، المسؤولية الجنائية عن التلوث البيئي، المرجع السابق، ص 74.

(2) عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، المرجع السابق، ص 232 وما بعدها، محمد المدني بو ساق، الجزاءات الجنائية لحماية البيئة في الشريعة والنظم المعاصرة، المرجع السابق، ص 6.

(3) عبد الفتاح صيفي، الأحكام العامة للنظام الجنائي، المرجع السابق، ص 284 -334، محمود صالح العادلي، موسوعة حماية البيئة، الجزء الأول، الإسلام وحماية البيئة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 66 وما بعدها.

الاحتياط وغيره، وإذا كانت الجريمة الاقتصادية نتيجتها تتمثل في ضرر للاقتصاد، فالتلوث واستنفاد طاقة غير متجددة كالمياه وغيرها هي جريمة اقتصادية لا مجال فيها للبحث عن القصد إذا افترضنا وجوده، ولكن الفقه القانوني لطالما بل ولحد الآن اعتبر أغلب جرائم التلويث في البينة جرائم غير عمدية نتجت عن صورة من صور الخطأ.

وتجدر الإشارة إلى أن الجرائم التي تعددها مختلف التشريعات العقابية الخاصة ولاسيما التي لها علاقة بالبيئة كقانون الصيد، الغابات والمياه ....وغيرها، لابد وأنه إلى جانب هذه الأركان الثلاثة نجد بعض الأركان الخاصة التي تقوم بها الجريمة لتستوجب العقاب من مقترفها، وهذه الأركان يحددها النص الذي يحرم هذه الأفعال.

ولكن المعنوي في جرائم تلويث البيئة كما في الجرائم كما ذكرنا فيها صورة القص الجنائي أو صورة الخطأ غير العمدي، وإذا كان ثمة تطبيقات قانونية في فرنسا وأمريكا وبريطانيا تقيم المسؤولية في جرائم التلويث البيئي على أساس المسؤولية المادية.

دون الاعتداء بفكرة الركن المعنوي، الأمر الذي أدى إلى اعتبار جرائم تلويث البيئة من الجرائم العمدية بغض النظر عن الإثم الجنائي صورتية التقليدية: القصد والخطأ غير العمدي، ففي فرنسا نجد أن نصوص المادة 434 من الفقرة 1 من القانون الزراعي (L'Article 434-1 du code Rurel) التي تتعلق بإثبات وقوع جريمة تلويث المياه بعيدا عن الوقوع في الخطأ، وبصفة خاصة تصنف الجرائم البيئية على أساس أنها تمثل الاستثناء من القواعد العامة، بالإضافة إلى أن جريمة تلويث المياه التي تتناولها المادة 1/434 من ذات القانون تستلزم وجود الإرادة والنية، وقد كان المشرع واضحا ودقيقا من أجل التوزصل للأدلة والإثباتات، وذلك لتحديد الوضع القانوني لجريمة تلويث المياه، وبدون شك فقد ظهر الخلل في النصوص المستخدمة فيما يتعلق بقوانين تلويث المياه أولا، والمادة 434 ثم المادة 1/434 من القانون الزراعي، إلا أن هذه المواد تظهر في إطار المواد المختصة بتعديل الجهة المختصة بإثبات هذه الجرائم كي تصبح من اختصاص الشرطة القضائية للمصايد، حيث تنظر بعض الجرائم البيئية بعيدا عن النية الحسنة أو السيئة لمرتكبها وهكذا، فقد تحقق بالفعل وضع المبدأ الذي أقره المشرع وهو وجوب قيام مرتكب جريمة تلويث المياه،

والإضرار بالبيئة بأي خطأ كي يتم توقيع العقوبة عليه، ومن السهولة يمكن إيجاد الخطأ نظرا للأهمية الكبرى التي يوليها المشرع لمخالفة الإهمال، ولذلك تقل أهمية وجود مبدأ خاص بهذه المسألة[1].

وعليه لم يشترط المشرع لوقوع جريمة تلويث البيئة توافر سوء النية لدى مرتكبها، فلا يهم إن كان المصنع المرتكب للمخالفة قد ألقى بالمواد الضارة بهدف تدمير الأسماك من عدمه، وإنما كان الهدف من وراء سلوكه التخلص من نفايات التصنيع، لذا اكتفت المحاكم الفرنسية أحيانا بإثبات عنصرين لوقوع الجريمة البيئية أولهما: إلقاء المواد الضارة عن عمد، ثانيهما: معرفة مرتكب مخالفة التلويث بالطبيعة السامة للمواد الملقاة، ولكي يكون هناك مسؤولية جنائية يجب أن يقوم المصنع بإرادته بإلقاء المواد وهو يعلم أنها مواد سامة، وإلا اعتبرت الجريمة قائمة عن إهمال الذي يتمثل وفقا لمفهوم المشرع في قيام أحد المصانع بعدم التحكم في أضرار وخطورة المخلفات الناتجة عن عملية التصنيع، وذلك في إطار التحليلات الدورية لها[2].

الفرع الثاني: العقوبات المقررة لحماية البيئة من التلوث في تشريعات البيئة قانونا وشرعا.

لدراسة العقوبات المقررة لحماية البيئة هؤلاء في كل من الفقهين القانوني والشرعي فإننا لن نعتمد تقسيم الجرائد القائم على المثلجة المعتبرة، ولا على التقسيم القائم على اعتبار قصد الجاني... باعتبارها متشابهة إلى حد ما، لذا سنعتمد على التقسيم القائم على الجسامة والخطورة وهو المعيار الذي اعتمده المشرع الجزائري في قانون العقوبات (جنايات وجنح ومخالفات) بحيث أن معيار تحديد كل من هذه الفئات هو العقوبات الأصلية للجرائم كما يحددها قانون العقوبات في المادة 05 من قانون العقوبات الجزائري، فبمجرد معرفة العقوبة نحدد هل هي جناية أم جنحة أم مخالفة، وبنفس المعيار تقسم الشريعة الإسلامية الجرائم والعقوبات بحسب جسامتها وخطورتها إلى حدود

(1) محمد حسن الكندري، المسؤولية الجنائية عن التلويث البيئي، المرجع السابق، ص 78.

(2) محمد حسن الكندري، المسؤولية الجنائية عن التلويث البيئي، المرجع السابق، ص 78 وما بعدها.

وتعازير، كما عرف بها الماوردي الجريمة بأنها: "محظورات زجر الله عنها بحد أو تغرير" بإضافة نوع الجريمة على لفظ "حد" نحدد الجريمة كقولنا حد الزنا، حد السرقة...، ومنه نتدارس العقوبات الخاصة بحماية البيئة في القانون الوصفي والفقه الإسلامي.

أ- العقوبات المقررة لحماية البيئة من التلوث قانونا:

لقد احتوى قانون العقوبات نصوصا تعاقب على المساس ببعض الموارد البيئية قبل ظهور قانون البيئة (سواء القانون 83-03 المؤرخ في 05 فبراير سنة 1983 المتعلق بحماية البيئة الذي ألغي بموجب القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة)، بحيث صرح قانون العقوبات بحماية الحيوانات فغي كتاب المخالفات مثلا، وقد عرف تعديلا بالقانون رقم 09-01 المؤرخ في 25 فبراير 2009 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 جوان 1966 والمتضمن قانون العقوبات، وهو التعديل الذي أعقب تعديلات 2006 والتي جعلت نصوص قانون العقوبات مرتبطا بقانون مكافحة الفساد، وقد أضاف تعديل 2009 لقانون العقوبات القسم الخامس مقرر لجرائم الإتجار بالأشخاص تحت فصل الجنايات والجنح ضد الأشخاص وتحت الباب الثاني الجنايات والجنح ضد الأفراد، تحت الكتاب الثالث الجنايات والجنح وعقوباتها.

فقانون العقوبات يعد الإطار العام والمحور ولاسيما فيما يخص الجرائم البيئية، أما القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة فيتضمن تشريعا خاصا فيما يتعلق بالجرائم البيئية، وهو بدوره يعد قانونا محوريا إذ لا يمكن أن يحوي كل الجرائم العقوبات المتعلقة بحماية البيئة، باعتبار أن القوانين البيئية الخاصة وضعت أبوابا عقابية لحماية الموارد البيئية كل في تخصصه كباب العقوبات في قانون المياه، والقانون المتعلق بالغابات، والصيد، والتهيئة والتعمير والنقل، والحيوانات والنباتات، والضجيج والتلوث وقانون الصحة العمومية وغيرها.

وقد ورد في القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في بابه السادس أحكام جزائية في سبعة فصول، إذ خصص الفصل الأول للعقوبات المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي من المادة 81 إلى المادة 82 تمثلت العقوبات في الحبس الذي يصل

إلى 03 أشهر والغرامة إلى 50 ألف دينار ومضاعفة العقوبات في حالة العودة أما الفصل الثاني ففي العقوبات المتعلقة بالمجالات المحمية المادة 3 إذ تصل بالحبس إلى شهرين وبالغرامة إلى 10000 حدج ومضاعفة العقوبة في حالة العود، أما الفصل الثالث تضمن العقوبات المتعلقة بحماية الهواء والجو من المادة 84 إلى المادة 87 إذ قد تصل بالحبس إلى 6 أشهر والغرامة إلى 150000 دج أما الفصل الرابع خصص للعقوبات المتعلقة بحماية الماء والأوساط المائية من المادة 88 إلى المادة 100، بحيث قد تصل عقوبة الحبس إلى سنتين وفي أحوال أخرى إلى (5) خمس سنوات، والغرامة التي تتراوح بين حد أقصى يقدر بـــ مليون دينار جزائري 1000.000 دج أو مليوني دينار جزائري 2000.000 دج أو عشر ملايين دينار جزائري 10000.000 دج، وهذا ينم عن أهمية الموارد المائية، وبالنسبة للفصل الخامس فيتعلق بالعقوبات المتعلقة بالمؤسسات المصنفة من المادة 101 إلى المادة 106 التي تتراوح فيها عقوبة الحبس بين ستة أشهر وسنتين (02) وبالغرامة التي تصل إلى مليون دينار جزائري 1000.000 دج، وفيما يخص الفصل السادس والذي يحوي العقوبات المتعلقة بالحماية من الأضرار في مادتيه 107 و 108 تتراوح عقوبة الحبس فيه بين 6 أشهر إلى سنتين و 200.000 دج، أما الفصل الأخير نحول العقوبات المتعلقة بحماية الإطار المعيشي في المادتين 109 و 110 والذي اكتفى فيه المشرع بالغرامة التي تصل إلى 150.000 دج (مائة وخمسين ألف دج).

وأذكر أن الباب السابع من قانون البيئة وهو الأخير، أعقب باب العقوبات باعتباره وضع قواعد البحث ومعانيه المخالفات البيئية وهي قواعد شكلية إجرائية بل وتقنية احتوتها المادة 111 من القانون 03-10، وكذا الباب الثامن كأحكام ختامية.

كما صدر القانون 09-03 المؤرخ ف 25 فبراير 2009 يتعلق بحماية المستهلك وسمع الغش الذي أورد في الفصل الثاني من الباب الرابع المخالفات والعقوبات، من المادة 68 إلى المادة 69، أما الباب الخامس أزرد غرامة الصلح، وقانون الاستهلاك أكثر القوانين الخاصة علاقة بالتشريع البيئي، لما له من دور في حماية الصحة العمومية في كثير من جوانبه، ومثال ذلك ما نصت عليه المادة 70 منه أنه: يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها

في المادة 431 من قانون العقوبات كل من: يزور أي منتوج موجه للاستهلاك أو للاستعمال البشري أو الحيواني، يعرض أو يضع للبيع أو يبيع منتوجا يعلم أنه مزور أو فاسد أو سام أو خطير للاستعمال البشري أو الحيواني، يعرض أو يضع للبيع أو يبيع، مع علمه بوجهتها، مواد أو أدوات أو أجهزة أو كل مادة خاصة من شأنها أن تؤدي إلى تزوير أي منتوج موجه للاستعمال البشري أو الحيواني، والمادة 71 نصت على أنه: يعاقب بغرامة من مائتي ألف دينار (200.000 دج) إلى خمسمائة ألف دينار (500.000 دج) كل من يخالف إلزامية سلامة المواد الغذائية المنصوص عليها في المادتين 4 و 5 من هذا القانون، في حين نصت المادة 72 على أنه: يعاقب بغرامة من خمسين ألف دينار (50.000 دج) إلى مليون دينار (1.000.000 دج)، كل من يخالف إلزامية النظافة الصحية المنصوص عليها في المادتين 6 و 7 من هذا القانون (قانون حماية المستهلك وقمع الغش).

وبالنسبة للعقوبات البيئية في التشريعات العقابية الخاصة ارتأيت أن أعطي أمثلة عنها من قانون المياه، وكذا قانون تسير النفايات.

أولا: العقوبات المقررة لحماية المياه: صدر القانون رقم 05-12 المؤرخ في 04 أوت سنة 2005 المتعلق بالمياه، والذي عدل وتمم بموجب القانون رقم 08-03 المؤرخ في 23 يناير 2009، وقد أورد في بابه التاسع من المادة 166 إلى المادة 179 جملة من الجرائم والعقوبات لحماية المياه فغي الفصل الثاني منه المخالفات والعقوبات وهي منفصلة كما يلي:

1- عقوبة مالية تتراوح بين 5000 دج و 10000 دج تسلط على كل شخص طبيعي أو معنوي قام باكتشاف المياه الجوفية عمدا أو كان حاضرا أثناء الاكتشاف، وامتنع عن تبليغ إدارة الموارد المائية المختصة إقليميا.

2- كما يعاقب بالغرامة المالية من 50000 دج إلى 100000 دج كل من قام ببناء جديد أو غرس أو شيد سياجا ثابتا، أو تصرف بما يضر صيانة الوديان والبحيرات والبرك

والسبخات والشطوط، في داخل مناطق الحاقة الحرة أو المناطق الخاضعة لارتفاقات الحافة الحرة.

3- عقوبة سالبة للحرية تتمثل في الحبس من سنة واحدة إلى خمس سنوات، ومعها عقوبة مالية من 200.000 دج إلى 2.000.000 دج كل من استخرج مواد الكمي بأية وسيلة وخاصة بإقامة مرامل في مجاري الوديان وبصفة انتقالية، ولمدة لا تتعدى السنتين ابتداء من تاريخ نشر القانون (قانون المياه) في الجريدة الرسمية.

4- كما يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 50.000 دج إلى 100.000 دج أو بإحدى العقوبتين فقط كل من قام بأي تصرف من شانه عرقلة التدفق الحر للمياه السطحية فيمجاري الوديان، يمس باستقرار الجواف والمنشآت العمومية ويضر بالحفاظ على طبقات الطمي.

5- يعاقب بالحبس من 6 أشهر إلى 3 سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 1.000.000 دج كل أنجز داخل نطاقات الحماية الكمية آبارا أو حفر جديدة أو أي تغييرات للمنشآت الموجودة التي من شأنها أن ترفع من المنسوب المستخرج، إذ تخضع إلى ترخيص الإدارة المكلفة بالموارد المائية كل أشغال تبديل أو إعادة تهيئة منشآت الري الموجودة، وهذه الإدارة يمكنها تحديد منسوب استغلال بعض نقاط الاستخراج أو توقيفها.

6- عقوبة مالية تتراوح بين 10.000 دج إلى 100.000 دج كل من قام برمي الإرازات أو بتفريغ أو إيداع كل أنواع المواد التي لا تشكل خطر تسمم أو ضررا بالأملاك العمومية للماء بدون ترخيص الذي تحدد شروط وكيفيات منحه عن طريق التنظيم.

7- يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 50.000 دج إلى 1.000.000 دج كل من قام بما يلي:

– تفريغ المياه القدرة، مهما تكن طبيعتها، أو صبها في الآبار والحفر وأروقة التقاء المياه والينابيع وأماكن الشرب العمومية والوديان الجافة والفنون.

– كذلك وضع أو طمر المواد غير الصحية التي من شأنها أن تلوث المياه الجوفية من خلال التشربات الطبيعية أو من خلال إعادة التموين الاصطناعي.

– إدخال كل أنواع المواد غير الصحية في الهياكل، والمنشآت المائية المخصصة للتزويد بالمياه.

– رمي جثث الحيوانات أو طمرها في الوديان والبحيرات والبرك والأماكن القريبة من الآبار والحفر وأرقة التقاء المياه والينابيع وأماكن الشرب العمومية.

8- عقوبة مالية من 100.000 دج إلى 1.000.000 دج كل منشأة مصنفة بموجب القانون 10-03 المتعلق بحماية البنية في إطار التنمية المستدامة، ولاسيما كل وحدة صناعية تعتبر تفريغاتها ملوثة، لم تنشئ منشآت تصفية ملائمة، ولم تحقق منشآتها وكذا كيفيات معالجة مياهها المترسبة حسب معايير التفريغ المحددة عن طريق التنظيم.

9- كما يعاقب بالحبس من 6 أشهر إلى سنتين وبغرامة من 10.000 دج إلى 500.000 دج كل من لم يتحصل على رخصة لاستعمال الموارد المائية في العمليات التي تتضمن إنجاز أبار أو حفر لاستخراج المياه الجوفية، وكذغ إنجاز منشآت تنقيب عن المنابع غير الموجهة للاستغلال التجاري، وبناء منشآت وهياكل التحويل أو الضخ أو الحجز باستثناء السدود لاستخراج المياه السطحية، وأخيرا إقامة كل المنشآت أو الهساكل الأخرى لاستخراج المياه الجوفية أو السطحية.

10- ويعاقب بالحبس من سنة إلى 5 سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج كل من لم يحصل على امتياز وقام بالعمليات التالية:

– إنجاز الحفر من أجل استخراج الماء في الأنظمة المائية الجوفية المتحجرة أو بطيئة التجدد من أحل استعمالات فلاحية أو صناعية، لاسيما في المناطق الصحراوية.

– إقامة هياكل استخراج المياه الجوفية أو السطحية عن طريق الربط بأنظمة توصيل المياه، لضمان التمويل المستقل للمناطق أو الوحدات الصناعية.

– إقامة هياكل تحلية مياه البحر أو نزع الأملاح والمعادن من المياه المالحة، من أجل المنفعة العمومية أو تلبية الحاجيات الخاصة.

– إنجاز المنشآت الموجهة لاستعمال المياه القذرة المصفاة من أجل الاستعمالات الفلاحية الفردية أو الجماعية أو الاستعمالات الصناعية.

– تهيئة التنقيب عن المياه المعدنية الطبيعية ومياه المنبع أو المياه المسماة "مياه المائدة" الجوفية الأصل التي كانت موضوع إجراء اعتراف بالنوعية من أجل الاستغلال التجاري قصد الاستهلاك.

– تهيئة التنقيب أو الحفر عن ميله الحمامات التي كانت موضوع إجراء اعتراف بخصوصيتها الفلاحية لاستغلالها لأغراض علاجية استثنائية.

– إقامة هياكل وتنفيذ العمليات الخاصة على مستوى الحواجز المائية السطحية والبحيرات لتطوير هياكل عند أسفل السدود ونقاط المياه والمنشآت الخاصة بالتحويل لتزويد المصانع الهيدرو كهربائية.

11- عقوبة الحبس من سنة إلى سنتين وبغرامة من 200.000 دج إلى 1.000.000 دج كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون العام أو القانون الخاص يزود بالماء الموجه للاستهلاك البشري لم يضمن مطابقة هذا الماء مع معايير الشرب أو النوعية المحددة عن طريق التنظيم، وإن كانت هذه العقوبة لا يمكن تصورها على الشخص المعنوي، في حين تحيل المادة 176 من قانون المياه (05-12) إلى المادة 112 منه.

12- عقوبة الحبس من شهرين إلى 6 أشهر وبغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج أو بإحدى العقوبتين فقط كل من لم يحصل على ترخيص للتفريغ في الشبكة العمومية للتطهير أو في محطة تصفية المياه القذرة غير المترلية، وكذلك من لم يخضع التفريغ إلى وجوب المعالجة المسبقة في حالة ما إذا كانت هذه المياه القذرة في حالتها الخام من شأنها أن تخل بالسير الحسن للشبكة العمومية للتطهير أو محطة التصفية.

13- عقوبة تتراوح بين 6 أشهر وسنة واحدة وبغرامة من 100.000 دج إلى 500.000 دج كل من يقوم بإدخال مادة صلبة أو سائلة أو غازية في منشآت وهياكل التطهير من شأنها أن تمس بصحة عمل الاستغلال أو تؤدي إلى تدهور أو عرقلة سير منشآت جميع المياه القذرة وتصريفها وتطهيرها.

14- عقوبة بالحبس من سنة إلى 5 سنوات وبغرامة من 500.000 دج إلى 1.000.000 دج كل استعمل المياه القذرة غير المعالجة في السفن.

ونلاحظ أن العقوبات المذكورة في كل الحالات السابقة تضاعف قانونا في حالة العود، إلى جانب أن المشرع يضع تدبير يتمثل في مصادرة التجهيزات والمعدات والمركبات التي استعملت في ارتكاب المخالفة ولاسيما المواد 168-170-174-175.

ثانيا: العقوبات المقررة في قانون تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.

صدر القانون المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها تحت رقم 09-01 بتاريخ 12 ديسمبر 2001 وتضمن تسعة أبواب شملت 72 مادة بعينها، منها الباب السابع الذي تضمن الأحكام الجزائية لحماية البيئة وأهمها بتقريره جزاءات مالية ومدنية مناسبة لخطورة الجريمة البيئية، ولذلك آثرت أن أذكر هذه الجزاءات بشيء من التفصيل:

1- عقوبة مالية قدرها ما بين 500 دج إلى 5.000 دج ضد كل شخص طبيعي يقوم برمي أو إهمال النفايات المترلية، وما شابهها أو رفض استعمال نظام جمع النفايات وفرزها الموضوع تحت تصرفه كما في المادة 55.

2- وعاقب أيضا كل شخص طبيعي أو معنوي بغرامة قدرها ما بين 10.000 دج إلى 50.000 دج، ممن يمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو صرفيا أو غيره ويقوم برمي النفايات أو يهملها أو يرفض استعمال نظام جمع النفايات وفرزها الموضوع تحت تصرفه كما في المادة 56 ويعاقب بنفس العقوبة أيضا كل من رمى أو أهمل النفايات الهامدة في أي موقع غير مخصص لها كما في المادة 57.

3- ويعاقب حائزوا أو منتجوا النفايات الخاصة الخطرة بغرامة قدرها ما بين 50.000 دج إلى 100.000 دج إذا خالفوا التعليمات المتعلقة بحيازتها وقدرها وخصائصها المنصوص عليها في المادة 21 من القانون وهو ما نصت عليه المادة 58.

4- نصت المادة 59 على عقوبة قدرها ما بين 100.000 دج إلى 200.000 دج ضد كل جزائري يستعمل المنتجات الضارة التي تشكل خطرا على الأشخاص في صناعة مغلفات تستعمل لحفظ المواد الغذائية.

5- ونصت المادة 60 على عقوبة الحبس من شهرين إلى سنة واحدة وغرامة مالية قدرها 200.000 دج إلى 400.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، ضد كل من يعيد استعمال مغلفات المواد الكيميائية في تغليف مواد غذائية مباشرة.

6- نصت المادة 61 على عقوبة الحبس من 3 أشهر إلى سنتين وبغرامة قدرها ما بين 300.000دج إلى 500.000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط ضد كل من النفايات الخاصة بالنفايات الأخرى.

7- المادة 62 نصت على عقوبة الحبس من 6 أشهر إلى سنتين وغرامة مالية ما بين 400.000 دج إلى 800.000 دج كل من سلم أو عمل على تسليم النفايات الخطرة إلى منشأة غير مرخصة أو غير مرخصة بغرض معالجتها.

8- المادة 63 يعاقب بالحبس من 8 أشهر إلى 3 سنوات وغرامة مالية من 500.000 دج إلى 900.000 دج ضد كل منشأة لمعالجة النفايات لا تتقيد بأحكام هذا القانون.

9- المادة 64 يعاقب بالحبس من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات وغرامة مالية من 600.000 دج إلى 900.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من قام بإيداع أو إخفاء أو وضع أو إهمال النفايات الخطرة من مواقع غير مخصصة لذلك الغرض.

10- المادة 65 تقرر عقوبة الحبس من 6 أشهر إلى 18 شهر أو غرامة مالية من 700.000 دج إلى 1.000.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، ضد كل من لا يقوم بإعادة تأهيل منشأة معالجة النفايات بعد انتهاء الاستغلال أو الغلق النهائي.

11- المادة 66 تنص هذه المادة على عقوبة مشددة من 5 إلى 8 سنوات وغرامة مالية من 100.000 دج إلى 5.000.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبات فقط، ضد كل من استورد أو صدر أو سهل عبور النفايات الخاصة الخطرة معتديا على أحكام هذا القانون، وكما ذكرنا سابقا، كل العقوبات الذي ذكرت في الحالات الإحدى عشر، تضاعف فيها العقوبات جميعها في حال العود.

ب- العقوبات المقررة لحماية البيئة من التلوث شرعا:

يعرف فقهاء الشريعة الإسلامية العقوبة بأنها الجزاء المقرر لمصلحة الجماعة على عصيان أمر الشارع[1]، بحيث تنقسم إلى: حدود، قصاص وديات، وتعازير بحسب نوع الجريمة وفق اعتبار الجسامة والخطورة، وهي بنوع من التفصيل كما يلي:

النوع الأول: عقوبات الحدود: وهي عقوبات مقدرة بالنص (بالكتاب، أو بالسنة) إذ لا تتجاوز السبعة: حد الزنا، حد القذف، حد شرب الخمر، حد السرقة، حد الحرابة، حد الردة، حد البغي، بحيث أن لفظ "حد" يدل على العقوبة ويعرف نوعه بإضافة اللفظ الدال على الجريمة، وتمتاز هذه العقوبات بكونها ذات حد وحد، وأنها ثابتة على الدوام، لا تقبل الزيادة أو النقصان، ولا العفو ولا الإسقاط فهي تجمع بين الله وحق العبد، وحق الله فيها غالب، وهي وإن كانت تهدف إلى ما تهدف إليه البصائر العقوبات إلا أن الغالب عليها هو الردع العام الذي يتحقق بمقاومة الدوافع التي تدعو إلى الجريمة، وهذا هو الغالب عليها، ولذلك فإن الشارع الحكيم يجعل طرق إثباتها محصورة في الاعتراف والبينة وأوجب دفعها بالشمهات لقوله صلى الله عليه وسلم: " ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعا"[2]، ورغب في الستر بشأنها، وهذا التوجه الشرعي يؤدي حتما إلى إفلات الكثير من العقوبات الحدية إلا أن ذلك مقصود من الشارع بحيث إن الهدف الغالب فيها هو تحقيق الردع العام.

النوع الثاني: عقوبات القصاص والديات: وهي الجزاءات المقدرة شرعا لحماية النفس من القتل بأنواعه سواء كان عمديا أو شبه عمد أو خطأ، وحماية ما دون النفس من القطع (البتر)، والجرح والضرب سواء كان عمدا أو خطأ، وتمتاز هذه العقوبات بإعطاء المجني عليه أو أوليائه حق العفو عن الجاني أو الصلح معه، وهذه العقوبات وإن كانت تهدف إلى تحقيق الغاية من العقوبة عامة (الردع العام والخاص)، إلا أن الهدف الأعظم

---

[1] سعود بن عبد العالي البارودي العتيبي الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية ، الطبعة الثانية 1427هـ، الباب 203 "عقوبة"، ج1،565. عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، دار الكتب العلمية، ج1، ص 88.

[2] الزيلعي، نصب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق محمد يوسف البنوري، كتاب الحدودن الحديث الثالث : قال عليه السلام، ادرءوا الحدود، دار الحديث، مصر، ج3، ص 321 .

الذي تتوخاه هو إحياء النفوس ونفي إلحاق الأذى بها من جهة ومن جهة أخرى تفريغ النفوس من الأحقاد والضغائن المفضية إلى الانتقام العاجل أو إلى التراكم الخطير الذي قد ينفجر بعد حين في صورة ثورات أو حروب أهلية، لقوله تعالى: ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاء إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ﴾[1]، وقال رب العزة أيضا: ﴿ وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِيْ الأَلْبَابِ ﴾ [2]، فالحياة تكتب من ثلاث أوجه:

أولا: أن القاتل عمدا عندما يقتل بمن قتل عقابا فقد حققنا مراد الآية بتخليص المجتمع من إمكانية ارتكابه لهذه الجريمة، وهذا هو الردع الخاص.

ثانيا: يتوقف عن هذه الجريمة كل من تسول له نفسه القيام بها عندما يسمع بتطبيق القصاص، وهذا هو الردع العام (الخاص) فتحفظ الحياة في المجتمع.

أما الوجه الثالث: فهو إمكانية أن تكتب الحياة للجاني نفسه عندما يصدر في حقه العفو من أهل الضحية (عند القتل) أو من الضحية نفسه عند الجروح من القصاص إلى الدية، وهكذا يفتح باب التوبته وصلاحه، وكذا غلق باب الثأر كما ذكرنا.

والملاحظ أن إدراج جرائم البيئة في النوع الأول يتعلق بمدى حفظ هذه الحدود للكليات الخمس التي يعد حفظها من حفظ البيئة، والأقرب إلى ذلك من الحدود حد الحرابة وأشكالها لما تفضي إليه هذه الجريمة من الإفساد والمساس بمكونات البيئة، أما النوع الثاني فيدرج فيه الجرم البيئي على أن تلويثها يكون سببا في هلاك النفوس أو إصابتها بالإعاقة ونحو ذلك، ومع ذلك فإن الجزاءات ضد جرائم البيئة تتميز عن الجرائم العادية لأن فعل التلويث إذا كان سببا في تلف نفس أو مال فيدخل حتما ضمن الجرائم العادية، ويبقى بعد ذلك إثبات رابطة السببية بين الجرم البيئي والنتيجة الضارة، وعليه

[1] سورة البقرة ، الآية 178.

[2] سورة البقرة ، الآية 179.

فإن له علاقة مباشرة بالإجرام البيئي من جزاءات سيكون حتما ضمن النوع الثالث من أنواع العقوبة في الشريعة الإسلامية.

النوع الثالث: العقوبات التعزيرية: التعزير لغة[1]، له معان كثيرة منها الرد والمنع والتأديب والإهانة، والضرب، والدفاع والذب عن غيره، والإعانة والنصرة. فالعقوبات التعزيرية هي عقوبات لم يقدرها الشارع، ولم يعنيها أو يحددها بل فوض تقديرها وتحديدها وتعيينها لاجتهاد ولاة الأمور والقضاة، أو بمعنى آخر هي عقوبات يحتاج تقديرها وتعيينها إلى البحث العلمي ببذل الجهد واستفراغ الوسع للوصول إلى الأصوب والأصلح والأكمل، ويجور للقضاة المجتهدين النظر في تقدير عقوبات لجرائم جديدة وحديثة لم يسبق بحثها من قبل من طرف البرلمان، لمنع حدوث فراغ قانوني يفلت بسببه الكثير من الجناة من العقوبة الرادعة، وتعتبر أحكامهم في ذلك سوابق قضائية يمكن للمجتهدين الاستئناس بها في تقنين العقوبات التعزيرية أو العدول عنها إلى غيرها وذلك لتكريس مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، وهو إعمال قاعدة لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص وتفادي قياس القضاة على بعضهم البعض بما يفتح مجال لخلق جرائم تحديدها من اختصاص هيئة مخولة لها صلاحية التشريع.

وتتميز العقوبات التعزيرية بكونها عقوبات تفويضية، وأنها تتوخى تحقيق جميع الأهداف المقصودة من سائر الجزاءات العقابية إلا أن الهدف البارز والأهم للعقوبات التعزيرية هو تأديب وإصلاح وعلاج المجرم، والعمل على إدماجه في المجتمع من جديد، وإعادة الاعتبار له بعد التأكد من إقلاعه عن الانحراف وتوبته بل وانضمامه مجددا إلى أحضان المجتمع كبقية الصالحين[2].

---

(1) الرازي، مختار الصحاح، تحقيق : محمود خاطر مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت، طبعة جديدة ، 1415هـ - 1995 م، باب العين، الجزء1، ص 467.

(2) محمد المدني بوساق، الجزاءات الجنائية لحماية البيئة من التلوث، المرجع السابق، ص 24-25، عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، دار الكتب العلمية ، الباب 1 ،ج1، ص 134..

ولهذا الغرض نجد التوجيه عند تقدير العقوبات التعزيرية إلى الاعتداء بالظروف المتعلقة بالجاني وشخصيته ودوافعه وبيئته وكل ما يتصل بالجريمة من عوامل وأسباب بإعطاء ولي الأمر الحق في العفو عن العقوبات التعزيرية ومراعاة ذوي الهيئات، ونحو ذلك، ولما كان هدفها الأكبر إصلاحها فهي لا تندرئ بالشبهات بل قد تجب بالشبهة ويراعي فيها أيضا دفع الخطر عن المجتمع ولذلك فلا مانع من اتخاذ تدابير وقائية ضد عديمي التكليف، ويجوز إثباتها بالقرائن والعلامات والأمارات التي يمكن أن تساعد على إثباتها، وكون العقوبات التعزيرية إصلاحية في الأعم الأغلب، فلا يعني ذلك المنع من تشديد العقوبة، فقد تستعصي بعض الحالات عن الإصلاح فيتحتم الاستئصال، والتفويض في العقوبات التعزيرية يكون بين حدين حد أدنى يبدأ بالنصح، والإرشاد وحد أعلى قد يصل إلى الإعلام على خلاف بين العلماء في ذلك إلا أن الراجح جواز الحكم بالقتل تعزيرا إذا لم ينفع ما دونه (باعتبار أن القتل عقوبة خاصة بالحدود والقصاص)، وبين الحدين السابقين تندرج عقوبة التوبيخ، والهجرة والتشهير، والحرمان من بعض الحقوق والغرامة والمصادرة، والنفي والتغريب، والحبس بمختلف أنواعه، والجلد[1].

وهذا المجال من العقوبات يجسد مبدأ تفريد العقوبة في الشريعة الإسلامية في الغالب من الجرائم (التعزيرية) ومن أجل الوصول إلى إمكانية إدراج الجرائم البيئية في محلها من العقوبات التعزيرية نتعرض إلى أقسام التعزير.

يقسم العلماء التعزير إلى ثلاثة أقسام: التعزير على المعاصي / التعزير للمصلحة العامة / التعزير على المخالفات.

1- **التعزير على المعاصي**: وهنا ثلاث أنواع:

أولا: المعاصي التي شرعت فيها الحدود مع إمكانية التعزير كعقوبة إضافية وهذه مسألة خلافية، الراجح فيها أنه لا يمكن اجتماع الحد مع التعزير، للعقوبة الحدية التي وضعها الشارع كافية لردع الجاني عندما تثبت الجريمة في حقه بدون أي شبهة تبعده.

([1]) عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، دار الكتب العلمية، الباب1 ،ج1، ص 158..

ثانيا: المعاصي التي شرعت لها الكفارة ولا حد فيها، إذ اختلف الفقهاء في جواز التعزير عليها، فيرى البعض أنه لا تعزير فيه اكتفاء بالعقوبة التي حددت له وهي الكفارة، في حين يرى البعض أنه لا يجوز اجتماعهما، والرأي الراجح أنه لا يجوز اجتماعهما لأن الكفارة تكفي.

ثالثا: المعاصي التي لا حد فيها ولا كفارة، وهي هي ثلاثة أنواع:

1- نوع شرع في جنسه الحد ولكن لا حد فيه: كالسرقة من غير حرز، أو سرقة ما دون النصاب ...

2- ونوع شرع فيه الحد ولكن امتنع الحد فيه لشبهة طرأت كوطء الزوجة في دبرها، أو وطء امرأة ظنها زوجته وهي عكس ذلك، أو لسبب خاص بالجاني كسرقة الفروع للأصول، أو قتل والد والده ....

3- ونوع لم يشرع فيه ولا في جنسه الحد: ومنه أكثر المعاصي، إذ هذا النوع هو الجرائم التعزيرية المقدرة التي فوضت للحاكم أو القاضي، بحيث منها ما نص على تجريمه ولم ينص على عقوبته كتحريم بعض المطاعم، وخيانة الأمانة، شهادة الزور، غش المكابيل والموازين، أكل الربا، السب، الرشوة، ألعاب القمار والميسر، دخول المساكن بغير حق، التجسس، الإفساد في الأرض .... وغيرها لم ينص على تحريمه ولا عقوبته.

2- **التعزير للمصلحة العامة:** التعزير لا يكون إلا في معصية (فعل محرم لذاته منصوص على تحريمه)، واستثناء، التعزير في غير معصية إذا مس المصلحة العامة، والنظام العام، ولو كان في أصله مباح، فهناك فرق بين مجرد ترك الصلاة، وبين التشجيع على تركها، فالفعل الثاني يرتب مفسدة تمس النظام العام والمصلحة العامة، وسلطة القاضي في التعزير للمصلحة العامة ليست تحكمية بل هي مستنبطة من روح الشريعة الإسلامية من منطلق أن الفعل يمس المصلحة الشريعة في الإخلال بالنظام العام، فالعلة في التجريم هي الضرورات الاجتماعية، بحيث أن النظام العام والمصلحة العامة يفتيه نصوصا مرنة تتلاءم

مع كل وقت وزمان، فالرشوة قديما ليست هي الرشوة المعاصرة، وكذلك الربا، لعب القمار .... فالوسائل تغيرت، مما يزيد في خطورتها ما يحتاج إلى عقاب أكثر ردعية.

3- **التعزير على المخالفات:** من المعلوم أن المندوب مأجور على فعله والمكروه مأجور على تركة فالقائلون بعدم العقاب على المخالفات يشترطون الاعتياد على تكرار ترك المندوب، وإتيان المكروه حتى يكون العقاب، أما الفاعلون بالعقاب يعتبرون المندوب لازم الفعل والمكروه لازم الترك، فلا خيار فيه، فهو مرتكب لمخالفة يعاقب عليها، إلا أن الرأي الوسط: فيذهب إلى أنه إذا وقع الإتيان أو الترك ماسا بالمصلحة العامة النظام العام عوقب على الإتيان والترك دون حاجة للتكرار (سواء أخذنا الرأي القائل بالعقوبة أم لا، لأن العقاب في هذه الحالة ليس أساسه اعتبار الفعل مكروها أو الترك مندوبا إليه، وإنما أساسه أن الفعل أو الترك ماس بالمصلحة العامة والنظام العام.

موطن الجزاءات العقابية عن الجرائم البيئية بين أقسام التعزير:

إن إدراج الجرائم البيئية ضمن الجرائم الحدية يتوافق مع اعتبار حفظ البيئة من قبيل حفظ مقاصد الشريعة الإسلامية، كما فصلنا في علاقة البيئة بمقاصد الشريعة الإسلامية فحفظ النفس والدين، والعقل والعرض والمال من حفظ البيئة ضروريا كان أم حاجيا أم تحسينيا، من حيث الوجود أم من حيث العدم، وإن كان بعض الفقهاء يذهبون إلى استبعاد الجرائم البيئية (في الأعم والأغلب) من الحدود والقصاص، ففعل التلويث ونحوه عندهم، هو سبب أو آلة للقتل أو الإصابة، وبالتالي فهي من الجرائم العادية التي تجري عليها الجزاءات الجنائية المقررة لمثلها في العمد والخطأ، وذلك بعد توفر أركان الجريمة وإثبات رابطة السببية، ولكن هذا الرأي لا يعتبر المقاصد الشرعية من مكونات البيئة، وبالتالي يضعف من الحماية الجنائية في الجانب الشرعي إلى حد ما، وهو لا يتوافق مع ما ذهبت إليه في هذه الرسالة في علاقة البيئة بمقاصد الشريعة الإسلامية.

والأوضح هو أن الجزاءات العقابية عن جرائم البيئة تقع ضمن التعازير، ويشملها القسم الأول من أقسام التعزير وهو التعزير على المعاصي، وبالضبط في النوع الثالث وهو

المعاصي التي لا حد فيه ولا كفارة، وبالخصوص الصنف الثالث منه وهو المعاصي التي لم يشرع فيها وفي جنسها الحلا، وهذا النوع ثابت بالنص (كما تقدم في هذه الرسالة)، فقد نهى الشارع عن الإفساد في الأرض بالتلويث وغيره، وعليه فجميع الأفعال المضرة بالبيئة يشملها النهي، وتتصف بالقبح، وبغض الله لها فهي إذن معاصي محرم إتيانها على المكلفين.

أما تقدير العقوبة وتعيينها لتلك الجرائم، يترك للاجتهاد الفقهي والقضائي كما ذكرنا، والاجتهاد يعني البحث العلمي الشامل الدقيق ببذل الجهد واستفراغ الواسع للوصول إلى الأصول والأصلح، والأنسب من العقوبات التعزيرية التي يبدأ حدها الأدنى من النصح والإرشاد، وحدها الأقصى الذي قل ما يلجأ إليه في العقوبات التعزيرية إلا بضوابط محكمة وقيود شديدة، ينتهي بالإعدام وبينهما يتسع المجال للملاءمة والمناسبة بين الفعل الإجرامي، والعقوبة المقدرة له.

وإذا كانت معظم الجرائم البيئية منصوصا على تجريمها كما تقدم فقد توجد بعض الفروع والأفعال مما يصعب الحكم بتحريمها أو تجريمها، وهنا تندرج حتما ضمن القسم الثاني من أقسام التعزير، وهوة التعزير للمصلحة العامة التي لا يقتصر فيها التفويض على تقدير العقوبة فحسب، وإنما يشمل التفويض أيضا حظر الفعل وتجريمه بناء على مقاصد الشارع العامة ومضمونها جلب المصلحة حيثما وجدت ودفع المفاسد والمضار الواقعة أو المتوقعة، إذ حيثما المصلحة الشرعية الحقيقية فثم شرع الله، والمصلحة المرسلة كما هو معلوم مصدر من مصادر التشريع الإسلامي، ومفهومها أن كل مصلحة لم يعتبرها الشارع و لم يلغها فهي مطلوبة شرعا، وكذلك مبدأ سد الذرائع الذي يقابل مبدأ الحبطة في القانون، هو مصدر أيضا من مصادر التشريع الإسلامي، ومنه أن كل وسيلة تؤدي إلى المفسدة غالبا فهي مفسدة وجب دفعها ودرؤها.

الفرع الثالث: المسؤولية الجنائية عن الجرائم البيئية للأشخاص المعنوية وممثليها.

من المعلوم أن المسؤولية الجنائية في التشريع الجزائري تطورت بشكل كبير، بحيث انتقلت من مجرد مساءلة الشخص الطبيعي إلى المساءلة الشخصية لممثلي الشخص

المعنوي، وتبعتها المساءلة الجنائية للشخص المعنوي، التي شملت مجالات عدة اقتصادية ومالية وسياسية ومدنية ... وكذا المساءلة الجنائية للمنشآت المصنفة عن الجرائم البيئية (جرائم التلوث).

وشمل هذا التطور ضمن المرحلة الأولى التوجه نحو مساءلة ممثلي الأشخاص المعنوية العامة، مثل مساءلة المنتخب المحلي عن عدم اتخاذ التدابير الخاصة بحماية البيئة، إذ أقر القانون والقضاء المقارن معالم واضحة لمساءلة المنتخب المحلي جنائيا عن المخالفات الماسة بالبيئة، وتعد هذه المساءلة ذات أهمية بالغة في تفعيل تنطبق قواعد قانون حماية البيئة لأن الإدارة تعد المسؤول الأول عن تطبيق التدابير الوقائية والتدخلية الخاصة بحماية البيئة من خلال مختلف الصلاحيات الممنوحة لها، وتبعا لذلك تتعدد صور مساءلة المنتخب المحلي جنائيا عن المخالفات البيئة، إذ يمكن أن يساءل على أساس الخطأ الشخصي المؤسس على عدم احترامه لمطابقة التراخيص للشروط القانونية، ومخالفة قواعد الاحتياط في اتخاذ القرارات المتعلقة بتيسير البيئة، كما يمكن أن يؤدي سوء تسيير وتنفيذ المرافق العامة التي ترتبط نشاطاتها بحماية البيئة إلى المساءلة الجنائية للمنتخب المحلي، وأيضا يمكن مساءلته عن عدم اتخاذ التدابير اللازمة لمنع وقوع حوادث التلوث.

والمرحلة الثانية تمثلت في التعديل الأخير لقانون العقوبات الذي أدى إلى تطبيق المساءلة الجنائية على الأشخاص المعنوية الخاصة ذاتها إلى جانب ممثليها، الأمر الذي يسمح بمساءلة المنشآت الملوثة باعتبارها أشخاص معنوية إلى جانب إمكانية المساءلة الشخصية لمسيريها، وكذا إمكانية دمج المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي والمسير، لذا تكتسي المساءلة الجنائية للمنشآت أكبر مصادر التلوث من حيث خطورتها ومداها ودوريتها تنجم عن مخالفات استغلال المنشآت المصنفة، وعلى هذا الأساس عرفت المساءلة الجنائية للأشخاص المعنوية وممثليها تطورا كبيرا في التشريع الجزائري، وبما أن الشخص المعنوي يتمتع بخصوصيات ناجمة عن طبيعته القانونية، اقتضى الأمر تطبيق إجراءات جزائية خاصة تطبق على المنشآت المصنفة، وإضافة إلى الشروط العامة المتطلبة لقيام المسؤولية الجنائية ضمن القواعد العامة خص المشرع الجزائري المنشآت المصنفة

بعقوبات تتلاءم مع طابعها المعنوي وقدراتها المالية كالتدابير الاحترازية، الغرامات المالية، وحل الشخص الاعتباري كأقصى عقوبة، ولتحقيق ردع عقبي فعال وقوي لجرائم التلويث تضمن التعديل الجديد لقانون العقوبات إمكانية مساءلة المسير بصورة انفرادية عن أعمال التلويث التي تسبب فيها، أو دمج المسؤولية الجنائية لكل من الشخص المعنوي والمسير باعتباره فاعل أصلي أو شريك.

ولما كانت الظروف الخاصة بارتكاب بعض الأفعال التي تؤدي إلى التلوث خارجة عن سيطرة وإرادة المنشأة المصنفة، تضمنت مختلف القواعد البيئية صورا مختلفة للإعفاء من المسؤولية الجنائية عن الجرائم البيئية المرتكبة، فرغم تحقق نتيجة فعل التلويث الذي يجرمه القانون، فإن بعض الظروف تؤدي إلى انتفاء المسؤولية الجنائية أو التخفيف منها، ويتصدر هذه الحالات ظروف الإعفاء المنصوص عليها ضمن القواعد العامة للمسؤولية الجنائية كحالة القوة القاهرة، وما طوره القضاء بدوره من تطبيقات متنوعة لبعض الظروف التي يمكن أن تؤدي إلى هدم العنصر الشرعي أو المعنوي المتعلق بالجريمة مثل الغلط في القانون والغلط في الوقائع، وما تتضمنه كذلك القواعد العامة من حالات لتخفيف العقوبة.

وتليها صور الأفعال المسموح بها، أو المستثناة بنص خاص ضمن القواعد البيئة، إذ يستثنى من الجرائم الأفعال التي يأمر أو يأذن لها القانون، فتضمن قانون العقوبات حالات متنوعة لإعفاء مرتكبي الأفعال المجرمة في القوانين البيئية الخاصة، كما يستند تجريم الأفعال الممنوعة ضمن القرارات الإدارية، التي تعد مخالفتها فعلا مجرما على طبيعة القواعد التي استندت عليها الإدارة في إصدارها لهذه القرارات.

وأخيرا تستفيد المنشآت الملوثة من الإعفاء في الحالات التي يرخصها القانون، بحيث يعد حصول المنشآت المصنفة على الترخيص أحد الأسباب المعفية من المسؤولية الجنائية، وحتى ينتج الترخيص هذا الأثر يشترط القانون الحصول على الترخيص قبل مباشرة النشاط الملوث، وكذلك نظرا لخصوصية بعض الحالات الميدانية التي قد يمارس فيها نشاطا ملوثا قبل الحصول على الترخيص، وجب تحديد الزمن الذي يذخل فيه

الترخيص حيز التنفيذ بدقة، كما أن الترخيص الذي يحوزه صاحب المنشآت المصنفة لا يمكن أن يكون مؤبدا، بل تطرأ عليه حالات عديدة قد تؤدي إلى انقضاء صلاحياته.

وعلى الرغم مما سبق فإن القانون الجنائي في إطار النظام الإيكولوجي لا يعد فعالا، والسبب عادة هو ارتباط التجريم عموما بالأفعال التي يرفضها المجتمع، فلا يمكن للقواعد الجنائية أن تؤمن تحقيق فعالية كاملة لمنع هذه الأفعال، إذ لم يحرص أفراد المجتمع على فرض احترام هذه القواعد، وترتبط هذا الواقع بدرجة استهجان المجتمع للفعل، كما أن الذي يساهم في تفويض فعالية القانون الجنائي للبيئة هو إعطاء الإدارة سلطة تقديرية مبهمة في الاتفاق مع الملوث أو متابعته.

خاتمة

خاتمـــة

من أهم النتائج التي توصّلتُ إليها:

– إنّ ما يصيب البيئة اليوم من دمار وتخريب لا يمكن إلاّ أن نردّه إلى ما انتهى إليه آل قور[1]، من غياب الرابطة الروحية بين الإنسان والبيئة ، إذ تصوّر الغربي أنّها علاقة عداوة وصراع بين الاثنين ، وأنّ الموجودات البيئية مجرّد أشياء مادية يحقّق منها الإنسان حاجاته ومآربه كيفما شاء ، أي أنّها تنطوي على اعتبارات أو معان روحية مهما كان نوعها .

– التصوّر الإسلامي للبيئة مخالف تماما للنظرة الغربية، بحيث يجعل لها اعتبارات روحية كثيرة ، منها الاعتبارات العقدية ، والاعتبارات التعبدية ، والتي بدورها تجعل المسلم يتصرّف حيال البيئة تصرّف الراعي والأمين والمستخلف[2].

– إذا كانت تعريفات علماء الغرب للبيئة تشير إلى أنّها الوسط أو المجال الذي يعيش فيه الإنسان ، بما يضمّ من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها ، فإنّ المفهوم الإسلامي للبيئة أكثر عمقا من ذلك حيث يربط البيئة بمجمل المنظومة الإيمانية للمسلم ، فالمسلم يؤمن بإله واحد خالق الكون ومنـــزّل القرآن الكريم، فقد تضمن كل من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة العديد من النصوص الّتي توضح بجلاء علاقة الإنسان بالبيئة الّتي يعيش فيها ، هذه النصوص توضح أنّ الله تعالى قد خلق الكون بما فيه، وما فيه من كائنات ومكوّنات سخّرها الله تعالى للإنسان لكي يعمر الأرض ويعبد

---

[1] مع التدهور المستمر للبيئة بدأ الفكر البيئي الحديث يبحث عن أسباب أخرى أكثر إقناعا، و هذا ما دفع نقاد الحضارة الغربية من مفكرين وفلاسفة للبحث عن تلك الأسباب في العلاقة الروحية بين الإنسان والبيئة ، ثمّ انتقل ذلك إلى رواد الفكر البيئي ،و بالذات آل قور في كتابه "الأرض في الميزان" حينما قال : "إنّ نوعنا الحي تعوّد على النمو والازدهار داخل رحم الحياة المحكم القائم على مفهوم الاعتماد المشترك، ولكنّنا اخترنا أن نخرج من الجنّة [بتصور أنفسنا منفصلين عن كوكب الأرض] وما لم نعثر على طريقة نغيّر بها على نحو جذري حضارتنا وطريقتنا في التفكير فيما يتعلّق بالعلاقة بين الجنس البشري وكوكب الأرض ، فإنّ أولادنا سيرثون أرضا خرابا" ، وقد كرّس آل قور جهده في هذا الكتاب لبيان أنّ السبب الأصلي للأزمة البيئية يعود إلى السبب الثقافي الخاطئ. آل قور ، الأرض في الميزان ، ترجمة عواطف عبد العزيز ، الأهرام ، القاهرة ، 1994، ص 167 ، عبد المجيد عمر النجار، قضايا البيئة من منظور إسلامي ، المرجع السابق ، ص 69 ، أحمد رقادي ، التأصيل الشرعي لرعاية البيئة ، المرجع البيئة ، ص 12 ، 13.

[2] أحمد رقادي ، التأصيل الشرعي لرعاية البيئة ، المرجع السابق ، ص 13.

الله ، وبعث الله تعالى الرسل هادية ومبشرة وحاملة لمنهجه في الحياة ، وجاء الإسلام ليختم رسالات السماء إلى الأرض فتضمن المنهج والميزان الذي يحكم العلاقة فيما بين الناس من ناحية، وبين الإنسان والبيئة من ناحية أخرى .

– العلاقة بين الإنسان والبيئة تقوم في المنظور الإسلامي على أساسين: أوّلهما: **التسخير**؛ إذ سخّر الله تعالى مكوّنات البيئة للإنسان لتساعده على أداء رسالته في تعمير الأرض ، يقول عز وجل: ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ ﴾ [1]. أمّا ثانيهما : **الوسطية**؛ والوسطية ترتبط بالتسخير ، بحيث يستفيد الإنسان من تسخير مكونات البيئة بأسلوب معتدل وبمنهج الوسطية الّذي يميّز الإسلام عن سائر الأديان الأخرى ، وينبع هذا الاعتدال من حقيقة موقع الإنسان في الكون ، فالإنسان في المنظور الإسلامي "سيد في الكون" وليس "سيد الكون" كما يرى الفكر الغربي ، إذ يقول الله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاء عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [2] ، والوسطية في كل شيء أدّعى للديمومة ، وهي حياة وحضارة.

– إنّ تحديد مفهوم البيئة الإصطلاحي، وتحديد عناصرها يكتسي أهمية في معرفة المكونات البيئية المشمولة بالحماية القانونية، غير أن المفهوم الشرعي أوسع في المفهوم القانوني لتحقيق تلك الحماية، ولا سيما بإدراج المكون المعنوي المتمثل في الدين والمجتمع والعلم، إذ يُعد الأساس للبناء التشريعي في مجال البيئة شرعا على قواعد روحية تراعي الجانبين العقدي والتعبدي في علاقة الإنسان بالمكونات البيئية.

---

[1] سورة لقمان ، الآية 20.

[2] سورة البقرة ، الآية 143.

-إن الإهتمام الدولي بالشأن البيئي، هو مناورات استعمارية جديدة اتخذها الغرب شأنها شأن حقوق الإنسان التي طرحها لتحقيق مقاصده الإقتصادية، التي لا تحقق مصالحنا المعتبرة من طرف الشارع سبحانه وتعالى، والدليل على ذلك تقاعس أكثر الدول تسبّبا في التلوث عن المصادقة على المعاهدات منذ قمة ستوكهولم لأنها تتعارض مع مصالحهم الإقتصادية، وإن كانت قمة استوكهولم وجوهانسبرغ مرورا بريو تحمل في ظاهرها أجندات توحي بمستقبل بيئي واعد في ظل تنمية شاملة لكن المستقبل العملي أثبت عكس ذلك تماما.

- تصريح الدول النامية من أنّ دولا غنية أنتجت معظم الغازات المسببة للاحتباس الحراري منذ الثورة الصناعية بصورة أساسية بسبب حرق الوقود الأحفوري، حيث ينبغي عليها تمديد بروتوكول" كيوتو" لفترة ثانية قبل أن توقع الدول الفقيرة على تخفيضات من شأنها أن تضر بمسعاهم لانهاء الفقر ونمو اقتصادياتهم، لم يّؤخذ بعين الإعتبار ،بعد ما صرحت به اليابان وروسيا وكندا من أنها لن تمدد العمل باتفاق كيوتو وإصرارها بدلاً من ذلك على اْتفاقية جديدة وأوسع للأمم المتحدة في السنوات الموالية لقمة كانكون تتضمن أهداف انبعاثات ملزمة لدول أخرى مثل الصين والولايات المتحدة .

انتهاء قمة كانكون بما قررته الدول الأعضاء المائتين (200) في نهاية المطاف، من تأجيل المفاوضات بخصوص معاهدة كيوتو التي تعتبر المعاهدة الملزمة الوحيدة حتى العام 2011، وهذا مقابل اتخاذ إجراءات لمعالجة التغيرات المناخية، وتشتمل هذه الإجراءات على تأسيس صندوق أخضر خاص بالتغيرات المناخية لمساعدة الدول الفقيرة على التأقلم مع متطلبات التغيرات المناخية، بالإضافة الى اتخاذ إجراءات لحماية غابات المناطق الحارة وتبادل التكنولوجيا في مجال حماية البيئة.

- إتفق المشاركون في قمة المناخ لديربان بجنوب إفريقيا سنة 2011م على تمديد العمل ببروتوكول كيوتو لمواجهة التغير المناخي بعد مفاوضات شاقة كادت تؤدي إلى فشل ذريع بسبب الخلافات بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية اقتصاديا فقد

توصل ممثلو 190 دولة شاركت في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للمناخ بمدينة ديربان بجنوب أفريقيا لاتفاق يقضي بتمديد العمل ببروتوكول كيوتو إلى ما بعد العام 2012م، وسمح هذا القرار بإقرار" خريطة طريق" لوضع اتفاق عام 2015م لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة فضلا عن إنشاء "صندوق أخضر" لمساعدة الدول النامية على مواجهة التغير المناخي. وشكّل القرار بشأن مستقبل بروتوكول كيوتو الأداة القانونية الوحيدة التي تفرض الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة في أغلب البلدان الصناعية، إحدى النقاط الرئيسية التي جرى النقاش بشأنها في القمة.

– لقد بدا موقف الجزائر رافضا للطرح الغربي بخصوص البيئة بسبب الحالة التي كانت عليها بعد الإستقلال أثناء قمة استكهولم العام 1972 ، وكذا أثناء قمة ريو وما قاسته من ويلات العشرية الحمراء، وسرعانما تحول موقفها لتصدر قانون البيئة في إطار التنمية المستدامة، وتوالت مشاركات الجزائر بفعالية في الداخل والخارج، ولا سيما مايهم القارة الإفريقية، وبشأن الإحتباس الحراري لم يُخفِ ممثل الوفد الجزائري بقمة كانكون التأكيد على أن ما يهم الجزائر، كإحدى البلدان التي تعاني من هذه الظاهرة، هو مواصلة النقاش والتفاوض بعد إنهاء بروتوكول كيوتو الذي يمتد الى غاية سنة 2012 وهذا لتفادي الفراغ السياسي المتعلق بإفراز الانبعاثات الغازية بعد سنة 2012 من جهة، ومن جهة أخرى ليكون هنالك تمويل وإطار محكم وفعال يتعلق بالتمويل السريع البالغ قيمته 30 مليار دولار أو فيما يتعلق بالصندوق الجديد ليكون هناك قرار يتم اتخاذه في قمة كانكون بغية إنشاء الصندوق الأخضر.

– بلوغ الجزائر المرتبة الأولى عربيا ومغاربيا في الدول الأكثر نظافة في العالم، بسبب جهودها ، والمرتبة 42 عالميا وذلك حسب مؤشر الأداء البيئي لسنة 2010، ولكن المعيار الذي صُنفت به – في رأيي – هو بقاء التنوع البيولوجي على حاله بسبب تمركز الصناعات ومصادر التلوث بالشمال وبعض المناطق الصحراوية فقط، وإلاّ فالجزائر تواجه تحديات التنمية بمخططات بيئية هي التي تعدّ في حقيقة الأمر معيارا دقيقا لمعرفة

ترتيبها الحقيقي، فمرتبتها الأولى عربيا لا تمنع من تعزيز وتوظيف التخطيط البيئي لأجل تحقيق تنمية شاملة ومستديمة، إذ يجب التفكير في مخططات مستقبلية وآليات قانونية، واعتمادات مالية تمنع أصحاب الشأن ولا سيما الإدارة من أن تغض الطّرف عن حماية البيئة لتصبح من أولوياتها.

– إنّ كثرة ماورد في الكتاب والسنة في شأن البيئة والتوازن البيئي، والحث على اتباع مايحفظ المكونات البيئية ومنع إفسادها، أكبر دليل على أنها تنال اعتبار الشارع سبحانه وتعالى، وليس أدلّ على ذلك من الآيات والأحاديث التي تبين تناغم الإنسان والعناصر البيئية من نبات وحيوان وجمادات،وكذا الجانبين العقدي والتعبدي ممّا يشجع على العلوم التي تحقق هذا المقصد، وبالتالي إضفاء الصبغة الدينية التي تمنع الإضرار بالبيئة على جميع المستويات.

– لا شك في أنّ علم مقاصد الشريعة الإسلامية كشف عن مدى فشل التشريعات الوضعية في تحقيق حماية البيئة في إطار تنمية شاملة، إذ لا مجال للمقارنة بين فكرة المقاصد في القانون وبين ما تحققه الأحكام الشرعية من مقاصد عامة للتشريع ،ومن ثم مقصد البيئة بصفة خاصة، إلا أنّه يجب أن تخرج من إطارها النظري إلى التطبيقي، ولا سيما النصوص القانونية التي لم تعط فعالية كبيرة لحفظ البيئة.

– إنّ حماية البيئة ونموها أصبح ركنا أساسيا للتنمية، لأنّه بدون هذه الأخيرة تبقى الموارد غير كافية ، وبالتالي تتدهور البيئة، وهكذا فإنّ هذا الترابط بين البيئة والتنمية ، واتخاذهما بُعدا كونيا هو الذي حدا بلجنة برونتلاند إلى إطلاق مفهوم التنمية المستديمة Sustainable développement والتي عرّفتها بأنها التنمية الّتي تعمل على الإبقاء بحاجات الجيل الحالي بدون تفريط في حاجيات الأجيال القادمة، ورغم التقدم الكبير في المجال العلمي والتكنولوجي والإداري لا تزال كثير من الصعوبات تعيق المحافظة على البيئة بما يضمن حقوق الأجيال المستقبلة وتحقيق معنى التنمية المستدامة، فتبقى الإرادة السياسية للدول الكبرى (العالم الغربي) وما ينجر عنها من تشريعات وطنية ودولية هي البعد الأهمّ في حماية البيئة من الاستغلال المفرط لقدراتها وتلويث عناصرها ، وهذا الذي جعل كثيرا

من العلماء والمتخصصين يتوجهون إلى تحميل الحكومات مسؤولية حماية البيئة ، وضمان ديمومة التنمية وحقوق الأجيال القادمة، وكمقارنة فإن التنمية ومقاصدها في الشريعة الإسلامية تتميز عن مقاصدها في القانون الدولي بربط التنمية بالعقيدة والإيمان وجعلها فرضا من الفروض الكفائية، يأثم الجميع في حالة ضياعها، وعلى رأسهم الحاكم، مما يستوجب على هذا الأخير أن يوفر من خلال مؤسسات الدولة كل ما يلزم من التشريع والإجراءات والإبداعات لتوفير الرفاه والازدهار لجميع الناس.

– تعدّ الإدارة البيئية أداة مهمة لتفعيل مقاصد التشريع البيئي قانونا وشرعا من الناحية الوقائية، إلا أن في التشريع البيئي الوضعي عرفت الإدارة البيئية مراحل لتطورها، إذ تداولت مختلف الوزارات مهمة البيئة ، انتهت بظهور الإدارة المركزية المتمثلة في وزارة البيئة، ثم محليا مديرية البيئة ومفتشية البيئة، فضلا عن دور المنتخب المحلي في ذلك، ولعبت الإدارة دورها التقليدي المتمثل في الأعمال الإنفرادية كالقرار الإداري، والأعمال الاتفاقية كالعقود والاتفاقيات المبرمة بين الإدارة والمنشآت المصنفة لتخفيض التلوث، والتنظيم والضبط، المتمثل في استعمال أسلوب الأمر والمنع، ورغم الأهمية التي يكتسيها هذا الأسلوب الإداري في تحقيق الأهداف المرجوة، إلا أن استعماله على انفراد أثبت عدم جدواه وعجزه في مجال حماية البيئة، لتتجه الإدارة إلى الأسلوب التشاوري والتنسيقي مع مختلف الشركاء الفاعلين لتحقيق حماية بيئية فعالة وتنمية مستدامة، وهي الهدف والمقصد الأصلي للتخطيط البيئي، ولإنجاح التخطيط البيئي يجب تفادي التضارب القائم بين الأهداف التنموية والبيئية، فعلى سبيل المثال تقوم مفتشية البيئة باعتبارها الجهاز الرئيسي التابع للدولة في مجال مراقبة تطبيق القوانين والتنظيمات المتعلقة بحماية البيئة، أو التي تتصل بها وبهذه الصفة تتكلف المفتشية الولائية للبيئة بالمهام التالية: 1- تتصور وتنفذ بالاتصال مع الأجهزة الأخرى في الدولة والولاية والبلدية برنامجا لحماية البيئة في كل تراب الولاية،2- تتخذ بالاتصال مع الأجهزة الأخرى في الدولة، التدابير الرامية إلى الوقاية من كل أشكال تدهور البيئة، ومكافحته، لا سيما التلوث، والمضار، والتصحر، وانجراف التربة، والحفاظ على التنوع البيولوجي وتنميته وصيانة الثروات

الصيدية، وترقية المساحات الخضراء والنشاط البستني[3]، وبالرغم من أنه الأسلوب المفضل للإدارة إلا أنه لم يحقق أهدافه المرجوة لضعف الإدارة من جهة وتضارب البيئة مع أهداف التنمية وتغليب هذه الأخيرة، مما لا ينفع معه أي تخطيط بيئي إلى حدّ الآن.

– وبالمقابل أثبت نظام الحسبة فعاليته في تاريخ الحضارة الإسلامية لحفظ مكونات البيئة، ويظهر ذلك من خلال كتابات الفقهاء التي تتضمن أمثلة بسيطة تحمل في طياتها قواعد إدارية وآليات فعالة تَنِمُّ عن صلاحيتها في الوقت الحاضر بشرط اتخاذ وسائل وآليات تتماشى مع مقتضيات الحماية البيئية في الوقت الحاضر.

– وفي شأن الوسائل الردعية في شقها المتعلق بالتعويض عن الضرر الإيكولوجي فإنّ ظاهرة تلوث البيئة واتخاذها لأشكال وصور مختلفة، حال دون تطبيق المبادئ التقليدية للمسؤولية المدنية في صورها المعروفة وأضحت عاجزة أمام ما آلت إليه البيئة، وبسبب هذه التطورات ذهب الفقه إلى أن هناك مجال لتطبيق نظريتين في هذا المجال: **أولهما:** نظرية التعسف في استعمال الحق، وهي نظرية قديمة، اتسمت بالجدية لمواجهة صور استعمال الحقوق التي تحدث أضرارا للغير لا تتناسب مع المنفعة التي يحصل عليها صاحب الحق أيا كانت المصلحة التي يحققها استعماله لتلك الحقوق، أما **الثانية:** فهي نظرية المسؤولية اللا خطئية، وتقوم على أساس كفاية تحقق الضرر دون النظر إلى الخطأ، ويعبر عنها كذلك بنظرية تحميل "التبعة" أو "الغرم بالغنم"، التي لها أصل في الشريعة الإسلامية ضمن القواعد الفقهية، وهي التي كانت وراء ظهور مبدأ "من يلوث فعليه الإصلاح" و"من أفسد فعليه الإصلاح" ومبدأ "الملوث الدافع".

– إن تقرير المسؤولية الذي يؤدي إلى منح تعويضات مالية سواء على أساس الخطأ، أو مبدأ الملوث الدافع، أو عن طريق الجباية لا يلقى ترحيبا واسعا في مجال حماية البيئة، لأن خير تعويض في هذا المجال الحساس هو إعادة التوازن البيئي إلى ما كان عليه من قبل، وهو ما يعرف بنظام إعادة الحال إلى ما كانت عليه من قبل، وهذا على الرغم من الصعوبة العملية المرتبطة بهذا الإجراء من الناحية العملية.

– إنّ نظام إعادة الحال إلى ما كانت عليه في حماية البيئة أثبت جدارته وفعاليته في حماية البيئة في الجزائر، وسعيا لتطوير العمل به يجب العمل على تعميم هذا النظام في شتى القوانين المتعلقة بحماية البيئة، وتوعية الأجهزة الإدارية المركزية أو اللامركزية حول ضرورة اللجوء إليه كلما كان ممكنا، وكذا تحسيس الجهات القضائية، وخاصة الجزائية منها على النطق به، وهذا المسلك يقتضي إعادة النظر في العديد من النصوص المتصلة بحماية البيئة.

– تتناول المسؤولية عن الإحتياط في مجال البيئة الأضرار الجماعية، والتي لم يوجد لها مكان ضمن المسؤولية المدنية التقليدية، وهي تحل محل الأضرار غير القابلة للتعويض، أو غير القابلة للإصلاح، من خلال منع حدوثها وليس من خلال تعويضها، ولكن هي الأخرى بعيدة المنال، لأن التطبيق الصارم للمسؤولية المدنية عن خطأ الاحتياط قد يؤدي إلى زرع مخاوف لدى كل أصحاب النشاطات الملوثة أو المبدعين، الأمر الذي يؤدي إلى اهام كل مبادرات التجديد والتطوير والتحديث، وبالتالي القضاء على كل المبادلات الخلاقة.

– إن المبادئ على اختلاف أنواعها ليست بوسائل تفعيل لما تقصده القواعد القانونية التي سنّها المشرع لحماية البيئة، وإن كان لها دور قليل كمبدأ إعادة الحال إلى ما كانت عليه إلا أنه وسيلة تحفظ المقصد (شيئا ما) من حيث العدم، أما من حيث الوجود كآليات وقائية فيكاد ينعدم حتى مع مبدأ الاحتياط الذي أثبت عدم جدواه كآلية لحماية البيئة على الواقع، فضلا عن مبدأ الملوث الدافع الذي أفرز عدة آليات كالتأمين على الضرر الإيكولوجي، وفرض الرسوم البيئية ، إذ تعمل على إثراء خزينة الدولة، التي تصرفها في مشاريع تنموية، أما الضرر البيئي يبقى على حاله، بخلاف الشريعة الإسلامية فإنّ اتباع منهج الفقهاء المتقدمين في حل نوازل البيئة أولى بالإعتبار، باللجوء إلى القواعد الفقهية وصياغتها في شكل قوانين وتعزيزها بآليات وتقنيات تتماشى والعصر.

– إنّ النصوص العقابية التي وضعها المشرع لحماية البيئية كفيلة بأن تحد من الإجرام البيئي، ولكن الإشكالية عمليا تتمثل في صعوبة تكييف الجرائم البيئية،، خاصة

إذا تعلقت هذه الجرائم بالعناصر ذات الإستهلاك المشترك كالهواء، والماء...ولعل الدليل على ذلك قلة تداول الجرائم البيئية في المحاكم، والفقه الإسلامي يعتبر الفعل جرميا متى رتّب الفساد بإحداث الضرر، ويدخل في ذلك إلحاق الضرر بالبيئة، منها مايبلغ الحدّ كالتلوث القاتل، لكن اغلب الجرائم البيئية تعزيرية في مختلف أنواع التعزير، بحيث لا يفلت فعل من العقوبة مهما قلّت درجة ضرره المفسد، ولو كان في أصله مباحاوحسبنا ماكان يكتشفه المحتسب من جرائم تعزيرية للمساس بعناصرومكونات بيئية، وكذا البيئة الحضرية.

- مقترحـــات:

- ضرورة تعزيز دور الإدارة المركزية ومن ثم المحلية في السهر على تطبيق النصوص القانونية والتنظيمات المتعلقة بالبيئة، وذلك بالعمل على تطوير أسلوب التنسيق والتشاور مع الأطراف الفاعلة، ولا سيما الحركة الجمعوية، وفي اعتقادي لا يجب هجر دورها الإنفرادي المتمثل في الأمر بالترخيص، والمنع والتعاقد مع أصحاب المشاريع الملوثة لفرض شروط تأخذ في الإعتبارالشأن البيئي خاصة مع صدور قانون البيئة الجديد الذي وسّع إلى حد ما من صلاحيات المنتخب المحلي، وجعل حماية البيئة من أولوياته.

- إدراج التربية البيئية ضمن الأولويات من خلال إدراج مادة البية ضمن البرامج التعليمية، وتعزيز دور الإعلام بأنواعه في هندسة الرسالة البيئية بغية نشر ثقافة بيئية لدى الفرد ثم الجماعة ثم الدولة.

- إضفاء الصبغة الدينية على القوانين المتعلقة بالبيئة، من خلال تفعيل دور الإمام ومؤسسة المسجد في ذلك بهدف، المساهمة في نشر الوعي البيئي، وترسيخ الثقافة والتربية البيئية.

- تعزيز المبادئ في قانون البيئة من خلال إدراج بعض القواعد الفقهية يستأنس بها القاضي بل ويستند إليها في التعامل مع القضايا البيئية قضاءأ، تسهل تكييفها وبالتالي تقدير الضمان فيها وكذا نوع الجزاء الواجب توقيعه والحكم به.

– الإبتعاد عن الصورية في دراسات التأثير على البيئة التي تطالب بها الإدارة المقبلين على إنشاء مشاريع ملوثة، وذلك بفرض وتعزيز الخبرة في محال البيئة بميكانيزمات تحول دون التمكن من المجاملات والوساطة والمحسوبية.

– العودة إلى نظام الحسبة في البيئة الحضرية، في شكل معاصر من حيث الوسائل والآليات التي تلائم الوقت الحاضر، لتكون شرطة جوارية تضرب بيد من حديد على أيادي كل المخالفين وفق ما يحقق مقاصد التشريع الإسلامي.

فلعلّ تجلية النظرة المتميزة للمدرسة الإسلامية في هذا المجال تسهم في محاولة إيجاد حلول أو بالأحرى تكون هي الحلّ الناجح لما يتخبط فيه العالم اليوم من مشاكل بيئية حادة ، وتجنّبه الوقوع في أزمات بيئية مقبلة ، إذا ما تعامل مع الكون من خلال هذه النظرة الشرعية.

ولله الحمد، وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصـــادر والمـــراجع

القرآن الكريم ، المصحف برواية حفص.

– المراجع الشرعية:

– كتب التفسير:

– ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، دار الثقافة ، الجزائر ، 1990، الجزء 5.

– أبو بكر الجصاص ، أحكام القرآن الكريم ، تحقيق محمد الصادق قحماوي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، 1405هـــ، الجزء الرابع.

– الفخر الرّازي ، التفسير الكبير ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، 1985 ، المجلد 13 ، ج25 .

– القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن الكريم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، طبعة مؤسسة التاريخ المغربي ، بيروت ، ج.1

– بن عاشور ، التحرير والتنوير ، الدار التونسية ، تونس ، 1984 ، ج2، ج17.

– سيد قطب ، في ظلال القرآن ، دار الشروق ، القاهرة ، 1993 ، الطبعة 21 ، الجزء 4.

– محمد علي الصابوني ، مختصر تفسير بن كثير ، دار القرآن الكريم ، بيروت ، 1981 ، الطبعة السابعة ، ج3.

– وهبة الزحيلي ، التفسير المنير ، دار الفكر المعاصر ، لبنان ، 1991 ، الطبعة الأولى ، الجزء1 .

– كتب الحديث الشريف:

– الشوكاني محمد بن علي ، البدر الطالع ، دار المعرفة ، بيروت ، الجزء 1 .

– ابن حجر ، فتح الباري بشر صحيح البخاري، تحقيق أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة بيروت، 1379 هـــ ج3.

- ابن سلام، غريب الحديث، تحقيق محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت 1396هـ ، ج3.
- ابن ماجه ، السنن ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر بيروت، رقم الحديث ، 2510 ، الجزء الثاني.
- أبوداود ، سنن أبي داود، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ج2.
- أبويعلى، مسند أبي يعلى، تحقيق حسين سليم أسد، باب مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه، دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة الأولى ، 1404هـ – 1984م، ج2.
- الألباني،السلسلة الضعيفة، كاد الفقر أن يكون كفرا وكاد الحسد أن يسبق القدر، حديث ضعيف، مكتبة المعارف الرياض.
- الإمام أحمد.، المسند، ، مؤسسة قرطبة القاهرة، مصر.
- البخاري الجامع الصحيح المختصر، تحقيق مصطفى ديب البغا، دار بن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة 1987 .
- الترمذي ، الجامع الصحيح سنن الترميذي، أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي بيروت .
- الحاكم ، المستدرك على الصحيحين، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1990، الجزء 2.
- الدار قطني، السنن،تحقيق السيد عبد الله هاشم يماني المدني، كتاب الحج، باب المواقيت، دار المعرفة بيروت 1966، رقم الحديث 8، ج2.
- الزيلعي، نصب الراية لأحاديث الهداية، تحقيق محمد يوسف البنوري، كتاب الحدود، الحديث الثالث : قال عليه السلام، ادرءوا الحدود، دار الحديث، مصر، ج3.
- السيوطي و آخرون، شرح سنن ابن ماجة، قديمي كتب خانة، كراتشي، ج1.
- الشوكاني محمد بن علي ، فتح القدير ، دار الفكر ، بيروت ، ج3.

- الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم ،الموصل، الطبعة الثانية 1983، ج5.
- الطحاوي ، شرح معاني الآثار ، دار الكتب العالمية ، بيوت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، 1407هـ ، الجزء الرابع
- المباركفوري ، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي ، دار الكتب العالمية ، بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى، 1410هـ ، الجزء العاشر.
- المتقي الهندي، كتر العمال في سنن الأقوال و الأفعال، مؤسسة الرسالة بيروت، 1989،ج3.
- النسائي، السنن الكبرى، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة 1991
- الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الفكر بيروت 1412هـ ، رقم الحديث 18098 ،ج10.
- بن إسماعيل الصنعاني، سبل السّلام، تحقيق محمد عبد العزيز الخولي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة 4، 1379هـ، الجزء الرابع.
- مالك، الموطأ، رواية يحي الليثي،تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي مصر، رقم الحديث 1429
- محمد بن علي الشوكاني ، البدر الطالع ، دار المعرفة ، بيروت ، الجزء 1.
- مسلم، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- موسى شاهين لاشين ، فتح المنعم شرح صحيح مسلم ، دار التراث العربي ، ج1.

- المراجع الشرعية المتخصصة:

- إبراهيم زيد الكيلاني ، حماية البيئة في الإسلام ، دراسات ، السلسلة أ ، العلوم الإنسانية ، الجامعة الأردنية ، المجلد التاسع عشر (19) ، العدد الرابع ، 1992
- إبراهيم سليمان عيسى ، تلوث البيئة أهم قضايا العصر ، المشكلة والحل ، دار الكتاب الحديث ، الطبعة الثانية ، 2000

- ابن الرامي، الإعلان في أحكام البنيان، مجلة الفقه المالكي والتراث القضائي بالمغرب، تصدر عن وزارة العدل، السنة 1982م، العدد 2، 3، 4.

- إحسان هندي ، قضايا البيئة من منظور إسلامي ، دار التربية ، دار بن كثير ، دمشق ، بيروت ، 2001م، الطبعة الأولى.

- أحمد رقادي ، التأصيل الشرعي لرعاية البيئة ، رسالة ماجستير ، من جامعة أدرار ، سنة 2005-2004 ،

- أحمد عبد الرحيم السايح ، أحمد عبده عوض ، قضايا بيئية من منظور إسلامي ، دار الندى ، الطبعة الأولى ، 2001

- أشرف عبد الرزاق ويح ، الحماية الشرعية للبيئة المائية – دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي ، دار النهضة العربية، 2002

- إقبال موسى، الحسبة المذهبية في بلاد المغرب، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971.

- الإسلام وحماية البيئة ، بحث منشور بمجلة البحوث الفقهية المعاصرة ، من إعداد شوقي أحمد دنيا ، المملكة العربية السعودية ، العدد 48 ، نوفمبر ، ديسمبر ، جانفي 2000 ، 2001.

- أمل توفيق أبو عبدو ، عناية الكتاب والسنة بالبيئة ، رسالة ماجستير ، جامعة غزة ، فلسطين ، 1419هـ/1999م

- زكي زكي حسين زيدان ، الأضرار البيئية وأثرها على الإنسان وكيف عالجها الإسلام ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2004

- عبد الحكم عبد اللطيف الصعيدي ، البيئة في الفكر الإنساني والواقع الإيماني ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1996

- عبد العزيز محمود المصري ، قانون المياه في الإسلام ، دار الفكر ، سوريا ، الطبعة الأولى ، 1420هـ/1999م

– عبد المجيد النجار ، قضايا البيئة من منظور إسلامي ، وزارة الأوقاف الإسلامية قطر 1999م الطبعة الأولى لبنان، الطبعة الثانية ، 1999.

– عصام نور ، الإنسان والبيئة في عالم متغير ، المؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.

– علي بن هلال بن محمد العبري ، مدى سلطة الدولة في رعاية البيئة من منظور إسلامي، رسالة دكتوراه دولة، الجامعة الأردنية، سنة 1999

– غلاب محمد السيد ، البيئة والمجتمع ، مؤسسة شباب الجامعة ، الطبعة السادسة ، 1989م.

– فؤاد باشا، الإنسان والبيئة في العقيدة الإسلامية ، بحث في مجلة الأزهر، إصدار مجمع البحوث الإسلامية ، القاهرة، سنة 1996م، الجزء 7.

– فهد بن عبد الرحمن الحمودي ، حماية البيئة والموارد الطبيعية في السنة النبوية ، كنوز اشبيليا ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 2004.

– ماجد راغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، مصر ، 2004.

– محمد الحسني الشيرازي ، الفقه البيئة ، مؤسسة الوعي الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 2000م ، 1420هـ.

– محمود صالح العادلي ، الجواهر المضيئة في الإسلام وحماية البيئة ، المجلة العلمية لكلية الشريعة والقانون بطنطا ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، 1415هـ/1995م .

– محمود صالح العادلي، موسوعة حماية البيئة، الجزء الأول، الإسلام وحماية البيئة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.

– يوسف القرضاوي ، رعاية البيئة في شريعة الإسلام ، دار الشروق ، مصر ، الطبعة الأولى 1421هـ/2001م

أحمد عبد الرحيم السايح ، أحمد عبده عوض ، قضايا بيئية من منظور إسلامي ، دار الندى ، الطبعة الأولى ، 2001

– كتب الفقه، والقواعد الفقهية، ومقاصد الشريعة الإسلامية:

– ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة 1407، الجزء الأول.

– ابن نجيم، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1993، الجزء الأول.

– أبو عبد الله المقري، الكليات، دراسة وتحقيق محمد أبي الأجفان، الدار العربية للكتاب، طبعة 1997م

– أحمد موافي، الضرر في الفقه الإسلامي، دار بن عفان، فرع السعودية الطبعة الأولى، 1997، المجلد الأول.

– الونشريسي، المعيار المعرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت،، الجزء 8.

– بن حزم، المحلى، تحقيق محمد شاكر، دار الفكر، المجلد الثالث، الجزء السادس.

– بن فرحون، تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1301هـ.

– سعود بن عبد العالي البارودي العتيبي الموسوعة الجنائية الإسلامية المقارنة بالأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية ، الطبعة الثانية 1427هـ.

– عبد العزيز محمد عزام، القواعد الفقهية، دار الحديث القاهرة، مصر، الطبعة 2005.

– عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، دار الكتب العلمية ،ج1.

– علي حيدر، دور الحكام شرح مجلة الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، الجزء الأول.

– محمد أبو زهرة ، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي (الجريمة) ، دار الفكر العربي.

– محمد عبد رب النبي حسنين محمود، نظرية الموازنة بين المنافع والمضار في إطار القانون العام، در السلام، القاهرة، الطبعة الأولى 2008.

- محمد فتحي الدريني ، بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى، 1414ه/1994م، ج.2.
- محمد فوزي فيض الله، نظرية الضمان في الفقه الإسلامي العام، مكتبة التراث الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى 1983.
- مصطفى أحمد الزرقاء، الفعل الضار والضمان فيه، دار القلم بيروت، دار العلوم بيروت، الطبعة الأولى 1988.
- مصطفى أحمد الزرقاء، المدخل الفقهي العام، دار الفكر دمشق، الطبعة 1968، الجزء الثاني.
- مصطفى أحمد الزرقاء، شرح القواعد الفقهية، تصحيح ومراجعة عبد القادر أبو غدة، دار الغرب الإسلامي بيروت.
- وليد خالد الربيع، الالتزام في التصرفات المالية في الفقه الإسلامي، دار النفائس الأردن، الطبعة الأولى 2007.
- ابن كثير، تحفة الطالب، تحقيق عبد الغني الكبيس، دار حراء، مكة، الطبعة الأولى 1406هـ، الجزء الأول.
- أبو إسحاق الشاطبي ، الموافقات في الشريعة الإسلامية ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1415ه/1995م ، ج.1.
- أبو إسحاق الشيرازي، طبقات الفقهاء، تحقيق خليل الميس، دار القلم، بيروت.
- أبو حامد الغزّالي، إحياء علوم الدين، ج1، ص81.
- أبي حامد الغزالي ، المستصفى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1413هـ، الجزء الأوّل.
- أحمد الرسيوني ، الفكر المقاصدي – قواعده وفوائده – دار الهدى ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 2003.
- أحمد الريسوني، نظرية المقاصد عبد الشاطبي، الدار العالمية للكتاب الإسلامي والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، الرياض، الطبعة الرابعة 1995 .

- أحمد الندوي، القواعد، دراسة تحليلية عامة للقواعد الفقهية، دار ىالقلم بيروت.
- أحمد سعد بن أحمد بن مسعود اليوبي، مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الثانية، 2002.
- الأيقاني الحنفي ، التبيين ، تحقيق ودراسة صابر نصر مصطفى ، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، الجزء 1 ، 1999.
- البوطي، ضوابط المصلحة، مؤسسة الرسالة.
- الدهلوي ، حجة الله البالغة، تحقيق سيد سابق ، دار الكتب الحديثة - مكتبة المثنى، مكان النشر القاهرة وبغداد، باب أحكام الدين من التعريف، ج1.
- الرازي، المحصول، حققه طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1997، الجزء السادس.
- الرازي، المحصول، مؤسسة الرسالة، الجزء الخامس.
- الزركشي، البحر المحيط، تحقيق محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 2000، الجزء الرابع.
- السيد العربي بن حسن ، الاستدلال المنطقي للأحكام في ضوء المتغيرات الاجتماعية ، دراسة مقارنة بين النظامين الإسلامي والأنجلوأمريكي ، دار النهضة العربية ، الطبعة 1999.
- الشوكاني، فتح التقدير، مكتبة الحلبي، الجزء الثالث.
- الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق ومراجعة الشيخ محمد الحبيب ابن خوجة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة 2004 ، الجزء الثالث.
- القرافي، شرح تنقيح الفصول، تحقيق طه عبد الرؤوف، المكتبة الأزهرية القاهرة، الطبعة الثانية، 1414هـ.
- الكيلاني، قواعد المقاصد، دار الفكر، دمشق سوريا.
- رياض منصور الخليفي، القاعدة الفقهية، حجيتها وضوابط الاستدلال بها.

- عبد السلام أحمد رابح ، دليل الخطاب ، مفهوم المخالفة وأثر الاختلاف فيه في الفقه والقانون ، دار بن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 2000.

- عبد القادر بن عزوز ، محاضرات في مقاصد الشريعة ، قرطبة ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 1427هـ/2006م.

- عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، الزهراء، الجزائر، الطبعة الأولى، 1990

- علال الفاسي، مقاصد الشريعة ومكارمها، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة 5 ، 1993.

- علي الآمدي ، الإحكام في أصول الأحكام ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، 1404هـ، الجزء الرابع.

- علي عبد المعطي ، محمد قاسم ، المنطق الصوري ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1958.

- قطب مصطفى سانو ، معجم مصطلحات أصول الفقه ، دار الفكر ، دمشق ، سورية ، الطبعة الأولى ، 2000.

- مجدي محمد محمد عاشور ، الثابت والمغير في فكر الإمام أبي إسحاق الشاطبي ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، الإمارات العربية المتحدة ، دبي ، 2002 ، الطبعة الأولى.

- محمد أبو زهرة ، أصول الفقه ، دار الفكر العربي.

- محمد دباغ، القواعد الأصولية في بداية المجتهد لابن رشد، أطروحة دكتوراه، المرحلة الثالثة، جامعة الزيتونة، المعهد الأعلى للشريعة، قسم أصول الفقه، السنة الجامعية، 1993-1994.

- وهبه الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، بيروت، الجزء الثاني.

- المراجع الشرعية العامة:

- أحمد بن تيمية ، العبودية ، دار الشهاب ، باتنة ، 1978

- يوسف القرضاوي ، العبادة في الإسلام، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 2001، الطبعة الثانية.

- أبو خليل شوقي، الحضارة الإسلامية، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1994.

- إسماعيل سامعي، معالم الحضارة العربية الإسلامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

- الكمال بن الهمام ،التعبير، الأميرية، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، ص 144.

- المنذري، الترغيب والترهيب،تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ، 1417 ، الجزء الأول.

- جلال الدين القاسمي ، دلال التوحيد ، ضبط وتعليق عبد الرحمن الكعك ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، الطبعة 1991 .

- جلال الدين القاسمي ، دلال التوحيد ، ضبط وتعليق عبد الرحمن الكعك ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، الطبعة 1991.

- جمال محمد أحمد عبده، دور المنهج الإسلامي في تنمية الموارد البشرية، دار الفرقان، م- محمد الشريف الرضي، نهج البلاغة للإمام علي بن أبي طالب، شرح الشيخ محمد عبده، تحقيق عبد العزيز سيد الأهل، بيروت مكتبة الأندلس، الطبعة 1954، الجزء الرابع.

- حسين محمد مخلوف ، كلمات القرآن ، مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ، لبنان ، 1989 ، الطبعة الأولى .

- حموش عبد اللطيف ، قصة الإنسان ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1418هـ/1997م ،

- داود سليمان السعدي ، أسرار الكون في القرآن ، دار الحرف العربي ، بيروت ، - عبد الله عزام ، الإسلام ومستقبل البشرية مكتبة المنار ، الأردن ، 1993م ، الطبعة الخامسة .

- شوقي أحمد دنيا، الإسلام والتنمية الاقتصادية، دار الفكر العربي القاهرة، 1979.

- صالح فركوس، تاريخ النظم القانونية، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2001.
- عبد الرحمن بن الجوزي ، زاد المسير ، المكتب الإسلامي بيروت ، 1404هـ، الطبعة الثالثة ، ج5.
- محمد بن أبي الفتح البعلي ، المطلع ، تحقيق : محمد البشير الأدلبي ، دار الكتب الإسلامي ، بيروت ، 1981.
- محمد سعيد رمضان البوطي ، كبرى اليقينيات الكونية ، وجود الخالق ووظيفة المخلوق، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، 1402هـ ، الطبعة الثامنة
- محمد فتحي الدريني ، خصائص الشريعة الإسلامية في السياسة والحكم ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1402ه/1982م .
- نبيل السماوطي، دراسة مقارنة بين التنمية والاجتهادات الوضعية والدينية، دار المعرفة.
- يوسف ابراهيم يوسف، إستراتيجية التنمية الاقتصادية وتكتيكها في الإسلام.
ؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1984.

- معاجم اللغة:

- إبراهيم أنيس ومجموعة من العلماء ، المعجم الوسيط ، الطبعة 2 ، الجزء 1
- ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر - بيروت ، الطبعة الاولى، الجزء 1
- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء ، معجم مقاييس اللّغة 395ه ، تحقيق وضبط :
- عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الجزء 1
- إسماعيل بن عباد ، المحيط في اللغة ، تحقيق : محمد آل ياسين ، عالم الكتب ، بيروت ، 1994 ، الجزء 1.
- الفيروز أبادي ، القاموس المحيط ، دار الفكر ، بيروت ، سنة 1978 ، الجزء 1
- المناوي محمد عبد الرؤوف ، التعاريف ، حققه محمد رضوان الداي ، دار المعاصر ودار الفكر ، بيروت ، ودمشق ، 1410هـ ، الطبعة هـ، الطبعة الأولى .
- محمد بن أبي الفتح البعلي ، المطلع ، تحقيق : محمد البشير الأدلبي ، دار الكتب الإسلامي ، بيروت ، 1981

– المراجع القانونية

– الكتب المتخصصة

– ك.م. شتنك وآخرون ، المعيشة في البيئة ، ترجمة : ليلى الجبالي ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، 1990

– أحمد أبو الوفاء، تأملات حول الحماية الدولية للبيئة من التلوث مع إشارة لبعض التطورات الحديثة، المجلة المصرية للقانون الدولي، 1993، المجلد التاسع والأربعين.

– أحمد عبد الكريم سلامة ، قانون حماية البيئة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 2003-2002

– أحمد محمد حشيش ، المفهوم القانوني للبيئة في ضوء مبدأ أسلمة القانون المعاصر ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2001

– أحمد محمود الجمل ، حماية البيئة البحرية من التلوث ، دار منشأة المعارف ، 1998

– أرناؤوط محمد السيد ، الإنسان وتلوث البيئة ، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الثانية ، 1997

– أسامة عبد العزيز ، نحو سياسة جنائية لحماية البيئة ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون ، كلية الحقوق ، جامعة الإسكندرية ، مصر، 2005

– أشرف توفيق شمس الدين ، الحماية الجنائية للبيئة ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى، 2004 .

– أشرف عرفات أبو حجازة، مبدأ الملوث يدفع، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، الطبعة 2006.

– أشرف هلال ، جرائم البيئة بين النظرية والتطبيق ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى، 1426هـ/2005م

– جلال وفاء محمدين ، الحماية القانونية للبيئة البحرية من التلوث بالزيت ، دار الجامعة الجديدة ، 2001

- جميل عبد الباقي الصغير ، الحماية الجنائية ضدّ التلوث السمعي ، دار النهضة العربية ، 1998 .

- داود عبد الرزاق الباز ، الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2007.

- سحر حافظ ، الحماية القانونية لبيئة المياه العذبة في مصر ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس ، سنة 1993

- سعيد السيد قنديل، آليات تعويض الأضرار البيئية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، الطبعة، 2004.

- سعيد سالم جويلي، مواجهة الإضرار بالبيئة بين الوقاية والعلاج، بحث مقدم إلى مكتبة الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية بعنوان "نحو دور فاعل للقانون في حماية البيئة وتنميتها في دولة الإمارات العربية المتحدة، في إطار التنظيم القانوني الدولي للمسؤولية عن منع الإضرار بالبيئة، في الفترة من 2 إلى 4 ماي 1999.

- سمير حامد الجمال ، الحماية القانونية للبيئة ، دار النهضة العربية ، مصر ، 2007.

- صالح محمد محمود بدر الدين ، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث، دار النهضة العربية، مصر القاهرة،الطبعة2006.

- عامر محمود طراف ، إرهاب التلوث والنظام العالمي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 2002.

- علي سعيدان، حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيمياوية، في القانون الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.

- فؤاد أبو الفتوح ، حماية البيئة من أثر استخدام السيارات في المدن ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، 1402ه

- فرج صالح الهريش ، جرائم تلويث البيئة ، دراسة مقارنة ، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1998

- ماجد راغب الحلو ، التشريعات البيئية ، دار المعارف ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، 1996.

- محمد أحمد رمضان ، المسؤولية المدنية عن الأضرار في بيئة الجوار ، دارسة مقارنة ببين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية في نطاق تلوث البيئة ، دار الجيب للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 1995 .

- محمد المدني بوساق ، الجزاءات الجنائية لحماية البيئة في الشريعة والنظم المعاصرة ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر.

- محمد حسن الكندري ، المسؤولية الجنائية عن التلوث البيئي ، دار النهضة العربية ، 2006.

- محمد خالد جمال رستم ، التنظيم القانوني للبيئة في العالم ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى 2006.

- محمد عبد الله نعمان ، الحماية الدولية للبيئة البحرية (دراسة قانونية خاصة عن البحر الأحمر)، دار النهضة العربية، 2004.

- محمود الكردي وآخرون ، الدراسات العلمية لتلوث البيئة ، التقرير الأوّل ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بحث التكلفة الاجتماعية لتلوث البيئة في مصر ، القاهرة ، 2001.

- معوض عبد التواب ومصطفى عبد التواب، جرائم التلوث من الناحيتين القانونية والفنية، منشأة المعارف، الإسكندرية 1968.

- نبيلة إسماعيل رسلان ، التأمين ضدّ أخطار التلوث ، دار النهضة العربية ، مصر ، 1423هـ/2003م .

- نبيلة عبد الحليم كامل ، نحو قانون موحد لحماية البيئة ، دار النهضة العربية ، 1993.

- نور الدين هنداوي ، الحماية الجنائية للبيئة ، دار النهضة العربية ، 1985

- هدى حامد قشقوش ، التلوث بالإشعاع النووي في نطاق القانون الجنائي ، دار النهضة العربية ، 1996.

- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة ، المخطط الوطني للإعمال من أجل حماية البيئة والتنمية المستدامة في الجزائر، ديسمبر 2001

- وناس يحي ، دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة ، دار الغرب للنشر والتوزيع ، 2003

- ياسر محمد فاروق المنياوي، المسؤولية المدنية، الناشئة عن تلوث البيئة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، الطبعة 2008.

- الكتب القانونية العامة

- إسحاق إبراهيم منصور ، نظريتا الحق والقانون وتطبيقاتها في القوانين الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، طبعة 1999.

- الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في الدساتير الحديثة، مقال منشور بمجلة مصر المعاصرة من إعداد نعيم عيطة، العدد 345، السنة 62.

- حبيب إبراهيم الخليلي، المدخل للعلوم القانونية ، النظرية العامة للقانون ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، الطبعة الثامنة ، 2006

- رفاعي السيد سعد ، تفسير النصوص الجنائية ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، 1995م .

- عبد الفتاح محمد صيفي، الأحكام العامة للنظام الجنائي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض 1416هـ.

- عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، ج1 (الجريمة)، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

- علي علي سليمان، ضرورة إعادة النظرفي القانون المدني الجزائري، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر،الطبعة 1992.

- محمد سعيد عبد الرحمان ، الحكم القضائي ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى.

- نبيل صقر، جرائم الكمبيوتر والإنترنت في التشريع الجزائري، موسوعة الفكر القانوني، دار الهلال للخدمات الإعلامية 2005.

– المراجع العامة:

– أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، تحقيق وتعليق محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت، 1986.

– أحمد إبراهيم شلبي ، البيئة والمناهج المدرسية ، مؤسسة الخليج العربي ، الرياض ، 1984.

– أحمد عبد الكريم سلامة ، الأصول المنهجية لإعداد البحوث العلمية ، الطبعة 1.

– آل قور ، الأرض في الميزان ، ترجمة عواطف عبد العزيز ، الأهرام 1994م .

– القريشي علي ، التغيير الاجتماعي عند مالك بن نبيّ ، الزهراء للإعلام العربي ، الطبعة الأولى ، 1409هـ/1989م

– ألن درتنج (Alen Dartong) ، الفقر والبيئة ، ترجمة محمد صابر ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة، سنة 1992.

– ترافس راجنو ، البيئة من حولنا ، دليل لفهم التلوث وآثاره، ترجمة الدكتور محمد صابر، مطابع المكتب المصري الحديث.

– ثروت أنيس الأسيوطي ، نشأة المذاهب الفلسفية وتطورها ، مطبعة جامعة عين شمس ، 1967.

– حسنين المحمدي بوادي، الوسطية حياة وحضارة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2006.

– دائرة المعارف البيئية ، منشورة بمجلة البيئة ، العدد الثاني ، يناير 1996.

– داود عبد الرزاق الباز ، النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، 1999.

– رشيد الحمد ، البيئة ومشكلاتها ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، 1986.

– زكريا– سامح غرابية ، يحي القرصان ، المدخل إلى العلوم البيئية ، دار الشرق ، عمان ، الأردن ، سنة 1991 طاحون ، إفعل ولا تفعل، سلسلة إشادية بيئية ، العدد الأوّل ، 2008.

- سلطان أبو عرابي عدوان ، البيئة المدرسية والتلوث ، مركز البحث والتطوير التربوي، الأردن ، 1988 .

- سيروى كانن ، عالم يفيض سكانه ، ترجمة ليلى الجبالي ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد 213 ، سبتمبر 1996.

- صالح محمود وهبي ، ابتسام درويش العجي ، التربية البيئية وآفاقها المستقبلية، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى ، 2003

- عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى 1420هـ، 2008م.

- عبد العزيز النويضي، الحق في التنمية بين القانون الدولي والعلاقات الدولية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1998.

- عصام نور، الإنسان والبيئة في عالم متغير (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2002.

- فتحي دردار ، البيئة في مواجهة التلوث ، دار الأمل ، الجزائر ، 2002 .

- محمد أحمد علقة المؤمنين، التنمية في الوطن العربي، 1998.

- محمد سعيد صابريني وآخرون ، التربية البيئية طبيعتها وأهدافها ، ندور الإنسان والطبيعة، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، 1411ه

- محمد عبد القادر الفقي ، البيئة مشكلاتها وقضاياها ، مكتبة بن سينا ، القاهرة ، 1993

- محمد عبد المنعم نصر، الاقتصاد الإسلامي، النظام والسكان والرفاه والزكاة، دار البيان العربي، جدة 1985، الطبعة الأولى، الجزء الأول.

- محمود خلف، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، دار زهران للنشر، عمان الأردن.

- مصطفى كمال طلبة، إنقاذ كوكبنا : التحديات والآمال ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1992.

- منير البعلبكي ، المورد ، دار العلم للملايين ، 2001 ، بيروت .

- يسري دعيبس ، إستراتيجيات حماية البيئة من التلوث ، سلسلة التنمية والبيئة ، الإسكندرية ، 1995.

-محمد بجاوي ، من أجل نظام اقتصادي جديد ، تعريب جمال مرسي وابن عمار الصغير ، ومراجعة عبد الكريم بن حبيب ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1980.

- المراجع الأجنبية :

- Alexandre Kiss, droit international, Op.cit, édition Pedone, 1989
- Alexandre Kriss, Droit international de l'environnement, ED pedone, Paris, 1989
- Jérome Fromageau et Philippe Gutheinger, droit de l'environnement, édition Eyrolles 1993
- M. Echaubard et E. Thejboud, Pollution du RHIN, revue la recherche.Oct 1993
- Michel prieur, Droit d'environnement, DALLOZ, 1991, p. L, et petit Larousse en couleurs, Paris, 1980
- Michel prieur, Droit de l'environnement, 4ème édition, 2001, DALLOZ
- Mohamed Kahloula, la protection juridique des personnes contre le bruit, du trouble de voisinage à la nuisance social, Thèse pour doctorat d'état, faculté de droit et des sciences sociales de Porteirs, 1988
- R. Barraine, Nouveau dictionnaire de droit et de sciences économique, Paris, L.G.D.J., 1974
- Stergios Alexadis, Crimes against the environment in Greece, Rev.int.dr.pen, 1994, 3-4
- The world book dictionary, y.v.l. 1988, world book, LNK.U.S.A

-The world book dictionary, y.v.l. 1988, world book, LNK.U.S.A

-C.De Klemm, G.martin M.pier, juntermaier, les calification des éléments de l'environnement, in A.Kiss (sous la direction de l'écologie et la loi, l'harmattan

- jean Philipe barde, économie et politiwue de l'environnement, PVF, 2 édition, paris, 1992.

-Henri Smets, le principe polluer, un principe économique érige en principe de droit de l'environnement ? RGDIP, toure 97, 1993, n° 02.

- Michel Prieur, Droit de l'environnement, 4 édition, dalloz, 2001.

- Sanets (H) : « le principe Polluer payeur, un principe économique érige en principe de droit de l'environnement ? OP.cit.

- Gilles Dellannoi, sagesse, prudence, précaution, in RJE, N° Spécial « le principe de précaution », 2000.

- المقالات و الرسائل الجامعية:

- الحماية الجنائية للبيئة، رسالة ماجستير في علم الإجرام والعلوم الجنائية، من إعداد عبد اللاوي جواد، الحقوق جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2004، 2005.

- باسم محمد شهاب ، المشاركة الجماهيرية في حل المشاكل البيئية ، مقال منشور بمجلة العلوم القانونية والإدارية ، جامعة تلمسان ، العدد الأوّل ، 2003.

- بناصر يوسف ، الحق في البيئة ، مقال منشور ، موسوعة الفكر القانوني ، دار الهلال للخدمات الإعلامية ، العدد السادس

- بناصر يوسف، الادارة المركزية لحماية الطبيعة (بحث باللغة الفرنسية)، I.D.S.A، جامعة وهران.

- حماية البيئة في الشريعة الإسلامية ، مقال منشور بمجلة الشريعة والقانون ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، كلية الشريعة والقانون ، من إعداد محمود أحمد أبو ليل ، العدد الرابع عشر ، شوال 1421هـ ، يناير 2001م

- حمودة محمد ، التوازن البيئي ، بحث منشور بمجلة جامعة أدرار حول أعمال الملتقى الخاص بحماية البيئة منظور شرعي ، 2004 .

- طاشور عبد الحفيظ ، حول فعالية سياسة التجريم في مجال البيئة ، مقال منشور بمجلة مخبر الدراسات والأبحاث حول المغرب والبحر الأبيض المتوسط ، جامعة قسنطينة ، 1988.

- طاشور عبد الحفيظ، مظاهر الحماية الجنائية للبيئة في الجزائر، الحماية المقررة بموجب قانون المياه، حوليات مجلة وحدة البحث، إفريقيا، العالم العربي، جامعة قسنطينة، 1988.

- طاشور عبد الحفيظ، نظام إعادة الحال إلى ما كانت عليه، مقال منشور، مجلة العلوم القانونية والإدارية، العدد 1، 2003.

- عناية الكتاب والسنة بالبيئة ، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير ، من إعداد أمل توفيق أو عبده ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 199.

- كمال سليماني ، البعد العقدي للبيئة من خلال القرآن الكريم وأثره في المحافظة عليها ، مذكرة ليسانس ، جامعة قسنطينة ، 2000-2001.

- محمد حسن الكندري ، الحماية الجنائية للبيئة ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، 2001.

- محمد زرمان ، التصور الإسلامي للبيئة (دلالاته وأبعاده) ، مقال منشور بمجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي بالكويت ، العدد 55 ، ديسمبر 2003

- محمد يونس ، التوازن البيئي (رؤية إسلامية) ، المنتدى الاقتصادي (حماية البيئة من التلوث واجب ديني) ، اللقاء الرابع ، القاهرة ، 1998.

- مصطفى نايف مصطفى يونس ، موقف الإسلام من حماية البيئة والمحافظة عليها والوقاية الصحية ، رسالة ماجستير ، جامعة نابلس فلسطين ، 1422هـ/2001م.

- واعلي جمال، المسؤولية المدنية الناجمة عن أضرار التلوث الصناعي في القانون الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، السنة الجامعية، 2003، 2003.

- وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البينة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، من كلية الحقوق ، جامعة تلمسان، السنة الجامعية2006-2007

- وناس يحي، تبلور التنمية المستديمة من خلال التجربة الجزائرية ، مقال منشور بمجلة العلوم القانونية والإدارية، العدد 01، 2001.

- يلس شاوش، حماية البيئة عن طريق الجاية والرسوم البيئية، مقال منشور بمجلة العلوم القانونية والإدارية، العدد 1 لسنة 2003.

- الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في الدساتير الحديثة، مقال منشور بمجلة مصر المعاصرة من إعداد نعيم عيطة، العدد 345، السنة 62، سنة 1971.

- التشريعات والقوانين :

www.joradp.dz الموقع الإلكتروني للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، موثقة في هوامش البحث.

- صفحات الويب: مراجع إلكترونية عبر الأنترنت حسب ما هو مبين بالتوثيق المفصّل في هوامش هذا البحث.

الفهرس

الفهرس

مقدمـــة 1
الباب الأوّل : البيئة ومشكلتها من المنظورين القانوني والشرعي. 9
الفصل الأوّل : ماهية البيئة.....10
المبحث الأوّل : مفهوم البيئة.....11
المطلب الأوّل : التعريف اللغوي للبيئة. 11
المطلب الثاني : التعريف الاصطلاحي للبيئة. 13
الفرع الأوّل : التعريف العلمي للبيئة (في البحوث العلمية المتخصصة).....13
الفرع الثاني : التعريف القانوني للبيئة. 19
الفرع الثالث : مصطلح "البيئة" في الخطاب الشرعي الإسلامي. 25
الفرع الرابع : تعريف البيئة في الشريعة الإسلامية.....29
المطلب الثالث : مقارنة بين المفاهيم الحديثة للبيئة وبين مفهومها الإسلامي. 31
المبحث الثاني : مكوّنات البيئة. 34
المطلب الأوّل : المكونات الطبيعية للبيئة. 34
الفرع الأوّل : المكونات غير الحية[0]. 34
الفرع الثاني : المكونات الحية. 44
المطلب الثاني : المكونات الاصطناعية. 50
المطلب الثالث : المكونات المعنوية. 54
الفرع الأوّل : الديـــن. 55
الفرع الثاني : العلم. 58
الفرع الثالث : المجتمع. 64
الفصل الثاني : مشكلة البيئة.....70
المبحث الأوّل : التلوث البيئي. 72
المطلب الأوّل : ماهية التلوث البيئي. 72
الفرع الأوّل : مفهوم التلوث لغة. 72

الفرع الثاني : مفهوم التلوث علميا. 72
الفرع الثالث : تعريف التلوث قانونا (التلوث المعتبر قانونا). 74
الفرع الرابع : مفهوم التلوث في الاصطلاح الشرعي. 81
المطلب الثاني : عناصر التلوث. 87
الفرع الأوّل : حدوث اختلال أو تغيير بيئي ضار. 87
الفرع الثاني : ثبوت أنّ هذا الاختلال قد نجم عن سلوك أو نشاط خارجي. 88
الفرع الثالث : حدوث التلوث بفعل الإنسان. 89
المطلب الثالث : أنواع التلوث البيئي. 94
الفرع الأوّل : أنواع التلوث بالنظر إلى مصدره. 94
الفرع الثاني : أنواع التلوث بالنظر إلى طبيعة التلوث. 95
الفرع الثالث : أنواع التلوث بالنظر إلى نطاقه الجغرافي. 109
الفرع الرابع : أنواع التلوث بالنظر إلى آثاره على البيئة. 111
الفرع الخامس : أنواع التلوث بالنظر إلى البيئة الّتي يحدث فيها. 112
المبحث الثاني : اختلال التوازن في النظام البيئي. 126
المطلب الأوّل : النظام البيئي. 126
المطلب الثاني : توازن النظام البيئي. 136
المطلب الثالث : اختلال التوازن البيئي. 141
الفرع الأوّل : عوامل وأسباب اختلال التوازن في النظام البيئي. 142
الفرع الثاني : مظاهر وآثار اختلال التوازن في النظام البيئي. 145
الباب الثاني : حقيقة التشريع البيئي في القانون الوضعي والفقه الإسلامي. 154
الفصل الأوّل : حقيقة التشريع البيئي في القانون الوضعي. 157
المبحث الأوّل : ماهية قانون حماية البيئة. 158
المطلب الأوّل : نشأة قانون حماية البيئة. 158
الفرع الأوّل : فكرة الالتزام القانوني في حماية البيئة. 158
الفرع الثاني : صلة قانون حماية البيئة بفروع القانون الأخرى. 166

المطلب الثاني : مصادر قانون حماية البيئة. 173
الفرع الأوّل : المصادر الداخلية.....174
الفرع الثاني : المصادر الدولية.....179
المطلب الثالث : خصائص قانون حماية البيئة.....185
الفرع الأوّل : حديث النشأة. 185
الفرع الثاني : تشعب قواعده. 186
الفرع الثالث : قانون يقتحم فروعا قانونية عديدة. 186
الفرع الرابع : قانون مستقل.....187
الفرع الخامس : قانون ذو طابع تنظيمي آمر. 187
الفرع السادس : قانون ذو طابع علمي وفني.....188
الفرع السابع : قانون له مسحة دولية. 191
المبحث الثاني : بداية الاهتمام بحماية البيئة في القوانين الوضعية. 197
المطلب الأوّل : بداية الاهتمام بحماية البيئة في التشريع الوضعي على المستوى الدولي. 197
الفرع الأوّل : مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة (استكهولم) عاصمة السويد. 199
الفرع الثاني : مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (ريوديجانيرو بالبرازيل جوان **1992**م). 207
الفرع الثالث : قمة الأرض بجوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) **2002**.....215
الفرع الرابع : اتفاقية كيوتو (**Kyoto Protocol**) للإحتباس الحراري 221
الفرع الخامس: مؤتمر كوبنهاجن بالدانمارك بشأن الإحتباس الحراري.....227
الفرع السادس: مؤتمر المناخ بكانكون (المكسيك)**2010**.....232
الفرع السابع: مؤتمر ديربان للمناخ بجنوب إفريقيا سنة 2011 237
المطلب الثاني : بداية الاهتمام بحماية البيئة في التشريع الوضعي على المستوى الداخلي.....238
الفرع الأوّل : مرحلة رفض الطرح الغربي لحماية البيئة. 239

الفرع الثاني : مرحلة التحول: (بداية الاقتناع بتبني سياسة بيئية واضحة). 243
الفرع الثالث : مدى توظيف التخطيط في تحقيق التنمية المستدامة. 253
الفصل الثاني : قانون حماية البيئة في التشريع الإسلامي.....263
المبحث الأوّل : مصادر التشريع البيئي الإسلامي. 264
المطلب الأوّل : القرآن الكريم المصدر الرئيس للتشريع البيئي.....264
المطلب الثاني : السنّة النبوية الشريفة (المصدر الثاني للتشريع البيئي).....275
المبحث الثاني: الاعتبارين العقدي والتعبدي للبيئة في شريعة الإسلام. 289
المطلب الأوّل : الاعتبار العقدي للبيئة في الشريعة الإسلامية. 289
الفرع الأوّل : شهادة البيئة بالوجود الإلهي. 291
الفرع الثاني : شهادة البيئة بالحياة الآخرة.....295
المطلب الثاني : الاعتبار التعبدي للبيئة في شريعة الإسلام.....314
الفرع الأوّل : التعريف اللغوي للعبادة. 315
الفرع الثاني : التعريف الاصطلاحي (الشرعي) للعبادة. 316
الفرع الثالث : وجه التعبد في علاقة الإنسان بالبيئة ورعايته لها.....318
الباب الثالث : مقاصد التشريع البيئي وآليات تفعيلها قانونا وشرعا. 323
الفصل الأوّل : مقاصد التشريع البيئي قانونا وشرعا.....325
المبحث الأوّل : مقاصد التشريع البيئي الوضعي.....326
المطلب الأوّل : فكرة المقاصد التشريعية في قانون البيئة.....326
المطلب الثاني : ماهية الحق في التنمية وعلاقته بالبيئة. 344
المبحث الثاني : مقاصد التشريع البيئي شرعا.....360
المطلب الأول : ماهية مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأحكام البيئية. 360
الفرع الأول : تعريف مقاصد الشريعة الإسلامية. 360
الفرع الثاني : تقسيمات المقاصد الشرعية ومراتبها بما يتلاءم مع التأصيل المقاصدي لحماية البيئة.....366
المطلب الثاني : التأصيل المقاصدي لرعاية البيئة.....371

الفرع الأوّل : علاقة الكليات الخمس برعاية البيئة. 372
الفرع الثاني: تأصيل الأحكام البيئية على مستوى القواعد المقاصدية. 400
الفرع الثالث: أهمية الدراسة المقاصدية في إثبات سمو التشريع البيئي الإسلامي. 411
الفصل الثاني: وسائل وآليات تفعيل مقاصد التشريع البيئي قانون وشرعا. 418
المبحث الأول: الوسائل والآليات الوقائية لتفعيل مقاصد التشريع البيئي. 419
المطلب الأول: الإدارة البيئية في التشريع البيئي الوضعي. 419
الفرع الأول: الإدارة البيئية المركزية في الجزائر. 421
الفرع الثاني: الإدارة البيئية المحلية في الجزائر. 432
المطلب الثاني: الإدارة البيئية في التشريع البيئي الإسلامي. 437
المبحث الثاني: الآليات الردعية لحماية البيئة قانونا وشرعا. 447
المطلب الأول: آليات تعويض الأضرار البيئية قانونا وشرعا. 447
الفرع الأول: آليات تعويض الأضرار البيئية في القانون الوضعي. 447
الفرع الثاني: آليات تعويض الأضرار البيئية في الفقه الإسلامي: 469
المطلب الثاني: آلية الجزاء الجنائي لحمـــاية البيئة في القـــانون الوضعيي والفقه الإسلامي. 491
الفرع الأول: ماهية الجريمة البيئية. 491
الفرع الثاني: العقوبات المقررة لحماية البيئة من التلوث في تشريعات البيئة قانونا وشرعا. 504
الفرع الثالث: المسؤولية الجنائية عن الجرائم البيئية للأشخاص المعنوية وممثليها. 520
خاتمـــة 524
قائمة المصـــادر والمـــراجع 535
الفهرس 557


تم بحمد الله

ملخص

أضحى موضوع البيئة من المواضيع التي تنال اهتمام الباحثين ، لا سيما رجال القانون، نظرا لتشعب مواضيعه، بسبب تدهور مكونات البيئة، مما أدّى إلى الإختلال في التوازن البيئي، ودقّ ناقوس الخطر الذي دفع المجتمع الدولي إلى عقد مؤتمرات حاول من خلالها البحث عن حلول ناجعة لمواجهة مشاكل التلوث، بدون أن يكون ذلك عائقا في وجه التنمية، والإشكالية هي، كيف تسير عجلة حفظ البيئة مع عجلة التنمية في مستوى واحد؟ وهل التشريع البيئي الوضعي كفيل بتحقيق ذلك؟ فلعلّ الشريعة الإسلامية من شأنها بلوغ ذلك، لا سيما الدراسات المقاصدية التي كشفت قصور النصوص الوضعية وعجزها عن احتواء المشاكل البيئية، وكذا إعمال القواعد الفقهية في نوازل وقضايا البيئة، وهو ما يعوّل عليه مستقبلا، فلعلّ التشريع الإسلامي في هذا المجال يخرجها من إطارها النظري إلى الواقع العملي بآليات تكفل البيئة من جهة، ومن جهة أخرى تضمن تنمية مستدامة لمستقبل الأجيال القادمة.

الكلمات المفتاحية: البيئة – الشريعة الإسلامية – التنمية المستدامة – الدّراسات المقاصدية

Résumé

La détérioration des composants de l'environnement et le déséquilibre écologique ont incité la communauté internationale et en particulier les juristes à chercher des solutions aux problèmes de pollution sans compromettre le développement. Notre problématique est comment sauver l'environnement en gardant le même rythme de développement ? Ya-il une législation environnementale positive qui permettrait d'atteindre cet objectif ? Nous supposons que la législation islamique peut réaliser cet objectif à travers les études « Almaqasidia » qui ont révélé des lacunes dans les textes et leur incapacité à contenir les problèmes environnementaux, ainsi que la réalisation des règles de la jurisprudence dans une optique de développement durable pour les générations futures.

Mots clés : Environnement – Charia Islamisa – développement durable - études « Almaqasidia »

Abstract

Environmental degradation prompted the international community and especially the lawyers to search solutions to pollution problems without compromising development. The aim of this thesis is how to save the environment while keeping the same development? Is there a positive environmental legislation that would achieve this goal? We assume that Islamic law can achieve this goal through "Almaqasidia" surveys which revealed gaps in the texts and their inability to contain the environmental pro blems and the achievement of the rules of jurisprudence in a sustainable development perspective for the future generations.

Keywords: Environment – Islamic Chariaa- Sustainable development - "Almaqasidia" surveys